السياسة البريطانية تجاه تركيا ...
وأثرها في كوردستان

صاحب الامتياز
حافظ قاضي

رئيس التحرير
مؤيد طيب

حقوق الطبع محفوظة

العنوان
كوردستان العراق – دهوك
مبنى اتحاد نقابات عمال
كوردستان فرع دهوك / الطابق
الثالث
هاتف: ٧٢٢٥٣٧٦ -
٧٢٢٢١٢٥

www.spirez.org
www.spirezpage.net

- تسلسل الاصدار: (٥٥)
- عنوان الكتاب: السياسة البريطانية تجاه تركيا ...
  وأثرها في كوردستان
- تأليف: بيار مصطفى سيف الدين
- تصميم: آراز حسين
- الغلاف: بيار جميل
- الاشراف الطباعي: زاكروس محمود
- الطبعة: الاولى
- عدد النسخ: (٧٥٠) نسخة
- رقم الايداع: ( ) لسنة ٢٠٠٤

السياسة البريطانية تجاه تركيا
وأثرها في كـوردستان
(١٩٢٣- ١٩٢٦)

بيار مصطفى سيف الدين

2004 سـيـرين

هـــذا الكتاب بالأصل رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الآداب/ جامعة دهوك في حزيران (٢٠٠٤) ... نوقشت بتقدير امتياز، وكانت بإشراف **الدكتورة سعاد حسن جواد.**

المحتويات

الاهداء ٧

الرموز والمختصرات ٩

المقدمة ١١

الفصل الأول

السياسة البريطانية تجاه تركيا وتأثيرها في الكورد (١٩١٨ - ١٩٢٢) ١٩

- بريطانيا وتطورات القضية التركية (١٩١٨ - ١٩٢٢) ٢١

- سياسة بريطانيا تجاه الكورد (١٩١٨ - ١٩٢٢) ٥٧

الفصل الثاني

السياسة البريطانية تجاه تركيا ومتغيراتها تجاه الكورد في مؤتمر لوزان (تشرين الثاني ١٩٢٢ - تموز ١٩٢٣) ٩١

- بريطانيا و المرحلة الأولى من مؤتمر لوزان (٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ - ٣١ كانون الثاني ١٩٢٣) ٩٣

- بريطانيا وتركيا في المرحلة الثانية من مؤتمر لوزان (٢٣ نيسان - ٢٤ تموز ١٩٢٣) ١٢٩

- موضوع الكورد في مؤتمر لوزان ١٤٥

الفصل الثالث

مشكلة الموصل في العلاقات البريطانية – التركية (تموز ١٩٢٣ - كانون الأول ١٩٢٥) ١٥٩

- المفاوضات البريطانية – التركية في مؤتمر القسطنطينية

(أيار ١٩٢٤ - آب ١٩٢٤) ١٦١
- بريطانيا وتركيا ... مفاوضات في عصبة الأمم وتحركات عبر
الحدود (آب ١٩٢٤ - تشرين الأول ١٩٢٤) ١٧٥
تسوية مشكلة الموصل في عصبة الأمم (كانون الأول ١٩٢٥) ١٩١
الفصل الرابع
السياسة البريطانية تجاه تركيا في ظل محاولات ترسيم
الحدود العراقية-التركية (كانون الأول ١٩٢٥-حزيران١٩٢٦)..... ٢٣١
- الطريق إلى المفاوضات (دوافع الطرفين) ٢٣٣
- المفاوضات البريطانية - التركية حول معاهدة ترسيم الحدود ... ٢٤٧
- المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية (٥ حزيران ١٩٢٦)..... ٢٦١
الفصل الخامس
أثر سياسة بريطانيا تجاه تركيا في كوردستان الشمالية
(١٩٢٣ - ١٩٢٦) ٢٦٩
- القضية الكوردية في المعادلة البريطانية – التركية
(تموز ١٩٢٣ - كانون الثاني ١٩٢٥) ٢٧١
- الانتفاضة الكوردية لعام ١٩٢٥ ..... ٢٨٩
- المتغير الكوردي في العلاقات التركية - البريطانية (١٩٢٥ - ١٩٢٦).. ٣٠٥
الخاتمة ٣٢١
قائمة المصادر والمراجع ٣٢٥
الملخص باللغة الكوردية ٣٥١
الملخص باللغة الإنكليزية ٣٥٥
الملاحق ٣٥٩
ملحق صور ٤٠٩

الـــــى ...

- **والدي، عرفاناً بالجميل . . .**
- **اخوتي بژار ونزار وشيروان . . .**
- **أخواتي بيان وپەيمان واياناس . . .**

المختصرات الواردة في الدراسة

- باللغة الانكليزية:

- **F.O : Foreign Office.** وثائق وزارة الخارجية البريطانية
- **DBFP: Documents on British Foreign policy (1919 – 1939).**
  وثائق السياسة الخارجية البريطانية (١٩١٩ – ١٩٣٩)
- **BDA : British Documents on Atatürk (1919-1938).**
  الوثائق البريطانية عن أتاتورك (١٩١٨ – ١٩٣٨)

- باللغة التركية:

- **IBTK: Inğliz Belğelerile Türkey'de Kürt Sorunü (1924-1938).**
  الوثائق البريطانية عن المسالة الكوردية في تركيا (١٩٢٤ – ١٩٣٨)
- **MKIAB: Müsul –Kerkük ile iligili Arşiv Belğeleri 1525-1919.**
  الوثائق العثمانية عن الموصل وكركوك (١٥٢٥ – ١٩١٩)
- **A.G.E (Adi Gecen Eser)** المصدر السابق بالتركي اللاتيني
- **A.E (Ayni Eser)** المصدر نفسه بالتركي اللاتيني

- باللغة الكردية:

- المصدر السابق سەرچاوەی پێشووی
- المصدر نفسه هەمان سەرچاوە
- الصفحة (لاپەر) ل

المقدمـــة

أدت سياسة بريطانيا تجاه تركيا خصوصاً والشرق الأوسط عموماً، غداة انتهاء الحرب العالمية الأولى، إلى إعادة رسم مجمل خارطة الشرق الأوسط فقد حتمت عليها مصالحها في المنطقة إقامة كيانات سياسية ودول جديدة على أنقاض الدولة العثمانية المنهزمة مثل: العراق، الأردن، سوريا، لبنان... فضلاً عن مشروع كيان باسم كوردستان، إلا أن قيام الحركة الكمالية وبروز روسيا السوفيتية أربكتا مخططاتها في المنطقة وقد دفعها ذلك إلى إعادة النظر في خططها وحساباتها ولم يشكل التضحية بكوردستان لديها أهمية كبيرة، إذا كان ذلك سيضمن مصالحها في الشرق الأوسط والهند ويعيد علاقاتها الجيدة مع النظام الجديد القائم في تركيا الكمالية إلى سابق عهدها، مع احتفاظها بولاية الموصل (كوردستان الجنوبية).

انسجمت مجموعة من العوامل فيما بينها لتصوغ بالتالي فكرة اختيار "السياسة البريطانية تجاه تركيا و أثرها في كوردستان الشمالية ١٩٢٣- ١٩٢٦" موضوعاً لهذه الدراسة، فإلى جانب الأهمية الاستثنائية للموضوع وضرورة معرفة الأسس التي قامت عليها سياسة كل من بريطانيا وتركيا في القرن العشرين وظروف افتقار خارطة الشرق الأوسط إلى كيان سياسي كوردي مستقل؛ إلا أن قلة الدراسات التاريخية المعنية بهذا الموضوع في جامعات كوردستان والعراق والنقص الملحوظ في مكتباتها كان من الدوافع المهمة وراء اختيار الموضوع، إلى جانب ذلك فإن الدور الذي لعبته تركيا وما تزال تلعبه في مقاومة أي اتجاه يهدف إلى حل سياسي جذري للمشكلة الكوردية جعل لزاماً على الباحثين الكورد التصدي لهكذا موضوعات، ليتسنى لهم فهم أكبر لسياسات تركيا وباقي القوى الدولية المؤثرة في الشرق الأوسط.

ركزت الدراسة على تتبع تطورات السياسة البريطانية تجاه تركيا، قبيل انعقاد مؤتمر لوزان(١٩٢٢-١٩٢٣) وانتهاءً بالمعاهدة الثلاثية:(العراقية- البريطانية- التركية) في ١٩٢٦. وقد وُجه الإطار العام للبحث لدراسة التغييرات التي طرأت على الموقف البريطاني تجاه تركيا مع التركيز على تأثيرات ذلك التغيير في مصير كوردستان الشمالية. ولكي تكتمل الصورة فقد تم رصد انعكاسات الصراع التركي- البريطاني على القضية الكوردية بشكل عام، خصوصاً أن محور مناقشات الساسة البريطانيين مع المسؤولين الأتراك وخلافاتهم كانت حول المسألة الكوردية، فقد غدا الكورد عامل جذب وشدْ بين الطرفين.

تتألف الدراسة من مقدمة، وخمسة فصول وخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة في ضوء ما توفر من معلومات وحقائق، فضلاً عن مجموعة من الملاحق والخرائط الضرورية، سلط الفصل الأول الضوء على التطورات التي شهدتها المسألتان التركية والكوردية في الفترة ما بين (١٩١٩-١٩٢٢) والتغييرات التي طرأت على الموقف البريطاني تجاههما. وشكل ذلك خلفية تاريخية لموضوع الدراسة، كما أن تلك المرحلة شهدت إعادة رسم خارطة المنطقة بعد إجهاض مشروع (كوردستان وأرمينيا المستقلتين) اثر بروز الحركة الكمالية، فضلا عن أنها مثلت الأساس الذي قامت عليه علاقات بريطانيا مع تركيا. وقد جاء هذا الفصل من الدراسة مختصراً لوجود دراسات سابقة تناولت الموضوع خلال تلك الفترة. [*].

أما الفصل الثاني الذي غطى مراحل عقد مؤتمر لوزان، فإنه تناول العوامل التي دفعت بريطانيا وحلفاءها من جهة والأتراك من جهة ثانية إلى إعادة صياغة معاهدة سيفر وعقد مؤتمر جديد في لوزان، الذي عقد على أساس توازن القوى الجديدة بإعلان الكماليين تركيا دولة جديدة موحدة اثر الانتصارات الكبيرة على الحلفاء والمتوجة بطردهم اليونانيين نهائياً من أراضي تركيا بالتوقيع على هدنة مودانيا. مركزاً على أهم مراحل المؤتمر وما حققه الأتراك فيه من مكاسب

---

[*] م.س.لازاريف، المسالة الكوردية ١٩١٧-١٩٢٣،ترجمة عبدي حاجي ،بيروت ،١٩٩٨؛ ينظر مثلا: آلاء حمزة الفتلاوي، السياسة البريطانية تجاه تركيا ١٩١٩-١٩٢٣، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٠؛ سحر عباس خضير، سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا ١٩١٧-١٩٢٣، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

سياسية كبيرة والتي كانت على حساب كوردستان الشمالية. ومن هنا كان لا بد من الوقوف على آثار تلك المعاهدة على الكورد كونها نسخت البنود الكوردية تحديداً من معاهدة سيفر فقد بدا مشروع "كوردستان المستقلة " حينذاك يختفي تدريجياً من تصريحات الساسة البريطانيين.

وعالج الفصل الثالث العلاقات البريطانية التركية في ضوء مشكلة ولاية الموصل. فقد تأثرت سياسة بريطانيا تجاه تركيا، إلى حد بعيد، بتطورات هذه المشكلة، ففي ظل تشبث الأتراك ومزاعمهم في المطالبة بها وتمسك البريطانيين هم الآخرون بها، أصبحت المفاوضات الثنائية بينهما تدور في دائرة مفرغة، وهو ما دفع بريطانيا بخبرتها السياسية العريقة إلى إشراك عصبة الأمم في ظل معارضة تركية قوية في هذا الاتجاه، طرفاً ثالثاً في الصراع على الولاية، والتي بدورها لم تخيبْ ظن بريطانيا فيها، بحسمها الصراع لصالحها.كما استعرض الفصل المحاولات العسكرية التركية لاختراق حدود الولاية والإجراءات البريطانية المضادة بهدف التأثير في قرار العصبة، فضلا عن تناوله لموضوع تسوية مشكلة الموصل في عصبة الأمم كانون الأول ١٩٢٥.

أما الفصل الرابع فقد تصدى لدراسة الدوافع التي جعلت الطرفين، التركي والبريطاني، يعملان على إيجاد تسوية نهائية لمشكلة الموصل التي غدت العائق الوحيد في إعادة تطبيع علاقاتهما، كما استعرض الفصل المفاوضات البريطانية-التركية والتي بدأت غداة قرار عصبة الأمم في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥، واستمرت إلى حزيران ١٩٢٦، بالتوقيع على المعاهدة العراقية-البريطانية-التركية.

وتطرق الفصل الخامس إلى أثر سياسة بريطانيا تجاه تركيا في كوردستان الشمالية، بشكل خاص، والقضية الكوردية بشكل عام، بدءاً بالتوقيع على معاهدة لوزان ولغاية عقد المعاهدة الثلاثية. فقد تخلت بريطانيا عملياً عن فكرة إقامة كيان كوردي في كوردستان الشمالية بعد التوقيع على المعاهدة الأولى ومع أنها عدت نفسها ملزمة بتأمين حكم ذاتي للكورد في الولاية المتنازع عليها، إلا أن ذلك الالتزام -والذي عبرت عنه بريطانيا لأكثر من مرة و في العديد من التصريحات - لم تهدف من ورائه إلا تحقيق غايات وأهداف تخدم مصالحها بدءاً بكسب ودِ الكورد (غالبية

سكان الولاية) إلى صفها وانتهاءً بمحاولاتها المتكررة في إحراج الأتراك وتهديدهم بتلويحها المستمر بالورقة الكوردية.كما ناقش الفصل المزاعم والادعاءات التركية بوجود دور بريطاني في انتفاضة الكورد لعام ١٩٢٥. فضلا عن استعراض مكانة الكورد ومدى تأثيرها في المفاوضات التي جرت قبل التوقيع على المعاهدة البريطانية-العراقية-التركية وبيان أثر المعاهدة ووقعها الثقيل على واقع الكورد ومستقبلهم السياسي.

اكتنفت دراسة الموضوع صعوبات عديدة، من بينها عدم توفر المصادر والوثائق المختصة في مكتبات الإقليم، وصعوبة الحصول على ما يتوفر منها في المكتبات التابعة لجامعات بغداد وجامعة الموصل، كما أن معظم مصادر الدراسة مكتوبة بلغات أجنبية ومنها اللغتان الإنكليزية والتركية وتوزع وجودها بين أماكن عامة وخاصة، الأمر الذي تطلب وقتا وجهدا مضاعفين في الحصول عليها وترجمتها.وفضلا عما سبق فان التطورات والأحداث الكبيرة التي مر بها العراق، زادت من المتاعب التي تعترض طالب الدراسات العليا، وليس أدل على ذلك من إحراق معظم المكتبات العامة وسرقتها وغلق أبواب اغلب دور الكتب والوثائق والمراكز الثقافية في العراق.

جابه الباحث صعوبات أخرى غير قليلة، فان تباين المعلومات والآراء وتضاربها، وكثرة الإحداث وتشابكها ضمن فترة البحث، عقد مهمته الى حد كبير، فلم يكن أمرا هينا التعامل مع آراء المسؤولين البريطانيين، بأوصافها المذكورة، خصوصا تجاه المسألة الكوردية. وكذلك الحال في التعامل مع الأحداث الكثيرة والمتشابكة التي تدخل ضمن فترة البحث، ولم يكن بالامكان فصل التطورات التي شهدتها كوردستان الشمالية عن تلك التي حدثت في أختها كوردستان الجنوبية.

حاول الباحث أن يجعل المصادر الأصيلة تأخذ الحظ الأوفر في المعلومات التي احتوتها الدراسة، لذلك فقد ركز على الوثائق البريطانية عن الشؤون الخارجية المنشورة *Documents on British Foreign Policy (1919-1939)* ، والمحفوظة نسخة منها في المكتبة المركزية بجامعة بغداد، وساعدت المعلومات الواردة فيها، بعد المقارنة والتدقيق في كتابة فصول الدراسة واغنائها بلا تحديد. وأسعفتنا

الوثائـق الـبريطانية عـن المسـالة الكـوردية في تـركيا (١٩٢٤-١٩٣٧) *Inğliz Belğelerile Turkey'de Kürt Sorünü(1924-1938)*، والـتي جمعها بـلال شمشير بمعلومات عـن وجهات النظـر الـبريطانية ورد فعلها على الانتفاضة الكـوردية لعـام ١٩٢٥. وسـاعدت ملفـات دار الكـتب والوثائـق العـراقية في توضـيح جـوانب محـددة ضـمن الفصـلين الـثالث والخـامس.وجـاء تقرير عن مشكلة الحدود العراقية – التركية *League of Nations, Question of the frontier Between Turkey and Iraq, Report submitted to the Council by the Commission instituted by the Resolution of September 30th, 1924.* والـذي أعدتـه عصـبة الأمـم، وتقاريـر السـلطات الـبريطانية عـن الإدارة في العراق لسنوات ١٩٢٠-١٩٢٥ *Colonial Office, Iraq Report on Iraq Administration...* والتقريـر الخـاص ١٩٢٠-١٩٣١ والمـرفوعة إلى عصـبة الأمـم، والمطبوعات الرسمية للحكومتين البريطانية والتركية مثل"*British Documents on Atatürk (1919-1938)*" و-"*Musul Kerkuk ile iliğili Arşiv Belğeleri(1525-1919)*" و "*Colonial Office,Lausanne Conference on Near Eastern Affairs 1922-1923*" بمعلومات قيمة أفادت الموضوع في جوانب كثيرة.

وعلـى الرغم من الأهمية الاستثنائية التي وفرتها المجموعات المار ذكرها ودقتها في إيـرادها تفاصـيل الأحداث، فإنها تـبقى احادية الجانب، لأن البريطانية منها تمثل وجهـة نظـر متطـرفة في الـتعامل تجاه الأتراك وخصوصا في الفصلين الأول والثاني مـن موضـوع الـبحث كمـا أنهـا تظهـر المـزيد مـن التضـارب والغمـوض بشـأن المسـألة الكـوردية. أما فيما يخص التركية فإنها بالغت في العداء للبريطانيين في أحيان كثيرة وتعاملـت مـع الوثائـق الخاصـة بالمسـألة الكـوردية مـن وجهـة نظـر ضـيقة تخـدم أغراضـها ومصـالحها القومـية فقـط، كمـا أنهـا تـبالغ أحـيانا في تقديـر الكـثير مـن الأحـداث المـتعلقة بالمسـألة الكـوردية وخصوصاً مـا يخص منها الانتفاضة الكوردية عام ١٩٢٥.

وشكلت الكتب بمختلف اللغات عماد الدراسة وأسهمت مؤلفات الباحثين الأتراك بدور متميز في مصادر الدراسة سواءً ما كتب منها باللغة الإنكليزية مثل مؤلفات *M.K.Oke: Chronology of Mosul Question 1918-1926* و *S.R.Sonyle*: *The Armenian Question 1914-1923* ومؤلف *Turkish Diplomacy 1918-1923*، أو تلك المكتوبة باللغة التركية مثل مؤلف *Mehmet Gonlűből: Olaylarla Turk Dis Politikasi*، ومؤلف *Ismail GÜldas: Lozan Biz Turkler ve Kurtler* .

وكان لدراسات المؤلفين الغربيين مثل *H.N.Howard* و *L.Evans* و *R.Olson* و *David McDuwall* دور مهم في توضيح ما خفي من الأمور، إذ جاءت المعلومات فيها مفعمة بالتحليل العلمي، كونها ذات طابع أكاديمي وثائقي. كذلك الحال بالنسبة للمؤلفات المترجمة منها إلى العربية مثل مؤلف هنري فوستر: نشأة العراق الحديث، ومنتشافيلي: العراق في سنوات الانتداب البريطاني.

وفي إطار تحليل مصادر الدراسة، لا بد من الإشارة إلى مؤلفات بعض الساسة البريطانيين الذين شغلوا مناصب حساسة في تلك المرحلة مثل مؤلف *Arnold J.Toynbee: The Islamic World, Survey of International Affairs 1925, Vol.I* ومؤلف *Arnold T. Wilson: Clash of Loyalties Mesopotamia, 1917-1920* ومؤلف ادموندز: كرد وترك وعرب... والمس بيل: فصول من تاريخ العراق القريب ولونكريك: العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠،... إذ اتسمت باحتوائها على معلومات غزيرة على الرغم من أنها مثلت وجهة النظر البريطانية احياناً، أو غلبت عليها العاطفة في أحيانا أخرى .

ويجب هنا التنويه في هذا المقام بالكتب العربية مثل مؤلفات: محمد عزة دروزة ومصطفى الزين وصبيح عبد القادر وضابط سابق في الجيش التركي وأحمد نوري النعيمي و مصطفى حلمي المشار إليها في ثنايا الدراسة، على الرغم من غنى محتوياتها، الا أنها تميزت بكونها عاطفية في الكثير من معالجاتها مما تعلق بموضوع

دراستنا فكانت للمؤلفات الأخرى والبحوث الأكاديمية، دورها في تشذيب الكثير من الحقائق الواردة في تلك المؤلفات.

ولا بد هنا من التنويه مرة أخرى إلى أن الظروف السياسية التي مر بها العراق وحالة الاضطراب وعدم الاستقرار التي انعكست على معظم الجوانب الحياتية التي نحياها، قد اضطرتنا إلى أن نعمل بما هو موجود وما وفقنا في الحصول عليه لذا فان النقص في بعض المصادر ظل هاجسا مزعجا في معالجة نقاط معينة في الدراسة، فمثلا وعلى الرغم من المحاولات الحثيثة للحصول على الصحافة الإنكليزية والعربية والعراقية التي كانت بلا شك ستسهم في اغناء الموضوع بمعلومات غزيرة ومتنوعة إلا أن الطالب لم يوفق في مسعاه هذا. وعليه فإن الجهد الراهن هو غاية ما استطاع تقديمه في الظروف الحالية.

وفي مستهل هذه الداراسة أقدم خالص شكري وعظيم امتناني الى الدكتورة سعاد حسن جواد التي منحتني بسخاء من وقتها الثمين وتوجيهاتها العلمية السديدة، فضلا عما غمرتني به من كرم خلق وإيثار نفسٍ.

وأود أن أسجل هنا ثنائي على الجهود العلمية لأساتذتي الأفاضل أثناء السنة التحضيرية وهم كل من:الدكتور عبد الفتاح علي يحيى والدكتور ناظم يونس الزاوي والسيد فاضل حيدر، وجميع التدريسيين في قسم التاريخ بكلية الاداب- جامعة دهوك.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور كمال مظهر احمد الذي قدم ملاحظات مهمة على عنوان الدراسة وزودني بمصادر قيمة عن الموضوع، والأستاذ الدكتور خليل علي مراد لما أبداه إلى الدرسة من ملاحظات علمية، والدكتور محمد صالح زيباري، كما اشكر السيد صباح حسين لمراجعته اللغوية للرسالة، والأستاذ الدكتور فؤاد حمه خورشيد والدكتور هشام سوادي لما قدماه من مصادر مهمة أفادت الدراسة كثيراً.

واجد من الوفاء علي أن اذكر بان كل من الأستاذ الدكتور طاهر البكاء والأستاذ الدكتور حافظ علوان قد سهلا لي الدخول إلى مكتبات جامعات بغداد والتي رفدت الرسالة بمصادر قيمة لاغنى عنها.

واذكر بـبالغ الامتـنان والتقديـر المساعدة القـيمة التي أبداها لي كل من السيد حسين فيض الله الجاف والسيد عبد الله زەنگەنه والسيد جرجيس فتح الله المحامي وصـديقي هوگر طاهر توفيق، والسادة:حكمت عبد الصمد، كيڤى سليّمان ميرخان، آزاد اصلان، عزيز بارزاني، عدنان زيان، المحامي عبد القهار بامرني، أوس بامرني، الدكـتور عـلاء هانـي والسـيد كـاميران بـرواري لإعـداده الملخص الكـوردي، والسـيد نشـوان عـبد الله الذي ساعدني في رسم الخرائط المرفقة بالدرسالة، وكل من الآنسة سـروه اسـعد صـابر وتـەلار علـي أمـين ورمـزية عـبد الكـريم وهـدى محمـد صـالح وهيڤيدار طاهر ونژيار نعمان وروزان قسيم.

وأقـدم شـكري وتقديري لجهود العاملين في المكتبة المركزية ومكتبة كلية العلوم السياسـية في جامعـة بغـداد، ومكتـبة البدرخانيين، والمكتبة المركزية ومكتبة كلية الاداب في جامعة دهوك، والمكتبة المركزية لجامعة صلاح الدين .

بيـار مصطفى

الفصل الأول

السياسة البريطانية تجاه تركيا وتأثيرها في الكورد
(١٩١٨-١٩٢٢)

- بريطانيا وتطورات القضية التركية (١٩١٨- ١٩٢٢).

- سياسة بريطانيا تجاه الكورد (١٩١٨-١٩٢٢) .

بريطانيـا وتطورات القضية التركيـــة
(١٩١٨- ١٩٢٢)

كانت الهزائم الشديدة التي تعرضت لها الدولة العثمانية في أواخر الحرب العالمية الأولى ، ولاسيما في جبهات العراق والشام[١]، قد أجبرت حكومة الاتحاديين على الاستقالة، وهروب عدد من قادتها، وفي مقدمتهم أنور وطلعت وجمال إلى خارج البلاد. ومن ثم تشكيل حكومة جديدة في ١٤ تشرين الأول ١٩١٨ برئاسة احمد عزت باشا. وقد وافقت هذه الحكومة على قبول شروط هدنة مودروس، وذلك في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨[٢].

صاغت بريطانيا بالتشاور مع الحلفاء شروط الهدنة مع الدولة العثمانية[٣]، ولكنها لم تسمح لكل من فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة بالتدخل المباشر[٤]، ذلك لانها بحسب تصورها الدولة الوحيدة التي قدمت اكبر الخسائر المادية والبشرية في ممتلكات الدولة العثمانية، بوجود قواتها وقواعدها في المنطقة، كما ان السيادة الفعلية في المياه الإقليمية العثمانية، بعد الهدنة، كانت للأسطول البريطاني[٥].

---

١) للتفاصيل ينظر: آ. روي لئونه رد، مختصر حرب عموي تاريخي، مترجمي كليسلى: حجاز فخـــرى، استانبول، ١٩٢٥م، ص ص٣٢-٣٣ ؛ عمر الـــديراوي، الحـــرب العالميـــة الاولى، ط٥،بـــيروت، ١٩٧٧،ص ص٤٦٥-٤٦٩.

2) Bernard Lewis, Emergence of Modern Turkey, Second Edition, Great Britain, 1968, P.239.

3) J.C.Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East 1914-1956, NewYork,1972, Vol.II,PP.36-37;Paul C.Helmriech, From Paris to Sevres, U.S.A,1974, PP.341-342.

٤) مدام جوليس، الوطنية العثمانية، ترجمة احمد رفعت، القاهرة، د.ت، ص ١٣.

٥) كمال مظهر احمد،كُردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، ترجمة محمد المـــلا عبـــدالكريم، ط٢، بغداد، ١٩٨٤، ص ٣٢٤.

كانت تلك الهدنة بموادها الـ (٢٥) قاسية ًعلى الأتراك، فقد قضت على الدولة العثمانية ، بعدما أطلقت العنان لبريطانيا وحلفائها لتحقيق مطامحهم في ممتلكاتها[١]. وانطلاقاً من هذه البنود، فقد احتلت قوات الحلفاء مواقع مهمة ومتفرقة من البلاد، من بينها العاصمة استانبول، حيث نزلت فيها القوات البريطانية[٢]. وعلى الرغم من أن دول الحلفاء أخذت تتسابق فيما بينها للحصول على حصتها التي تؤمن مصالحها السياسية والاقتصادية، إلا أن بريطانيا حظيت بالنصيب الاكبر في ذلك. وقد ضمنت مصالحها في المنطقة من خلال مساعيها في المؤتمرات التي عقدتها مع دول الحلفاء ،اذ كان ما يحدد سياستها،هو مصالحها السياسية والاقتصادية .

باتفاق الأطراف المعنية، تم افتتاح "مؤتمر السلام" بباريس في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩١٩ [٣]، فقد اتجهت أنظار الجميع إليه،لانه هو من سيرسم خريطة العالم الجديدة وهو من سيحدد مصير عدة شعوب[٤]. وكان من الطبيعي أن يُدرج مصير الدولة العثمانية، أو ما أطلق عليه في المؤتمر بالمسألة التركية، ضمن المادة الخامسة من بنود أعمال المؤتمر. وأثارت تلك المسألة في جوهرها اهتماما وتأثيراً عالميين. وما كان المؤتمر إلا محاولة جديدة من جانب السياسيين لإيجاد حل للمسألة الشرقية المزمنة[٥]. التي ظلت تثبت مراراً وتكراراً، كونها عقبة في طريق السلام العالمي، ليس ذلك فحسب، بل واثبتت كذلك بانها كانت الفتيل الذي أشعل

---

1) J.C.Hurewitz,Op.Cit., PP.36-37.

2) Stanford.J.Shaw and Ezel K. Shaw,History of the Ottoman Empire and Modern Turkey,Vol. II,Six Edition,Great Britain,1988,PP.328-329.

3)Paul C.Helmriech,Op.Cit.,P.3.

4) H.W.V.Temperley,AHistory of the Peace Conference of Paris, Oxford, 1969, Vol.I,P.145.

٥) انهت معاهدة كوجك – كينارجة (٢١ تموز ١٧٧٤) الحرب الروسية العثمانية التي بدأت في ١٧٦٨ ،ووفرت بنود هذه المعاهدة للروس امكانات واسعة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية ،حيث شجعت القوى الاوربية الاخرى على السعي لتحقيق مطامحها ،مما افرز وضعا دوليا جديدا تطور الى نزاع قائم بين تلك القوى والدولة العثمانية التي حاولت دون جدوى الحفاظ على ممتلكاتها واراضيها التي غدت الدول الاوربية تصارع بعضها للحصول عليها وقد عرفت عند الباحثين بالمسألة الشرقية، للتفاصيل ينظر: حسين لبيب، تاريخ المسألة الشرقية، مصر، ١٩٢١،ص ٤ وما بعدها.

نزاعات خطيرة وخلافات كبيرة بين الدول الأوربية الكبرى[1]. كما لم يواجه مؤتمر باريس قضية اكثر أهمية وتعقيداً من القضية التركية، الأمر الذي أكده رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج بقوله: " فيما يتعلق بالتسوية التركية فقد واجهنا صعوبات اكثر من أية دولة من الدول المعادية الأخرى"[2].

ذهبت وفود الدول المشاركة في الحرب إلى باريس بهدف الاستفادة القصوى من ممتلكات الدولة العثمانية وارثها الغني، حاملةً معها مخططاتها وخرائطها لهذه الغاية، فبريطانيا، ورغم تصريحاتها العلنية بأنها لا تريد غمط حقوق الأتراك في استانبول، إلا أنها ناقضت تصريحاتها العلنية في المؤتمر،وذلك حينما أصرت على ضرورة طرد الأتراك من الجزء الأوربي من استانبول. بل ان بريطانيا كانت تخطط عملياً لفرض سيطرتها المباشرة والكاملة على تركيا وتنصيب حكومة محلية شكلية تكون زمام امورها بيدها، وأرادت تحويل الأناضول إلى شبه مستعمرة تابعة لها مع احتفاظها بالسيطرة على الولايات العربية دون منازع[3]. وحقيقة فان بريطانيا كانت تسعى جاهدة للحصول على كل ما يمكن الحصول عليه من الدولة العثمانية المتفككة، وكذلك عملت على ضمان موازين قوى جديدة تضمن منع استرداد العثمانيين لمركزهم السابق أبدا[4]. وكانت لفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة[5] هي الاخرى مطامحها ومخططاتها التي سعت الى تحقيقها، ولكن بدرجة

---

1) Harry N.Howard,The Partition of Turkey 1913-1923,New York, 1966, P.217.

٢) الاء حمزة الفتلاوي، السياسة البريطانية تجاه تركيا ١٩١٩-١٩٢٣،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاداب،جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ٣٦.

3) H.W.V.Temperley ,Op.Cit.,Vol.I,P.14;

- سحر عباس خضير، سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا ١٩١٧-١٩٢٣، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٦٠.

٤) برهان الدين ابابكر ياسين، كوردستان في سياسة القوى العظمى ١٩٤١-١٩٤٧، ترجمة هوراس سوار، كوردستان، ٢٠٠٠، ص ٤٠.

٥) للتفاصيل عن المصالح الامريكية في الدولة العثمانية ينظر:

- John A.DeNovo ,American Intrest and Policies in the Middle East ,The University of Minnesota press ,U.S.A ,1963 ,PP.27-88 ;

-هشام سوادي هاشم السوداني،العلاقات الأمريكية العثمانية ١٩٠٨-١٩٢٠ دراسة تاريخية،اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية التربية،جامعة الموصل،٢٠٠٢،ص ص ١٨٣-٢١٥.

اقل من بريطانيا. وعليه فما كان من دول الحلفاء إلا أن تعلن بحلول الثلاثين من كانون الثاني ١٩١٩، بان الدولة العثمانية قد انتهت على الخريطة السياسية[١].ووصفت الجلسات الخاصة بمناقشة مصير ممتلكات الدولة العثمانية، بالعاصفة، وقد أزداد الجدل بين الدول الحليفة، تمخض عنه في نهاية المطاف فكرة الانتداب[٢]،التي" لم تكن في حقيقتها سوى وسيلة لتقسيم البلدان المفتوحة بين المنتصرين" بحسب اعتراف اللورد كرزن[٣] أمام مجلس اللوردات[٤] .

مهما يكن، فقد فوض مجلس عصبة الامم بريطانيا والولايات المتحدة، لتتوليا الانتداب على أرمينيا واستانبول والمضايق[٥]، لاقصاء فرنسا وإيطاليا، كما ان

---

1) Harry N.Howard, The Partition …,P.2210.

٢) الانتداب: نظام ابتدعه الجنرال ايان سمتس –رئيس وزراء جنوب افريقيا– في اعقاب انتهاء الحرب العالمية الاولى،وقد تبنته الدول المنتصرة كحل واسلوب جديد تدار به المستعمرات والممتلكات التي انتزعت من دول الوسط المنهزمة في الحرب ،ويقوم عل اساس تقسيم الشعوب الى ثلاث فئات هي (A.B.C)، واعتبر ان شعوبا معينة غير قادرة على حكم نفسها بنفسها وهي لذلك بحاجة الى اشراف شعوب اخرى عليها اكثر تقدما . للمزيد عن نظام الانتداب ينظر:كمال مظهر احمد ،اضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط،بغداد ،١٩٧٨،ص ٧٣. وعن الانتداب ومصير الممتلكات العثمانية وتركيا ينظر:

- Paul C.Helmreich,Op.Cit.,PP.26-27 .

٣) اللورد كرزن:Curzon of Kedlston,Georg Nathaniel(1859-1925)،رجل دولة انكليزي،برز عندما انتخب رئيسا لاتحاد طلبة جامعة اوكسفورد في ١٨٨٠،وفي ١٨٩٨ انتخب نائبا في البرلمان الانكليزي ،اصبح نائباً للسكرتير البريطاني العام ،ثم نائباً للملك في لهند، وعين وزيرا للخارجية للفترة(١٨٩٥–١٨٩٨)،وراس سلاح الجو البريطاني في ١٩١٦،واصبح احد اركان دائرة الحرب البريطانية،عين وزيرا للخارجية في وزارة لويد جورج في ١٩٢٢ وقاد المفاوضات البريطانية مع الاتراك في لوزان ببراعة،اعتزل السياسة نهائياً في عام ١٩٢٤ .ينظر:

-Encyclopedia Britannica,London, Chicago, Tornto, 1957, Vol.6, PP.900-901; Harold Niclason, Curzon: The last Phase 1922-1925, New York, 1939.

٤) كمال مظهر احمد، كُردستان ...، ص ص ٣٢٨–٣٢٩.

٥) للتفاصيل عن مشروع الانتداب الأمريكي على تركيا، ينظر:

- L.Evans, United State Policy and the Partition of Turkey 1914-1924, Baltimor, The Jonn Hopkins Press, 1965, P.218ff; Harry N. Howard, The King-Crane Commission An American Inquiry in the Middle East, Beirut, 1963, P.170 ff .

أرمينيا لم تكن ذات أهمية لبريطانيا[1]. لعدم تمتعها بالموارد الغنية التي يمكن استثمارها[2]. ولكن الرئيس ولسن[3] عارض هذا المشروع في النهاية بعد تردد طويل، وبرر ذلك بأن بلاده ليست في حالة حرب مع تركيا، ويبدو أنه أدرك ان بريطانيا تهدف الى أبعادها مع دول الحلفاء عن المضايق، ووضع المسيحيين في أرمينيا على عاتقها الأمر الذي لم تكن واشنطن ترغب بتحمله[4].

شعر لويد جورج بخيبة أمل كبيرة من جراء الموقف الأمريكي إزاء موضوع الانتداب على المضايق إلا أن ذلك لم يكن يعني أبداً تخلي بريطانيا عن تحقيق مشاريعها في المنطقة، ففي بداية مناقشة القضية التركية في مؤتمر باريس قدمت بريطانيا مذكرة تضمنت تحديد سياستها تجاه الأقاليم الآسيوية والأوربية التابعة للدولة العثمانية[5]،وأشارت فيها إلى ضرورة الاعتراف بالحقوق القومية لكل من سورية والعراق والجزيرة العربية وفلسطين وأرمينيا[6]. وفي اجتماع مجلس الحلفاء في ٣٠ كانون الثاني أضاف لويد جورج أقليماً آخر إلى الأقاليم المقرر اقتطاعها، وهو إقليم كوردستان، لجعله منطقة عازلة بين الموصل وتركيا[7]. واختتم الاجتماع بتبني نص القرار الآتي: "ان الحلفاء والدول المتعاونة متفقة على أن ارمينيا

---

١) للتفاصيل عن بريطانيا والمسألة الارمينية بعد الحرب، ينظر:

-Akaby Nassibian, Britain and the Armenian Question 1915-1923,New York ,1985,P.120 ff .

٢) آلاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص ٣٧.

٣) ودرو ولسن :الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الامريكية .ولد في ستونتن بولاية فرجينيا،درس القانون والتاريخ والفلسفة في جامعتي كولومبيا وبرنستون،وحصل على الدكتوراه ،ثم اصبح استاذا في جامعات هوبكنز وبرانر وفيلادلفيا ،ثم شغل منصب رئاسة جامعة برنستون بين١٩٠٢-١٩١٠،ثم حاكما لولاية نيوجيرسي بين ١٩١٠-١٩١٢،ونجح في تبوئ منصب رئيس الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩١٣،بعد ان رشحه الحزب الديمقراطي مرشحا عنه في انتخابات الرئاسة الامريكية،وبقى في المنصب حتى عام ١٩٢١.ينظر:

- Encyclopedia Amricana,3rd Edition,Oxford,1961,PP.6-12.

4) Harry N.Haward, The Partition …,P.220.

5) Harry N.Howard, King-Crane …,P.12.

6) H.W.V.Temperley , Op.Cit.,Vol, I,P.24.

7) Harry N.Haward, The Partition …,PP.220-221.

وسورية وبلاد ما بين النهرين وكوردستان وفلسطين والجزيرة العربية يجب ان تقتطع نهائياً من الإمبراطورية التركية ..."[1].

كانت جميع بنود المذكرة البريطانية، قاسية جداً على الأتراك، ولكن ما أثارهم اكثر وجعلهم يشعرون بالإهانة الشديدة، هي البنود الخاصة بإعطاء اليونان الضوء الأخضر للقيام باحتلال مناطق تركية، من بينها ازمير. مما خلق وضعاً عسكرياً وسياسياً خطيراً، وكان اول فصوله بدء الحرب اليونانية التركية[2].

بدا الوضع الدولي متأزماً، ضمن إطار مؤتمر السلام في منتصف آذار ١٩١٩، وكأنه قد وصل إلى طريق مسدود، فبعد احتدام الصراع البريطاني-الفرنسي بشأن تنفيذ مضامين اتفاقية سايكس بيكو[3]، كان هناك صراع خفي بين الأربعة الكبار[4] لاقتسام باقي أراضي وممتلكات الدولة العثمانية، والذي اصطدم برغبات واماني الشعوب التي خضعت في السابق للحكم العثماني واخذت تتطلع لتشكيل دول خاصة بها، لتزيد من تأزم الوضع الدولي، ووسط هذا التخبط المليء بالمطالب والمطالب المضادة، جاء الحل من الوفد الأمريكي، عندما عرض الرئيس ولسن فكرة تتفق تماماً مع فكرة حق تقرير المصير، وتقضي بإرسال لجان دولية إلى الدولة العثمانية، حيث تقوم بمهمة أخذ رأي السكان في تقرير شكل حكوماتهم. وعلى الرغم من المعارضة الشديدة من بريطانيا وفرنسا، وحتى من إيطاليا، تمكنت

---

1) Ibid, P.221.

2) Paul C.Helmrich,Op.Cit.,P.113;

- قاسم خلف عاصي الجميلي ،العراق والحركة الكمالية ،اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد ،١٩٩٠، ص ١٣.

٣) خلق انسحاب روسيا من الحرب، وتخليها عما حصلت عليه من مناطق نفوذ بموجب الاتفاقيات السرية مع كل من بريطانيا وفرنسا، وضعاً جديداً، وكان الصراع البريطاني الفرنسي يدور بالدرجة الاساس حول الموصل وفلسطين، حيث كانت الموصل ضمن مناطق النفوذ الفرنسي، بموجب سايكس بيكو السرية ١٩١٦، ولكن بريطانيا ارادت الحصول عليها، مبررة ذلك بزوال الخطر الروسي عن بلاد الرافدين، وانتفاء الحاجة إلى منطقة عازلة فرنسية بينها وبين مناطق النفوذ الروسي شمال تلك المنطقة، وكان لبريطانيا ما أرادت .ينظر: كمال مظهر احمد، كردستان...، ص٣٠٩ .

٤) ويقصد بهم روؤساء وفود كل من الولايات المتحدة (ولسن) وبريطانيا (لويد جورج) وفرنسا (كليمنصو) وايطاليا (اورلاندو).ينظر:كمال مظهر احمد ،اضواء ... ،ص ٧٣.

الولايات المتحدة من إرسال لجنتين هما" لجنة كنك كراين" ولجنة" هاربورد" إلى أراضي الدولة العثمانية، حيث قدمتا توصيات على شكل تقارير، ولكنهما اصطدمتا بتجاهل فرنسي بريطاني متعمد لهما، ومايهمنا هنا،هو ان ابرز توصيات تلك اللجنتين، كانت تقضي بإعادة سميرنا (ازمير) للأتراك، وتشكيل دولة استانبول بضمنها المضايق وكيلكيا(قيليقيا)،على ان تديرها قوة منتدبة واحدة،هي بريطانيا ، او الولايات المتحدة، واقترحت تشكيل دولة كوردية تضم جميع الكورد القاطنين في فارس والعراق وتركيا ، ضمن الحدود المقترحة آنفاً، وتحت انتداب موحد مع العراق[1].

الا ان كل ما قامت به هاتين اللجنتين وقدمتاه، بدا كمن يغني خارج السرب[2].لان التوصيات التي قدمتاها كانت تتعارض مع الخطط البريطانية والفرنسية . كما أن عدم موافقة الولايات المتحدة على موضوع الانتداب افشل تلك المخططات في هذه المرحلة على الاقل[3].

نزلت القوات اليونانية الى ازمير ليلة ١٤/١٥ ايار ١٩١٩ بمساندة سياسية من بريطانيا وفرنسا ومعارضة ايطالية [4] ، وتحت حماية البحرية الملكية البريطانية

---

١) للتفاصيل عن تشكيل تلك اللجنتين واعمالهما واهم توصياتهما ينظر:

-Harry N.Haward,King-Crane…,P.36;Erik J.Zurches,Turkey,A Modern History, London. NewYork, 1994,P.152;

- احمد عثمان ابو بكر،"كُردستان في وثائق كنك-كراين"، مجلة شمس كردستان، اربيل،العدد ٧،آذار ١٩٧٢،ص١١.

2) Harry N. Haward, King Crane…,P.313.

3) L. Evans, Op.Cit.,P.129;

-سحر عباس خضير ،المصدر السابق،ص ١١٣.

٤) طالبت ايطاليا في تلك الاثناء بتطبيق بنود الاتفاقيات السرية التي ابرمتها مع الحلفاء اثناء الحرب ،والتي حصلت بموجبها على حصة من الاراضي والممتلكات في الدولة العثمانية،ووسط تجاهل بريطاني-فرنسي لدعوات ايطاليا، قررت ايطاليا القيام باحتلال جزء من الاراضي التركية،مما اجبر لويد جورج على تقديم خطة تقوم بتوزيع الانتدابات في مختلف اجزاء الدولة العثمانية، حيث تتولى ايطاليا بموجبها الانتداب على السواحل الجنوبية ومناطق متفرقة من الاناضول.و لم يكتب للخطة الجديدة النجاح بسبب معارضة الولايات المتحدة لها للتفاصيل ينظر:

- Harry N. Haward, King Crane…,P.233

قام اليونانيون بفضائع كبيرة ضد السكان الأتراك المدنيين في أزمير[١]، وقد تناقلت الصحف العالمية آنذاك تلك الأعمال، كما أثارت معظم قطعات الشعب التركي[٢]، الذي عبر عن غضبهِ عن طريق تشكيل تنظيمات شعبية من النساء والرجال سميت بجمعيات الدفاع عن الأناضول والروملي[٣].وشكلت تلك التنظيمات نواة الحركة الوطنية التركية فيما بعد، والتي قادها، مصطفى كمال[٤] الذي بعثته حكومة السلطان في ١٥ أيار إلى الأناضول، لاقرار النظام فيها[٥].

وقد تزامنت مع تلك التطورات، محاولات حكومة السلطان المضنية، للسماح لها بالمشاركة في مؤتمر باريس، حيث تمت الاستجابة لتلك المحاولات عندما بعث كليمانصو- رئيس الوزراء الفرنسي- بالدعوة اليهم[٦].

---

١) للتفاصيل ينظر:

-L.Evans,Op.Cit.,P181;

- ادوارد كار، العلاقات الدولية في عشرين سنة ١٩١٩-١٩٣٩، تعريب سمير شيخاني، الجزء الاول، بيروت، د.ت، ص ١٩؛ قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات السياسية الداخلية التركية ١٩٢٣-١٩٢٨، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص ١٩.

2) Zaki Arikan, Mütarekç ve Işğal Donemi izmir, Başinil (30 Ekim1918-8Eylul 1922), Turkey, 1989.

٣) للتفاصيل عن ردة فعل السكان ،ينظر:

- Memorandum by Mr.Rayan, Constantinople, 23-6-1919, BDA, (1919-1938), Edited by Bilal.N.Şimşir, Vol.I (April 1919-March 1920), Ankara, 1973, Enclosure in No.10, P.31;

-حنا عزو بهنان ،التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩-١٩٢٣،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاداب،جامعة بغداد،١٩٨٩،ص٤٤.

٤) ولد مصطفى كمال في سالونيك ،لاب موظف بسيط،تخرج من الكلية الحربية في استانبول سنة١٩٠٥ ،وفي سنة ١٩١٠ سافر الى فرنسا ضمن بعثة عسكرية ،شارك في حروب الدولة العثمانية في طرابلس ١٩١١والبلقان ١٩١٣ ،وعين ملحقا عسكريا في بلغاريا ،وخلال الحرب العالمية كان قائدا للفرقة ١٩ في الدردنيل ،وقد اظهر شجاعة وذكاء نادرا خلال حملة البريطانيين على الدردنيل وغاليبولي ،منح على اثرها لقب(الباشا).للتفاصيل ينظر:امين محمود سعيد وكريم خليل ثابت ،سيرة مصطفى كمال وتاريخ الحركة الوطنية في الاناضول ،القاهرة ،١٩٣٣،ص ٧ وما بعدها.

٥) محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٤٢٠.

6) Letter From Curzon to the French embassador, Foreign Office, 5-3-1920, DBFP,Ed. By Douglas and W.N. Medlicott and M.E. Lambert, First Sir,Vol.13, Enclosure in No.13, London, 1963,=

وصل الوفد التركي باريس في ايار ١٩١٩ برئاسة فريد باشا رئيس الوزراء الذي قدم مذكرة في ١٧ أيار ١٩١٩ أمام مؤتمر الصلح، وبالرغم من أعترافه بأخطاء الحكومة التركية السابقة خلال الحرب، الا أنه ذكر ان الشعب التركي حُكم من فئة ضالة عميلة للالمان، كما تطرقت مذكرته إلى مصير الدولة العثمانية، وطالب فيها بالحفاظ على وحدتها، وأكد كذلك بأن "الشعب العثماني لن يقبل أبدا بتقسيم إمبراطوريته تحت الانتدابات المختلفة". وما يجدر ذكره هنا هو ان قوة ايطالية نزلت، في اليوم نفسه في منطقة سكالانوفا التركية ، أسوة باليونانيين، الأمر الذي أثار الحلفاء، وخصوصاً بريطانيا، حيث احتج لويد جورج بشدة على التصرف الإيطالي هذا[١].

لقد بدا واضحاً لأي مراقب للأحدث انذاك، أن تركيا لم تكن في موقف يمكنها من ان تقاوم تلك المطالب والتحركات، فقد اتخذت بريطانيا وفرنسا موقفاً متشدداً من تركيا، وانتقدها كليمانصو في جوابه على المذكرة التركية المقدمة الى مجلس الحلفاء، بأنه " لا يوجد بلد في كل من آسيا وافريقيا، لم يؤد فيه وجود الحكم التركي إلى انتهاء الرفاه الاقتصادي وتدني المستوى الثقافي ... ان الأتراك اينما حلوا ... لم يفعلوا غير التدمير" [٢].واضاف بأن" الأتراك اثبتوا ببرهان جلي انهم عديمو الكفاءة والأهلية في إدارة العناصر غير التركية، بسبب ادارتهم السيئة ومظالمهم المتنوعة من عصور مديدة، وعليه يجب ان لا تترك أمة ما بإدارة الأتراك"[٣]، لم يختلف موقف لويد جورج كثيراً عن موقف نظيره كليمانصو.

=P.12; Calthorp to Curzon,Constantinople,6-6-1919,BDA,Vol.I, No.3, P.6.

١) للتفاصيل عن تلك التطورات ينظر:

-Harry N. Haward, The Partition …,PP.234-237.

2) Answer to the Turkish Delegates,Paris 23-6-1919,DBFP, Ed. By Douglas and W.N. Medlicott and M.E. Lombert, London,1957, First Sir,Vol.4, AP.Pendix No.426,P.646.

٣) بله ج شيركو، القضية الكردية،بيروت، ١٩٨٦، ص ٧٩؛ احمد تاج الدين، الأكراد: تاريخ شعب وقضية وطن، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٠٤.

وهكذا لم يكن غريباً أن يغادر الوفد التركي باريس في ٤ تموز، بعد فشله في مهمته[١].

وبموازاة ذلك، فإن الحركة الوطنية في داخل الأناضول بدأت تنمو وتتطور، على الصعيدين السياسي والعسكري، وقد أفرزت تلك الظروف بروز مصطفى كمال، كقائد يتحلى بقدرة عالية في التفاعل مع الجماهير، وأن يقود في ذات الوقت نضال الأتراك الوطني والتحرري ضد قوى الاحتلال[٢].

شكل وصول مصطفى كمال إلى سامسون في ايار ١٩١٩، بعد ان عينه السلطان مفتشاً عاماً للجيش الثالث هناك، نقطة البداية لانقسام تركيا إلى معسكرين[٣]. وما ان حط رحاله فيها، حتى قرر البدء بعملية إنقاذ بلاده، فاتصل ببعض الأشخاص ممن يثق بهم أمثال: عصمت بك ،وعلي فؤاد ،وحسين رؤوف بك، ورأفت بك، وغيرهم، وجميع هؤلاء كانوا من ذوي الرتب والمناصب العسكرية العالية. وفي الوقت نفسه قاد حملة لتوعية أهالي الأناضول بما يعنيه احتلال الأجانب للبلاد[٤]،

---

١) للتفاصيل عن رحلة الوفد التركي وظروف مفاوضاته وفشله ينظر:

- Calthorpe to Curzon, Constantinople, 23-7-1919, DBFP, I.Sir, Vol.4, AP. Pendix to No.466, PP.698-703

٢) قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات...، ص ص ٢٤-٢٥.

3) Kemal H. Karpat, Turkey's Politics, New Jersey, 1959, P. 34.

٤) محمد عزة دروزه ، تركيا الحديثة، بيروت، ١٩٤٦، ص ١٣.اختلفت وجهات النظر البريطانية في البداية بشأن الحركة الوطنية التركية التي قادها مصطفى كمال في الاناضول والتي عرفت ايضا بالحركة الكمالية،فقدكان المسؤولون البريطانيون في استانبول،امثال الجنرال ميلان-قائد الاسطول البريطاني في البحر الاسود-،والادميرال كالثورب-المفوض البريطاني السامي في استانبول-وغيرهما، يتصورون بانها مؤامرة دبرت في اروقة وزارة الحربية العثمانية في استانبول ،كجزء من مخطط دولي اكبر خطط فيما وراء الحدود من جانب الالمان المتطرفين والبلاشفة ، لا سيما وان اكثر موظفي تلك الوزارة هم من المحتكين بالاوربيين نتيجة البعثات العثمانية العسكرية الى اوربا،فيما اعتقد اخرون بانها نظمت من قبل اعضاء سابقين في جمعية الاتحاد والترقي وبدعم الماني-بلشفي ،ولكن تطور الاحداث في الاناضول حل ذلك الاشكال ،وبدأت التقارير البريطانية الواردة من الاناضول تشير الى ان الحركة التي ظهرت في الاناضول حركة وطنية داخلية يقودها مصطفى كمال بدعم واسناد من عسكريين عثمانيين سابقين ...بغض النظر عن ارتباطاتها الاقليمية والدولية ،الا ان ذلك لم يمنع اهتمام بريطانيا بمتابعة نشاطات تلك الحركة بمزيد من القلق والخوف،فقد تصورت بانها قد تنخرط في مؤامرة=

وطلب منهم القيام بحركة كفاح مسلح ضد المحتلين، والمطالبة بجلاءهم عن البلاد، معتمداً في نشاطاته تلك على السمعة الشعبية الكبيرة له التي نالها في معارك غاليبولي[١].

اتصل مصطفى كمال بجمعيات الدفاع عن الأناضول والروملي- جمعيات الدفاع عن الحقوق-[٢]. وقد تقرر اعداد الترتيبات لغرض عقد مؤتمر في ارضروم لمندوبي الولايات الشرقية[٣]. وقد تم ذلك في ٢٣ تموز[٤]، ثم أعقبه مؤتمر ثانٍ في سيواس في ٤ ايلول ١٩١٩[٥]، وقد اتخذت هذه المؤتمرات قرارات مهمة، شكلت الخطوط الأساسية لسياسة مصطفى كمال فيما بعد.

=اسلامية واسعة تستهدف تحطيم الامبراطورية البريطانية في اسيا .للتفاصيل عن وجهات النظر البريطانية تجاه الحركة الكمالية،للتفاصيل ينظر:

-A.L.Macfie, British Views Of Turkish National Movement in Anatolia, 1919- 1922, Meddle Eastern Studies, London, Vol.38, NO.3, July, 2002, PP.27- 43.

1) Bernard Lewis,Op.Cit., P.242 f .

٢) للتفاصيل عن جمعيات الدفاع عن الأناضول والروملي،ينظر:

-Selahattin Tansel, Mondros'tan Müdanya'ya Kadar, I.Çilt, Ankara, 1973, SS.145-150.

3) Desmond Steward, The Middle East Temple of Janus, Great Britain 1972. P. 239.

٤) عقد مؤتمر ارضروم في بناية تابعة لاحدى المدارس، وحضره خمسةُ وثلاثون نائباً يمثلون الولايات الشرقية،وقد افتتح مصطفى كمال المؤتمر بتحديد الهدف الذي عقد لاجله المؤتمر، وبين منهاجه الثوري في الدفاع عن الحقوق وارادة الشعب، وقال: ان تحقيقها يتوجب اقامة حكومة تستمد قوتها من الشعب= =وتتمتع بالاستقلال دون قيد وشرط. وقد تم تأكيد ذلك بالتوقيع على بروتوكول اماسية *Amassia* ، الذي عدّ الوثيقة الاولى لدستور تركيا الحديثة. ينظر:

-A.L.Macfie, Ataturk, London - New York, 1994, PP. 71-74;

- احمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩-١٩٣٨، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٩.

٥) شكل انعقاد مؤتمر سيواس، في ٤ ايلول ١٩١٩، خطوة متطورة لتحقيق مبادئ مؤتمر ارضروم، وقد شهد هذا المؤتمر هيمنة شخصية مصطفى كمال ، وقد اصدر المؤتمر الذي انهى اعماله في ١١ ايلول ١٩١٩، بياناً تضمن المبادئ المقرة في مؤتمر ارضروم، واصبحت بنوده الاساس الذي استندت عليه مبادئ الميثاق الوطني *Misak Milli* فيما بعد. وكان ابرز تطور شهده مؤتمر سيواس ، هو اعلانه عن قطع كافة العلاقات مع حكومة فريد باشا ومطالبتها بالتنحي،وانتخاب مصطفى كمال رئيساً للحركة الوطنية.ينظر:

-Geofrey Lewis, Turkey, London, 1965,P.60.

اقلقت نشاطات مصطفى كمال السلطان واعضاء حكومتهِ، ومن خلفهم بريطانيا، التي اشارت على حكومة السلطان باستدعاء مصطفى كمال إلى استانبول. ولكن الاخير رفض ذلك، وعندها أصدرت الحكومة مرسوماً بألغاء تعيينه الرسمي، وردّ هو ايضا عليهم باعلان استقالته من المناصب الرسمية وبصورة علنية، الأمر الذي زاد من شعبيتهِ وقدم له الكثير من العسكريين ولاءهم المطلق، وهذا ما شجعه اكثر في المضي قدماً لتحقيق هدفه[١].

لم تكن بريطانيا ببعيدة عن هذه التطورات الخطيرة التي شهدتها الحركة الوطنية التركية، وكانت تتحين الفرص لعرقلة وإفشال هذه الحركة، وفي هذا السياق واثناء انعقاد مؤتمر سيواس جرت محاولة بريطانية لإثارة بعض العشائر الكوردية ضد الحركة الكمالية، ولاسيماً ما حصل مع الكابتن نوئيل[٢]، في ملاطية، عندما استغل مطلب الكورد بتعيين وال ٍ كوردي في منطقة خربوط[٣]، ولكن مصطفى كمال افشل تلك المحاولات[٤].

ومن جهة ثانية، وعلى الرغم من رفض حكومة فريد باشا إنذار الحركة الوطنية لها في البداية، الا انها رجعت فقدمت استقالتها في الأول من تشرين الأول وتم تشكيل حكومة جديدة من قبل علي رضا المعرف بميوله للوطنيين[٥].

وبعد كل هذه التطورات على الساحة التركية، داخلياً، وبحلول نهاية عام ١٩١٩، لم يكن هناك املٌ في تحقيق رغبة لويد جورج بتولي الولايات المتحدة الانتداب

---

١) جاسم محمد عبد الله، مصطفى كمال اتاتورك، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد(٨) ، ٢٠٠١، ص ٩٨.

٢) الكابتن نوئيل: ثم "الميجر"نوئيل:ضابط بريطاني ذو اطلاع واسع ،يتحدث اللغة الفارسية،وله معرفة كبيرة بنفسية القبائل الشرقية ورؤسائها ،نشط بين البختياريين أثناء الحرب العالمية الاولى وتمكن من اثارتها ضد الالمان ،وفي السنوات الاخيرة من الحرب استطاع ان يعقد صلات صداقة مع عدد كبير من زعماء العشائر والقبائل في كوردستان حتى انه بدأ يتعلم الكوردية،ورغم انه عمل سنوات قليلة في كوردستان الإ انه كسب الى جانبه مشاعر العديد منهم ،حتى لقب بـ(لورانس الكورد).ينظر:كمال مظهر احمد،كُردستان...،ص ص ١٨٦-١٨٧.

3) From Robeck to Curzon,BDA,8-9-1919,Vol.I,P.19; A.L.Macfie, Ataturk,PP.76-78;

- محمد محمد توفيق، كمال اتاتورك، مصر، ١٩٣٦، ص ٧٦.

٤) ينظر المبحث الثاني من هذا الفصل.

5) Geofry Liwes,Op.Cit.,P.61.

على أية منطقة في تركيا، وبذلك توجب عليه ان يتفق مع فرنسا بشأن تسوية المسألة التركية، ثم الاتفاق على عقد لقاء في لندن بين وفدي بريطانيا وفرنسا في تشرين الثاني ١٩١٩[١]، وباستمرار اللقاءات بين وفديهما ،وعلى الرغم من اتفاق الطرفين على مجموعة مهمة من النقاط، فإن التطورات الاخيرة التي شهدتها الحركة الوطنية التركية داخل الأناضول، والتي وصلت مخاطرها إلى حد تهديد القوى الأجنبية في آسيا الصغرى، وحدوث صدامات بين الفرنسيين والأتراك الكماليين في بداية شهر شباط ١٩٢٠[٢]، قد غيرت الوضع تماماً، وأدرك الفرنسيون عندها ان سياسة لويد جورج تجاه الأتراك هي من مصلحة بريطانيا فقط، وأن مزيداً من الضغط على الأتراك بإقصائهم عن أستانبول سيولد انفجاراً تكون فرنسا المتضرر الأول منه. لوجود قواتها في الجنوب حيث نشاط الحركة الكمالية، لذلك فضلت التقرب إلى الأتراك[٣]، وفي المقابل خفف لويد جورج من الضغط قليلاً على الاتراك، وبصورة مؤقتة.

شكل مؤتمر لندن الأول ١٩١٩ ، بداية مرحلة جديدة من العلاقات بين بريطانيا وفرنسا ، راجعت فيها فرنسا حساباتها القديمة ، وأخذت تعيد النظر في تلك العلاقات، وبدأت بالإبتعاد تدريجيا عن بريطانيا . كما شهدت هذه المرحلة بروز معارضة أمريكية لخطط بريطانيا وفرنسا، في الدولة العثمانية [٤] .

---

١) للتفاصيل ينظر:الاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق،ص ٥٣.

2) S. R. Sonyel, Turkish Diplomacy 1918-1923, London, 1982, P.26.

٣) في شباط اصطدمت القوات الفرنسية والارمنية التي تقدمت لاحتلال كيليكيا بالحركة الكمالية التي قاومت ذلك التقدم ورفضته ،وقامت ردا على ذلك بقتل وتهجير الالاف من الارمن في ماراش *Maras* ،عندها وجهت الحكومتان البريطانية والفرنسية انذارا شديدا الى الحكومة التركية وهددتها باقصاء الاتراك عن استانبول اذا لم تضع حدا لتصرفات مصطفى كمال وانصاره،الا انه وكما يبدو لم تكن حكومة السلطان قادرة على فعل شئ ،مثلما لم تكن بريطانيا وفرنسا في موقف يؤهلهما لتنفيذ تهديداتهما.ينظر:

-Curzon to Robeck,Foreign Office, 10-2-1920,DBFP, 1.sir, Vol.13, No.3, P.2; Robeck to Curzon, Constantinople, 17-2-1920, DBFP, I.Sir, Vol.13, No.4, P.3.

4) Erik j. Zurches, Op.Cit., P.144.

استغل مصطفى كمال المستجدات الجديدة، على الصعيدَين الداخلي والخارجي جيدا، ووظف تلك التطورات احسن توظيف في رسم خططه لاعادة تركيا إلى حظيرة الدول المستقلة ، داخليا وخارجيا.

فعلى الصعيد الداخلي نشطت حركة المقاومة الشعبية في تلك الفترة وبشكل كبير ،وشملت مختلف فئات الشعب التركي، وامتد نشاطها الى استانبول وجرت عمليات واسعة لتهريب الاموال والذخائروالاسلحة الى الاناضول[1]،مما اعطى دفعا قويا لصالح الحركة الوطنية .

أما على الصعيد الخارجي فقد نجح الوطنيون الأتراك في عقد اتفاقيات مهمة[2]، واقامة علاقات جيدة مع روسيا السوفيتية التي اخذت تتابع وتنظر بعطف كبير إلى الحركة الوطنية التركية [3] . اذ كانت تركيا في ذلك الوقت ، بأمس الحاجة إلى حليف قوي بمستوى روسيا السوفيتية،وقد تجسد موقف روسيا السوفيتية ضد مشاريع بريطانيا وفرنسا بأخذ استانبول من الأتراك ، عندما صرح لينين في أيلول ١٩١٩ " ان القسطنطينية سوف تبقى بأيادي المسلمين"[4]. ودشن ذلك الموقف بداية مرحلة جديدة شهدت تطوراً مطرداً للعلاقات بين

---

١) للتفاصيل ينظر:قاسم حلف عاصي الجميلي ، تطورات واتجاهات...،ص ص ٣٠-٣١.

٢) وفرت الاوضاع الداخلية الجديدة ارضية جيدة للقوات الوطنية التركية التي كانت تحت امرة كاظم قره بكير تقاتل الارمن في صاري كميش، اذ ساعدها على تحقيق انتصارات كبيرة في ايلول ١٩٢٠،ونتيجة لذلك اجبر الارمن على توقيع معاهدة *Cumru* في ٢ كانون الاول ١٩٢٠،وتاتي اهميتها كونها اول معاهدة تعقد بين حكومة انقرة وطرف خارجي . كما انها شكلت الاساس الذي ساعد الحكومة= =الوطنية على انجاز معاهدة قارص مع جمهوريات ارمينيا وجورجيا واذربيجان السوفيتية في ١٣تشرين الاول ١٩٢١،وفضلا عن الاثر الطيب الذي خلفته هذه المعاهدات في رفع معنويات الاتراك في الداخل ،فانها فتحت بابا للتعاون مع روسيا السوفيتية . ينظر:

-B.Ponomaryov and Others;History of Soviet Foreign Policy 1917-1946, Translated by David Skvirsk , Moscow, 1969, P.161;

-حنا عزو بهنان ،المصدر السابق ،ص ٨١.

٣) والتر لاكور ، الاتحاد السوفيتي والشرق الاوسط ، نقله إلى العربية نخبة من الاساتذة الجامعيين، بيروت، ١٩٥٩، ص ٤٢.

٤) عادل محمد خضير ، الممرات التركية وتاثيرها في العلاقات التركية السوفيتية ، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص٢٢ .

الكماليين وروسيا السوفيتية ، استغلها مصطفى كمال إلى أقصى الحدود ، كما سيتضح لاحقا[1].

وإلى جانب حنكة ودهاء مصطفى كمال، فان سياسة العداء البريطانية منحت حركته وتوجهاته دفعة قوية. وفي الوقت الذي كان السلطان وحكومتهِ عازمين على تقديم مزيد من التنازلات للبريطانيين وانطلاقاً من مبدأ " ان حياة ضعيفة افضل من الهلاك "[2]، فان بريطانيا لم تكن تبدي أي تجاوب او تساهل تجاهها. وبدلاً من تقوية مركزها، كانت تحثها على ضرورة مقاومة الوطنيين، وهذا ما جعل مزيداً من الأتراك يلتفون حول مصطفى كمال، مما اضفى طابعاً ثورياً ووطنياً على حركته.

وأزاء التصاعد الخطير للاحداث في الاناضول، وازدياد مشاكل بريطانيا وحلفاؤها في فترة ما بعد الحرب، خاصة وان ما تبقى لديهم من قوات في الاراضي التركية، لم تكن كافية لاخماد الحركة الوطنية، قررت بريطانيا وحلفائها احتلال استانبول عسكرياً، خاصة وان التيار الوطني كان قد اشتد فيها في تلك الفترة، وقد مهد الحلفاء لذلك الاحتلال، بإجبار حكومة علي رضا باشا، المعروفة بميولها للوطنيين، على الاستقالة في ٢ آذار عام ١٩٢٠، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة صالح باشا في آذار ١٩٢٠[3].

ففي صبيحة يوم ١٦ آذار ١٩٢٠، احتلت القوات البريطانية فعلا استانبول احتلالاً عسكرياً ،تحت قيادة الجنرال (هنري ولسن)، وبتأييد ودعم من فرنسا وايطاليا، دون مشاركتهما عسكرياً بعملية الاحتلال، اذ لم ترسلا اية قوة برية او بحرية عسكرية لذلك الغرض[4].

---

١) للتفاصيل ينظر :

-B.Ponomaryov and Others, Op.Cit.,PP.154-165.

٢) دانكورت. أ. روستو،((السياسة الخارجية للجمهورية التركية))،في: مناهج السياسة الخارجية في دول العالم،إشراف روي مكريدس،ترجمة حسن صعب،مراجعة يوسف ايبش ،بيروت-نيويورك،١٩٦١، ص ٣٩١.

٣) قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات...، ص ٣٤.

٤) داجوبرت فون مبكوش ،مصطفى كمال المثل الاعلى ،تعريب كامل، ص . مسيحة ،بيروت، ١٩٣٣، ص٢٥٣.

واكب هذه التطورات إعلان مجلس المبعوثان العثماني[1] احتجاجه ازاء الاحتلال، الأمر الذي أدى إلى اعتقال قوات الاحتلال عدداً كبيراً من اعضاءه ،مما دفع المجلس إلى اتخاذ قرار بايقاف جلساتهِ وحل نفسه، وان يقدم صالح باشا استقالة وزارته في ٢ نيسان ١٩٢٠، واتيحت بذلك الفرصة مرة أخرى لعودة الداماد فريد باشا، المعروف بموالاته للسياسة البريطانية تجاه تركيا[2]. والذي ما ان شكل حكومتهِ حتى اصدر بياناً يعلن فيه الاستسلام[3]. كما اتخذ خطوة خطيرة كانت الحكومات السابقة قد تجنبتها، وهي إعلانه ان الوطنيين متمردون على حكومة السلطان، وبإيعاز منه، اقدم شيخ الإسلام من جانبه على إصدار فتوى تعضد هذا الرأي[4].

كانت ردة فعل الكماليين شديدة ازاء هذه التطورات، فبالإضافة إلى احتجاجاتهم لدى الممثليات الاجنبية ومجالسها التشريعية على الاحتلال البريطاني، فإنهم اصدروا أمراً باعتقال كل ضابط او شخص بريطاني يقع بين أيديهم في الاناضول.وقرر مصطفى كمال اجراء انتخابات جديدة لاعادة انتخاب مجلس نواب جديد يمثل الشعب التركي. وقد اسفرت هذه الاجراءات عن عقد مجلس النواب الجديد جلساته في أنقرة في ٢٣ نيسان ١٩٢٠، وضم ٣٥٠ نائباً، بينهم ١٨ من نواب المجلس السابق. وقد انتخب مصطفى كمال رئيساً له، وعصمت باشا رئيساً للاركان[5].و بموجب المتغيرات الجديدة، أصبحت في البلاد حكومتان، واحدة في

---

١) مجلس المبعوثان العثماني:وهو احد هيئات المجلس العمومي العثماني الذي تشكل بموجب دستور ١٨٧٦، يتالف مجلس المبعوثان من مجموعة من الأعضاء الذين يتم انتخابهم من قبل الدوائر الانتخابية حسب النسب، المقررة والمحددة بعضو واحد عن كل ٥٠ الف شخص من الذكور، وكانت اجتماعاته في الاغلب علنية، تمتع المجلس بصلاحيات متنوعة مثل مناقشة القوانيين وتعديلها او رفضها، ومناقشة ميزانية الدولة ومجالات صرفها.ينظر:عصمت برهان الدين عبد القادر ،دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني(١٩٠٨-١٩١٤)،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاداب-جامعة الموصل،١٩٨٩،ص ص٢٩-٣٤.

٢) قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات...، ص ص ٣٤-٣٥.

3) S.R Sonyel,Op.Cit.,P. 28.

4) G.Lewis, Op,Cit.,P. 60;

- داجوبرت فون مبكوش، المصدر السابق، ص ص ٢٥٨-٢٥٩.

5) Frank D. Chambers, This age of Conflict 1914-1943, NewYork, 1943,P. 344; Stanford.J. and Ezel K. Shaw, OP.Cit.,P.349.

استانبول مدعومة من الإنكليز وحلفائهم، والثانية في أنقرة مستندة الى الشعب، وتناضل من اجل تحرير تركيا، ضد سياسة ومخططات بريطانيا.

تحتم على الحركة الوطنية ان تخوض ثلاثة معارك مختلفة ورئيسية على ثلاث جبهات مختلفة: سياسياً،ضد حكومة السلطان من اجل إقامة الحكم الوطني في تركيا، وعسكرياً، ضد القوات الأجنبية التي تحتل الأراضي التركية، وديبلوماسياً من اجل ضمان اعتراف دولي باستقلال تركيا ووحدتها الإقليمية[١].

كان هدف بريطانيا وحلفاؤها في الاجتماع بسان ريمو (١٩-٢٦ نيسان ١٩٢٠)[٢]، التوصل إلى اتفاق بشأن المسألة التركية، والتي استمر الجدل حولها لاكثر من سنة، ويبدو ان حكومة لويد جورج كانت لاتزال تسير في سياستها المتشددة ازاء تركيا، ولم تستطع استيعاب التطورات الجديدة، الداخلية والدولية، التي مرت بها تركيا والمنطقة ، ولكن ما يمكن ملاحظته هنا هو بروز اتجاه معارض داخل حكومته، ومثله مزيج من المسؤولين العسكريين والسياسيين، وبعض الوزراء، وقادة الاركان البريطانيين المعينيين في بعض الدول الإسلامية الخاضعة للإمبراطورية البريطانية. فقد حذر هؤلاء لويد جورج من مغبة التطرف في شروط الاتفاقية[٣]. ولكن لويد جورج الذي كان يترأس المجلس الأعلى للحلفاء، لم يعط أذناً صاغية لتلك التحذيرات ووقعت شروط المعاهدة وفق رؤية لويد جورج في تحقيق المكاسب الاقتصادية والسياسية لبريطانيا.

تناولت الشروط الرئيسية لنص الاتفاقية، المضايق ومستقبل الإجزاء الأوربية من تركيا، وقضايا التعويضات، ومسألتي الكورد والارمن ومسألة العلاقات اليونانية التركية، ومسألة أزمير[٤]. وقد صرح لويد جورج في خطاب له أمام مجلس العموم

---

1) H.B.Sharabi ,Government and Politics of the Middle East in Twentinth Century,Princeton,1962,P. 34;

- قاسم خلف عاصي الجميلي،تطورات واتجاهات...، ص ٣٥.

٢) للتفاصيل عن المسالة التركية في مؤتمر سان ريمو، ينظر:

- Paul C.Helmriech,Op.Cit.,PP.307-309.

3) S.R.Sonyel ,Op.Cit.,P.77.

4) J.C.Hurewitz ,Op.Cit.,PP.75-76.

البريطاني في ٢٩ نيسان ١٩٢٠، :"بأننا يجب ان نحمي المضايق، وهو من صلب مسؤليتنا، وفلسطين وبلاد ما بين النهرين والموصل، اما الفرنسيون فسيتولون حماية كيليكيا، فيما تعهد الإيطاليون بحماية مقاطعة ادانيا"[١].

لقد شكلت بنود اتفاقية سان ريمو، الخطوط العامة لمعاهدة سيفر التي وقعت مع تركيا لاحقاً، واقل ما يمكن ان يقال عن تلك البنود انها اتسمت بأقصى درجات الإهانة والإذلال للأتراك. وقد مثلت قمة السياسة البريطانية في الشرق الاوسط، حيث انها حققت مكاسب كبيرة فيها، على حساب شعوب المنطقة، اقلها انتزاعها لولاية الموصل من فرنسا[٢].

تلقى وفد حكومة استانبول، في سيفر (احد احياء العاصمة الفرنسية)، نصوص معاهدة الصلح في ١١ ايار ١٩٢٠، وقد اصيب بالصدمة لما تضمنتها من شروط قاسية[٣]. وما ان أعلنت بنود المعاهدة في تركيا، حتى سادت موجة استياء وغضب شديدين في جميع انحاء تركيا، ووصفها السلطان بأنها عبارة عن "مجموعة مصائب تهدف إلى تدمير شامل لبلاده "[٤]. أما فريد باشا، وعلى الرغم من موالاته لبريطانيا والحلفاء، الا انه لم يكن امامه الا ان يشجبها[٥]. واظهر استياءه منها في المقابلة التي جمعته بالمندوب السامي البريطاني في حزيران ١٩٢٠، وطالب فيها، على الأقل بما طالب به السلطان بإدخال بعض التعديلات عليها. واخبره بعدم استطاعته التوقيع عليها، وبانه سيذهب الى باريس لبحث ذلك[٦].

---

1) Quoted in: Harry Haward, The Partition …,P.243.

٢) كان المجتمعون في سان ريمو قد توصلوا الى عقد اتفاقيتين، الاولى سياسية نوهنا بها، والثانية هي الاتفاقية النفطية التي وقعت بين بريطانيا وفرنسا واقتسمت فيها المناطق الغنية بالبترول من جديد في الممتلكات العثمانية سابقاً. ينظر:

-J.C.Hurewitz,Op.Cit.,Vol.II,PP.75-77.

٣) حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص ٧٥.

4) Robeck to Curzon, Constantinople, 27-5-1920, D.B.A, Vol.2, No.36, PP.119-120.

٥) احمد عبدالرحيم مصطفى، في اصول التاريخ العثماني، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣٠٦.

6) Robeck to Curzon, Constantinople, 1-6-1920, DBFP, I.Sir, Vol.13, No.78, PP. 82-84.

غادر فريد باشا في منتصف حزيران ١٩٢٠ الى باريس، وبعد ان اجرى عدداً من التصالات، قدم هناك مذكرة باسم السلطان وحكومته في ٦ تموز ١٩٢٠[١].

ومهما يكن فقد تيقن فريد باشا وحكومته من عدم جدوى محاولاتهم لتغيير موقف بريطانيا، لذلك أجبر على التوقيع على المعاهدة في١٠ آب ١٩٢٠، في سيفر بفرنسا، وسميت لذلك بمعاهدة سيفر[٢]. وقد تزامن ذلك مع توقيع كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا على معاهدة ثلاثية، منحت بموجبها الدولتين الأخيرتين مناطق نفوذ واسعة في تركيا[٣].

لقد كان وقع تصديق المعاهدة كبيراً على الأتراك، ووصفت بأنها الضربة القاضية للدولة العثمانية[٤].وبانه لو تم تنفيذها لتحولت تركيا الى دولة صغيرة مكونة من استانبول وبعض الاجزاء الشمالية من الاناضول[٥]. غير ان ما عقد الوضع اكثر، هو اكمال الجيش اليوناني، وبمعاونة الأسطوليين البريطاني والفرنسي، احتلال منطقة اسكي شهر في الاناضول في أواخر حزيران، مقابل تراجع القوات الكمالية[٦].

الا ان تلك التطورات كانت في صالح الحركة الوطنية التي يقودها مصطفى كمال ،والذي وصف المعاهدة،" بانها حكم بالإعدام على تركيا" [٧]. فقد اخذ الشعور الوطني يحتل لأول مرة المكانة الاولى بين جموع الشعب التركي، الذي حول انظارة صوب أنقرة بوصفها الأمل الوحيد في الخلاص[٨]، وسادت أنحاء مختلفة من البلاد

---

١) ينظر نص المذكرة في :

- Harry N. Howard, The Partition …,P. 144.

2) J.A.S.Grenville. The Major International Treaties 1914-1973, London, 1974,P. 73-77; Paul C.Helmrich,OP.Cit., P.320.

٣) جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر الخياط، ج ١،بغداد،١٩٥٩،ص ١٥٠.

4) G.Lewis,Op.Cit., P.66.

٥) حنا عزو بهنان ،المصدر السابق،ص ٧٦.

٦) سحر عباس خضير، المصدر السابق، ص ٢٣٦.

٧) حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص ٧٧.

٨) سر ريد بولارد ،بريطانيا والشرق الاوسط من اقدم العصور حتى ١٩٥٢،ترجمة حسن احمد السلمان،بغداد، ١٩٥٦-١٩٥٧،ص١٠٤.

مظاهرات واجتماعات، نظمت احتجاجاً على تلك المعاهدة، وقد استغل مصطفى كمال ذلك الغليان الشعبي الكبير ضد حكومة استانبول، التي اتهمها بالخيانة[١]، فعلى الصعيد العسكري، قام بانسحاب تكتيكي أمام القوات اليونانية المتقدمة، ليقينه بعدم جدوى التغلب على جيش عصري مدعوم من الحلفاء[٢]، ولكنه في الوقت نفسه اعلن الجهاد ضد دول الحلفاء العازمة على إبادة الشعب التركي" [٣].

ونتيجة لهذا الضغط المتزايد، اضطرت حكومة فريد باشا الى تقديم استقالتها في ١٨ تشرين الأول ١٩٢٠[٤]. وتشكلت في ٢١ تشرين الاول ١٩٢٠ آخر حكومة عثمانية برئاسة توفيق باشا والتي ضمت في صفوفها أعضاءً ميالين للوطنيين، أمثال عزت باشا[٥].

ومن جانب آخر، وبعد ان نجحت في دفع حكومة فريد باشا للتوقيع على المعاهدة، فان بريطانيا اتبعت تكتيكاً جديداً لمواجهة مستجدات المرحلة الجديدة، عندما أبدت استعدادها للتخلي عن دعم حكومة الداماد فريد باشا، حليفها القديم، وقد حققت بريطانيا من وراء ذلك غرضين أساسيين: أولهما هو إرضاء إيطاليا وفرنسا اللتين كانتا تعدانه" من صنع السياسة البريطانية"[٦]، وثانيهما تحقيق رغبة دول الحلفاء في تأليف وزارة يدخل فيها الوطنيون لتحقيق نوع من الحوار بين حكومتي أنقرة واستانبول، وإرسال بعثة للأناضول لهذا الغرض[٧]. وفي غضون ذلك، فقد نجحت مساعي مصطفى كمال في الحصول على تعاطف خارجي، ودعم دولي لقضيته، وتمثل ذلك في الاتفاقية المبرمة بين حكومته وروسيا

---

١) كمال مظهر احمد، كُردستان ... ، ص ٣٥٠.

2) G.Lewis,Op.Cit., P.66.

٣) سحر عباس خضير، المصدر السابق، ص ٢٣٦.

٤)كمال مظهر احمد، كُردستان ...، ص ٣٥٠.

٥) قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات...،ص ص ٣٧-٣٨.

6) Robeck to Curzon,Constantinople,22-11-1920,DBA,Vol.2,No.150P.377.

7) S.R .Sonyle,Op.Cit.,P. 88.

السوفيتية في ٢٤ آب ١٩٢٠ [١]، والتي فتحت الطريق أمام الطرفين للتعاون ضد عدوهما المشترك، وأفاد هذا الوضع القوات الكمالية التي سبق لها وان دحرت الارمن وانهت مشروع الدولة الأرمنية[٢] في الأراضي التركية[٣]. ومن جهة ثانية اتفقت بريطانيا مع حلفائها على عقد مؤتمر ثان ٍ في لندن في ١٠ تشرين الثاني واستمر لغاية(١ كانون الأول ١٩٢٠)[٤].

كان اهم ما توصل اليه المجتمعون فيما يخص تركيا، هو ان الوفدين الفرنسي والإيطالي اقترحا ضرورة تعديل سيفر، من اجل إعادة السلام الى الشرق[٥]. ولكن لويد جورج ظل مدافعاً عن سياسته المارة الذكر ومما جعله يتشدد في موقفه هو التباعد الذي ظهر بشكل جلي بين حكومته من جهة وبين فرنسا وايطاليا من جهة ثانية، وهذا ما ادى الى ظهور خلافات داخل حكومة لويد جورج نفسها، حيث عارض بعض رجال حكومته سياستهُ تلك[٦].

هكذا وبأنتهاء سنة ١٩٢٠، كانت الأمور تسير لصالح حكومة أنقرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فبعد تأمين الحدود الجنوبية والشمالية الشرقية مع

---

١) جاسم محمد شطب، العلاقات السوفيتية-التركية ١٩١٧-١٩٢٣،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الآداب – جامعة بغداد،١٩٩٥ ، ص١١٧ .

٢) سمحت معاهدة سيفر للارمن بان يكونوا طرفا موقعا عليها ،بعد ان اقرت لهم اقامة دولة ارمنية تشمل ولايات: ارضروم ،وان ،بتليس،طرابزون،خربوط،سيواس.وخول الرئيس الامريكي ولسن تعيين الحدود بين الدولة الارمنية الجديدة وتركيا،الا ان قيام الحركة الكمالية ومعارضتها القاطعة لمعاهدة سيفر،وصراعات الدول الكبرى على الممتلكات العثمانية، ابقت المشروع الارمني حبرا على ورق .للتفاصيل عن قضية الدولة الارمنية في معاهدة سيفر، ينظر:

-Osmanlli Belğererinde Ermeniler 1915-1920, T.C.Başbakanlik Devlet Arşivleri ğenel mudur Luğu Osmanli Arşivi daire Başbanligi, Ankara, 1994,P.263 ff. ;Akaby Nassibian,Op.Cit., PP.180-335.

٣) للتفاصيل ينظر:

-Kamal H.Karpat, Op.Cit.,P.37;

-حنا عزو بهنان، المصدر السابق،ص ص ٧٨-٨١.

٤) الاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص ١٠٠.

٥)حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص ٨٥.

6) S.R .Sonyle,Op.Cit., P. 86.

روسيا، تفرغ الكماليون لمواجهة القوات اليونانية في الجبهة الغربية، التي بدأت بهجوم واسع جديد في ٦ كانون الثاني ١٩٢١[١]. وعلى الرغم من تحقيق اليونان انتصارات مهمة على القوات الكمالية في البداية، إلا أن القوات الكمالية تمكنت في النهاية، من إلحاق هزيمة ساحقة باليونانيين، المتفوقين عليهم عدداً وعدة، بالقرب من اينونو،والتي عُدتْ فيما بعد، من أهم معارك الاستقلال[٢].

كان وقع ذلك الانتصار كبيراً على مستقبل تركيا، فقد أعادت فرنسا،النظركليا في موقفها من معاهدة سيفر، فرفضت التصديق عليها بالشكل الحالي[٣]. كما كان موقف إيطاليا مشابها لموقفها[٤]، اما بريطانيا فإنها اجبرت على اتباع بعض اللين في سياستها تجاه تركيا، فأبدى لويد جورج موافقتهِ المبدئية على اجراء بعض التعديلات في معاهدة سيفر[٥].وهذا ما كان مدعاة لعقد مؤتمر لندن الثالث، في ٢٢ كانون الثاني ١٩٢١، لبحث المسألة التركية من جديد، وقد وجهت الدعوة رسمياً من بريان، رئيس وزراء فرنسا، بصفته رئيسا للمؤتمر، الى الحكومة اليونانية والحكومة التركية – حكومة استانبول – شرط مصاحبة وفدها مصطفى كمال او من ينوب عنه[٦].عندها تيقن مصطفى كمال، بان هذا الامر اعتراف جزئي من الحلفاء بحكومته، ولكنه لم يوافق على المقترح الا بعد تنفيذ شروطه. فأوفد بكر سامي في بداية شباط ١٩٢١ الى لندن للمشاركة في أعمال المؤتمر[٧].

---

١) تفاصيل ذلك في : حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص ص ٨٦-٨٧.

2) S.R .Sonyle, Op.Cit., P.91;

- حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص٨٧.

3) Harding to Curzon, Paris, 12-12-1920,DBFP, I. Sir,Vol, 13, No. 194,P.202.

٤) حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص ٨٨.

٥) الاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص ١٠٢.

6) Harding to Curzan, Paris, 26-1-1921, DBFP, Edited by W.N.Medlcott and Others, London, 1970, I. Sir, Vol.17, No.20, P.29.

٧) الاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق،ص ص ١٠٣-١٠٤.

افتتح المؤتمر في ٢١ شباط، واستمرت أعماله حتى ٢ آذار ١٩٢١[١] وقد بدأ جلياً، ان موقف بريطانيا لم يتغير، بما يتناسب والمتغيرات الجديدة فيما يخص المسألة التركية، وكانت ما تزال مؤيدة لليونان، وجرت مناقشات مطولة بين بكر سامي، ولويد جورج تضمنت بالأساس مسألة ازمير، والتعديلات على بنود سيفر، فيما يخص الامتيازات الأجنبية وكوردستان والشؤون القضائية والبريدية، كما بحث المؤتمر مسألة تحديد أعداد الجيش والقوات التي سيسمح لتركيا بالاحتفاظ بها[٢]. وافق بكر سامي في البداية على مقترحات لويد جورج، ولكن بعد مشاورة أنقرة، ربط موافقتهِ على المعاهدة بشرط المحافظة على سيادة تركيا[٣].

دعا بكر سامي لويد جورج الى محادثات جانبية خارج نطاق المؤتمر،وفي اثناء المحادثات التى عقدت في ٤ آذار ١٩٢١،عبرله عن رغبة تركيا بالتوصل الى تفاهم مع بريطانيا، وقدم تنازلات مهمة بشأن مسألة المضايق، وتحدث عن أن حكومتهِ لا تنوي إثارة المشاكل لبريطانيا في الموصل والبلاد العربية الاخرى، لان ذلك "لا يعادل عند تركيا ثمن صداقة البريطانيين"،حسب تعبيره، واقترح ايضاً، تحويل القفقاس الى سياج عازل بين تركيا ودول الشمال (روسيا السوفيتية)[٤].

لقد استغل بكر سامي فرصة وجوده في لندن لاجراء اتصالات ولقاءات متعددة، على الرغم من عدم عقده لاتفاقية مع بريطانيا، فانه عقد اتفاقيات مع كل من فرنسا وايطاليا وروسيا السوفيتية أيضاً[٥].

وبالرغم من عدم مصادقة المجلس الوطني الكبير على اية من الاتفاقيات التي عقدها بكر سامي اثناء وجوده في لندن، الا انها حققت لانقرة مكاسب سياسية

---

١) قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات...، ص ٤٣.

٢) حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص ٩٢.

٣) الاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص ١٠٨.

4) S.R .Sonyle, Op,Cit,PP. 100-102.

٥) بحسب بنود الاتفاقية المبرمة مع الفرنسين، في ١١ آذار ١٩٢١، اوقف كل طرف العمليات العسكرية – العدائية ضد الطرف الاخر، وكذلك نوقشت مسائل الحدود والاقتصاد. وطبقاً لاتفاقية بكر سامي مع الايطاليين في ٢١ اذار ١٩٢١ ،الزمت ايطاليا نفسها بمساعدة تركيا لاستعادة تراقيا وازمير، مقابل الحصول على امتيازات اقتصادية واسعة في تركيا .ينظر: جورج لنشوفسكي ، المصدر السابق،ص ١٥٥؛ حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص ٩٣.

مهمة جداً، اذ اعترفت بها دول الحلفاء كحكومة شرعية، في الوقت الذي انفضح انقسام دول الحلفاء بشأن المسألة التركية. وهذا ما فسح المجال لمصطفى كمال لحل المسألة عسكريا من جهة وسياسيا من جهة أخرى [١].

كان اهم انجاز حققته حكومة انقرة، في تلك الفترة، هو توقيعها على معاهدة الصداقة والحياد مع روسيا السوفيتية في ١٦ آذار ١٩٢١ في موسكو[٢]، وعلى الرغم من انه كانت لروسيا السوفيتية اهدافها من توقيع تلك الاتفاقية[٣]، الا ان تركيا هي الاخرى حققت اغراضها من تلك المعاهدة[٤]. وتأتي اهمية المعاهدة كونها نسخت كافة الالتزامات والارتباطات والمعاهدات السابقة، بين الروس والأتراك، ووضعت أسس عهد جديد من العلاقات الجيدة بين البلدين[٥]. وفضلاً عن مكاسب حكومة انقرة الدبلوماسية والسياسية[٦]، فانها حصلت كذلك على مساعدات عسكرية ومالية مهمة وكبيرة ساعدتها في إكمال حربها ضد اليونان[٧]. وفوق ذلك فقد استغل الوفد التركي فرصة تواجد وفد أفغاني في موسكو، ووقع معهم معاهدة صداقة في ١ آذار ١٩٢١[٨].

---

١) حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص ٩٤.

٢) جاسم محمد شطب، المصدر السابق، ص ص ١٦٣ -١٦٤ .

٣) للتفاصيل عن اهداف روسيا السوفيتية من الاتفاقية،ينظر:صبحي ناظم توفيق تركيا والتحالفات السياسية ميثاق سعد آباد.معاهدة الصداقة السوفيتية في وثائق الممثليات العراقية في استانبول وانقرة١٩٣٠-١٩٥٣،بغداد،٢٠٠٢، ص ص٢٩-٣٠.

٤) للتفاصيل عن آمال وتطلعات تركيا من الاتفاقية، ينظر: المصدر نفسه، ص ص ٢٩-٣٠.

٥) كمال المنوفي، تطور العلاقات السوفيتية التركية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة،السنة السابعة، العدد ٢٤، ابريل١٩٧١، ص ١١٦.

٦) عن بنود المعاهدة، ينظر:

- J.A.S.Grenville,Op.Cit.,PP.77-79.

٧) الكسي فاسليف، روسيا في الشرقين الادني والاوسط: من الرسولية الى البراجماتية،ترجمة المركز العربي للصحافة والنشر،مراجعة حمدي الحافظ ،موسكو،د:ت، ص ٣٢.

8) S. R. Sonyel, Op.Cit.,1982,P.113.

غادر الوفد التركي لندن في ١٧ آذار ١٩٢١ من دون أية تسوية للمسألة التركية، لعدم رغبة وجدية لويد جورج بذلك[١]. فيما غادر وفد اليونان حاملاً معه تفويضاً مبطناً لشن هجوم في الاناضول[٢].

بدأت القوات اليونانية هجومها الجديد في ٢٣ آذار ١٩٢١، ورغم تفوقها في بداية الهجوم وتمكنها من احتلال منطقتي افيون وقره حصار. إلا أنها تخلت عنها بعدما اندحرت في موقعة اينونو الثانية في الأول من نيسان ١٩٢١، ثم شنت هجوماً جديداً في ٢٤ آب ١٩٢١ عند نهر سقاريا، كانت نهايته مأساوياً بالنسبة لليونانيين، مقابل تحقيق نصر تركي ساحق[٣].

ادت هذه الانتصارات التركية الى تعزيز الموقف الدولي لحكومة أنقرة، في مقابل انتكاسة شديدة لسياسة لويد جورج تجاه تركيا. كما عجلت الاعتراف بحكومة انقرة من الدول الاخرى. وقد انهالت الكثير من برقيات التهنئة على مكتب مصطفى كمال من مصر والعراق والهند وايران وافغانستان وروسيا السوفيتية والولايات المتحدة وايطاليا[٤].

لقد قرر مصطفى كمال استثمار النصر العسكري والسياسي لتقوية تركيا، دبلوماسياً، وادرك ان تحقيق ذلك يتم عبر عقد معاهدات منفصلة مع الدول التي لا تدور في فلك السياسة البريطانية، وكانت معاهدة قارص أولى تلك المعاهدات التي وقعتها حكومة انقرة مع جمهوريات ارمينيا واذربيجان وجورجيا السوفيتية في ١٣ تشرين الاول ١٩٢١[٥]. ومعاهدة انقرة في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ مع فرنسا[٦].

---

١) الاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص ١١٠.

2) Lord Kinross, Atatürk:The Rebirth of Nation, London, reprinted in 1990, P.264.

٣) للتفاصيل عن تلك المعارك ينظر: حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص ص ٩٦-١٠٣.

٤) قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات...، ص ٤٨.

5) Memorondum by Curzon Respecting Intervention Between Greece and Turkey,Foreign Office , 7-10-1920 , DBFP , I.Sir , Vol.17 , No.405, PP.431-433;

- محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص ٥١.

٦) للاطلاع على نص بنود المعاهدة ينظر: ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، مصر، ١٩٧٧، ص ١٦٣-١٦٤. وكانت اهم مكاسب الكماليين من الاتفاقية، هو انهاء حالة الحرب=

عدت تلك المعاهدات، ولاسيماً معاهدة انقرة، من اكبر الانتصارت االدبلوماسية التي حققتها حكومة انقرة، وضربة قاضية لسياسة العداء والعزلة التي اتبعتها الحكومة البريطانية تجاه الاترك. فقد عبرت اتفاقية قارص عن الفشل التام للسياسة البريطانية في القوقاز وآسيا الصغرى، ووصفت بأنها " ضربة الى هيبة كل الدول الغربية في الشرق الأدنى". اذ أنها ادت الى اعادة ترتيب علاقات تركيا مع هذه الجمهوريات، فضلا عن علاقات الصداقة التي عقدتها مع كل من روسيا وافغانستان، وبذلك تكونت جبهة شكلت خطراً على المصالح البريطانية والغربية في الشرق عامة، والهند بصورة خاصة، وعاد الشبح الروسي الذي يهدد السلطة البريطانية هناك مجددا[١]. وبالنسبة للاتفاقية مع ايطاليا، فانها كشفت عن تحول حليف قوي لبريطانيا، الى وقت قريب، الى صديق لعدوتها انقرة[٢].

اما فيما يتعلق بالمعاهدة مع فرنسا، فقد كانت اقسى على السياسة البريطانية، اذ أنها كشفت الخلافات العميقة بين فرنسا وبريطانيا بخصوص تطورات المسألة التركية، وادت الى اعتراف فرنسا بحكومة انقرة، وهي بذلك اول دولة من دول الحلفاء تقوم بذلك[٣]، وتعترف بأكثر مطالب تركيا الاقليمية[٤]. وقد احتجت بريطانيا رسمياً على ذلك، واعتبرته " نقضاً حاداً لاتفاقيات ومعاهدات الحلفاء ولسياسة التفاهم والتعاون المتبادل فيما بينهم "[٥].

= بين الطرفين واطلاق سراح الاسرى، مما ادى الى توفير قوات كبيرة لمصطفى كمال كان بأمس الحاجة اليها في معاركه مع اليونان،وقد امنت المعاهدة الجبهة الجنوبية.ينظر:

-Bernard Lewis,OP.Cit.,PP. 251-252; Stanford.J. Shaw and Ezel K. Shaw, Op.Cit., P. 361.

١) الاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص ١٢٦.

٢) سر ريد بولارد، المصدر السابق، ص١٠٥.

٣)حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص ١٠٥.

٤) دانكورات ا. روستو، المصدر السابق، ص ٢٩٢.

5) Quoted in: Curzon to Harding, Foreign Office 3-11-1921, DBFP, I.Sir, Vol.I, No. 432, P.461.

ساعدت تلك التطورات في بروز تيار سياسي جديد في بريطانيا ،اخذ يضغط بشدة على حكومة لويد جورج مطالباً اياها بضرورة تكوين علاقة صداقة مع الاتراك لاحلال السلام في الهند والشرق الاوسط[١].

اصطدمت محاولات ذلك التيار المؤيد للأتراك داخل حكومة لويد جورج بمعارضتهِ شخصياً، وكذلك بمعارضة اللورد كرزن، الا ان الحكومة البريطانية كانت قد توصلت الى قناعة اكيدة، بضرورة تعديل معاهدة سيفر، وهذا ما عبرت عنه المذكرة التي قدمها اللورد كرزن الى كل من حكومتي فرنسا وايطاليا، وتضمنت الاقتراحات المزمعة مناقشتها في المؤتمر المرتقب عقده من قبل وزراء خارجية دول الحلفاء لتعديل معاهدة سيفر[٢].

وفي غضون ذلك ترأس يوسف كمال- وزير خارجية حكومة انقرة- البعثة التركية التي كلفها مصطفى كمال بالتوجه الى عواصم بعض الدول الاوربية للحصول منها على الاعتراف والدعم للقضية التركية ،غادر الوفد التركي باتجاه مرسيليا في آذار ١٩٢٢، بعد حصوله على الموافقة من الحكومة البريطانية، والتي ابرقت بدروها الى رئيس وزراء حكومة استانبول بامكانية ارسال ممثل عنه الى لندن في أي وقت يشاء، مستهدفة من ذلك زيادة حدة النزاع بين انقرة واستانبول[٣]. وقد فشل يوسف كمال في اقناع حكومة استانبول بتمثيلها ايضاً، حيث قامت بدورها بأرسال بعثة مشابهة برئاسة عزت باشا[٤].

وما ان وصل يوسف كمال الى لندن،حتى التقى مرتين باللورد كرزن، حاول خلالها، اقناعه بان التضارب بين مصالح بريطانيا وتركيا غير موجود، وحاول

---

١) الاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص ص ١٢٨-١٢٩.

2) Memorandum of Proposal for Discussion at Conference of Allied Foreign Minister, on the Revision of the Treaty of Severs, 30-12-1921, DBFP, I.Sir, Vol.17, No. 496, enclosure, PP. 530-556.

-الاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص ص ١٢٨-١٢٩.

3) Rumbold to Curzon, Constantinople, 5-2-1922,DBFP, I.Sir, Vol.17, No.523, minute.I,P.11.

٤) الاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص ١٣١.

التقليل من أهمية اتفاقيتهِ مع موسكو، مدعيا بانها مجرد اتفاقية صداقة غير موجهة ضد بريطانيا. واكد بأن الأتراك احرار في عقد الاتفاقيات مع أية دولة ترغب هي بالتقرب اليهم، واضاف بأن الاسلحة الروسية التي حصلوا عليها هي للاغراض الدفاعية فقط[1]. الا ان اللورد كرزن لم يقتنع بتطمينات يوسف كمال، ولكنه أكد له ضرورة أعلان الهدنة بين اليونان وحكومته، كخطوة اولى للسلام. اما عزت باشا فقد التقى كرزن اكثر من مرتين [2].

لم تأت تلك اللقاءات بنتيجة تذكر، لان بريطانيا كانت تستخدم تلك المقابلات كأداة لمعرفة نوايا الكماليين للقتال، ومستوى علاقاتهم مع الروس السوفييت، وتطلعاتهم فيما يخص ولاية الموصل. لذلك فقد تأكد يوسف كمال، وبالرغم من كل المتغيرات الجديدة، بأن مطالبهم لن تتحقق على الاقل الان، لذلك عاد الى باريس بعد فشل مهمته، منتظراً نتائج المؤتمر الذي سيعقد هناك للفترة من ٢٢-٢٦ آذار ١٩٢٢، والذي اطلق عليه مؤتمر الشرق الأدنى[3].

شهد اول يوم من ذلك المؤتمر توصل الحلفاء الى شروط لعقد الهدنة،وكانت اهم بنودها تنص على ايقاف العمليات العسكرية لمدة ٩٢ يوماً، قابلة للتجديد حتى تفرض معاهدة السلام[4].

عرضت شروط الهدنة على كل من اثينا واستانبول، وانقرة،حيث وافقت عليها كل من اثينا واستانبول، اما انقرة، فقد وضعت شروطاً من اجل الموافقة عليها[1].

---

1) Memorandum of an Anterview Between the Curzon and Yussuf Kamal, Foreign Office, 10-3-1922. DBFP,I.Sir, Vol.17, No.555,PP. 657-658.

٢) للتفاصيل عن تلك اللقاءات ينظر: الاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص ١٣٣.

3) Conversation in Paris Between British and Italian Represntatives, March 22-6-1922, DBFP,I.Vol. 17,Chapter 4,P.668;

- الاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص١٣٤.

٤) للتفاصيل عن بنود الهدنة، ينظر:

-Text of Reslution of Paris Eastern Conference of March 1922,ais Finally Agreed upon Between French an British Governments, DBFP, I.Sir, Vol.17, No. 570,PP.756-763.

لم يعجب موقف حكومة انقرة، الساسة البريطانيين، اذ حذرهم كرزن من اية مماطلة، واكد ان تلك المقترحات عبارة عن " حل مشرف وعادل " وانه لن يسمح بالتلاعب بخطوطها الاساسية[٢].

ومع ذلك فقد نجح مصطفى كمال، بموقفه هذا، من تحقيق مزيد من الانشقاق بين بريطانيا وحليفتيها، فرنسا وايطاليا، وظهر ذلك عندما اقترح كرزن على فرنسا وايطاليا توجيه انذار وللمرة الاخيرة لانقرة بقبولها للهدنة[٣]، الا انهما لم توافقا على ذلك فقد اخذت سياستهما منحىً اخر يختلف عن سياسة بريطانيا[٤].

وفضلاً عن هذه الضغوط الخارجية، فقد استمرت دائرة المعارضة الداخلية لسياسة لويد جورج بالتوسع، وانضمت اليها شخصيات بارزة من داخل حكومته تعارض سياسته، ومن ابرزهم تشرشل[٥]. كما قام في تلك الاثناء احد اعضاء البرلمان البريطاني وهو جارلس طاوسند، بزيارة الى الاناضول،التقى خلالها شخصياً بمصطفى كمال، ونقل عنه انطباعاً جيداً، ونصح حكومته بالاسراع في اخراج اليونانيين من الاناضول[٦]. لم تحمل تلك المستجدات والضغوط لويد جورج على تغيير سياسته في المنطقة، بل فضل الدعم المستمر لليونان على مصالحة الكماليين[٧].

---

1) Rumbold to Curzon, Constantinople, 30-1-1922, DBFP, I.Sir, Vol.17, No.513,P. 555.

2) S.R .Sonyle, Op.Cit., P. 164.

3) Curzon to M. Chee tam (Paris) and R.Graham (Roma), Foreign Office 25-4-1922,DBFP, I.Sir, Vol.17, No. 609,PP. 705-707.

٤) الاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص ١٣٦.

٥) عن موقف تشرشل من سياسة لويد جورج تجاه الكماليين ينظر:

-Lewis Broad, Winston Churchill 1874-1952, London, 1952, PP.192-194.

6) S.R .Sonyle,Op.Cit., P.150.

7) Debates in The House of Commons and A Speech of The Prime Minister Mr.Loyd George on British Near Eastern Policy, 4-8-1922, BDA,(1919-1937),Edited by Bilal Şimşir,Vol.4(1921-1922), Ankara, 1984,No.137, PP.338-339.

عندها اقتنع الكماليون، بعدم جدوى محاولاتهم السياسية لتغيير السياسة البريطانية تجاه تركيا،كما فقدوا الامل في المراهنة على امكانية تاثير الضغوط الداخلية في تغيير نظرة لويد جورج الى الاتراك، وتيقنوا بانهم اذا لم يتحركوا بسرعة، فلربّما يجدوا انفسهم في مواجهة جديدة مع بريطانيا، الامر الذي دفعهم الى القيام باتخاذ عدة اجراءات، وربما هذه المرة، خارج حدود الاناضول.

كان الكماليون على علم بأهمية موقع ولاية الموصل في حسابات الحكومة البريطانية، والتي تعد حسب ميثاقهم الوطني جزءاً لايتجزأ من تركيا الحديثة[1]، ومن اجل تخفيف حدة العداء البريطاني تجاههم، سعوا الى استعمالها كورقة ضغط على السياسة البريطانية. وقد قسموا تحركاتهم على الجوانب السياسية والدينية والعسكرية.

ففي الجانب السياسي كان هناك نشاط واسع للجمعيات السرية في عموم ولاية الموصل تدعم وتبشر بقرب عودتهم، وقد اطلقوا على انفسهم " دونانلر - العائدون- " وقد مثلت شخصيات معروفة ومهمة هذا التيار في بغداد ومختلف مدن كوردستان الجنوبية. وكانوا يدعون صراحة الى عودة الحكم التركي والتخلص من الحكم البريطاني، وقد اتصل بعضهم بمصطفى كمال طالباً منه المساعدات العسكرية والمالية[2].

اما الجانب الديني، فكان الشيخ احمد السنوسي[3] خير من قدم خدماته للكماليين في مجال ممارسة الضغط على الادارة البريطانية في العراق. وقد كان

---

١) استندوا في ادعائهم على احد مواد ميثاقهم الوطني الذي يلزم باعادة جميع الاراضي التي تسكنها اكثرية مسلمة (تركية-كوردية) الى تركيا دانكورت أ.روستو ،المصدر السابق، ص ٣٩١.

٢) للتفاصيل عن هذه الجمعيات، ينظر: ابراهيم خليل احمد، ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية، ١٩٠٨-١٩٢٢، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص ٤٦٤ وما بعدها.

٣) الشيخ احمد السنوسي:تولى رئاسة الطريقة السنوسية ،التي تاسست في ١٨٥٩ في ليبيا، بعد عمه محمد المهدي، وصل دياربكر في كانون الثاني ١٩٢١.اطلق على نفسه لقب "نائب الخليفة الاعظم ووزيره"سافر الى ماردين في ايار ١٩٢١ وبدا دعوته منها، عارض ترشيح الملك فيصل لعرش العراق، لذلك قام بتوزيع كميات كبيرة من المنشورات في انحاء ولاية الموصل واجزاء مختلفة من العراق،=

تـاثيره قويـاً بسـبب اثارتـه للمسـالة الدينيـة واتخاذهـا وسـيلة لاثـارة النـاس ضـد البريطانيين في العراق[١].

غير ان اخطر تلك الجوانب واكثرها وطأة على السياسة البريطانية،كان الجانـب العسكري، الذي يدعم كلا من الجانب السياسي والـديني، وقـد تمثـل ذلـك في ارسـال الكماليين قوة عسكرية محـدودة الى منطقـة روانـدوز، ثـم عززوهـا بقـوات اخـرى، وقد تمكنت من تحقيق اهدافها الى حد بعيد في تلك المنطقة، اذ استمرت نشاطاتها العسكرية ما يقرب العامين[٢].

وبموازاة ذلك، وعلى الصعيد الدبلوماسي، تم ارسال علي فتحي – وزير داخليـة حكومة انقرة – الى اوربا، وقد منـح تفويضاً كاملاً من المجلـس الـوطني الكـبير مـع ثقة مصطفى كمال التامة للشروع بمحادثات التفاوض بشأن السلام. وفي طريقه الى لندن، توقف في باريس والتقى ببوانكاريه-رئيس الوزراء الفرنسي- مرتين[٣]، وعنـد وصوله الى لندن التقى بمجموعة من المسؤولين البريطانيين[٤]، بعـد ان رفـض لويـد جورج استقباله، فيما تظاهر كرزن بالمرض، حيث لم يستقبلهُ هـو الاخـر. عنـدها ادرك علي فتحي بأن كل العقبات التي تقف في طريق نهاية سلمية سريعة للمسألة التركية تأتي من لنـدن، وابـرق الى انقـرة بأقتناعـه بـأن لويـد جـورج وكـرزن كانـا عـازمين علـى "تـدمير تركيـا" مـن خـلال الابقـاء علـى الوضـع القـائم علـى امـل

=وكانت دعواته تدور حول الـدعوة الى الجامعـة الاسـلامية، وبرقياتـه معنونـة الى رؤسـاء العشائر.للتفاصيل ينظر:المصدر نفسه،ص ص ٤٩١-٤٩٤.

١) ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٥٠، ترجمة وتعليق سليم طـه التكريتي، بغداد، ١٩٨٨، ج١، ص ٢٢٦؛ قاسم خلف عاصي الجميلي، العراق والحركـة ...، ص ١٥٢.

٢) ينظر المبحث الثاني من هذا الفصل.

٣) الاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص ١٤٩.

4) S.R .Sonyle,Op.Cit.,P.169.

استنزاف الأتراك وفرض سلام مأساوي عليهم، مؤكداً في الوقت نفسه على اللجوء الى ساحة المعركة لتحقيق التطلعات الوطنية التركية[١].

قرر مصطفى كمال استثمار اجواء الوضع الدولي، بعد أن اقتنع بأن ميدان القتال هو الذي سيحسم النزاع، فترأس جيشه في الهجوم الكبير في ٢٦ آب ١٩٢٢، وبحلول التاسع من ايلول ١٩٢٢، كانت قواته قد دخلت ازمير، بعد هروب اليونانيين منها، اثر انكسارهم امام القوات الكمالية[٢].

لم يخف مصطفى كمال فرحته بهذا الانتصار الكبير، ووصفه بأنه" اعظم انتصار لتركيا الوطنية على بريطانيا الإمبريالية "[٣] ولكنه لم يكتف به، بل عزم التوجه الى تراقيا والمضايق، ووضع بريطانيا في موقف حرج، لا تحسد عليه. اذ انها لم تكن في وضع يمكنها من ان تخاطربأشعال حرب غير معروفة العواقب.

وعلى الرغم من ذلك فقد تحرك لويد جورج محاولا احتواء التحرك الكمالي السريع والخطير في عدة اتجاهات: فمن جهة، وجه طلبا في ١٦ أيلول للحصول على مساعدات عسكرية ومعنوية من المستعمرات، على اساس ان الامر هو "صيحة حرب "[٤].ومن جهة ثانية جاهد كثيرا في لملمة وإحياء التحالف التقليدي البريطاني- الفرنسي-الإيطالي[٥] .

بيدَ أن قراءة لويد جورج للوضع جاءت خاطئة ومتأخرة،فبينما رفضت المستعمرات، ما عدا نيوزيلندا، الاستجابة لطلب حكومة لويد جورج [٦].أعلنت

---

1) Ibid, PP.170-171.

٢) للتفاصيل عن الهجوم التركي الكبير ينظر:

-Frank P.Chambers,Op.Cit., P. 340;

- حنا عزو بهنان المصدر السابق، ص ص ١٠٩-١١٧.

3) S.R .Sonyle, Op.Cit.,P.175.

٤) حنا عزو بهنان ،المصدر السابق، ص١١٤.

٥) محمد محمد صالح وآخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين١٩١٤-١٩٤٥،بغداد، ١٩٨٣، ص ١٢١.

٦) حنا عزو بهنان ،المصدر السابق ،ص ١١٤.

فرنسا" بانها غير مستعدة للدخول في حرب الى جانب بريطانيا ضد الأتراك ،لان الفرنسيين بالأساس ليسوا اعداءً للأتراك "وقررت سحب قواتها من جناق قلعة وازميد التركيتين[١].ولم يختلف موقف ايطاليا كثيرا عن الموقف الفرنسي، عندما أعلنت بأنها لن تشتبك عسكريا مع الأتراك [٢].

وبموازاة التحركات البريطانية، فإن الأتراك تمكنوا من الاتفاق مع بلغاريا للعمل المشترك ضد اليونانيين، كما اتفقوا مع الصرب،وكان موقف روسيا السوفيتية معروفاً. وهذا ما افشل كافة خيارات حكومة لويد جورج. فاصبح وحيداً في الساحة الدولية أمام الأتراك،لا يؤيده، سوى اليونانيين المهزومين من الأتراك[٣].

الا ان ذلك لم يكن يعني عدم قدرة بريطانيا، بإمكانياتها المادية والبشرية الهائلة، من الانتصار على الأتراك. لكنها فضلت عدم خسارة تلك الإمكانيات، التي من الصعوبة توفيرها في ذلك الوقت بالذات، نتيجة للظروف الداخلية، التي كانت تمر بها الإمبراطورية عامة . ثم لماذا تقاتل؟ أهو من اجل الدفاع عن اليونانيين؟الامر الذي يرفضه الشعب البريطاني[٤].

لجأت حكومة لويد جورج الى حل المسألة بالطرق الدبلوماسية، وبما يحفظ هيبتها كإمبراطورية كبيرة، وبناءً على ذلك، توصل كرزن مع وزيري خارجية فرنسا وإيطاليا، وفي جو وصف بالـ" مشحون بالاتهامات المتبادلة"، وبعد جهود مضنية ، إلي وضع مذكرة تدعو اليونان والأتراك إلى مؤتمر سلام يعقد في البندقية بحضور دول الحلفاء ودول أخرى[٥]. ردّ مصطفى كمال على المذكرة،

---

1) S.R .Sonyel, Op.Cit., P.174.

2) H.B.Sharabi, Op.Cit., P37.

3) S.R .Sonyle, Op.Cit., PP. 174-175.

٤) الاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص ١٥٥.

5) British Secretary's Notes of the Conference Between French President of the Council, the British Secretary of State for Foreign Affairs and the Italian Ambassador in Paris, 22-9-1922, DBFP, Vol. 18, No. 48, PP. 66-84.

بإعلانه عدم اعترافه بما يسمى بمنطقة الحياد، وانه من غير الممكن منع القوات الوطنية من تحرير تراقيا، المقاطعة التي لا تزال تحت الاحتلال اليوناني[1].

خلق الأتراك بتقدمهم الى منطقة الحياد، أزمة عسكرية وسياسية خطيرة، كادت تتسبب في اندلاع الحرب بين بريطانيا وتركيا، إلا أن المساعي الفرنسية المتمثلة بإرسالها فرانكلين بويون- وزير خارجيتها- هدأت مصطفى كمال، حيث تمكن وزير الخارجية الفرنسي من إقناعه بإيقاف جيشه بعد ان وعده بتلبية المطالب التركية كافة دون قتال[2].

وافق مصطفى كمال، في النهاية، محدداً الثالث من تشرين الأول ١٩٢٢ موعداً للاجتماع في مودانيا[3].

وقد عقد الاجتماع، كما خطط له، وحضره عن الجانب البريطاني هارنكتون- قائد الاسطول البريطاني- وعصمت باشا ،ممثلاً للأتراك، ورئيساً للمؤتمر،فضلا عن حضور ممثلين عن فرنسا وايطاليا واليونان[4]. وبعد اسبوع من المناقشات الحادة التي ظهر خلالها موقف عصمت باشا صلبا بشكل واضح [5]، تم التوقيع على هدنة مودانيا في ١١ تشرين الاول ١٩٢٢[6].

تضمنت الهدنة بنودا عدة ،كان اغلبها في صالح الاتراك ،ففضلا عن وقف العمليات العسكرية اعتبارا من ١٥ تشرين الاول ١٩٢٢، ألزم اليونانيون أيضاً

---

1) H.B.Sharabi, Op.Cit., P. 37.

2) H.B.Sharabi, Op.Cit., P.37 ;

- مصطفى الزين، ذئب الاناضول، لندن – قبرص،١٩٩١،ص ١٨٢.

٣) تقع مودانيا على الجانب الاسيوي لبحر مرمرة، وتتوسط ازمير وباندرما .ينظر:

-Bernard Lewis,Op.Cit.,P. 254.

4) S.R .Sonyle,Op.Cit.,P.177.

٥) احمد قدامة ، رجال السياسة في الشرق والغرب،دمشق ،١٩٣٩، ص ص ١٢٠ -١٢١.

6) Rumbold to Curzon, Constantinople,11-10-1922,DBFP,Edited by W.N.Medlcott and Others London, 1972, I.Sir, Vol.18, No.119,PP.186-187.

بالانسحاب من تراقيا التي أرسل اليها الأتراك قوة من الضباط والجنود[1]، وهكذا انتهت العمليات العسكرية، وحصل الاتراك على تراقيا الشرقية دون قتال[2].

وقد مثلت الهدنة نصرا دبلوماسيا كبيرا للاتراك،كما انها أنهت ازمة كادت تسبب حربا بين تركيا وبريطانيا، وبعد التوقيع على الهدنة وجهت الأوساط السياسية البريطانية اللوم كله لسياسة لويد جورج العدائية تجاه الأتراك، مما ادى الى وضع حكومته الائتلافية في موقف صعب، إذ انه لم يحسب لموقف الأتراك، أي حساب، وأراد ان يواجههم بقوات بريطانية قليلة ليسبب كارثة لبريطانيا بإشعال حرب تكون نتائجها وخيمة عليهم لاسباب غير مبررة، بعد أن تخلى عنها حلفاؤها فكانت تلك الأزمة من الأسباب التي أجبرت لويد جورج على تقديم استقالتهِ في ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٢[3]. وقد تخلت بريطانيا عن اساليبها القديمة، سواء الدبلوماسية منها أو الحربية للضغط على تركيا، خدمة لمصالحها. واتبعت أساليب دبلوماسية جديدة على أساس التفاهم مع تركيا في سبيل إيجاد حل سلمي لقضيتها، ومن اجل ذلك تم توجيه الدعوة لحكومتي استانبول وأنقرة لحضور مؤتمر يعقد في لوزان بسويسرا[4].

---

1) S.R.Sonyle, Op.Cit., PP.181-182; Stanford.J.Shaw and Ezel. K.Shaw, OP.Cit., P.364.

2) G.Lewis, Op.Cit., P.71.

٣) محمد محمد صالح وآخرون، المصدر السابق، ص ١٢١؛ آلاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص ١٦٠.

٤) حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص ١١٧.

سياسة بريطانيا تجاه الكورد
(١٩١٨-١٩٢٢)

أفرزت سنوات الحرب العالمية الأولى أوضاعا جديدة في العالم، وكانت كوردستان من المناطق التي شهدت أراضيها معارك كبيرة بين الأطراف المتحاربة، ففضلاً عن تأثيرات تلك الحرب، المادية والبشرية والسياسية على الكورد[1]، بإعادة تقسيم كوردستان، وإعاقة تطور الحركة الكوردية [٢]، فإنها شهدت فقدان الدولة العثمانية لسيطرتها وسلطتها على ذلك الجزء من كوردستان الذي كان تحت سيطرتها قبل اندلاع الحرب، مثلما فقدت السيطرة على القسم الأعظم من ممتلكاتها بل لم تتعدَ سلطتها العاصمة استانبول.

وقد هيأت الأوضاع الجديدة، الأرضية المناسبة للاحتكاك والاتصال المباشر بين البريطانيين والكورد، لأول مرة، وبهذا الشكل والحجم الكبيرين، فعندما عقدت هدنة مودروس (٣٠ تشرين الأول ١٩١٨) كانت القوات البريطانية قد اخترقت حدود ولاية الموصل باتجاه مركز الولاية[٣]، ولم يتوقفوا عند هذا الحد، بل فسروا بنود اتفاقية الهدنة بالشكل الذي يضمن لهم الاستيلاء على كامل ولاية الموصل، وبضمنها كافة النقاط الإستراتيجية، وأكثر من ذلك فأنهم كانوا قد أجلوا الاجتماع الأخير في مودروس لأسبوعين، قبل توقيع اتفاقية الهدنة في موعدها المشار إليه،

---

١) للتفاصيل عن معاناة الكورد وتأثير الحرب عليهم ينظر: كمال مظهر احمد، كُردستان...، ص ص١٩٧ - ٢٣٤؛بلةج شيَرطو،المصدر السابق،ص ص ٧٢ - ٧٦.

٢) ظل الجزء الشرقي منها داخل الإطار الإيراني، كون إيران لم تدخل الحرب، إما الجزء الآخر فقسم إلى قسمين: بقي القسم الشمالي منهما تحت النفوذ والسيطرة الإسمية للسلطان العثماني، أما القسم الجنوبي منهما فدخل في قبضة الإنكليز. ينظر:كمال مظهر احمد، كُردستان... ، ص ص ٣٥٤-٣٥٥.

3)W.R.Hay ,Tow Years in Kurdistan, Experiences of A Political of Ficre 1918-1920, Sidgeirk and Tackson Ltd, London, 1921,P.110.

وذلك لكي تمنح قواتهم الفرصة لاحتلال ولاية الموصل كاملة [1]. وفي السابع من أيار١٩١٩ توجه أرنولد ولسن، الحاكم السياسي البريطاني المعين في كركوك [2]، إلى زعماء الكورد قائلاً: "ترغب حكومة صاحب الجلالة في أن أطمئنكم بأن مصالح الكورد سوف لا يغضّ الطرف عنها في مؤتمر الصلح، بأي حال من الأحوال... "[3].

إلا أن أول اتصال مباشر بين الطرفين بدأ منذ وقت مبكر من الحرب العالمية الأولى، وجاءت المبادرة من الطرف الكوردي بالاتصال إذ وجه شريف باشا[4]. في ٢٣ تشرين الأول ١٩١٤ مذكرة إلى السير كوكس، وبعد أن عرض فيها شريف باشا " خدماته لما له صلة بالشؤون الكوردية " على الحكومة البريطانية، طلب مساعدة بريطانيا في توحيد الكورد، إضافة إلى تقديم بعض المقترحات العملية كالحكم الذاتي للكورد[5]. وقد جددّ شريف باشا تلك المطالب والمقترحات في حزيران ١٩١٨، أثناء لقائه مجددا بالسير كوكس في مرسيليا[6]، وقد توقع ارنولد ولسن، أن"تفعل

---

1)G.Atiyyah, Iraq, the Emergence of a State, 1908-1921, Asocial Political Study, Beirut, 1973, P.167.

٢)ولسن:السير ارنولد تالبوت ولسن (١٨٨٤-١٩٤٠) احد اشهر ضباط الحملة البريطانية على العراق، تولى منصب وكيل الحاكم الملكي العام في العراق خلفا لبرسي كوكس ١٩١٨، وقد حدثت في عهده ثورة العشرين العراقية، وكان من أنصار حكم العراق حكما مباشرا، ولعب دورا مهما في الحاق كوردستان الجنوبية بالعراق.للتفاصيل ينظر:

-A.T.Wilson,Clash of Loyalties Mesopotamia1917-1920, London, 1931;

– ديفيد كورن، رجلان أقحما الأكراد بالعراق، مناورات كوكس–ولسن، ترجمة: حميد عبد الملك، جريدة الاتحاد، السليمانية، العدد٣٢٦، ٩-٧-١٩٩٩.

٣) السر ارنولد ولسن، الثورة العراقية، ترجمة وتعليق: جعفر الخياط، ط١، بيروت، ١٩٧١، ص ١٨٣.

٤)شريف باشا:(١٨٦٥-١٩٥١)وهو ابن سعيد باشا خندان، تقلد ما بين سنوات ١٨٩٨-١٩٠٨ منصب سفير الدولة العثمانية في السويد ويعد من المؤسسين لجمعية التعاون والترقي الكوردية، اقترن اسمه بالقضية الكوردية في مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩ حيث مثل الكورد فيها، ونشط لدى ممثلي الحلفاء والأرمن في سبيل استحصال الحقوق الكوردية في إقامة كوردستان مستقلة.ينظر: روهات الاكوم، شريف باشا سنوات عاصفة لديبلوماسي كوردي، ترجمة: شكور مصطفى،كوردستان العراق،٢٠٠٤،ص ص ١٧-٢٣؛ فرهاد بيربال،**رۆژنامەگگگەری گگگوردی بگگەزمانی فەرەنسی،هەولێر،١٩٩٨،ل ل٤٢-٤٤.**

٥) احمد عثمان أبو بكر، كُردستان في عهد السلام، أربيل، ٢٠٠٢، ص ص ٢٤٥-٢٤٦؛ السر ارنولد ولسن،المصدر السابق،ص١٨١ .

٦) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط، ط٢، بيروت، ١٩٧١، ص ١٨٨؛ م.س.لازاريف، المسألة الكردية ١٨٩١-١٩١٧، ترجمة: اكبر احمد، السليمانية، ٢٠٠١، ص٥٠٨.

بريطانيا للكورد ما تنوي فعله للعرب"في تلك المرحلة على الأقل[1]. ويبدو ان الطرف البريطاني قد أبدى نوعاً من الاستجابة للطلب الكوردي، ويظهر ذلك من تعليق ارنولد ولسن ومن جواب السير كوكس لاحقا على مذكرة شريف باشا، عندما ذكر " بأنه مهتم بمناقشة أي اقتراح يريد شريف باشا أن يقدمه " [2]. بل إن السير مارك سايكس[3]، ذهب إلى ابعد من ذلك عندما عدَ "المقترحات التي قدمها شريف باشا عملية ويمكن الاعتماد عليها في توحيد الكورد" [4]. ومن جهة ثانية، فان البنود الأربعة عشرة التي أعلنها الرئيس ولسن في كانون الثاني ١٩١٨[5]،

---

١) السر ارنولد ويلسن، المصدر السابق، ص ١٨١.

٢) احمد عثمان ابو بكر، كُردستان في عهد...، ص ص ٢٤٥-٢٤٦.

٣)مارك سايكس (١٨٧٩-١٩١٩):سياسي وضابط بريطاني، تولى مناصب عديدة من بينها، ملحق فخري في السفارة البريطانية في استانبول (١٩٠٥-١٩٠٦)، وضابط في هيئة الأركان العامة (١٩١٥-١٩١٦) وسكرتير لجنة الدفاع الامبراطوري وسكرتير سياسي لوزارة الحرب *War Cabinet* (١٩١٦ – ١٩١٩)، ونائب مستشار للشؤون العربية والفلسطينية في وزارة الخارجية البريطانية سنة ١٩١٨، كما حضر مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩، وقد ارتبط اسمه باتفاقية سايكس – بيكو سنة ١٩١٦، واظهر شغفا بالرحلات التي دونها على شكل كتب أهمها:عبر خمس ولايات، دار الاسلام سفرة عبر عشر من ولايات تركيا الآسيوية، الإرث الأخير للخليفة... .ينظر:مارك سايكس، القبائل الكوردية في الإمبراطورية العثمانية ،ترجمة: هه وراز سوار علي،تقديم ومراجعة وتعليق عبد الفتاح علي بوتاني،دهوك،٢٠٠٢،ص ص ٢١-٢٢.

٤) احمد عثمان ابو بكر، كُردستان في عهد...، ص ٢٤٦؛ سِروه اسعد صابر، كوردستان من بداية الحرب العالمية الى نهاية مشكلة الموصل ١٩١٤-١٩١٦، كُردستان، ٢٠٠١، ص ص ٧٧-٧٨.

٥) للإطلاع على تلك البنود ينظر:كمال مظهر احمد،اضواء...، ص٥٥ وما بعدها. وما يجدر ذكره هنا هو ان الزعماء الكورد آنذاك حاولوا اسناد مطاليب شعبيهم الى تلك النقاط، لاضفاء صفة قانونية دولية عليها، على اعتبار انها جاءت وتبنت من رئيس قوة عظمى، وينقل آرنولد ولسن عن للشيخ محمود -الذي جرح وسجن بعد معركة دربندي بازيان -خلال زيارة قام بها اليه حيث مكان احتجازه، حادثة تفصح عما ذكرناه، عندما قال: "رأيته-ويقصد الشيخ محمود- وهو في منصبه في السليمانية بثلاث مناسبات. رايته في المستشفى ينكر بإيماءة وقورة صلاحية أي محكمة عسكرية بريطانية في محاكمته. وراح يقرأ عليَ نقاط ولسن الاثني عشر(الاربع عشر)، والتصريح البريطاني-الفرنسي الصادر في الثامن(السابع) من تشرين الثاني ١٩١٨ وكان لديه منهما ترجمة كوردية كُتبت له على حاشية بيضاء من صفحة واحدة من صفحات القرآن شدت الى ذراعه مثل طلسم". وقد ترك هذا اللقاء في ولسن الموظف البريطاني الكبير انطباعاً لا ينسى وصورة لا تمحى لزعيم كوردي حاربهم طويلاً، فدونه بعد عشر سنوات .نقلاً عن : جرجيس فتح الله، يقظة الكورد: تاريخ سياسي ١٩٠٠-١٩٢٥ ومما يتناول النزاع على جنوب كردستان أمام عصبة الأمم مع الوثائق والمذكرات المتعلقة به، أربيل، ٢٠٠٠، ص٢٢١. وحقيقة فان الزعماء الكورد -الحسني الظن بخصومهم والمفتقرين الى بعد نظر سياسي- ما يزال-البعض منهم-يشكون تنصل خصومهم-وحلفائهم المؤقتين- من الوعود التي سبق وان منحوها للشعب الكوردي وهم في مواقف لا تمكنهم من قتال=

والتصريح البريطاني – الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨، والذي أعلن فيه بان هدف الحرب على الجبهات الشرقية للحكومتين البريطانية والفرنسية هو"التحرير التام والنهائي للشعوب التي طالما تعرضت طويلا للقمع التركي، وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من رغبة السكان الوطنيين ومحض أرادتهم "[١]، حفزت الكورد كبقية شعوب الإمبراطورية العثمانية، إلى إعادة تنشيط الجمعيات والتنظيمات التي انحسر وتقلص نشاطها بفعل الحرب، والى تشكيل جمعيات وتنظيمات جديدة طالبت بعض هذه الجمعيات باستقلال كوردستان[٢].

ووفقاً لتلك المستجدات الجديدة، كان هناك كلام كثير بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة عن تحرير الكورد من خلال إقامة دولة كوردية مستقلة [3]، وقد أكد ذلك الكلام تصريح بريطاني جديد في ١٨ تشرين الثاني ١٩١٨، عندما أعلن لويد جورج في مجلس العموم البريطاني بأن " الأكراد الذين عانوا من النير التركي لهم حقوق في حدود قومية" [٤]. كما أعطيت لهم ضمانات أمام نفس المجلس بأنهم" لن يرغموا على الخضوع لأية حكومة عربية"[٥].وقد فهم الكورد من الحلفاء وبوساطة ممثليهم في استانبول بأنهم سيقررون نمط حكومتهم المقبلة، كما أنهم سيحصلون على استقلالهم أيضا[٦]. وهكذا، فقد تهيأت، بعد تفكك الدولة العثمانية، أمام

=الكورد وقمع تطلعاتهم بقوة السلاح او مواقف تملي عليهم التعاون-بصورة مرحلية- مع الكورد لتحقيق مصالح.

١) للإطلاع على نص التصريح ينظر: فيليب ويلارد ايرلاند، العراق:دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر الخياط، بيروت، ١٩٤٩، ص ٢٦٣.

٢) للتفاصيل عن الجمعيات الكوردية، ينظر:عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكوردية في نصف قرن ١٩٠٨-١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٩، ص ص٣٧-٤٠؛ **هَگُوگر** طاهر توفيق، دور الصحافة الكوردية في تطوير الوعي القومي الكوردي ١٨٩٨-١٩١٨ دراسة تاريخية تحليلية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، ٢٠٠٤، ص ص٢٢-٢٣.

٣) برهان الدين ابابكر ياسين، المصدر السابق، ص ص٣٩-٤٠.

٤) مقتبس من:قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات...، ص ١٢٨.

٥) سي.جي، ادموندز، كُرد وترك وعرب، ترجمة: جرجيس فتح الله، ط ٢،اربيل،١٩٩٩،ص ١١٤.

٦) سر ارنلد تي ويلسون، بلاد مابين النهرين بين ولاءين، ترجمة: فؤاد جميل، بغداد، ١٩٩٢، ج٣، ص ٣٣.

الكورد، كغيرهم من الشعوب والقوميات في الدولة العثمانية فرصة تاريخية سانحة لتحقيق طموحاتهم في كيان سياسي، عبر تدويل قضيتهم في مؤتمر الصلح المزمع عقدهُ في كانون الثاني ١٩١٩ بباريس.فجددت الحركة الكوردية نشاطها في كوردستان الشمالية منذ هدنة مودروس[١].

لقد وجد البريطانيون، ازاء الواقع المنجز، أنفسهم في خضم معضلة. فكان عليهم الحفاظ على مصالحهم الحيوية. وفي الوقت نفسه تنفيذ وعودهم ووعود حلفاءهم بخصوص حق تقرير المصير لكل الشعوب التي تعيش تحت سيطرة الدولة العثمانية، ولهذا سعى البريطانيون إلى كسب تأييد الكورد لغرض مواجهة دعاية الجامعة الإسلامية من قبل الترك وباقي محاولات الأتراك الرامية إلى تحويل الكورد ضد البريطانيين[٢].

ناقش ابرز مخططي السياسة الخارجية البريطانية في (مؤتمر الدوائر الرسمية حول قضايا الشرق الأوسط) المنعقد في بناية وزارة الخارجية بلندن في ١٧ نيسان ١٩١٩، برئاسة اللورد كرزن- وزير الخارجية-، مستقبل الكورد بصورة مستفيضة، وقدم عدد من المجتمعين مقترحات بشان مستقبل البلاد الكوردية، وكان ابرز تلك المقترحات هو ما تقدم به ارنولد ولسن الى رئيس المؤتمر، وتضمنت طريقتين لإدارة المنطقة الكوردية: الأولى إقامة كوردستان ذات حكم ذاتي مركزها الموصل، بالإمكان أن تحقق رغبات الكورد وتتحول في المستقبل إلى كيان كوردي مستقل. والطريقة الثانية جعل ولاية الموصل جزءاً من بلاد ما النهرين، محاطة بحزام من دويلات كوردية، ذات حكم ذاتي، مثل السليمانية، رواندوز، العمادية، جزيرة ابن عمر-بوتان-...، وستحكم هذه الدويلات من رؤساء محليين مع مستشارين سياسيين بريطانيين يخضعون لبغداد مباشرة[٣]. ويبدو أن كرزن استحسن رأي ولسن في البداية، وتحديداً الطريقة الثانية، عندما اقترح شمول دياربكر وجرابلس واورفة

---

١) المس بيل، المصدر السابق، ص ٢٠٥

٢) برهان الدين أبا بكر ياسين، المصدر السابق، ص ٤٠.

٣) احمد عثمان ابو بكر، كُردستان في عهد...، ص ص ٩٨-١٠٠.

بذلك الحل، واقترح الجنرال شريف باشا والسيد عبد القادر الشمديناني[1]، أو شخصيات من العائلة البدرخانية لتسنم مسؤولية حكم تلك الدويلات. الا أن ولسن لم يحبذ رأي وزير الخارجية، عندما ذكر بأنه يفضل ترك إدارة تلك المناطق الأخيرة لتركيا، لان إنشاء محافظة منفصلة مركزها دياربكر، سيعرض كورد ولاية الموصل إلى نفوذها وتأثيراتها، وسيخلّ بالتوازن في مناطق ما بين النهرين إضافة إلى التكاليف العسكرية لحمايتها.كما لم يرَ في الشخصيات المقترحة من وزير الخارجية، مؤهلين لتولي مسؤوليات في كوردستان، وتحجج قائلاً " هؤلاء منقطعون عن ظروف المنطقة المحلية، ولا يبدو ان الناس يرحبون بهم ". وفي النهاية اتفق ولسن مع رأي كرزن في عودة السلطة التركية إلى دياربكر[2].

وفيما يبدو فان الجدل والنقاش استمر حول مستقبل الكورد، ولكن في وقت لاحق تبلور رأي بإلحاق ولاية الموصل بالعراق العربي، على أن يحيط بها حزام من دويلات كوردية ذات حكم ذاتي -أتونومي-[3]، تحكم من زعماء كورد مع مستشارين بريطانيين[4].

مهما يكن فقد ترجمت المحاولات الكوردية والاستجابة البريطانية في مؤتمر الصلح (١٨ كانون الثاني ١٩١٩- كانون الثاني ١٩٢٠)، وتحديدا بتاريخ ٣٠ كانون

---

١) السيد عبد القادر الشمديناني(١٨٥١-١٩٢٥):هو ابن الشيخ عبيد الله النهري (الشمزيني)،شارك في الحرب الروسية العثمانية،وكان احد الفعالين في ثورة ١٨٨٠ الى جانب والده،سمح له السلطان عبد الحميد بالعودة من مكة، التي نفي اليها مع والده اثر فشل ثورته،والإقامة في استانبول ،انتسب الى جمعية الاتحاد والترقي اثناء مزاولة الاخيرة لنشاطها بصورة سرية،فنفاه السلطان عبد الحميد مرة جديدة الى الحجاز بعدما انكشف امره،لكنه رجع مجددا الى استانبول بعد الانقلاب الدستوري عام ١٩٠٨ ،وتقلد مناصب متعددة في الدولة العثمانية،اعدمته السلطات التركية مع احد ابنائه ومجموعة من القادة الكورد في ١٩٢٥/٩/٢٧ بتهمة الارتباط بالحركة القومية الكوردية. ينظر: **تەحسين دوسكي،كورتيەك ژين و تيكوشينا سەيد عەڤدولقادرێنەهرى، ـوڤارا ڤەژين، دهوك، هژمارە (١٦)، هاڤين، ١٩٩٩، ل ل ٣٥-٦٥.**

٢) احمد عثمان ابو بكر، كُردستان في عهد... ، ص ١٠٢.

٣) الاتونومي:*Autonomy* أو الحكم الذاتي نوع من النظام السياسي للحكم، وتتمتع الحكومات الاتونومية بالحكم الذاتي في مجالات معينة من تشريع القوانين تمنحها الحكومة المركزية، وقد تمنح المؤسسات الاجتماعية ايضا الحكم الذاتي في وضع القواعد التي تحكم ميدان نشاطها.ينظر:المعجم الحديث للتحليل السياسي،تأليف: *Geoffre Roberts and Alistair Edwards,*ترجمة :سمير عبدالرحيم الجلبي ،لبنان ،١٩٩٩،ص ص ٣٧-٣٨.

٤) احمد عثمان ابو بكر، كُردستان في عهد... ، ص ١٠٥.

الثاني ١٩١٩ إلى واقع، عندما تبنى الحلفاء مقترحاً تقدم به لويد جورج بأن "الحلفاء والدول المتعاونة متفقون على أن أرمينيا وسورية وبلاد ما بين النهرين وكوردستان وفلسطين والجزيرة العربية يجب أن تقتطع نهائياً من الإمبراطورية التركية على أن يتم ذلك من غير التأثير على تسوية الوضع في الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية " [١].

كان ذكرُ اسم كوردستان في مؤتمر السلام باعتباره كياناً ذا شخصية مستقلة، بمثابة إضفاء لطابع قانوني على المسألة الكوردية، ومؤشراً على تدويل القضية الكوردية وشيوعها في المحافل الدولية من جهة، ومن جهة ثانية فان تبني لويد جورج لاقتراح إدخال كوردستان ضمن البلدان المستحقة للاستقلال دليل آخر على أهمية القضية الكوردية في السياسة البريطانية الخارجية. وفي تلك الأثناء، أبدت الجمعيات والتنظيمات الكوردية من جانبها، نشاطا ومساعي كبيرة، أسفرت عن انتداب الجنرال شريف باشا، ممثلاً عن الكورد لدى الحلفاء[2]. وبعد أن قدم شريف باشا نفسهُ ممثلاً عن الكورد، رفع إلى مؤتمر الصلح مذكرتين باسم الكورد، (بتاريخ ٢٢ آذار ١٩١٩ و ١ آذار ١٩٢٠)، تضمنتا مطالبهم[٣] مرفقة بخارطة " كوردستان المتكاملة "[٤].

وتعززت آمال الكورد عندما التقت لجنة كنك-كراين *King – Crane*[٥]**، الموفدة من عصبة الأمم، في ١٣آب ١٩١٩ مع الممثلين عن الحزب الديمقراطي**

---

1) Harry N.Howard, The Partition..., P.221; Paul C.Helmerich, Op.Cit., PP.26-27.

٢) م.أ.حسرتيان، القضايا القومية في تركيا، ترجمة:سيامند سيرتي، مراجعة وتقديم عزيز داود محمد، سوريا،١٩٩١،ص ١١.

٣) للإطلاع على مضمون المذكرتين، ينظر: روهات الاكوم، المصدر السابق، ص ص ١٨٤-١٩٥.فؤاد حمه خورشيد مصطفى، القضية الكوردية في المؤتمرات الدولية، أربيل، ٢٠٠١، ص ص ١١٥-١٣١؛ إبراهيم الداقوقي، اكراد تركيا، دمشق، ٢٠٠٣، ص ص ١٧٢-١٧٣؛

- Harry N.Howard, the Partition …, PP.226-227.

٤) ينظر الملحق رقم (١) .

٥) تشكلت تلك اللجنة باقتراح أمريكي، بعد احتدام الصراع البريطاني الفرنسي بشأن تنفيذ مضامين اتفاقية سايكس-بيكو، من جهة، ونشوب صراع خفي بين الأربعة الكبار لاقتسام باقي أراضي وممتلكات الدولة العثمانية من جهة ثانية. ففي غضون المطالب والمطالب المضادة جاء الرئيس الأمريكي ولسن وعرض اقتراحاً بإرسال لجنة دولية إلى الدولة العثمانية لتسأل السكان عن رأيهم في=

الكوردي[1]، مطالبين بتأسيس دولة كوردية في المناطق حيث يشكل الكورد فيها أغلبية مطلقة، في خربوط، دياربكر، وان، بتليس وقسم من ارزنجان، كما طالبوا بولاية الموصل ومنفذٍ على البحر، وبأن تتمتع دولتهم باستقلال ذاتي تحت الانتداب البريطاني على أن لا تربطهم أية علاقة سياسية بالعرب وبالترك[2]. وقد أوصت اللجنة في خلاصة تقريرها، فيما يخص الكورد: " تشكيل دولة كوردية تضم جميع الكورد القاطنين في فارس والعراق وتركيا ضمن الحدود المقترحة آنفا..." [3].

وفيما يبدو فأن القضية الكوردية، بلغت ذروة انبعاثها في المحافل الدولية، وحققت الحركة الكوردية بذلك إنجازا سياسياً ووطنياً كبيراً للشعب الكوردي، إلا أن بريطانيا بمساندتها لقضية الكورد لم تكن تنوي إدخال أجزاء مهمة من كوردستان ضمن أي كيان كوردي مستقبلي، وهذه الأجزاء هي كوردستان الجنوبية(ولاية الموصل) وكذلك لم تتحدث مطلقا عن كوردستان الشرقية (الايرانية)، في هذه الفترة على الأقل، بل سعت ومنذ الأيام الأولى لمؤتمر الصلح إلى التعامل مع كوردستان الجنوبية بشكل منفصل، فأرسلت إليها نخبة من موظفيها، كما أنشأت في السليمانية في نهاية كانون الأول ١٩١٩ حكومة كوردية برئاسة الشيخ محمود[4].وعد الباحث الامريكي هاوارد *H.N.Howard* اقتراح لويد جورج في اجتماع المجلس الأعلى للحلفاء بإنشاء كوردستان بين أرمينيا وبلاد ما بين النهرين بإنه كان في

=تشكيل دول مستقلة... ، وبالرغم من معارضة بريطانيا و فرنسا للمقترح، إلا أنه دخل حيز التطبيق وتم تعين هنري كنك *Henry King* رئيساً للجنة وتشارلس كرين *Charles Crane* نائباً لهُ. للمزيد عن تلك اللجنة ينظر:

-Harry N.Howard, King- Crane…, P. 36 ff.

١) وهو حزب قومي كردي نشط في السنوات ١٩١٩-١٩٢٠، ترأسه سليم بكر في ١٩٢٠، وسبق للحزب وان أيد انتداب شريف باشا ممثلا عن الكورد إلى مؤتمر السلام.ينظر:وليد حمدي، الكُرد وكُردستان في الوثائق البريطانية دراسة تاريخية وثائقية، لندن، ١٩٩١، ص ص٢٣٩-٢٤٠.

٢) سحر عباس خضير، المصدر السابق، ص ص ١٣٤-١٣٥.

٣) مقتبس من: المصدر نفسه، ص ١٣٩.

٤) السر ارنولد ولسن، المصدر السابق، ص ١٨٥.

الواقع "مرتبطا بإقامة حاجز أمين بين ولاية الموصل وتركيا على وجه الخصوص"[١]

وقد تبلور الموقف البريطاني من مسألة كوردستان بصورة اكبر خلال لقاء كرزن، وزير الخارجية البريطاني، بنظيره الفرنسي بيجو في لندن في ٢ تشرين الثاني ١٩١٩، إذ رفض كرزن بشدة المقترحات الفرنسية الهادفة إلى استحصال موطئ قدم لها في كوردستان وفضل إقامة كيانات كوردية أو كيان كوردي بعيد عن" النفوذ العثماني والفرنسي"[٢].

لقد تكرر الموقف البريطاني الذي عبر عنهُ كرزن سابقاً بشأن كوردستان في المؤتمرات اللاحقة التي جمعت المسؤولين البريطانيين بحلفائهم الفرنسيين والإيطاليين، مثل مؤتمر لندن (١٧ شباط ١٩٢٠)[٣]. والمؤتمر المنعقد في ١٣ نيسان ١٩٢٠ في مبنى وزارة الخارجية البريطانية[٤]، وتوجت الجهود السياسية البريطانية ومشاريعها بشأن كوردستان بتبني المجلس الأعلى للحلفاء، خلال اجتماعهِ في ٣١ نيسان ١٩٢٠ بسان ريمو، وجهة النظر البريطانية بشأن كوردستان[٥].

و بلورت مجموعة المؤتمرات والاجتماعات بين دول الحلفاء صيغة عقد معاهدة صلح مع الدولة العثمانية، فكانت معاهدة سيفر الموقعة في ١٠ آب ١٩٢٠، وقد حمل القسم الثالث من الباب الثالث منها اسم (كوردستان) وتناول ثلاثة بنود ،هي: ٦٢ و ٦٣ و٦٤ [٦].

---

١) ينظر مؤلفه:

- The partition …, PP.220-221.

٢) للتفاصيل ينظر: وليد حمدي، المصدر السابق، ص ص ٩٢-٩٣.

٣) ينظر: احمد عثمان أبو بكر، كُردستان في عهد...، ص ٩٢.

٤) المصدر نفسه، ص ١١١.

٥) للتفاصيل عن المسالة الكوردية في مؤتمر سان ريمو ينظر: احمد عثمان ابو بكر، كُردستان في عهد...، ص ١١٨؛لازاريف ،المسالة الكوردية ١٩١٧-١٩٢٣،ترجمة: عبدي حاجي ،بيروت،١٩٩١،ص ص ١٧١-١٧٩.

٦) تناولت معاهدة سيفر مسألة إقامة الدولة الكوردية في ثلاث مواد من القسم الثالث للمعاهدة وهي ٦٢و٦٣و٦٤، وقد أقرت تشكيل لجنة تقيم في استانبول وتتكون من ثلاثة أعضاء يمثلون حكومات بريطانيا – فرنسا- ايطاليا على ان تقدم هذه اللجنة خلال الأشهر الستة التي تعقب توقيع المعاهدة، خطة للحكم الذاتي للمناطق المسكونة من أغلبية كوردية، وتحقيقاً لهذا الغرض ستقوم لجنة أخرى تضم ممثلين من بريطانيا وفرنسا وإيران وممثل الكورد بزيارة المنطقة من اجل التحري وإقرار=

وعلى الرغم من جهود الوفد الكوردي بمؤتمر السلام في إدخال البنود المتعلقة بالكورد في المعاهدة[1] فإن بصمات بريطانيا كانت واضحة في أن تتضمن المعاهدة بنودا خاصة بالكورد[2].

وانطلاقاً من بنود المعاهدة الجديدة، فان الكيان الكوردي المقترح قيامهٔ تحددت حدودهٔ الشمالية[3]، في المرحلة الأولى من تطبيق المعاهدة على الأقل، وبهذا فقد

=الإصلاحات على أن تقبل الحكومة العثمانية تنفيذ قرارات كلا الجانبين... وإذا ما طالب الكورد بالاستقلال التام خلال سنة من نفاذ المعاهدة وبعد إبلاغ مجلس العصبة بذلك فان على تركيا وبموجب هذه الوثيقة" ان توافق على انجاز هذه الامتيازات وتتنازل عن كافة حقوقها وعن اسمها في تلك المناطق...وعندما يتم هذا التنازل فان قوى الحلفاء الرئيسية سوف لن تبدي اعتراضا للدمج الطوعي للكورد الساكنين حتى اليوم في ذلك الجزء من كوردستان الذي تضمه ولاية الموصل الى هذه الدولة الكوردية المستقلة".للتفاصيل عن المعاهدة ينظر: فؤاد حمه خورشيد مصطفى،المصدر السابق، ص ص٥٧-٥٨؛ زهير عبد الملك، الأكراد وبلادهم كردستان بين سؤال وجواب، السويد، ١٩٩٩، ص ص ١٦٠-١٦١.ينظر الملحق (٢).

١) بالإضافة إلى الوفد الكوردي برئاسة شريف باشا، فأن جمعيات وشخصيات كوردية أخرى نشطت في تقديم مطالب الشعب الكوردي في مؤتمر الصلح بباريس، فقد أرسل الشيخ محمود رسالة إلى المؤتمر بتاريخ ٢٠ آذار ١٩١٩ معربا فيها عن امله في ان يجد في المؤتمر اذانا صاغية لمطالب الشعب الكوردي الذي تحمل ما يكفي من المعاناة جراء الحكم التركي، وأضاف بان مبادرات المؤتمر في انقاذ الشعوب المضطهدة تعد بشير خير للامة الكوردية، أرفق الشيخ رسالته بمضبطة شملت على توضيح دور الكورد في التاريخ واهم الإمارات الكوردية والصراع العثماني التركي عليها،مشددا على ان كوردستان انما هي وطن الكورد ...وحملت المضبطة تواقيع الكورد من مختلف انحاء كوردستان.ينظر: **يا داشتەكانی شێخ (لەتیف)ی حەفید،كەمال نوری ساغی كردوتەوە،هەولێر،١٩٩٥،ل ل ٤٠-٤١**. وكان السيد عبد القادر النهري، من الشخصيات الكوردية التي عرضت المطالب الكوردية باسم جمعية كوردستان، على مؤتمر الصلح عن طريق شريف باشا. ينظر:احمد عثمان ابوبكر،نظرة في الوضعية الكوردية بعد الحرب العالمية الاولى ،مجلة كاروان ،اربيل،العدد ٣٢،مايس ١٩٨٥،ص ص ١٣٥-١٣٩.

٢) وفضلاً عن أن عدم السماح للوفد الكوردي برئاسة شريف باشا بالمشاركة في جلسات وأعمال المؤتمر، يعتبر مؤشراً على محدودية تأثيره في قرارات المؤتمر، فإن ما يؤكد الدور البريطاني الأساسي في صياغة البنود الخاصة بالمسالة الكوردية، هو نظرتهم الى تلك البنود بما يتلاءم ونظرتهم حينئذ إلى ظروف المنطقة وسياستهم إزاءها، وهذا ما يفسر إهمال المعاهدة أية إشارة أو ذكر الى كوردستان الفارسية التي كانت ضمن النفوذ البريطاني أيضا. ينظر:كمال مظهر احمد، كردستان... ، ص ص ٣٤٥-٣٤٦.

٣) كوردستان الشمالية: أو كوردستان المركزية في بعض المصادر، وتشمل ولايات: اليازك (معمورة العزيز)والتي تتألف من سناجق:ملاتيا،خربوت،ديرسيم،وولاية ديار بكر التي تؤلف السناجق الاتية:ارضروم، ارزنجان، بايزيد، وولاية وان وتتكون من سنجقي وان وهكاري،وولاية بتليس وتتألف من سناجق:كويخ،مووش،بتليس،سيرت.ينظر: كوردو كوردستان، **نۆوسینی كومەلێك لە پسپوران وئەفسەرانی سیاسی ئینگلیز،وەر ێرانی حسێن عوسمان نێر سەجاری – حسێن ئەحمەد جاف،كوردستان،٢٠٠٣،ل ١٢**.

جعل الحلفاء الكورد القاطنين فيما ما وراء الحدود في تركيا، يفهمون بأنه يتوجب عليهم أن يعينوا حكومتهم المقبلة، لأنها ستمنح استقلالها[1].

وعلى هذا الأساس فان تشكيل دولة كوردية تتمتع باستقلال أو عدة كيانات ذات حكم ذاتي يعني في اعتبارات السياسة البريطانية إنشاء منطقة عازلة بين أتراك الأناضول والأقوام التي تتكلم التركية في آسيا الوسطى والقفقاس. كما ان إقامة كيان كوردي تعني التقليل من خطر قيام وحدة إسلامية. ومن جهة ثانية، فأن إقامة دولة كوردستان، هي إنشاء منطقة عازلة بين تركيا، وجمهورية أذربيجان ذات الاستقلال الذاتي في الاتحاد السوفيتي، وكذلك إقامة منطقة عازلة بين تركيا واذريي إيران. فالغالبية السنية الساحقة من الكورد، ستميز الدولة الكوردية السنية عن شيعية الآذريين[2].

أما الاعتبار البريطاني الثاني، فإن منطقة كوردستان تركيا كانت ضمن اتفاقية سايكس – بيكو من نصيب روسيا القيصرية، ثم أصبحت بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية منطقة لم يتم حولها الاتفاق بين بريطانيا وحلفائها، ولما لم تستطع بريطانيا ابتلاعها أمام أنظار المنافسة الإيطالية والفرنسية لها، فقد ارتأت أن تجد لها موطئ قدم ونفوذ في تلك المنطقة مما يساعدها على فرض سيطرتها على العراق وكوردستان الجنوبية. وهذا ما عزز رغبتها في تفنيد كل ادعاء تركي حول ولاية الموصل الغنية بالبترول، لان إقامة دولة كوردية مستقلة في كوردستان التركية، يصعب معها على تركيا تقديم ادعاءات معقولة حول أحقيتها في حيازة ولاية الموصل[3].

أما الاعتبار الثالث فإن الدولة الكوردية ستكون ذات فائدة جغرافية وسياسية أخرى، من وجهة النظر البريطانية وحلفائها، فهي ستكون عامل إضعاف لخطورة تركيا وإيران وحتى العراق، فدولة كوردية تضم المناطق الكوردية في شرقي تركيا وجنوب شرقها، كفيلة بحرمان الجمهورية التركية الجديدة، من أراضٍ تدعيها

---

١) السر ارنولد ولسن،المصدر السابق، ص ١٩٨.

٢) روبرت اولسن ، المسألة الكوردية في العلاقات التركية – الإيرانية، ترجمة وتقديم:محمد إحسان، أربيل، ٢٠٠١،ص ١٣.

٣) قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات... ، ص ١٣٠.

لنفسها، وبالتالي تقلص إمكانية وصولها إلى طرق المواصلات المؤدية إلى القفقاس وإيران والعراق، وسورية، بل إنها كانت ستقيم منطقة عازلة فعلية بين الأتراك والعرب[١]. كما أن الدولة الكوردية ستقدم مزية إستراتيجية أخرى لبريطانيا وحلفائها إذ أنها ستقوم بمهمة الدولة العازلة(*Buffer- State*) بين تركيا وروسيا السوفيتية، وستشكل في حالة اندلاع حرب بين الغرب وروسيا السوفيتية نقطة انطلاق لعمليات عسكرية سريعة توجه من الحلفاء ضد الأراضي الروسية، خاصة وإنها قريبة من حقول البترول في القفقاس[٢].

هذا فضلاً عن أن غالبية مصادر المياه والطاقة الكهربائية وأنظمة الريّ ستكون اقرب الى الدولة الكوردية، فأقامتها كانت ستتيح لبريطانيا والدول الأوربية الكبرى استغلال الدولة الكوردية والسكان الكورد كعامل إضافي للضغط على كل من تركيا وإيران[٣]. إضافة إلى أن بريطانيا أرادت استغلال تدويل القضية الكوردية لتساوم تركيا في أية معاهدة دولية قد تعقب سيفر[٤]. ولتحجيم الحركة الكمالية التي بدأت تنشط وتتسع في مناطق كوردستان الشمالية[٥].

ولكن على الرغم من ذلك، فأن معاهدة سيفر لم تنفذ أبدا، فقد كانت وثيقة ميتة ساعة التوقيع عليها[٦]. لما حملته من تناقضات،" فسلطة حكومة السلطان التي وقعتها في ظل الاحتلال لم تكن تتعدى المناطق الواقعة على مدى الرؤية من منائر المدينة"[٧] الأمر الذي عجل في تحويل الرأي العام التركي من السلطان وحكومتهِ الى الحركة الوطنية التي برزت في الأناضول[٨]. وقد أجبرت المعارضة الشعبية القوية للمعاهدة حكومة فريد باشا الموقعة على المعاهدة، على تقديم استقالتها[٩].

---

١) روبرت اولسن، المصدر السابق، ص ١٣.

٢) قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات...، ص ١٣٠.

٣) روبرت اولسن، المصدر السابق، ص ص ١٣-١٤.

٤) قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات... ، ص ١٣٠.

٥) عبدالرحمن قاسملو، كُردستان والاكراد، ترجمة: ثابت منصور، بيروت، ١٩٧١، ص ٦١.

٦) سر ريد بولارد، المصدر السابق، ص ١٠٤.

٧) كمال مظهر احمد، كُردستان...، ص ٣٥٠.

٨) سر ريد بولارد، المصدر السابق، ص ١٠٤.

٩) محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص ٤٣ .

لقد لعب الصراع المحتدم على المصالح بين الدول الكبرى دوراً مهماً في" وأدْ معاهدة سيفر " [1]، إلا أن مما لاشك فيه أن قيام الحركة الكمالية، قد لعب دوراً كبيراً في إعادة رسم الخرائط السياسية للمنطقة. وكوردستان كانت ضمن المناطق التي طالتها إعادة الترتيب هذه، فقد كان الكوردُ معنيين جداً بقيام الحركة الكمالية، فإلي جانب عوامل الدين ودعوات الجهاد التي أطلقها القائمون على الحركة، فإن عامل الجغرافيا لم يكن اقل فعالية، لان مصطفى كمال قرر أن يتخذ من مناطق كوردستان الشمالية، أو ما يسمى بالأناضول الشرقي، قاعدة لانطلاق حركتهِ، وقد رافقت ذلك القرار، استمالة الزعماء الكورد وكسب الشعب الكوردي إلى جانب حركتهِ[2]. سواء بإثارة المشاعر الدينية فيهم، أو ببذل الوعود لهم في نيل حقوقهم القومية، فقد ادعي بأنه " منقذ كوردستان" و"المدافع عن الخليفة... سجين قوى الاحتلال وعن التراب الإسلامي الذي دنسه المسيحيون الملحدون" [3] من جهة، ومن جهة ثانية قطع للكورد وعوداً بالاعتراف بمطالبهم في الاستقلال وبحدود اكبر من تلك التي خطتها لهم معاهدة سيفر[4]، واثار فيهم الهواجس عندما حذرهم من ان "الارمن سوف يؤسسون دولة يدعمها الحلفاء على حساب كوردستان"[5] والى جانب ذلك فانه اخبر نائب والي دياربكر في برقية سرية ،بضرورة محاربة وحل كل جمعية تهدف إلى "زرع الشقاق في البلاد"وبالأخص "النادي الكوردي" و"كورد تعالي جمعيتى"[6] وعلى أية حال فان منطق الإحداث

---

١) كمال مظهر احمد، كُردستان... ، ص ٣٥٠.

٢) حامد محمود عيسى، القضية الكوردية في تركيا، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٤٦.

٣) للإطلاع على نماذج من خطب مصطفى كمال في الكورد، ينظر: إسماعيل بيشكجي، النظام في الأناضول، الأسس الاجتماعية – الاقتصادية والبنى القومية، ترجمة: شكور مصطفى، أربيل، ٢٠٠١، ج٢، ص ص ٧٧-٧٨؛ ديفيد ماكدوال، **ميژووى هاوچەرخى كورد، وەر يرانى، ئەبوبكر خوشناو، سليمانى، ٢٠٠٢، بەر ى (١)**، ل ٣٩٥؛ جرجيس فتح الله، يقظة ...، ص ص ٢٨٤-٢٨٦.

٤) قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات... ، ص ١٣١.

٥) عقيل سعيد محفوض، النهوض والانكسار:تأملات حول المسالة الكوردية، النهج، مجلة، العدد(٦٠) دمشق، خريف ٢٠٠٠، ص ٢٢٦.

٦) للتفاصيل ينظر: غازي مصطفى كمال، نطق محتوياتنه عائد وثائق،انقرة،١٩٢٧،ص ص ١٥٩-١٦٠.

يشير ويؤكد بان الحركة الكمالية هي حركة نخبوية انسلخت من رحم جمعية الاتحاد والترقي واستغلت كل الظروف المتاحة من العقيدة الإسلامية او الكورد او الطرق على الوتر القومي لدى الأتراك وغير ذلك أيضا من اجل تحرير الأراضي التركية من القوات الأجنبية وعليه تستحق أن تسمى بحركة التحرر الوطني أو حرب الاستقلال الوطنية .

كان مؤتمرا أرضروم (٣ تموز ١٩١٩) وسيواس (٤-١١أيلول ١٩١٩)، وما تحمض عنهما حصيلة جهود مصطفى كمال وتعاونه مع الكورد[١]. وقد عكست مقرراتهما مع بنود الميثاق الوطني هذه الحقيقة[٢]. فقد وضعت تلك المؤتمرات الأسس والخطط، المدنية والعسكرية، لإنقاذ تركيا، وأعادتها إلى مصاف الدول المستقلة والموحدة، فإلى جانب تنظيم انتخابات في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٠، وحصول القوى الوطنية على الأغلبية فيها، فقد جرى وضع بنود (الميثاق الوطني *Misak-Milli*)، الذي وفر للكماليين سنداً قانونياً ربطوا به مطالبهم وأهدافهم، باعتباره أُقِرَ من مؤسسة منتخبة من قبل الشعب. والى جانب هذا الانتصار السياسي والتكتيكي الهام الذي حققه مصطفى كمال، فأنه وضع قوات كوردية منظمة ومدربة بواسطة كوادر عسكرية تركية، تحت قيادة ضباط أتراك، بأمرة كاظم قره بكير، وتمكنت من تحقيق أول انتصار في حرب الاستقلال ضد القوات الجورجية والأرمنية[٣].ويتحدث دانكورت أ.روستو بهذا الصدد: " قامت تركيا عام

---

١) للإطلاع على دور الكورد في مؤتمري ارضروم وسيواس، ينظر:

-Serbesti, aylik Siyasi Dergisi, Sayi:1, Istanbol, Kasim, 1998, SS.53-55;

- كندال،الاكراد وكُردستان،حركة التحرير الوطني الفلسطيني"فتح" التعبئة والتنظيم الدراسات)،د.م، ١٩٨٢،ص ص ٨٤- ٨٦.

٢) للتفاصيل عن الكورد والميثاق الوطني، ينظر:

-Serbesti,Aylik Siyasi Dergisi,Sayi:1,Istanbol,Kasim,1998,SS.15-28.

3) Kandal, (The Kurds Under The Ottoman Empire) in People Without Country, The Kurds and Kurdistan, Edited by Gerard Chaliand, Translated by M.Pallis London ,1980, P.57;

- كندال، المصدر السابق، ص ٨٤؛ خليل علي مراد، القضية الكردية في تركيا١٩١٩-١٩٢٥، في: خليل علي مراد وآخرون، القضية الكوردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، التداول محدود، ١٩٩٤، ص ١٩.

١٩٢٠(كدولة امة)...فحدودها لم تتفق مع حدود القومية التركية، وقد أشار الميثاق الوطني إشارة واسعة للأكثرية (العثمانية المسلمة)، بحيث تشمل الأتراك والأكراد..."[١].

هكذا وفي الوقت الذي كان الكماليون يقاتلون الغزاة اليونانيين بقطعات ووحدات معظم افرادها كوردي، وكوردستان مصدر تموينها الاهم لم تقم زعامة كوردية يمكن الركون اليها لترص صفوف الجماهير خلفها ولتقف بوجه اجراءات انقرة[٢] .

في الواقع، فأن حكومة السلطان هي الأخرى، تنبهت إلى إمكانية عقد رهان على الكورد، ولم تستطع تجاهل المدّ الجديد للقضية الكوردية، ومخططات بريطانيا إزاء كوردستان، لذلك سعت بدورها إلى خطط تكتيكية لاحتواء المستجدات الجديدة، فإلى جانب تشكيل لجنة من عدة وزراء حكوميين اتراك وشخصيات كوردية لبحث مقترحات منح حكم ذاتي للكورد ضمن الدولة التركية [٣]. أرسلت علي إحسان باشا- قائد الجيش العثماني السادس ووكيل والي الموصل السابق- إلى الولايات الكوردية في كوردستان الشمالية، الذي ما ان وصلها حتى رأس فيها تنظيما كوردياً هدف من ورائه الى التعاون مع الكورد من اجل تشجيعهم لخلق المشاكل في المناطق الكوردية من كوردستان الجنوبية الواقعة تحت الإدارة البريطانية[٤] من جهة ثانية.

لقد حقق على إحسان باشا نجاحا لا بأس به بين الكورد في جزيرة ابن عمر، وكذلك في أنحاء كوردستان الجنوبية(جنوب خط الهدنة)، إلا أن البريطانيين تنبهوا إلى خطورة تلك التحركات، وقاموا بتهديد حكومة السلطان بالتدخل عسكرياً لوقف مثل تلك النشاطات، مما أجبرها في ١٩ شباط ١٩١٩ على إصدار أمر بعزل علي إحسان باشا واستدعائه إلى استانبول[٥].

---

١) ينظر مؤلفه: السياسة ...، ص ٤١٣.

٢) جرجيس فتح الله، يقظة ...، ص ٢٨٧.

٣) صبرية احمد لافي، الأكراد في تركيا، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥، التداول محدود ، ص ٨٣.

٤) المس بيل، المصدر السابق، ص٢٠٥؛ جرجيس فتح الله، يقظة ...، ص ١٥٩.

٥) جرجيس فتح الله، يقظة...، ص ١٦٠.

إن رضوخ حكومة السلطان للضغوطات البريطانية بالامتناع عن التدخل في الشؤون الكوردية، كان طبيعياً، فبحكم وقوع استانبول تحت احتلالها وحلفاءها، لم يكن هناك أي مجال لتجاهل الضغوطات البريطانية.

إلا أن الأمر الذي كانت بريطانيا تتوجس منه وتخشاه في تلك الفترة هو تنامي قوة وشعبية الحركة الكمالية في الولايات الكوردية في الأناضول، فقد أفزعتها الانتصارات السريعة التي حققتها القوات الكمالية ضد أعدائهم[١]. وفي خطوة لاحتواء الخطر المتنامي من الكماليين، كلفت بريطانيا الميجر نوئيل *Noel* [٢] بمهمة خاصة إلى المناطق الداخلية في كوردستان الشمالية للعمل على مقاومة الدعاية الإسلامية التي يبثها الأتراك ضد الإنكليز ولغرض تبديد مخاوف الكورد من المزاعم التي يبثها الأتراك في أنهم سيقعون تحت "رحمة الأرمن" وكسب تأييدهم في دعم بريطانيا[٣]، التقى الميجر نوئيل هناك بشخصيات كوردية مثل أمين عالي بدرخان والسيد عبد القادر النهري وأكرم جميل باشا وأقنعهم بالقيام بجولة شملت الولايات الكوردية في كوردستان الشمالية[٤]، وتزامنت تلك الجولة مع اندلاع حركة كوردية مسلحة، في ملاطية عرفت (بحركة ملاطية)[٥]. وحسبما يذكر الدكتور خليل علي مراد، "فإن الإنكليز، وربما حكومة استانبول لم يكونوا بعيدين عنها"[٦].

---

١) خليل علي مراد، القضية...، ص ١٤.

٢) ينظر:ص من الرسالة .

3) Hohler to J.Tilley, Constantinople, 21-7-1919, DBFP, I.Sir, Vol.4, No. 464 ,P.693;

- جرجيس فتح الله، يقظة...، ص ١٤٨.

٤) للتفاصيل عن نشاطات الميجر نوئيل في كوردستان الشمالية ينظر:

-E.W.C.Nŏel, Kürdistan 1919,Inğiliz Çeviren Bülent Birer,Istanbul, 1999, SS.7-55;

- **یاداشتەکانی مە یجەر نوئیل لە کوردستان، وەرگیرانی حسین احمد جاف** و عثمان **نیرکسگەرجاری، بەغدا، ١٩٨٤، ل ل١٢-٩٤.**

5) Robeck to Curzon, Constantinople, 17-9-1919, BDA, Vol.I, No.48 , PP.115-120.

٦) ينظر مؤلفه: القضية...، ص ١٤.

مهما يكن فإن حركة ملاطية أجهضت فور انطلاقها من الكماليين، لان البريطانيين لم يهتموا بالمسالة الكوردية ومستقبل الشعب الكوردي إلا بالقدر الذي يخدم مصالحهم في المنطقة[١]. فقد استغل البريطانيون طموحات الكورد المشروعة في إقامة دولة مستقلة في ضرب الحركة الكمالية. وعلى الرغم من إنكار المسؤولين الإنكليز معرفتهم بجولة نوئيل، أو علمهم بها، فأن برقية سرية بعث بها نوئيل إلى المفوض السامي البريطاني في بغداد يوم ٢٣ أيلول ١٩١٩، تفند تلك المزاعم، وتلقي مزيداً من الضوء على أهداف جولتهِ في كوردستان الشمالية والتي ذكر فيها بأنه "في حالة تعرضنا للخطر لما خلفه مصطفى كمال، فإننا نستطيع استخدام البدرخانيين وكورد آخرين، عن طريق إقناع الحكومة التركية بتعيينهم ولاة أو متصرفين للاقضية الكوردية"[٢].

لقد تنصل البريطانيون من مسؤولياتهم فيما يخص الكورد ومهمة الميجر نوئيل، لم تكن سوى (مهمة استطلاعية) بحسب تقييم أحد المسؤولين في دائرة المندوب السامي البريطاني في استانبول[٣]. ولم يحصل قادة حركة ملاطية على أي دعم مادي أو معنوي بعد قيامهم بالحركة، وتركوهم لمصيرهم[٤].

ولم تكن مهمة الميجر نوئيل هي التدبير الوحيد الذي قام به الإنكليز لإخضاع الأتراك، إذ تشير التقارير المرفوعة من والي وان *Van* إلى الباب العالي إلى وجود اتصالات مكثفة بين البريطانيين من جهة وبين كل من سمكو[٥] والسيد طه

---

١) خليل علي مراد، القضية...، ص ١٤.

2)British Political Commissioner to Secretary of State, Baghdad, 29-9-1919, BDA, Vol.I, No. 49, P.119 B.C.Busch, OP.Cit., P.188.

٣) كمال مظهر احمد، كُردستان...، ص٣٣٩.

٤) خليل علي مراد، القضية...، ص ١٦.

٥) سمكو: اسماعيل اغا شكاك(١٨٩٥-١٩٣٠) من ابرز واهم قادة الحركة الكوردية في كوردستان الشرقية، كان زعيماً لعشيرة الشكاك الكوردية الكبيرة، قاد ثورات عديدة ضد الإيرانيين والأتراك، التف حوله عدد كبير من الأنصار والمسلحين، فعينته الحكومة الإيرانية حاكما مطلقا على منطقة (قتور)في كوردستان الشرقية، كان سمكو شخصا طموحا، تعاون مع قادة الحركة الكوردية في كوردستان الشمالية والجنوبية أمثال عبدالرزاق بدرخان والسيد طه الشمديناني، والشيخ محمود البرزنجي، واتصل بالبريطانيين والروس في محاولة لإقناعهم بمساندة الجهود الكوردية في إقامة دولة مستقلة، وأثار جدلا كبيرا بين السياسيين والباحثين، على حد سواء بسبب قتله لزعيم الآثوريين=

الشمديناني[1]، متهمة الإنكليز بالسعي إلى إقامة حكومة كوردية لسمكو تشمل اورمية وسلماس وخوى، وأخرى للسيد طه في المناطق الممتدة من جزيرة ابن عمر(بوتان) الى اورمية، وتضيف تلك التقارير، بأن هدف الإنكليز من وراء هذه الإجراءات هو"تسليط هؤلاء ضدنا" [2]. وتتحدث برقية مشفرة أخرى موجهة من والي وان، إلى قيام السلطات البريطانية بالاتصال" بالشيوخ والعلماء والرؤساء من الكورد"، وأفهمتهم بأنها تسعى إلى تحقيق المصالح الوطنية الكوردية، كما قدمت هبات و إغراءات مادية لهم، في محاولة منها لمدّ النفوذ البريطاني حتى شمدينان واورامار وكويان، وتذكر البرقية بأن ابرز الشخصيات التي تمكنت من إقناعهم هم شيخ بارزان والشيخ محمود الحفيد، واحمد فائق بدرخان، وتضيف بأنها بعثت برسائل أخرى إلى رؤساء عشيرة اورامار التي "لا تأمن الإنكليز، وليس لهم بينهم من أصدقاء". كما تحدثت عن إيفادها لشخص من رواندوز "خدعه الإنكليز بكوميديا الأمة الكوردية" وهو الضابط احمد فائق بدرخان.[3].

وتتحدث برقية أخرى مرفوعة من والي دياربكر مصطفى نادر الى الباب العالي - نظارة الداخلية بتاريخ ١١ نيسان ١٩١٩عن قيام الحاكم السياسي الإنكليزي في السليمانية ديرك *Deyrik* بالمجئ إلى دياربكر ماراً بـ(ويران شهر) *Viran Seher* وقيام نقيب إنكليزي آخر بالتوجه من اورفا الى ديران شهر، في مساعي

=المارشمعون في اذار سنة ١٩١٨، قتل سمكو غيلةً وغدراً بمكيدة من السلطات الفارسية في ٢١حزيران١٩٣٠.للتفاصيل عن حياة ونضال سمكو ينظر: كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٨٥، ص٢٥٠؛ **گگريس كوجيرا،ميگژووى گگورد گه سگەدەى (١٩-٢٠)دا،وەرگيرانى محمد رەيانى،تاران،١٣٦٩،ل ل ٨٨-١٠٤؛**

-Richard Tapper,The Conflict of Tribe and State in Iran and Afghanistan, New York,1983, PP.379-395.

١) سيد طه الشمديناني: هو ابن الشيخ محمد صديق، حفيد الشيخ عبيد الله النهري قائد ثورة ١٨٨١ ضد الدولتين الفارسية والعثمانية، نشط لدى الدوائر السياسية البريطانية في العراق محاولا نيل واستحصال حقوق الكورد منهم، كما ارتبط بعلاقات مع الكثير من المسؤولين الإنكليز، ترك انطباعا جيدا لدى الساسة والإداريين البريطانيين في العراق وكان مرشحا لأخذ مكان الشيخ محمود ويراس حكما ذاتيا كورديا،الا ان البريطانيين عدلوا عن تلك الخطط لعدم توافقها ومصالحهم في المنطقة.ينظر:سي.جي.ادموندز، المصدر السابق،ص ١١٤وص ١٦٥؛سر ارنلد تي .ويلسون،المصدر السابق،ص ٢٠.

٢) ينظر الملحق رقم (٣).

٣) ينظر الملحق رقم (٤).

متواصلة وجدية لكسب ود عشيرة الملي الكوردية. وقد ابدت البرقية قلقاً كبيراً من تلك المساعي[١].

في الواقع فأن الموظفين الأتراك يبدون مبالغة كبيرة في تقدير التحركات البريطانية، إذ تشير برقية مستعجلة من (وهبي) وكيل والي بتليس الى الباب العالي مؤرخة في ٢ تشرين الأول ١٩١٩، إلى وجود خطة إنكليزية، تقوم على أساس قيام قوة مختلطة من الإنكليز والأرمن قد يصل قوامها تقريباً الى ١٥٠٠ رجلٍ مع طائرة بمهاجمة منطقة كلي كويان وأطراف سعرد[٢].

وعلى الرغم من القلق الكبير الذي أبداه الموظفون الأتراك وحكومتهم في استانبول تجاه التحركات البريطانية إلا أنها وكما يبدو بدت عاجزة عن القيام بأي إجراء لمواجهة تلك التحركات، بدليل توفر عدة فرص مكنتها من المجابهة والرد، او على الاقل، التقليل من مخاطر تلك التحركات، وهو ما تؤكده المراسلات التي جرت بين الموظفين الإداريين الأتراك في تلك المناطق وبين مرؤوسيهم في استانبول، ففي البرقية المرفوعة من والي وان حيدر إلى الباب العالي، والمؤرخة بـ ٢٣ تموز ١٩١٩، يذكر فيها هذا الوالي بأن (محمد صالح) ـ مدير المال في بـرواري ـ قد قدم طلباً والتماساً، في رسالته المؤرخة في ٣١ آب ١٩١٩، والموقعة تحت اسم الجمعية المحمدية، "بإرسال قائممقام إن أمكن" وإذا تعذر ذلك، فيتمنى " إرسال العسكر او على الأقل فرد من الجندرمة". وكان جواب الباب العالي هو "غير جائز قطعياً، لان النتائج الوخيمة التي ستترتب على استمرار مثل هذه الحركة غنية عن التوضيح..."[٣] وفي البرقية الموجهة من نائب والي وان مدحت إلى الباب العالي، بتاريخ ١٢ كانون الأول ١٩١٩، والتي تتحدث عن طلب أهالي وعشائر الموصل بإرسال مأمور عثماني إلى المناطق التي حرروها من الإنكليز، لتنسيق وتمشية أمورهم، والتماساتهم بإرسال الأسلحة لهم بمعية ضابط[٤]. لم يبد الباب العالي أية استجابة لتلك الطلبات بل أهملها. إن عدم استجابة الباب العالي لتلك الالتماسات والطلبات، أو استغلالها كورقة

---

١) ينظر الملحق رقم (٥).

٢) ينظر الملحق رقم (٦).

٣) ينظر الملحق رقم (٧).

٤) ينظر الملحق رقم (٨).

ضغط على الإنكليز في تلك المرحلة الحرجة والمصيرية من تاريخ تركيا، يظهر عدم رغبة الباب العالي في إغضاب بريطانيا أو إشعال حرب جديدة هو في غنى عنها، ورغبة منه في عدم دعم الكورد كون حكومة الباب العالي لاتزال تسيطر على قسم كبير من بلادهم والذين بدورهم يطالبون بحقوقهم، بالإضافة إلى أن حكومة الباب العالي لم تكن تمتلك السلطة الحقيقية على معظم أنحاء البلاد، فلم تكن تتعدى سلطتها العاصمة استانبول، فضلاً عن أنها كانت تفتقر إلى الإمكانيات العسكرية والمالية بالشكل الذي يؤهلها للقيام بدور الممول للحركات المناوئة للإنكليز، كما أنها لم تكن ترغب في أن يستغل مصطفى كمال وحركته الفتية، التي بدأت تثير المخاوف، تلك الأوضاع الجديدة التي ستنجم عن دعمها وأدارتها بلا شك حركة مسلحة ضد الإنكليز.

لقد تزامنت التعقيدات والتحركات الكثيرة في الساحة العثمانية داخلياً، مع استمرار التعقيدات الدولية بسبب مستقبل وقضايا الشرق الأوسط، وإذا كان قيام مصطفى كمال بقيادة حركة وطنية نمت سريعاً أدى إلى تحقيق انتصارات متتالية، قد أبطلت معاهدة سيفر عمليا، فان تضارب المصالح بالنسبة لدول الحلفاء، قد أفرغها من كل قيمة قانونية أو دولية. ومع ذلك ظلت الدبلوماسية البريطانية تلوح في المحافل الدولية حتى أوائل عام ١٩٢١ بشعار كوردستان المستقلة، لكن مؤتمر لندن الذي جرى الإعداد له من ٢١ شباط ولغاية ١٤ آذار من عام ١٩٢١، أي بعد حوالي نصف عام من الإعلان عن معاهدة سيفر، كشف بشكل واضح حقيقة الموقف البريطاني من قضية كوردستان[١].

دامت جلسات المؤتمر الذي حضره وفد مشترك مثل حكومتي أنقرة واستانبول، حوالي أسبوعين وقد استأثرت المسألة الكوردية في المؤتمر باهتمام واضح. وحاول الوفد التركي الذي رأسه بكر سامي ـ وزير خارجية المجلس الوطني الكبير ـ إقناع الحلفاء بأن المسألة الكوردية مسألة داخلية لا تخضع للمناقشة مع الدول الكبرى الأخرى حينما قال: " بان وفده لا يمثل تركيا فقط بل كوردستان أيضا لأنه يضم

---

١) جليلي جليل وآخرون، الحركة الكوردية في العصر الحديث، ترجمة: عبدي حاجي، بيروت، ١٩٩٢، ص١١٥؛ فؤاد حمه خورشيد، المصدر السابق، ص ٨٠.

في عدادهِ وفوداً من المناطق الكوردية من البلاد "[1]. إلا أن كرزن لم يقتنع بكلام نظيره التركي، فقد خصص يوم ٢٦ شباط بأكمله لمناقشة مسألة الكورد بشكل منفرد وخاص.وقد حاول كل طرف إقناع الطرف الآخر بآرائه[2].

لقد حاول القوميون الكورد في استانبول، الذين كانوا يراقبون التطورات الجديدة بقلق، إقناع البريطانيين بعدم تصديق مزاعم الأتراك بخصوص كوردستان، وحثهم على الالتزام بالبنود الخاصة بالكورد من معاهدة سيفر، ففي اللقاء الذي جرى بين وفد من الكورد ورامبولد *Rumbold*، المفوض السامي البريطاني في استانبول، في ٢ آذار ١٩٢١، أكد له اعضاء الوفد الكوردي بأنه يرفض كلياً فكرة أن الوفد الذي يمثل حكومة أنقرة يمثل أماني وتطلعات الكورد أيضا، كما عبروا له عن قلقهم من التراجع الذي أصاب موقف الحلفاء، وذكروا بأنه " لا يحق لأحد إحداث أي تغيير في المادة (٦٤) من اتفاقية سيفر، التي تنص على دمج وتوحيد المناطق التي يشكل الكورد فيها أكثرية السكان"[3].

إن شكوك الكورد ومخاوفهم كانت في محلها، فقد أظهرت بريطانيا استعدادها بإعادة النظر بأية معاهدة فيها إشارة إلى كوردستان مستقلة[4]. ففي البرقية الموجهة من لندن من وكيل الدولة في الخارجية البريطانية إلى وكيل وزارة المستعمرات إشارة واضحة للموقف البريطاني الجديد من مسألة كوردستان، وتذكر بأنه " ثمة احتمال بتعديل المادة ٦٤ من معاهدة سيفر، بطريقة تحذف منها كل إشارة إلى دولة كوردية مستقلة في المستقبل... "[5].

لقد حددت طبيعة مناقشة المسألة الكوردية في مؤتمر لندن موقف جميع الأطراف منها بدقة، فقد وقف كرزن بوجه بكر سامي في المسائل التي تمس مصالح

---

١) مقتبس من:م.س. لازريف، المسألة الكوردية ١٩١٧-١٩٢٣، ص ٢٦٧.

٢) للتفاصيل عن ذلك الاجتماع وما دار من نقاشات حول المسألة الكوردية، ينظر: المصدر نفسه، ص ص ٢٦٧-٢٦٨؛ فؤاد حمه خورشيد، المصدر السابق، ص ص ٨١-٨٢.

3) Quoted in: David Mc Duwall, A Modern History of Kurds, London: 1-B.Touris Publishers ,1996,P.138;

-عزيز الحاج، القضية الكوردية في العشرينات، ط ٢، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٣٨.

4) David Mc Duwall ,OP.Cit., P.138.

٥) عزيز الحاج، المصدر السابق، ص ١٣٩.

الإمبراطورية العثمانية وعلى الرغم من حديثه المستمر عن منح الكورد الحكم الذاتي، إلا انه في النهاية اظهر استعداد دول الحلفاء للتنازل أمام الأتراك، وتحديداً فيما يخص المسألتين الكوردية والتركية، وتشير ردود كرزن وأجوبته إلى غياب أي ذكر لكوردستان مستقلة، بل اكتفى بإشارة إلى" الاستقلال الذاتي الداخلي للكورد في تركيا". وما كان من الوفد التركي ألا أن يغتنم الفرصة عندما أعلن أن " حكومة أنقرة مستعدة لاستقبال لجنة في كوردستان تقوم بأجراء التحقيقات والاستفتاء العام... وعلى أية حال تقبل الحكومة بمبدأ الاستقلال الذاتي المحلي للمناطق التي يشكل فيها العنصر الكوردي غالبية السكان... "[1].

وهكذا تخلت بريطانيا فعلياً عن مطلب الاستقلال الكوردي واكتفت هي وحلفائها بالمطالبة فقط بنظام حكم ذاتي للولايات الكوردية في كوردستان الشمالية، وحتى ذلك المطلب كان فيه شيء كثير من الغموض بحيث أمكن الأتراك فيما بعد من التنصل من أي التزام تجاه الكورد [2].

ومع ما حققه الأتراك بصورة عامة في مؤتمر لندن من مكاسب سياسية ودولية كبيرة، والمتمثلة بتغيير في كثير من جوانب معاهدة سيفر لصالح الأتراك، إلا أن ذلك لم يرض طموح المجلس الوطني الكبير ومصطفى كمال، لذلك لم يسفر مؤتمر لندن سوى عن مزيد من التعقيد والضرر فيما يخص العلاقات التركية-البريطانية من جهة، وما يخص مستقبل الكورد وكوردستان من جهة ثانية.

وبينما كانت المناقشات على أشدها بين الأتراك من جهة والبريطانيين وحلفائهم من جهة ثانية في مؤتمر لندن، كان المسؤولون البريطانيون في وزارة المستعمرات واستانبول يناقشون سبل الاستفادة من الكورد في الضغط على الأتراك لتحقيق مكاسب ومساومات معهم. وغدت تلك المحاولات أكثر جدية ونشاطا عقب انتهاء مؤتمر لندن في ١٤ آذار ١٩٢١ دون التوصل إلى نتيجة مرضية لبريطانيا، وقد تبلورت الأفكار البريطانية الجديدة بخصوص الكورد بشكل واضح في مؤتمر القاهرة، المنعقد في الفترة من ١٢-٣٠ آذار ١٩٢١.والذي جاء استجابة لنجاحات

---

١) م.س.لازريف، المسألة الكوردية ١٩١٧-١٩٢٣، ص ص ٢٦٨-٢٦٩.

٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

الكماليين في الأناضول، وكان هدفه الأساس هو رسم سياسة بريطانية اقل كلفة في الشرقين الأدنى والأوسط[١].

نوقشت مسألة كوردستان كمسألة مركزية في المؤتمر، وشكلت لهذا الغرض لجنة خاصة سميت بـ(لجنة كوردستان) ترأسها تشرشل، وزير المستعمرات رئيس المؤتمر نفسه. لقد ظهر في مؤتمر القاهرة فيما يخص حل المسألة الكوردية اتجاهان متقاطعان: اتجاه مثله السير برسي كوكس[٢] والمس غيرترود بيل [٣] والسيرهنري دوبس [٤]وآخرون، وقد دعا هذا الاتجاه الى تركيز اهتمام بريطانيا على كوردستان

---

1) Saad Eskander, Southern Kurdistan under Britain's Mesopotamian Mandate: From Separation to Incorporation, 1920-1923, Middle Eastern Studies, London, Vol.37, NO.2, April 2001, PP.156-157;

-ياسين طه ظاهر العسكري، مؤتمر القاهرة والمسألة الكوردية في العراق، في: المفصل في تاريخ العراق، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٨١٦.

٢) كوكس:السير بيرسي زكريا كوكس (١٨٦٤-١٩٣٧) ضابط ودبلوماسي بريطاني، التحق بحكومة الهند عام ١٨٨٤، وقضى من ١٨٩٦-١٩١٤ في منطقة الخليج، حيث شغل في نيسان ١٩٠٤ منصب المقيم البريطاني السياسي في الخليج، ثم أصبح الضابط السياسي لحملة ما بين النهرين، ثم شغل منصب الوزير البريطاني المفوض في ايران للفترة ١٩١٨-١٩٢٠،وبعدها عاد للعراق ليصبح المندوب السامي البريطاني في العراق ١٩٢٠-١٩٢٣.وبعد استقالته رأس الجمعية الجغرافية الملكية في ١٩٣٣.سي.جي.ادمونذز،المصدر السابق،ص ١٦٥.

٣) المس بيل:غيرترود لوثيان بيل(١٨٦٨-١٩٢٦)،ولدت نشأت في بريطانيا وتلقت دراستها العليا في جامعة أكسفورد، حيث تخصصت في التاريخ،ثم قامت برحلات متعددة الى البلدان الأوربية والى بلدان الشرق الأوسط ،وعملت خلال الحرب العالمية الاولى مع الصليب الأحمر،وبعدها التحقت للعمل في مكتب الاستخبارات البريطانية في القاهرة،ثم في حكومة الهند،ومن هناك أرسلت للانضمام إلى الحملة البريطانية على العراق ،وعينت لأول مرة في البصرة ٢٦-٦-١٩١٦،فالتحقت بهيئة موظفي السير برسي كوكس واستمرت معه حتى انتهاء عمله في العراق ١٩٢٣،وبعدها عينت بمنصب(السكرتير الشرقي)للمندوب السامي البريطاني ،وكانت تتقن اللغة العربية ،ارتبطت بعلاقات قوية مع الملك فيصل ومع العديد من زعماء العشائر العربية والكوردية في العراق ،وفضلا عن تأثيرها في السياسة البريطانية في العراق ،فألفت عدة كتب اشهرها (من مراد الى مراد) و (رسائل المس بيل)و(سورية-البادية المعمورة)كما كتبت الكثير من المقالات والمذكرات والتقارير .للتفاصيل ينظر: محمد يوسف القريشي، المس بيل واثرها في السياسة العراقية، بغداد، ٢٠٠٣، ص ٢١ وما بعدها.

٤) هنري دوبس:(١٨٧١-١٩٣٤)من كبار موظفي حكومة الهند، له خبرة بالشوؤن المالية وصل العراق في كانون الثاني ١٩١٥،ليصبح ناظر الواردات ،خلف كوكس في سنة ١٩٢٣ ليصبح مندوبا ساميا على العراق ،كان شديد التأثير في رسم السياسة الخارجية البريطانية تجاه العراق،و لم يدخر وسعا في إلحاق كوردستان الجنوبية بالعراق،لتهدئة مخاوف الأقلية العربية السنية الحاكمة في العراق ذي الأكثرية الشيعية.ينظر:روبرت اولسن، المصدر السابق، ص ص، ١٨-١٩.

الجنوبية[1]. واتجاه أيده وزير المستعمرات تشرشل وكل من الميجر سون[2] والميجر لونكريك[3]، وكان هذا الاتجاه يرى بأن خط الحدود بين إدارة كوكس-دولة العراق- يجب أن يفرق بوضوح الأهالي الكورد عن الأهالي العرب، إذ إن مدن أربيل وكفري وكركوك ليست مدناً عربية بأي شكل من الأشكال[4]. ومهما يكن فأن الاتجاه الممثل بكوكس غلب في النهاية، وأظهرت التقارير والمراسلات المتبادلة بين تشرشل وكوكس بصورة جلية بأن بريطانيا ما تزال لا تمتلك سياسة مبدئية وواضحة حيال الكورد[5].

مهما يكن من أمر، فأن الكماليين لم يقتنعوا بتنازلات البريطانيين وباقي دول الحلفاء لهم، على الرغم من استغلالهم تلك التنازلات الى ابعد الحدود، وبالمقابل فإن بريطانيا لم ترغب بتقديم المزيد من التنازلات بحيث تؤثر على مصالحها، ويبدو انها هي الاخرى اقتنعت بأن الكماليين لن يكتفوا بما حصلوا عليه من تنازلات في

---

١) ياسين طه ظاهر العسكري، المصدر السابق، ص ٨١٦.

٢) الميجر سون:من اشهر الموظفين البريطانيين العاملين في كوردستان الجنوبية، قام بجولة في كوردستان في بدايات القرن العشرين متنكرا بزي تاجر افغاني ،واسم مستعار وهو ميرزا غلام الدين شيرازي،واثناء جولاته في كوردستان اتقن اللغة الكوردية وتحدث بها كأي كوردي.ألف كتابا عن تلك الاسفار سماه: (رحلة متنكر الى بلاد ما بين النهرين وكوردستان- *E.B.Soane, To Mesopotamia and Kurdistan in Disguise*) ،وبعد دخول كوردستان الجنوبية ضمن الانتداب البريطاني، أصدر جريدة (تَيطةيشتنى راستى – فهم الحقيقة) باللغة الكوردية في بغداد،كان معاديا لاسلوب الشيخ محمود في الحكم في السليمانية،لذا وبعد اسر الشيخ في ١٩١٩،أصبح هو حاكما سياسيا فيها ،وشجع الثقافة الكوردية .ينظر: كمال مظهر احمد،كُردستان...، ص ص٣٦-٣٧.

٣) ستيفن همسلي لونكريك: أحد ضباط الحملة البريطانية التي دخلت العراق في الحرب العالمية الأولى، شغل مناصب إدارية مهمة في فترة الانتداب، إلى جانب ذلك اشتهر بتأليفه كتباً عن تاريخ العراق والمنطقة، والتي تعد من أهم ما كتب عن تاريخ العراق الحديث. للمزيد ينظر: ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق، ط٦، بغداد، ١٩٨٥، ص ص٥-٦.

٤) اختلف المسؤولون البريطانيون المشاركون في مؤتمر القاهرة اشد الاختلاف بشان مصير كوردستان الجنوبية، فبين تفضيل بعضهم ادغامه بالعراق الحديث العهد، واخرون اقامة دولة كوردية مستقلة فيه، تم الاتفاق اخيراً -ويبدو كحلٍ وسط- ان تبقى الاراضي الكوردية وحدة منفصلة ترتبط مباشرة بالمندوب السامي وتكون خالصةً من صلاحياته. ينظر: جرجيس فتح الله، نظرات في القومية العربية مداً وجزراً حتى العام ١٩٧٠: تاريخا وتحليلاً :اضواء على القضية الآشورية((مذابح ١٩٣٣)) ، كوردستان العراق،٢٠٠٤، ج ١،ص ٣٠٧.

5) R.Olson, The Emergence of Kurdish Nationalism and Sheikh Said Rebellion, University of Texas, Austen, 1989, PP. 62-63.

مؤتمري لندن الاول والقاهرة، لذلك لجأوا مرة أخرى إلى أسلوب طالما استخدموه للضغط على الكماليين لإجبارهم على تليين موقفهم. إن محتوى المذكرات والمراسلات للدوائر السياسية البريطانية المختلفة خلال اشهر نيسان وأيار وحزيران ١٩٢١ يبحث " مسألة الاستفادة من الوطنيين الكورد ضد القوميين الأتراك "، وتبين هذه المراسلات التي استمرت طيلة اشهر أن البريطانيين أصبحوا على عِلم بأن الكورد على علاقة مع اليونان، وتوقعت المصادر البريطانية بأن تحالف الكورد مع اليونانيين لن يكتب له النجاح بسبب التعقيدات القومية والدينية بينهما، وسيكون الكورد الطرف الخاسر في المعادلة، وتتحدث تلك المذكرات عن طلبات كوردية إلى المسؤولين البريطانيين في ولاية الموصل للسماح لهم باتخاذها مركزاً للمقاومة ضد الكماليين[١].

وقد ناقش المسؤولون البريطانيون مع أشخاص من عائلة البدرخانيين مسألة تقديم الدعم إلى الكورد ونوعيته، إذ يذكر احد المسؤوليين الإنكليز بأنه اخبر احد أولاد بدرخان بأن" بريطانيا لا تفضل أن يتخذ الكورد من مدينة الموصل مركزاً لمقاومة الأتراك الكماليين لان ذلك سيخلق مشكلة لبريطانيا"، وإنما يقترح تقديم " دعم متواضع للحركة الكوردية في المناطق الداخلية من الأناضول بعيداً عن حدود ولاية الموصل". ويبدو أن السلطات البريطانية قامت بالفعل بتشجيع عبد الرحمن بك شقيق أمين عالي بدرخان بزيارة بيروت " لكي ينسق مع الفرنسيين ويناقش معهم اختيار المنطقة التي ستتأسس فيها دولتهم"[٢].

ومهما يكن فأن وزيري المستعمرات والخارجية البريطانيين اتفقا من حيث المبدأ في أيار ١٩٢١ على عدم إجراء أية مفاوضات مع الأتراك الكماليين، ودعم

---

١) كانت حركة **قوجگيرى** المندلعة في منطقة ديَرسم الكوردية عام ١٩٢١ أول تحد فعلي عملي قام به الكورد ضد النظام الكمالي الجديد وطالب قادة الحركة بتحقيق الحكم الذاتي للكُورد كحد أدنى من الحقوق الكوردية وقد جاءت أهمية الثورة كونها تزامنت مع الاجتياح اليوناني للمناطق الغربية من تركيا وهو ما جعل الأتراك يدعون بوجود تنسيق مخابراتي بريطاني – يوناني مع قادة الحركة ضدهم ومنذ ذلك الوقت بدأت الفجوة والخلافات تتسع بين القوميين الكورد والاتراك.للتفاصيل ينظر:

- R.Olson,Op.Cit.,PP.33-37; Evin Aydar,Çiçek, KoÇgiri Ulusal kürtülüş Hareketi, Stokholm, 1999.

2) R.Olson,Op.Cit., PP.63-64.

المقترحات التي تقضي بدعم الوطنيين والقوميين الكورد ومدّ يد العون لهم[1]، وقد وضع راولنسون - احد كبار موظفي المخابرات البريطانية في الشرق الأوسط- تقريراً تضمن بحثاً عن الوضع السياسي والعسكري للحركة الكمالية وموقع الكورد فيها، وقد وضع التقرير أساسا لبحث قيام ثورة كوردية ضد الكماليين واستخدام الكورد لإضعاف الموقف العسكري والسياسي للكماليين[2].

وفي الواقع كانت الخطة المذكورة على جانب كبير من التنظيم والتخطيط، إلا أنها اصطدمت بمعارضة شديدة من كبار موظفي وزارة المستعمرات، وموظفي دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، وقد برروا رفضهم هذا " بأنه ليس هناك ما يمكن أن تجنيه بريطانيا من انتفاضة كوردية، لان الكورد لا يمتلكون النفوذ والخبرة في مناطق كوردستان الشمالية والتي ينبغي قيام الانتفاضة فيها ضد الأتراك "، وأضاف احدهم بأن " ثورة كوردية ستخلق مشاكل كبيرة للكماليين، ولكن المناطق التي ستشهد ثورة تحتاج إلى إداريين ومختصين في الشؤون الخارجية كما حدث في الحجاز... وبطبيعة الحال لا يمكن مقارنة الظروف التي جرت فيها الثورة العربية ١٩١٦ بالظروف التي تعيشها كوردستان الشمالية... ". وقال آخر " بأننا إذا قمنا بتبني مقترح راولنسون وقمنا بتحريض الكورد للقيام بثورة ضد الأتراك، وضمنا المكسب السياسي من وراء قيام الثورة، فهل عندها سنترك الكورد للأتراك كي ينكلوا بهم كما يشاؤا، الم يتعلم الكولونيل راولنسون الدرس من تحريض الروس للأرمن؟!..."[3].

لم تتكلل الخطط البريطانية الجديدة بالنجاح، ومهما كانت دوافع المسؤولين البريطانيين في معارضة خطط جديدة لدعم الكورد، فإن سنة ١٩٢١ عدت سنة

---

١) روبەرت ئۆلسن، راپەرینی شێخ سەعیدی پیران، وەر ێرانی ئەبوبەکر خۆشناو، چاپی دووەم، سلێمانی،١٩٩٩،ل ١٠٩.

٢) للإطلاع على محتوى التقرير، ينظر:

- R.Olson, Op.Cit., P.76 f.

٣) روبەرت ئۆلسن، سەرجاوەی بێشووی، ل ل ١٢٦-١٢٨.

انتصارات للحركة الكمالية: عسكرياً على اليونانيين من جهة[1]، وسنة اتفاقيات ودعم واعتراف دولي من جهة ثانية[2].

وقد تمكنت الحركة الكمالية فعليا، من دمج المنطقة الكوردية في الأناضول بتركيا الحديثة، تلك المنطقة التي اعتبرت جزءاً من مشروع الدولة الكردية المتفق عليها في سيفر[3]. ومع نهاية سنة ١٩٢١ لم يكن أمام السياسة البريطانية إلا الانفتاح على نظام الكماليين. وقادت الرغبة المتزايدة لبريطانيا وحاجتها الملحة إلى السلام مع تركيا إلى تقييد خططها وسياستها تجاه كوردستان.

وبموازاة الموقف البريطاني الجديد، فإن سعي الكماليين للحصول على المزيد من التنازلات من البريطانيين لم يصبهُ أي ضعف او تراجع، وقد رأت تلك الحركة بأنها بحاجة إلى قوة مساندة إضافية، لتوازن بها مصالحها باتجاه إضعاف الموقف البريطاني أكثر [4]. وانطلاقاً من ذلك كُلف احد الضباط الكورد وهو احمد تقي[5]، للقيام بالتنسيق والتعاون بين الكماليين والكورد في رواندوز بكوردستان الجنوبية.

وصلت مفرزة تركية إلى رواندوز في أيار ١٩٢١ وحققت نجاحات كبيرة في كسب دعم الكثير من العشائر الكوردية المعادية لبريطانيا الى جانبها، وابتداءً من تموز ١٩٢١ بدأت بأعمال عسكرية نشطة ضد الإنكليز أبرزها كان طرد الإنكليز من رواندوز بالتعاون مع الكورد[6]. وتوجت تلك النجاحات بتعين قائمقام ومجلس اداري في رواندوز، بقرار من المجلس الوطني الكبير في آذار ١٩٢٢، ولتعزيز تلك

---

١) ينظر: حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص ص ٩٦-١٠٣.

٢) ينظر:المبحث الاول من هذا الفصل.

٣) برهان الدين ابا بكر ياسين، المصدر السابق، ص ٤١؛ نطق غازي مصطفى كمال طرفندن، انقرة،١٩٢٧،ص ٤٧٥.

٤) سروه اسعد صابر، المصدر السابق، ص ٢٣٤.

٥) احمد تقي:شخصية وطنية كوردية، اشتهر كأحد ابرز المقربين من الشيخ محمود، وبرز دوره غداة تدخلات الأتراك في كوردستان الجنوبية، وكان حلقة الوصل بين الشيخ محمود والاتراك الكماليين.ينظر:**ئەحمد تەقی،خەباتی ـەلی کورد لـە یاداشتەکانی ئەحمـەد تـەقی دا، ریّکخستن و ئامادەکرن بوّ چاب جەلال تەقی، بەغدا، ١٩٧٠ ،ل ل ٤٦-٤٩.**

٦) للتفاصيل عن المراحل الأولى من تدخل الأتراك ينظر: هاملتون، طريق في كوردستان، ترجمة: جرجيس فتح الله، ط٢، أربيل، ١٩٩٩، ص ٦٧؛ س.جي. ادموندز، المصدر السابق، ص ٢٢٢.

النجاحات الكبيرة ،تم إيفاد علي شفيق المكنى بأوزدمير- وهو جنرال من اصل شركسي- إلى المنطقة [١].

يبدو أن استراتيجية الأتراك تركزت على الضغط على السلطات البريطانية في العراق، عن طريق خلق بلبلة وتوتر في كوردستان الجنوبية، واعتمدت تلك الاستراتيجية على إرسال قوات غير نظامية وبصورة متكررة مهمتها القيام بحرب عصابات داخل المناطق الكوردية، وأتباع أسلوب الترهيب والترغيب مع زعماء العشائر الكوردية.

أثارت نجاحات الأتراك السريعة في كوردستان الجنوبية مخاوف البريطانيين، الذين عالجوا الموضوع بطرق مختلفة وكان من بينها محاولة إرضاء أوساط واسعة من الكورد عن طريق السماح للشيخ محمود البرزنجي بالعودة من منفاه في الهند في أيلول ١٩٢٢ وتعيينه مجدداً حاكماً على السليمانية[٢].

إن إعادة البريطانيين للشيخ محمود إلى السليمانية، لم يعالج الموقف الخطير للإدارة الإنكليزية في المنطقة، بل زادت من مشاكل البريطانيين، حيث قام الشيخ، بعد أن يأس من إمكانية إيجاد البريطانيين لحل دبلوماسي للقضية الكوردية، بالاتصال سراً بالكماليين[٣]، وتظاهر سراً بتأييد بريطانيا، وقد تمكنت السلطات البريطانية من كشف مراسلات متبادلة بين الطرفين[٤].

---

1) Colonial Office, Iraq Report on Iraq Administration, October 1920-March 1922, London, 1923, PP.115-116;

- ئەحمەد باوەر، ئوزدەمیر و کورد، سلێمانی، ٢٠٠٠، ل ل ١٣-١٤.

2) Colonial Office, Iraq Report on Iraq Administration, October 1920-March 1922, PP.115-117.

٣) کەمال مەزهەر، چەند لابەرەك لە میژووی ـەلی کورد،بەر ی (٢،ئامادەکردنی عەبدللا زەنگەنە،هەولیر،٢٠٠١،ل ٨٦.

٤) بدأت العلاقة بين الشيخ محمود والكماليين من خلال عدة أشخاص ففضلاً عن اوزدمير، كان لرفيق حلمي واحمد تقي دور كبير في هذا المجال، وحسب الوثائق الإنكليزية فإن غفور خان ناودشت، من أحدى الأسر المشهورة في رانية، وعبدالله اغا، وهو شخصية معروفة من كويسنجق، وشخص يدعى سيتو من آميدي(العمادية)، شهدوا دوراً في هذه المهمة، وكان ذلك موضع استياء الإنكليز، الذين حاولوا بإسرع ما يمكن وضع حدّ لما يحصل. ينظر:كمال مظهر احمد، وثيقة سرية هامة حول موقف الإنكليز من الشيخ محمود وحركاته، ترجمة: عبدا لله بابان، مجلة **ـولان** العربي، العدد(٦٤)، أربيل، أيلول ٢٠٠١، ص ص ٥٠-٥٩.

لقد تزامنت التدخلات التركية، والتعقيدات الكبيرة التي أحدثوها في كوردستان الجنوبية، مع اقتراب انعقاد جلسات مؤتمر لوزان، الذي افتتح أولى جلساته في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢، لذلك زادت بريطانيا من نشاطاتها الدبلوماسية والعسكرية في كوردستان الجنوبية، فأسرعت إلى نشر المعاهدة العراقية البريطانية في ١٣ تشرين الأول ١٩٢٢ المنعقدة في ١٠ من الشهر نفسه، كما رافق هذا العمل ايضا نشر بيان مشترك (بريطاني – عراقي) يتناول ضمانات عن حقوق الكورد[١]. ومن جانب آخر بدأت " بحملات تطهيرية " منذ أوائل تشرين الأول ١٩٢٢ واستمرت أثناء انعقاد جلسات مؤتمر لوزان الاول (٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٢ ـ ٢٣ نيسان ١٩٢٣)، وقد تمكنت القوات البريطانية بحلول ١٤ تشرين الأول ١٩٢٢ من استعادة كويسنجق، وبعد ستة اشهر رواندوز في ٢٢ نيسان ١٩٢٣[٢].

عكست استجابة الكورد لتحركات الأتراك الكماليين فشل السياسة البريطانية في كوردستان الجنوبية، كما عبرت عن خيبة أمل الكورد من استجابة البريطانيين لطموحاتهم وأمانيهم القومية المشروعة.

ومن جهة ثانية فقد ظهر رد فعل البريطانيين تجاه حركة رواندوز ذروته في اصرارهم على التمسك بولاية الموصل ـ كوردستان الجنوبية ـ والتي تطور الجدل بشأنها في الفترة ما بين (١٩٢٣-١٩٢٦)إلى مشكلة غدت من محددات سياسة بريطانيا تجاه تركيا.

دفعت التطورات الأخيرة في كوردستان الجنوبية، ونجاحات مصطفى كمال الداخلية والخارجية، وما نجم عنها من تعقيدات كبيرة في الساحة الدولية،

---

١) ينظر:

- Peter Sluglett, Britain in Iraq 1914-1932,London,1976,PP.75-86;

-م.س.لازاريف، المسالة الكوردية ١٩١٧-١٩٢٣، ص ٢٣٢.

٢) للتفاصيل ينظر:

-Colonial Office, Special Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the progress of Iraq During the period 1920-1931,London,1931, PP.40-41;

-ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص ص ٥١٧-٥١٩.

بريطانيا الى مراجعة سياستها، الغامضة أصلا، تجاه المسألة الكوردية وكوردستان، وقد عبر عن التوجه البريطاني الجديد ارنولد ولسون عندما ذكر بأنه "علينا أن نترك الأكراد الموجودين في خارج حدود ولاية الموصل وشأنهم وإلى ما تريده الحكومة التركية بهم... "[1]. وهو ما يعزز الرأي القائل "بعدم وجود أي دليل يشير إلى دعم بريطانيا للحركات القومية الكوردية في كوردستان الشمالية بعد عام ١٩٢٢"، فقد كان تشجيع الحركات القومية الكوردية في كوردستان الشمالية تهديداً للمصالح البريطانية في كوردستان الجنوبية[2].

لقد ضيع ذلك الغموض والازدواجية في السياسة البريطانية تجاه كوردستان الشمالية خصوصا وكوردستان الجنوبية[3] عموماً من جهة، ونجاحات مصطفى كمال على اليونان والحلفاء، وابتعاد فرنسا وايطاليا عن بريطانيا ومعارضتهما لمشاريعها في المنطقة، من جهة ثانية، البنود الخاصة بالكورد من معاهدة سيفر، بل أدى إلى أن تفقد معاهدة سيفر نفسها الأسس التي قامت من اجلها. وفي هذه الأثناء أصبح مشروع "كوردستان المستقلة" أو ذات الحكم الذاتي باهتاً بشكل ملحوظ وبدأ يفقد قوته وصوته بصورة مطردة[4].

كما لا يمكن إغفال دور روسيا السوفيتية في تقويض مشاريع بريطانيا الكوردية، في معاهدة سيفر، ويعتقد اولسن بأن بريطانيا " نبذت التدخل في كوردستان الشمالية لصالح الكورد رغبة منها في ضمان علاقات جيدة مع النظام الكمالي الجديد"[5]. فقد جابه البريطانيون خيارين: إما الصداقة مع الأتراك أو

---

١) ينظر مؤلفه: الثورة...، ص ص ١٩٩-٢٠٠.

٢) روبرت اولسن، المصدر السابق، ص١٤.

٣) عبر لونكريك عن ذلك التناقص قائلاً:" أن المشكلة في كوردستان الجنوبية كانت إقامة نظام أفضل من الفوضى".ينظر مؤلفه:

- Iraq from 1900 to 1950, 3rd Edition, Beirut, 1968, P.103.

٤) محسن محمد المتولي، كُرد العراق١٩١٤-١٩٥٨، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٠٧.

٥) ينظر مؤلفه :المسألة...، ص ١٧.

ترك الأتراك للنظام الجديد في روسيا..." وفي الحقيقة فإن الخيار الثاني كان كارثياً بالنسبة لبريطانيا، ولهذا أعطت بريطانيا الأسبقية لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية الخاصة[1].

وفي الواقع لم تكن كوردستان ضحية المصالح والمستجدات الدولية فقط، بل كانت هناك عوامل ذاتية متعلقة بطبيعة القضية الكوردية دفعت ببريطانيا إلى تبني سياسات وقتية متناقصة ومضطربة تجاهها، فقد صرح هـ.أ. اسكويث ـ رئيس الوزراء البريطاني في فترة الحرب ـ أن المسألة الكوردية " هي إحدى المسائل العويصة التي واجهت الإمبراطورية البريطانية الهندية ". وقد لوحظت هذه الملاحظة أيضا من جانب السيد بونارلو - رئيس الوزراء البريطاني في آذار ١٩٢٠- عندما ذكر " بان مسألة الكورد من المسائل التي جلبت انتباه ممثلي الحلفاء أثناء مفاوضات السلام في باريس فالقضية ذات أبعاد خاصة ولها تأثيرات جمة على اتجاهات السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، وخاصة علاقات الحكومة البريطانية مع تركيا وأرمينيا وعرب العراق"[2].

فقد اثر عدم وجود شعور قومي متماسك بين الكورد في الموقف البريطاني تجاه القضية الكوردية وصرح توينبي *Arnold J.Toynbee* بذلك قائلا " كان الشعور القومي الكوردي، دائماً في الجانب الخاطيء، من المعارضة ،سواء أكانت تركية أم بريطانية او عربية او أي غرباء آخرين، وباستثناء عدد قليل من الأشخاص ذوي الأصل الكوردي المستقرين في استانبول أو في الغرب، والذين فقدوا الاتصال بجذورهم العشائرية في الوطن.فإن هنالك إشارة ضعيفة حتى الآن على وجود إحساس كوردي ايجابي بالتكافل والتماسك القومي، وبضمنها في ولاية الموصل،بل لم تكن هناك أية رغبة للتعبير عن هذا التضامن والتكافل بشكل سياسي.ان الأفق السياسي للكورد كان محدوداً،ومحكوماً بالحزازات بين عشيرة وأخرى، أو بين

---

١) برهان الدين أبا بكر ياسين، المصدر السابق، ص ٤٢.

٢) عثمان علي، الإنكليز والبحث عن سياسة في كوردستان ١٩١٨-١٩٢٠، ص ١١.

WWW.alayislam.com.

الجماعات ورؤساء القبائل المختلفة المتنافسة. وظلت السياسة بالنسبة للكورد مسألة شخصية، فردية في روحيتها"[١].

وفي نيسان ١٩٢٠ أبدى اللورد كرزن رغبة حكومته في مقابلة ممثلين عن الجانب الكوردي من اجل الاستماع إلى وجهة نظرهم في تشكيل حكم ذاتي للكورد، وبناءً على ذلك تم توجيه تعليمات إلى استانبول وبغداد، ولكن الردّ لم يكن مشجعاً فقد أجاب الممثل السامي في استانبول بأنه لا يوجد كوردي يستطيع البريطانيون الاعتماد عليه في تنظيم حكومة لكوردستان. واخبر وزارة الخارجية أيضا بأنه " لا يوجد كوردي كفؤ يستطيع أن يمثل بحق كل كوردستان"[٢]. وأصر الموظفون البريطانيون في العراق أيضا على أن الكورد يفتقرون إلى الشعور القومي. وقد قال لويد جورج "أنه حاول ان يبحث عن مشاعر الكورد في ذلك الوقت، وبعد البحث في استانبول وبغداد، وجد انه من المستحيل ان يجد كورديا يحظى بتأييد غالبية الكورد"[٣].ويذكر احد الباحثين الكورد بـ"ان أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية ملئ بالبرقيات المرسلة من قبل رؤساء عشائر كوردية مهمة إلى الحكومتين البريطانية والفرنسية تستنكر فيها محاولات المدعو (شريف باشا) إقناع الدول الكبرى تشكيل دولة كوردية وتعلن عزمها على البقاء مع (إخواننا في الدين)الأتراك."[٤]

وفي المحصلة فان عدم استقرار الأوضاع السياسية في العراق وكوردستان وتركيا وإيران، إضافة إلى اختلاف وجهات النظر في الوزارات البريطانية نفسها تجاه المسألة

---

١) ينظر مؤلفه:

- The Islamic World, Survey of International affairs 1925, Vol.I, London, 1927, PP.279-280.

٢) عثمان علي، الإنكليز والبحث عن سياسة... ص ١١؛ سيامند ز. عثمان، ملاحظات تاريخية حول نشأة الحركة القومية الكوردية، مجلة دراسات كوردية، العدد(١-٢)، باريس، كانون الثاني ١٩٨٤، ص ٣١.

3) Harold Niclason, CURZON: The last Phase 1922-1925, New York, 1939, P.329.

٤) سيامند ز.عثمان ،المصدر السابق،ص ص ٣١-٣٢.

الكوردية والعراق، بل حتى بين الموظفين البريطانيين أنفسهم؛ قد أدى ببريطانيا إلى إتباع سياسات متناقصة تجاه الكورد، ففي الوقت الذي فضلت فيه وزارتا الهند والخارجية إقامة كوردستان مستقلة وأعلنتا ذلك، كرر ولسن موقفه السابق من أن مثل تلك السياسة سوف ينتج عنها تأثير سلبي على السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، كما أعلن الأدميرال كالتورب-اول مندوب سامي بريطاني في تركيا- بان "كوردستان الحرة...ستكون جارة لا تحمد عقباها للدولة العراقية الجديدة...." [1]، وفي النهاية تم تبني رأي ولسن، وتوصل المسؤولون البريطانيون إلى قناعة مفادها:"أن بريطانيا ستبقي جنوب كوردستان جزء من العراق ويكون لتركيا شمال كوردستان" [2].

وهكذا فقد تحددت أهداف السياسة البريطانية، عشية معاهدة لوزان، باتجاه استثناء كوردستان الجنوبية(ولاية الموصل) من الضم الى أي كيان كوردي مستقبلي، بل أصبح تخلي بريطانيا عن أي مشروع ، يهدف او يدعم "اقامة مملكة مستقلة في تلك المناطق" أي في كوردستان عموما،أمرا محتوما[3].

---

١) م.س.لازاريف، المسألة الكردية ١٩١٧-١٩٢٣، ص١٦٥.

2) S.H. Longrigg, OP.Cit., P.107.

وبالمقابل فقد اعتقد الميجر نوئيل ان الكورد عانوا ما فيه الكفاية من الاضطهاد على يد الأتراك، لأكثر من أربعة قرون، وهم يستحقون الاستقلال عن تركيا، فدولة كوردية ستضعف تركيا، كما ان الكورد يطالبون بحقوقهم على أساس مبادئ الرئيس الأمريكي ولسن التي ترتكز على إعطاء الشعوب الحق في تقرير مصيرها، وكان نوئيل يرى في بريطانيا القوة المتحضرة والمؤتمنة على الحضارة وهذا ما يلزمها بمساعدة الكورد لتحقيق طموحاتهم القومية... ولكن طروحات واراء نوئيل لم تقنع المسؤولين البريطانيين خصوصا المعينين في العراق مثل ولسن وسي جي ادموندز والمس بيل الذين انتقدوا دوما موقف نوئيل من الكورد. وبتأرجح المسالة الكوردية بين مشاريع ولسن ومقترحات نوئيل ،فضلت الإدارة البريطانية مشاريع ولسن الذي تمكن من اقناع حكومته بان "كوردستان نوئيل امر وهمي "اما عراق –ولسن- فيثير اهتماما واقعيا بعد ،دراسة دقيقة ،كون تلك المقترحات تتفق اكثر مع أهداف ومصالح الإمبراطورية... . للتفاصيل عن نوئيل والكورد، ينظر:

-E.W.C.Noel,A.G.E, S.7ff;

-میجەر نوئێل،سەرنجدانێکێ بارودوخی کورد،ئامادەکردنی عبدالرقیب یوسف،لە عەرەبییەوە وەر ێرانی سدیق سالح، سلێمانی،٢٠٠١،ل ل٥٢ –٧٨. دیفید کورن، المصدر السابق.

3) Colonial Office, Special Report … 1920-1931, PP.255-256.

الفصل الثاني

السياسة البريطانية تجاه تركيا ومتغيراتها تجاه الكورد في مؤتمر لوزان (١٩٢٢-١٩٢٣)

- بريطانيا و المرحلة الأولى من مؤتمر لوزان
(٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢-٣١كانون الثاني١٩٢٣).

- بريطانيا وتركيا في المرحلة الثانية من مؤتمر لوزان
(٢٣ نيسان – ٢٤ تموز ١٩٢٣).

- موضوع الكورد في مؤتمر لوزان.

بريطانيـــا والمرحلـــة الأولـــى مـــن مؤتمـــر لـــــوزان
(٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢-٣١كانون الثاني١٩٢٣)

أفرز انتصار الأتراك في مودانيا *Mudanya*، وضعا جديدا في المنطقة، ودفع هذا الوضع دول الحلفاء الى التشاور والترتيب لعقد مؤتمر جديد لبحث المسالة الشرقية بكل تعقيداتها، ليس لمجرد إيجاد حلول أو تسوية للحرب اليونانية التركية[1]، بل لنشر السلام في المناطق غير التركية التي شكلت سابقا الدولة العثمانية، وإقامة نظام جديد لإدارة المضايق.فضلا عن إعادة النظر في نظام الإمتيازات.أي كان المؤتمر، باختصار شديد، اجتماعاً من اجل إعادة صياغة معاهدة سيفر التي مزقها الوطنيون الأتراك[٢].

بدأت بريطانيا استعداداتها لعقد المؤتمر، ووضع اللورد كرزن جل اهتمامه في بناء جبهة موحدة و فعالة لمواجهة متطلبات المرحلة الجديدة، واقترح على إيطاليا وفرنسا عقد ذلك المؤتمر في لوزان بسويسرا[٣].

لقد كانت بريطانيا تواقة إلى الإسراع لعقد ذلك المؤتمر، دفعتها إلى ذلك مجموعة من العوامل: أهمها، تكبدها خسائر كبرى في سياساتها تجاه تركيا التي صاغها لويد جورج، ملهم سيفر و سياسة العداء تجاه الأتراك، والذي اضطر إلى

---

1) Mehmet Gönlubol, Ölaylarla Turk Diş Politikasi, Ankara, 1982, Basinşi baski, Çilt.I (1919-1973),S.51.

٢) سحر عباس خضير ،المصدر السابق ، ص٢٥٩.

٣) جاء اختيار لوزان بناء على اقتراح كرزن ، كونها منطقة محايدة ، و تمتع بوسائل مواصلات جيدة مع أستنبول، وكذلك وجود الفنادق الجيدة فيها، إضافة إلى أسباب أخرى . ومن الجدير بالـــذكر ان الاتراك كانوا يفضلون عقد المؤتمر في مدينة ازمير التركية لاستغلالها كورقة ضغط اضافية للتاثير على موقف بريطانيا الا ان الاقتراح التركي جوبه بالرفض الشديد من كرزن. للتفاصيل ينظر:

-Curzon to Harding, foreign Office,12-10-1922, DBFP, I.Sir,Vol, 18, No.121, P.189; Curzon to Harding, foreign Office, 13-10-1922, DBFP, I.Sir,Vol, 18,No.123, Minut.I, PP.194-195.

ترك المسرح السياسي و إلى الأبد في هذه الآونة، و قد أصاب عندما كتب لاحقا معلقا "من سيفر إلى مودانيا كان تراجعا و من مودانيا إلى لوزان كان هدنة "[١]. كما أن حلفاء بريطانيا، لم يكونوا في حال أفضل منها، ففرنسا كانت منهمكة بالشؤون الألمانية[٢]، وإيطاليا لم تكن خصما خطرا للأتراك، بل كانت تشكو أزمة سياسية داخلية حادة بسبب استيلاء الفاشيين على مقاليد السلطة في البلاد[٣]. يضاف إلى ما تقدم تزايد الضغط الشعبي داخل بريطانيا نفسها والمطالبة بضرورة عودة الجنود البريطانيين إلى ديارهم.

وبالرغم من أن كل ذلك أعطى الأتراك ثقة اكبر بأنفسهم، ومنحهم مجالا اكبر للمناورة، إلا أن وضعهم هو الآخر لم يكن سهلا أيضا، فقد كانت تركيا تشكو نتائج الحروب المستمرة منذ ١٩١١ [٤] والتي خلقت تخلفا كبيرا في النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية...، وبغض النظر عن تلك التناقضات، فانه تحتم على الأتراك الكماليين توحيد مركز قرارهم، ذلك لتقوية موقفهم تجاه دول الحلفاء ،فقد كانت هناك حكومتان ،إحداهما في أنقرة والأخرى في استانبول. إذ أصر كرزن على دعوة كل من حكومتي أنقرة واستانبول إلى المؤتمر، وأيدته فرنسا في ذلك[٥].وكان هدفه واضحا من ذلك هو اضعاف موقف الوفد التركي في المفاوضات.وفعلا وجهت الدعوة رسميا إلى أنقرة واستانبول في ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٢ لحضور المؤتمر الذي سيعقد في لوزان[٦].

---

1) H.B.Sharabi ,Op.Cit.,P.37.

٢) سعت فرنسا الى إنشاء سلسلة من الضمانات العسكرية والسياسية بهدف تامين نفسها والعالم ضد انبعاث محتمل للقوة الألمانية ،وكانت تلك الضمانات على ثلاثة أشكال : تحديد المعدات الحربية الألمانية، نزع السلاح عن منطقة الراين ،والاحتلال والذي سيشمل الضفة اليسرى من نهر الراين ومناطق أخرى كنوع من الضمان،ينظر: ج.ب.ديروزيل،التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ، الجزء الأول (١٩١٩-١٩٤٥) ،ترجمة خضر خضر ،لبنان ،١٩٨٥،ص ص ٢٠ - ٢٣ .

٣) م.س.لازاريف ،المصدر السابق ،ص ٢٧٩ .

٤) بدأت تلك الحروب بالحرب الإيطالية التركية ١٩١١ في ليبيا مرورا بالحروب البلقانية وانتهاءً بالحرب العالمية الاولى ....للتفاصيل، ينظر:حسين لبيب،المصدر السابق،ص ص ١٠٥-١٠٨.

5) Curzon to Harding , foreign Office, 12-10-1922, PDFP, I.Sir, Vol.18, No.121,P.191.

6) Curzon to A. Gerddo (Washington), C.Eliot (Tokyo), H.Pering (Bucharest), A.Yong (Belgrade), Lindly (Athens), Rumbold

لقد تنبه مصطفى كمال إلى غرض كرزن بتوجيهه الدعوة إلى الحكومتين، تلك الدعوة التي ستفضي إلى مزيد من التناقض والخلافات بين الأتراك في مرحلة حرجة من تاريخ بلادهم، لذلك لم يمهله بانتهاز الفرصة وتحقيق ما يصبو اليه. وردَ في ٣١ تشرين الأول ١٩٢٢ على دعوة كرزن، بان" حكومة أنقرة مستعدة لإرسال مندوبين عنها إلى لوزان، وبأسرع وقت ممكن، إلا أنها ليست على استعداد أن تشاركها حكومة استانبول تمثيل تركيا، لأنها لا تستند إلى أية سلطة شرعية"، وأضاف بأن تلك الدعوة "متناقضة مع وجود هدنة مودانيا وجوهرها"التي لم تكن طرفا فيها[1].وأضاف مهددا "أن مشاركة حكومة استانبول في المؤتمر تعني عدم مشاركة حكومة أنقرة"[2]. إلا أن كرزن لم يأخذ ذلك على محمل الجد. فأرسل الى رامبولد، السفير البريطاني في أنقرة، ليخبر مصطفى كمال بأن وزارة الخارجية تسعى لاتخاذ الخطوات الضرورية، وبأسرع وقت ممكن، للاتصال بين تركيا ولوزان، وضرورة مشاركة الحكومتين:أنقرة واستانبول، وعليهما ترتيب وفد واحد إلى لوزان للتوقيع على المعاهدة. وقد ساندته في ذلك الإجراء الحكومة الفرنسية[3].

لم ينتظر مصطفى كمال كثيرا، ورأى في ذلك فرصة مناسبة عليه انتهازها لإلغاء السلطة السياسية التي يتمتع بها العرش، وبايعاز منه، قام المجلس الوطني الكبير بإصدار قرار حصل على التصويت بالإجماع في الأول من تشرين الثاني ١٩٢٢ يتضمن ما يلي: " إن الشعب التركي له الحق في إيجاد شكل الحكومة التي تمثله،

(Constantinople), foreign Office, 26-10-1922, PDFP, I.Sir, Vol.18, No.134, PP.208-209.

1) Quoted in:Rumbold to Curzon, Constantinople, 13-10-1922, DBFP, I.Sir,Vol.18,No.141,minute.I,P.213.

2) Quoted in: Ibid,P.214.

3) Curzon to Rumbold, foreign Office, 2-11-1922, DBFP, I.Sir, Vol.18, No.147, PP. 219-220

وانه يعد حكومة استانبول، التي تستند إلى الحكم الفردي قد سقطت اعتبارا من ١٦ آذار ١٩٢٠، وهو اليوم الذي احتلت فيه استانبول"[١]

وبذلك ألغيت السلطنة قانونيا[٢] ولم يَبْقَ للسلطان وحيد الدين سوى السلطة الدينية (الخلافة) التي تحددت صلاحياتها من قبل، مما أجبر توفيق باشا على الاستقالة في ٤ تشرين الثاني ١٩٢٢، بعد أن يأس من مساعدة رامبولد له، وتسلم رفعت باشا زمام الأمور في استانبول باسم حكومة أنقرة[٣].

أثار قرار إلغاء السلطنة، الذي ترتب عليه إلغاء الالتزامات والمعاهدات والقرارات المالية كافة التي عقدتها حكومة استانبول مع دول الحلفاء منذ ١٦ آذار وعدت باطلة وغير ذات قيمة[٤]؛ردود أفعال لدى الحكومة البريطانية، التي طلبت من ايطاليا وفرنسا إجبار الأتراك على الاعتراف بشرعية الالتزامات والقرارات المالية لحكومة استانبول مع الحلفاء وإدخالها كفقرة ضرورية ضمن فقرات المعاهدة الجديدة[٥].قد وافقت فرنسا وايطاليا على المقترحات البريطانية تلك شريطة عدم وضعها شرطاً للبدء بالمفاوضات[٦].

---

1) Quoted in: G. Lewis,Op.Cit., P.73.

٢) للوقوف على تفاصيل إلغاء السلطنة ينظر:

-Kemal Atatürk,Nutuk 1919-1927,Bugunku Dlle Yama Hazirlayan Zeynep Korkmaz, Turkey, 1995,SS.475-477;

-قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات...، ص ص، ٥٣-٥٥.

3) Harry N.Howard, The Partition…, P.278; Rumbold to Curzon, Constantinople,4-11-1922, DBFP,I.Sir,Vol, 18, No. 151, PP. 226-227.

4) Curzon to Harding (Paris) and R. Graham (Rome)،Foreign Office 30-10-1922, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 139, minute. 2, P. 212.

5) Curzon to Harding (Paris) and R. Grohom (Rome), Foreign Office, 30-10-1922, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 139, minute. 2, P. 212.

6) Harding to Curzon, Paris 7-11-1922, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 171, P.248.

وفي خضم تلك التطورات، وبعد اتصالات مع البريطانيين، قرر السلطان وحيد الدين الفرار من استانبول، بعد ان شعر بالخوف على حياته، إذ طلب من هارنغتون *Harrington* ، قائد الأسطول البريطاني ،في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ مساعدته في ذلك، وفي صباح اليوم التالي دخل سراً الى السفينة البريطانية ـ ملايو *Malayo* ـ لتبحر به نحو جزيرة مالطا[١]. وفي اليوم نفسه تلقت حكومة انقرة مذكرة من الجنرال هارنغتون توضح بأن السلطان قد تمتع بالحماية البريطانية، وغادر استانبول على متن إحدى سفنها الحربية[٢].

شكلت مبادرة بريطانيا، في المحافظة على حياة الخليفة، بداية لإلغاء تأثير الخليفة على المسلمين في المستعمرات التابعة لها. لان الحكومة البريطانية التي توقعت الآثار الايجابية لتصرفها الأخير على المسلمين، تعرضت للانتقاد منهم، وخصوصاً في الهند[٣].

وهكذا وجد مصطفى كمال نفسه، بعد أن خلت الساحة له،أمام اختيار اعضاء الوفد الذي سيمثل تركيا في لوزان ،فقد أولى أهمية خاصة للهيئة المختارة لتمثيل تركيا ،وقد تأكد بان عصمت باشا، هو الشخص المناسب لرئاسة هذا الوفد ،بعد ان منح منصب وزير الخارجية ،واختير كل من رضا نور ،وزير الصحة ،وحسين بك ،الخبير المالي ،ليرافقا عصمت باشا الى لوزان ،فضلا عن أعضاء آخرين ثانويين[٤]،وهكذا اتخذ الأتراك استعداداتهم بصورة جيدة للمشاركة في المؤتمر.

---

1) Erik J. Zuches, Turkey. A Modern History, London and New York, 1994, P.138 ; Henderson to Curzon,Constantinople , 17-11-1922, DBFP,I.Sir , Vol.18, No.200, P.283.

٢) وفي اليوم التالي لتلك المذكرة، وبإيعاز من مصطفى كمال، عقد المجلس الوطني الكبير اجتماعاً، تقرر فيه إقصاء وحيد الدين من منصبه كخليفة "الذي أساء بتصرفه إلى هذا المقام ، ويسيء إلى كرامة الأمة" وأختير بدلاً عنه ولي العهد عبد المجيد(الثاني) أفندي خليفة للمسلمين.ينظر: حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص١٢٢.

٣) ألاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص١٦٤.

٤) للوقوف على أسباب ومعايير اختيار عصمت باشاومساعديه المذكورين لتمثيل تركيا،ينظر:

-Mehmet Gönlubol,A.G.E,S.52;Zuches,Op.Cit.,P.68.

ودشن مراسيم افتتاح المؤتمر رئيس الفدرالية السويسرية م.هاب *M.Haab* في العشرين من تشرين الثاني ١٩٢٢[١]. ورأس فيه كرزن الوفد البريطاني، فضلا عن اختياره رئيساً للمؤتمر بوصفه أكبر الأعضاء سناً[٢]، يسانده رامبولد *Rumbold* وريان *Rain* وآدم بلوك *Adam Block*، فيما رأس الوفد الفرنسي باريه *Barrere* وبومبارد *Bompord*، والإيطالي مَثلهُ غارزوني *Garzoni* ومونتانا *Montagna*، اما اليونان فقد مثلها فنزيلوس، إلىجانب وفود مثلت الولايات المتحدة ويوغسلافيا ورومانيا وبلغاريا وألبانيا وبلجيكا والسويد والنرويج والمكسيك والاتحاد السوفيتي والبرازيل[٣].

في افتتاح المؤتمر، عرض كرزن على عصمت باشا الكلام، والذي بدوره، قدم كلمته مطالباً فيها دول الحلفاء، معاملة تركيا على أنها دولة مستقلة ذات سيادة كاملة، وعلى قدم المساواة مع بقية الدول المشاركة في المؤتمر، وأتسم خطابه بالعداء والتعصب تجاه بريطانيا وحليفاتها بصورة عامة[٤]. وقد طالب عصمت باشا بتولي رئاسة إحدى اللجان التقريرية، التي قسمت إعمال المؤتمر على أساسه[٥]، إلا أن طلبه قوبل بالرفض القاطع من كرزن ولأكثر من مرة على التوالي[٦].

---

١) فؤاد حمه خورشيد، المصدر السابق، ص٩٧ .

2) Harry. N.Howard, The Partition…., P. 278.

3) S. R. Sonyel,Op.Cit., PP. 191-192.

4) Mehmet Gönlubol,A.G.E,S 52; Erik J.Zurches,Op.Cit., P. 168.

٥) قسمت أعمال المؤتمر على ثلاث لجان رئيسية، تنبثق عنها عدد من اللجان الفرعية: رأس الأولى كرزن، واهتمت ببحث قضايا المضايق والقضايا العسكرية، ورأس الثانية كاميل باريه *Camille Barrere* الفرنسي، وبحثت القضايا المالية والاقتصادية والامتيازات الاجنبية، اما اللجنة الثالثة، والتي أوكلت إليها بحث وضع الأجانب في تركيا، فأنيطت مسؤوليتها بكاميليو كارزوني *C.Garzoni* ، و لم يعترض مندوبو الدول المشاركة على هذا الترتيب، لذلك باشر المؤتمر أعماله.ينظر:

-Harry. N.Howard, The Partition…, P.297; Curzon to Crow, Lausanne 21-11-1922, DBFP,I.Sir,Vol, 18, No. 212, P. 322.

6) S. R. Sonyel, Op.Cit., P.192.

وبالنظر إلى ذلك التقسيم، فأنه يبدو واضحاً حرص بريطانيا على تولي المسائل التي تمس المصالح البريطانية بشكل مباشر، مثل مسألة تراقيا والمضايق والموصل، ومسألة الأقليات[١].

وقد اقتضت طبيعة الظروف التي مر بها المؤتمر، الى تقسيم اجتماعاته على مرحلتين: استمرت الأولى منذ انعقاد المؤتمر وحتى الرابع عشر من شباط ١٩٢٣، نوقشت فيها قضايا اللجنة الأولى، التي ترأسها كرزن في ٢٢ تشرين الثاني، وهي مسألة تراقيا، وحدود تركيا في أوربا، وبعد أن ناقش الطرفان تلك المسائل بشكل مفصل، قدم جميع الأطراف مقترحاتهم. وقد تقرر إحالة الموضوع إلى لجنة فرعية يرأسها الجنرال ويغان *Weygan* **أحد أعضاء الوفد الفرنسي[٢].**

وفي ٢٤ تشرين الثاني قرأ ويغان تقرير اللجنة، الذي يوصى بإقامة منطقة منزوعة السلاح من البحر الأسود الى نهر مارتيزا، وما وراء ذلك النهر الى بحر إيجة، وأختص الجزء الثاني من تقريره بمنح منفذ لبلغاريا على البحر الأسود[٣].

وأمام تصلب عصمت باشا، ومن أجل الحد منه، قدم كرزن تنازلات ثانوية للأتراك، فيما يخص سكة الحديد المنفصلة وخط السكة الغربي الذي يبدأ من مارتيزا، ولكن عصمت باشا أصر على منح تركيا قره جاغ ايضا، وزعم بأن الجنرال هارنغتون كان قد وعد بها الأتراك في مودانيا. ولكن كرزن رفض تماماً هذا الطلب، وحذره من أن ذلك قد يؤدي إلى الدخول في نزاع مع دول الحلفاء ودول البلقان[٤]. لم يكن عصمت باشا في موقف يسمح له بتقديم تنازلات بخصوص قره جاغ، بسبب الضغوط التي كان يتعرض لها من داخل تركيا، وابرق اليه المجلس

---

1) Mehmet Gönlubol, A.G.E, S. 52.

٢) للوقوف على تفاصيل تلك المناقشات والآراء ، ينظر: آلاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق،ص ص ١٦٩-١٧٠؛

-Harry. N.Howard, The Partition...,PP. 281-283.

٣) للوقوف على نص التقرير ينظر:

- Curzon to Crowe, Laussane, 25-11-1922, DBFP, I.Sir, Vol.18, No.222, P. 331; Harry. N.Howard, The Partition..., PP. 284-285.

4) Curzon to Crowe , Lausanne, 25-11-1922, DBFP, I.Sir, Vol.18, No.222, P. 331; Harry. N.Howard, The Partition...,PP. 284-285.

الوطني الكبير بضرورة مطالبة تركيا بحدود ١٩١٣، وبأجراء استفتاء في تراقيا الغربية، وذهب بعض النواب إلى حد تهديد بريطانيا ودول الحلفاء بأنه إذا ما رجع الوفدُ التركي خالي الوفاض، فستكون هناك كارثة كبرى في الشرق[١]. لذلك ازداد تمسكاً بمطالبه.

حقيقةً وعلى الرغم من لهجة الطرفين المتشددة بعضاهما تجاه البعض، فإن أياً من الطرفين لم يكن مستعداً لبدء جولة جديدة من الاشتباكات، ولكنهم في الوقت نفسه أصروا على طلباتهم بغية تحقيق اكبر قدر منها، لذلك لم تحسم مسألة تراقيا نتيجة تمسك الطرفين بمطالبهم، في المرحلة الأولى من المؤتمر.

رافقت مسألة مناقشة تراقيا، مصير جزر بحر إيجة والتي تشمل ليمنوس - ساموثريس - امبروس - وتنيدوس[٢]، وفي ظل المطالب والمطالب المضادة من الأتراك ودول الحلفاء، اقترح كرزن تشكيل لجنة فرعية، تتولى موضوع السيادة على تنيدوس وساموثريس والجزر الأخرى، وفي الوقت الذي وافق فيه عصمت باشا على تأليف تلك اللجنة، فإنه شدد على السيادة التركية على امبروس وتنيدوس، وعد ذلك مسألة غير قابلة للنقاش، كما رفض باسم الوفد التركي المشاركة في تلك اللجنة من دون مشاركة الوفد الروسي، لأن مسألة الجزر مرتبطة بمسألة المضايق، وقد أجلت أعمال تلك اللجنة الى حين وصول الوفد الروسي، نتيجة لرفض عصمت باشا مناقشتها من دونه، سعياً منه لاستعمال روسيا كورقة ضغط على بريطانيا[٣].

كان وصول الوفد الروسي الى لوزان برئاسة وزير خارجية الاتحاد السوفيتي، جيجرن ، في الأول من كانون الأول، ترافقه وفود سوفيتية من أوكرانيا وجورجيا[٤]. لذلك باشرت اللجنة الإقليمية والعسكرية بالإعداد لمناقشة قضية تهم

---

1) S. R. Sonyel,Op.Cit., P. 193.

٢) للمزيد من التفاصيل عن موضوع الجزر ينظر:

-Harry. N.Howard,Op.Cit., PP. 284-285.

3) Curzon to Crowe,Laussane,27-11-1922, DBFP, I.Sir, Vol.18, No.228, P. 339; Curzon to Crowe, Laussane, 27-11-1922, DBFP, I.Sir,Vol.18, No. 241, P. 350.

4) B.Ponomaryov and Others,Op.Cit., P. 193.

جميع الأطراف، وهي مسألة المضايق، وقد قدمت ثلاثة مقترحات بشأن تلك المسألة،هي:

- الاقتراح البريطاني والذي يجد أن حرية الملاحة يجب أن تضمن تحت سيطرة دولية نوعاً ما، وقد أيدته الولايات المتحدة[1].

- الاقتراح الروسي، المنادى بضَرورة غلق نركيا للمضايق أمام السفن الحربية ، لضمان سيادتها، وإبقاء البحر الأسود بحيرة روسية[2].

- الاقتراح التركي، ويرى ضرورة المحافظة على السيادة التركية مع حقوق مقيدة لباقي الدول الأخرى في الملاحة[3].

كان عصمت باشا مقتنعاً بأن المضايق هي الورقة الرابحة بيده في لوزان، لذلك حرص على استغلالها بشكل جيد. وانطلاقاً من ذلك فقد تجنب الخلاف في هذه المسألة مع بريطانيا بالذات، لأنه كان يدرك جيداً بأن السلام في الشرق الأدنى هو ما تقرره السياسة البريطانية، وانه إذا ما استطاع إرضاءها بمسألة المضايق، والتي يعتقد بأنها من أكثر المسائل أهمية عندها بحكم امتلاكها أقوى أسطول بحري في العالم، فإن ذلك سيكون بمثابة قطع شوط طويل في ضمان سلام مرض لصالح تركيا[4].

لم يترك كرزن المجال لعصمت باشا بأن يناور كيفما يشاء في هذه المسألة، إذ إنه، وفي الوقت الذي حذر فيه عصمت باشا من التمسك بوجهة النظر الروسية[5]،حاول إحداث فجوة في العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي، بإحراجه الوفد التركي، عندما سأل عصمت باشا فيما إذا كانت آراء جيجرن تمثل الموقف التركي أم لا ؟ عندها لم يقدم الأخير على الإجابة فوراً، وأشار بعد ذلك بأن موقف جيجرن

---

١) جريدة الوقائع العراقية، بغداد، ١٠-١٢-١٩٢٢، ص١٥.

٢) المصدر نفسه؛

- B.Ponomaryov and Others,Op.Cit.,P. 193.

٣) عادل محمد خضر، المصدر السابق، ص٢٤؛

-Harry. N.Howard, The Partition...,P. 285.

4) S. R. Sonyel,Op.Cit., P. 339.

5) Curzon to Crowe, Lausanne, 27-11-1922, DBFP, I.Sir, Vol.18,No. 228, P. 339

ينسجم مع وجهة النظر التركية، ولكنه يرغب بمعرفة اقتراحات الدول الأخرى، وإنه يحتفظ بحقه في تكوين آرائه عقب ذلك[١].

لقد عد كرزن الموقف الروسي، بمثابة تجديد لسياسة روسيا القيصرية القديمة بالوصول إلى(المياه الدافئة)، وتبين له أن مقترحات موسكو تهدف إلى خلق هيمنة روسية في البحر الأسود[٢]. وبموازاة رفض كرزن الحازم تجاه الخطط الروسية، فإن عصمت باشا قدم خطة بديلة تقوم على مبدأ حرية الملاحة في منطقة المضايق في الحرب والسلم على حد سواء مع ضمان حماية الأمن التركي، وتثبيت عدد من المناطق منزوعة السلاح على الساحلين الأوربي والآسيوي لمضيقي الدردنيل والبوسفور، وأن تؤلف هيئة دولية يمثلها عضو عن كل دولة من دول البحر الأسود (تركيا، روسيا، رومانيا وبلغاريا) وعن تلك الدول الكبرى التي لها مصالح خاصة في تجارة البحر المتوسط (فرنسا، بريطانيا، اليابان، إيطاليا، الولايات المتحدة، اليونان ويوغسلافيا) وأن يكون العضو التركي هو الرئيس الدائم للهيئة[٣].

أدرك عصمت باشا أن رفضه الخطة البريطانية الجديدة يعني تعرض المؤتمر بأكمله إلى خطر الفشل، لذلك طلب أن يمنح الوقت لدراسة تلك الخطة. وبعدها قرر قبول الخطة البريطانية بتركيبة أقل ضرراً بمصالح تركيا، لذلك أبدى تلك الموافقة أمام اللجنة في ٨ كانون الأول مع إبداء بعض التحفظات الخاصة بأمن المضايق واستانبول والسيادة على بعض الجزر[٤].

حققت بريطانيا هدفاً مهماً من أهداف سياستها في دق إسفين في العلاقات التركية- الروسية، وكان ذلك مبعث سعادة كرزن[٥]، وما يؤكد ذلك هو عرضه

---

1) S. R. Sonyel,Op.Cit., P. 197.

2) Harry. N.Howard, The Partition...,P. 287; S. R. Sonyel, Op.Cit., PP. 197-198.

3) Curzon to Crowe, Lausanne, 6-12-1922, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 260, P. 374.

٤) للوقوف على تفاصيل ذلك ينظر:

- Harry. N.Howard, The Partition...,PP. 288-289.

5) Curzon to Crowe, Laussane, 8-12-1922, DBFP, I.Sir, Vol.18, No.26, P.381.

المزيد من التنازلات للأتراك في اجتماعات اللجنة اللاحقة[١]. مهما يكن وعلى الرغم من عدم توصل الأطراف المعنية إلى قرار نهائي يرضي الجميع بشأن مسألة المضايق التي اتفقوا فيها على الأمور الأساسية، إلا أن ما نتج عن الحوار بشأنها يعد نجاحاً لكرزن، الذي افلح في زرع بذور الشقاق بين تركيا وروسيا من جهة، ونجاحاً لعصمت باشا الذي حقق بنداً من بنود الميثاق الوطني[٢]،وتجنب الاعتماد على الاتحاد السوفيتي من جهةٍ أخرى[٣].

كانت مسألة الأقليات القومية والدينية، هي الأخرى من المسائل التي تناولتها اللجنة الإقليمية والعسكرية، تلك المسألة التي كانت من الأسباب المهمة التي عجلت بنهاية الدولة العثمانية.وقد جرى التطرق لتلك المسألة للمرة الأولى في الأول من كانون الأول ١٩٢٢ أثناء تداول مسألة أسرى الحرب، عندما بادر الدكتور نانسن *Fridof Nansen* **مبعوث عصبة الأمم في الشرق الأدنى ـ بإعداد مشروع عن تبادل الأقليتين اليونانية والتركية، مقترحاً القيام بعملية تبادل مشتركة تحت إشراف عصبة الأمم. فوجئ عصمت باشا بإثارة تلك المسألة، لأنه لم يكن قد أعد نفسه لمناقشة ذلك الموضوع بعد، لذلك تقرر مناقشته في يوم آخر، باقتراح من كرزن[٤]، وكان ذلك في الثاني عشر من كانون الأول ١٩٢٢، حيث جرى تناول المسألة بشكل مفصل، حاول كرزن خلالها استخدام مسألة الأقليات سلاحاً دعائياً ضد الأتراك. وحاول باستمرار إحراج الوفد التركي، وكانت أقوى اقتراحاته بهذا الصدد، مطالبته بإنشاء وطن قومي للأرمن تحت إشراف عصبة الأمم. وحصل على تأييد**

---

١) شملت تلك التنازلات، تقليل مساحة المناطق المتروعة السلاح، وإخراج اليونان من لجنة المضايق، وتحديد السفن الحربية الداخلة إلى البحر الأسود، والسماح بوجود قوة عسكرية تركية مؤلفة من (١٢) ألف رجل في أستانبول، للتفاصيل ينظر:

-Curzon to Crowe, Lausanne, 8-12-1922, DBFP, I.Sir, Vol.18, No.382, P.397.

٢) تضمن الميثاق الوطني التركي ستة بنود، كان البند الرابع منها ينص على "المحافظة على سلامة عاصمة الدولة العثمانية وأمنها ومقر الخلافة والحكومة وكذلك سلامة بحر مرمرة من الاعتداء الخارجي".ينظر: حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص٥٩.

٣) آلاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص١٧٦.

4) Harry N.Howard, The Partition…, P.302; Curzon to Crowe, Lausanne, 2-12-1922, DBFP, I.Sir,Vol.18, No. 247, P. 356.

قوي من وفود فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة واليونان وصربيا[1]. ومن جانبه فإن عصمت باشا رفض أي تدخل خارجي في هذه المسألة. عندها حذره كرزن من أن تمسكه بموقفه هذا قد يحدث كارثة. وان جميع الدول تسانده في ذلك، وإذا تطور الموضوع أكثر فإنه قد يجبر على إحالة المسألة إلى عصبة الأمم، بموجب المادة (١١) من ميثاقها[2].

لقد كان لتحذير كرزن أصداؤه في المجلس الوطني الكبير، الذي رفض تلك التهديدات، متهماً كرزن وحلفاءه بالوقوف بوجه السلام في الشرق، كما شدد أعضاؤه على إصرار الأتراك على موقفهم، وإنهم لن يسمحوا أبداً بإنشاء وطن قومي للأرمن على الأرض التركية[3]. فضلاً عن هجوم الصحافة التركية التي اتهمت المجتمعين في لوزان بكونهم "مسيحيين متعصبين"[4]. كان توجيهُ إنذارٍ آخر لعصمت باشا، هو شكل ردّ كرزن، الذي قال مهدداً بأن تركيا بموقفها هذا ستؤلب الرأي العام العالمي ضدها، وإنها إذا ما خرقت مسألة الأقليات، فلن تجد صوتاً واحداً في أي مكان يرتفع للدفاع عنها، وأضاف أنها يجب أن تقرر إذا ما كانت ستستجيب لعصبة الأمم أم لا ؟ [5]. يبدو أن تهديد كرزن كان له وقع على موقف عصمت باشا، خاصة بعد أن وجد الولايات المتحدة مهتمة بالموضوع. لذلك وفي اجتماع يوم ١٤ كانون الأول، وافق عصمت باشا على توقيع المعاهدات الضرورية لحماية الأقليات، وإعلان العفو العام، ودخول تركيا عضواً في عصبة الأمم، إلا أنه رفض تماماً فكرة

---

1) Curzon to Crowe, Lausanne, 13-12-1922, DBFP, I.Sir, Vol.18, No. 274, P. 387; S. R. Sonyel,Op.Cit., PP. 198-199.

٢) للتفاصيل ينظر:

- S. R. Sonyel,Op.Cit.,PP. 199-200;

3) Henderson to Crowe ,Constantinople, 8-1-1923, DBFP,I.Sir,No. 313, minute. 3, P. 433.

4) Quoted in: S. R. Sonyel,Op.Cit., P. 200.

5) Curzon to Crowe, Lausanne, 13-12-1922, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 375, P. 388; S. R. Sonyel,Op.Cit., P. 200.

إنشاء وطن قومي للأرمن في تركيا، أو تأليف لجنة دولية للأقليات، التي عدها مسألة داخلية بحتة[١].

كان تصريح عصمت باشا، مبعث ارتياح لدى كرزن، خصوصاً تصريحه حول دخول تركيا في عصبة الأمم[٢]. وفي غضون ذلك قدمت اللجنة الفرعية، التي ترأسها الايطالي مونتانا، تقريرها في ٩ كانون الثاني ١٩٢٣، وكان بمثابة إعلان بتحقيق عصمت باشا انتصارا كبيرا في تلك المسألة، إذ اشترط ضمانات متعاهد عليها لحماية الأقليات، وإعلان العفو العام، والتخلي عن فكرة إنشاء هيئة دولية في استانبول للإشراف على حقوق الأقليات، ولم يبت بمسألة إنشاء وطن قومي للأرمن نتيجة موقف تركيا الحازم من تلك المسألة[٣]، كما رفض عصمت باشا اعتبار كورد الأناضول أقلية، أو حتى الإشارة إلى بنود سيفر الخاصة بهم ،وأصر على اعتبار غير المسلمين أقليات فقط[٤]. وجرى التوصل إلى صيغة للتبادل المشترك للرعايا اليونانيين والأتراك، وقد وقعت اتفاقيتان بهذا الصدد بين اليونان وتركيا في الثالث من كانون الثاني: الأولى تتعلق بتبادل السكان بين الدولتين، والثانية تتعلق بتبادل المحتجزين المدنيين وأسرى الحرب[٥]. وبذلك تكون مسألة الأقليات غير العرقية المسألة الوحيدة التي حلت في المرحلة الأولى من المؤتمر.

وفي أثناء مناقشة كرزن للمسائل التي ترأسها، كانت لجنة المسائل الاقتصادية والمالية قد مارست أعمالها برئاسة باريه. ولم تصل إلى نتائج مرضية بشأنها نتيجة تمسك الأتراك ودول الحلفاء التي تهمها تلك المسائل، كل بوجهة نظره، مما

---

1) Curzon to Crowe, Laussane, 14-12-1922, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 278, P. 391;Harry. N.Howard,The partition…, P. 302.

2) Curzon to Crowe, Lausanne, 14-12-1922, DBFP, I.Sir, Vol.18, No. 278, P. 391.

3) Curzon to Crowe,Lausanne, 9-1-1922, DBFP, I.Sir, Vol.18, No.315, P.435.

4) Ismael Güldaş, Lozan Biz Türkler ve Kürtler, Istanbul, 1998, S.121.

5) Mehmet Gönlubol,A.G.E,S. 52-53.

أدى إلى تعليقها في النهاية[1]. تبعتها في ذلك أعمال اللجنة التي ترأسها كارزوني *Garzoni* وهي لجنة الأمتيازات وحقوق الأجانب في تركيا، وعلى الرغم من الاتفاق على المسائل الأساسية إلا أنها هي الأخرى لم تصل إلى نتيجة نهائية، فقد شكلت مسألة الأمتيازات القنصلية المنوحة مع الأمتيازات الأخرى الملغاة في أيلول ١٩١٤ والتي كانت قد استثنت محاكمة الأجانب في المحاكم التركية صعوبة كبيرة[2]. وقد هدد خلالها كرزن عصمت باشا بحرمان تركيا من المساعدات الإنكليزية والأمريكية في حال عدم تقديمه تنازلات في ذلك المجال، لكن ذلك لم يثن عصمت باشا عن موقفه[3].

كانت مسألة حدود تركيا الجنوبية (مع سوريا والعراق)، هي المسألة الأخيرة التي عرضت أمام اللجنة الإقليمية والعسكرية[4]. وقد أشارت إلى تعيين الحدود مع سوريا بموجب معاهدة أنقرة[5]. ولم يكن هناك اعتراض من جانب فرنسا وتركيا على ذلك. ولكن الخلاف بقي على حدودها مع العراق، فقد تحول إلى عقبة رئيسية معقدة في المؤتمر، كما سيتضح لاحقا.

لقد حاول كرزن، منذ البداية بحث مسألة حدود تركيا مع العراق،والتي تخص ولاية الموصل، وتجنب الخلاف معها، ليس لأنها تمس المصالح البريطانية في العراق فحسب، بل في المنطقة أجمعها[6]، فضلاً عن اعتقاده بأن مطالبة الأتراك بالموصل،

---

1) DBFP, I.Sir,Vol.18, PP. 346-361.

2) DBFP, I. I.Sir,Vol.18, PP.360-362.

3) Curzon to Crowe, Lausanne, 15-1-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 327, P. 448.

4) Lausanne Conference on Near Eastern Affairs 1922-1923,Records of Proceedings and Draft Terms of Peace,Printed and Published by Lausanne Conference London, 1923, PP. 337-339.

٥) احمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق، ص٣١١؛ فاضل حسين، مؤتمر لوزان وأثاره في البلاد العربية، بغداد، ١٩٦٧،ص١٧٢.

٦) شاركت ومنذ وقت مبكر، عدة وزارات بريطانية في تحديد مصر ولاية الموصل، كالخارجية و الحرب ووزارة الهند، وقد ركز المسئوولون في وزارة الحرب والبحرية على الجانب الاستراتيجي، وادعوا=

ربما هي" نصيحة " من الاتحاد السوفيتي، التي كانت متأكدة من أن بريطانيا لن تتنازل عنها، وبذلك ستكون الموصل ونفطها، ونتيجة للتمسك البريطاني بها، العقبة الأساسية أمام تحقيق السلام في العالم، وتتحمل بريطانيا المسؤولية الكاملة عن ذلك[١].لذلك خطط كرزن لجعل المشكلة تبدو وكأنها تقتصر على تعيين خط الحدود بين العراق وتركيا[٢]. ومن جهة ثانية، فإن عصمت باشا، هو الآخر لم يكن يريد أن تتطور المشكلة وتتسبب بفشل المؤتمر، لذلك أختار التفاوض بشأنها على انفراد مع الوفد البريطاني، ولكنه كان يرى أن المسألة أكبر من مجرد رسم الحدود، والمشكلة بالأساس هي تخص ولاية الموصل بأجمعها، واستعادتها لا تختلف عن استعادة تركيا لتراقيا أو استانبول أو أية مدينة تركية لا تزال تحت الاحتلال[٣]. أي وباختصار، بذل عصمت باشا جهده، لبيان أن المشكلة هي مسألة تتعلق بالأمن القومي التركي، وأكبر بكثير مما تسوقها بريطانيا.

كان من المفترض أن تناقش تلك المسألة في السابع والعشرين من تشرين الثاني في المؤتمر، ولكن في مساء يوم ٢٦ تشرين الثاني،طلب عصمت باشا من اللورد كرزن أن تؤجل المناقشة العلنية لمطالبة تركيا بولاية الموصل إلى أن يجري تبادل شخصي لوجهات النظر بينهما،وقد لبى كرزن هذا الطلب ورحب به[٤].

=بأن السيطرة على الموصل التي تفصلها عن تركيا سلاسل جبلية.... لن تعمل فقط على تأمين بقاء العراق كدولة بل ستعمل على توفير حدود أكثر أمناً ضد تركيا، وكان يُخشى من الأخيرة، فقد كان يُنظر إليها كدولة إسلامية عدوانية، قد تستعمل ولاية الموصل كنقطة انطلاق للهجوم على العـــراق، وفيما بعد على المصالح البريطانية في الخليج .ينظر:

- Peter J.Beck ,A Tedious and Perilous Controversy: Britain an The Settlement of Mosul Dispute,1918-1922,Middle Eastern Studies, London,17 April 1987,P. 257.

1) Curzon to Crowe, Lausanne ,6-2-1922, DBFP, I.Sir, Vol.18, No.257, P.371.

٢) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي ،ج١،بغداد،١٩٨٠، ص٢٣٢؛ منتشاشفيلي،المصدر السابق، ص٢٥٤.

3) Harry. N.Howard, The Partition..., P. 298.

4) Lausanne Conference ..., P. 339.

لقد شكلت مشكلة الموصل أكثر القضايا إثارةً للخلافات في المؤتمر، بين الجانبين التركي والبريطاني، ولفتت تلك القضية أنظار الرأي العام في العديد من الدول بسبب أسلوب النقاشات التركية ـ البريطانية. مما حدا بأحد الباحثين الأتراك الى وصفها بانها " أكثر مباريات المؤتمر سخونةً "[١]. وهذا ما أثبتته لقاءات عصمت باشا وكرزن.فقد جرى تبادل شخصي لوجهات النظر بين وفديهما التركي والبريطاني بصورة شفوية في البداية، ثم تطور إلى تبادل مذكرات مكتوبة، وزعت فيما بعد، بين ١٤ كانون الأول والحادي والثلاثين منه[٢]، على وفود دول الحلفاء الرئيسية[٣]. وقد احتوت هذه المذكرات حجج الطرفين في أسباب ادعاءاتهما بالموصل، والأسباب العنصرية والسياسية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية التي تستوجب إلحاقها بتركيا أو العراق[٤].

استندت مطالب الأتراك في حقهم بولاية الموصل، كما أوضحها عصمت باشا، على مجموعة من الاعتبارات العرقية والسياسية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية، على اعتبار أن هذه الأراضي مشمولة بالميثاق الوطني، " وأن الكورد والأتراك،الذين ينحدرون من أصل واحد، ويمثلون الغالبية من نفوس ولاية الموصل، يرغبون بالعودة إلى الإدارة التركية" [٥]. وأن هذه الولاية، من النواحي

---

1) Ismael Güldaş,A.G.E,S.99.

2) Lausanne Conference ..., P. 339.

٣) كانت تلك اللقاءات تجري في غرفة كرزن في الفندق الذي يقطنه، وتتخللها فترات استراحة وأحياناً كان عصمت باشاورضا نور وبعض الموفدين الآخرين يشاركون في تلك اللقاءات، وأحياناً كانت منفردة بين عصمت باشا وكرزن، وكذلك رضا نور، بحسب مذكرات الأخير، وقد استمرت تلك المفاوضات بصورة شفهية مدة من الزمن ثم قدمت بشكل تحريري وعلى شكل مجموعة من النقاط.ينظر:

- Ismael Güldaş,A.G.E,SS. 100-101.

٤) م. ب. سعد، قضية الموصل في مؤتمر لوزان، بغداد، ١٣٤٣، ص ١١ وما بعدها؛

-Lausanne Conference ..., PP. 363-393.

٥) استند عصمت باشافي ادعائه على فقرة خاطئة وردت في دائرة المعارف البريطانية المطبوعة آنذاك، في مادة (كوردستان) التي وصفت سكان كوردستان (الكورد) بأنهم كانوا يصَنفون ضمن السومريين والآشوريين على أنهم طورانيون (*Turanians*) ومن هنا جاء ربطهم الخاطئ بالترك. للتفاصيل ينظر:

-A.J.Toynbee, Op.Cit., P.342;

– فؤاد حمه خورشيد، المصدر السابق ،ص٩٩.

السياسية والاقتصادية والجغرافية، هي جزء لا يتجزأ من الأناضول. معتبرين أن المعاهدات التي عقدتها بريطانيا بخصوص تلك الأراضي، التي لا زالت من الناحية القانونية جزءاً لا يتجزأ من تركيا، هي معاهدات باطلة، كما أن احتلال البريطانيين للولاية، لا يختلف عن احتلالهم لأجزاء كثيرة أخرى من تركيا بعد الهدنة. ولهذه الاعتبارات فإن تلك الأراضي كغيرها من الأراضي التي تعرضت لنفس الظروف والأحداث يجب أن تعاد إلى تركيا[١].

وبموازاة ذلك، فإن محاولات الأتراك اتخذت منحى آخر جديداً في محاولة للتأثير في الموقف البريطاني قبل أن تتطور القضية وتعرض بشكل رسمي أمام المؤتمر، عن طريق تقديم تنازلات في المجالات الاقتصادية والسياسية، في الولاية التي لها أهمية كبيرة سياسياً واقتصادياً بالنسبة لبريطانيا، وقد ذكر رضا نور بهذا الخصوص "لقد سعينا منذ الأيام الأولى الى حل هذه القضية بطريقتنا الخاصة"[٢]. وانطلاقاً من ذلك، بدأ الأتراك بمساومة بريطانيا، فأرسل عصمت باشا مختار بك ـ أحد أعضاء وفده ـ للتباحث بشأن مسألة النفط في الولاية. مع كل من فرنون *Vernon* **وكلارك** *Clarke* **وفوربس آدم** *Forbes Adam*، **من أعضاء الوفد البريطاني. قدم مختار بك طلباً يتمثل بإسهام تركيا في شركة النفط التركية[٣]، شأنها شأن فرنسا والولايات المتحدة، وإن القرار الذي تتخذه بريطانيا بهذا الشأن ممكن أن يتعلق بمسألة حدود الموصل[٤]. ومن جهتها فإن بريطانيا أيضاً**

---

١) للتفاصيل، ينظر:

-Lausanne Conference..., PP.340-352; Harry.N.Howard, The Partition..., PP.298-299.

2) Ismael Güldaş,A.G.E,S.100.

٣) شركة النفط التركية: تعود بدايات تاسيس هذه الشركة الى سنة ١٩١١ ، تحت اسم شركة الامتيازات الافريقية والشرقية المحدودة في استانبول، استبدل الى شركة النفط التركية في ١٩١٢، حصلت على امتياز للتنقيب على النفط في ممتلكات الدولة العثمانية،وبرأسمال مقداره خمسون الف باون. وتقاسمت الحصص فيها الأطراف التالية: بريطانيا وتركيا ٧٥% ، المانيا ٢٥%. اصبحت شرعية الامتياز مثار خلافات وصراعات حادة بين القوى المنتصرة بعد الحرب العالمية الاولى .للتفاصيل ينظر:نوري عبد الحميد خليل،التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢،بغداد ،١٩٨٠،ص ص ٢٦-٣١.

4) Curzon to Crowe, Laussane, 1-12-1922, DBFP ,I.Sir, Vol.18, No.246, P.354. =

لم تكن ترغب في أن تسبب لها مسألة الموصل مشاكل في المؤتمر.وبعد دراستها المقترح التركي، قررت منح تركيا نسبة من الضرائب تدفعها شركة النفط التركية إلى الحكومة العراقية بديلاً عن الإسهام في الشركة، بعد الحصول على موافقة جعفر باشا، وزير الدفاع في الحكومة العراقية[١]. وقد ألمح البريطانيون للأتراك "بأنهم سوف يقدمون كل أنواع الدعم الاقتصادي لتركيا الجديدة فور التوقيع على معاهدة سلام مطمئنة، ولكنه يجب أن لا يساوم على مساعدات البترول أو المساعدات المالية قبل تحضير معاهدة السلام"[٢].

يبدو أن الأتراك لم يقتنعوا بالمقترح البريطاني[٣]، ولكنهم لم يفقدوا الأمل. ففي محاولة جديدة، قام بها رضا نور، الذي اجتمع بكرزن في ٦ كانون الأول، طلب رضا نور إلحاق الموصل بتركيا، مقابل إرضاء بريطانيا بتقديم تنازلات في مجال النفط، ولكن كرزن رفض طلبه بشدة ، لذلك لجأ مرة أخرى إلى الورقة الروسية، عندما أشار إلى ضرورة إشراك الروس السوفيت في المفاوضات، الأمر الذي رفضه كرزن أيضاً[٤].

ومن جانبه فإن كرزن، كان ينتظر بفارغ الصبر، أن ينطق الوفد التركي بما كان يجول في فكره، وكانت الكلمة التي ينتظرها (النفط) إذ أكد كرزن للأتراك بأن

= يذكر رضا نور بصدد موقف عصمت باشامن مسألة تقديم تنازلات لبريطانيا في الولاية، بأن عصمت باشاكان ينوي التنازل عن الموصل بأكملها للبريطانيين،حيث يُنقل عنه بعد أن فشلت المباحثات الشفهية والمكتوبة الثنائية، بأنه قال "تعال فلنعط الموصل ونخلص" ويمضي رضا نور ، بأنه اجابه بالقول:"مستحيل، فالموصل أهم مناطقنا، وهي قلبنا والهجوم على قلبنا يكون من هناك. كما قد تواجهنا فكرة كوردستان، فلنسعّ جاهدين فهناك أمل في الخلاص.للتفاصيل ،ينظر:

- Ismael Güldaş,A.G.E,S.101.

١) لم تُدعَ الحكومة العراقية أصلاً إلى المؤتمر، بالرغم من محاولاتها، ولكن بالرغم من ذلك، أرسلت جعفر العسكري ــ وزير الدفاع ــ وتوفيق السويدي ــ أحد موظفي وزارة العدل ــ لموافاة حكومتها بأخبار مشكلة الموصل.ينظر: فاضل حسين، مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية ــ الإنكليزية ــ التركية وفي الرأي العام، ط٣، بغداد، ١٩٧٧، ص٢٩.

2) T.C.Başbakanlik Devlet Arşivleri genel mudur Lugu Osmanli Arşivi daire Başbanligi Musul – Kerkuk ile iligili Arşiv Belgeleri 1525-1919, Ankara, 1993, S. 43.

3) Curzon to Crowe, Lausanne, 1-12-1922, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 246, P. 355.

4) T. C. Başbakanlik Devlet …,S. 43.

مسألة الموصل لا علاقة لها بالنفط، ولا يدخل ضمن اختصاصاته واختصاصات المؤتمرين[1].

لقد اقتنع كرزن بأن عصمت باشا لن يتخلى عن الطرح الذي كان قد قدمه سابقاً، وقد قال في لقاء جمعه مع كرزن في العاشر من كانون الأول بأنه لن يعود إلى أنقرة أبداً قبل أن يأخذ الموصل[2]، عندها نصحه كرزن بأنه من الأفضل للأتراك أن لا يكونوا متشددين تجاه المسائل التي يناقشها المؤتمر[3]، ولكنه في الوقت نفسه كان يجري مفاوضات مع حكومته، بشان منح تنازلات تشمل اراضي معينة للأتراك لتليين موقفهم، وقد قدم اقتراحاً إلى حكومته، مفاده أن يمنح لهم ذلك الجزء الكوردي من ولاية الموصل، والذي يشمل خط الجبال المتضمن كويسنجق وروانـدوز والسليمانية، فيما تحتفظ بريطانيا بمدينة الموصل وأربيل وكركوك وبضمنها الأراضي السهلية المسكونة من العرب[4].

جوبه اقتراح كرزن بالرفض القاطع من مجلس الوزراء البريطاني، بعد مناقشته في جلسة حضرها كل من القائد العام للقوات الإمبراطورية، وقائد القوات الجوية، وممثل عن وزارة المستعمرات، مبررين رفضهم الاقتراح، لاعتبارات عديدة: منها، الموقف الضعيف الذي ستظهر به بريطانيا، بتقديمها لمثل تلك التسوية للأتراك، والتي من المحتمل أن يرفضوها، ويطالبوا بالولاية ككل، وفي حالة قبولهم فستكون مجرد خطوة أولى باتجاه التوسع الجديد للأتراك. وقد علق عليه وزير المستعمرات قائلاً بأن "ضياع الموصل سيؤدي الى ضياع بغداد والعراق، ومن ثم الفشل النهائي للسياسة البريطانية في الشرق"[5].

---

1) Ismael Güldaş,A.G.E,S.100; Lausanne Conference ..., P. 360.

2) Ismael Güldaş,A.G.E,S.100

3) Curzon to Crowe, Laussane, 12-12-1922, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 273, PP. 386-387.

4) Curzon to Crowe, Laussane, 6-12-1922, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 257, P. 371.

5)Crowe to Curzon, Foreign Office 8-12-1922, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 265, PP. 380-381;

-م.س.لازاريف، المسالة الكوردية ١٩١٧-١٩٢٣، ص ص٢٨٢-٢٨٣.

وفي السياق نفسه قام الأتراك بمحاولة أخرى للتأثير على الموقف البريطاني، عندما أرسلوا مختار بك وشريف بك، عضوي الوفد التركي، مجددا إلى لندن للاتصال ببونارلو والذي عرف عنه معارضته لحدوث شقاق وحرب بسبب الموصل، ولا سيما بعد إشاعة روج لها المندوب التركي في لندن، بأن مسألة الموصل هي العقبة التي تعيق التوصل إلى اتفاق فوري في لوزان[1]. غير أن المندوبين التركيين لم يستطيعا الاتصال سوى بعضوين في البرلمان البريطاني. لهما مصالح نفطية في الموصل وهما واتس فورد *W. Ford* وميجر بارنيت *M. Barnet*[2].

اعترض كرزن بشدة على تلك اللقاءات لأنها" تؤثر في سير المفاوضات في لوزان وتقوي شوكة الأتراك"، حسب زعمه[3].ورجا من زملائه، وبضمنهم رئيس الحكومة "إبقاء أيديهم نظيفة من مسألة الموصل التي تلوث أيدي الجميع"[4]. وأضاف قائلاً بأنه " لا علم له بهؤلاء الذين قدموا إلى لندن لمنح امتيازات النفط التي هي ليست لهم ليقرروا مصيرها"، ولن يقدروا أن يفعلوا شيئاً دون علمي أو معرفتي[5].

بحث كرزن في مذكرته المؤرخة في الرابع عشر من كانون الأول أسانيد وحجج عصمت باشا للمطالبة بالموصل. وبصورة مستفيضة، وقد ذكر بخصوص الميثاق الوطني، بعد أن قرأ المادة الأولى منه، "إنها بدعة وادعاء مُفزع أن تملي دولة مغلوبة على الغالبين الطريقة التي يديرون بها الأراضي التي انتزعوها منها"[6].

---

1)Curzon to Crowe, Lausanne, 13-12-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 325, P. 445; Lausanne Conference ..., P. 360.

2) Curzon to Crowe, Lausanne, 13-12-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 325, PP. 445-446.

3) Curzon to Crowe, Lausanne, 13-12-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 325, PP. 445-446.

4) Quoted in:Ibid, P. 445.

٥) وقد علق كرزن متهكما على تلك الزيارة قائلاً :"أعتقد بأن هؤلاء السادة عندما وصلوا لندن، قالوا بأنهم جاؤوا من مكان بعيد ليروا المؤسسات والمجاميع المدنية في لندن، ولا أعتقد أنهم رأوا الكثير منها... أتمنى في المرة القادمة عند مجيئهم إلى لندن أن يعلموني لأصطحابهم شخصياً إلى المتحف البريطاني..." .

- Quoted in:Lausanne Conference ..., P. 360.

6) Lausanne Conference ..., PP. 370-371.

وبخصوص تعاون الكورد مع الأتراك وإرسالهم نواباً عنهم إلى المجلس الوطني الكبير، ذكر ما يلي: "نحن نعلم بأن هناك علامات ثابتة بعدم قناعة الأكراد كونهم تحت حكم الأتراك، وخلال السنوات الأربع الأخيرة، فإن الحكومة البريطانية قد أمطرت بعرائض من ممثلين أكراد يائسين، مطالبيننا بالتدخل في مسألة استقلال الكورد أو الحكم الذاتي لهم، وقد شعرنا بالتعاطف إزاء هؤلاء الممثلين..." ومضى بالقول "إن كل معلوماتنا تبين أن الأكراد بتاريخهم المستقل وعاداتهم وأعرافهم وصفاتهم، يجب أن يكونوا عنصراً مستقلاً ذاتياً". كما رفض قبول فكرة حضور نواب عن كورد ولاية الموصل في المجلس الوطني الكبير. مثلما رفض جميع حجج عصمت باشا الأخرى، التاريخية منها والجغرافية والاقتصادية...[1].

لم تكن المباحثات الخاصة التي استغرقت من ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ إلى ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ لتسفر عن نتيجة[2]. عندها أدرك كرزن أن المباحثات الخاصة، وتبادل وجهات النظر الشخصية، مع عصمت باشا، لم تؤدِ إلى حل. لذلك لم يبقَ أمامه سوى خيار وهو " تقديم الأطروحة التركية بكل ما فيها من نقاط ضعف" على حد قول كرزن، إلى اللجنة الاقليمية والعسكرية التي كان رئيساً لها في ١٩٢٢/١/٢٣[3]. ثم وجه الكلام إلى عصمت باشا ليعرض وجهة النظر التركية، والذي بدوره قرأ تصريحاً كررّ فيه مطالبته بإرجاع الموصل إلى تركيا. وركز في حجته العنصرية على كون الكورد مع- الأتراك- يشكلون أكثر من أربعة أخماس سكان الولاية، (فمن مجموع ٥٠٣,٠٠٠ شخص يسكنون الولاية، هناك ٤١٠,٧٦٠ ألفاً من

---

١) للتفاصيل ينظر:

-Ibid,PP. 357-396;

- م.س.لازاريف ،المسالة الكوردية ١٩١٧-١٩٢٣ ،ص ٢٨٤.

٢) قبل تقديمه القضية إلى اللجنة الإقليمية والعسكرية، كان من بين الوسائل التي التجأ إليها كرزن لحل المسألة هو التهديد بالحرب، معلناً أن حكومته رغبت في تفادي خرق السلام الذي قد يحدث حال "قيام الحركات العسكرية على جبهة الموصل والإصطدامات المحتملة في تلك المنطقة" وأيد المندوب الفرنسي وكذلك المندوبان الإيطالي والياباني كرزن بقوة، إلا أن هذا الضغط لم يسفر عن شئ فأضطر عندها كرزن إلى الاعتراف قائلاً "استطعت أن أحاطب وبنجاح مماثل، أبا الهول المصري، ومومياء توت عنخ آمون". ينظر:

-Peter J.Beck ,Op.Cit.,P.259.

3) Curzon to Crowe, Lausanne, 23-1-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 334, P. 456; Ismael Güldaş,A.G.E,S.100.

الكورد والأتراك مقابل ٤٣,٢١٠ ألف من العرب و ٣١,٠٠٠ ألف من غير المسلمين)[١]. ومضى بالقول بأن (الكورد هم أحفاد الآشوريين والكاردوخيين، وأنهم سكنوا المنطقة منذ اقدم الأزمنة، وبالاستناد إلى المصادر التاريخية فإنهم من أصل طوراني، أما بالنسبة للعرب القاطنين في الولاية فإن نسبتهم يمكن أن تقارن بنسبة الأتراك الموجودين في بغداد ومدن عربية أخرى، فهل يجوز أن نطالب بإلحاق تلك المناطق بتركيا؟)[٢]، وفي حجته السياسية، تطرق عصمت باشا إلى سياسة الانتداب، وذكر متهكماً بأن " تركيا لم تعترف بحاجة العراق للانتداب، ولم تعلم بأن انتداباً ما أعطي إلى بريطانيا ؟، وليست هناك أية قيمة للمعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع العراق الذي كان ولا يزال جزءاً من الإمبراطورية العثمانية قانونيا"[٣]. وأضاف" أن مصير الموصل شبيه من كل النواحي بمصير سميرنا وتراقيا الشرقية والقسطنطينية وأدنة وعينتاب ...."[٤]. وأكد عصمت باشا مجدداً طلبه بإجراء استفتاء للسكان في الولاية ذات الأغلبية الكوردية-التركية[٥]، والذين" سيقررون حتماً الانضمام إلى تركيا"[٦]. وبخصوص طموحات الشعب الكوردي، ذكر بأن" الوفد التركي له الشرف ليعلن بأن السكان الكورد هم متحدون مع الأتراك في كل المجالات، وبالأخص في مسألة العرق والدين والعادات والتقاليد.... وأن هذين الشعبين قد قررا العيش بصورة متحدة، وأنهما اختارا الإدارة التركية بإرادتهم الحرة، ومنذ القدم. وربطوا مصيرهم بمصير الأتراك ومنذ قرون بعيدة"[٧]. ومضى عصمت

---

١) عن إحصائيات عصمت باشا، ينظر:

- Lausanne Conference ..., PP. 372-373;

2) Ibid, PP. 373-374.

3) Curzon to Crowe, Lausanne, 23-1-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 340, PP. 464-465; Lausanne Conference ..., P. 347.

4) Lausanne Conference ..., P. 348.

5) Curzon to Crowe, Lausanne, 23-1-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 340, PP. 464-465.

6) T. C. Başbakanlik Devlet …,S. 42.

٧) يشير عصمت باشاهنا إلى الاتفاق الشفوي، بين الأمراء الكورد والسلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠) بوساطة الشخصية الكوردية إدريس البدليسي (اتفاق سليم ــ ادريس) والذي بمقتضاه اعترفت السلطة العثمانية والحكومات والإمارات الكوردية بعضهم ببعض على أساس توازن القوى،=

باشا الى القول "بأن كل قادة الجيش التركي المشاركين في الحرب العظمى وحرب الاستقلال قد أظهروا إعجابهم واحترامهم لما قدمه الكورد من تضحيات في سبيل وطنهم، وفوق ذلك كله في النضال ضد السلطان وحكومة استانبول، والتي اختفت وإلى الأبد، ....، ولا يمكن إغفال دورهم في الدفاع عن الأناضول وفي الهجوم الأخير الذي تم فيه سحق اليونانيين..." وأضاف أن "حكومة المجلس الوطني هي حكومة الكورد بقدر ما هي حكومة الأتراك"[١]. وقبيل ختامه لتلك الفقرة، تطرق عصمت باشا إلى موضوع الآثوريين (النساطرة) الذين حاول كرزن استغلالهم في المؤتمر، لتحقيق مزيد من الضغط على الأتراك، ثم الحصول على مزيد من التنازلات[٢]، وذكر بأن "هؤلاء قاموا بدور خياني تجاه إخوانهم في الأراضي التي كانوا يعيشون عليها منذ قرون، وقد عاونوا الروس وقاموا بأعمال بطش وقسوة شديدة تجاه الكورد والأتراك، لذلك عرفوا بأنهم لا يستطيعوا بعد الآن العيش معهم، فآثروا المغادرة مع الروس"[٣].

في استعراضه لحججه التاريخية، قدم عصمت باشا عرضاً تاريخياً لحكم الأتراك لولاية لموصل منذ أيام العباسيين، زاعماً أن الموصل جزء من تركيا ليس في الفترة العثمانية فقط بل ترجع إلى فترة أكثر من أحد عشر قرناً....[٤]. وفي حجته الجغرافية ربط الموصل بالجزيرة من ناحية المناخ ويفصلها عن العراق العربي خط

=والذي شكل بداية للتوسع العثماني في كوردستان وانحسار النفوذ السياسي للكورد، للتفاصيل ينظر:ابراهيم الداقوقي ،المصدر السابق،ص ١٤٠.

١) إسماعيل بيشكجي، النظام في الأناضول الشرقية، ترجمة إسماعيل شكور،أربيل،٢٠٠١،ج٢،ص ص٨٥-٨٦؛

- Lausanne Conference ..., P. 375.

٢) للتفاصيل، ينظر:

-John Joseph, The Nestorians and Their Neighbors, Princeton, New Jersey, 1961, PP.168-170;

٣) إسماعيل بيشكجي، النظام...،ص ص٨٩-٩٠؛

- Lausanne Conference ..., P. 376.

٤) للتفاصيل ينظر: إسماعيل بيشكجي، النظام...، ص٩٣؛

- Lausanne Conference ...,P. 373.

جبل حمرين ـ مكحول ـ سنجار....[1]. أما من الناحية الاقتصادية فحاول عصمت باشا أن يظهر أن تجارة الموصل وأسواقها أكثر ارتباطاً بديار بكر منها ببغداد وهي أكثر قرباً من البحر المتوسط منه إلى الخليج العربي....[2]. وكانت حجة عصمت باشا العسكرية قائمة على أساس أن خط جبل حمرين ـ مكحول ـ سنجار، وبعيداً عن الاعتبارات العرقية والاجتماعية والسياسية...، فإنه يشكل خطاً طبيعياً لترسيم الحدود بين المنطقتين. وأن النقاش على أن بغداد وطرق مواصلاتها سوف تهدد، لا يمكن أن يؤخذ على محمل الجد، باعتبار أن الحدود الإيرانية هي الأقرب إلى بغداد من الخط المقترح[3].

كان الميثاق الوطني آخر حجة تقدم بها عصمت باشا، إلى المؤتمرين،إذ عَدَ مسألة إعادة الموصل التزاماً أخلاقياً تجاه الشعوب غير العربية، وقال " أن الأمة التركية، وتحت أية ظروف، أو نتيجة لوجود أقلية عربية في إقليم الموصل،لن ترضى بأن يبقى الكورد والأتراك الذين يشكلون أغلبية في الولاية خارج تركيا"[4].

وقد أختتم عصمت باشا مذكرته، بتذكير المؤتمرين بأن تلك الأسباب العرقية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والعسكرية...، تكفي لأن تبرهن بأن ولاية الموصل تشكل جزءاً لا يمكن فصله عن تركيا، كما لا يمكن إبقاء الغالبية الكوردية والتركية في الولاية تحت الاحتلال الأجنبي، لأن ذلك سيؤدي إلى تهديد علاقات الصداقة والجيرة في المستقبل وكذلك السلام ....، وإذا كانت مدينة الموصل ستبقى خارج حدود تركيا، فلا يمكن التنبؤ بنتائج ذلك[5].

بعد أن استمع كرزن إلى مذكرة عصمت باشا جيداً، رأى أن يناقش وجهة نظر عصمت باشا، والتي لم تقنع بريطانيا ولا المؤتمرين، حسب زعمه، نقطة

---

1) Lausanne Conference ..., P. 377.
2) Ibid, P. 378.
3) Ibid, PP. 378-379.
4) Ibid, P. 379.
5) Ibid, P. 380.

نقطة،ولكي يحرج الوفد التركي أعلن بأنه سيكون مسروراً لو طبعت وجهة النظر التركية والبريطانية إلى جانب بعضيهما وعرضتا على الرأي العالمي[١].

قام كرزن بتقديم المذكرة الإنكليزية المضادة[٢] لمذكرة عصمت باشا المقدمة إلى اللجنة العسكرية والإقليمية، فبدأ بالأسباب العرقية، وأول ما فعل هو الطعن في الإحصائيات المقدمة من عصمت باشا، وكان أبرز مآخذه على تلك الإحصائيات، عدم حملها لأي تاريخ، وفي ذات الوقت دافع عن الإحصائيات والخرائط البريطانية، التي قال عنها بأنها وضعت في السنوات الأخيرة من قبل ضباط بريطانيين متخصصين وبدقة كبيرة[٣]. فمن مجموع ٧٨٥,٤٦٨ يقطنون الولاية هناك فقط ٦٥,٨٩٥ تركمانياً (أتراك) ولا يؤلفون سوى ١ إلى ١٢ من سكان الولاية[٤]، أما بخصوص الكورد فقد أنكر على عصمت باشا إرجاع هؤلاء الذين يتكلمون لغة إيرانية، إلى العرق الطوراني، والذين لهم تقاليد مغايرة للأتراك وبالأخص في معاملتهم تجاه المرأة....، كما أن هناك إختلافاً كبيراً بين القرى الكردية والتركية، وأضاف بأن هؤلاء يرفضون الطرح التركي وينظرون إليه بإحتقار....[٥]. ومضى إلى القول "إنني أتعهد بأن أفرق بين التركي والكردي في أي يوم من أيام الأسبوع، وإنني لن أستطيع

---

1) Lausanne Conference ...,PP.380-381 ;

-فاضل حسين، مشكلة ...،ص٣١ ؛ فؤاد حمه خورشيد، المصدر السابق، ص١٠٥

٢) قبل أن يدخل كرزن في تفاصيل مناقشة الحجج والأسباب التي قدمها عصمت باشا لإلحاق الموصل بتركيا، قال بأن الحكومة البريطانية،في أثناء الحرب، دخلت في عهد معلوم وشريف مع السكان العرب في تلك المناطق بتحريرهم من الحكم التركي، ومساعدتهم في إقامة إدارة عربية، وقد قبلت في سان ريمو الانتداب تحت وصاية عصبة الأمم، الهيئة التي أبدت تركيا اهتماماً للانضمام إليها، وهذا الانتداب جاء طبقاً للفقرة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم. وفيما يخص الكورد فإن مسودة الانتداب مع العراق تنص على أن "لا شيء في هذا الانتداب سوف يمنع إنشاء نظام حكم ذاتي محلي للمناطق الكوردية في العراق إذا ما أُعتُبرَ مناسباً" وأضاف كرزن " إنني لم أجد أي شيء في النص الذي قدمه الوفد التركي يقودني إلى الاعتقاد بأن حكومتكم تفكر في نظام أكثر تحرراً للكورد الذين لا يزال جزء منهم باقين في تركيا".ثم اسند كرزن الموضوع الى سند قانوني تعاقدي بقوله " إن حكومة صاحب الجلالة، دخلت في التزام بموجب المعاهدة الموقعة مع ملك العراق ــ الأمير فيصل ــ، والتي تلزم أحدى بنودها بريطانيا بعدم التنازل عن أية منطقة لأية قوة أجنبية".ينظر:

-Lausanne Conference ...,PP 380-381; Curzon to Crowe, Lausanne, 23-1-1922, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 340, PP.371,465.

٣) إسماعيل بيشكجي، النظام...، ص ص٩٤-٩٥؛

-Lausanne Conference ..., P. 381.

٤) للتفاصيل عن الاحصائيات البريطانية ينظر: ب.ط.سعد، المصدر السابق،ص٤.

5) Lausanne Conference ..., PP. 382-383 .

أن أخلط بين الاثنين إلا إذا كنت أعمى"[1]. وانطلاقاً من ذلك فإن العنصر الوحيد في الموصل المرتبط عرقياً بالأتراك هم التركمان الذين يؤلفون (١) إلى (١٢) من مجموع السكان[2].

وفي ردّه على طروحات عصمت باشا السياسية، أكد كرزن بأنه في الوقت الذي ترغب الأقلية الصغيرة من التركمان في الولاية بالانضمام إلى تركيا، فإن اليزيديين والمسيحيين موقفهم معروف جداً، ولا يتطلب توضيحاً، وكذلك العرب الذين صوتوا بالإجماع لصالح فيصل وللانضمام إلى الدولة العراقية. وبالنسبة لامتناع أو رفض أهالي السليمانية الاشتراك بالتصويت لانتخاب فيصل فإن المذكرة البريطانية السابقة بررت ذلك " كونهم شعباً مختلفاً تماماً من الناحية العرقية وإنهم يحتاجون بوضوح إلى معاملة منفصلة "[3]، وفي ردّه على حوادث روانـدوز، المار ذكرها، ذكر بأن الوفد التركي قد تجاوز اعتبارين مهمين بهذا الخصوص: الأول أن تركيا لم تكن ذا سيطرة مؤثرة في جنوب كوردستان، إلا نادراً جداً. وثانياً: " أن الكورد في جنوب كوردستان لم يقدموا أية مساعدة للأتراك في الحرب العظمى، بل كان الأتراك على مشكلة ثابتة مع الأكراد، خصوصاً في ديرسيم ومناطق أخرى... وأنه في عام ١٩١٤ كانت هناك ثورة كوردية حقيقية في تبليس والتي أخمدت بصعوبة "[4]. كما أن الكثير من الزعماء الكورد وأولادهم قد نفوا إلى استانبول لسنوات، في الوقت الذي كان الكورد يلتفون حول تلك القيادات وينتفضون ضد

---

١) أمضى كرزن في جولته الى ايران فترة في كوردستان وعايش خلالها الكورد.ينظر: هنري فوستر، المصدر السابق، ص٢٣٦؛ إسماعيل بيشكجي، النظام...، ص٩٦.

٢) هنري فوستر، المصدر السابق، ص٢٣٦.

3)Lausanne Conference ..., P. 383.

٤) انتفاضة ١٩١٤ (ملا سليم) :قادها الملا سليم افندي الخيزاني ،قبيل الحرب العالمية الاولى ،ردا على تصرفات الاتراك الادارية الفاسدة في كوردستان،وانضم اليها بسرعة حوالي ثمانية آلاف شخص،في بدليس وانحاء كوردستان،كما انضم اليها عدد كبير من المقاتلين الكورد في صفوف الجيش العثماني،اراد المنتفضون ان تشمل الانتفاضة كافة انحاء كوردستان ،لذا طلبوا من الارمن والاثوريين الانضمام اليها ،وقد احدثت الانتفاضة مخاوف جمة لدى المسؤولين العثمانيين ،لذا جهزوا لها قوة كبيرة ،اجبرت قادة الثورة على اللجوء الى القنصلية الروسية وعلى راسهم الملا سليم،الا ان الاتراك اخرجوهم منها بالقوة واعدموا منهم في يوم واحد ١١ شخصاً من زعماء الانتفاضة.ينظر:كمال مظهر احمد،كردستان...،ص ص ١١-١١٢؛وليد حمدي،المصدر السابق،ص ص ٣٠٦-٣٠٩.

الأتراك[1]. وأضاف" تبين جميع المعلومات التي تسلمناها ضرورة تحقيق كيان قومي مستقل للكورد.... وفي ظل هذه الظروف لماذا يسلم هذا الشعب إلى أنقرة ويصار إلى التوسل بإجراء استفتاء؟ إن هذا الاستفتاء لا تطالب به إلا أنقرة". لم يطالب الكورد بالاستفتاء في أي وقت. إن هذا الشعب المسكين لا يفهم حتى معنى الاستفتاء إطلاقاً.... وإن المطالبين بالاستفتاء هم من غير الكورد[2]. ورفض كرزن ادعاء عصمت باشا بأن "ممثلي الكورد في المجلس الوطني يطالبون بأن الأكراد في جنوب كوردستان ،من بين الجميع، يجب أن يتحدوا مع تركيا " ،وعلق قائلاً : من الواضح انه لم تكن هناك انتخابات للمجلس الوطني الكبير في الموصل، كما أن للكورد مطالب قومية، وأن كل ما قال عنهم الوفد التركي هو أن هؤلاء ليسوا سوى أتراك[3].

وبالنسبة للاعتبارات التاريخية، التي عولت عليها مذكرة عصمت باشا، فقد رفضها كرزن بصورة قاطعة، مدعياً بأن "مدينة الموصل قد بنيت بأيدي العرب، وكانت المدينة عربية عندما احتلها الأتراك لأول مرة، كما أن الكورد يمتلكون كوردستان قبل ذلك التاريخ بزمن طويل جداً. وكما ادعى عصمت باشا، فإن إحد عشر قرناً من السيطرة التركية لم تبدل السكان الأصليين من العرب والكورد إلى أتراك ولا تشبهوا مع الأتراك بالجنس أو اللغة"[4].

ودحض كرزن أسانيد عصمت باشا الاستراتيجية، عندما أصر على عدم تقسيم الولاية، وعدم صلاحية حمرين ومكحول، "التي هي مجرد سلسلة من التلال لا أهمية لها "، حسب وصفه، لتكون حاجزاً للحدود بين العراق وتركيا[5].

---

1) Lausanne Conference ..., P. 384.

٢) إسماعيل بيشكجي، النظام...، ص٩٧.

3) Lausanne Conference ..., P. 384 ;

- إسماعيل بيشكجي، النظام...، ص٩٧.

4) Lausanne Conference ..., P. 385-386

5) Ibid, PP. 386-387 ;

-فؤاد حمه خورشيد، المصدر السابق، ص ص١٠٧-١٠٨.

وبخصوص الميثاق الوطني التركي، والتي عوّل عليه عصمت باشا وفسّر احد مواده بأنه يعني إرجاع الموصل، ذكر كرزن: أن البرلمان التركي الذي أصدر ذلك الميثاق ووضع تلك المادة، لا يمتلك الحق في تقرير مصير ولاية الموصل- الممثلة في ذلك المجلس- وأن وجود أقلية تركمانية وغالبية من غير الأتراك، لا تعني أن تؤخذ ولاية الموصل من المنتصرين في الحرب وتمنح إلى المندحرين المقهورين في تلك الحرب[1].

اختتم كرزن المذكرة البريطانية بالتأكيد على نظام الانتداب وإنشاء نظام حكم ذاتي للكورد في الولاية، وعلق على أسلوب المفاوضات: " أن الوفد البريطاني غير قادر على أن يتعامل مع هذه القضية بهذا السلوك الاعتباطي الجزل من جانب الأتراك"[2]. ونصح كرزن الأتراك بأن يركزوا اهتمامهم في المستقبل على المناطق التي يسكنها الجنس التركي، فأجابه عصمت باشا بأن استبعاد أي شخص مخالف للروح العصرية التي تنادي بها بريطانيا، وردّ عليه كرزن بأن هذه الروح، على أية حال، ليست الروح التي أدار بها الوفد التركي هذه المباحثات خلال الأسابيع القليلة الماضية "ووصف متهكما أجواء المفاوضات" بأنها تجربة قاسية لكرزن ،الإنكليزي الجميل المشرق، بان ينظر إلى مجرد رجل ذي وجه ساخر "[3]. وخلصت المذكرة البريطانية بالإشارة إلى "أنه وفي الوقت الذي تكرر بريطانيا تمسكها بالولاية، فأنها تقرّ بعدم جدوى النقاش حول القضية"[4]. ثم اقترح كرزن إحالة المسألة إلى عصبة الأمم من أجل اتخاذ قرار غير منحاز، وأوضح بأن حكومته ستقبل بالنتيجة مهما كانت. وقد أيدته في ذلك فرنسا وإيطاليا اللتان حثتا عصمت باشا على قبول الاقتراح، إلا أنه طلب تأجيل ردّه حتى بعد الظهر[5].

---

1) Lausanne Conference ..., P. 388-389.

2) Ibid, P.389.

3) Curzon to Crowe,Lausanne,23-1-1923,DBFP,I.Sir,Vol.18, No.340, P.465; Peter J.beck,Op.Cit., P.258.

4) Lausanne Conference ..., P. 389.

5) Curzon to Crowe, Lausanne, 23-1-1923, DBFP ,I.Sir ,Vol.18, No.340, P.465.

وفي اجتماع بعد ظهر يوم ٢٣ كانون الثاني ردّ عصمت باشا على مذكرة كرزن وطالب مجدداً بإعادة الولاية إلى تركيا، وبإجراء استفتاء عام في الولاية، وقد رفض عصمت باشا اللجوء إلى التحكيم وإحالة المسألة إلى عصبة الأمم[١]. كما جدد رفضه الاعتراف بالانتداب والمعاهدات المعقودة بين بريطانيا والعراق[٢]. وقد دافع عصمت باشا مجدداً عن الأرقام التركية بشأن إحصاء السكان في الولاية المتنازع عليها، والتي عدها "أكثر دقة من نظيرتها البريطانية، كونها أخذت طبقاً لعمليات التجنيد". ومضى في القول" بأن من سافر إلى الأناضول يعرف أن الأكراد والأتراك لا يختلفون عن بعضهم سوى باللغة، وأن كلا الشعبين ينتميان للعرق الطوراني، وما يعزز رأينا هي المادة الموجودة تحت أسم كوردستان في دائرة المعارف البريطانية"[٣]. وبخصوص أسانيده السياسية، ذكر عصمت باشا بأن" ما لا يقبل الجدل أن الكورد والأتراك يشكلون غالبية سكان الولاية، وأن الكورد تمتعوا بكامل حقوقهم ولمدة قرون تحت الإدارة التركية التي لم ينظروا إليها قط كحكومة أجنبية، أما الحوادث التي وقعت في سنة ١٩١٤ في بدليس ودرسيم فهي حوادث فردية وذات طبيعة محلية وقامت بتأثير قنصليات أجنبية معينة"[٤]. وبعد أن كرّر عصمت باشا تمسكه بأسانيده التاريخية والجغرافية والاقتصادية ....في مطالبته بالموصل[٥]. فإنه أثار مسألة مهمة هنا، عندما ذكر بأن الحقائق تبين في الماضي القريب بأن الحكومة البريطانية لا تعد الموصل جزءاً من العراق، وما يؤيد ذلك حسب زعمه، عدة اعتبارات: أولاً- الاتفاق الإنكليزي الفرنسي في ١٩١٩ يفصل الموصل عن باقي العراق ويضعها ضمن

---

١) فاضل حسين، مشكلة ...، ص٣٢.

2) Lausanne Conference ..., P. 387.

3) Lausanne Conference ..., P. 390 ;

-إسماعيل بيشكجي، النظام...، ص٨٩.وحقيقةً فإن لدي وصول الاتراك من مناطق آسيا الصغرى في القرن الحادي عشر الميلادي الى الاناضول، كان الكورد شعباً يعيش قبل ذلك بفترة طويلة في الشرق الادنى وفي الاناضول، وان لغة هذا الشعب وتاريخه وحضارته وعاداته تبين ان الكورد ينتمون الى غير امة الاتراك. واذا كان الاتراك من اصل طوراني فإن الكورد من اصل آري.ينظر: اسماعيل بيشيكجي، كردستان...،ص ١٥٠.

4) Lausanne Conference ..., P. 391 ;

- إسماعيل بيشكجي، النظام...، ص ص٩١-٩٢.

٥) للتفاصيل، ينظر:

-Lausanne Conference ..., PP. 391-392.

المنطقة الفرنسية. ثانياً- في المطالب التي قدمت في ١٩١٩ عند تحريض قوات التحالف لشريف باشا، فإن الموصل كانت منطقة منفصلة عن العراق[١]-في اشارة الى مذكرتيه بخصوص الحقوق الكوردية في مؤتمر الصلح-كما مر.

وقبل أن يختتم عصمت باشا ردّه، ذكّر المؤتمرين بالاعتبارات الإستراتيجية والتاريخية، والميثاق الوطني التركي،والتي تثبت أن ولاية الموصل المسكونة من الغالبية الكوردية - التركية تشكل جزءاً غير منفصل عن تركيا، وجاء احتلالها كما جاء احتلال باقي المناطق التركية بعد هدنة مودروس، وكانت دول الحلفاء هي صاحبة المبدأ القائل بالأخذ برغبات الشعوب في تقرير مصيرها، حسبما ورد في بنود ولسن الأربعة عشرة[٢].

تحدث كرزن مرةً ثانية وركّز في مذكرته، على عقم وخطورة إجراء استفتاء، لما لبريطانيا من تجربة معه، في بلد يسكنه سكان "متعصبون لا يمتلكون وحدة الحماس أو المصلحة، وهم أميون بشكل، وذو تقاليد عرقية ودينية.... وقبائل متعادية وثائرة"[٣] ومضى في مذكرته بأنه "لا شك أن الكورد سيصوتون لصالح أي حكم يساعدهم على إقامة كوردستان مستقلة[٤] والعرب لصالح حكومة عربية والأتراك في صالح التبعية التركية...."[٥]. وفي ردّه على عدم اعتراف عصمت باشا بالانتداب البريطاني على العراق، فإنه ذكّر الأتراك بالتسوية الفرنسية التركية بشأن الحدود السورية التركية[٦]، والتي هي عبارة عن اعتراف ضمني بمسألة

---

1) Ibid,P. 392.

2) Ibid, PP. 392-393.

3) Quoted in: Curzon to Crowe, Lausanne,23-1-1923,DBFP,I.Sir, Vol.18, No. 340,P.465.

٤) يبدو ان هدف كرزن كان واضحاً، من ذكره الجملة المذكورة، إذ أنه يوجه بها رسالة غير مباشرة إلى الأتراك، بأن إقامة كوردستان ليست في صالح تركيا، ولا في صالح بريطانيا.

5) Harold Niclson,Curzon:The last Phase 1919-1925,London,1937, P.339;

-ألبرت م. منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني،ترجمة هاشم صالح التكريتي،بغداد،١٩٧، ص٢٥٤.

٦) يشير كرزن بذلك إلى اتفاقية أنقرة ١٩٢١ والتي تمت فيها تسوية مسألة الحدود مع سوريا،ينظر:المبحث الاول من الفصل الاول .

الانتداب الفرنسي على سوريا[1]. ثم توجه إلى عصمت باشا بالسؤال عما إذا كان هناك للكورد في الموصل ممثلون في المجلس الوطني التركي، فكيف أجريت الانتخابات؟ وكم فرداً أنتخب؟...، وأضاف إذا كان عصمت باشا يرفض أن يقرر العرب الذين يشكلون ربع سكان الولاية، مصير الولاية، فكيف يطالب بأن يقررها التركمان الذين يشكلون نسبة (١) إلى (١٢) من سكان الولاية[2]؟. وأكد مجدداً مطالبته بإحالة المسألة إلى عصبة الأمم، التي هي في الغالب هيئة مؤلفة من ممثلي دول محايدة مستقلة وغير متحيزة مطلقاً، وإذا وافق عصمت باشا على ذلك، فستدعو العصبة تركيا بموجب المادة ١٧ من الميثاق لتصبح عضواً خلال النظر في النزاع. وتخول تركيا الجلوس في مجلس العصبة وفقاً للمادة الرابعة، وبموجب المادة الخامسة "يكون قرار المجلس الذي تمثل فيه الحكومة التركية، جماعياً فلن يتوصل إلى قرار من دون موافقتها"[3]. وذكر بأنه إذا رفض الوفد التركي اقتراحه فسيتخذ خطوات أخرى. وقد أبدى اعتقاده بأن هذه القضية اذا لم تحل بالطريقة التي يرغبها الوفد التركي فيحتمل حدوث هجوم تركي على الحدود لحل المشكلة بالوسائل العسكرية، وربما تعقبها حرب، وشدد على أنه جاء إلى لوزان لتوقيع معاهدة سلام لا لشن حرب، لذلك، إذا لم يتوصل الطرفان إلى تسوية، فسيضطر على العمل وفقاً للمادة الحادية عشرة من ميثاق عصبة الأمم التي تعالج موضوع الحرب أو التهديد بشن حرب. وقد أنذر كرزن عصمت باشا بهذا الاحتمال وأعلن أنه سيكون مسؤولاً عن نتائجه أمام العالم[4]. وقد أيده في ذلك كل من بومبارد وكاروني ممثلا فرنسا وإيطاليا، وكذلك هياشي ـ ممثل اليابان في المؤتمر[5].

---

1) Lausanne Conference ..., P. 398.

2) Ibid, P. 400.

3) Curzon to Crowe, Lausanne,23-1-1923, DBFP, I.Sir, Vol.18, No.334, PP.465-466;

- فاضل حسين، مشكلة ...،ص ص٣٢-٣٣.

4) Lausanne Conference ..., PP.402- 403 ; Curzon to Crowe, Laussane, 23-1-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 334, P. 465.

5) Curzon to Crowe, Lausanne, 23-1-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18,No. 340, P. 465.

تكلم عصمت باشا مجدداً، ودافع عن رفض تركيا لمسألة الانتداب، ومسألة انتخاب النواب الكورد في المجلس الوطني الكبير، وأعلن تمسكه بإجراء استفتاء كحل عادل، وأعلن بأنه يطالب بسلام عادل ومنصف، وإنه هو والوفد التركي مستعد للتضحية من أجل السلام العام، وأعرب عن أمله في أن يقتنع المؤتمرون بحججه المقنعة تماماً، حسب اعتقاده، وختم كلامه بدعوة بريطانيا الى القبول بمبدأ استرجاع الموصل إلى تركيا[1].

اقتنع كرزن بعدم جدوى استمرار الجدل مع عصمت باشا، لذلك، وعلى الرغم من معارضة الوفد التركي، قرر إحالة المسألة إلى عصبة الأمم، ونفذ قراره في ٢٥ كانون الثاني بتوجيهه رسالة إلى السكرتير العام للعصبة، مستنداً على المادة الحادية عشرة، من ميثاق العصبة. وفي اجتماع مجلس العصبة الذي عقد في ٣٠ كانون الثاني أعلن اللورد بلفور ـ مندوب بريطانيا لدى العصبة ـ بأن النزاع بشأن الموصل يهم العصبة لأن العراق على الرغم من كونه تحت الانتداب البريطاني، فإنه في النهاية تحت إشراف وإدارة العصبة، وإن بريطانيا تعمل بالنيابة عنها. وشدد على دوافع السلام التي أجبرت الحكومة البريطانية على إحالة المسألة إلى المجلس[2].مما اضطر عصمت باشا إلى تقديم مذكرة بتاريخ الرابع من شباط ١٩٢٣ إلى وفود كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، يطلب فيها استثناء قضية ولاية الموصل من مناقشات المؤتمر، فوافق اللورد كرزن على ذلك[3]. على أن تجري مناقشة الموضوع بين الطرفين بشكل خاص. ومهّد ذلك بإخراج قضية الموصل من جدول المفاوضات، ويكون كرزن بذلك قد حقق شوطاً مهماً في كسب مسألة الموصل لصالح بلاده بريطانيا. ودشن بداية لانتزاعها بصورة نهائية من الأتراك [4].

إن تزمت الأتراك في مطالبهم وتشددهم في طروحاتهم ترك انطباعاً لدى الساسة البريطانيين ومنهم اللورد كرزن، بصعوبة امكانية التوصل الى تسوية مع الجانب التركي، لذلك قرر كرزن في ١٦ كانون الأول ١٩٢٢، صياغة نص معاهدة

---

1) Lausanne Conference ..., P. 404.

2) Peter J.Beck,Op.Cit.,PP.260-261.

3) A.J.Toynbee,Op.Cit., P. 495.

4) Mim K.Oke,A Chronology of Mosul Question 1918-1926, Istanbul, 1991, P. 37.

يعرضها على الحلفاء أولاً، ثم يتم تسليمها للأتراك، إما لقبولها أو لرفضها، لأن استمرار المناقشات برأيه لن تجدي نفعاً مع هؤلاء[١]. وفي المقابل كان عصمت باشا قد توصل إلى قناعة باحتمال توقف أعمال المؤتمر، لذلك بعث ببرقية إلى أنقرة أقترح فيها استعداد الإدارة والجيش للتحرك العسكري، وقد استجاب المجلس الوطني الكبير لطلبه[٢].

وفي نهاية شهر كانون الأول ١٩٢٢ كانت حالة المؤتمر قد وصلت إلى درجة كبيرة من التأزم[٣]، الأمر الذي دفع كرزن إلى البحث عن آليات تهدف الى الإسراع في صياغة تلك المعاهدة، وفي الوقت نفسه نصح السلطات العسكرية البريطانية باتخاذ جميع التدابير اللازمة وإعداد خطة للتحرك في حالة الطوارئ[٤].

وبموازاة ذلك، كان عصمت باشا وكرزن، يتبادلان المزيد من التصريحات والتهديدات المضادة، والتي أدت إلى تصعيد الموقف بين الطرفين، إذ وصل الأمر إلى تهديد أحد الطرفين للطرف الآخر بشن الحرب ضده في حال لم تنفذ مطالبه[٥].

تمَ إعداد مسودة الاتفاقية، والتي تضمنت خمسة أبواب ومئة وستين بنداً، تعالج القضايا السياسية والمالية والاقتصادية والمواصلات والصحة....[٦]، بناءً على مقترحات كرزن في الحادي والثلاثين من كانون الثاني [٧]١٩٢٣، وعرضت على عصمت باشا في ٤ شباط، وقد حثه كرزن وبلغه حازمة على القبول بها، بقوله

---

1) Curzon to Crowe, Lausanne, 16-12-1922, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 279,PP.322-393.

2) S. R. Sonyel,Op.Cit., P. 205.

3) Ibid, P. 205.

4) Henderson to Curzon, Constantinople, 25-12-1922, DBFP, I.Sir, Vol.18, No. 292, PP. 413-414.

٥) للتفاصيل، ينظر: -S. R. Sonyel,Op.Cit., PP. 204-205 .

6) Harry. N.Howard,The Partition…, P. 307; Allied Draft Treaty 31-1-1923, DBFP, I.Sir,Vol.18, Apendix. 3, PP. 990-1005.

٧) للاطلاع على المشروع والمناقشات التي رافقتها ينظر:

-Lozan Baris Konfransi,Tütanaklar Belgeler, Takim.I,Çilt.I,Kitab.2, Çaviren Seha L.Meray,Ankara.1969,SS.31-52.

"إننا لسنا هنا لنستمر في التفاوض حتى يقبع الجميع في قبورهم، وإنما للتسوية والتوقيع..."[١]. رفض عصمت باشا، في البداية، التوقيع عليها وبشكل قاطع، غير أنه وبعد تعرضه لضغوطات المجتمعين، وافق على تقديمها إلى المجلس الوطني التركي الكبير، وبذلك أنهى جلسات المرحلة الأولى في ٥ شباط ١٩٢٣[٢].و بحلول السابع من شباط، كان الوفدان، البريطاني والتركي، قد غادرا لوزان، بعد المحاولات الفاشلة من جانب فرنسا لإعادة عملية التفاوض والتي عدتها بريطانيا تحطيماً لوحدة الحلفاء في أكثر اللحظات إحراجاً[٣].

وبذلك فشل المؤتمر بسبب تزمت السياسة البريطانية والتركية، فيما يخص مسائل النظام القضائي، والمسائل الاقتصادية، وهي مسائل تهم الفرنسيين والإيطاليين أكثر مما تهم البريطانيين الذين ضمنوا مصالحهم بترؤسهم اللجنة الإقليمية والعسكرية الأمر الذي أحيا شكوك الأتراك بمدى جدية بريطانيا في السلام ولمطالبتها بالتوقيع الفوري على البنود الاقتصادية، وهذا ما جاء في اللقاء الذي جمع عصمت باشا ببرستيل- رئيس القسم الأوروبي في وزارة الخارجية البريطانية-[٤]. عندما اتهم كرزن شخصياً بأنه السبب الحقيقي وراء ذلك الفشل، بتجاهله للقومية التركية، وشعور الأتراك بسوء نوايا وتصرفات الأوروبيين تجاههم[٥].

---

1)Curzon to Lindsay, Lausanne, 31-1-1923,DBFP,I.Sir,Vol.18,No. 357, PP.484-485 ; L.Evans,Op.Cit., P. 339.

2) L.Evans,Op.Cit., P. 399 ;

-فاضل حسين، مشكلة ...، ص٣٦.

3) Memorandum by Crowe 6-2-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 374, PP. 511-512.

4) Henderson to Curzon,Constantinople,12-2-1923, DBFP, I.Sir, Vol.18, No. 309, PP. 541-542 .

٥) سحر عباس خضير، المصدر السابق، ص٢٦٦.

كان أهم ما تميز به الحوار الرسمي وغير الرسمي الذي دار بين كل من عصمت باشا وكرزن في لوزان هو الشدة، والوقع الثقيل على الاثنين، فقد اختلق فيه كرزن الكثير من العوائق للوفد التركي من خلال الضغط عليه للتعبير عن آرائه وبسرعة، وتوجيه الأسئلة المحرجة له لا سيما فيما يخص علاقة تركيا بالاتحاد السوفيتي، ويذكر أن الاستخبارات البريطانية سهلت ذلك،بنجاحها في التجسس على الرسائل المتبادلة بين أنقرة والوفد التركي[١]. كذلك فيما يخص الكورد، إلا أن عصمت باشا حاول بشتى الوسائل عدم الاستجابة لضغوط كرزن، كما أن ضعف سمع عصمت باشا قد جنبه في الكثير من الأحيان هجمات كرزن الذي كان يشك مع الآخرين بأنه يسمع ما يريد سماعه فقط[٢]. وبالرغم من ذلك، ولإيمان عصمت باشا بأن البريطانيين، الذين كانت بوارجهم في استانبول وقواتهم في الموصل، يمثلون التهديد الأكبر. عرض ولأكثر من مرة فكرة التحالف معهم، على كرزن، بإشارته إلى أن الدولة التي ترغب تركيا بصداقتها هي بريطانيا، بيد أن كرزن رفض ذلك بقوله: "إنني موجود هنا للتوصل إلى سلام متضامن وليس إلى سلام فردي"[٣]. كما أن عصمت باشا حاول، بأقصى ما يمكن، استغلال الخلافات بين دول الحلفاء لمصلحة بلاده، باللجوء تارةً إلى الولايات المتحدة وتارةً فرنسا، مقترحاً عليهم توقيع معاهدة مع تركيا، ولكنهما رفضتا تلك العروض ريثما تنتهي المفاوضات[٤].

---

1) S. R. Sonyel,Op.Cit., P. 191.

2) Peter J.Beck,Op.Cit.,P.258.

3) Curzon to Crowe,Lausanne ,5-2-1923, DBFP, I.Sir,Vol.18, No.370, P.507.

4) Curzon to Crowe, Lausanne,16-12-1923, DBFP, I.Sir, Vol.18, No. 279, PP. 322-323.

بريطانيا وتركيا في المرحلة الثانية من مؤتمر لوزان
(٢٣ نيسان – ٢٤ تموز ١٩٢٣)

رفض المجلس الوطني التركي الكبير، في اجتماع عقده في السادس من آذار مسودة الاتفاقية، لأنها تتعارض وما تم الاتفاق عليه في الميثاق الوطني التركي[١]، ولكن الجدل استمر بشأن استئناف المفاوضات، وقد دافع مصطفى كمال عن عصمت باشا أمام المجلس، معارضاً بعض المتشددين من أعضائه الرافضين استئناف المفاوضات، وجرى في نهاية الأمر تبني وجهة نظر مصطفى كمال، وعلى الرغم من معارضة السفير الروسي[٢]، تم إعداد مذكرة، طالب فيها الأتراك بالإلغاء الكامل للامتيازات الأجنبية، وبحث قضية الموصل انفرادياً مع بريطانيا، وتأجيل النظر في القضايا الاقتصادية، والإصرار على أن تدفع اليونان تعويضات حربية للحكومة التركية[٣].

حررت تلك المذكرة في الثامن من آذار ١٩٢٣، وتضمنت رغبة تركيا بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد في غضون أسبوعين في أية مدينة أوروبية أو في استانبول، وسلمت تلك المذكرة مع المشروع التركي الجديد إلى المندوبين السامين للحلفاء في التاسع من آذار ١٩٢٣[٤].

---

١) فاضل حسين، مؤتمر لوزان....، ص١٥.

2) Harry N.Howard,The Partition…,P. 311 ; S. R. Sonyel,Op.Cit., PP. 211-212.

3) S. R. Sonyel,Op.Cit., P. 212.

4) Rumbold to Curzon, Constantinople, 10-3-1923, DBFP, I.Sir,Vol.18, No. 431, PP. 582-587;S. R. Sonyel,Op.Cit., P. 213 .

وبعد موافقة كرزن على استئناف المفاوضات، ولغرض الاتفاق على الخط الذي يجب إتباعه بشأن المفاوضات الجديدة في تركيا، عقد اجتماعاً مع حلفائه في الحادي والعشرين من آذار، تمخض عنه قرار باستمرار المفاوضات من جديد مع الأتراك[١].

وفي الحادي والثلاثين من آذار تسلم الأتراك ردّ الحلفاء على المذكرة التركية والتي أوضحت، إنه ولغرض الإسراع بالتوصل إلى سلام "عادل ودائم" فإن دول الحلفاء مستعدة لمناقشة جميع النقاط المطروحة في المذكرة التركية. والمقترحات المقابلة، وستبدأ جلسات المفاوضات من جديد في لوزان في الثالث والعشرين من نيسان، وطلب من أنقرة إرسال مندوبين إلى لوزان لاستئناف المؤتمر، الأمر الذي رحبت به أنقرة[٢].

قبيل استئناف المؤتمر أعماله، كان هناك تطوران بارزان أثرا بشكل كبير في مرحلته الثانية، وكلا الحدثين كان ورائهما مصطفى كمال، حسبما تبين المعطيات. الأول: قرار المجلس الوطني التركي الكبير في الأول من نيسان إجراء انتخابات جديدة في غضون شهرين، على أن يجتمع المجلس الجديد في الأول من حزيران[٣]. بغية التخلص من المعارضين داخل المجلس وتقوية موقف مصطفى كمال، الذي بذل جهداً كبيراً في تعزيز زعامته السياسية داخل تركيا من خلال تنظيم "حزب الشعب"[٤]. وفعلاً أجريت تلك الانتخابات في أثناء مزاولة المؤتمر أعماله في المرحلة

---

1) Minutes of inter – Alled meting held at the foreign Office on March 21, 1923, DBFP, I.Sir,Vol.18, No. 451, PP. 602-612

2) Rumbold to Curzon,Constantinople, 8-4-1923, DBFP, I.Sir, Vol.18, No. 465, P. 675 ; S. R. Sonyel, Op.Cit., P. 214.

3) S. R. Sonyel,Op.Cit., PP. 214-215.

٤) في ٩ آب ١٩٢٣ عقد المؤتمر التأسيسي لحزب الشعب، بعد أن قررت جمعية الدفاع عن الحقوق التحول إلى حزب الشعب، و أجيز رسمياً في ١٩ أيلول ١٩٢٣، بعد ان تم انتخاب مصطفى كمال أميناً عاماً له وعصمت باشانائباً للأمين العام في ١١ أيلول. ومما يجدر ذكره هنا أن حزب الشعب قد تأثر في فلسفته السياسية والاجتماعية والاقتصادية بآراء المفكر ضياء كوك ألب، وبالنظريات التاريخية للمفكر الفرنسي اليهودي ليون كاهان، اللذين قوَيا في الأتراك فكرة القومية التركية، والتحرر من القيود الإسلامية والعثمانية.ومنحه تأسيس الحزب مجالاً كبيرا للمضي في مشاريعه الإصلاحية، وتوجيه السياسة الخارجية للبلاد، اذ تحول مصطفى كمال بعد تأسيسه إلى حاكم شبه مطلق، و لم يعد يتقبل أية أراء ومقترحات مضادة له، للتفاصيل ،ينظر:

-Desmond Stewart,Op,Cit.,P. 247;

-مصطفى الزين، المصدر السابق، ص ٢١٦؛ محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص١٦٣.

الثانية، وفازت بها جمعية الدفاع عن الأناضول والروملي، التي تبنت نهج حزب الشعب بأغلبية المقاعد، وأنتخب مصطفى كمال رئيساً للمجلس[١]، مما أدى إلى تزمت المجلس الجديد تجاه طلبات بريطانيا وحلفائها في المرحلة الثانية من المؤتمر. وقد تنبه البريطانيون إلى ذلك، وشككوا في نزاهة تلك الانتخابات، خصوصاً وأن تلك الانتخابات لم تشمل أغلب الولايات الشرقية[٢].

كان التطور الثاني، هو قيام حكومة انقرة بالموافقة على امتياز جستر[٣]. في مسعى تركي لإدخال الولايات المتحدة كطرف مباشر في الصراع، ولأجل شق جبهة دول الحلفاء[٤]. وقد أعلنت الحكومة البريطانية معارضتها منح الامتياز في ولاية الموصل، دون سيادة شرعية تركية على تلك المنطقة، ووجدت فيه دوافع أمريكية للتدخل في مفاوضات لوزان للتوصل إلى اتفاق بشأن الموصل بشكل يتماشى مع المصالح الأمريكية[٥]، لذلك فكر كرزن بعدم دعوة الوفد الأمريكي إلى المرحلة الثانية من المؤتمر، ولكن نصيحة كل من رامبولد، المندوب السامي البريطاني في استانبول، وغيدس، السفير البريطاني في واشنطن، أقنعته بالعدول عن الفكرة، وبدعوتهم للمؤتمر[٦].

---

١) للتفاصيل، ينظر:

- Kemal Atatürk,A.G.E,SS.491-492;

-حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص ص١٣٤-١٣٨.

2) Rumbold to Curzon, Constantinople, 12-6-1923, DBFP, I.Sir, Vol.18, No. 620, PP. 884-885.

٣) كانت الاتفاقية المبرمة مع جستر، تسمح للشركة الأمريكية بالتنقيب عن البترول على مسافة ٤٠ ميلاً على جانبي الطريق الممتد بين أنقرة ــ سيواس ــ كربون ــ ديار بكر ــ الموصل حتى الحدود الإيرانية، وفسرت بريطانيا الاتفاقية مع سياسة (الباب المفتوح)، إن الولايات المتحدة تؤيد ضم الموصل إلى تركيا!.ينظر: عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراقي، مراجعة وتقديم، قاسم أحمد العباس، ج٢، بغداد، ١٩٧٥، ص٧٨.

٤) سحر عباس خضير، المصدر السابق، ص ص٢٦٧-٢٦٨.

٥) للتفاصيل ينظر:

-John A.DeNovo,Amercan Interests and Policies in the Middle East 1900-1939,U.S.A,1963,P.191 ff;

-اصغر جعفري ولداني، جشمداشت هاى تركيه به شمال عراق، اطلاعات سياسى اقتصادى (مجله)، ژماره، ٩٥-٩٦، تهران، ص٦٤.

6) S. R. Sonyel,Op.Cit., P. 215;Curzon to Henderson, foreign Office, 20-4-1923, DBFP, I.Sir, Vol.18, No. 670, PP. 686-687.

افتتح المؤتمر جلساته للمرة الثانية في ٢٣ نيسان ١٩٢٣[١] برئاسة رامبولد، خلفا لكرزن في رئاسة الوفد البريطاني[٢]، لمناقشة المسائل العالقة التي لم يجرِ التوصل إلى حسمها في المرحلة الأولى من المؤتمر. وظلت تركيا ممثلة بذات وفدها، أما فرنسا فقد ترأس وفدها الجنرال بيل *Pelle* ـ المندوب السامي الفرنسي في استانبول ـ واحتفظ الإيطالي مونتانا *Montana* بترأس وفد بلاده، أما البعثة الأمريكية فقد رأسها كرو *Crowe*، وبقى الوفد اليوناني برئاسة فنزيلوس . أما روسيا فكانت مشاركتها شكلية، لأن مسألة المضايق قد سويت بشكل نهائي في المرحلة الأولى[٣]. واقترح رامبولد إعادة تأليف اللجان كما كانت في المرحلة الأولى، وترأس اللجنة الأولى التي ستتعامل مع المسائل الإقليمية والعسكرية العالقة، مع قضية الأمتيازات القضائية للأجانب، وترأس الفرنسي بيل اللجنة الثانية، التي ستتعامل مع المسائل المالية والصحية، أما الإيطالي مونتانا فترأس اللجنة الثالثة التي ستتعامل مع المسائل الاقتصادية، ولم يكن هناك اعتراض من جانب الأتراك على ذلك التقسيم[٤]، وبذلك بدأت المرحلة الثانية من المؤتمر بطريقة مرضية ومن دون اعتراضات.

كانت مسألة تراقيا، هي أولى المسائل الإقليمية العالقة التي ناقشتها لجنة رامبولد في ٢٤ نيسان، وقد طالب فيها الأتراك بأن يكون خط الثالويك، أعمق نقطة صالحة للملاحة لنهر مارتيزا، هو الحدود بين تركيا واليونان في تراقيا، فضلاً عن ضم جزيرتي ادا قلعة *Adakale*، كاستلوريزو*Castellorixo* إلى تركيا، بحكم وقوعها ضمن مياهها الإقليمية، إلا أن رامبولد رفض ذلك دعماً لإيطاليا التي طالبت بالجزيرتين[٥]. وبتمسك الجانبين التركي والإيطالي بمطالبيهما، وخشية

---

1) Kemal Atatürk,A.G.E,S.492.

٢) لقد عد ترأس رامبولد للوفد البريطاني، خلفاً لكرزن، بداية التغيير في السياسة البريطانية تجاه تركيا، باتجاه إبداء بعض المرونة.ينظر: داجوبرت فون ميكوش، المصدر السابق، ص٣٥٦.

3) B.Ponomaryov and Others,Op. Cit., P. 196;

-جاسم محمد شطب،المصدر السابق ، ص٢٠٢.

4) S. R. Sonyel, Op.Cit., PP. 215-216 ; Rumbold to Curzon, Lausanne, 23-4-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 477, PP. 688-690.

5) Rumbold to Curzon, Lausanne, 25-4-1923, DBFP, I.Sir, Vol.18, No.478, P.690 ; S. R. Sonyel,Op.Cit., P. 217

حدوث انشقاق داخل المؤتمر، اقترح رامبولد على حكومته مساومة الطلبين الواحد بالآخر، وهو أن تأخذ تركيا خط الثالويك لمارتيزا وتتنازل عن الجزيرتين، ووافقت حكومته على ذلك[1]. ووافقت تركيا ايضاً على ذلك،ولكن بعد ان اضيف طلباً آخر لها وهو تنازل إيطاليا عن أموالها الاحتياطية بوصفها حصة للدوديكانيز عن الديون العامة العثمانية المستحقة للدفع[2]. ودونت الاتفاقية الخاصة بمسألة تراقيا في الخامس من حزيران، وتضمن النص النهائي الموقع في ٢٤ تموز[3]، خمس مواد، حددت بموجبها الحدود الأوروبية لتركيا من البحر الأسود حتى بحر إيجة[4].

وفيما يتعلق بمسألة الموصل، فلم تشكل عقبة في طريق المؤتمر، في مرحلته الثانية، لاتفاقهم على خطوطها الأساسية في المرحلة الأولى من المؤتمر، وانحصر الخلاف هنا بالمدة التي يمكن خلالها تحديد الحدود بين تركيا والعراق باتفاقية ، وإذا فشل الطرفان،آنذاك فيجب عرضها على عصبة الأمم[5]. وقد تطرقوا إليها في ٤ حزيران عندما طلب رامبولد من عصمت باشا فيما إذا كان بوسعه تقصير المدة من سنة إلى ستة أشهر، فأجابه عصمت باشا، بعدم تمكنه من الإجابة على سؤاله فأجل الموضوع إلى اجتماع آخر[6].

في الحقيقة كانت المصلحة البريطانية تقتضي تقليص تلك المدة، خصوصاً بعد أن تمكن الوفد البريطاني من إخراج المسالة من جدول أعمال المؤتمر سابقاً[7]، لإدراك الساسة البريطانيين بان تركيا لن تقدم أية تنازلات بشأن الموصل، لذلك

---

1) Rumbold to Curzon, Lausanne, 26-4-1923, DBFP, I.Sir, Vol.18, No. 489, P. 694.

2) S. R. Sonyel,Op.Cit., P. 216.

3) Gündüz Okçün, Ahmet R. Okçun, Tűrk Antalaşmalar Rehberi, Ankara, 1974, PP. 1-2.

٤) لوزان صلح معاهدة نامه سى،مقاولات وسندات سائرة،٢٤ تموز ١٣٣٩-١٩٢٣،مطبعه احمد احسان وشركاسى، استانبول، ١٣٤٠، ص ص٦-٧.

5) Peter J.Beck,Op.Cit.,PP.260-261.

6) Mim K.Oke,A Chronology..., PP. 43-44 ;

-فاضل حسين، مشكلة...، ص٣٧.

7) Mim K.Oke,A Chronology..., P. 37.

أرادت بريطانيا عرضها وبأسرع ما يمكن أمام عصبة الأمم الهيئة التي تمتلك بريطانيا تأثيراً عليها[١]، الأمر الذي يبشر بحسم القضية لصالحها، خصوصاً وإن وضعها العسكري بدأ يزداد سوءاً في كوردستان الجنوبية[٢]. وتمهيداً لذلك كتب كرزن إلى رامبولد: "أن بريطانيا غير مستعدة لتوقيع أية معاهدة لا تحتوي على شرط مُرْضٍ لخطوط صيغتنا، ولكن إذا فشلت التسوية فيمكن تمديد المدة من ستة أشهر إلى تسعة أشهر"[٣].

وفي الثالث والعشرين من حزيران، وبعد مناقشات قصيرة بين الطرفين وافق عصمت باشا على تقليص المدة من سنة إلى تسعة أشهر[٤]. وقد تناولت الفقرة الثانية من البند الثالث من معاهدة لوزان معالجة تلك المسألة[٥]. والتي تنص على أن مسألة الحدود بين تركيا والعراق ستسوى بالطرق الودية بين بريطانيا وتركيا خلال تسعة أشهر تنتهي في الخامس من حزيران ١٩٢٤، وإنهما إذا لم يتفقا على شئ،فسيعرض الأمر على مجلس عصبة الأمم[٦].

ومن المسائل الأخرى التي مثلت أهمية لبريطانيا وتركيا، مسألة جلاء قوات الحلفاء من استانبول والمضايق بشكل عام. فقد كانت تمثل للأتراك مسألة مصيرية، بذلوا أقصى جهودهم لتأمين نجاحها في المؤتمر، وأبدوا قلقهم بشأنها منذ البداية أما بالنسبة لبريطانيا، فأنها مثلت لها ورقة رابحة لممارسة الضغط على الأتراك للحصول على أفضل التسويات في المؤتمر، وتماشياً مع هذه السياسة وردا على طلب للوفد التركي، رفض رامبولد فتح باب النقاش بشأنها في الخامس

---

1) Ismael Güldaş,A.G.E,S.101.

٢) ينظر:سروه اسعد صابر،كوردستان من بداية الحرب العالمية الاولى الى نهاية مشكلة الموصل ١٩١٤-١٩٢٦،اربيل،٢٠٠١،ص ص ٢٤١-٢٥٢.

3) Qouted in: Curzon to Rumbold, foreign Office,13-6-1923, DBFP, I.Sir,Vol.18,No.606, P. 859 ; Peter J.beck,Op.Cit.,P. 261.

4) Mim K.Oke,A Chronology...,PP.43-44 ; Peter J.Beck, Op.Cit., P. 261.

٥) لوزان صلح معاهده نامه سى...، ص٧.

٦) لوزان صلح معاهده نامه سى...،ص٧؛ عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، المصدر السابق، ص١٠٦.

والعشرين من نيسان. ولكنه أخبره بأنهم سيقومون بالجلاء، إذا ما وصلت المفاوضات إلى نهاية ناجحة، ولم يكن أمام عصمت باشا سوى الموافقة[1].

لقد تنبه مصطفى كمال إلى نوايا بريطانيا وحلفائها من وراء ذلك التأجيل، لذلك أبرق إلى عصمت باشا في رسالة بعثها في ٢٥ أيار، أوضح فيها بأن الحلفاء يريدون تأجيل الجلاء حتى تسوى المسائل الاقتصادية والمالية بحسب وجهات نظرهم وتسوية مسألة الموصل بما يتناسب ورغبات البريطانيين[2]. لذلك أعاد عصمت باشا عرض مسألة الجلاء من جديد على رامبولد في ٢٧ حزيران، وأصرّ عليها لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية. إذ أراد تبرير موقفه المتساهل في مسألة التعويضات اليونانية، لكي يبين لحكومته والشعب التركي بأن مسألة الجلاء قد حظيت باهتمام كبير منه[3]. إلا أن رامبولد، وبقرار من حكومته، أصرّ على أن مسألة جلاء قوات الحلفاء من استانبول والمضايق لن تعرض للنقاش ما لم يتوصل المجتمعون في لوزان إلى حل للمسائل الأخرى وخصوصاً الديون والأمتيازات ومشكلة الموصل[4]. وقد تكرّر ذلك الرفض بعد ذلك، إلا أن رامبولد طمأن عصمت باشا بأن تسوية تلك المسائل ستقود إلى تسوية مسألة الجلاء وبما يتناسب مع وجهة النظر التركية[5]. الأمر الذي أجبر عصمت باشا على الموافقة مرغماً. وبعد أن توصلوا إلى الاتفاق حول مسألة الموصل، وبإصرار من عصمت باشا قدم الحلفاء في السابع من تموز بروتوكولاً خاصاً بالجلاء[6]. وبعد عرضه للنقاش توصلوا إلى بروتوكول نهائي

---

1) Rumbold to Curzon,Lausanne,26-4-1923, DBFP, I.Sir, Vol.18, No.481, P. 695.

2) S. R. Sonyel,Op.Cit., P.222.

3) Ibid, P. 222

4) Curzon to Rumbold, Foreign Office, 13-6-1922, DBFP, I.Sir, Vol.18, No. 606,P. 856.

5) Rumbold to Curzon, Lausanne, 23-6-1923, DBFP, I.Sir, Vol.18, No. 632, P. 890.

6) Rumbold to Curzon, Lausanne, 7-7-1923, DBFP, I.Sir, Vol.18, No. 660, P. 930.

في السابع عشر من تموز، بعد حل مسألة الديون العثمانية[1]، ووقع المجلس الوطني الكبير في ٢٤ تموز، قرارا نص على الانسحاب الكامل لقوات الحلفاء في غضون ستة أسابيع، من تصديق المعاهدة والاتفاقيات الأخرى[2].

كانت مسألة الأمتيازات القضائية في الدولة العثمانية، من المهمات الملقاة على عاتق اللجنة الأولى، وواجه الوفد البريطاني صعوبةً في حلها ،بعد ان أضيفت في المرحلة الثانية من المؤتمر، حيث تم عرض تلك المسألة أمام اللجنة في ٤ أيار، وقد أبدى عصمت باشا تعنتا واضحا فيها أملا ً منه في انتزاع اكبر قدر ممكن من التنازلات والمكاسب من الحلفاء ،إلا انه اصطدم بمعارضة قوية مشتركة من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا بشكل أغضب عصمت باشا الذي اتهمهم "بمعاملة تركيا وكأنها مجرد تابع لهم"، أما رامبولد فقد حذر عصمت باشا في حالة استمرار رفضه مناقشة مقترحات الحلفاء الجديدة، فإنه سوف يقدم المقترح في النهاية بوصفه جزءاً من المعاهدة وملحقاتها[3]، لم يتنازل أي من الجانبين عن موقفه، ولكن عصمت باشا، الذي تلقى تعليمات صارمة من أنقرة بعدم تقديم أي تنازل بهذا الخصوص، قام بزيارة رامبولد، بعد ظهر اليوم نفسه، ليشتكي له من الموقف الذي كان عليه صباحاً، وقال له، بأن إصرار بريطانيا على مسألة حساسة للرأي العام التركي، قد يؤزم الوضع ويضعه في موقف صعب جداً، وأضاف بأن لتركيا اتفاقية مع روسيا، وأن أي تصريح شرعي يمنح الحماية لرعايا دول الحلفاء يجب أن يمنح للرعايا الروس. وهذا ما لا ترغب بريطانيا به، وأن الإصرار البريطاني سيوصل المسألة إلى طريق مسدود[4].

يبدو أن كلام عصمت باشا قد أثر، نوعاً ما، في رامبولد الذي أبلغ كرزن بأن الأمر لا يستحق أن يكون سبباً في فشل المؤتمر، لذلك وافق كرزن، ولكن "شرط

---

1) Rumbold to Curzon, Lausanne, 9-7-1923, DBFP, I.Sir, Vol.18, No. 662, PP. 935-936.

٢) لوزان صلح معاهدة نامه سى...،ص ص١٤١-١٤٢.

3) Rumbold to Curzon, Lausanne, 4-5-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 496, PP. 714-716; S. R. Sonyel,Op.Cit., PP. 218-219.

4) Rumbold to Curzon, Lausanne, 4-5-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 489,PP. 718-720.

عدم التخلي عن موقفه إلا إذا كان ذلك الملاذ الأخير"[1]، وبعد عرض تلك الموافقة على الأتراك جرى الإعداد لنص الاتفاقية الخاصة بالإدارة العدلية التي وقعت في الرابع والعشرين من تموز مع الاتفاقيات الأخرى[2].

اما مسألة التعويضات، التي كانت من اختصاص اللجنة الثانية، ولا سيما التعويضات التركية ـ اليونانية، فقد شكلت عقبة رئيسية في طريق التوصل للسلام، و كان رامبولد قد استهان بها منذ البداية، ولكنه فيما بعد عاملها على كونها مسألة رئيسية "تتطلب تسوية نهائية ومساومة أخيرة مع المسائل الكبرى"[3]. بسبب إلحاح اليونان الكبير في إنهائها وبأسرع وقت ممكن لتحمسهم لعقد سلام مع تركيا وتسريح الجيش اليوناني، الذي طال انتظاره، وخصوصا في تراقيا الغربية فضلا عن الظروف الداخلية الأخرى لليونان [4].وبعد أن منح فنزيلوس صلاحيات التوصل إلى اتفاق مع الأتراك، طلب حل المشكلة بشكل شخصي مع عصمت باشا، وطلب من الحكومة البريطانية ومن حكومته، منح قاراجاق، التي ناضل كرزن من أجل منحها لليونان في المرحلة الأولى من المؤتمر، إلى الأتراك مع مثلث صغير من المنطقة الواقعة إلى الشمال ما بين نهري مارتيزا واراد، مقابل تنازل الأتراك عن مطالبتهم اليونان بالتعويضات[5].وقد دعمه في ذلك رامبولد[6]. وهكذا بدعم بريطانيا لمقترح فنزيلوس وحثها الحكومة اليونانية بقبوله[7]، قررت الأخيرة تبني عرض فنزيلوس[8].

---

1) Quoted in: Ibid, minute. 5, P.813 ; S. R. Sonyel,Op.Cit., P.219.

٤) لوزان معاهدة نامه سى ....، ص ١٢٥.

3) Rumbold to Curzon,Lausanne,12-5-1923, DBFP, I.Sir, Vol.18, No.512, P. 742.

٤) للوقوف على الأسباب التي دفعت اليونان لاتخاذ ذلك الموقف، ينظر:

-S. R. Sonyel,Op.Cit., P.216-218 ; Rumbold to Curzon, Lausanne, 22-5-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 450, P. 778.

5) S. R. Sonyel,Op.Cit., P. 217.

6) Rumbold to Curzon, Lausanne, 14-5-1923, DBFP, I.Sir, Vol.18, No. 513, P. 217.

7) S. R. Sonyel,Op.Cit., P. 217.

8) Rumbold to Curzon, Laussane,18-5-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 527, P. 782.

وفي غضون ذلك، أثارت فرنسا، وإيطاليا، مسألة التعويضات المستحقة من الأتراك، لدول الحلفاء، لاتخاذها وسيلة إضافية للضغط على الأتراك لتقديم تنازلات، إلا أن رامبولد أبدى قلقه من ذلك، لأن عصمت باشا، سبق وأن أبلغ كرو - المندوب الأمريكي- بأن دول الحلفاء فيما لو أصرت على طلب التعويضات من تركيا مرة أخرى، فلن يكون أمامه بديل سوى مغادرة لوزان، لذلك طلب رامبولد من كرزن بذل كل ما في وسعه لدى فرنسا وإيطاليا لإلغاء تلك التعويضات أو على الأقل تأجيلها [١].

وكما كان متوقعاً، فقد رفض عصمت باشا تلك المطاليب، فضلاً عن طلبه بتعويضات من اليونان، معلقاً بأنه لا يستطيع العودة إلى أنقرة من دون مقابل لتلك الأموال، وهذا ما أكده لرامبولد أثناء لقائهما في السابع عشر من أيار[٢].

وأمام إصرار عصمت باشا على طلباته، وقيام اليونان بالتهديد بالانسحاب من المؤتمر، إذا لم تسوَ مسألة التعويضات التي طالبهم بها الأتراك، لم يبقَ أمام الفرنسيين والإيطاليين سوى التنازل عن مطالبتهم بالتعويضات. الأمر الذي دفع عصمت باشا للتجاوز على صلاحيته والموافقة على العزوف عن المطالبة بالتعويضات من اليونان، شرط اعتراف الأخيرة بالتزاماتها الأخلاقية بدفع تلك التعويضات، أو التنازل عن قره جاغ[٣].

لقد أثار عصمت باشا بموقفه الأخير، المعارضة الداخلية المتمثلة بحسين رؤوف باشا-رئيس المجلس الوطني التركي الكبير- الذي عدَ ذلك تنازلاً غير مقبول، إلا أن مصطفى كمال وقف بجانب عصمت باشا، لأنه كان يدرك مدى حاجة تركيا للسلام[٤].

---

1) Rumbold to Curzon, Lausanne, 2-5-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 491, PP. 759-761.

2) Rumbold to Curzon, Laussane,18-5-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 524, PP. 760-761.

3) S. R. Sonyel,Op.Cit., P. 217.

4) Kemal Atatürk,A.G.E, SS.531-533.

لعبت بريطانيا الدور الرئيس في إيجاد تسوية للصراع الذي يخص الديون العثمانية والذي يتلخص بإصرار الأتراك على دفع فوائدها بالفرنك الفرنسي، بينما أرادت فرنسا دفعها بالجنيه الإسترليني، وذلك لأنه في حال دفعها بالجنيه الإسترليني بحسب عقد القرض، فسيكون على الأتراك دفع خمسة ملايين جنيه إسترليني. وما يقارب مليون وسبعمائة ألف جنيه، سنوياً، إذا ما تقرر دفعها بالفرنك الفرنسي[1]. وبذلك يكون الفرق بين العملتين كبيراً مما أكسب المسألة طابعاً مهماً عند الأتراك، الذين كانوا بأمس الحاجة لتلك الأموال لإعادة بناء بلدهم.

رافق تمسك عصمت باشا بطلبه، قيام الأتراك ببعض التحركات والاستعدادات العسكرية في الأناضول ومناطق أخرى، وكانت بوادر ذلك الأمر، هو استيلاؤهم على الذخيرة الموجودة في باندرما[2]. وبموازاة ذلك فأن بريطانيا لم تكن على استعداد لمواجهة الأتراك عسكرياً، لا في استانبول ولا في الأناضول[3]. لذلك طلب رامبولد من كرزن بأن يساعد على حل المسألة لصالح الأتراك، الأمر الذي قد يجعلهم متساهلين بشأن مسألة الأمتيازات الاقتصادية[4]، إلا أن الأحداث أثبتت خطأ تقديره للموقف التركي، فبعد أن حلت مسألة الديون في السابع من تموز ١٩٢٣، والتي تضمنها الفصل الأول من الجزء الثاني من معاهدة السلام[5]. وتوجهوا لإيجاد حل نهائي بشأن مشكلة الأمتيازات الاقتصادية، أبدى عصمت باشا تعنتاً أكبر من قبل.

---

1) S. R. Sonyel,Op.Cit., P. 217.

2) Rumbold to Curzon, Laussane,23-6-1923, DBFP, I.Sir, Vol.18, No.630, minute 2, P. 887.

٢) للتفاصيل عن الموقفين التركي والبريطاني ومدى استعداداهما ينظر:

-S. R. Sonyel,Op.Cit., P. 219.

4) Rumbold to Curzon, Lausanne, 12-6-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 626, P. 885.

٥) لوزان صلح معاهدة نامه سى ...،ص ص١٨-٢٧ ؛

-Rumbold to Curzon, Laussane,17-7-1923, DBFP, I.Sir, Vol.18, No.672, PP. 960-966.

شكلت مسألة الأمتيازات الاقتصادية، الممنوحة لبريطانيا قبل الحرب، في الدولة العثمانية، مشكلة أخرى تخص المصالح البريطانية في المؤتمر. وقد تمثلت تلك الأمتيازات بشركة فيكر ارمسترونغ *Viker Armstrong* وشركة النفط التركية التي تعمل برأس مال بريطاني، فطالبت فيما يتعلق بالأولى، تجديد أو تعويض الشركة بضمان مدّته عشر سنوات في حقوق الأفضلية. أو تجديد صلاحية الامتياز الثاني[١]. ولكن وقوف الولايات المتحدة إلى جانب تركيا، وتهديدها بريطانيا، بأنها ستعقد صفقة منفردة مع الأتراك، في حال عدم تنفيذ بريطانيا لطلباتها، أجبرتها على الاستسلام لسياسة "الباب المفتوح" الأمريكية، فقدمت تنازلاً في السابع عشر من تموز، بموافقتها على مبدأ المنافسة المتساوية لمدة خمس سنوات لتعويض شركة فيكر ارمسترونغ[٢]. لم يكن هناك اعتراض من جانب عصمت باشا على ذلك، خصوصاً بعد أن ساندت فرنسا بريطانيا، فضلاً عن موافقة عصمت باشا على البند الثاني من بروتوكول الامتياز الذي أكد تعويض أصحاب الأمتيازات الأخرى إما نقداً أو سلعة. إلا أنه رفض وبشكل قاطع ما طالبت به بريطانيا من المحافظة على "الحقوق الشرعية" لشركة النفط التركية"[٣] التي تتعارض مع امتياز جستر[٤]. ولم يقدم عصمت باشا أية تنازلات نتيجة التعليمات التي تلقاها من أنقرة بهذا الشأن، وهو ما أكده بنفسه لرامبولد[٥]، الذي من جانبه، خاطر بإسقاط أي ذكر للشركة من المعاهدة، من دون موافقة حكومته، لغرض تجنب اتهام

---

1) Harry. N.Howard, The Partition...,P. 312.

2) Ibid, P. 312.

٣) للتفاصيل عن شركة النفط التركية،ينظر:

-John A.DeNovo,Op.Cit.,PP.191-199.

4) Rumbold to Curzon,Lausanne, 17-7-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 677, PP. 955-960 ; Harry. N.Howard, The Partition...,P. 312.

5) Rumbold to Curzon, Lausanne, 19-7-1923, DBFP, I.Sir, Vol.18, No. 980, P. 967.

بريطانيا بتدمير السلام في سبيل تحقيق مصالحها[1]، وبذلك كسبت تركيا نصراً جديداً، وفشلت السياسة البريطانية حتى في حماية مصالحها في شركة النفط التركية[2]. وقد كتب كرزن إلى رامبولد بعد أن شرح له الأخير ظروف وأسباب قبوله بالاتفاقية[3]، "أوافق على توضيحك وأقبل أن تترك المسألة كما هي"[4]. وبذلك حلت جميع المسائل العالقة وتهيأ المجتمعون في لوزان للتوقيع على معاهدة السلام.

توصلت اللجان الثلاث، خلال الاجتماع الذي عقد في ظهيرة يوم ١٧ تموز، إلى اتفاقيات لجميع المسائل العالقة وسجلت رسمياً. ولم يبق سوى إعداد النصوص للمعاهدة الرئيسية والاتفاقيات الملحقة بها للتوقيع[5]. وفي اليوم التالي استلم عصمت باشا، ردا على برقية له يطلب فيها منحه التخويل بالتوقيع على المعاهدة[6]، برقية من مصطفى كمال تخوله بالتوقيع، يقول فيها: "وافقنا على منحك التوقيع بالتوقيع كالعادة.... ونهنئك بالنجاح الذي حققته"[7]. وبناءً على ذلك التخويل وبعد إعداد نصوص المعاهدة، وقعت معاهدة السلام مع سبع عشرة اتفاقية ملحقة بها بعد ظهر يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ في جلسة ترأسها كارل شورر - رئيس

---

1) Rumbold to Curzon, Lausanne, 17-7-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 667, PP. 959-960.

2) Erik J. Zuches,Op.Cit., P. 169.

٣) للتفاصيل، ينظر:

-Rumbold to Curzon, Lausanne, 19-7-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 680, minute, 8, PP. 967-969.

4) Rumbold to Curzon, Lausanne, 19-7-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 680, minute, 8, P. 969.

5) Rumbold to Curzon, Lausanne, 19-7-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 980, P. 969.

6) Erik J. Zuches,Op.Cit., P. 169.

7) KEMAL Atatürk,A.G.E,S.533.

الفيدرالية السويسرية[1]. وفي الأول من آب تم التصويت على المعاهدة في المجلس الوطني التركي الكبير، بعد مناقشات حامية، عارض خلالها بعض النواب، عدداً من بنود الاتفاقية، وقد صوت مئتان وثلاثة عشر نائباً لصالح المعاهدة وعارضها أربعة عشر نائباً[2]. وبعد أن أعلم عصمت باشا دول الحلفاء بذلك في الرابع والعشرين من آب، باشرت بريطانيا وحلفاؤها الجلاء عن الأراضي التركية، وبدأت القوات التركية بالدخول إلى تلك المناطق[3]. وبحلول الثاني من تشرين الأول، غادرت آخر الحاميات البريطانية استانبول[4]. وقد تأخرت بريطانيا في تصديق المعاهدة، نظراً للظروف الداخلية التي كانت تمرّ بها[5]، ولم تصدقها إلا في الخامس عشر من نيسان ١٩٢٤، وأصبحت سارية المفعول في السادس من آب ١٩٢٤، حينما أقرت من بريطانيا وايطاليا واليابان وفرنسا، واتفقوا على إنجاز الانسحاب البحري في الخامس عشر من كانون الأول، وبذلك قدموا الموعد ستة عشر يوماً، بعد أن كان من المقرر انسحابهم في الحادي والثلاثين من كانون الأول نظراً لقناعتهم في استتاب الأمن والسلام في المنطقة[6].

---

1) Rumbold to Curzon, Lausanne, 24-7-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 683, PP. 927-973.

2) Stanford J.and Ezel Kural Shaw,Op.Cit., P.368; S.R.Sonyel, Op.Cit., P. 225.

3) Rumbold to Curzon, Lausanne, 24-7-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 683, minute. I,P.972.

4) Erik J. Zuches,Op.Cit., P. 170 ; S. R. Sonyel,Op.Cit., P. 225.

٥) شهدت حكومة لويد جورج في هذه الأثناء مشاكل داخلية كبيرة ،فقد تفاقمت المشكلة الايرلندية وتجدد القتال،كما شهدت مختلف أنحاء بريطانيا اضرابات عمالية كبيرة ،واتت إجراءاته الاقتصادية بنتائج عكسية ،وبعد ضغوط من حزب المحافظين وحجبهم الثقة عنه في البرلمان البريطاني ،استقال لويد جورج في ١٩ تشرين الأول ١٩٢٢،وبعد إجراء الانتخابات التي فاز فيها المحافظون ،ألف زعيمهم بونارلو،الذي استقال بعد فترة قصيرة بسبب اعتلال صحته ،فحل محله ستانلي بالدوين ،وهو الاخر لم يبقَ في ذلك المنصب طويلا ،فقد خسر حزبه الانتخابات التي أجريت في نهاية ١٩٢٣ لصالح رمزي مكدونالد زعيم حزب العمال .ينظر:محمد محمد صالح وآخرون ،المصدر السابق،ص ص ١٢١ – ١٢٢ .

6) Rumbold to Curzon,Lausanne,24-7-1923, DBFP, I.Sir, Vol.18, No.683, minute.I, P. 927 ;

-آلاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص٢٠٩.

بتصديق معاهدة لوزان، يكون الأتراك قد حققوا أغلب بنود ميثاقهم الوطني[1]، وبذلك حققت سياستهم نصراً دبلوماسياً على سياسة العداء البريطانية، وقد وصفها أحد الدبلوماسيين الأمريكيين بأنها "أقوى ضربة لمكانة بريطانيا العظمى في التاريخ"[2]، فيما وصفها الملاحظ الأمريكي في المؤتمر جوزيف كرو "بأنها أكبر نصر دبلوماسي في التاريخ"[3].وعدها فيروز احمد،الباحث الهندي المختص في الشؤون التركية،انتصارا حققه الأتراك" باعتبارهم الشعب الوحيد، بعد الحرب العالمية الأولى، الذي دخل في مفاوضات جديدة حول معاهدة شرذمة..."[4]

وفي الواقع كان ضررها كبيراً على مصالح بريطانيا الاقتصادية بشكل خاص والدول الغربية بصورة عامة، وانعكس ذلك في كلام كرزن عندما علق قائلا:"أن الوضع الحالي للتجارة البريطانية وتجارها...هو وضع غير مُرْضٍ،كما ستعاني المصالح الأجنبية كافة من جراء ذلك... ويستوجب على الأتراك دفع ثمن عنادهم وغبائهم... "[5].

---

1) David Mc Duwall,Op.Cit., P. 298.

٢) سحر عباس خضير، المصدر السابق، ص٢٦٩.

3) H.B.Sharabi,Op.Cit., P. 37.

٤) مقتبس من: محمد نور الدين، حجاب وحراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا، بيروت، ٢٠٠١،ص ٣٢٣.

5) Introduction in: DBFP,I.Sir,Vol.18, P. 12.

موضوع الكـورد في مؤتمـر لـــوزان

لم تحتل القضية الكوردية، كقضية مستقلة محددة بذاتها، موقعاً في جدول أعمال اللجان المنبثقة عن اللجان الفرعية في جلسات مؤتمر لوزان، وبالتالي لم يكن للقضية الكوردية موقع في مؤتمر لوزان، إذ إن الحلفاء ومنذ عام ١٩٢١ "تركوا الكورد يلاقون مصيرهم، وتخلوا عملياً عن المطالبة بتقرير المصير القومي لهم"[١].

بعد أن بدأت المفاوضات في لوزان، كانت بريطانيا قد تخلت عن طرحها السابق بإقامة دولة كوردية تدخل المناطق الكوردية كلها ضمن حدودها، وأصبح محتوماً لديها إلحاق المناطق الكوردية في ولاية الموصل في نطاق المملكة العراقية -صنيعة بريطانيا-، فقد حتمت عليها مصالحها استحالة تشكيل "مملكة مستقلة للكورد" في تلك المناطق[٢]. وقبل دخول الأتراك وبريطانيا في المفاوضات الخاصة بقضية الموصل ـ التي نوقشت لأول مرة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ـ لم تعد هناك " قضية كوردية " أو " دولة كوردية " بالنسبة لبريطانيا، التي فرضت عليها مصالحها التكتيكية تبني قضية الكورد في سيفر التي لم تدم طويلا فانها كانت قد حددت عمليا تقرير المصير القومي للكورد ضمن إطار كوردستان تركيا، فرضت عليها مصالحها الإستراتيجية، تقوية ـ العراق ـ الدولة التي أقاموها حديثاً، أولاً، وثانياً التقارب مع الأتراك، وتحقيق السلام في الشرق الأوسط ثالثا. وتؤيد الكثير من المذكرات المتبادلة هذا المنحى ، ومنها المذكرة التي كتبها هنري دوبس، المندوب السامي البريطاني في بغداد ـ بتاريخ ١٩٢٢/١٠/٢ والذي يقول فيها " إن قيام حكومتنا، بتصريح رسمي تعلن تنازلها عن منح الكورد الحكم الذاتي، سيهدئ الأتراك، ويزيد من سهولة المباحثات حول مسألة الحدود"[٣].

---

١) م.س.لازاريف، المسالة الكوردية ١٩١٧-١٩٢٣، ص ص ٢٧٩-٢٨٠ .

2) Colonial Office, Special Report … 1920-1931, P. 255.

3) Ismael Güldaş,A.G.E,S. 117.

ولهذا عندما طرحت مسألة إعادة النظر في بنود سيفر، فإن التخلي عن شعار كوردستان مستقلة أو- ذات حكم ذاتي- كان يعني عملياً التخلي عن مبدأ تقرير المصير القومي لجميع الكورد[١]، وكانت بريطانيا أول من تبنته، بإقرارها إلحاق ولاية الموصل، التي تكاد تكون كردية خالصة بألويتها كركوك والسليمانية وأربيل وأكثر أقضيه الموصل نفسها –دهوك،زاخو،العمادية،سنجار،عقرة...- بالعراق العربي[٢].

لم تكن موضوعات الكورد والقضية الكوردية وكوردستان تندرج ضمن تقارير منفردة ومستقلة ولا تناقش في جلسات مستقلة، ولم تذكر في الجلسات المتعلقة بحماية الأقليات بصورة مستقلة أو كمسألة تحتاج إلى تفاوض. ولكن كانت تناقش مع المباحث التي طرحت للمناقشة ضمن فقرات مسألة الموصل، ويمكن ملاحظة الجانب الكوردي في لوزان في تلك المباحث. ولا شك بأن هذه الجلسات لم تكن مخصصة للمسألة الكوردية، ولكن يمكن القول بان القضية الكوردية أصبحت موضوعا للعلاقات الدولية ،ولكنها بحثت بصورة رئيسية كجزء لا يتجزأ من مسألة الموصل الشائكة[٣]. حيث نوقشت قضايا المجتمع الكوردي وحقوق الكورد ضمنها، وأظهرت ومنذ البداية بأن الكورد هم وسيلة ضغط رابحة في يد من يحسن ويجيد استخدامها[٤]. إن الجلسات الخاصة بمحادثات مسألة الموصل تحتوي على تفاصيل مهمة تتعلق بالكورد[٥]، وقد وصف أحد الباحثين الأتراك وضع الكورد قائلاً: "بقي الكورد أثناء مباحثات لوزان يمثلون- متغيراً غير مستقل- بكل معنى الكلمة"[٦]، أي أن كلا الطرفين قد تطرق إلى الكورد، تارة بذكر حقائق عنهم وتارة بالدفاع عن

---

١) م.س.لازاريف، المسالة الكوردية ١٩١٧-١٩٢٣، ص ٢٨٠.

٢) جرجيس فتح الله المحامي، النفط قرر مصير كوردستان السياسي، مجلة الثقافة الكوردية، العدد(٢)، لندن، ١٩٩٠، ص١٧.

٣) م.س.لازاريف، المسالة الكوردية ١٩١٧-١٩٢٣، ص ٢٨٠ .

4) Ismael Güldaş,A.G.E,S.97.

٥) ينظر:

- Lausanne Conference ..., PP. 340-402.

6) Ismael Güldaş,A.G.E,S.102.

حقوقهم، في الجلسات التي نوقشت فيها قضية الموصل فقط، ولتأييد ودعم مطلبه وليس أبعد من ذلك. وإن يكن ذلك، فإنهم بقوا المتغير الأهم والعنصر الأهم في تلك المناقشات التي لم تسفر سوى عن مزيد من التعقيد.

لقد كانت الجلسات الخاصة بمناقشة مسألة الموصل، سواء الشفهية، أو المكتوبة منها على شكل مذكرات بين ٢٦ تشرين الثاني إلى ٢٦ كانون الأول ١٩٢٢، هي الجلسات التي نوقشت فيها القضايا المتعلقة بالكورد، فقد قدم عصمت باشا[١] الأطروحة التركية، في مناقشات مسألة الموصل، وكان يفتخر بأن الغالبية من نفوس الولاية هم من الكورد-والاتراك-، كما يتضح من البيانات الإحصائية التي قدمها[٢]. وأكثر من ذلك فقد ذكر معلومات عن أصل الكورد وعن أديان وطوائف الكورد ودون حرج [٣]، فمثلاً صرح بكوردية الايزدية، الذين قال عنهم بأنهم لا يختلفون عن الكورد سوى كونهم يتبعون "فرقة منشقة عن الإسلام"، وكذلك قوله: إن الشعب الكوردي والتركي شعبان متحدان مرتبطان بالعادات والتقاليد فضلا عن رابطة العرق والمعتقد والهدف، وإنه شعب بتعابير صريحة. وفوق ذلك كان دائماً يذكر بأن حكومة مجلس الأمة التركي هي حكومة الكورد بقدر ما هي حكومة الأتراك[٤]، و"أن الكورد في الوقت الحاضر يستغلون كل فرصة للتعبير عن رغبتهم في الوقوف إلى جانب تركيا". وأردف قائلا:"أن كل القادة الذين شاركوا في الحرب العظمى وحرب الاستقلال اظهروا إعجابهم واحترامهم للخدمات التي قدمها

---

١) كان ضمن الوفد الذي رأسه عصمت باشاالى لوزان كرديان وهما بيرنجي زادة ، نائب ديار بكر، وزلفي بك، عضو المجلس الوطني الكبير، واقتصر دورهما على التأكيد والتذكير للمجتمعين" بأن الكورد والأتراك أخوة " وأن الكورد لا يريدون الانفصال...." وكان هدف عصمت باشا واضحاً من اصطحاب الاثنين .ينظر: زنار سلوبي، مسألة كردستان ، تنقيح وتقديم عزالدين مصطفى رسول،بيروت ،١٩٩٧، ص٧٢-٧٧ ؛ عثمان علي، العامل الكردي في مسألة الموصل ، ص٤. *www.alayislam.com*

-Ismael Güldaş,A.G.E,S.128.

٢) ينظر الإحصائيات التركية في:

-Lausanne Conference ..., P.340.

٣) ديفيد ماكدوال، **سەرچاوەی پێشووی، ل٤٠٠**.

4) Lausanne Conference ..., PP. 345-346.

الكورد والتضحيات التي قدمها الشعب الكوردي في الحفاظ على سلامة تركيا، وفي النضال ضد السلطان وحكومة استانبول" [1].

ومثلما استغل عصمت باشا الحجة الكوردية على نطاق واسع في طرح ودعم مطلبه بغية استرجاع الموصل، كان رد كرزن وأطروحته عن المسألة قائماً على نفس الدرجة من استخدام الحجة الكوردية، وكان مسروراً بذلك. وقد اعترض كرزن، تقريباً على جميع أسانيد عصمت باشا الكوردية ودحضها بالأمثلة والشواهد، وكان الشيء الوحيد الذي اتفق عليه مع عصمت باشا في ذلك الإطار هو أن الكورد يشكلون الأغلبية في الولاية[2]، وقد أجبر كرزن عصمت باشا على التخلي عن طرحه القائل بطورانية الكورد، ولو نسبياً، وذلك بتقديمه إحصائية منفردة للكورد والأتراك.واعترض كذلك على أرقام ونسب عصمت باشا العِرقية للولاية، وقال بأن الكورد هم من أصول إيرانية ـ ميدية ، ويختلفون كلياً عن الأتراك[3]، وقد عاش هؤلاء حياة مستقلة، وقاوموا التدخلات القادمة من استانبول، ولم تكن قط هناك سلطة تركية مؤثرة وفعالة في جنوب كوردستان[4]. وذكر أيضاً بأن هؤلاء ـ أي الكورد ـ إذا كانوا قد قدموا مساعدة لأحد فإنها كانت من نصيب بريطانيا، وعن وجود نواب كورد في برلمان أنقرة، أردف قائلا، بأنه يريد أن يعرف

---

1) Ibid,P.375.

٢) ينظر الإحصائيات التي قدمها الطرفان في:

- Lausanne Conference ..., P,P.341,355;

-منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص ٢٥٥

٣) رفض كرزن بشدة طورانية الكورد، وعلق متهكماً على رأي عصمت باشا بهذا الصدد: "بأن الوفد التركي هو أول منّ اكتشف في التاريخ ـــ بأن الكورد من أصول طورانية ـــ تركية.... وقد يسجل هذا الاكتشاف باسمهم...." وأضاف" لقد كنت شخصيا في المنطقة الكوردية وبقيت مع هؤلاء الكورد وعلى الرغم أني لا أتظاهر أن أكون مرجعا ،او مصدرا ،إلا أني أستطيع أن اخذ على عاتقي ان التقط الكوردي من التركي في أي يوم من أيام الأسبوع ،ولا أستطيع ذلك أو اخلط بينهم الا اذا كنت أعمى" .ينظر:

-Lausanne Conference ..., PP. 356-357.

٤) ديفيد ماكدوال، **سەرچاوەی پێشووی**، ل٢٩٩ ؛

- Lausanne Conference ...,PP. 356-357.

كم نائباً من هؤلاء من أهالي جنوب كوردستان؟ متى انتخبوا وكيف كان ذلك؟[1]، ومضى كرزن بالقول، إن كل المعلومات التي بحوزتنا تشير إلى أن الكورد، بتاريخهم المستقل وعاداتهم وتقاليدهم وشخصيتهم، يستوجب أن يتمتعوا بحكم أنفسهم[2]. وعن اقتراح عصمت باشا بإجراء استفتاء، فإنه رفضه بشكل قاطع، لان الكورد وبقية السكان أنفسهم لم يطلبوه، وهو حق يقتصر طلبه عليهم[3].

وفي الجلسات اللاحقة تكررت حجج وأسانيد كل طرف، لإقناع المؤتمرين بأحقيته في الولاية، ،وأبرز ما ميز تلك الجلسات هو أن القضايا المتعلقة بالمجتمع الكوردي كانت من أكثر جلسات مسألة الموصل "مشحونة بالمصادمات"، وكانت تلك المباحثات تتحول في مرات عديدة إلى جلسات للقضية الكوردية[4] و كادت تنقلب مسألة الموصل إلى مسألة الكورد، ولكن رغبة الطرفين في تحاشي الكورد، منع ذلك[5].

وكما لوحظ، فقد استعملت مصطلحات "الكورد" و "كوردستان" و "النواب الكورد" و "الشعب الكوردي"، "اللغة الكوردية"، "الحكم الذاتي الكوردي"....، بكثرة في تلك الجلسات وقد اقتسم الوفدان، على حد سواء، تلك المصطلحات، ولكن بصورة انتقائية ولم تأخذ الجهتان المتصارعتان بإرادة الجهة الرئيسية المعنية، وهو الشعب الكوردي[6]. ولم تتحدث أي من الجهتين عن تقرير مصير الكورد القومي ولا

---

1) Ibid, Op.Cit., P396.

2) Ibid, Op.Cit., P357.

٣) ما يثير الانتباه هنا، هو أن الأتراك لم تكن لديهم مخاوف جديةٍ من احتمال أن يسفر الاستفتاء عن اختيار الكورد إنشاء دولة كوردية منفصلة، وكان هذا احتمالاً معقولاً، ومن المرجح أن أحد أسباب ذلك يعود جزئياً إلى إدراك الأتراك أن القوميين الكورد غير موحدين وأنهم نخبة صغيرة محصورة في السليمانية، والزعماء القبليون منقسمون في ولائهم كذلك. ولكن من جهة ثانية كانت للأتراك أنفسهم حسابات مبالغ فيها عن عدد التركمان في الولاية،ينظر: عثمان علي، العامل...، ص٨.

4) Lausanne Conference ..., P.117.

٥) اقترح عصمت باشا على كرزن إجراء مباحثات فردية بين الطرفين قبل عرض المسألة أمام مؤتمر لوزان، الأمر الذي رحب به كرزن، إذ كان الطرفان لا يريدان أن تتطور المسألة وتظهر نقاط ضعف الطرفين، لقد أدى هذا إلى تراجع المسألة الكوردية، فقد بين ذلك رغبة الطرفين في التهرب من التزاماتهما تجاه هذه القضية.ينظر:

-Ismael Güldaş, A.G.E, S.129; Lausanne Conference ..., P.339.

٦) فؤاد ساكو، الاسس القانونية لحق الشعب الكوردي في تقرير المصير،ديترويت،١٩٨٧، ص١٤٧.

عن منحهم حقوقهم التي وعدوا بها في سيفر،ففي الوقت الذي أنكر فيه الطرف التركي وجود هكذا قضية أصلا ،اقتصر موقف الإنكليز على إظهار "عطف افلاطوني" تجاه الكورد وممثليهم[1].ولم يتحدث عنهم أي من الطرفين خارج إطار مناقشات الموصل، وبالنسبة لبريطانيا التي دافعت عن أصل الكورد وحقوقهم ولغتهم وتطويرها، وزايدت على عصمت باشا بأن بريطانيا تؤيد منح الكورد وضعاً خاصاً وحقاً في الإدارة الذاتية لكورد ولاية الموصل، لم تذكر شيئاً عن كورد كوردستان الشمالية عند مناقشة حقوق الأقليات ووجوب احترام خصوصيات الشعب الكوردي في كوردستان الشمالية، إذ أنها أذعنت لطلب عصمت باشا بعدم إدراج كورد كوردستان الشمالية ضمن الأقليات، بعد ان صرح مصطفى كمال قائلا" لقد رفضنا إدراج هذه المسالة في جدول أعمال المؤتمر"[2]. ومن جانبه فإن عصمت باشا ادعى بأن الكورد تركوا مصيرهم القومي، وبملئ إرادتهم، لتقرره الإدارة التركية. وعلى الرغم من ادعائه بطورانية الكورد، فإنه لم يجرؤ على إنكار "الوجود الكوردي" بل أكد على أن الكورد والأتراك يمارسون حقوقهم وتعايشهم المشترك بملئ إرادتهم، والدليل على ذلك وجود النواب الكورد في المجلس الوطني التركي الكبير[3].

لقد تجاهلت بريطانيا،الدولة العظمى، الشعب الكوردي، ولم تأخذ القضية الكوردية باعتبارها مسألة شعب تستدعي حلاً سياسياً ضرورياً في تلك المرحلة بالذات، واقتصر دورها في إبدائها العطف نحو الكورد[4]. وقد تخلى البريطانيون في لوزان بالكامل عن أساليبهم التي استعملوها في سيفر، حيث استخدموا مصطلحات "كورد وكوردستان" وبحرية، ولكن دون إصرارهم على إقامة إدارة كوردية، وفي الحقيقة لم تعدّ هناك "قضية كوردية" بالنسبة لبريطانيا في هذه الفترة[5]. وهكذا

---

١) م.س.لازاريف، المسالة الكوردية ١٩١٧-١٩٢٣،ص٢٨٨.

٢) المصدر نفسه، ص ٢٨٨.

3) Ismael Güldaş, A.G.E, S.118.

٤) م.س.لازاريف، المسالة الكوردية ١٩١٧-١٩٢٣، ص٢٨٨ ؛ حامد محمود عيسى، القضية الكوردية في تركيا، ص١٨٠.

٥) في برقية أرسلها كرزن في كانون الأول ١٩٢٢ إلى كل من *Pipes* الممثل البريطاني في باريس و*Grehem* الممثل البريطاني في روما، ذكر فيها انه "لم تعد هناك مشكلة في تركيا فيما يخص=

فإن حق تقرير المصير، الذي اعترفت به بريطانيا، ودافعت عنه، بعد الحرب، قد الغي من بريطانيا نفسها، وأخرجت القضية الكوردية من نطاق الدولية إلى قضية داخلية تتعلق بالدول التي تقتسم الأمة الكوردية.

وبموازاة ذلك، سلك البريطانيون، سلوكاً بحيث لا تتكون عند الأتراك الشبهات حول سعي بريطانيا إلى القيام بشيء ما واقعي لأجل الحركة القومية الكوردية، باختيارها الخيار الإستراتيجي التركي على الخيار الكوردي التكتيكي، مفضلة تأمين مصالحها على حساب تحقيق طموحات شعوب رازحة تحت حكم الأتراك[1]. فقد كانت بريطانيا تأمل "بإعادة بناء" علاقات الصداقة مع تركيا، التي اختارت الغرب في توجهها المستقبلي، إذ من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن الموصل عند رفع القضية إلى مجلس العصبة كغيرها من القضايا العالقة. وفي النهاية تأتي المصالحة ومن بعدها الحل بين الطرفين بشأن مسألة الموصل، عندما تقرر تعيين خط الحدود بين العراق وتركيا خلال مدة تسعة أشهر اعتباراً من تاريخ نفاذ المعاهدة بحل ودي بين تركيا وبريطانيا، وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق يرفع الأمر إلى مجلس العصبة[2].

واعتباراً من الآن، وكأن المسألة الكوردية قد عادت إلى نقطة الأنطلاق، فقد استحالت ثانيةً من قضية نالت اعترافاً حقوقياً ـ دولياً، ومصادقة عصبة الأمم إلى مسألة موضوعة في أطر محلية لكل دولة من الدول التي تقتسم كوردستان بحيث تتعامل معها على أنها قضية داخلية خاصة بها[3].

=الدولة الكوردية. أو كوردستان الحكم الذاتي، كما كان ذلك مقترحاً في معاهدة سيفر...". نقلاً عن:

-Ismael Güldaş, A.G.E, S.117.

1) A.E, S.118.

٢) فاضل حسين، مشكلة ...،ص ص٣٦-٣٧.

٣) م.س.لازاريف، المسالة الكوردية ١٩١٧-١٩٢٣، ص٢٨٠.

إنَ مسألة الموصل أعطت ضمنياً التفاصيل عما سيكون عليه مستقبل الكورد[١]. من جهة، ومن جهة ثانية فإن ما تم بحثه في مؤتمر لوزان بخصوص الكورد، لم تكن مسألة الكورد ككل، بل المسألة الكوردية في العراق "الكيان الحديث العهد"[٢].

وقد رفض عصمت باشا بشدة التباحث بشأن كورد الأناضول، أما بريطانيا وحليفاتها فلم تبد اعتراضاً على ذلك. وكان من المفروض أن تبحث المسألة الكوردية ضمن مسألة الأقليات، التي جرى التداول بشأنها في الثاني عشر من كانون الأول ١٩٢٢، كأدنى إجراء بحقهم. حاول كرزن انتهاز هذه المسالة لاستعمالها كسلاح دعائي في المؤتمر للضغط على الأتراك، فقد ألقى خطاباً مشحوناً بالعواطف عن الأقليات حث فيه على ضرورة تمتعها بضمانات "لأمنها ووجودها الطبيعي"[٣]. كما حاولت الدول الأوروبية الأخرى المشاركة في المؤتمر التدخل في تلك المسألة، لكنها هي الأخرى لم تفلح[٤]. لأن عصمت باشا ردّ وبشدة، على طروحات كرزن بخطاب مماثل، بين فيه أن تدخلات الدول الأوروبية بحجة حماية الأقليات، كانت من اقوى العوامل في التعجيل بانهيار الدولة العثمانية[٥].

وحقيقةً لم تكن بريطانيا ولا حليفاتها جدية في انتزاع حقوق الأقليات ومن ضمنها الكورد من الأتراك، بل كانوا يلوحون بها فقط بهدف الحصول على مزيد من التنازلات من الأتراك في القضايا والمجالات التي تخص مصالحهم، لذلك وبعد أن أبدى عصمت باشا تعنتاً في تلك المسألة، تجاهل المؤتمرون المسألة الكوردية[٦]. كما أهملت المسألة الأرمنية[٧]. وادعى عصمت باشا بأن كافة الأقليات المسلمة في تركيا

---

1) Ismael Güldaş, A.G.E, S.103.

2) A.E,S. 120 ;

- م.س.لازاريف، المسالة الكوردية ١٩١٧-١٩٢٣، ص٢٨٨.

٣) آلاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص١٧٧.

4) Curzonto Crowe, Lausanne, 13-12-1922, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 274, P. 387.

٥) آلاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص١٧٩.

٦) م.س.لازاريف، المسالة الكوردية ١٩١٧-١٩٢٣، ص٢٨٨.

٧) للتفاصيل عن المسألة الأرمنية في لوزان، ينظر:

- Mim K.Oke,The Armenian Question:1914-1923,Graet Britain, 1988, P.202 ff.

ستكون تحت حماية الأتراك[١]. وأصر مندوب الأتراك الآخر، رضا نور في اجتماعات لجنة الأقليات على ضرورة إبعاد الكورد من عداد الشعوب التي تحتاج الى حماية[٢].

هكذا وأمام عدم جدية بريطانيا وحلفائها في محاولاتهم "الضعيفة والعابرة" في عرض مشكلة الأقليات القومية في معاهدة الصلح، أصبحت الكفة راجحة لصالح الأتراك، اما الأقليات القومية الوحيدة التي اعترف بوضعها في لوزان كانت الاقلية اليونانية فقط، وبموافقة الأتراك على اعتبار العناصر غير الإسلامية أقليات قومية فقط[٣]، وعدَ ذلك أخطر تنازل تقدمه بريطانيا وحليفاتها لتركيا على حساب حقوق الأقليات الأخرى.

وأمام تلك التحديات الكبيرة، والتطورات الحاسمة، فإن الشعب الكوردي وقياداته لم تبد الاستجابة والتأثر المطلوبين، طوال فترة المؤتمر أو بعد التوقيع على المعاهدة فيما بعد، بشأن مستقبله السياسي، بعكس ما كان مفترضا[٤]، وقد اشتكت صحيفة (روژی کوردستان)[٥] في عددها الصادر في ٩ كانون الثاني ١٩٢٣ "من عدم وجود ممثل للكورد في المؤتمر... علما أن ولاية الموصل كوردية ولكن الغريب أن يتقاتل عليها الأتراك والعرب وحتى الأقلية المسيحية الصغيرة في مؤتمر لوزان ..."[٦] وفشلت القيادات الكوردية في القيام بدورها والتزامها الجدي بالمطالبة بحقوق الكورد، ولم يتمكنوا من تعبئة الشعب الكوردي، المحكوم أصلاً بإرث ثقيل

---

1) Ismael Güldaş, A.G.E, S.120.

٢) م.س.لازاريف، المسالة الكوردية ١٩١٧-١٩٢٣، ص٢٩٠.

٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٨.

4) Ismael Güldaş, A.G.E, S.120.

٥) **روژی کوردستان** : جريدة سياسية كانت لسان حال حكومة الشيخ محمود في السليمانية صدرت في الفترة مابين (١٩٢٢-١٩٢٣) ، وتراس ادارتها م.نوري ،وعمل على تحريرها علي كمال .ينظر: **رژنامەکانی سەردەمی شێخ محمود،ئامادەکردنی رفیق صالح،لەسەر نووسینی سەدیق سالح،سلێمانی ،٢٠٠٣،ل ٦.**

٦) **روژی کوردستان**،جريدة،العدد ٦،السليمانية، ٩كانون الثاني،١٩٢٣في:**رژنامەکانی سەردەمی شێخ محمود**....

من التخلف جراء الاحتلال العثماني المتواصل[1]. إذ كان هؤلاء أمام مسؤولية كبيرة تجاه شعبهم وتجاه التاريخ، وكان عليهم فرض حل للمشكلة الكوردية، الموجودة أصلاً كواقع، والتي أظهرت المستجدات الجديدة أنها ستعيش في خضم تطورات صعبة جداً. ويذكر أحد الباحثين الأتراك بهذا الخصوص: " أن الممثلين الكورد الذين فقدوا تأثيرهم بالكامل في ذلك الوقت، لم يقوموا بأية مراجعة للمؤتمر"[2].

لم يرد في الاتفاقية أي ذكر للكورد اوحقوقهم، بصورة صريحة، إذ لم يجرِ التطرق إلى كيفية تقديم الضمانات لحقوقهم السياسية والقانونية والثقافية. بل حتى لم يرد أي ذكر لهم في بنود حماية الأقليات، ولا في أية وثيقة رسمية أخرى تخص المعاهدة[3].

لقد مست المادة الثالثة من المعاهدة المذكورة، كوردستان بصورة مباشرة، إذ حددت حدود سوريا مع تركيا بشكل مباشر، وحددت مدة تسعة أشهر لتعيين الحدود التركية ـ العراقية[4]. إلا أن هذه المادة قد حددت عملياً الحدود على أساس الحالة الراهنة. وبهذا الشكل جعلت معاهدة لوزان التقسيم الجديد لكوردستان شرعياً[5].

تضمنت المواد(٣٧-٤٥) من القسم الثالث من معاهدة لوزان، حماية الأقليات[6]، كما يظهر فإن البنود والفقرات المتعلقة بالأقليات عديدة، ولكنها لا تتعلق بالشعب

---

١) فؤاد ساكو، المصدر السابق، ص١٤٢.

٢) ويذكر الباحث ذاته بأنه ".... حتى لو كان ذلك قد حصل، فإن نجاح تلك المراجعة كان أمراً صعباً للغاية، لأن الأوساط الدولية لم تكن مستعدة لإيصال أصوات القوميين الكورد وكذلك لم يكن أحد يريد الكفاح من أجل الكورد. فقد اختار البريطانيون وحلفاؤهم أخيراً متحدثين لهم، وهؤلاء المتحدثون هم حكومة أنقرة"، ينظر:

-Ismael Güldaş, A.G.E,S.122.

٣) زنار سلوبي، المصدر السابق،ص٧١ ؛ **محمد رەسول هاوار، كوردو باكورى كوردستان لە دواى شەرى يەكەمى جيهانيەوە هەتا دواى شۆرشى شێخ سەعيد پيران،سلێمانى،٢٠٠٢،بەر ى ١،ل ل ٢٤٤-٢٤٥.**

٤) ينظر: فاضل حسين، مشكلة ...،ص ص٣٦-٣٧.

٥) محسن محمد المتولي، المصدر السابق، ص١١٤ ؛ حامد محمود عيسى، القضية الكوردية في تركيا، ص١٨١.

٦) لوزان صلح معاهده نامه سى...،ص ص١٥-١٦.

الكوردي لأنها مخصصة حصراً بالأقليات ـ غير المسلمة ـ وهذه بطبيعة الحال لا تشمل الكورد، لانها مخصصة أساساً لحماية المسيحيين واليهود داخل تركيا[1]. وكل ما جاء في معاهدة لوزان بخصوص الكورد وكوردستان، وإن لم تذكر المعاهدة الاسمين صراحةً،هو ما تناولته ضمن البنود الخاصة بالأقليات، فقد جاء في المادة (٣٨) من المعاهدة ما يأتي: " تتعهد حكومة تركيا بضمان حرية أهالي تركيا كافة وبشكل تام غير منقوص، بغض النظر عن الولادة والقومية واللغة والعرق والدين". أما المادة (٣٩) من بنود المعاهدة نفسها فجاءت على النحو الآتي: " لن توضع أمام أي كان من رعايا الدولة التركية أية عراقيل سواءً في علاقاته الخاصة أو التجارية أوالدينية أو أي نوع من المطبوعات والمنشورات أو الاجتماعات واللقاءات وبأية لغة كانت، ومع كون اللغة الرسمية التركية، فبإمكان رعايا تركيا الناطقين بغير اللغة التركية أن يتحدثوا بلغتهم الأم في المرافعات وتقدم لهم التسهيلات الممكنة كذلك"[2].

وهكذا نجح عصمت باشا، وبعد مفاوضات مطولة، استخدم فيها براعته وقابليته على التحايل في منع أية إشارة مباشرة في الاتفاقية الجديدة إلى الكورد أو أية أقلية قومية أخرى أو إلى حقوقهم بشكل صريح وبلغة محددة[3].

وهكذا فإن المسألة الكوردية، التي خرجت من مشاكل مصادقة عصبة الأمم والاعتراف الدولي بالحقوق، عادت لتصبح من جديد قضية تستدعي تصفية داخلية في حدود الدول التي اقتسمت كوردستان[4].

وبموجب نصوص الاتفاقية الجديدة، فإن الأراضي الواقعة فعلاً تحت احتلال القوات التركية قد تم الاعتراف بها كأقسام من دولة تركيا الجديدة[5].

---

١) فؤاد حمه خورشيد، المصدر السابق، ص١١٢.

٢) لوزان صلح معاهده نامه سى....، ص١٦ ؛ عزيز شمزيني، المصدر السابق، ص٨٤-٨٥ ؛ إسماعيل بيشكجي، النظام...، ص١٣٤ ؛ ديفيد ماكدوال ، **سەرچاوەى پێشووى، ل ٢٩٩**.

٣) مجيد جعفر،كردستان تركيا دراسة اقتصادية اجتماعية سياسية تحت التخلف الاستعماري،مطبعة اميرال، بيروت،د.ت ،ص٢٨٤.

4) Ismael Güldaş, A.G.E,S.123.

٥) مجيد جعفر، المصدر السابق، ص٢٨٤.

وعلى صعيد العلاقات المتبادلة بين تركيا والغرب، فقد أزيحت المسألة الكوردية على الصعيد الرسمي، وليس فقط على الصعيد الفعلي، وقد أسدل الستار على قضية الكورد في الشرق الأوسط- مؤقتاً- التي طالما تسببت في معاناة الكورد دون أن تقال كلمة واحدة حول مصير الشعب الكوردي، وبدأت مرحلة جديدة من معاناة الكورد[١].

لقد قيم الباحث باسيل نيكيتن معاهدة لوزان بشكل موضوعي، من وجهة نظر القانون الدولي بكونها "خطوة إلى الوراء"، "وحدثاً معادياً للكورد"[٢] وقد ألحقت ضرراً بالغاً بحقوق الشعب الكوردي بجعل إعادة تقسيم كوردستان أمراً قانونياً، بعد أن مرت مواقف بريطانيا وتركيا "بتناقضات كبيرة في مسألة الموصل" التي من خلالها اهتموا بالمسألة الكوردية[٣].

فيما وصف الباحث التركي إسماعيل بيشكجي معاهدة لوزان بأنها كانت "تعاقداً إمبريالياً على تقسيم كوردستان والأمة الكوردية... ولهذا فهي تكتسي أهمية مختلفة جداً لكل من الكورد والأتراك، ففي ما يخص الأتراك، تعني هذه المعاهدة إنشاء دولة تركية مستقلة، فهي معاهدة وفرت لتلك الدولة مختلف الضمانات، أما بالنسبة إلى الأكراد فقد تضمنت هذه المعاهدة ترسيخ الاضطهاد والعبودية واستعمار كوردستان، بل وإخضاعها لنظام استعماري دولي"[٤].

وعدها البحث الروسي حسرتيان ضربة قاسية توجه إلى حركة التحرر القومي الكوردي، إذ أعطت تلك الاتفاقية الحق للأتراك بتجاهل طموحات الشعب الكوردي، وقمع حركته القومية، من أجل الاستقلال[٥].

وعلق توينبي على الاتفاقية قائلاً " في النهاية تركت الأراضي التي يسكنها الكورد إلى الدولة التركية وفقاً للمزاعم المذكورة في الميثاق الوطني"، وباختصار، فإن المعاهدة حققت جميع مطالب القوميين الأتراك، وبموافقة الحلفاء في لوزان[٦].

---

1) Ismael Güldaş, A.G.E,S.124.

٢) مقتبس من: م.أ.حسرتيان، المصدر السابق، ص٤٧.

3) Ismael Güldaş, A.G.E,S.126.

٤) ينظر مؤلفه: كوردستان مستعمرة دولية، ترجمة زهير عبد الملك، ستوكهولم، ١٩٩٨، ص٤٠.

٥) ينظر مؤلفه :القضايا القومية....، ص٤٧.

6) A.J.Toynbee, Op.Cit., P.492.

كان مؤتمر لوزان، بالنسبة للكورد، المؤتمر الدولي الخاص بتقسيم كوردستان[1]، وفضلاً عن ذلك التقسيم،فقد نسخ المؤتمر بنود معاهدة سيفر الخاصة بالكورد. وأدى بالتالي إلى افتقار الخارطة السياسية للشرق الأوسط إلى دولة كوردية كان من المفترض إقامتها إلى جانب إقامة الدول العربية، التي ساعدت بريطانيا في إقامتها، والدولة التركية الحديثة، وبذلك تم اقتسام رابع مجموعة اثنيه في تلك المنطقة، عرقياً وسياسياً وجغرافياً، وتم دمج كل قسم جغرافياً، بدولة من دول الجوار الجغرافي لكوردستان. وقد أحرز ذلك الوضع الجديد ظهور سياسة جديدة تجاه الكورد، وهي سياسة التعاون الإقليمي والإستراتيجي بين الدول التي اقتسمت أراضي كوردستان وشعبها، بهدف منع أية محاولات لإعادة إحياء فكرة قيام كوردستان مستقلة[2].

وبذلك تكون معاهدة لوزان قد قررت مصير الكورد السياسي، بعد أن حددت مصالح بريطانيا العظمى ذلك المصير من خلال مسألة الموصل، وأعطت المعاهدة المذكورة تصوراً عما سيكون عليه المستقبل السياسي للكورد، بجعل الكورد ولأول مرة ينتسبون إلى الدول التي تقتسم بلادهم كوردستان أي كورد تركيا وكورد عراقيين.

وبالنسبة لبريطانيا، فقد حققت أهدافها في تلك المرحلة، من خلال سياستها المرحلية تلك تجاه المسألة الكوردية، فإلى جانب تضليلها للنزعة القومية الكوردية المعتدلة، فإنها خططت من جديد لاستغلال المسألة الكوردية لتحقيق ما تبقى من مصالحها المهددة أو غير المحققة في المنطقة، فإذا فرضت عليها المرحلة من سيفر إلى لوزان التخلي عن المسألة الكوردية جزئيا ووقتيا، فإن المرحلة المقبلة فرضت عليها إيجاد أداة فعالة في إجبار تركيا على الانصراف إلى شؤونها الداخلية، من جهة، وفتح أبواب للصداقة والتطبيع بين تركيا والدول الغربية من جهة ثانية.

---

١) فؤاد حمه خورشيد، المصدر السابق، ص١١٣.

٢) روبرت اولسن، المصدر السابق،ص ص١٤-١٥ ؛ فؤاد حمه خورشيد، المصدر السابق، ص١١٤.

الفصل الثالث

مشكلة الموصل في العلاقات البريطانية - التركية
(تموز ١٩٢٣- كانون الأول ١٩٢٥)

- المفاوضات البريطانية - التركية في مؤتمر القسطنطينية
(أيار١٩٢٤- آب ١٩٢٤) .

- بريطانيا وتركيا ... مفاوضات في عصبة الأمم وتحركات عبر
الحدود (آب ١٩٢٤- تشرين الأول ١٩٢٤).

- تسـوية مشكلة الموصل في عصبة الامم
(كانون الاول ١٩٢٥).

المفاوضات البريطانية - التركية في مؤتمر القسطنطينية
(أيار ١٩٢٤ - آب ١٩٢٤)

أبقت معاهدة لوزان مشكلة الموصل دون حل، ولكنها ضمنت إجراء الطرفين المعنيين بالمشكلة مفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية نهائية للمشكلة، عن طريق مفاوضات ثنائية. وإذا فشلوا في ذلك تحال المشكلة إلى مجلس عصبة الأمم[١]. وقد ألزم قرار عصبة الأمم، الطرفين بالعزوف عن القيام بأي عمل عسكري أو غير عسكري يترتب عليه حصول تبدل على (الوضع الراهن) في الأراضي المتنازع عليها[٢].

في الخامس من تشرين الأول ١٩٢٣ رحل آخر جندي من جنود الحلفاء عن الأراضي التركية، وهو اليوم نفسه الذي خولت فيه الحكومة البريطانية القائم بالأعمال البريطاني في تركيا ـ نفل هندرسن ـ بفتح المفاوضات المباشرة مع الأتراك، وفي ذلك الإطار قدم الأخير مذكرة إلى الحكومة التركية أشار فيها إلى المادة الثالثة من معاهدة لوزان[٣].

---

1) Report by His Majesty's Government on the Administration of Iraq for the Period April 1923-December 1925, Issued by Colonial Office, London, 1925, P.23.

٢) رياض رشيد ناجي الحيدري، المصدر السابق، ص٢٢٠.

٣) تتعلق المادة الثالثة من لوزان بحدود تركيا مع كل من العراق وسوريا،و قسمت الى قسمين الأول يتعلق بتحديد الحدود مع سوريا .أما القسم الثاني والمتعلق بالحدود مع العراق فقد اقر بانه "سوف يعين خط الحدود بين تركيا والعراق باتفاقية ودية بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة اشهر.وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاقية بين الحكومتين خلال الزمن المذكور فان النزاع سيرفع إلى عصبة الأمم...".ينظر:

-A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 496;

- فاضل حسين، مشكلة ...، ص٣١٨.

دامت تلك المفاوضات التمهيدية فترة طويلة نسبياً، بين هندرسن وعدنان بك، ممثل تركيا، ويرجع ذلك إلى محاولة كل من الطرفين استغلال الظروف السائدة لصالحه سواء أكانت داخلية أم خارجية.

فبالنسبة لبريطانيا، التي بدأت إدارتها في العراق تواجه مشاكل كبيرة، بسبب بروز معارضة داخلية لسياستها، وبالذات لمعاهدة ١٩٢٢ التي أرادت تصديقها وإقرارها، فقد تعمد البريطانيون إطالة مفاوضاتهم مع الأتراك لتتزامن مع مناقشات المجلس التأسيسي العراقي بشأن إقرار المعاهدة المذكورة، بحيث توفر المفاوضات مع الأتراك وسيلة ضغط تهدد بها العراقيين المعارضين للمعاهدة، بفقدان ولاية الموصل في حال عدم الموافقة على إقرارها[١].

وإلى جانب ذلك، كان على الحكومة البريطانية التعامل مع الواقع الجديد الذي فرضته سياسة الشيخ محمود مجدداً في جزء مهم من ولاية الموصل المتنازع عليها[٢]. والذي كان قد أعيد ومنذ فترة قصيرة من منفاه إلى السليمانية بأمر من الحكومة البريطانية[٣].

---

1) Othman Ali, The Kurds and Lausanne Peace Negotiations, 1922-1923, Middle Eastern Studies, Vol.33, No. 3, London, July, 1997,P. 529.

2) Colonial Office, Special Report …1920-1931, PP.256-257;

-سي. جي.أدموندز، المصدر السابق، ص٣٤٨.

٣) نفي الشيخ محمود الى الهند، بعد سلسلة صدامات مع الإنكليز، انتهت بإلقاء القبض عليه في حزيران ١٩١٩، وكانت محكمة بريطانية قد حكمت عليه بالإعدام، ولكن خشيتها من عواقب هكذا قرار قد فرض عليها ان تراجع حكمها السابق فقررت نفيه إلى الهند بعد أن أصدرت العفو عنه، وبسبب استمرار تأرجح المنطقة بين النفوذ البريطاني والتركي، اجبر الواقع الكوردي سلطات الانتداب إعادته إلى السليمانية خصوصا وقد اشتدت تدخلات الأتراك، كمفتاح لإشاعة الاستقرار وقطع الطريق على الأتراك، ينظر: **پيّ رەش**، العراق دولة بالعنف، جنيف، ١٩٨٥، ص ص ١٩-٢٢،ولم ينتظر الشيخ محمود طويلا، بعد ان اعادته السلطات البريطانية لمواجهة التدخلات التركية ،في استغلال الظروف المتوفرة لتحقيق طموحاته ،اذ اصدر في ١٥تشرين الاول ١٩٢٢مرسوما اعلن فيه تشكيل حكومة كوردستان .وفي ١٨تشرين الثاني ١٩٢٢ اتخذ لنفسه لقب ملك كوردستان واعلن في السليمانية قيام مملكة كوردستان.خلقت اجراءت الشيخ محمود قلقا بالغا لدى السلطات البريطانية والعراقية على حد سواء ،ولكنهما لم تكونا في موقف يسمح لهما باستخدام القوة في صد طموحات الشيخ محمود لذلك لَجاءا الى اساليبهما المعهودة باطلاقهما الوعود والتصريحات لصالح الكورد،اذ اصدر المندوب السامي والحكومة العراقية في ٢٨تشرين الثاني بياناً مشتركاً تم فيه الاعتراف بقيام حكومة كوردية مستقلة ،وفي الواقع لم ينتظر الكورد كثيرا ليروا مرة اخرى تنصل الحكومتين من تصريحاتهما ووعودهما،اذ ما ان تم طرد الاتراك في نيسان ١٩٢٣ ومع اقتراب موعد افتتاح الجولة الثانية من مؤتمر لوزان ،حتى=

لم يكن قرار البريطانيين بإعادة الشيخ محمود من أجل تحقيق آمال الكورد القومية بالطبع، بل من أجل تقوية موقفها في المفاوضات مع الأتراك الذين بدأوا بدعاية واسعة بين الكورد في الولاية المتنازع عليها، لذلك كان من الطبيعي، وبعد فترة وجيزة أن قررت الحكومة البريطانية الحدّ من طموحات الشيخ محمود الوطنية، بعد قيام الأخير بتخطي الالتزامات التي سبق وأن حددها له البريطانيون[١]. في الوقت نفسه الذي كانت تسعى فيه، وبحرص شديد، إلى الفوز بتأييد وتعاطف كورد الولاية المتنازع عليها[٢]، شأنهم في ذلك شأن الأتراك[٣].

ومن جهة ثانية وبالنسبة للأتراك، فإنهم بدورهم عمدوا إلى تأخير المفاوضات مع البريطانيين[٤]. إذ إنهم لم يكونوا راغبين في المفاوضات حتى يستقر الوضع السياسي الداخلي البريطاني، وكانوا يعلقون آمالاً على استئناف المفاوضات مع الحكومة نفسها، لتفضيلهم وجود وزير خارجية من حزب العمال اثناء المفاوضات. وكانوا يخشون احتمال عودة لويد جورج إلى السلطة مجدداً[٥].

=استدعت الشيخ محمود الى بغداد ،وفي الوقت نفسه اعدت القوات لدخول السليمانية وبالفعل ترك الشيخ محمود السليمانية تحت تهديد سلاح الجو الملكي البريطاني فدخلتها القوات البريطانية،وبدأ فصل جديد من حركات الشيخ محمود ضد البريطانيين .للتفاصيل ينظر:وليد حمدي ،المصدر السابق،ص ١٩٤؛ سروه اسعد صابر،المصدر السابق،ص ص ٢٤١-٢٥٢.

١) ستيفن همسلي لونكريك، العراق ... ، ص٢٥١؛

- Colonial Office, Special Report …1920-1931, P. 257.

2) Othman Ali,Op.Cit.,P. 529 .

-وفي الواقع كان من بين أساليب بريطانيا لتهدئة وتطمين الكورد وكذلك منتدبتها العراق، هو إصدار التصريحات دون تنفيذها، فمثلاً ينظر التصريح العراقي البريطاني في ١١ تموز ١٩٢٣ حول ضمان حقوق الكورد السياسية والقومية في الولاية، للتفاصيل، ينظر:

- Colonial Office, Special Report …1920-1931,P. 257.

٣) استخدمت بريطانيا فضلاً عن القوات العراقية وقوات الليفي الآثورية، الطائرات في قصفت المدن والقرى الكوردية الآمنة وبقسوة شديدة، ينظر: ستيفن همسلي لونكريك، العراق...، ص٢٥١.

4)A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 496.

٥) فاضل حسين، مشكلة...، ص٤٠.مرت أوضاع بريطانيا الداخلية في هذه الأثناء بمرحلة دقيقة، ففي اقل من سنتين تناوب أكثر من حزب على السلطة لأكثر من مرة ولفترة قصيرة،فمثلا شكل ماكدونالد ،زعيم حزب العمال البريطاني حكومة في مطلع ١٩٢٤،وكان الأتراك يعلقون آمالا عليها بسبب سياستها الخارجية القائمة عل ضرورة التصالح مع مختلف الدول بما فيها الاتحاد السوفيتي ،ولكن بحلول شهر أيلول تفاقمت مشاكل تلك الحكومة وأجبرت على تقديم استقالتها وأجراء انتخابات جديدة فاز فيها المحافظون هذه المرة بالأغلبية وشكل ستانلي بالدوين الحكومة الجديدة في=

لم تبدأ المفاوضات البريطانية - التركية إلا في ١٩ أيار ١٩٢٤ واستمرت إلى ٥ حزيران من العام نفسه، افتتحت المفاوضات في البناية القديمة للبحرية العثمانية قاسم باشا، بأستانبول[١]، وعرفت تلك اللقاءات بمؤتمر القسطنطينية[٢]. وقد مثل السير بيرسي كوكس، المندوب السامي البريطاني في العراق، الجانب البريطاني، يعاونه كل من الكابتن أر. أف. جاردين *R. F. Jardin*، المفتش الإداري البريطاني في الموصل وطه الهاشمي،رئيس أركان الجيش العراقي ، بصفة مستشارين [٣]. أما الوفد التركي فكان مؤلفاً من فتحي بك - رئيس المجلس الوطني التركي الكبير - رئيساً، وكل من كاظم باشا - ناظر الحربية السابق -، وفوزي بك - مبعوث ديار بكر-، وفائق بك - مندوب الجيش -، ونصرت بك - المشاور القانوني للخارجية، والعقيد اسحق أفيني *I. Avini* [٤].

وفي أول لقاء بين الوفدين، بيَن فتحي بك وجهة النظر التركية للمشكلة، وقد جدد من خلالها مطالب تركيا في الولاية، بإرجاعها إلى تركيا، مستنداً في ذلك على

=أواخر ١٩٢٤ وكانت سياسته الخارجية على النقيض من سياسة سلفه العمالي إذ قطع العلاقات مع السوفيت واتجه إلى سياسة عقد المواثيق وإعادة ألمانيا إلى حضيرة الدول الأوربية .ينظر: محمد محمد صالح وآخرون،المصدر السابق ،ص ص١٢٢-١٢٤.

1) A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 496

٢) وتعرف في بعض المصادر بمؤتمر القرن الذهبي نسبة إلى المنطقة المشهورة بالقرن الذهبي في الساحل الأوروبي لاستانبول، ينظر:

-Mim K.Oke,A Chronology …, P.47.

٣) كان الوفد البريطاني يمثل الجانب العراقي في تلك المفاوضات، لانه كان ما يزال خاضعاً للوصاية البريطانية بموجب صك الانتداب، إذ لم يكن باستطاعة العراق بعد عرض المشكلة بصورة مباشرة آنذاك، واكتفى بإيفاد طه الهاشمي مرافقاً لكوكس إلى المؤتمر، ومن جانبها فإن بريطانيا كانت قد تعهدت للعراقيين، خلال مناقشة المعاهدة العراقية ـــ البريطانية لعام ١٩٢٢ بالحفاظ على حدود العراق بضمنها ولاية الموصل.ينظر:

-Vladimer F.Minorsky, Müsül Sorünü,Istanbul,1998, S.35;

-عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، المصدر السابق، ص٣١٣؛ مريم عزيز فتاح، تحليل العوامل التي رسمت الحدود العراقية التركية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٠، ص ص٨-٩.

4)Mehmet Gonlubol,A.G.E,S.74;T.C.Başbakanlik Devlet Arşivleri ğenel mudur luğu Osmanli Arşivi daire Başbanligi Musul-Kerkuk ile iliğili Arşiv Belğeleri 1525-1919, Ankara,1993,S. 44.

حجج تركيا التاريخية والعنصرية والجغرافية والعسكرية، والتي سبق وأن طرحها عصمت باشا في مؤتمر لوزان، مشدداً على ضرورة إجراء استفتاء في الولاية التي يشكل الكورد والأتراك ما نسبته ثلاثة إلى واحد، حسب زعمه[١].

وبدلاً من مناقشة وجهة نظر فتحي بك حول مشكلة الموصل، أثار كوكس مسألة الآثوريين[٢]، وطالب بحدود تمتد إلى الشمال من ولاية الموصل بحيث تشمل جزءاً من تركيا[٣]. وقدم بهذا الصدد الاقتراح البريطاني الذي بدأ بالفقرة التالية:"إن مشكلة واحدة تزايدت أهميتها في عين حكومة جلالته، منذ انقطاع المفاوضات في لوزان،وأعني بها مستقبل الآثوريين باستثناء من كان من أصل فارسي، ترى حكومة جلالته أنها مرتبطة بأشد العهود لإسكان هؤلاء الآثوريين طِبْقَ مطالبهم ورغباتهم القومية ، فقد طلبوا بإلحاح شديد ردّهم إلى أوطانهم تحت الحماية البريطانية، فلا يسع حكومة جلالته أن تتقاعس عن إجابة طلبهم..."[٤]. ومضى في القول: بأنه في وقت تعتبر فيه حكومته "غير مستعدة لتحقيق رغبات الآثوريين كلها"، إلا أنها قررت أن تسعى بالمفاوضات للحصول على حدود " تجمع الآثوريين كتلة واحدة ضمن حدود البلاد التي تبسط عليها جلالته انتدابها تحت سيطرة عصبة الأمم"[٥]. وأضاف بأنه "يميل إلى الاعتقاد بأن الحكومة التركية مستعدة للموافقة على اقتراحه، "لأن سيطرتها ،أي الحكومة

---

١) للتفاصيل عن مذكرة فتحي بك، ينظر:

-Vladimer F.Minorsky, A.G.E, S. 35 ; Mehmet Gonlubol, A.G.E, S. 74.

٢) في أوائل نيسان ١٩٢٤ أبلغت الحكومة البريطانية الحكومة العراقية عزمها على طلب ضم قسم من الأراضي المسكونة من الآثوريين، قبل الحرب، والواقعة حالياً داخل حدود تركيا، إلى العراق، مبينة للحكومة العراقية ما سيوفره ذلك الضم من "وجود قوم حربي على حدود البلاد الشمالية". واشترطت عليها قبول منح الحكم الذاتي المحلي للآثوريين الذي كانوا يتمتعون به قبل الحرب تحت الحكم التركي، وكان ردّ الحكومة العراقية على المقترح بالإيجاب.ينظر:

-League of Nations, Question of the Frontier Between Turkey and Iraq, Report Submitted to the Council by the Commission Instituted by the Resolution of September 30th,1924, P. 79.

3) John Joseph, Op.Cit.,P. 171.

4) League of Nations, Questions…,P. 79.

5) Ibid,P 79 ; A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 496.

التركية،على تلك الأقاليم القفراء وإدارتها السكان القاطنين فيها الذين يكنون العداء والاضطرابات لها، شكلت مصدر إحراج دائم للحكومة التركية في الماضي، ومنبتاً خصباً لأسباب الاحتكاك بالدول الغربية...."[1]. وختم كوكس مذكرته بالتذكير بمقترحه الجديد، القاضي بإلحاق إقليم هكاري بالعراق، وأوضح بأن ذلك لا يمثل سوى الحد الأدنى من المطاليب البريطانية، وهدد بأنه إذا لم يتم الاتفاق على الاقتراح " فإن بريطانيا ستحفظ لنفسها بالحرية التامة في العمل فيما يخص الحدود التي تطالب بها أمام عصبة الأمم"[2].

بدت بريطانيا وكأنها حازمة في مطالبها تلك، ولكنها في الواقع لم تكن جدّية قط في فرض مطالبها الأخيرة على الأتراك، ودفاعها عن الآثوريين وحقوقهم وإثارة مسألتهم في ذلك التوقيت، لم يكن إلا إجراءاً تكتيكياً مرحلياً، استغلته كورقة إضافية لانتزاع اعتراف تركي سريع بضم ولاية الموصل المتنازع عليها إلى العراق،وخصوصاً بعد أن حاولت تدريجياً إبعاد الورقة الكوردية عن تلك المفاوضات، بعد أن قررت دمج قسم منهم في العراق، وما تطلب ذلك من منع إعطائها بعداً دولياً مجدداً. وقد تشابه استخدام الوفد البريطاني في مؤتمر القسطنطينية للورقة الآثورية، استخدامهم للورقة الكوردية قبلها في سيفر ، ثم في لوزان بدرجة أقل، وهذا ما أثبتتهُ الأحداث اللاحقة.

جاء رد فتحي بك على المقترح البريطاني في الجلسة الثانية للمفاوضات المنعقدة في ٢١ أيار ١٩٢٤[3]. وافتتح مذكرته قائلاً "بعد إفصاح فخامتكم عن الرغبة في استئناف المفاوضات من حيث تركها اللورد كرزن في لوزان، أجدكم الآن تتركون هذا الموقف لتثيروا مسألة جديدة، هي مسألة الآثوريين. وضماناً لمستقبلهم طلبتم إلحاق أراضي معينة، يرفرف عليها الآن علم الجمهورية التركية، بالأراضي التي هي تحت الحماية البريطانية. فإن قلت أن طلبكم هذا لم يُثِرْ فيَ الدهشة فإني أخالف

---

1) League of Nations, Questions…,P. 79.

2)J. Joseph,Op.Cit.,P. 172 ؛

-رياض رشيد ناجي الحيدري، المصدر السابق، ص٢٢٢.

3) MKIAB, A.G.E, S. 45.

الحقيقة"[1]. وأضاف متهكما " أن رئيس الوفد البريطاني في لوزان ذكر الرغبة التي تخالج حكومة جلالته بمنح الحكم الذاتي للشعب الكوردي وفخامتك الآن تعرض مطالب الآثوريين...."[2].

رفض فتحي بك مقترحات كوكس بشدة، وهو ما ظهر في جوابه على المذكرة البريطانية. ومضى قائلا "بطلبكم هذا لم تدركوا أن الآثوريين ما هم إلا أقلية صغيرة جداً في ولاية الموصل، وأنكم أهملتم الأكثرية الساحقة من الكورد والأتراك الموجودين فيها. إن الوفد التركي يرى أنه لا يمكن انتزاع مئات الألوف من الأتراك والكورد من بلادهم في سبيل أن تكون أقلية ضئيلة جداً من الآثوريين تحت حماية بريطانيا...."[3]. وختم مذكرته بتذكير بريطانيا بخيانة هؤلاء لجيرانهم المسلمين أثناء الحرب العظمى، وقيامهم "بأعمال وحشية ضدهم...." كما كررّ مجدداً مطلب حكومته بضم الموصل إلى تركيا، استناداً إلى كلامهِ السابق الذكر وحججه[4].

شهدت الجلسة المنعقدة في ٢٤ أيار جواب كوكس على فتحي بك، وبدأ كلامه بالدفاع عن حجج كرزن في لوزان، والذي، حسب زعم كوكس، لم يحاول قط وصف خط معين للحدود الشمالية في حين كان مصراً على موقفه من ولاية الموصل....، وأضاف بأنه قد ترك تلك المهمة لخبراء الطرفين، ليتيسر الاطلاع على معلومات طبوغرافية أكبر"[5]. ثم أضاف كوكس بأن "المسألة لا تستبطن ضم الأراضي المطالب بها إلى الحماية البريطانية أو إخضاع مصالح الأكثرية الكوردية من السكان لصالح الأقلية المسيحية في الولاية، إن الشعب الكوردي قانع تماماً بالحكم الذاتي المحلي الذي منح له، وأن مسألة الآثوريين وضعت على بساط البحث لعلاقتها بالحجج الطبوغرافية والسوقية المقنعة دعماً لإدعاء الحكومة البريطانية بخط أبعد قليلاً عن الخط الذي اقترح مبدئياً...." وأضاف "بأن ذكريات الآثوريين حية جداً

---

1) League of Nations, Questions…, P. 79; J. Joseph,Op.Cit.,P. 172.

2) League of Nations, Questions…,P. 79.

٣) رياض رشيد ناجي الحيدري، المصدر السابق، ص٢٢٣.

٤) ق.ب.ماتيفيف بارميّ،الاشوريون والمسألة الاشورية في العصر الحديث،دمشق،١٩٨٩،ص ص١٢٦-١٢٧.

5) League of Nations, Questions…,P. 80.

وهي تختلف عن أقوال فتحي حول المعاملة التي لقوها على يد الاتراك في الماضي"[1].

وفي ختام مذكرته جدد كوكس مطالبته بضرورة إيجاد موطن للآثوريين بحيث يجري توطينهم فيه بكتلة بشرية واحدة تدخل ضمن حدود دولة العراق، عن طريق سلخ ولاية هكاري وبيت الشباب وجولاميرك من تركيا لدمجها مع رواندوز[2].

وقد ألمح كوكس إلى إعطاء بعض الامتيازات للأتراك مقابل تخليها عن المطالبة بالموصل، وشملت تلك الامتيازات تنازل بريطانيا عن بعض قروضها لتركيا مع إعطاء قروض جديدة لها، ومساعدتها في تخفيف ديونها، وكذلك مساندتها في المسائل الحدودية بين تركيا وسوريا، والمساعدة في تحسين العلاقات بين تركيا وبلغاريا. فضلاً عن استعدادها لمناقشة مسألة سكة حديد بغداد[3].

تجاهل فتحي بك مقترحات وعروض السير كوكس، وجددّ المطالبة بالولاية المتنازع عليها[4]. مستنداً في زعمه على دائرة المعارف البريطانية، التي تظهر حسب ادعائه، أن حدود العراق الشمالية هي التي قد حددتها المذكرة التركية، وأضاف أن الولاية هي جزء من تركيا قانوناً إلى أن تبرم اتفاقية ـ تثبيت الحدود ـ ولا يغير وجودها تحت الاحتلال البريطاني المؤقت شيئاً من الحقيقة. وختم مذكرته بقوله "إن الادعاء بأراضٍ تعود إلى ولاية هكاري مخالف لمعاهدة لوزان نصاً وروحاً[5].

لقد دلّت طريقة مفاوضات الطرفين حول مشكلة الموصل على وجود اختلاف كبير في وجهة نظر كل طرف وعلى استحالة التقريب بين وجهات النظر تلك، لذلك وفي ٣ حزيران أخبر السير كوكس فتحي بك بتعذر قبول وجهة النظر التركية وقال "إن ما يعتبره جزءاً من ولاية هكاري لا يدخل في نطاق بحث المادة

---

1) Ibid, P. 80.

2) MKIAB, A.G.E, S.44

٣) أصغر جعفري ولداني، مصدر پيشين، ل٦٧.

4) MKIAB, A.G.E, S.44.

5) League of Nation, Question …,PP. 80-81.

الثالثة من لوزان[١]. وجاء رد فتحي بك عليه في ٥ حزيران ١٩٢٤، "بأنه لا يقبل حتى من حيث المبدأ الخطة البريطانية الجديدة التي طرحها كوكس"[٢].

وابتداءً من ٥ حزيران بدا الأمر واضحا بان المفاوضات قد وصلت إلى طريق مسدود بسبب تمسك الطرفين كل بوجهة نظره[٣]. عندها اقترح السير كوكس رفع المسألة إلى عصبة الأمم، غير أن فتحي بك رفض ذلك،لأنه على ما يبدو كان مدركا تماما بان رفع المسالة إلى عصبة الأمم يعني حلها لصالح بريطانيا حتما ،لذلك حاول تبرير رفضه المقترح البريطاني بالقول ان الموافقة عليه هو خارج نطاق صلاحياته[٤]. الا ان السير كوكس أجابه "أنه بسبب هذا الرفض لمقترحه ، ووفقاً لتعليمات حكومته، يجد نفسه مجبراً لإنهاء المفاوضات والعودة إلى لندن". وقد عَد فتحي بك ذلك التصريح تهديداً لبلاده[٥].

ورفِعَت المشكلة إلى عصبة الأمم بطلب منفرد من جانب الحكومة البريطانية في ٦ آب ، بعد شهر من انتهاء مدة التسعة أشهر التي حددتها معاهدة لوزان[٦]. وكان ذلك إقراراً بفشل مؤتمر القسطنطينية في حل المشكلة.

لجأت بريطانيا في مؤتمر القسطنطينية لأساليبها المعهودة في إدارة المفاوضات مع الأتراك، فقد أثارت موضوعا جديدا لم يطرح سابقاً في مؤتمر لوزان، ولم يشمله أو يتحدث عنه البند الثالث من المعاهدة، وهو المطالبة بأراضٍ كان يسكنها الآثوريون، الذين يؤلفون أقلية صغيرة جداً في الولاية المتنازع عليها[٧]، لذلك لم

---

1) A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 497.

2) MKIAB, A.G.E, S.44.

3) Mehmet Gonlubol, A.G.E, S.75.

4) A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 497 ; MKIAB, A.G.E, S.44.

5) Vladimer F.Minorsky, A.G.E, S. 35.

6) A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 497.

٧) قدر ويلسن عدد الآثوريين الذين استقبلتهم سلطات الانتداب البريطاني في المخيمات خلال الاعوام ١٩١٧-١٩٢٠، بعد ان طردتهم السلطات التركية من مواطنهم الأصلية في ولاية الموصل، بحوالي (٢٥) الفا،ينظر مؤلفه :A Clash…,P.37 ،كما قدرهم *R.Stafford* في نفس الفترة بحوالي (٢٤،٥٧٩). للتفاصيل، ينظر مؤلفه:

-The Tragedy of the Assyrians, London,1935,P.37.

يكن مقبولا لدى الأتراك أن تهمل مطاليب الأكثرية الكوردية لصالح الأقلية الآثورية الصغيرة التي أصبحت فجأة مثار اهتمام الحكومة البريطانية.لذلك لم يكن مستغرباً أن يرفض الأتراك المشاريع البريطانية بشأن الآثوريين، التي وجدوها تهدف إلى خلق شبه دولة بين العراق وتركيا،بقصد إبعادهم عن ولاية الموصل حيث المصالح البريطانية فيها[1].

وبينما كانت المواجهات الدبلوماسية على أشدها بين البريطانيين والأتراك في مؤتمر القسطنطينية وما تبعه من لقاءات ومشاورات، كانت هناك تطورات خطيرة تشهدها تخوم المنطقة المتنازع عليها، وصلت في بعض الأحيان، إلى حدّ الصدام العسكري، نتيجة إجراءات كل طرف لتحقيق تقدم على الأرض، بعد فشل كلا الطرفين في تحقيق تقدم على المستوى الدبلوماسي، وباختصار كان كل طرف يطمح في السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي المتنازع عليها لتحقيق "أمر واقع" و"سيطرة فعلية" على الأرض[2] بعد أن تبينت مكاسب بريطانيا في مؤتمر لوزان بخصوص الموصل بإعلانهم أنها واقعة تحت سيطرتهم الفعلية ومن حقهم الاحتفاظ بها، مستندين في ذلك على (حق الفتح) و (أمر واقع فعلاً) وقد عدّ ذلك امتيازاً لم تحرم تركيا منه حسب، بل فتح شهية البريطانيين للتوسع أكثر، مما حدا بالأتراك إلى أن يخطوا خطوات تماثل المنحى البريطاني، وهذا ما دفع بـ لونكريك *S.H. Longrigg* **إلى الاستنتاج بأن تلك السياسة المتبادلة خلقت "شعوراً عدائياً عبر الحدود"[3].**

---

١) ومما شجع الأتراك أكثر على رفض مخططات بريطانيا تلك، هو وقوف ألمانيا معها التي رأت أن مشاريع بريطانيا الآثورية ليست سوى مشاريع استعمارية غرضها إضعاف تركيا.ينظر:فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة فاروق الحريري ،بغداد ،١٩٧٩،ص ١٢٠ ؛ رياض رشيد ناجي الحيدري، المصدر السابق، ص٢٢٤.

٢) في لحظة التوقيع على معاهدة لوزان (٢٤ تموز ١٩٢٣) كان الموقف العام على الأرض، كالآتي: بريطانيا في حالة احتلال فعلي لولاية الموصل. بينما كان الأتراك في المقاطعة الشمالية للولاية. ولكن بوجود استثناءين، الأول: جزء من سنجق السليمانية كان في يد الزعيم الكوردي الشيخ محمود في تلك الفترة، والاستثناء الثاني، جزء من منطقة هكاري، والتي تقع إلى الشمال من الحدّ الشمالي لولاية الموصل كان بيد الآثوريين. وما يجدر ذكره هنا هو أن الطرفين سبق وأن تعهدا بالحفاظ على (الحالة الراهنة) في لوزان.ينظر:

-A.J.Toynbee,Op.Cit.,P.499.

٣) ينظر مؤلفه:

- Iraq…, P. 153.

وانطلاقاً من الاعتبارات التي سبق ذكرها، قررت السلطات الكمالية مضاعفة تحركاتها العسكرية لاستعادة ولاية الموصل بالطرق العسكرية، بعد فشلها في إقناع بريطانيا بالعودة إلى المفاوضات الثنائية حول مشكلة الموصل بعد ان تركها مؤتمر لوزان لمفاوضات ثنائية تجرى بين الطرفين، والتي لم تعلق تركيا عليها آمالا كبيرة.

بدأ الاتراك الاستعدادات لدفع تحشدات عسكرية إلى الحدود في حزيران ١٩٢٤، حيث تم في ١٧ منه إرسال ٨ مدافع إلى كل من جعفر الطيار وكاظم باشا-وهما من كبار الموظفين العسكريين الأتراك- في ناحية سلوبي مع الإعداد لوصول عساكر مشاة إلى الجزيرة من ديار بكر[١]. وقد أدعى جعفر الطيار بأنه طلب من مصطفى كمال" الثأر من الإنكليز، الذين انتهكوا هدنة مودروس، ولم يضعوا لأهالي الموصل أي اعتبار"، ويمضي بالقول أنه أكد لمصطفى كمال بأنه" يتحمل تبعات فشل مهمته"[٢]، وكما يبدو فأن مصطفى كمال لم يرفض فكرة جعفر الطيار علناً، ولكنه في نفس الوقت لم يبدِ حماسة تذكر لذلك النوع من التحرك.

ومن جانبها فان بريطانيا لم تكن بعيدة عن التطورات الأخيرة، بل كانت تراقبها بحذر شديد، لذلك تم إرسال قوة إلى فيشخابور لتطمين الأهالي الذين استحوذ عليهم القلق[٣]، جراء الدعاية التركية القوية.

وفي مطلع شهر آب قرر الأتراك إحكام قبضتهم على منطقة هكاري الجنوبية[٤]، أسوة ببريطانيا التي أحكمت سيطرتها على السليمانية بعد سلسلة من العمليات العسكرية، الجوية والبرية، ضد الشيخ محمود، والتي أثارت احتجاج الحكومة التركية[٥]. الا أن المساعي التركية في هذا الإطار أصيبت بنكسة كبيرة على يد

---

١) برقية من متصرف الموصل إلى وزارة الداخلية، العدد ٣٥٩، ١٩حزيران ١٩٢٤، المركز الوطني لحفظ الوثائق، ملفات البلاط الملكي، ملف الأخبار الخارجية عن الحدود، ش- بغداد – ٩كانون الأول ١٩٢٣ – ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٤، ص٩.

٢) برقية من متصرف الموصل إلى وزارة الداخلية، العدد ٣٦٠، ١٩ حزيران ١٩٢٤، (ملحق) المركز الوطني لحفظ الوثائق، ملفات البلاط الملكي ــ الديوان، ملف الأخبار الخارجية عن الحدود، ش ــ بغداد، ٩ كانون الأول ١٩٢٣ ــ ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٤، ص٩.

٣) المصدر نفسه،ص٩.

٤) سي.جي.أدموندز، المصدر السابق، ص٣٤٨.

٥) للتفاصيل عن عمليات بريطانيا العسكرية وردود الفعل التركية، ينظر:

-A.J.Toynbee,Op.Cit., PP. 499-500; Othman Ali, Op.Cit., PP. 528-531.

الآثوريين، الذين تمكنوا من إلقاء القبض على الممثل التركي (والي جولاميرك) في هكاري[١]، بعد أن قتلوا أربعة من مرافقيه وجرحوا ٥ منهم[٢]، وقاموا بأخذه أسيراً إلى زعيم الآثوريين الروحي ملك خوشابة، في أطراف الموصل،وذلك في ٧ آب ١٩٢٤ [٣].

وتشير معطيات الحادث، بأن بريطانيا كانت وراءَه، وذلك لأن الأتراك انتهجوا في تلك الفترة سياسة ترمي إلى إرضاء الآثوريين والنزول عند بعض مطاليبهم، لغرض تقوية موقف أنقرة في النزاع أمام عصبة الأمم، وقد أرسل والي جولاميرك إلى الآثوريين لإبلاغهم بأن الحكومة التركية مستعدة لقبولهم في مناطقهم داخل تركيا، ومنحهم حقوقهم كالسابق، والعفو عنهم عن الأعمال التي ارتكبوها خلال الحرب العظمى[٤]. وكان أي تقدم في اتجاه اتفاق الآثوريين مع الأتراك يعني الضرر بمصالح بريطانيا، لذلك استغلت الاخيرة الموقف، وأرادت به إحراج الأتراك، ودبّرت خطة مع أحد رؤساء عشيرة تخوما الآثورية، وضابط في قوات الليفي الآثوري، لمهاجمة الوالي التركي، وتحت إشراف أحد كبار الضباط الإنكليز تم تدبير حادث اعتقال الوالي التركي[٥].

أدى الحادث إلى تأجيج مشاعر الأتراك بشدة[٦]. إذ عقد مجلس الوزراء التركي في ١٤ آب اجتماعاً، كلفَ فيه جعفر الطيار بتأديب الآثوريين والتوجه نحو الموصل[٧].

كادت الأوضاع تفلت من يد الإنكليز، لذلك أطلق الآثوريون سراح الوالي التركي، بعد تلقيهم الأوامر من المسؤولين البريطانيين، وأعقبه لقاء المفتش الإداري البريطاني في الموصل بالوالي التركي في قرية جال. نقل خلاله المسؤول البريطاني

---

١) سي.جي.أدموندز، المصدر السابق، ص ٣٤٨.

٢) تورد بعض المصادر أرقاماً أكبر فيما يخص عدد القتلى، فيوصلها إلى ٣٠ فرداً من حراسه، وضابط برتبة كبيرة،ينظر: رياض رشيد ناجي الحيدري، المصدر السابق،ص ص ٢٢٥-٢٢٦ .

3) A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 500.

٤) رياض رشيد ناجي الحيدري، المصدر السابق، ص٢٢٥.

٥) وتحدثت بعض المصادر عن وجود أشخاص متنكرين بزي الجيش البريطاني مع تلك القوة،ينظر:

- Mim K.Oke,A Chronology…,Op.Cit.,PP.44-45.

6) S.H. Longrigg,Op.Cit.,P. 153.

7) Mim K.Oke,A Chronology…,P.45.

إلى الممثل التركي اعتراض حكومته على إجراءات أنقرة وتحركاتها الأخيرة، وطلب منه إبلاغ حكومته بعدم تكرار تلك التحركات[1].

وهكذا استخدمت بريطانيا ورقة الآثوريين كجزء من خطتها المرسومة لإدارة المفاوضات مع الأتراك ولم تكن المسألة الآثورية أكثر من وسيلة ضغط مرحلية، انتهى مفعولها بانتهاء تلك المرحلة من المفاوضات وبعد استيفاء الغرض منها.

وقد نجحت بريطانيا في إخراج المسألة من بعدها الإقليمي إلى الساحة الدولية، إذ إنها لم تكن قط جدية في مفاوضاتها الثنائية مع الأتراك، لأنها كانت تدرك مدى تصلب الأتراك، فضلاً عن أنها بتدويل المشكلة ستحصل على مجال أرحب وأوسع لاستغلالها في تحقيق مصالحها[2].

---

1) A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 501.

2) Mim K.Oke,A Chronology…,P. 44

بريطانيا وتركيا ... مفاوضات في عصبة الأمم وتحركات عبر الحدود (آب ١٩٢٤- تشرين الأول ١٩٢٤)

انتهت المفاوضات الثنائية بين بريطانيا وتركيا في ٥ حزيران دون التوصل إلى حل لما سمي بمشكلة الموصل، وقامت بريطانيا بعد شهر من ذلك التاريخ أي في ٦ آب ١٩٢٤ برفع المشكلة إلى مجلس العصبة؛ بعد انتهاء فترة الـ (٩) أشهر التي ثبتت في معاهدة لوزان كحد زمني يصل فيه الطرفان ، من خلال لقاءات ثنائية، إلى تسوية نهائية للمشكلة. كانت تركيا راغبة في استئناف المفاوضات المباشرة مع بريطانيا، دون إشراك طرف ثالث، وترجمت رغبتها بإبلاغ المندوب السياسي البريطاني في استانبول بذلك[١].

أما بريطانيا، وكما سبق أن نوهنا بذلك، فإنها لم تِرد مزيداً من اللقاءات الثنائية مع الأتراك، المتعنتين أصلاً في مطالبهم، وفي محاولاتهم المستمرة في المماطلة وإطالة أمد المفاوضات دون أن يتنازلوا أو يغيروا موقفهم بصورة حقيقية، وكانت ترى بأن الحل عن طريق عصبة الأمم سيكون أكثر ضماناً وأسرع، تلك الهيئة التي تملك بريطانيا عليها تأثيراً كبيراً، باعتبارها عضواً مؤسساً لها وفعالاً فيها[٢]. في الوقت الذي كانت تركيا بعيدة عن تلك الهيئة الدولية، بل لم تكن عضواً فيها، إذ اكتفت بقبول العضوية فيها فقط خلال فترة المفاوضات[٣].

---

١) فاضل حسين، مشكلة ...،ص٥٠.

٢) ماجد عبد الرضا، المسألة الكوردية في العراق حتى عام ١٩٦١، بغداد، ١٩٨٠، ص٥٤.

٣) علق هنري فوستر على مدى حظوظ تركيا في مجلس العصبة قائلاً: بأن تركيا دولة إسلامية فقيرة مدحورة، دعيت إلى المحكمة من دولة عظمى تتمتع بدعم حليف قوي من جانب دولة مسيحية منتصرة، في الوقت الذي لا تضم فيه تلك المنظمة الدولية، أياً من الدول التي حاربت مع تركيا.ينظر مؤلفه: نشأة ... ، ص٢٤٨.

وإلى جانب ذلك فقد وظفت بريطانيا موضوع رفع مشكلة الموصل إلى عصبة الأمم توظيفا يخدم مصالحها في العراق، بعد ان تعرضت لعوائق وصعوبات فعلى الصعيد الداخلي في العراق تجسدت، كما أسلفنا برفض المجلس التأسيسي العراقي التصديق على معاهدة التحالف لسنة ١٩٢٢، لذلك في خلال شهر أيار وحتى بداية حزيران، هدّد أكثر من مسؤول بريطاني في العراق ولأكثر من مرة، المعارضين من النواب العراقيين للمعاهدة، بعواقب رفضهم الوخيمة التي سيجرونها على مشكلة الموصل[١]. وبالفعل قد أتت تلك الضغوط البريطانية ثمارها، ففي ١٠ حزيران، صادق المجلس التأسيسي العراقي على تلك المعاهدة، بعد الكثير من الجدل والمناقشات، وقد تضمنت الموافقة بنداً ألزمت بموجبه بريطانيا بالحفاظ على حقوق العراق في ولاية الموصل بأجمعها، وتصبح المعاهدة لاغية لا حكم لها في حال فشل بريطانيا في ذلك[٢].

مهما يكن فإن بريطانيا بتهديداتها للعراقيين بفقدانهم لولاية الموصل، لم تكن ترمي من ورائه، إلا الى إرضاخ المعارضين من العراقيين لمطاليبها، وتمشيةً لمصالحها، فهي لم تكن مستعدة قط وبأي شكل من الأشكال التخلي عن الولاية الاستراتيجية، التي حصلت عليها بعد صراع طويل مع الفرنسيين بدأ في مؤتمر سان ريمو ١٩١٩ واستمر مع الأتراك في سيفر ثم لوزان، فقد كان دفاع بريطانيا المستميت عن الموصل أكبر بكثير من مسألة الدفاع عن مجرّد حقوق العراق فيها[٣].

---

١) للتفاصيل ، ينظر: فيلب ويلارد آيرلاند، المصدر السابق، ص٣٠٩-٣١٧.

٢) الحكومة العراقية، مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة١٩٢٤م-١٣٤٣هـ، ج١،بغداد ١٩٢٤، ص٤١٢؛عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، بيروت، ١٩٨٣، ج٢، ص ص١١٨-١١٩. وما يلفت النظر هنا، هو استعانة بريطانيا بالنواب الكورد في المجلس التأسيسي العراقي في مواجهتها النواب العراقيين الرافضين للمعاهدة، وفي هذا الإطار طلب دوبس من بيل ، احد الموظفين البريطانيين العاملين في كوردستان الجنوبية، استخدام نفوذه لدى النواب الكورد في المجلس لتأييد المعاهدة، وبالفعل صوت النواب الكورد الـ (١٨) ككتلة واحدة تأييداً للمصادقة على المعاهدة.ينظر:

-Othman Ali,Op.Cit.,PP.529-530

٣) ولكن الغريب في الأمر، أن بعض الكتاب العرب عدّ انتداب بريطانيا على العراق، امتيازاً للأخير، إذ ناضلت بريطانيا في سبيل إلحاق ولاية الموصل بالعراق وهي برأيهم صاحبة الفضل الأكبر عليه. ينظر: جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس ،ط ٦ ،بيروت- نيويورك ،١٩٨٠،ص ٨٦.

رفعت الحكومة البريطانية مذكرة إلى سكرتير عام عصبة الأمم في ٦ آب ١٩٢٤، تمت الإشارة فيها إلى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان، وإلى الفقرة السابعة من بروتوكول الجلاء، وإلى أن عمليات الجلاء اكتملت يوم ٥ تشرين الأول ١٩٢٣، وأشارت ايضاً إلى مؤتمر القسطنطينية وفشله في حل المسالة، وأن معاهدة لوزان دخلت حيز التنفيذ في ذلك اليوم وفقاً للمادة ١٤٣ من المعاهدة، واختتمت المذكرة، بطلب بريطاني بوضع قضية الحدود العراقية ـ التركية في جدول أعمال اجتماع مجلس العصبة المقبل[١].

كما رفعت الحكومة البريطانية مذكرة إلى الحكومة التركية يوم ٩ آب،لإعلامها بمضمون مذكرتها- المارة الذكر-المرفوعة لعصبة الامم، وبدورها أبرقت الحكومة التركية إلى السكرتير العام للعصبة في ٢٥ آب بأنها لم تعلم رسمياً وتحريرياً بدخول معاهدة لوزان حيز التنفيذ، ولاقتناعها بحقها في ولاية الموصل وإمكانية برهنة ذلك فإنها لم تتوانى في الموافقة على رفع النزاع إلى المجلس إذا كان ذلك ضرورياً[٢].

جاء قبول تركيا بإحالة المشكلة إلى عصبة الأمم، رغبة من مصطفى كمال في إظهار تركيا أمام الدول الغربية دولة حديثة ترغب في حل الخلاف بالطرق العصرية، واعتبارها أفضل السبل لإنهاء الخلاف وحل المشكلة، وقد أعلن ممثلها بثقتهِ في العصبة، وعلق قائلاً "بأن نظرة تركيا المستقبلية للعصبة تعتمد على قرار مجلسها حول مشكلة الحدود التركية". ولكن ذلك لم يكن وحده خلف موافقة الأتراك، إذ شهدت مؤسسة مصطفى كمال الحكومية مصاعب وتحديات داخلية كبيرة، تمثلت ببروز المعارضة الداخلية ـ ومن جهات ذات وزن سياسي كبير من كبار قادة حرب التحرير- لمشروعه الإصلاحي والتحديثي لتركيا، الذي كان يسابق الزمن في تنفيذه، فضلاً عن الصعوبات المالية والاقتصادية التي عرقلت خططه، والتي كانت ستحل بالحصول على القروض التي لن يتمكن من الحصول عليها قبل تسوية خلافاته مع بريطانيا وبشكل خاص حول ولاية الموصل.[٣]

---

١) أصغر جعفري ولداني، مصدر **پيشين**، ل٦٧ ؛ فاضل حسين، مشكلة ...، ص٥٠.

٢) مريم عزيز فتاح، المصدر السابق، ص ص١٥-١٦.

3) Henderson to MacDonald , Constantinople , 16-9-1924 , Ingliz Belğelerile Turkey'de Kürt Sorünu(1924-1938),Hazirlayan B.N.Şimşir, Ankara,1991,No.685, SS. 11-12.

وجه مجلس عصبة الأمم، الدعوة إلى الأتراك رسمياً، لإرسال من يمثلهم في جنيف، قبل الأتراك دعوة المشاركة في المناقشات حول المشكلة شرط معاملة تركيا على قدم المساواة مع بريطانيا. وكان لهم ما ارادوا عندما قُدمت لهم ضمانات وتأكيدات من جانب مجلس العصبة وبريطانيا الطرف الثاني في المفاوضات[١].

وعلى الرغم من المطالبة التركية الملحة بولاية الموصل بأجمعها، وكذلك الأهمية السيكولوجية التي يعلقها الكماليون للميثاق الوطني، فإن الموافقة على الذهاب إلى جنيف كان دليلاً على ميل الأتراك إلى المصالحة والتنازل[٢].

وفي غضون ذلك تقدمت لندن بوثيقة إلى مجلس عصبة الأمم تحت عنوان "مذكرة عن الحدود بين تركيا والعراق"[٣] مرفقة بخريطة تبين فيها خط الحدود الذي تقترحه الحكومة البريطانية وخريطة عرقية أيضاً، وتضمنت المذكرة تكراراً لحجج بريطانيا السابقة المطروحة في مؤتمري لوزان والقسطنطينية، وتلخيصاً للأسباب التي فرضت نفسها لاعتبار خط الحدود المرسوم على الخريطة المذكورة كحد عادل وطبيعي بين الدولتين، وهي مؤرخة بتاريخ ١٤ آب١٩٢٤[٤]. ويتضح من خلال ما ورد في المذكرة البريطانية، بأن هدف بريطانيا كان ينحصر في بيان أن موضوع البحث هي قضية رسم خط للحدود لا تقرير مصير ولاية الموصل[٥]، وجاء ذلك بعد كثير من الدبلوماسية العالية التي بدأت في لوزان واستمرت إلى كسب الولاية.

قدمت تركيا وثيقة رسمية مماثلة للوثيقة البريطانية، في ٥ أيلول، مرفقة هي الأخرى بخريطة تبين خط الحدود حسب وجهة نظرها. وأكدت المذكرة بأن المشكلة موضوع البحث هي تقرير مصير ولاية الموصل، وهل تبقى ولاية الموصل شمال أو جنوب الحدود بين العراق وتركيا ؟ [٦]. وادعت هذه المذكرة أن المذكرة

---

1) A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 498.

٢) هنري فوستر، المصدر السابق، ص٢٤٨.

٣) للإطلاع على نص المذكرة البريطانية، ينظر: ب.ط. سعد، قضية الموصل في مؤتمر لوزان، بغداد، ١٣٤٣،ص٤ وما بعدها.

٤) مريم عزيز فتاح، المصدر السابق، ص١٦.

5) Mehmet Gonlubol, A.G.E, S. 76.

٦) مريم عزيز فتاح، المصدر السابق، ص١٦.

البريطانية ومقترحاتها تخرق محضري اجتماعي لوزان يوم ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣، اللذين قد أوضحا أن الطرفين لم يتفقا على أساليب ووسائل تسوية النزاع. وأضافت المذكرة بأن الحكومة التركية ما تزال ترى بأن أعدل أسلوب لحل النزاع هو الاستفتاء، واختتمت المذكرة بتوضيح الأسباب المقنعة ـ حسب زعمها ـ التي توجب حق تركيا في الاحتفاظ بالولاية[١].

كلفت أنقرة فتحي بك، للمرة الثانية، لتمثيلها في جنيف، مع منير اسحق واسحق أفيني، وقد وصلوا جنيف حيث مقر عصبة الأمم في ١٠ أيلول[٢]. فيما كلفت لندن اللورد بارمور *Parmur* المندوب البريطاني في عصبة الأمم لتمثيلها[٣].

التقى الوفدان البريطاني والتركي، بمقر مجلس العصبة في ٢٠ أيلول، ونقل اللورد بارمور لفتحي بك أثناء لقائهما رغبة بريطانيا بحلّ الخلاف سلمياً، وذكر بأنهما متساويان أمام مجلس العصبة. ثم طلب إلى المجلس أن يقرر الحدود المضبوطة للمشكلة موضوع البحث، هل تقتصر على تعيين خط الحدود بين تركيا والعراق، حسب رؤية حكومته،[٤]، أم إن المسألة هي ما إذا كان من الواجب أن تعاد ولاية الموصل جميعها إلى تركيا أو لا تعاد، وأن وجهة نظر حكومته، تعتمد على لغة معاهدة لوزان، وأضاف قائلاً "وبموجبها ألتمس من مجلس العصبة أن يعمل كحكم". وكرر اللورد بارمور في ختام كلامه رفض لندن فكرة الاستفتاء، واقترح بدلاً منها تعيين لجنة من أشخاص "محايدين ونزيهين" لتسوية المشكلة من مجلس العصبة[٥].

شهد يوم ٢٤ أيلول، رد فتحي بك على طروحات بارمور، فأوضح بأن المشكلة موضوع البحث هي ما إذا كان من الواجب أن تبقى ولاية الموصل شمالي أو جنوبي خط الحدود بين تركيا والعراق، وليس مجرد الاتفاق على رسم حدود بين الدولتين، وادعى مجدداً بان عائدية الولاية المتنازع عليها لتركيا تؤيدها الاعتبارات

---

١) فاضل حسين، مشكلة ...،ص٥٢.

2) MKIAB, A.G.E, S. 44.

3) A.J.Toynbee, Op.Cit.,P. 498.

٤) فاضل حسين، مشكلة ...،ص٥٢؛ مريم عزيز فتاح، المصدر السابق، ص١٧.

٥) هنري فوستر، المصدر السابق، ص ص٢٤٩-٢٥٠؛ فاضل حسين، مشكلة ...،ص٢٥٠.

الجغرافية والتاريخية والعرقية والاقتصادية والعسكرية....[١]، وأضاف بأنه ما زال مقتنعاً بضرورة إجراء استفتاء للسكان، لأن تركيا، حسب زعمه، راغبة في قبول أي خط للحدود قائم على رغبات سكان الولاية[٢].

وعند النظر في أسلوب الطرفين في عرض وجهة نظرهما أمام مجلس العصبة، تبدو واضحة ً سيطرة الوفد البريطاني على إدارة الحوار وتوجيه الجلسات،فقد تحدث اللورد بارمور من واقع مستريح فرضته مكانة بريطانيا وثقلها الكبير في عصبة الأمم ،ووظيفة بارمور نفسه بصفته المندوب الدائم لبريطانيا في العصبة ،لذلك لم يكن غريبا أن يوجه كلامه إلى أعضاء المجلس بقوله "يا زملائي"[٣] . في حين لم يحظ َ الوفد التركي بالمكانة ذاتها لان تركيا لم تكن عضواً في العصبة، وان ادعاءات بريطانيا "بأننا نحن والأتراك نستند الى شروط متساوية" أمام المجلس[٤]، كانت في حقيقتها غير دقيقة على الإطلاق.

وضعت وجهات النظر البريطانية والتركية ،حول مشكلة الموصل، مجلس العصبة أمام مجموعة أمور وتساؤلات، ألزمتها بتكليف هـ. برانتينك *H. Branting*، بعد أن اختير مقرراً للنزاع[٥]،بتوجيه عدد من الأسئلة إلى الطرفين أمام المجلس، وجاء صيغتها كالآتي:

١- كيف فهم الوفدان إحالة المشكلة إلى المجلس وهل هو شيء منصوص عليها في المادة الثالثة من معاهدة لوزان؟ والظاهر أن المندوب البريطاني يعتبر حكومته ملزمة مقدماً بقرار المجلس، بينما لم يبين المندوب التركي وجهة نظر حكومته عن هذه النقطة فعلى المجلس أن يعلم الدور الذي يمثله بالضبط؟[٦].

---

1) MKIAB, A.G.E, S.44.

2) A.E, SS. 44-45.

٣) هنري فوستر، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

٤) المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

5) A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 498.

6) A.J.Toynbee, Op.Cit., P.498; Vladimer F.Minorsky, A.G.E, S.36;

-فاضل حسين، مشكلة ...،ص ص٥٢-٥٣.

٢- ما المقصود بـ"خط الحدود بين العراق وتركيا"؟ فبالنسبة للحكومة البريطانية يجب أن تؤلف ولاية الموصل جزءاً من مملكة العراق، والمشكلة التي عرضت هي ما إذا كان خط الحدود الشمالي للعراق سيتبع بصورة تقريبية الحدود الإدارية لولاية الموصل مع بعض التغييرات بسبب الاعتبارات العرقية أو الاقتصادية أو العسكرية التي تحتم أن يمر خط الحدود شمالي الحدود الإدارية، في حين عدّت الحكومة التركية المشكلة ما إذا كان من الواجب الاعتراف بولاية الموصل كجزء من تركيا أو العراق[١].

٣- هل يحتفظ المجلس بحرية العمل التامة في إيجاد طريقة يراها عادلة بعد دراسة الأمر جيداً. أي هل يوافق الطرفان على أن لا يُحَدَ واجب المجلس بمجرد الاختيار بين هاتين الفكرتين المتعاكستين. وأنه يجوز للمجلس أن يبحث عن أي حلٍ آخر يَعده عادلا[٢].

حدّدت عصبة الأمم بواسطة تلك النقاط، إطار المشكلة، وموقعها من كل مايجري. وهذا ما دفع اللورد بارمور ـ وبالنيابة عن حكومته ـ إلى التصريح بأنه يعتبر المجلس بمثابة حكم لذا يجب قبول حكمه مقدماً من الطرفين، وأن حكومته تعد نفسها ملزمة بقرار المجلس[٣]. وفي إجابته على التساؤل الثاني أكد بارمور أن الموضوع قانوني يجب أن يحقق ويحدّد قبل اتخاذ أية إجراءات. وأستقبل السؤال الثالث بطريقة إيجابية، عندما ذكر بأن حكومته تؤيد حرية العمل التامة لتصحيح خط الحدود الموجود بالطريقة التي يراها المجلس عادلة[٤].

يبدو أن فتحي بك قد أحس بالمأزق الذي أوصله إليه ساسة لندن، ولكن ذلك الإحساس جاء متأخراً، وبعد فوات الأوان، عندما أوضح بأن حكومته تعترف بالصلاحيات التامة للمجلس التي منحتها إياه المادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة. ولكنها ـ أي تركيا ـ لم تتنازل عن حقوق سيادتها على ولاية الموصل لأية دولة، وأضاف بأن بريطانيا العظمى عملت من جانب واحد، وحاولت إشراك عصبة

---

1) Vladimer F.Minorsky, A.G.E, S. 36.

2) A.E,S. 36.

3)A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 498.

4) Ibid,P. 498

الأمم كطرف في النزاع[1]. عبرّ جواب فتحي بك عن المأزق الذي وقعت فيه الحكومة التركية بسبب دبلوماسية بريطانيا ودهائها في العمل السياسي، لذلك جاء جوابه مخالفاً لرؤية البريطانيين للمسألة، وكان ذلك يعني عدم اتفاق الطرفين على الدور الذي ستضطلع به عصبة الأمم.

لم يقتنع برانتنك بجواب فتحي بك،الذي كان يحاول إيجاد مخرج ليتهرب من خلاله من أية التزامات، لذلك عقد مشاورات مع كلا الوفدين، تمكن من خلالها إقناع فتحي بك بالتصريح "بعدم وجود خلافات بين حكومته والحكومة البريطانية..." وبأنه كان مقتنعاً "بأن مجلس العصبة سوف يضع قراره أساساً على وفق رغبات السكان"، وكان ذلك يعني موافقته على أن يقرر المجلس الخط الذي يعتقد بأنه ملائم لاتخاذهٍ[2].

وعلى الرغم من تصريح فتحي بك بالموافقة على إقرار دور عصبة الأمم في النزاع، فإن ذلك لم يكن يعني تطابق وجهة نظره مع بريطانيا، فقد ظل الخلاف موجوداً وقائماً، إلا أن ذلك لم يمنع الطرفين من التوصل إلى صيغة القرار الذي أعلنا قبوله في ٣٠ أيلول ١٩٢٤، والزم الطرفين بقبول قرار المجلس في المسألة المرفوعة إليه[3]، وتضمن القرار نفسه الإعلان عن إرسال بعثة إلى الموصل تقوم بها لجنة من عصبة الأمم، لغرض تقصي الحقائق، ويكون حكمها، إذا ما صادق عليه مجلس العصبة، مقبولاً من الطرفين[4].

وبحلول ٣١ تشرين الأول كان الاختيار قد وقع على الكونت بول تلكي- المجري الجنسية- [5]، وأي.أف.فرسن — السويدي - [1]،وأ.باولس-البلجيكي -[2]، ليقودوا لجنة

---

١) هنري فوستر، المصدر السابق، ص٢٥١.

2) A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 498.

3) Mehmet Gonlubol, A.G.E, S. 75.

٤) ستيفن همسلي لونكريك، العراق...، ص٢٥٢.

٥) بول تلكي: عالم جغرافي مجري مشهور،إلى جانب ذلك شغل مناصب سياسية مهمة مثل وزير الخارجية ثم رئيسا للوزراء في ١٩٢١ ، واليه يعود الفضل في استعادة المجر الجزء الذي فقدته في الحرب من رومانيا وسلوفاكيا وأكسبته مهارته السياسية وجهوده تلك شعبية واسعة،ثم تفرغ للتدريس في المعهد الجغرافي المجري ورئاسته، وعرف بمعرفته العملية الواسعة بالشكل الذي أهّلهُ للقيام بصياغة أسئلة الاستفتاء على مصير ولاية الموصل،وكان نموذجا في الدقة والموضوعية بحسب وصف=

تقصي الحقائق، المتوجهة إلى ولاية الموصل[٢]، تساعدهم في مهامهم مجموعة من مشاورين ومساعدين من الطرفين البريطاني والتركي، حينما يصلون.

ولكن على الرغم من الموافقة الرسمية البريطانية والتركية للقبول بقرار عصبة الأمم بعد إتمام لجنة تقصي الحقائق لعملها، إلا أن كلا طرفي النزاع حاول القفز على الأحداث واستغلال الوقت من خلال التحركات العسكرية عبر الحدود لتحقيق أمر واقع و(إنجازات) مثبته على الأرض.

حاول الأتراك من خلال تحركات عسكرية عبر الحدود مع العراق استباق قرار عصبة الأمم لتحقيق أية مكاسب على الأرض في الولاية المتنازع عليها، فقد حشد الأتراك، تحت إمرة جعفر الطيار، قوة عسكرية في الجزيرة، عبرت فيما بعد نهر الهيزل[٤]. في محاولة لاختراق المنطقة الغربية لولاية الموصل، وبالفعل تمكنت تلك القوة من التقدم عدة أميال، في بداية شهر أيلول، إلى رباتكي- قرية تقع إلى الشمال من زاخو بحوالي خمسة أميال-. وبحلول ١٤ أيلول كانت القوات التركية قد دخلت المنطقة التي كانت خاضعة فعلياً للسيطرة البريطانية بعد ٢٤تموز ١٩٢٣[٥]. وصممت

=فيرسن، ينظر: ي.اف.فيرسن، ذكريات من الحرب والسلم، ستوكهولم، ١٩٤٢، في : جرجيس فتح الله، يقظة ...، ص ص ٢٢٥-٢٢٨.

١) فرسن: وزير أقدم في السلك الدبلوماسي السويدي انتخبه زملاؤه رئيسا للجنتهم، لان بلاده لم تشارك في الحرب،عرف عنه بحثه عن الحلول التوفيقية. ينظر:سي.جي.أدموندز،المصدر السابق،ص ٣٥ .

٢) باولس : كولونيل بلجيكي الجنسية ،حارب خلال الحرب العالمية الأولى في الجيش البلجيكي ،اتهم بوقوعه تحت تأثير الدعاية الارمنية في الموصل بعد ان كان متعاطفا في البداية مع الأتراك ،وعرف عنه تغير مواقفه وآرائه بسرعة .ينظر:جرجيس فتح الله، يقظة ... ،ص ص ٣٢٨-٣٢٩.

٣) عُين هؤلاء الثلاثة من قبل رئيس المجلس ومقرر النزاع، وقد روعيت مجموعة من الاعتبارات والمعايير في الاختيار: أولها الأعضاء الثلاثة من أقطار أوروبية صغيرة، ومن المفروض أن يكونوا غير منحازين، فالسيد فرسن ــ الذي انتخب رئيساً للجنة، من بلد محايد لم يشترك في الحرب العالمية، وهي السويد، في حين كان العضوان الآخران مواطنَين لبلدين شاركا في الحرب ولكن باتجاهين متعاكسين، وثانياً: كان الأشخاص الثلاثة مؤهلين كونهم خبراء كل في مجال تخصصه، إذ كان أحدهم جغرافياً والثاني سياسياً والثالث عسكرياً،ينظر:

-A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 498

٤) سي.جي.أدموندز، المصدر السابق، ص٣٤٨. ينظر الملحق رقم (٩) .

5) A.J.Toynbee, Op.Cit., P.501 ; Colonial Office ,Special Report… 1920-1931, P42.

تلك القوة على الانتقام لعملية أسر الوالي التركي من قبل الآثوريين، لذا قامت بإحراق القرى الآثورية وتدميرها، وفرّت على أثرها جموعهم في اتجاه الأراضي العراقية[١].

لم تقف العمليات التركية عند ذلك الحد، بل واصلت قواتهم زحفها في الأراضي المتنازع عليها، لذلك وقبل أن تقع بريطانيا في موقف عسكري حرج بسبب عمليات الأتراك الأخيرة والمستمرة، وجهت سلطاتها في ١٢ أيلول ١٩٢٤ إنذاراً شديد اللهجة إلى الأتراك، تضمن انذاراً وتهديداً بانسحابهم خلال ٤٨ ساعة من كافة المناطق التي تقع ضمن المنطقة المتنازع عليها، والتي تقدمت فيها بعد ٢٤ تموز ١٩٢٣[٢].

لم يستجب الأتراك للإنذار البريطاني، لذلك قام سلاح الجو الملكي البريطاني، في الأيام ١٤-١٧-٢٠ أيلول، بتنفيذ سلسلة غارات قصفت خلالها القوات التركية المتقدمة إلى داخل حدود ولاية الموصل[٣].

لم تفِدْ موجات القصف العنيفة التي نفذها سلاح الجو الملكي البريطاني إلى وقف تقدم الأتراك تماما[٤]، اذ حصلوا على إمدادات جديدة مكنتهم من التقدم إلى قرية جلكى على نهر الخابور، فأجبروا نقاط الشرطة العراقية على الانسحاب،

---

١) هنا انقطعت آخر صلة للآثوريين بمواطنهم الأصلية، في هكاري، وغدوا لاجئين لدى سلطات الانتداب البريطاني في العراق، التي بدورها وبعد مجموعة من الإجراءات لإيجاد حل لمشاكلهم، أقتطعت لهم أراضي في كوردستان الجنوبية، لاتخاذها مواطن بديلة لمواطنهم الأصلية، وأدى الإجراء البريطاني إلى حدوث صراعات وصدامات جديدة مع أصحاب تلك الأراضي الشرعيين من الكورد وجوبهوا بمقاومة كبيرة من عشائر كردية معروفة. وكان نتاج تلك السياسة خلق حالة مستمرة من الحساسية بين الشعبين. للتفاصيل عن عمليات إسكان الآثوريين وصدامهم مع الكورد ، ينظر:

- Colonial Office ,Special Report …1920-1931,PP.272-275;

– رياض رشيد ناجي الحيدري، المصدر السابق، ص٢٢٧.

2) Mehmet Gonlubol, A.G.E, S. 75.

3) Colonial Office, Special Report…1920-1931, P.42; A.J.Toynbee, Op.Cit., P.501.

٤) يعتقد اولسن بان سلاح الجو الملكي البريطاني هو الذي ساعد بريطانيا في الاحتفاظ بالولاية ،بعد سلسلة من الهجمات العنيفة ضد التدخلات التركية وضد الشيخ محمود ،ويذكر ان ذلك السلاح ارهب الأتراك وشجعهم على التقارب مع بريطانيا كي يحصلوا على ذلك السلاح الفعال ليعززوا بها وحدتهم الوطنية.ينظر:

-R.Olson,Op.Cit.,PP.161-162.

وأقاموا قاعدة فيها[1]. ثم اخترقت تلك القوات من الغرب قرية آشوت، وبلغ تعدادهم حوالي ألف جندي فضلا عن ألفين من قرية جلكى وماحواليها[2].

جابه البريطانيون التقدم الجديد للأتراك بالاستعانة بالآثوريين، الذين سيقت جماعة منهم إلى منطقة برواري للدفاع عن المنطقة ضد الهجمات التركية، كما تم تجهيز ١١٠ من أفراد العشائر بالعتاد وسيقوا هم أيضاً إلى برواري، وقد حدثت مصادمات متفرقة بين التخوميين من الآثوريين والقوات التركية[3].

ومن جهة ثانية ولصد القوات التركية الموجودة في آشوت وجلكى تمركزت قوات آثورية في جبل زاويته المقابل لقرية (آشوت)،قدرت بثلاث مئة رجل، ويبدو أن حراجة موقف تلك القوات بسبب نقص العدد والمؤن دفعتها إلى طلب العون من السلطات البريطانية، التي أوعزت إلى ملك خوشابه ـ أحد زعماء الآثوريين ـ في قرية ليزان وملا إسماعيل وشمس الدين من برواري، بنجدة تلك القوات، وتوضح التقارير بأن التيارية-عشيرة كبيرة من الآثوريين- كانت بحاجة إلى أسلحة وعتاد إضافيين، بعد اكتشافهم بأن الأتراك يتمركزون، فضلاً عن آشوت في (تخوبة-تخوما-وجلكى)[4].

ويبدو أن عمليات الأتراك تلك لم تكن منظمة، ولم تركز على منطقة واحدة، أو جبهة محدودة، كي لا يسهل على البريطانيين السيطرة عليها أو يوفروا عليهم القوات، إذ توجه جعفر الطيار، بصحبة عدد من الضباط وخمسة مدافع إلى قرية بسيبين الحدودية وبعد احتلالها أقاموا قواعد في القسم الجبلي من السندي، وقد أوعزت السلطات البريطانية إلى قوات الشرطة في عقرة ودهوك بالتوجه إلى

---

1) A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 501.

٢) برقية من متصرف الموصل إلى وزارة الداخلية، بدون عدد، ١٩ أيلول ١٩٢٤، المركز الوطني لحفظ الوثائق، ملفات البلاط الملكي – الديوان، ملف الأخبار الخارجية عن الحدود، ش- بغداد، ٩ كانون الأول ١٩٢٣ ــ ٣٠ كانون الأول ١٩٢٤، ص ٩.

٣) برقية من متصرف الموصل إلى وزارة الداخلية، عدد ٦٧٥، ١٨ أيلول ١٩٢٤، المركز الوطني لحفظ الوثائق، ملفات البلاط الملكي – الديوان، ملف الأخبار الخارجية عن الحدود، ش- بغداد، ٩ كانون الأول ١٩٢٣ ــ ٣٠ كانون الأول ١٩٢٤، ص ٣.

٤) برقية من متصرف الموصل إلى وزارة الداخلية، بدون عدد، ١٩ أيلول ١٩٢٤، المركز الوطني لحفظ الوثائق، ملفات البلاط الملكي – الديوان، ملف الأخبار الخارجية عن الحدود، ش- بغداد، ٩ كانون الأول ١٩٢٣ ــ ٣٠ كانون الأول ١٩٢٤، ص ٢.

العمادية، وتشجيع الآثوريين الموجودين في دهوك على نجدة آثوريي العمادية، كما تم الطلب من عشيرة الدوسكي بمعاونة شرطة (جقلة) و(برواري)، وتم تحريك طابور من الليفي من روندوز، وبموازاة ذلك أوعزت السلطات البريطانية إلى موظفيها الإداريين في المنطقة بكسب ود الزعماء والآغوات في نواحي عقرة وبالتحديد في بارزان. وتضيف التقارير العراقية، بأن متصرف لواء الموصل قرر السفر إلى مناطق دهوك وزاخو لمتابعة الوضع عن كثب ومقابلة رؤساء العشائر هناك[1].

وفيما يبدو فأن إجراءات بريطانيا الأخيرة المضادة للأتراك، جاءت بمردودات سريعة أجبرت الأتراك على الانسحاب نحو قرية جال، ولكن أصبحت نتائجها عكسية فيما بعد عندما قامت القوات التركية بطرد ثمانية آلاف آثوري إلى العراق[2].

قابل التصعيد العسكري الأخير، تصعيد دبلوماسي، بين الطرفين البريطاني والتركي، عندما قدم فتحي بك مذكرة احتجاج إلى الحكومة البريطانية خلال اجتماع مجلس العصبة في ٢٠ أيلول ١٩٢٤.وقد جاء في مذكرته بأن بريطانيا، بعملياتها العسكرية الجوية والبرية الأخيرة، قد نقضت "الحالة الراهنة"، و أضاف بأنه سلم نسخة من المذكرة إلى السكرتير العام للعصبة[3].

جاء رد بريطانيا على المذكرة المذكورة، من اللورد بارمور في ٣٠ أيلول، خلال اجتماع مجلس العصبة، عندما قدم مذكرتين باسم حكومته، ألقى فيهما مسؤولية "اضطرابات الحدود" على عاتق الأتراك، وذكر بأنهم لم يلتزموا بالعهود التي قطعوها للمحافظة على الأوضاع في مناطق الحدود إلى أن تتمكن عصبة الأمم من

---

١) برقية من متصرف لواء الموصل إلى وزارة الداخلية، عدد ٦٩٤، ٢٠ أيلول ١٩٢٤، المركز الوطني لحفظ الوثائق، ملفات البلاط الملكي – الديوان، ملف الأخبار الخارجية عن الحدود، ش- بغداد، ٩ كانون الأول ١٩٢٣ ــ ٣٠ كانون الأول ١٩٢٤، ص ٨.

٢) سي.جي.أدموندز، المصدر السابق، ص٣٤٨.

٣) فاضل حسين، مشكلة ...،ص ٥٥.

حسم الخلاف المعروض أمامها. وفي نهاية مذكرته أنكر على الحكومة التركية الهجمات الأخيرة على الأراضي ـ العراقية [١].

جوبهت الادعاءات البريطانية من الأتراك، بتفنيدات وادعاءات مضادة، وتكرر الشئ نفسه من الجانب البريطاني[٢]، وحذرت ألصحافه البريطانية من خطورة الحالة الراهنة، وأشارت إلى المضاعفات الخطيرة التي ستنجم عن توسع الأتراك الأخير، وهدّدت ".... بأن الحكومة البريطانية لا يمكنها أن تتحمل خرق الأتراك لمعاهدة لوزان. وأنها ستقاوم الاعتداء"[٣].

لقد بدا غياب أي أثر للاتفاق أو التفاهم واضحاً، وازدادت المخاوف من أن تجرّ التطورات الأخيرة المنطقة إلى حرب غير معروفة النتائج على الطرفين والمنطقة، الأمر الذي دفع بالحكومتين إلى اللجوء، مرةً جديدة، إلى مجلس العصبة لحل خلافاتهما، ولو بصورة مؤقتة.

استمع مجلس العصبة إلى وجهة نظر الطرفين في الاجتماع الطارئ الذي عقده مجلس العصبة في ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٤، وذكّرهما فيه بتعهديهما المسبق بقبول أي قرار يصدره المجلس في المسألة المعروضة عليه، وحضهم على الامتناع عن القيام بأي عمل عسكري يرمي إلى إحداث تغيير في الوضع الراهن، كما قررت أيضاً تعيين لجنة خاصة لدراسة المسألة موقعياً وتقديم توصيات لمساعدة المجلس على التوصل إلى حلّ عادل للمشكلة[٤].

لقد أثيرت نقطة أخرى للخلاف في الاجتماع نفسه، عندما فسر اللورد بارمور الحالة الراهنة بأنها تعني الوضع الذي كان قائماً في ٢٤ تموز ١٩٢٣ ـ ساعة التوقيع على معاهدة لوزان ـ، متهماً القوات التركية بأنها لا تزال تحتل المنطقة التي تقدمت نحوها في أيلول ١٩٢٤، وطلب من المجلس توضيحاً يحدد فيه معنى التعهدات المتبادلة

---

١) رياض رشيد ناجي الحيدري، المصدر السابق، ص ص٢٢٨-٢٢٩. لقد كان أسلوب المذكرة البريطانية بحد ذاته خاطئاً، ويتعارض مع مقررات لوزان الخاصة بمصير الولاية، إذ لم تصبح كوردستان الجنوبية بعد جزءاً من العراق بصورة رسمية إلى سنة ١٩٢٦.

2) S.H. S.H. Longrigg,Op.Cit.,P. 153.

٣) نقلا عن: رياض رشيد ناجي الحيدري، المصدر السابق، ص ص٢٢٨-٢٢٩.

4) Vladimer F.Minorsky, A.G.E, SS.37-38

- سي.جي.أدموندز، المصدر السابق، ص٣٤٨.

المذكورة في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان[1]. ثم قام بتقديم خريطة إلى مجلس العصبة، عليها خط أزرق متقطع وخط أحمر متقطع وخط أحمر غير متقطع، وذكر بأن الخط الأزرق المتقطع يمثل خط الحدود الذي طلبت الحكومة البريطانية من المجلس الموافقة عليه، وأما الخط الأحمر غير المتقطع فهو الخط الإداري لحدود العراق منذ تموز ١٩٢٣. وكرر في النهاية، مطالبة حكومته بانسحاب القوات التركية إلى شمال الخط الأحمر غير المتقطع[2].

ردّ فتحي بك بتلخيص مشكلة الموصل منذ هدنة مودروس، وأشار إلى نص الفقرة الثانية من المادة السابعة والعشرين من معاهدة سيفر التي تصف خط الحدود الشمالي الحقيقي لولاية الموصل، متهماً البريطانيين بدفع خط حدود سيفر إلى الشمال بعد ١٩٢٠، كما ردّد اتهامات حكومته السابقة لبريطانيا بنقضها الحالة الراهنة بسبب عملياتها العسكرية في السليمانية وعلى تخوم ولاية الموصل[3].

شهد الاجتماع الطارئ لمجلس العصبة في (بروكسل) في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٤، توصل الطرفين التركي والبريطاني إلى اتفاق، يتم بموجبه سحب قوات الطرفين إلى جانبي الخط الذي اقترحه الوسيط البلجيكي مسيو برانتينك[4]. ويمتد هذا الخط على مجاري الأنهار بدلاً من قمم الجبال ويطابق تقريباً الحدود القديمة ما بين ولايتي الموصل وهكاري[5]. ويمتد نوعاً ما إلى الجنوب من الخط الذي كانت تطالب

---

1) Vladimer F.Minorsky, A.G.E, S. 38;

- سي.جي.أدموندز، المصدر السابق، ص ص ٣٤٨-٣٤٩؛ فاضل حسين، مشكلة ...،ص٥٦.

2)Vladimer F.Minorsky, A.G.E, SS.37-38 .

٣) فاضل حسين، مشكلة ...، ص٥٧.

٤) في ٢١ كانون الأول ١٩٢٤، قام السير برانتينك مع مساعدين له احدهما أسباني والأخر من الارغواي، بالذهاب إلى المنطقة المتنازع عليها، وقام بوضع تقارير درست فيها جغرافية المنطقة، وذكر " بأن هدف رحلته هو إجراء ترتيب في المنطقة يهدف إلى تعميم السلام، ووضع حدّ للإنتهاكات والاحتكاكات العسكرية، ولو بصورة مؤقتة، لحين إيجاد حل دائم"، وضع برانتينك خطاً عرف بخط بروكسل فيما بعد، الزم الطرفين باحترامه وقبوله، وبالفعل حصل مشروعه على الموافقة بل على ثناء جميع الأطراف، وهو خط الحدود الحالي بين تركيا والعراق مع تغييرات طفيفة.ينظر: سي.جي.أدموندز، المصدر السابق، ص٣٤٩؛

-Vladimer F.Minorsky, A.G.E, SS. 38-39;

- ينظر:الملحق رقم (١٠) .

٥) سي.جي.أدموندز، المصدر السابق، ص٣٤٩؛ أصغر جعفري ولداني،مصدر **پيْشين**،ل٦٧.

به الحكومة البريطانية، وقد استثنى بعض المناطق التي يقطنها الآثوريون[1].لقد ساعد ذلك الخط كثيراً على تخفيف التوتر القائم بشأن الحدود، دون أن يؤثر في القرار النهائي لمجلس العصبة[2].

ساعدت التسوية المؤقتة بشأن حوادث الحدود، على تخفيف أجواء العداء بين الأتراك والبريطانيين، وفيما يبدو فأن تلك التسوية دفعت بالحكومة التركية القيام بمحاولة جديدة للتأثير في الموقف البريطاني، عندما قامت بتعيين زكائي بك *Zakiai* وزيراً مفوضاً عنها خلفاً لـ يوسف كمال المعروف بميوله تجاه السوفيت، وما يجدر ذكره هنا هو أن الوزير التركي الجديد معرف عنه علاقاته المتينة مع اللجان الاقتصادية والتجارية في مؤتمر لوزان[3]، وجاء تعيينه في لندن كمحاولة تركية لتمتين العلاقات الاقتصادية مع بريطانيا، وجعلها ورقة إضافية للضغط على بريطانيا في مناقشات الموصل.

---

1) S.H. Longrigg,Op.Cit.,P. 153.

٢) هنري فوستر، المصدر السابق، ص٢٥٢.

3) Henderson to MacDonald, Constantinople, 16-9-1924, IBTK, No. 685, PP. 14-15.

تسوية مشكلة الموصل في عصبة الأمم

قبيل توجه لجنة تقصي الحقائق إلى ولاية الموصل في شباط ١٩٢٥، اتخذت الإدارة البريطانية في العراق، والحكومة التركية، مجموعة تدابير لغرض تعزيز موقفيهما وتقويته بين أوساط ساكني الولاية، وتحديداً بين أوساط الأكثرية الكوردية[١]. ففي كانون الثاني ١٩٢٥، قام عبد المحسن السعدون-وزير الداخلية العراقي- بجولة في إقليم جنوب كوردستان وتحديدا إلى أربيل، وعد الكورد خلالها، بأن الحقوق الوطنية الكوردية ستصان، وسوف يتم الاعتراف بها، إذا هم قرروا الاندماج بالعراق[٢]. وضمن الإطار نفسه تشكلت في الموصل مجموعة من الأحزاب والتنظيمات العربية ذوات الميول القومية، كجزء من الحملة المرسومة للاحتفاظ بالولاية المتنازع عليها[٣]. وقد صاحبت تلك النشاطات حملة إعلامية نظمتها أهم الصحف الصادرة في العراق عموماً والموصل تحديداً[١].

---

١) اندره نوسشي ،الصراعات البترولية في الشرق الأوسط، دار الحقيقة، بيروت ،١٩٧١،ص ١٤٣.

٢) عقد خلال تلك الجولة مؤتمر في اربيل باشارة من المسؤولين البريطانين في العراق، وقد منح الكورد خلاله وعوداً كثيرة ومختلفة: تراوحت بين تقديم تعويضات إلى الكورد المتضررين من جراء حملات بريطانيا العسكرية ضد انصار الشيخ محمود وتطمينهم بأنه سيجري تعيين حكام المدن في كوردستان من الكورد، كما تم التأكيد فيه على ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة للتصدي لأية جهود تركية هادفة لخلق حالة من عدم الاستقرار في كوردستان في أثناء تواجد اللجنة الدولية فيها.ينظر:عثمان علي،العامل ...،ص ٣٢ .

٣) للمزيد عن الأحزاب التي تأسست للدفاع عن الموصل، ينظر: فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق في عهد الانتداب، ١٩٢١-١٩٣٢، في: المفصل في تاريخ العراق، بغداد، ٢٠٠٢، ص ص ٣٠٧-٣١٢. وفي الحقيقة لم يقتصر نشاط الأحزاب على مدينة الموصل، حيث تأسست جمعية الدفاع الوطني في السليمانية، في ١٩ شباط ١٩٢٥، برئاسة احمد توفيق، وكان مغزى تأسيسها،هو دّحض ادعاءات الأتراك ومطالبهم في ولاية الموصل، وبدا واضحاً من نشاطاتها وآرائها السياسة، ان الحكومة العراقية والإدارة البريطانية كانتا وراء تأسيسها.ينظر: **ژیانەوە**،جريدة،السليمانية،العدد (١٦)،١٩=

أما حكومة أنقرة فإن موقفها، عموماً، كان اقل عقلانية وواقعية من موقف الإدارة البريطانية في العراق، ولم تعدل بعد عن أسلوبها القديم بإثارة القلاقل على الحدود، وترهيب الأهالي، وتحديداً من غير المؤيدين لها، وأستمرت وحداتها العسكرية المتواجدة على مقربة من حدود الولاية في تشديد الخناق على سكان القرى الواقعة على خطوط التماس معها، وقد دأب الجنود الأتراك على أخذ الأرزاق والحيوانات عنوة من سكان تلك القرى، وبالأخص من عشيرة الكويان - العشيرة الكوردية الكبيرة والموزعة بين كوردستان تركيا وكوردستان العراق- وقد زادت تلك الإجراءات والتصرفات من نفرة السكان من الأتراك[٢].

كما اتخذت خطط الأتراك أشكالاً أخرى في التعامل مع المستجدات الجديدة المتمثلة بقرب وصول اللجنة.اذ أعترضت السلطات الإدارية البريطانية في الموصل برقيات عدة تضمنت مكاتيب تركية إلى ولاية الموصل، وعلى دفعات متعددة، بعضها مؤرخة بتأريخ كانون الثاني ١٩٢٥،والأخرى بتواريخ ما بعد وصول لجنة تقصي الحقائق. وكانت المكاتيب معنونة للحزب التركي في الموصل، ومعها كتب مُرَمّزة فيها بعض التعليمات إلى أحزاب أخرى موجودة في أربيل وكركوك والسليمانية[٣].

=شباط ١٩٢٥ . في : **ژیانەوە وشۆینی لە رۆژنامەنووسیی کوردیدا ١٩٢٤-١٩٢٦،عبدوللا زەنگەنە،پێشەکی و پێداچوونەوەی کەمال مەزهەر ئەحمەد، هەولێر،٢٠٠٠.**

١) لقد ركزت تلك الصحف على نشر مقالات ومواضيع، تذكر اهالي الولاية من مختلف القوميات والاديان بالفضائع التي ارتكبها الأتراك بحقهم ومساوئ حكمهم وسوء تصرفات موظفيهم وولاتهم، اثناء الحكم العثماني للولاية. ينظر: عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق، ١٩٢١-١٩٣٢، بغداد، ١٩٧٥، ص ص ١٧٧-١٨١؛ **ژیانەوە،** جريدة، العدد ١٦ السليمانية ١٩ شباط ١٩٢٥. والعدد ١٧في ٢٣ شباط ١٩٢٥ في: **ژیانەوە وشۆینی** ... .

٢) مذكرة من متصرف لواء الموصل إلى وزير الداخلية، نموذج عام (١٢)، ١٩٢٤/١٢/٣٠، سري، المركز الوطني الحفظ الوثائق، ملفات البلاط الملكي ـــ الديوان، ملف الاخبار الخارجية عن الحدود، ش ـــ بغداد، ٩ كانون الاول ١٩٢٣-٣٠ كانون الاول ١٩٢٤، ص ١٠.

٣) تضمن محتوى تلك المكاتيب، اعلام الاحزاب بقرب قدوم الأتراك وبإيفاد ناظم بك نائب كركوك وفتاح بك نائب السليمانية برفقة وفد عصبة الامم، وبلزوم حث السكان من الموالين لتركيا على رفع اعلام تركية كبيرة و صغيرة ، لافهام اللجنة رغبات الاهالي، وكذلك القيام بالمظاهرات ضد العراق والبريطانيين، كما تضمنت تلك المكاتيب وعوداً بتقديم المكافاءات للشيوخ و الوجهاء من الموالين لتركيا، وحثت المكاتيب ايضاً انصار تركيا، بتقديم مضابط عديدة تطالب بالالتحاق بتركيا، وكانت فيها وعود بارسال نشرات باللغة التركية والكوردية لتوزيعها على اهالي الموصل وكركوك واربيل والسليمانية. كما تحدثت عن أقامة علاقات وتعاون مع الثائر الكوردي الشيخ محمود. للأطلاع=

لقد بدا واضحاً أن بريطانيا ضمنت لنفسها الأفضلية، وبالأخص في العلاقة مع سكان الولاية- من الأكثرية الكوردية- كونها قطعت شوطاً بعيدا من عملية دمجهم بالعراق[1]. على العكس من تركيا، التي كانت مخاوفها تزداد من بقاء الكورد خارج نطاق السيطرة، والذين بأمكانهم التأثير في إخوانهم الباقين بتركيا[2]. لقد كان توينبي *A.J.Toynbee* موفقاً عندما عبر عن هواجس الأتراك بقوله:" إن الدافع الأكبر خلف مطالب الأتراك في عودة هذا الإقليم (ولاية الموصل) لم يكن اقتصادياً أو استراتيجياً، بل كان سياسياً وهو مرتبط كلياً بالكورد... وبأن الكماليين يطمحون إلى توحيد كوردستان كلها تحت الأشراف التركي ذلك أنهم يجدون في اقتسام كوردستان مصدر خطر دائم على تركيا" [3]. ويبدو أن تلك المخاوف كانت وراء إرباك وتخبط خطط الأتراك تجاه الولاية.

وقابلت هواجس تركيا من فقدان ولاية الموصل، زيادة اقتناع بريطانيا بضرورة أبقاء الولاية ضمن العراق، وبأي ثمن، لان السيطرة على حقولها النفطية ستكون أسهل مما لو ضمت إلى تركيا[4]. دون أن يعني ذلك التقليل من الأهمية

=على محتوى تلك المكاتيب بالتفصيل، ينظر: عبدالعزيز القصاب، من ذكرياتي، بيروت،١٩٦٢، ص ص ٢٥٣-٢٥٦؛سي.جي. أدموندز، المصدر السابق، ص ٣٦٠.

١) بحلول عام ١٩٢٥ كانت الإدارة البريطانية في العراق قد تمكنت من اقناع الكورد بانتخاب ممثلين عنهم في كوردستان الجنوبية، ليمثلوهم في مجلس النواب العراقي، لاول مرة، بعد أن سبق لهم ان رفض سكان السليمانية المشاركة في الاستفتاء بانتخاب الملك فيصل، وتصويت اهالي كركوك ضده في ١٩٢٢، وقد نتج عن ذلك ارتباط مصالح بعض زعماء العشائر الكوردية الكبيرة بمصالح العراق والادارة البريطاينة ، وبالمقابل شهدت تركيا انحسارِدور الكورد، بعد قيام مصطفى كمال بتشديد نظامه القائم على القومية التركية والعلمانية ، فضلاً = =عن أبعاده الكورد عن المناصب الحكومية ، فألغاؤه الخلافة كان يعني القضاء على الرابطة الوحيدة للاتراك بالكورد .ينظر:

- Colonial Office ,Special Report …1921-1931,P.58; Report by His Majesty's Government on the Administration of Iraq for the period April 1923-December 1925, issued by Colonial Office, London, 1925,P.33.

٢) سر ريد بولارد، المصدر السابق، ص١٤٤؛ فيليب روبنس، تركيا و الشرق الأوسط،ترجمة ميخائيل نجم خوري، قبرص،١٩٩٣ ،ص ٣٠.

٣) مقتبس من: لازاريف، المسالة الكوردية ١٩١٧-١٩٢٣، ص ٢٤٨.

٤) نوري عبدالحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق١٩٢٥-١٩٥٢، بغداد ، ١٩٨٠، ص ٥٩. وعلى الرغم من إنكار الساسة و المسؤولين البريطانيين على الدوام لأية علاقة بين النفط ومشكلة الموصل، الا ان وثائق وزارة المستعمرات تفند مزاعم هولاء، وتقدم دلائل كثيرة عن=

الإستراتيجية التي يحتلها موقع الولاية بالنسبة لحماية مصالح الإمبراطورية البريطانية.

اجتمعت لجنة تقصي الحقائق، بأعضائها الثلاث، بجنيف في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٤، بعد أن سهلت مهمتها برسم خط بروكسل[١]. وبعد أن أنتخب أ.ف. فرسن، من زملائه ليرأس بعثتهم، قامت اللجنة بدراسة محاضر جلسات مؤتمر لوزان ومجلس العصبة ومذكرات الحكومتين البريطانية والتركية. و رأت اللجنة أنه من الضروري أن تذهب إلى منطقة النزاع نفسها لإنجاز تحقيقاتها وجمع المعلومات التي تحتاجها محلياً[٢]. وأدركت ضرورة حصولها على معلومات مستمدة من الوثائق تطلبها من الحكومتين البريطانية والتركية، فأرسلت اللجنة قائمة تضم أسئلة حول الموضوع إلى كلتا الحكومتين[٣]. ثم ذهبت إلى لندن وأنقرة، قبل ان تتوجه إلى بغداد، للوقوف على تفاصيل إضافية حول المشكلة[٤].

أجرت اللجنة في لندن، محادثات منفردة مع كل من أوستن جمبرلن *Austen Chamberlain* **(١٨٦٣ - ١٩٣٧) وزير الخارجية، وأيمري** *Amery*، **وزير المستعمرات، اللذين حاولا في جلسة يوم ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٥، إقناع أعضاء اللجنة بتبني وجهة النظر البريطانية في أسلوب حل المشكلة، والتي تتلخص بتفضيل طريقة تقصي الحقائق على طريقة إجراء استفتاء موقعي[٥].**

كانت لقاءات اللجنة مع المسؤولين البريطانيين ومناقشتهم لأسلوب عمل اللجنة، كافية ً بأن تدفع أعضاء اللجنة إلى التصريح بأن" البعثة لا تقبل بأن يحدد شكل معين لعملها، وأن لها القدرة على اختيار أي سبيل للعمل تراه مناسباً سواء أكان استفتاءً أم غيره "[٦]. ولكنها دعت الحكومة البريطانية إلى إيفاد مساعد

=العلاقة المتشابكة، والمحكمة بين المسألتين، للتفاصيل حول علاقة النفط بمشكلة الموصل، ينظر: سي.جي.أدموندز، المصدر السابق، ص ٣٥٧؛ جرجيس فتح الله، النفط قرر مصير ... ، ص ٢٤.

1) Peter J.Beck,Op.Cit.,P.263.

2) League of Nations, Questions…,P.1.

٣) عبد الأمير هادي العكام، المصدر السابق، ص ١٦٩.

4) League of Nations, Questions…,P.1.

٥) جرجيس فتح الله ، يقظة ...، ص ٣٢٩.

٦) المصدر نفسه، ص ٣٢٩؛

-League of Nations, Questions…,P.1.

ليصحب اللجنة إلى المنطقة المتنازع عليها[1]. لم تعترض حكومة لندن على توضيح اللجنة، لأنها لم ترغب في تعكير الأمور من جديد وخلق عقبات أمام اللجنة التي هي نفسها خططت لتعيينها لحسم الخلاف حول عائدية الولاية المتنازع عليها.

غادر أعضاء البعثة لندن إلى استانبول، التي صادف وصولهم إليها عيد رأس السنة، حيث شارك أعضاء اللجنة الدبلوماسيين الأمريكيين الاحتفال بالمناسبة، بعد أن حلوا ضيوفا في سفارة واشنطن[2]. وبحلول ٣ كانون الثاني ١٩٢٥ أستقل أعضاء البعثة القطار السريع المتوجه إلى انقرة ومنها بدأت مداولاتهم مع المسؤولين الأتراك، ووصفت بأنها كانت شبيهة بما حصل مع الحكومة البريطانية[3]. إذ أصرت الحكومة التركية على أن يكون قرار اللجنة النهائي مبنياً على الاستفتاء الشعبي العام، وهذا ما رفضت اللجنة التقيد به، مهددة في الوقت نفسه ، بمغادرة الأراضي التركية إلى المكان الذي جاءوا منه، في حال أصرار الأتراك على مطلبهم، ولكن الأتراك قبلوا في النهاية، واقتنعوا بعدم جدوى التدخل في عمل اللجنة، واستجابة لطلب اللجنة، قررت تعيين الجنرال جواد باشا. مفتش الجيش العام في دياربكر. ممثلا لتركيا ومساعداً ملحقاً بالبعثة يرافقهُ عددٌ من الخبراء لتسهيل مهمته[4]. وختمت اللجنة زيارتها لتركيا بلقاء مصطفى كمال في مدينة قونيا، التي غادروها إلى دمشق ومنها إلى بغداد، حيث وصلوها يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٢٥[5].

وقد نزل ستة من أعضائها في دار المندوب السامي ـ هنري دوبس ـ، فيما نزل الباقون في فنادق العاصمة، وفي ١٧ كانون الثاني زارت اللجنة الملك فيصل الأول، فأقام على شرفها حفل ترحيب. وكانت البعثة موضع رعاية العراقيين حكومة وشعباً[6].

---

1) League of Nations, Questions…, P.1.

٢) جرجيس فتح الله ،يقظة...، ص ٣٣٠.

٣) المصدر نفسه، ص ٣٣٠.

3) League of Nations, Questions…,P.1.

٥) جرجيس فتح الله ،يقظة...، ص ص ٣٣١-٣٣٢.

٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط ٧، بغداد، ١٩٨٨، ج ١،ص ٢٦٥؛ عبدالرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية، بيروت، ١٩٨٦، ج ٢، ص ٦٠٣.

مكثت اللجنة في بغداد عدة أيام، درست خلالها العلاقات الاقتصادية بين ولايتي بغداد والموصل، وأساليب الإدارة، وتسلمت مذكرة من الملك فيصل، يوضح فيها أهمية ولاية الموصل بالنسبة للعراق، مؤكدا فيها بأن مشكلة الموصل هي مشكلة العراق اجمعه، وأنها - الموصل - بالنسبة للعراق بمثابة" الرأس للبدن"[١].

غادرت البعثة بغداد باتجاه الموصل يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٥، وقد رافقها المستر جاردين *Jardin*، وصبيح نشأت ممثلين وملحقين عن الحكومة العراقية، في اللجنة[٢]. ثم التحق بهما أدموندز كضابط ارتباط[٣].

زارت اللجنة في الموصل بعض الأشخاص من ذوي الخبرة والمعرفة لتكوين فكرة عامة عن الوضع. كما قابلت السلطات المحلية، وأجرت تحقيقات في ضواحي الولاية[٤].ثم قامت بزيارة مدينة أربيل، وقابلت السكان في كوي سنجق وروانـدوز، وواصلت أعمالها في السليمانية وكركوك ودهوك وزاخو والشيخان[٥]. حيث اطلعت

---

١) للاطلاع على نص المذكرة ينظر: عبدالفتاح علي البوتاني، مذكرة الملك فيصل إلى لجنة التحقيق الدولية حول مشكلة الموصل (رأي وتعقيب، كولان العربي)، مجلة، أربيل العدد ٣٠،٤٩ حزيران، ٢٠٠٠، ص ص ٣٦-٤١.

٢) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات ... ،ج١، ص ٢٢٦.

٣) سي.جي.أدموندز، المصدر السابق، ص ٣٥٦.

٤) للتفاصيل ينظر:

- League of Nations, Questions…,P.3 f .

٥) في زيارتها إلى السليمانية، تبين للجنة انها مسكونة من الكورد فقط، وقد ورد في تقريرها، انهم ــ أي الكورد من سكانها- بالرغم من تفضيلهم العراق على تركيا، الا انهم ناشدوا حكماً ذاتياً واسعاً وبدعم انكليزي اقوى، وقد حاز موقفهم الموحد على ثناء واحترام المسؤولين البريطانيين واعضاء اللجنة على حد سواء. سي.جي.أدموندز، المصدر السابق، ص ٣٨٦. وقد علق فرسن على ذلك قائلا: "في تلك المنطقة- ويقصد السليمانية- كنا شهودا لحركة قومية كوردية شابة، لكنها معقولة تطمح إلى استقلال تام لكن برعاية وأشراف ثقافي وحضاري اوربي".ينظر : جرجيس فتح الله ،يقظة...، ص ٣٧٧.

اما بالنسبة لكركوك، كونها غير متجانسة،فقد كانت الاراء فيها اقل تجانساً وأصعب تحليلاً للجنة، ففضلاً عن(٣٥٦٥٠) عربي وجد(٤٧٥٠٠) كوردي و(٢٦١٠٠)تركي و (٢٤٠٠) مسيحي، الاتراك معظمهم فضل تركيا، اما الكورد و العرب فآراؤهم كانت متضاربة ومتباينة.ينظر:

-League of Nations,Questions… ,P.77.

وبصدد أربيل، ذات الأغلبية الكوردية المطلقة، كان الميل إلى الأتراك هو الغالب. ينظر:

-Ibid,P.77 .

اما الموصل ــ المدينة وأقضيتها، وبفضل نشاط الأحزاب القومية العربية، فإن العرب فيها فضلوا العراق، اما كورد المدينة، الذين كانت تطلعاتهم القومية وشعورهم القومي اقل تطوراً من إخوانهم في=

هنـاك علـى أحـوال النـاس ومشـاكلهم الاقتصـادية والتجاريـة، والقضـايا العنصـرية والجيولوجية، وجمعت معلومات عن وسائل الزراعة والمواصلات[١].ثم درست اللجنة اقـتراح الحكومـة التركيـة بضـرورة اسـتفتاء السـكان، وحجـج الحكومـة البريطانيـة باستحالة أجـراء الاسـتفتاء المطلـوب. وقـد حاولـت البعثـة القيـام بتجربـة اسـتفتاء ولكن التجربة فشلت لكون ثقافة الأكثرية من سكان ولاية الموصل "بدائية"[٢].

اختتمت البعثة أعمالها في نهايـة آذار، وقضـت بضـعة أيـام في تنسـيق المعلومـات التي جمعتها ثم غادرت إلى جنيف[٣].

درست اللجنة بدقة المعلومات والإحصائيات التي عرضتها الحكومتان البريطانية والتركية في مذكراتهما، وبعد مقارنتها مع معلوماتها وإحصائياتها، تـبين لها أن كـل حكومة حاولت أن تثبت انها صاحبة الحق وتـبرهن عـدم دقـة إحصـاءات الحكومـة الأخـرى. ثـم خلصـت اللجنـة في نهايـة دراسـتها،إلى أن الإحصـاءات والخـرائط الـتي أمدتها بها الحكومتان ليست دقيقة، وفيها مبالغات من الجانبين بأساليب مختلفة[٤].

أنشغلت البعثة بكتابة تقريرها، أبتداء من ٢٠ نيسان، ورفعتهُ إلى مجلس عصبة الامم في ١٦ تموز ١٩٢٥، وقد تألف من ١١٣ صفحة من القطع الكبيرة مع خارطـة [٥]. وقـد اوصـى ذلـك التقريـر بألحـاق المنطقـة المتنـازع عليهـا بـالعراق[٦]، بنـاء علـى استنتاجات ستراتيجية وجغرافية وعرقية وسياسية وعسكرية واقتصادية.

فستراتيجياً، رأت بأن خط بروكسل صالح بأن يتخـذ خطـاً للحـدود بـين العـراق وتركيا[٧]، وعرقياً، وجدت اللجنة ان اكثريـة سـكان الولايـة مـن الكـورد الـذين هـم

=السليمانية، فلم تتمكن البعثة من التثبت من آرائهم. اما التركمان ـــ وخصوصاً في تلعفر، ففضلوا وبحماس الاتراك. ينظر:

- League of Nations,Questions…,P.77 ;

- ينظر الملحق رقم (١١) ، والملحق رقم (١٢).

١) محمد عبدالحسن المياح، مشكلة الموصل وترسيم الحدود العراقية – التركية، في :مجموعة من المؤلفين العراقيين في :المفصل في تاريخ العراق،بغداد،٢٠٠٢، ص ٦٢٩.

٢) فاضل حسين، مؤتمر لوزان... ، ص ٤٧؛ عبدالرزاق محمد اسود، المصدر السابق، ص ٦٠٤.

٣) جرجيس فتح الله ،يقظة...، ص ٣٦٨؛ عبدالرزاق محمد اسود، المصدر السابق، ص ٦٠٩.

٤) محمد عبدالحسن المياح، المصدر السابق، ص ٦٢٨.

٥) عبدالرزاق محمد اسود، المصدر السابق، ص ٦٠٩.

6) League of Nations, Questions… ,P.86.

7)Ibid ,P.86.

ليسوا بأتراك ولا بعرب ويتكلمون " لغة آرية". ولكنهم يشكلون مع العرب،الجماعات الوحيدة المتماسكة وتسكن مناطق واسعة[١]. واوضحت بأن الشعور بالولاء للعراق لا وجود له الا عند بعض العرب. وشعور الكورد هو كوردي لا عراقي[٢].فالكورد الذين يفوقون عدديا بقية سكان الولاية مجتمعين، يفضلون الاستقلال عن الطرفين[٣] وقالت إنه أذا عُدت الحجة العنصرية عاملاً حاسماً، فيتحتم تشكيل دولة كوردية مستقلة، لان الكورد يبلغون خمسة أثمان السكان، وإذا وضع هذا الحل في الحسبان فإن اليزيديين وهم يشبهون الكورد عرقيا، والأتراك الذين يمكن استيعابهم ببساطة مع الكورد، سوف يشكلون سبعة أثمان السكان[٤]،على الرغم من انهم من نفس جنسية الأتراك الذين في الجمهورية التركية[٥]. إلى جانب ذلك ومن بين جميع الأعراق المسلمة في الولاية ، فإن الكورد هم الاكثر صداقة مع المسيحيين (النساطرة والكلدان)[٦]. ثم استنتجت اللجنة انه في تحديد الحدود لا يمكن اخذ القضايا العنصرية المحضة بنظر الاعتبار[٧].

وذكرت اللجنة في خلاصة بحثها التاريخي أن الولاية، كانت تحت السيطرة التركية منذ قرون، ولكنها كانت تدار منذ أمد بعيد من (باشوات بغداد). كما لفتت الانتباه الى أن ماردين وجزيرة ابن عمر وديار بكر كانت هي الاخرى تحت حكم ولاة بغداد في الفترة العثمانية، ولكن الحقت جميعا بالدولة التركية الجديدة[٨].

أما بخصوص الحجج السياسية فقد رأت اللجنة،أن الكثير من الشهود ذكروا أسباب تفضيلهم العراق، بقولهم ان النظام والامن في العراق في عام ١٩٢٥ أعظم

---

1) League of Nations,Questions…,PP.86-87.

٢) جرجيس فتح الله ،يقظة...، ص ٣٨٠.

٣) ف.ب. والترز، تاريخ عصبة الأمم، في:جرجيس فتح الله، يقظة...، ص ٣٢١.

4) League of Nations,Questions… ,P.57.

5) Ibid,P.86.

6) A.J.Toynbee,Op.Cit.,P.479.

7) League of Nations, Questions… ,P.57.

8) Ibid,P.87.

مما كان عليهِ تحت الحكم التركي، وكذلك التربية والتعليم أكثر تقدماً. وذكرت بان العرب القاطنين في كوردستان العراق يرغبون ضمهم للحكومة العراقية، وأن اليزيديين واليهود يرغبون الرغبة نفسها، وأكدت ان الكورد لا يرغبون في العيش مع الأتراك، كما ثبت ذلك بثوراتهم، وكما أثبتوا في استفتاءات عام ١٩١٩و١٩٢١ التي أجريت في العراق[١].

كان العامل الحاسم، بحسب استنتاج اللجنة، في حسم الخلاف والحاق الولاية بالعراق، هو الحجة الاقتصادية[٢]، فقد رأت اللجنة ان افضل تسوية لولاية الموصل هي إلحاقها بالعراق، ومن الخطأ فصل الولاية عن الاراضي المرتبطة بها أقتصادياً[٣].

إن ما لا يمكن أغفاله هنا، هو سعي بريطانيا الحثيث إلى أبراز العامل الاقتصادي، باعتباره افضل واقوى الحجج للاحتفاظ بالموصل. وقد اعترف ادموندز بذلك قائلاً: " انه كان من السخف والعبث محاولة دعم قضيتنا بمحاولة استشارة للسكان ... حيث لم يمّر عليهم وقت طويل من حملهم على رفع علم المملكة واقناعهم بالمساهمة في الانتخابات بعد رفض بات للانضمام إلى الدولة الجديدة. لذلك قررنا ان يكون ابراز العامل الاقتصادي خير حججنا"[٤].

وعلى الرغم من إنكار الساسة البريطانيين لوجود أية علاقة بين النفط وبين قضية الموصل، الا أن المذكرات المتبادلة بين هؤلاء تناقض ادعاءاتهم، وتبين بأن النفط لعب دوراً غير قليل في تمسكهم بالولاية وبالتالي حسمها لصالحهم بدمجها بالعراق[٥]. وتوضح البرقيات المرفوعة من المندوب السامي البريطاني إلى وزارة المستعمرات العلاقة بين منح امتياز الشمال إلى شركة النفط التركية ومصير الولاية من جهة، وعلاقتها باللجنة[٦] التي كان موقفها وتدخلها للتوسط في منح الامتياز

---

1) Ibid,P.75.

٢) جرجيس فتح الله، يقظة...، ص ص ٣٧٦-٣٧٧.

3) League of Nations, Question …, P.87.

٤) ينظر مؤلفه:كردُ ...، ص ٣٦٦.

٥) للتفاصيل عن علاقة النفط بمصير ولاية الموصل، ينظر: جرجيس فتح الله، النفط قرر... ص ص ٤-٤٢؛ اندرة نوسشي،المصدر السابق ،ص ص ١٤٢-١٤٣.

٦) يذكر المندوب السامي البريطاني في العراق في برقية مرفوعة إلى وزارة المستعمرات مؤرخة في بغداد ١٧ شباط ١٩٢٥، ان باولس ـــ أحد اعضاء لجنة تقصي الحقائق ـــ اعلن قبل مغادرته بغداد لوزير=

إلى شركة النفط التركية، مثار دهشة وتعجب حتى من بعض المسؤولين البريطانيين انفسهم[١].

ومن جهة أخرى وفي غضون وجود اللجنة في بغداد، وتحديدا ٢١ كانون الثاني ١٩٢٥، اجرى ذكائي بك، السفير التركي في لندن ،محادثات مع جمبرلن، وزير الخارجية البريطاني عارضا بعض الامتيازات الاقتصادية للمصالح البريطانية، مقابل إعطاء الموصل إلى تركيا. ويبدو أن الجانب البريطاني الممثل بجمبرلن أراد استثمار الفرصة في الوقت المناسب لدعم مزاعم الحكومة البريطانية بان سعيها للاحتفاظ بالموصل ليس لضمان مصالح بريطانيا ووجود النفط فحسب بل للحفاظ والدفاع عن حقوق العراق ، فطلب من ذكائي بك تقديم ضمانات بشأن موافقة حكومته على مقترحهِ، وبالفعل أعدت حكومة أنقرة في آذار ١٩٢٥ مشروع أتفاق يتضمن منح أية شركة ترضى عنها بريطانيا امتيازاً للنفط في منطقة الموصل التي ستدخل ضمن تركيا، مع حق انشاء وإدارة الموانئ وسكك الحديد اللازمة لذلك[٢]. وأعلنت موافقتها على جعل الزاب الصغير حداً فاصلاً بين تركيا و العراق كحدّ أدنى للمطالب التركية[٣]. وبموازاة ذلك أخذت الصحف البريطانية تتحدث عن تحسين العلاقات البريطانية التركية، واشاعت الصحف نفسها أخباراً عن عرض الأتراك لامتيازات اقتصادية ضخمة من ضمنها امتيازات النفط[٤].

=المالية العراقي. ساسون حسقيل ــ ان أياً من طرفي النزاع على الحدود يكون الاول في منح الامتياز لشركة النفط التركية سينال ولاية الموصل. كما اشار دوبس إلى ان تيلكي ــ العضو هو الآخر في اللجنة الدولية ــ قد حث الوزراء العراقيين بالتوقيع على منح الامتياز لشركة النفط التركية ... وقد فسر دوبس الأمر بأنه اذا توصل الأتراك والعراقيون إلى اتفاق قبل ان تضع اللجنة توصياتها بشأن الحدود ــ يقضي بمنح الامتياز إلى شركة النفط التركية في ولايتي بغداد والموصل بقدر ما يتعلق الامر بالعراق في ولاية الموصل، وفي نفس الولاية بقدر ما يتعلق الامر بتركيا فإن اللجنة ستكون قادرة على المحاججة بإنه عندما يتم تحديد الحدود فإن مصالح النفط القوية لن تتأثر.ينظر:نوري عبدالحميد خليل، المصدر السابق، ص ص ١١٠-١١٢؛ حسين جميل، العراق، شهادة سياسية، لندن ، ١٩٨٧، ص ص ١٦١-١٦٦؛ جرجيس فتح الله، النفط قرر مصير... ، ص ص ٢١-٢٢.

١) جرجيس فتح الله، النفط قرر مصير...، ص ص ٢٢-٢٣.

٢) نوري عبدالحميد خليل، المصدر السابق، ص ١١٢.

٣) خسرو **گوران**، ستة وسبعون عاماً على تقرير مصير ولاية الموصل، **گولان** العربي، مجلة، اربيل، العدد ٦٨، ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٢، ص ٤٢.

٤) ابراهيم شريف، الشرق الاوسط، بغداد ،١٩٦٥،ص ١٦٣.

إن عدم قبول أو رفض المقترحات التركية من جانب الحكومة البريطانية، ثم إشاعتها وإعلانها في الصحف، كان يهدف إلى تحقيق غرضين أساسين: الأول هو إضعاف موقف تركيا أمام عصبة الأمم وسحب البساط من تحت قدميها في الوقت المناسب. وثانياً : الضغط على العراقيين من المتشددين والمعارضين لمنح الامتياز، وبالفعل حققت بريطانيا الغرضين معاً إلى حد كبير.

لقد وضعت الحكومة البريطانية جميع امكاناتها، للاحتفاظ بحدود الولاية الطبيعية الكاملة، ولجأ ساستها إلى جميع السبل لمنع تقسيم الولاية،ولا سيما بعد ما ترددت تقارير عن وجود مقترحات ومشاريع تصب في اتجاه تقسيم الولاية، وأهمها ذلك المقترح الذي تمنح بموجبه الضفة اليسرى لنهر دجلة إلى تركيا[1].

ان ربط بريطانيا مسألة الموصل باتفاقية منح الامتياز لشركة النفط التركية[2]. يندرج تحت المحاولات البريطانية الرادعة لاي مشروع يقضي بتجزئة الولاية بين العراق و تركيا. وكان استخدام عامل النفط اسلوباً اضافياً يقف بوجه أية محاولة او مشروع للتنازل اولتقسيم الولاية[3].

لقد اوضح اسلوب تعامل المسؤولين البريطانيين مع مسألة منح الامتياز ومسألة النفط، ان النفط لم يكن وحدهُ وراء إصرار بريطانيا على إدماج الولاية في العراق، ويظهر ذلك جليا في تصريحات دوبس الذي تحدث قائلاً " ان تسليم اجزاء كبيرة من الاراضي الكوردية إلى تركيا كفيل بإغضاب الطبقة الحاكمة العربية في العراق

---

١) اقترح لندساي ،السفير البريطاني في تركيا وكبير مفاوضيها في المحادثات البريطانية التركية،في منتصف شهر آذار١٩٢٥ ؛ على دوبس ـــ المندوب السامي البريطاني في العراق ـــ منح تركيا قطعة أرض كبيرة بغية إختتام المفاوضات. وكان للندساي رغبة في التوصل إلى قرار نهائي بشأن مسألة الموصل ومتلهفاً لاعطاء تركيا جزءٍ من الاراضي التي تطالب بها معتقداً أن ذلك يؤدي إلى ابرام معاهدة معها. ولكن بعد يوم واحد فقط من تقديمه لمقترحه، تلقي ردّ دوبس الذي عبر فيه عن معارضة شديدة لمثل هذا الاقتراح، وذكر أسبابا استراتيجية وتكتيكية وسياسة،تستوجب عدم اعطاء تركيا مزيداً من الاراضي في كوردستان العراق .ينظر:روبرت اولسن، المصدر السابق، ص ص ١٨-١٩.

٢) وقعت تلك الاتفاقية بين الحكومة العراقية و شركة النفط التركية في ١٤ آذار ١٩٢٥.ينظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات... ،ج١، ص ٣٨٦.

٣) اقترح دوبس إضافة فقرة على مشروع اتفاقية منح الامتياز تشترط إلغاء الأمتيازات في حالة عدم إعطاء كل الولاية إلى العراق، وبذلك فإن اقتراحه ـــ في حالة قبوله ـــ سيجعل مصالح النفط تتعارض مع هذه التجزئة، وهذه ما لا تقبل بهِ شركات النفط.ينظر: نوري عبدالحميد خليل، المصدر السابق، ص ١١٨.

التي هي سنية وأثارة اشمئزازها. لان ذلك سيخل بميزان القوى في البرلمان لغير صالح السنة ويضع الشيعة "المتزمتين" المحافظين في السلطة. وان المعتدلين من العرب السنة، كرئيس الوزراء الحالي عبد المحسن السعدون ،يفضلون العودة إلى تركيا كليا لو تحقق ذلك عملياً "، وأضاف بان " الكورد في الأراضي التي ترغب بها تركيا سندّ رصين للنفوذ البريطاني في العراق. فالفضل في قبول المجلس التأسيسي العراقي المعاهدة الانكلو- عراقية في حزيران ١٩٢٤ يعود إلى الدعم الثابت من جانب الكتلة الكوردية الموالية لبريطانيا. ومنذ ذلك الحين يدعمون بثبات السياسة البريطانية بتصويتهم ونفوذهم. واقتطاع أراضٍ كوردية خالصة وإعطاؤها لتركيا يعرضنا لخطر فقدان الثقة والارتياب بالعراق باكمله، لا بين الكورد وحدهم بل بين العرب أيضا. إن هذا كفيل بجعل مركزنا صعباً وهو يضعف العراق بأشد من تعرضهِ لضغط تركيا غير الراضية بالحدود التي رسمت لها"[١].

إن تصريحات دوبس، الذي كان شديد التأثير في رسم السياسة البريطانية تجاه العراق، تبين حرص حكومتهِ على تأمين سيطرة النخب السنية المختارة على البرلمان تحت الرعاية البريطانية. وكان من الضروري المحافظة على هذا التوازن، وإن كان ذلك يعني التقاطع مع التقرب إلى تركيا في المدى القصير[٢]. أو يكون على حساب استغلال تطلعات الكورد المشروعة.

مهما يكن فقد خلص تقرير البعثة الموفدة من عصبة الأمم لتقصي الحقائق إلى انه " إذا ما أخذت مصالح السكان بنظر الاعتبار فأنها تعتقد أنه من المفيد عدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها ... " وأضاف التقرير بأن الحجج الأساسية - مع كل التحفظات المذكورة - تميل لتأييد ضم جميع الأراضي الواقعة جنوبي خط بروكسل إلى العراق، شرط مراعاة الشرطين الآتيين[٣]:

١- وجوب إبقاء المنطقة تحت انتداب عصبة الأمم لمدة ٢٥ سنة.

٢- وجوب مراعاة رغبات الكورد فيما يخص تعيين موظفين كورد لادارة مملكتهم وترتيب الأمور العدلية والتعليم في المدارس وان تكون اللغة الكوردية اللغة

---

١) روبرت اولسن، المسألة الكردية في العلاقات... ، ص ١٩.

٢) المصدر نفسه، ص ص ١٩-٢٠.

3) League of Nations, Question …, P.88.

الرسمية في هذه الأمور وترى اللجنة انه في حالة ما إذا انتهت مراقبة العصبة بعد انقضاء الأربع سنوات التي أبرمت عليها المعاهدة البريطانية العراقية ولم يخط الكورد تعهداً بجعل إدارة محلية لهم فإن معظم الأهالي يفضلون الأتراك على حكم العرب[1].

إن قراءة عميقة لتوصيات اللجنة تبين دقة التقدير البريطاني للمشكلة ونجاح تخطيطها، وتبين إحراز دبلوماسييها وساستها نجاحا فائقا- سواء في عصبة الأمم أو في الولاية نفسها- فيما خططوا له من قبل.ودلت نتائج إجراءات السياسة البريطانية وأساليبها الأخيرة قبيل قدوم اللجنة بقليل، والتي نفذها الإداريون البريطانيون بكل دقة في الولاية بين الأهالي،وخصوصاً الأكثرية الكوردية منهم، على أن بريطانيا نالت وإلى حد ما ثقة اغلبهم وضمنت ولاء رؤسائهم . بعكس حكومة أنقرة، التي افتقر دبلوماسيوها إلى الخبرة الدولية التي تمتع بها خصومهم البريطانيون، من جهة، ومن جهة ثانية فإنها أخفقت في إتباع سياسة هادفة تجاه أهالي الولاية،كما أن تدخلاتها العسكرية وتحرشاتها بالمنطقة المتنازع عليها لم تؤتِ ثمارها.

ويبقى العامل الأهم الذي يرجحه بعض الباحثين والذي اثر بشكل سلبي والى حد كبير في الموقف التركي واضر بموقفهم أمام اللجنة الدولية، هو إقدام ساسة أنقرة العلمانيين على إلغاء الخلافة، ففي ٣ آذار ١٩٢٤ أعلن المجلس الوطني الكبير إلغاء الخلافة، بإيعاز من مصطفى كمال، في جلسة مخصصة للبت في قضية الخلافة

---

1) Ibid,PP.88-89.

والمؤسسات الدينية في تركيا[1].وكان ذلك القرار يعني عمليا الغاء"الرابطة الجماعية"[2]التي نادى بها مصطفى كمال طوال فترة حرب التحرير.

وبالنسبة لموقف بريطانيا من ذلك التطور[3]، فإنها كانت ولا تزال على خلاف مع حكومة مصطفى كمال، وتحكم مسلمي الهند وبعض الأقطار العربية، وقد حاولت استغلال الحدث لكسب ود رعاياها، الذين تخلى عنهم الأتراك بأجرائهم الأخير، إذ حملت صحيفة الديلي تلغراف في عددها الصادر في ٨ آذار ١٩٢٤ على حكومة مصطفى كمال لإلغائها الخلافة، وقالت " إن مصطفى كمال وحده مسؤول عن طرد الخليفة طرداً منطوياً على الإهانة والقسوة... وقد ظهرت تركيا الآن بمظهرها الحقيقي فأنها أمة تسيطر عليها عصابة مخادعين "[4]. كما انبرى أحد اللوردات الإنكليز أمام مجلس العموم البريطاني يوم ١٢ آذار ١٩٢٤ يطالب حكومته بأن تجد للخليفة المخلوع عبد المجيد مكاناً يلتجأ اليه... وذلك إكراماً للرعايا المسلمين". على الرغم من رد الفعل السريع من بعض الأوساط البريطانية على الأجراء الكمالي الأخير، إلا أنه يبدو أن الحكومة البريطانية لم تبدِ حماسة في تأييد رد الفعل ذاك، بدليل عدم قيامها بإجراء رسمي أو دبلوماسي ضد الحكومة التركية، بل اقتصرت ردود الفعل تلك على مستوى الرأي العام الشعبي ولأغراض وقتية. فقد كانت الإمبراطورية مستفيدة من إلغاء تأثير تلك المؤسسة ـ الخلافة ـ

---

١) ترتب على إلغاء الخلافة، إلغاء وزارة الشرعية والأوقاف والمؤسسات التابعة لها، وعهد بعملها إلى وزارة المعارف. للتفاصيل ينظر:

- Stanford.J. and Ezel K. Shaw,Op.Cit.,PP. 368-369 ; Sydney Nettleton Fisher, The Middle East A History,London,1960 , P. 394;

– مصطفى حلمي،الأسرار الخفية وراء الغاء الخلافة الإسلامية(دراسة حول كتاب:النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والنعمة لشيخ الاسلام مصطفى صبري)،مصر،١٩٨٥،ص ص١٧٧–١٩٢.

٢) رضا هلال ،السيف والهلال تركيا من أتاتورك الى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي،القاهرة ،١٩٩٩،ص ٨٥.

٣) أثار الأجراء التركي ردود فعل متباينة في الدول الإسلامية، وخصوصاً في الهند ومصر، وكذلك العراق، إذ عبر الرأي العام فيها عن استيائها من القرار، وعكست صحافة تلك البلدان استنكار ذلك القرار والتنديد به. للتفاصيل عن ردود الفعل تلك ينظر: كارل بروكلمان، المصدر السابق، ص٤٩٦؛ قاسم خلف الجميلي، تطورات واتجاهات...، ص ص٩٧–١٠٠.

٤) قاسم خلف الجميلي، تطورات واتجاهات...، ص١٠٠.

التي لا تزال قابعة في دولة ما تزال على عداء معها. وتهدد مصالحها الحيوية وطرق مواصلاتها في العراق بشكل خاص والشرق الأوسط بصورة عامة. إذ ان إلغاء الخلافة يعني إلغاء تأثير الخليفة المعنوي في أجزاء كبيرة من ممتلكات الإمبراطورية التي يقطنها الأكثرية المسلمة، خصوصاً في الهند ومصر. والتي كانت"أنظار شعوبها مشدودة إلى الأستانة حيث مقر الخلافة فيها"[١].

وقد ادعى بعض الباحثين وجود تفاهم مسبق بين الوفد التركي في لوزان برئاسة عصمت باشا وبين الوفد البريطاني برئاسة كرزن بصدد مؤسسة الخلافة، وتناول احدهم أربعة شروط تقدم بها كرزن إلى عصمت باشا، في حال تنفيذ تركيا لها فانها ستحظى دعم بريطانيا، وهي:١-إلغاء الخلافة إلغاءاً تاما.٢- طرد الخليفة خارج الحدود.٣-مصادرة أموال الخليفة.٤-إعلان علمانية الدولة [٢].بل ذهب احدهم الى ان مفاوضات تركية – بريطانية طويلة دخل خلالها (حاييم ناحوم) حاخام اليهود الاكبر في تركيا وسيطاً حتى تم التوصل الى هذه الشروط[٣].

ويشير مؤلف كتاب (الرجل الصنم كمال أتاتورك) إلى أن الإنكليز انتظروا بصبر قيام مصطفى كمال بالإقدام على إلغاء الخلافة، وكان على الأتراك، ولكي يحصلوا على اعتراف باستقلالهم، أن يضحوا بالخلافة، " والا فان الصلح لن يتم ولسوف تدفع بريطانيا العظمى اليونان المثخنة بالجراح إلى جولة أخرى من معركة الثأر ثم تظهر هي بجيوشها وراء اليونان "ويرجع هذا المؤلف سبب الإصرار البريطاني إلى أن تلك المؤسسة تحمل على الدوام احتمال الظهور مجددا ،ثم احتمال التأثير على المسلمين الموجودين في المستعمرات الإنجليزية"[٤] .

وفي الواقع فأن هذه الادعاءات لم تلقَ تأييدا من اغلب الباحثين الأكاديميين والمختصين، بدليل عدم إشارتهم إلى وجود هكذا صفقة، كما أن محاضر مؤتمر لوزان لا تحتوي على أية إشارة تدعم هذا الزعم، وكذلك الوثائق البريطانية

---

١) سي. جي. أدموندز، المصدر السابق، ص٣٤٢.

٢) احمد نوري النعيمي ،المصدر السابق،ص ص ٧١-٧٢؛محمد طه الجاسر،تركية ميدان الصراع بين الشرق والغرب،دمشق،٢٠٠٢،ص٢٣٨.

٣) ينظر: مصطفى حلمي،المصدر السابق،ص ص ٢٦٥-٢٦٦.

٤) ضابط تركي سابق، الرجل الصنم كمال أتاتورك، ط ٥، بيروت، ١٩٩٤، ص ص ٢٦٥-٢٦٦.

والمذكرات المتبادلة بين الدبلوماسيين البريطانيين العاملين في مجال المسالة التركية آنذاك.وكما يبدو فإن المؤلفين المار ذكرهم قد عالجوا الموضوع من وجهة نظر عاطفية. إلا أن ذلك لا يعني أن بريطانيا لم تستفد من القرار ولم ترتح له ،وان لم تعلن ذلك بصورة رسمية ، حفاظا على هدوء سكان مستعمراتها في العالم الإسلامي بدءا بالهند والى مصر والبلدان العربية .وما يعزز هذا الرأي هو ما ذكره سي. جي. أدموندز تعليقاً على قرار الحكومة، الذي وصفه "بالقانون المباغت للمجلس الوطني الكبير التركي" والذي "لم نصدقه"، ومضي في تعليقه : " كانت دعاية الترك، التي أبقت كوردستان في غليان البركان الثائر، قد اعتمدت أساساً على احترام الكورد إمام دينهم، ولا شك أن الترك قد أوقعوا أنفسهم في ورطة بهذا القرار الذي بدا يفوق أقصى آمالنا..." [1].

وكما يبدو فأن مصطفى كمال أراد بهذا الإجراء توجيه رسالة غير مباشرة إلى بريطانيا بصورة خاصة والدول الأوروبية الأخرى، تعطي انطباعاً وتأكيداً على توجه تركيا الجديد صوب الغرب[2]،أملاً منه في الحصول على الدعم والمساعدات لإعادة بناء وأعمار تركيا، ولغرض إبداء بريطانيا بعض المرونة في مسألة الموصل.

إلا أن نتائج ذلك الإجراء جاءت عكسية بالنسبة لمشكلة الموصل وعلى صعيد الوضع الداخلي لتركيا، فقد كان اغلب الكورد من سكان الولاية والى الشمال منها - كوردستان الشمالية-،ينظرون إلى تلك المؤسسة بعين من الاحترام والتقدير. فبإجرائها ذاك تكون أنقرة قد فقدت تعاطف الأكثرية الكوردية التي تقطن الولاية المتنازع عليها،" التي كانت مشدودة بعاطفة دينية إلى الخلافة كرمز وحيد يجمعهم ويربطهم بالاتراك"[3].

فقد كان لقيام انتفاضة الكورد في شباط وآذار ١٩٢٥ أثر كبير في تشويه صورة تركيا وسمعتها، إذ كان احد الشعارات المهمة التي رفعها قادة الانتفاضة"اعادة

---

١) ينظر مؤلفه: كُرد ...، ص٣٤٢.

٢) للمزيد عن توجهات وإصلاحات مصطفى كمال الغربية، ينظر:

-K.Karpat,Op.Cit, PP. 44-45.

3) Mim.K.Oke,A Chronology…, P.61; İsrafil Kurtçephe (University of Akdeniz), Mousul Conflict in Turkish Foreign Policy in Times of ATATÜRK, *www.STRADIGMA.com* .

الخلافة"[١] وقامت الانتفاضة أثناء وجود لجنة تقصي الحقائق في ولاية الموصل، التي وصلتها بسرعة أخبار القسوة الشديدة التي قمعت بها الانتفاضة والإعدامات الكثيرة التي طالت المشاركين فيها[٢].كما كان المئات من اللاجئين الكورد الذين عبروا آنذاك الحدود من تركيا إلى داخل العراق كانوا يحملون معهم روايات عن فظاعة الأتراك في تعاملهم معهم ووحشيتهم ضدهم[٣]. وكان هذا بحد ذاته ضربة شديدة لسمعة تركيا بين أوساط الكورد في الولاية[٤]. وقد علق توينبي على قمع الانتفاضة الكوردية قائلاً :"إن الحكومة التركية أحبطت الثورة الكوردية بقوة وذكاء، لكن هذه الكفاءة العسكرية لم تنم عن حكمه سياسية. فبينما تم بنجاح اعدام قادة الثورة إلا أن هذا الإجراء كان غير مبرر وأخرق لا ينم عن حكمة. فإن الثورة نفسها نبهت بأن هناك شيئاً ما خطأ في سياسة الحكومة..."[٥]. وقد تنبه الباحث التركي ميم كمال أوكه *Mim.K.Oke* **إلى تلك النقطة عندما ذكر بأن " إلغاء الخلافة ألحَقَ ضرراً بالغاً بموقف تركيا،... فقد استفادت الحكومة الإنكليزية من انتفاضة الشيخ سعيد إلى ابعد الحدود ، من ناحيتين: فمن جهة تعرضت تركيا،جراء الانتفاضة،إلى حرب داخلية منعتها من القيام بأية مناورة في شمال الولاية المتنازع عليها،ومن جهة ثانية فان الاشتباك التركي- الكوردي الجديد كان كافيا لإبطال مفعول الأطروحة التركية القائمة على مبدأ الأخوة... وهكذا فقد عجزت تركيا عن القيام بأي تحرك على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري،تجاه مشكلة الموصل..."[٦]. وقد دلت النتائج التي توصلت إليها اللجنة الدولية، وتوصياتها**

---

١) للتفاصيل عن أسباب ودوافع الثورة ينظر:خليل علي مراد، القضية...،ص ص٢٧-٢٩.

٢) ينظر: **ژيانەوە**، جريدة، السليمانية،العدد (١٩)،٢آذار ١٩٢٥،والعدد (٢٠)، ٩آذار١٩٢٥.والعدد (٢١)،١٩ آذار ١٩٢٥. في : **ژيانەوە وشۆپشى** ... .

3) A.J.Toynbee,Op.Cit.,P.510.

٤) في الواقع إن غالبية الكورد حاربوا مع الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، وبدوافع دينية، بخلاف غالبية شعوب الدولة العثمانية المسلمة من غير الأتراك، و هي الدوافع نفسها التي جعلتهم يشاركون بنشاط وإخلاص في حرب التحرير التركية التي استمرت الى نهاية سنة ١٩٢٢.ينظر:كمال مظهر احمد،كردستان... ص ١٥٢ وما بعدها.

٥) ينظر مؤلفه:

-Survey...,P.510.

٦) ينظر مؤلفه:

-A Chronology... , PP.57-62.

النهائيـة، مبلـغ إضـعاف الثـورة الكورديـة للأطروحـة التركيـة أمـام عصـبة الأمـم، المرتكـزة أصـلاً علـى الأخـوة التركيـة الكورديـة، والـتي اسـتندت عليهـا تركيـا في مطالبتها بضـم الولايـة الكورديـة إلى الـوطن ألام تركيـا بنـاء علـى رغبـة سـكانها[1]، وحدّدت تلك التوصيات موقع قضية الكورد في النزاع على الولاية، وثقلهم[2].

إن رفض تركيا لتقرير لجنة تقصي الحقائق المقدم إلى عصبة الأمـم في ١٦ تمـوز ١٩٢٥ كان متوقعاً، لهذا لم يكن ردّ فعلها ليتأخر كثيراً، فقامت باتخاذ إجراءات عبرت من خلالها عن معارضتها الشديدة لمقترحات وتوصيات اللجنة المذكورة.

واتخذت تلك الإجراءات أشكالا مختلفة. فعلى الصعيد الدبلوماسـي وفي ٢٣ تمـوز رفعت تركيا تقريرا إلى عصبة الأمم اتهمت فيـه مسـؤولي الإدارة العربيـة في ولايـة الموصل بالوقوف ضد التوصل إلى رأي عام حقيقي في الولاية[3].

وبمـوازاة تحركهـا الدبلوماسـي، قامـت بتحركـات عسـكرية في المنـاطق المتاخمـة للحـدود الشـمالية لولايـة الموصـل[4]، وحشـدت أكثـر مـن ٥٠,٠٠٠ جنـدي في الولايـات الشرقية[5]. كما نقلت الصحافة التركية نداءات الحكومة باستدعاء الجنود المُسَرحيْن إلى الخدمة ثانية في الولايات الشرقية[6].

ويبـدو أن هـدف الحكومـة التركيـة مـن إجراءاتهـا الأخـيرة كـان محاولـة يائسـة للتأثير في التطورات الأخيرة الـتي وصـلتها مشـكلة الموصـل، وهـو مـا دفـع المسـؤولين

---

1) Israfil Kurtçphe, Op.Cit.,P.4.

٢) للتفاصيل عن الانتفاضة الكوردية لعام ١٩٢٥ ينظر : الفصل الخامس .

3) Mim K.Oke,A Chronology...,P. 62.

4) Peter.J.Beck,Op.Cit.,P.268.

5) Hoare to Chamberlain, Therapia, 30 Jun 1925, IBTK, No. 19,P.65.

وقدرت تقارير بريطانية أخرى تلك القوات على النحو الآتي: ١٧٥٠ من حملة السيوف و ٤٩٠٠٠ من حملة البنادق، و ١٠٨ مدفع.ينظر:

-Major Harenc to Hoare, Therapia, 25 Jun 1925, IBTK, Enclosure 1 in: No. 19,P.66.

6) Hoare to chamberlain, Therapia, 30 Jun 1925, IBTK, No.19, P.65.

البريطانيين في تركيا إلى مطالبة حكومتهم، من خلال تقاريرهم السرية، الحصول على ضمانات قوية من الأتراك بعدم القيام بمهاجمة الموصل[١].

ومن أجل تصعيد موقفها أكثر، قدمت الحكومة التركية في الأيام ١٥و٢٦ و٢٨ من شهر آب وعلى التوالي شكاوى إلى سكرتير عصبة الأمم من خروقات بريطانية على خط الحدود ـ (خط بروكسل) وتحليق طائراتها فوق المنطقة الواقعة شمال خط بروكسل، إضافة إلى رصد تحركات الأسطول البريطاني بمحاذاة الساحل التركي في بحر إيجة، وكذلك اتهمت فيها الحكومة البريطانية بأنها تهدف من وراء ذلك التأثير في قرار مجلس العصبة عن مشكلة الموصل[٢].

ومن جانبها، بدأت لندن هجوماً دبلوماسياً في ٢٧ آب ١٩٢٥ برفعها شكوى إلى سكرتير مجلس عصبة الأمم ضد تركيا، ردت فيها على المزاعم التركية،واتهمت أيضا تركيا بترحيل النساطرة-الآثوريين- شمال خط بروكسل إلى جنوبه،كما تطرقت إلى انتفاضة الشيخ سعيد (انتفاضة ١٩٢٥ الكوردية)،وهي مسائل تحرج تركيا[٣].

بحلول ٣ أيلول ١٩٢٥، دعا أوستن اوندن ـ وهو رئيس أحدى اللجان المشكلة لحل مشكلة الموصل ـ كلاً من توفيق رشدي بك ومنير بك ـ كممثلين عن تركيا إلى اجتماع مجلس العصبة لمناقشة مشكلة الموصل ودراسة شكاوى الطرفين[٤].وفي أثناء الاجتماع، وبحضور جميع أعضاء مجلس العصبة، تبادل كل من أيمري، المندوب البريطاني في العصبة، وتوفيق رشدي بك، خلال مذكراتهما وتقريريهما الاتهامات بعد أن أقترح عليهما أوستن اوندن إبداء وجهتي نظر حكوماتهم.وبادر أيمري بتوضيح وجهة نظر حكومته من مشكلة الموصل، فقام في البداية بتذكير المجلس بالتعهدات التي قطعتها على نفسها مقدما كل من حكومتي لندن وأنقرة إلى مجلس

---

1) Hoare to chamberlain, Therapia, 30 Jun 1925, IBTK, No.19,PP. 66-67.

٢) للإطلاع على تفاصيل المذكرات التركية الواردة أعلاه، ينظر: فاضل حسين، مشكلة...،ص ص ١٣٣ –١٣٤؛

- Mim K.Oke,A Chronology…, PP.62-63.

3) Ibid, PP.63-64.

٤) فاضل حسين ، مشكلة ...، ص ص ١٤١-١٤٢.

العصبة في أيلول ١٩٢٤، والقاضية بالقبول - ومقدماً - بأي قرار يصدره مجلس العصبة بشأن مستقبل ولاية الموصل، وصرح بأن حكومته تقبل مخلصة أي قرار يتخذه المجلس[١]. وأوضح بأن تقرير لجنة تقصي الحقائق سجلت رأيها باعتبار المنطقة المتنازع عليها تركية قانوناً إلى أن تتنازل تركيا عن حقوقها فيها، ولكنه أضاف بأن الحكومة التركية وافقت مقدماً في المادة ٣ من معاهدة لوزان وبالتصريح الرسمي لممثلها أمام المجلس على التنازل عن سيادتها في كل المنطقة الواقعة جنوبي الخط الذي يقرره المجلس كخط للحدود، وأشار ايمري إلى المبررات التي جعلت الاستفتاء متعذراً في الولاية ومستشهداً بتقرير اللجنة (لجنة تقصي الحقائق). وفي استعراضه لأهم استنتاجات تقرير اللجنة قدم ايمري توضيحات كثيرة حول مسألة الانتداب والعلاقة مع حكومة العراق ، وبخصوص الشرط الثاني الذي ذكرته لجنة تقصي الحقائق في تقريرها وهو الاهتمام برغبات الكورد، فقال" إن حكومته تؤكد أن النظام الإداري الحالي، الذي يحقق توصيات اللجنة، سيستمر ويتطور"[٢] ومن ناحية أخرى استنكر أيمري أية محاولة لتهديد "وحدة مناطق العراق خلف خط بروكسل"، وحذر من " عواقب وخيمة ونتائج كارثية ناجمة عن هكذا مشاريع وحلول" [٣]. وكان ايمري يشير بكلامه إلى المقترح البديل الذي اقترحته لجنة تقصي الحقائق في تقريرها، والقاضي بتقسيم منطقة النزاع على طول نهر الزاب الأسفل. مضيفاً بأن ذلك التقسيم سيكون فوق طاقة العراق كلياً، وبأنه لو اضعف العراق، فلن يستطيع الدفاع عن نفسه، ولن تتوقع عصبة الأمم من الحكومة البريطانية أو من دافعي الضريبة البريطانية أن يتحملوا المسؤولية[٤].

ثم ختم أيمري كلامه، بتكرار حجج بلاده في المطالبة بالخط الواقع شمال خط بروكسل، وطالب بدراسته حسبما يستحق الأهمية، وأوضح أن المشكلة موضوع

---

1) A.J.Toynbee,Op.Cit.,P.511.

٢) للتفاصيل، ينظر:

-A.J.Toynbee,Op.Cit.,PP. 511-512 ;

-فاضل حسين ، مشكلة ...، ص ص ١٤٢-١٤٣ .

3) A.J.Toynbee, Op.Cit.,P.513.

4) A.J.Toynbee, Op.Cit.,P.513.

البحث هي" تعيين خط بين حدود تركيا والعراق" لا تقرير مصير ومستقبل ولاية الموصل، كما تصّر الحكومة التركية، وتطرق أيضاً إلى موضوع الآثوريين مدافعاً عن عصيانهم على الحكومة التركية في سنوات الحرب العالمية الأولى[1].

وبالنسبة للمندوب التركي، توفيق رشدي بك، فقد عقب على أيمري بالكلام مقدماً وجهة نظر حكومته، فذكر بأنه قسم التقرير الذي أعدته لجنة تقصي الحقائق إلى ثلاثة أقسام أساسية: وهي الحقائق التي لاحظتها اللجنة، ووضع الولاية القانوني، وأخيرا النتائج، وذكر بأنه يرغب في الحديث عن كل قسم على حدة[2].

وبخصوص النقطة الأولى، زعم رشدي بك بأن الاعتبارات الجغرافية والتاريخية والعسكرية والاقتصادية هي في صالح تركيا، حسبما ورد في التقرير، وبأنها لا يمكن أن تكون عوامل حاسمة في تقرير مصير بلد من البلدان، وعلى العكس من ذلك فإن الاعتبارات السياسية ورغبات السكان ووضع الولاية القانوني وعدم استقرار السياسة الداخلية للعراق، كما ذكر التقرير، واختلاف العادات والعقائد السياسية والدينية بين الكورد والأتراك والعرب السنة والعرب الشيعة في الجنوب لهي أمور مهمة في الدرجة الأولى. وأضاف، بأنه وبالرغم من تأكيد اللجنة على الاعتبارات الاقتصادية، فأنه يقترح لمعالجة الوضع الاقتصادي في المستقبل ،عقد اتفاقيات إقليمية. وفي معرض حديثه عن الناحية السياسية للتقرير، زعم بأن الحقائق المذكورة في تقرير اللجنة تظهر مدى رغبة السكان في الولاية بالبقاء تحت السيادة التركية، ولأجل تأييد استنتاجه المذكور، استشهد ببعض الحوادث التي ذكرت في التقرير، مثل حادثة ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ في ولاية الموصل والتي رواها تلكي والتى تتحدث عن أحاطة الجماهير بجواد باشا المساعد التركي وتقبيلهم يديه. وكذلك تحدث عن مسألة وضع أعضاء اللجنة تحت مراقبة شرطة الموصل. كما استعرض مقتطفات من تقرير أعده جواد باشا، مساعد اللجنة التركي، تتحدث عن حوادث مشابهة[3].

---

١) **ژیانەوە**،جريدة،السليمانية،العدد(٤٠) ،١٧ أيلول ١٩٢٥. في : **ژیانەوە وشۆینی . . .**؛فاضل حسين، مشكلة ...،ص ص ١٤٢-١٤٣.

٢) فاضل حسين، مشكلة ...،ص ١٤٥.

٣) فاضل حسين، مشكلة ...، ص ص ١٤٥-١٤٨؛ جرجيس فتح الله، يقظة ...،ص ص ٦٧٥-٦٧٦.

ثم استعان المندوب التركي بمقتطفات من التقرير لاستعراض رغبات لواء أربيل والسليمانية وما يخص آراء المسيحيين واليهود، وزعم بأن الكورد موجودون في تركيا وإيران فقط ولا يوجد أي منهم في العراق، كما أن أكثرية سكان ولاية الموصل هم من السنة مثل سكان تركيا وأكثرية سكان العراق من الشيعة مثل سكان ايران، ولهذا فأنه يرى ضرورة إرجاع الولاية إلى تركيا[1].

وأثار رشدي بك مسألة حساسة وهي الانتداب متهماً بريطانيا بأنها كانت تقدم ادعاءاتها ضد تركيا من وقت لآخر، ابتداء بمعاهدة سايكس- بيكو السرية التي عقدت سنة ١٩١٦. وقد رفض المندوب التركي ان يلتزم بالتعهد الذي قدمه فتحي بك " في أن يوافق مسبقاً على قرار مجلس عصبة" متخذاً موقفاً آخر قال فيه بأن مجلس عصبة الأمم، لم يكن مؤهلاً لضم ولاية الموصل إلى العراق، على شرط ان تمدد مدة الانتداب الى خمس وعشرين سنة، ذلك لان تركيا لم تعترف بنظام الانتداب إطلاقا[2]. وأضاف " لقد رفضت تركيا، بصفة قاطعة، تقبل المواد ٩٤-٩٩ من معاهدة سيفر فيما يخص الانتداب ... وأن معاهدة لوزان لم تلمح إلى الانتداب بأية صورة كانت"[3].

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة، وهي النتائج التي أوصى بها التقرير، ذكر بأن هناك فكرة أخرى في نتائج اللجنة، وهي أن تركيا أكثر تقدماً واستقراراً من العراق، وانه إذا كان الاختيار محصوراً بينهما فيجب أعطاء الأراضي المتنازع عليها إلى تركيا، وأما إذا كان الاختيار على أساس أن إنكلترا أكثر تقدماً من تركيا فيجب أن تعطى الولاية لإنكلترا، وقال من الصعب ان نقدر إلى أي مدى سوف تؤدي هذه النظرية وأية أخطاء تتضمنها، فإذا طبقت على الدول الصغيرة أو على الدول الكبيرة أيضاً يصبح العالم صغيراً جداً بالنسبة للدول التي تعد أكثر تقدماً، ولم

---

١) فاضل حسين، مشكلة ...،ص ص ١٤٨-١٥٠.

٢) هنري فوستر، المصدر السابق، ص ٢٧٠.

- A.J.Toynbee, Op.Cit.,P.513.

٣) هنري فوستر، المصدر السابق، ص ٢٧٠.

تطالب تركيا بالموصل على أساس تقدمها بل على أساس أن الولاية جزء من بلادها وان سكانها يرغبون بالعودة إلى تركيا[1].

لقد كان رشدي بك يرى بأن عصبة الأمم في هذه الحالة، تبدو متشكية ومنحازة، وليست وسيطة، ورأى بأنه يتوجب على مجلس عصبة الأمم أن يحضر دراسته للقضية المطروحة أمامه " ضمن حدود المعاهدات القائمة "[2]. ويتضح من كلام المندوب التركي، بأنه رفض نتائج التقرير الذي أعدته بعثة تقصي الحقائق، وعليه فأنه" لن يقبل أي قرار صادر من مجلس عصبة الأمم يرتكز على نتائج تقرير بعثة تقصي الحقائق"[3].

وختم المندوب التركي كلامه بالطلب من مجلس العصبة بان يدرس الناحية السياسية والقانونية منفصلة عن قضية الانتداب، وعبر عن أمله في أن يؤيد المجلس رأي اللجنة القانوني باستمرار السيادة التركية على ولاية الموصل وهذا في رأيه كان "الحل الوحيد المطالب للعدالة والإنصاف"[4].

وفي ٤ أيلول، تناول ايمري خطاب رشدي بك وردَ عليه نقطة نقطة، واستشهد هو الاخر، بمقتطفات من تقرير لجنة تقصي الحقائق لدحض استنتاجات رشدي بك، واتهم أيمري المندوب التركي بالانتقائية في عرض الحقائق، ثم عالج الاعتبارات السياسية والعنصرية والاقتصادية، وقال بأن البيانات التركية أكدت بصورة خاصة من أوله إلى أخره على الفرضية القائلة بأنه مادام هناك عدد كبير من الكورد في تركيا، فيجب اعتبار كورد العراق راغبين بالعودة إلى تركيا، ورجا المندوب البريطاني، المجلس بأن يقدر ما إذا كانت الثورة الكوردية ـ يقصد انتفاضة عام ١٩٢٥ ـ في تركيا تشجع الكورد خارج تركيا على الرغبة في الخضوع للحكم التركي وعلى إبداء عواطفهم مع الحكومة التركية ضد شعب من جنسهم الخاص[5].

---

١) فاضل حسين، مشكلة ...،ص ص ١٥١-١٥٢.

٢) هنري فوستر، المصدر السابق، ص ٢٧٠.

٣) **روبەرت ئولسن،سەرچاوەی پێشووی**، ل ٢١٦.

٤) فاضل حسين، مشكلة ...،ص ١٥٢.

٥) فاضل حسين، مشكلة ...، ص ١٥٥.

وطالب أيمري مجدداً بالخط المقترح الذي يضم جزءاً من ولاية هكاري التركية، كما طلب من المندوب التركي أن يؤكد لمجلس العصبة عن استعداد تركيا لقبول أي قرار يقره مجلس عصبة الأمم عن مشكلة الموصل[١].

ولإحراج المندوب التركي أكثر، ربط أيمري بين الحقوق الكوردية ومسألة الانتداب، عندما قال بأن اللجنة لم توصْ بإدخال نظام الانتداب إلى العراق، كما ذكر المندوب التركي، وإنما اقترحت استمرار علاقات التحالف بين العراق وبريطانيا مع حكم ذاتي للكورد. وتساءل" ما إذا كانت تركيا مستعدة لإعطاء كورد تركيا وكورد العراق، إذا ما ضموا إليها، الأمتيازات نفسها التي أعطيت لهم في العراق؟..."[٢].

وختم أيمري كلامه بتذكير المجلس بأن المشكلة موضوع البحث، تقتصر على رسم الحدود، وليس على تقرير مصير الولاية، ورجا المجلس أن يمنع تركيا من تمزيق أراضي العراق[٣].

لم يعط المندوب التركي أية ضمانات بأن حكومته ستقبل مقدماً قرار المجلس، وبخصوص الكورد، فانه تكلم عن وعود وحقوق مبهمة أعطيت لهم من قبل تركيا، وذكر "بان الكورد يمتلكون كل ما يمتلكه الأتراك من الحقوق"[٤]. وعلق رشدي بك بخصوص ثورة الكورد لعام ١٩٢٥، قائلاً: "اعتقد أن المندوب البريطاني لا يوافق على موقف الشيخ سعيد الكوردي ـ الشيخ سعيد بيران ـ وأتباعه في ثورتهم ضد النظام التركي المستند على السيادة الشعبية وحرية الضمير. أنه يعجز عن فهم الغاية من تجزئة الكورد بحجة حمايتهم. أني لأتساءل: هل تريد بريطانيا أن تبقي تحت سيطرتها جزءاً من الكورد لاستخدامهم ضد تركيا التي تضم اكبر مجموع لنفوس الكورد؟!"[٥].

---

١) **ژیانەوە**،جريدة،السليمانية،العدد(٤٠) ،١٧ أيلول ١٩٢٥. في : **ژیانەوە وشۆبنی** ...؛ فاضل حسين، مشكلة...،ص ١٥٦.

٢) فاضل حسين، مشكلة ...،ص ١٥٦.

3) Peter.J.Beck,Op.Cit.,P.668;

-فاضل حسين، مشكلة...، ص ١٥٧.

٤) مقتبس من: جرجيس فتح الله، يقظة ...؛ ص ٦٧٦؛ سروة اسعد صابر، المصدر السابق، ص ٣١٣.

٥) مقتبس من: جرجيس فتح الله، يقظة ...؛ ص ٦٧٦؛ سروة اسعد صابر، المصدر السابق، ص ٣١٣.

يتضح من كلام رشدي بك، بأن تركيا كانت ترى في ولاية الموصل تهديداً على أمنها ووحدة أراضيها كدولة، ولم تكن مطالبتها بها على أساس أهميتها من الناحية الستراتيجية أو احتوائها على البترول فحسب، فوقوع ولاية الموصل بكوردها البالغ عددهم اكثر من نصف مليون نسمة[1] في قلب المناطق التي يعيش الكورد فيها. وبسبب الامكانات النفطية والزراعية والتجارية والاقتصادية الأخرى التي تتمتع بها المنطقة، فإن هذه المنطقة قد تميل في المستقبل إلى ان تسحب الكورد المحيطين بولاية الموصل إلى الدخول في وحدة الموصل الاقتصادية. وفي رأي الأتراك أن فصل الولاية يعكر الوحدة السياسية لتركيا ويعرض سلامتها للخطر[2].

وفي غصون ذلك اتهم المندوب التركي مجدداً الطيارين الانكليز بخرق خط بروكسل وبانتهاك الأجواء التركية. وردّ عليهم الإنكليز برفع شكاوى إلى مجلس عصبة الأمم في يومي ١٥و١٦ أيلول مبينين فيها تهجير المسيحين والكورد الگويان[3] من شمال خط بروكسل إلى جنوبه. وفي ٢١ أيلول رجا ايمري في رسالة إلى عصبة

---

١) قدرت الاحصاءات التركية في لوزان عدد الكورد بحوالي٢٦٣,٣٨٠ نسمة ،والضباط البريطانين قدروهم في سنة ١٩٢١ بحوالي ٢٤،٧٢٠ نسمة ،اما تقديرات النفوس الاخير الذي اجرته السلطات العراقية لسنة ١٩٢٢-١٩٢٤ فقدرت نفوسهم بحوالي ٤٩٤،٠٠٧ نسمة .وهو الاقرب زمنيا الا انه يجب التعامل بحذر مع جميع هذه الاحصاءات لان كل طرف من هؤلاء اراد ان يقدم ارقاما بالشكل الذي يدعم موقفه وحججه،فالاتراك كانوا يزيدون من عدد اتراك الولاية على حساب الكورد والعرب ،والعراقيون والبريطانيون ارادو زيادة نفوس العرب والتقليل من نفوس الاتراك والاكراد .ولا توجد احصائية محايدة يطمئن اليها ترجع الى تلك الفترة .للتفاصيل عن تلك الإحصائيات ينظر :

-League of Nations, Questions…,,P.31.

2) Memoranda Respecting the Iraq Frontier Dispute, Foreign Office, 23-10-1925, BDFP, No.534, AI.Sir,Vol. I,P.766;

-هنري فوستر المصدر السابق، ص ٢٨٠.

٣) جاء تهجير الكورد من عشائر **الگويان** ــ وهي عشائر كبيرة موزعة الآن بين تركيا والعراق ــ على يد الاتراك لعدة اسباب: اهمها طلب بعضهم من لجنة تقصي الحقائق اثناء تواجدها في الموصل الانضمام إلى مجال النفوذ البريطاني، واسفر عن طلبهم ذلك، خوض معارك مع القوات التركية في حزيران ١٩٢٥، تفرقو على اثرها إلى حدود ولاية الموصل وسوريا، اضافة إلى مدن ماردين وديار بكر. جرجيس فتح الله، يقظة ...، ص ٣٠٧. ويقدم توينبي تفسيراً آخر لبيان سبب تصرف الاتراك وطردهم، وهو رفض زعماء **الگويان** ذبح مواطنيهم من المسيحين بناءً على طلب من المسؤولين الاتراك، وهذا ما دفع السلطات التركية،بسب عصيانهم لاوامرها، إلى قتل من استطاعت قتلهُ، وفرار من استطاع الفرار إلى العراق، الذي استقبلتهم فيها كلاجئين.ينظر:

-A.J.Toynbee,Op.Cit.,P.517.

الأمم الاجتماع بأقصى وقت ممكن للنظر في أمر تشريد المسيحيين[١]. ومن أجل وضع حد لتلك الحوادث التي تؤثر في سير المفاوضات، اقترح أيمري على رئيس مجلس العصبة اوندن *Unden*، إرسال ممثل أو مُمَثلين عنه إلى خط بروكسل، فتبنى الأخير المقترح. ولم يعارض فتحي بك[٢].

ومع أن تركيا لم تعارض إرسال بعثة خاصة لتقصي الحقائق عن تلك الانتهاكات، إلا أن المندوب التركي لم يوافق على السماح بأجراء تحقيق إلى الشمال من خط بروكسل، أو أن يمتد أي نشاط للبعثة هناك، زاعماً بعدم وجود خلاف فيما وراء خط بروكسل، مضيفاً بأن مسالة الأقليات التي سوف يشملها التحقيق، بعيدة كل البعد عن مشكلة الموصل[٣]. مذكرا في الوقت نفسهِ، أعضاء المجلس، بتصرفات النسطوريين-الآثوريين- الخيانية، ضد بلادهم تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى[٤].

كلفت مجلس عصبة الأمم الجنرال الاستوني المتقاعد ورئيس الأركان السابق، ف. ليدونر *F.laidoner* بالتحري عن الوضع في نطاق الخط المؤقت للحدود، وليطلع المجلس على الحوادث الجارية هناك، ويساعدهُ في مهمتهِ كل من رودلف يال *R.Jacl* ـ من بلجيكا، اورتيكا *Ortiga* ـ من السلك الدبلوماسي الاسباني، واي شارير *E.Sharer* ـ الفرنسي ـ ممثلاً عن سكرتير مجلس العصبة[٥]. وكان تعيينهم في يوم ٢٣ أيلول ١٩٢٥، ووصلوا إلى بغداد في ٢٦ تشرين الأول، وبعد تسلمهم فيها الوثائق والمراسلات الخاصة بالمشكلة من المندوب السامي البريطاني، اتجهوا نحو ولاية الموصل ليقوم الوفد بتحرياته فيها[٦]. في تلك الأثناء، رأى مقرر مجلس العصبة، أن يعيد تشكيل لجنة فرعية ثلاثية، من ممثلي أسبانيا والاورغواي[١].وقد

---

١) فاضل حسين، مشكلة ...،ص ١٣٨.

2) Mim K.Oke,A Chronology…,,PP. 65-66.

٣) هنري فوستر، المصدر السابق، ص ٣٧٣.

٤) فاضل حسين، مشكلة ...،ص ص ١٣٩-١٤٠.

5) Mim K.Oke,A Chronology…,,P.65;

-هنري فوستر، المصدر السابق، ص ٢٧٤.

6) A.J.Toynbee,Op.Cit.,P.511.

والاورغواي[١].وقد كلفت اللجنة المذكورة بدراسة المشكلة وتفحص جميع الوثائق، على أن يعاونها في ذلك طرفا النزاع في حل أي استفسار تعتبره ضرورياً في سبيل الوصول إلى حل سلمي وعادل[٢].

ومن جانبها فقد أبدت بريطانيا استعدادها لمساعدة اللجنة والتعاون معها،وكذلك فعلت تركيا، غير أنها اشترطت تضمين تقرير اللجنة الفرعية بعض الحقائق التي لاحظتها لجنة التحقيق ولكن لم تكتبها في تقريرها، ورحب رئيس مجلس العصبة بالطلب التركي[٣].

وبعد ان درست اللجنة الثلاثية المذكورة المشكلة من كافة جوانبها، قدمت مقترحاتها إلى مجلس العصبة. فأجتمع المجلس اثر ذلك في ١٩ أيلول وقرأ مقررها تقرير اللجنة الفرعية[٤] وقال: إن لجنة المجلس درست بعض المسائل الاولية منها أثنتان مهمتان:

١. ماهي صفة القرار الذي سيصدره المجلس بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان؟ أهو قرار تحكيم؟ أم توصية؟ أم مجرد وساطة؟.

٢. هل يجب أن يكون القرار الذي سيتخذه مجلس العصبة بالاجماع أم بالأكثرية؟ وهل يحق لممثلي الطرفين المشاركة في التصويت؟(٥).

وبما أن لهذين السؤالين طابعاً قانونياً، رأت اللجنة أن واجبها يملي عليها الاقتراح على مجلس العصبة إحالة الموضوع إلى محكمة العدل الدولية الدائمة في لاهاي للحصول على رأيها الاستشاري. ومن جانبهِ قبل مجلس العصبة بالاقتراح، وأحال

---

١) وهي عين اللجنة نفسها التي سبق وان رسمت خط بروكسل في اكتوبر ١٩٢٤ وبنفس اعضائها عدا تعيين م.م. كوينون دلوى *M.M.K* بدل المسيو برانتينك كممثل عن السويد في المجلس.ينظر:جرجيس فتح الله، يقظة ...، ص ١٥٠.

2) A.J.Toynbee,Op.Cit.,P.513.

3) Ibid,P.513

٤) جرجيس فتح الله، يقظة ...، ص ٦٧٦.

5) Mehmet Gonlubol,A.G.E,S.76 ;A.J.Toynbee, Op.Cit., P.514; Vladimer F.Minorsky, A.G.E, SS.48-49.

الامر مع التقرير والأوراق والمستندات والمدعيات المتبادلة والردّود المتفاعلة إلى محكمة العدل الدّولية طالباً رأيها، تطبيقاً للمادة الرابعة من ميثاق العصبة[١].

أبدى أمري أسفه للتأجيل الحاصل، قائلاً:" إن مهمة مجلس العصبة كانت مهمة مَن يريد ان يصدر قراراً حاسماً يقوم على اساس المؤهلات الواسعة للقضية..."[٢]ولكنه مع ذلك وافق في النهاية على ذلك الاجراء [٣].

أما رشدي بك، فقال: " ان الاجراء الوحيد المحتمل هو التوصل إلى حل يرضي الطرفين عن طريق الدوائر الجيدة لمجلس عصبة الامم... وليس بقرار يمنح من المجلس دون رضا الطرفين ". ولدعم طرحهِ هذا أشار إلى بيان اللورد كرزن الذي القاه في مؤتمر لوزان في يوم ٢٣ تموز ١٩٢٣ والذي قال فيه " بان لامجال إلى اصدار قرار دون ان ترضى بهِ تركيا"[٤]. وأضاف بأن فكرة المحكمة سوف لن تؤثر في حقوق تركيا. والتي منحت لها بضوء معاهدة لوزان وتحت اية ظروف[٥]. وأوضح بأن تركيا ترى بأن المسألة ذات طابع سياسي لا قضائي لتعرض على محكمة لاهاي[٦]. واحتجاجاً على القرار،قام رشدي بك بمغادرة جنيف،مقرراً عدم حضور تركيا لجلسات تلك المحكمة[٧].

وفي محاولة أخيرة من الوفد التركي اقترح اتفاقاً مباشراً مع بريطانيا، خارج إطار عصبة الأمم، على أساس تنازل تركيا لمنطقة ديالى إلى العراق لضرورتها في حل مشكلة الريّ، ولتهدئة مخاوف بريطانيا حول امن العراق الإستراتيجي، اقترح ميثاق أو حلف ضمان رباعي يتضمن العراق ـ تركيا ـ بريطانيا ـ إيران[٨] .

---

١) جرجيس فتح الله، يقظة ...، ص ص ٦٧٦-٦٧٧.

٢) هنري فوستر، المصدر السابق، ص ٢٧٠.

2) A.J.Toynbee,Op.Cit.,P.514.

٤) هنري فوستر، المصدر السابق، ص ص ٢٧٠-٢٧١.

٥) أصغر جعفري ولداني،مصدر پيشين،ل ٦٨ ؛

-A.J.Toynbee,Op.Cit.,P.514.

6) Mehmet Gonlubol,A.G.E, S.76;

- البرت م. منتشا شفيلي، ص ٢٦٣.

7) Mim K.Oke,A Chronology...,P.67.

8) A.J.Toynbee,Op.Cit.,P.515.

ولكن كان أمرا بديهيا أن لا تلقى المقترحات التركية آذاناً صاغية من الجانب البريطاني، الذي كان يعارض بشدة أي اقتراح أو مشروع يرمي إلى " قطع الطفل نصفين "[1]. وبدلاً من قبول المقترح فإن أيمري حذر الوفد التركي بأنه "مالم تجدد الحكومة التركية عهودها بوضوح وبدّقة بقبول قرار المجلس مقدماً، فإن تعهدات وتأكيدات الحكومة التركية مع الحكومة البريطانية تنتهي ولا يبقى لها تأثير"[2].

ومهما يكن من أمر، فقد تلقت محكمة العدل الدولية في لاهاي تلغرافاً من الحكومة التركية في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٥، تخبرها فيه بعدم حضورها لجلسات المحكمة، وعدم المشاركة في قراراتها[3]. ألا ان ذلك لم يمنعها من أن تبعث إلى المحكمة " بالمجموعات الكاملة للقوانيين والوثائق التي تخص مؤتمرات لوزان والقسطنطينية، وكذلك مجاميع الوثائق التي تتعلق بما عرف باسم مشكلة الموصل"، كما انها اجابت على بعض الأسئلة المحددة التي طرحتها محكمة العدل الدولية[4]. اما بريطانيا، فانها من جانبها أوفدت المدعي العام للدولة السير دوكلاس هاك *D. Hack*، ليمثلها امام المحكمة[5].

ان عدم ارسال الاتراك لممثل عنهم ليدافع عن قضيتهم أمام محكمة العدل الدولية، أضرّ بموقفهم الضعيف اصلاً، امام باقي الدول الاوربية الاعضاء في المجلس والمحكمة، فقد فوتوا فرصة اخرى كان بامكانهم فيها عرض وجهة نظرهم والدفاع عن قضيتهم امام ذلك المحفل الدولي، وكانت تلك الخطوة من جانب الاتراك رسالة خاطئة إلى اعضاء المجلس الذين فسروها بعدم استجابة الاتراك لمجلس عصبة الامم وعدم اعترافها به. وفي الوقت نفسه فقد اظهرت بريطانيا حكمة في التعامل مع الموقف،وذلك بإيفادها شخصية مهمة ومتخصصة في المجال القضائي،هو مدعي عام

---

١) مقتبس من: سي.جي.أدموندز، المصدر السابق، ص ٣٨٤.

٢) مقتبس من: فاضل حسين، مشكلة ...،ص ١٦١.

3) Mehmet Gonlubol,A.G.E, S.76;

- أصغر جعفري ولداني،مصدر پيشين،ل ٦٨.

٤) هنري فوستر، المصدر السابق، ص ٢٧٢.

٥) اصغر جعفري، ولداني، المصدر السابق، ص ٦٨.

الدولة ، ورأت في ذلك التمثيل فرصة مهمة لكسب المزيد من المؤيدين داخل المجلس، باعتبارها دولة قويةٍ لاتقارن بتركيا ، فكيف بتركيا ذات الامكانات المحدودة ان تتحدى مجلس العصبة.

المهم في ألامر هو أن محكمة لاهاي أصدرت استنتاجاتها بخصوص الاسئلة التي قدمتها عصبة الامم في ٢١ تشرين الثاني، وجاء فيها:

١- ان القرار الذي يصدره مجلس عصبة الامم في قضية الموصل ملزم لكلا الطرفين، ويكون تحديداً نهائياً لخط الحدود بين تركيا والعراق. ويجب ان يكون هذا القرار جماعياً.

٢- ولمثلي الجانبيين المتنازعين الحق في الاشتراك في التصويت في مجلس العصبة، على أن لا يؤخذ صوتهما بالحسبان في حالة تعارضهما مع آراء اعضاء المجلس الاخرين[١].

في ٨ كانون الاول ١٩٢٥، ناقش منير بك - الممثل التركي- وأيمري القرار الاستشاري الذي قالت به المحكمة في لاهاي، وقد وجد الممثل البريطاني القرار تأكيداً لوجهة نظره التي سبق له ان اعرب عنها قبلاً، والقائلة بأن الالتزام الحقيقي الذي فرض على الطرفين، قد تم احتواؤه، ليس عن " أية تأكيدات أو تصريحات من لدن أي من الطرفين، وإنما حسب منطوق المادة الثالثة من معاهدة لوزان"[٢]. غير ان منير بك، قال بأنه لايقبل أي تفسير للمادة(٣) الفقرة(٢) من معاهدة لوزان غير الذي قد أُعطيَ إلى المجلس الوطني الكبير عند مصادقته على تلك المعاهدة[٣]. والذي بدوره فهم من ذلك بأنه لايجوز " ان تترك سائر المنطقة المتنازع عليها إلى رحمة التحكيم "[٤]. ثم طلب منير بك من المجلس أن يلعب دور الوسيط والموقف الذي خولته إياه معاهدة لوزان وميثاق العصبة، وصرح بأنه

---

١) سي.جي.أدموندز، المصدر السابق، ص ٣٨٣؛البرت م. منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص ٢٦٤؛ جرجيس فتح الله، يقظة ...، ص ٦٧٧.

٢) هنري فوستر، المصدر السابق، ص ٢٧٦؛

- A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 519.

3) Mehmet Gonlubol,A.G.E, S.76; A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 519.

٤) هنري فوستر، المصدر السابق، ص ٢٧٦.

ولأجل أن يكون التصويت فعالاً، يجب أن يكون "اجماعيا" بما في ذلك صوتا بريطانيا وتركيا، ولكن مقرر المجلس حكم بعدم إدخال صوتي بريطانيا وتركيا، وسط معارضة شديدة من منير بك[١] .

وخلال الاجتماع الذي عقد في جنيف، مقر مجلس العصبة في ١٠ كانون الاول، والذي قاطعتهُ تركيا، عرضت رسالة بعث بها توفيق رشدي بك وزير الخارجية التركي إلى المجتمعين، أشار فيها إلى " أن المندوب التركي قد صوت ضد قبول القرار الجديد... وأن الموافقة على رأي المحكمة الاستشاري بآراء أعضاء المجلس الاخرين لاتشكل قراراً وفقاً للميثاق"[٢]. وأكد مجدداً في رسالتهِ " بأن حقوق السيادة لدولة ما على اقليم ما لايمكن أن تنتهي الا برضا تلك الدولة، وعلى هذا فإن حقوق سيادتنا على ولايةِ الموصل برمتها تظل سالمة "[٣].

إن إصرار وتشبث الأتراك بالموصل يبدو واضحاً من خلال رسالة رشدي بك إلى مجلس العصبة، إلا إن تلك الرسالة وكما يبدو، كانت محاولة يائسة لدفع بريطانيا إلى التراجع عن موقفها أمام مجلس العصبة. ولم يلمس أي تأثير لها في مجلس العصبة.

وخلال اليوم نفسه ، ١٠ كانون الاول، استمع مجلس العصبة إلى تقرير الجنرال ليدونر، العائد من جنوب خط بروكسل، وقد وصف الباحثون تلك الجلسة، بـ"الاجتماع الحاسم". لما كان له من تاثير على مجلس العصبة عند اتخاذه القرار النهائي[٤]. نظراً لما أورده التقرير من حوادث واستنتاجات[٥]، حتى زعم الاتراك

---

1) Mehmet Gonlubol,A.G.E, S.76.

2) A.J.Toynbee,Op.Cit.,P.519.

٣) هنري فوستر ، المصدر السابق، ص ٢٧٧.

٤) البرت م.ألبرت م. ألبرت م. منتشاشفيلي، العراق المصدر السابق، ص ٢٦٤؛ هنري فوستر، المصدر السابق، ص ٢٧٥.

- A.J.Toynbee,Op.Cit., 520; S.H. Longrigg,Op.Cit.,P.155;

٥) اظهر تقرير ليدونر بان معظم حوادث خرق الحدود التي وقعت هناك كانت من الحوادث العرضية والاعتيادية، اما في شمالي الخط فقد تحقق حدوث المخالفات الواسعة التي اقترفها الجنود الاتراك،والتي صاحبها واعقبها ،طرد للقرويين من المسيحيين الذين دفع ألوف منهم الى داخل حدود العراق.للاطلاع على اعمال لجنة ليدونر ينظر : صورة كتاب قائمقام زاخو ،رقم ٣٥٦٩،=

بأن البريطانيين هم الذين عملوا على تقديم هذا التقرير. بالنظر إلى تأثيره المؤلم في إثارة التعصب الديني ضدهم[١].

لقد اظهر الأتراك تصلباً أكثر كلما اتخذ المجلس إجراءً جديداً، ففي الوقت الذي قاطع مندوبوها جلسات محكمة العدل الدولية وجلسة الاستماع إلى تقرير الجنرال ليدونر، صرح مصطفى كمال قائلاً: " بأن الموصل تركية ولا يمكن لأي شئ، حتى الحراب أن تغير ذلك. إننا نريد كل ولاية الموصل السابقة على جانبي نهر دجلة، كليهما، وسواء كانت تحت الانتداب أم لم تكن، ليس لذلك أهمية. إننا لن نتخلى أبداً عن وجهة النظر هذه ... " [٢].

ورافقت تلك التصريحات أخبار عن دعوة المجندين وعن تحركات وتحشدات تقوم بها القوات التركية، وبث للألغام في الموانىء[٣]. ونقلت تقارير المخابرات البريطانية لشهر تشرين الأول من عام ١٩٢٥، تحشيد الأتراك لقوة مؤلفة من ١٣,٠٠٠مشاة و ٥,٠٠٠ من الفرسان في كوردستان على مقربة من الحدود الشمالية لولاية لموصل (خط بروكسل)، وانتشرت أيضاً على طول المنطقة إلى نصيبين *Nisibin* على الحدود التركية-السورية [٤].

ويبدو أن الحكومة العراقية، ومن خلفها السلطات الإدارية البريطانية، أخذت تهديدات الأتراك من تصريحات وتحركات عسكرية على محمل الجدّ، فقد أعلن الملك فيصل في خطاب له في لندن في ٩ تشرين الأول ١٩٢٥ بأن " اقتطاع الموصل سيكون ضربة هائلة بل وربما قاتلة... إن ذلك سيؤدي إلى مصاريف لاحقة على

=١٤-١٠-١٩٢٥، الحكومة العراقية ،وزارة الداخلية، شعبة الحدود ،وثائق رسمية لعام ١٩٢٥.في مريم عزيز فتاح ،المصدر السابق،ص ص ١١٣-١٢٧.

١) هنري فوستر، المصدر السابق، ص ٢٧٥.

٢) مقتبس من :ألبرت م. ألبرت م. منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص ٢٦٥؛ هنري فوستر، المصدر السابق، ص ٢٨١.

٣) هنري فوستر، المصدر السابق، ص ٢٨١.

4) Peter.J.Beck,Op.Cit.,P. 268.

الاستعدادات العسكرية ".وأعلن فور رجوعه إلى بغداد بأن عدد أفراد الجيش النظامي العراقي الذي يجري التخطيط له سيزداد إلى ١٢,٠٠٠ شخص[١].

لم تمنع تلك التطورات، مجلس العصبة من متابعة اعماله بشأن حل المسألة، إذ صرح السيد اوندن ـ مقرر المجلس ـ بأن لجنة المجلس توصلت إلى ان هناك حلين ممكنين للمشكلة[٢]:

١- إلحاق كل المنطقة الواقعة جنوبي خط بروكسل بالعراق.

٢- تقسيم المنطقة المتنازع عليها، بخط يمتد في الغالب مع مجرى نهر الزاب الصغير. وأنه بسبب تعقد المشكلة الشديد وبسبب مسؤوليات العصبة الخاصة فقد استشار أعضاء اللجنة زملاءهم، فظهر لهم بأن الحل الأول أفضل.

كان يوم ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ حاسماً في تحديد مصير ولاية الموصل، فقد شهد ذلك اليوم وضع حد لما عرف بمشكلة الموصل، إذ قرر المجلس فيه، وخلال الاجتماع الذي قاطعه الوفد التركي الذي بعث برسالة إلى المجلس يستنكر فيها حق المجلس في إصدار قرارات فاصلة[٣]، مايلي:

١- يكون " خط بروكسل " خطاً للحدود بين العراق وتركيا.

٢- تجب دعوة الحكومة البريطانية لتقدم للمجلس معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة، تؤكد استمرار الخمس والعشرين سنة من نظام الانتداب الذي حددته معاهدة التحالف بين بريطانيا والعراق.

٣- أن بريطانيا، كقوة انتداب، مدعوة لتضع أمام المجلس الإجراءات الإدارية والتي سوف يتم اتخاذها والتي تضمن للسكان الكورد حقوقهم التي ذكرت في تقرير لجنة التحقيق في استنتاجاتها النهائية.

٤- تجب دعوة الحكومة البريطانية لأن تطبق توصيات اللجنة الخاصة[٤].

---

١) ألبرت م. ألبرت م. منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص ٢٦٥؛ هنري فوستر، المصدر السابق، ص ص ٢٨٠-٢٨١.

2) A.J.Toynbee,Op.Cit.,P.520.

٣) ألبرت م. منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص ٢٦٥.

4) A.J.Toynbee,Op.Cit., PP.520-521؛

-هنري فوستر، المصدر السابق، ص ص ٢٧٧-٢٧٨. فاضل حسين، مشكلة ...،ص ص ١٧٣- ١٧٤.

وأعلن مجلس العصبة بأن القرار لكي يصبح ساري المفعول ويطبق بشكل صحيح، فإن الحل النهائي القضائي لم ينهِ الصراع ما لم يتبع حكم المجلس أتفاق ودّيّ اختياري بين الحكومة البريطانية وتركيا[1].

لقد كان قرار محكمة العدل الدولية بحسم مشكلة الموصل لصالح البريطانيين وبالتالي العراقيين، ثمرة التنسيق العالي والجهود الكبيرة للدوائر السياسية البريطانية، سواء لدى حكومتها بلندن، أو دبلوماسييها في جنيف وأداريها في ولاية الموصل خاصة،والعراق بصورة عامة، فقد تظافرت جهود هؤلاء وتناسقت خططهم، منذ ان احتلت جيوشها الولاية في تشرين الأول ١٩١٨ وقابل كل ذلك الأتراك بمزيد من التخبط وعدم التخطيط لدى دوائرهم السياسية، فلم تقدر حنكة عصمت باشا في لوزان ولا تصلب فتحي بك في مؤتمر القسطنطينية، أو حتى حزم وتعصب توفيق رشدي بك ومساعده منير بك في جنيف، من جعل البريطانيين يتراجعون، ولو خطوة صغيرة إلى الوراء في موقفهم القوي تجاه الولاية، مثلما لم تفلح حملاتهم العسكرية وتدخلاتهم واتصالاتهم في داخل الولاية من إفشال الإدارة والخطط البريطانية فيها. ويعزى جزء كبير من فشل الأتراك في كسب معركة الموصل إلى إساءة تعاملها مع الكورد من مواطني تركيا نفسها أثناء وبعد انتفاضتهم عام ١٩٢٥، فخسرت جراء ذلك تأييد أكثرية سكان الولاية المؤلف أساسا من الكورد[2]. ومثل ذلك تعاملها مع المسيحيين النساطرة-الآثوريين- أثناء المناقشات في مجلس العصبة، وتواجد الجنرال ليدونر ولجنتهِ في منطقة الموصل، والذي قدم تقريراً عن الحوادث التي كانت تجري على جانبي خط بروكسل،مما أثار الرأي العام في أوربا[3]، وانعكس سلباً على موقفها أمام مجلس عصبة الأمم، وقد وفّر ذلك

---

1) A.J.Toynbee,Op.Cit.,P.521.

٢) عن انعكاسات انتفاضة الكورد لعام ١٩٢٥ على سياسة الأتراك تجاه مشكلة الموصل ينظر:الفصل الخامس.

٣) يعتقد روبرت اولسن بأن تعامل الأتراك مع النساطرة-ألآثوريين- أثناء مناقشات مشكلة الموصل، أفقدهم كل عطف في مجلس العصبة من جانب الدول الأوربية، الذين وقفوا مع بريطانيا ودعموا موقفها.ينظر:**روبەرت ئولسن، سەرچاوەی پێشوو، ل ٢١٧**؛ ويذكر توينبي، بأنه حتى تلك اللحظة التي سبقت قراءة تقرير الجنرال ليدونر، كان اوندن مقرر مجلس العصبة يعتمد تسوية توافقية للمشكلة، ترضي الطرفين، ولكن بعد استماعه لتقرير ليدونر المليء بالحوادث المؤلمة، بدا تأثيره فيه واضحاً، بشكل جعله يتخلى عن طرحه السابق، ويتخذ موقفاً حازماً من المشكلة.ينظر مؤلفه:

-Survey …,P.520.

حججاً قوية لبريطانيا، عززت بها موقفها من جهة، ودحضت بها أسس مطالبة الأتراك بإرجاع الولاية إلى تركيا تلبية لمطلب ورغبة سكانها وذلك بأجراء استفتاء من جهة ثانية.

كما أن أيمري ـ المندوب البريطاني تعرف على نقاط ضعف الأتراك منذ بداية المناقشات حول المشكلة، وتمكن من استغلالها إلى أبعد الحدود، فقد كان دائم السؤال عن حقوق الكورد في تركيا وعن مصيرهم مع كورد ولاية الموصل في حال ضمهم إلى تركيا. بسؤاله هذا وضع، ولأكثر من مرة، توفيق رشدي بك في وضع محرج، إذ كان يتجنب الإجابة على الأسئلة المتعلقة بحقوق الكورد قدر المستطاع[1].

أسدلت مقررات مجلس العصبة الأخيرة الستار على أهم صفحة من صفحات مشكلة الموصل، وأنهت مرحلة مهمة من العلاقات البريطانية - التركية، فمن جانبها سعت بريطانيا مجدداً إلى التقارب مع تركيا، لمواجهة التحدي الجديد القادم من روسيا السوفيتية من جهة، ولضمان وسلامة طرق مواصلات مستعمراتها، ولتأمين أمن ومستقبل العراق، الدولة التي أوجدتها حديثاً، خصوصاً وأنها بضم الموصل للعراق حصلت على مبتغاها، من جهة ثانية، ومن جانبها فان ساسة تركيا، تيقنوا بأن الولاية قد ضاعت، وآن الآوان للبدء والتفرغ للمشروع التحديثي، وكان ذلك يحتاج إلى استقرار في علاقاتها مع الغرب للحصول على أموال لتمويل مشروعها المذكور.

إن قرار مجلس عصبة الأمم في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥، بجعل خط بروكسل حداً نهائياً للحدود بين تركيا والعراق،قد أنهى الصراع نظرياً فقط. لان تركيا، أحد طرفي النزاع، رفضت القرار المذكور[2]، وبصورة رسمية وشعبية، وقد قوبل بهجمات قاسية في الصحافة التركية[3]، بل ان مصطفى كمال نفسه لم يتردد من ان يشخص

---

1) Peter .J. Beck. Op.Cit.,P.267.

2) Mehmet Gonlubol,A.G.E, S.79.

٣) لقد غلبت الصفة الحربية على الصحافة التركية حينذاك، فقد ذكرت صحيفة (جمهوريت) التي تصدر في استانبول، بأن "قرار عصبة الامم برهن مرة أخرى على ان عصبة الأمم انما تخدم الدول الأقوى، وعلى الأخص بريطانيا ... واننا لم نواجه، إلا في القرون الوسطى، بمثل هذه القرارات الجائرة الظالمة ... ، إننا نعرف جيداً كيف نستعيد بأيدينا (الموصل التركية) التي أعطتها عصبة الأمم لبريطانيا، تماماً مثلما أنقذنا ادنه وبروسا وازمير واستانبول ..." ألبرت م. ألبرت م. منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص ٢٦٦.

ذلك، اذ ان مجلسه الحربي الاعلى، لم يتجاهل فكرة نشوب الحرب بين بريطانيا وتركيا، عندما اجتمع غداة عيد الميلاد وعقب صدور القرار[١].

إلا أن اغلب الباحثين يعدون الاتفاقية السوفيتية ـ التركية، المنعقدة في باريس في ١٧ كانون الأول ١٩٢٥، ردة الفعل الأسرع والاهم التي أبداها الأتراك رداً على قرار العصبة، باعتبارها عقدت بعد يوم فقط من صدور قرار مجلس عصبة الأمم بخصوص مشكلة الموصل[٢].

وفي الواقع فإن روسيا السوفيتية كانت الدولة الوحيدة التي عبرت صراحة عن مساندتها لتركيا، وقد عكس تصريح جيجرن ـ وزير الخارجية السوفيتي ـ ، ذلك الدعم عندما دافع عن موقف الأتراك قائلاً: " إن الأتراك في الوقت الذي لا يريدون فيه الحرب، فأنهم على استعداد لأية تضحية في سبيل قضية الموصل الحيوية، لأنه وبدلاً من حل نزاع، فإن عصبة الأمم قد خلقت أزمة جديدة ... "[٣]. وبالرغم من ذلك فإن مصطفى كمال كان على بينة من مخاطر الاستعانة بالسوفيت وطلب المساعدة منهم، وقد ظهر ذلك الحذر في ٢٥ كانون الأول ١٩٢٥، عندما دعا مصطفى كمال مجلسه العسكري للاجتماع، وعندما عرضت سبل التعامل مع مشكلة الموصل وعلاقات تركيا مع روسيا السوفيتية، تبنى المجلس وجهة نظر مصطفى كمال القاضية بعدم طلب المساعدة من روسيا " لان ذلك يؤدي إلى دخول الجيوش الروسية الى تركيا، ومن الصعوبة تعويض روسيا السوفيتية عن مساعدتها "[٤]، كما تبنى المجلس الوطني التركي الكبير قراراً بعدم

---

١) هنري فوستر، المصدر السابق، ص ٢٨١؛

-S.H. S.H. Longrigg,Op.Cit.,P. 156.

٢) وقع المعاهدة عن تركيا توفيق رشدي بك ـــ وزير خارجيتها وكبير مفاوضيها في جنيف، وعن السوفيت جيجرن، وزير خارجيتها، وأطلق عليها (معاهدة الصداقة والحياد)، وعدت من أهم المواثيق المبرمة بين تركيا والسوفيت، ونجاحاً دبلوماسياً لجيجرن، ومن أهم بنودها: تعهد المتعاقدان بتجنب أية حركة ضد بعضيهما ، وإذا قامت دولة ثالثة بحركة عسكرية ضد أي من الدولتين فإن الأخرى تلتزم الحياد، وان لا تشترك أي منهما في معاهدة او حلف او تفاهم سياسي موجهة ضد الأخرى ... للتفاصيل عن تلك المعاهدة وبنودها، ينظر: صبحي ناظم توفيق، تركيا والتحالفات ...، ص ٣١؛

- A.J.Toynbee, Op. Cit.,P. 520 .

٣) مقتبس من: هنري فوستر، المصدر السابق، ص ص ٢٨٢.

٤) هنري فوستر، المصدر السابق، ص ص ٢٨١-٢٨٢؛ فاضل حسين، مشكلة...،ص ١٨٢.

استخدام القوة في حل مشكلة الموصل[1]، ويبدو إن هذا ما يعزز ما ذهب إليه توينبي عندما ذكر "بأنه حتى المعاهدة الجديدة ـ معاهدة الصداقة والحياد ـ لم تغوِ مصطفى كمال وزملاءه بتحدي قرار عصبة الأمم بقوة السلاح، فقبل نهاية كانون الأول ١٩٢٥ ناقشت الحكومة التركية إمكانية استخدام القوة في حل قضية الموصل، إلا أنها تخلت عن الفكرة واستبعدتها كلياً من خططها، لمخاطرها الكبيرة"[2].

اما بالنسبة لبريطانيا، الطرف الرابح في الصراع، فكان من الطبيعي أن ترحب بالقرار وتعده إجراءً عادلاً وصائباً اتخذته العصبة، ففي الوقت الذي شكر فيه جمبرلن ـ وزير الخارجية البريطانية ـ رئيس ومجلس عصبة الأمم، تكلم باسم الحكومة البريطانية قائلاً:" بأن حكومتهِ ليست لديها الرغبة في ان تتخذ موقفاً متصلباً وغير متوازن تجاه تركيا ... بل إنها ستكون مستعدة وبكل سرور للتحاور مع تركيا، وبحث أي اقتراح تتقدم به الحكومة التركية ... ولكي نجني سوية ثمرات قرار المجلس، فإن الحكومة البريطانية تصر على جلب الحكومة التركية إلى اتفاق..."[3].

وبعيداً عن تصريحات جمبرلن في جنيف الداعية إلى مواصلة الحوار مع الأتراك، كانت مختلف الدوائر السياسية والحكومية البريطانية تتابع مواقف وردود فعل الحكومة التركية بترقب وحذر شديدين، ومنذ وقت مبكر، إضافة إلى دوائر الخارجية. فعلى سبيل المثال، كانت احتمالات قيام الأتراك بعمل عسكري لاستعادة ولاية الموصل موضع بحث ومناقشة في اجتماع عقده مجلس الدفاع الملكي البريطاني بجلسة انعقدت في منتصف تشرين الأول ١٩٢٥، وقد تحولت في الاجتماع فكرة جلب القوات من الهند الى ولاية الموصل، لمواجهة أي هجوم تركي محتمل، الى خطة،

---

١) ألبرت م. ألبرت م. منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص ٢٦٥.

٢) ينظر مؤلفه:

- Survey …, P. 525.

٣) مقتبس من :

- A.J.Toynbee, Op. Cit.,PP.521-522.

نوقشت تفاصيلها وكيفية إعدادها[1]. وبالرغم من ان تشرشل ومسؤولين بريطانيين آخرين لم يكونوا مع فكرة الاشتباك مع الأتراك، او مزيد من الالتزامات العسكرية والمالية للدفاع عن العراق[2]، الا انه دعا قوات البحرية البريطانية الى " الاستعداد تحسباً لاي ظرف طارئ ... بحيث اذا ما فشلت القوة الجوية ـ سلاح الجو ـ في مكان ما ، تؤدي القوات البحرية واجبها "[3]، كما كلف لندساي ـ سفير بريطانيا لدى تركيا ـ بجمع المعلومات، بصورة سرية، حول التحركات التركية[4].

وفي ٤ كانون الاول ١٩٢٥، وأثناء لقاء جمبرلن بالسفير التركي احمد فريد بك في لندن، أعرب جمبرلن عن انزعاج بريطانيا من " الجدل العنيف الذي انغمست فيه الصحافة التركية، وحتى خطابات بعض الشخصيات الرسمية في تركيا "، وحذر السفير التركي من اية تحشدات لقوات تركية متمركزة على الحدود مع ولاية الموصل، وذكر أيضا بأنه " وفي الوقت الذي يرفض أي شكل من إشكال التهديد ... ، فأنه لا يعتقد بأن الحكومة التركية قد تخطو بخطوة بحيث لن تعتبر انتهاكاً فاضحاً للاتفاق الذي تعهدت بهِ عصبة الأمم حسب، وإنما ستسبب بدخول الدولة الفتية ـ ويقصد تركيا ـ في صراع مباشر مع العصبة ومع كل الذين تمثلهم

---

1) Mim K.Oke,A Chronology…,P. 68.

٢) في تلك الفترة بالذات ارتفعت الأصوات داخل الحكومة البريطانية، وخارجها، تطالب بخفض النفقات العسكرية في المستعمرات عامة والعراق بشكل خاص. للتفاصيل، ينظر:

- Peter. J. beck,Op.Cit.,P. 268.

٣) كانت الخطة البريطانية تقوم على أساس احتلال الجزر التركية الواقعة في أيجة والدردنيل،لمحاصرة استانبول، وفضلاً عن استخدام سلاح الجو الملكي البريطاني، اقترحت الخطة الاستعانة بقوات من الهند، وباشرت لجنة الدفاع - في وزارة الحربية البريطانية - برئاسة اللورد بلفور، عملها لتطبيق الخطة،ينظر:

- Mim K.Oke,A Chronology…,P. 68; Tyrrell to Mr. London (Geneva), Foreign Office, 11-12-1925, BDFP, IA. Sir, VOL. I, No. 546,PP. 788-789; Peter. J.Beck,Op.Cit., PP, 268-269.

4) Mim K.Oke,A Chronology…,P.69.

العصبة"[1]. وأوضح جمبرلن لضيفه التركي وجهة نظر حكومتهِ قائلاً " بأن بلاده ترغب في استعادة علاقات الصداقة مع الجمهورية التركية، والتي كانت عريقة ... فان الدم البريطاني قد أريق دفاعاً عن تركيا، والمرة الوحيدة الذي حدث خصام بيننا وبينكم، عندما انضمت تركيا إلى أعدائنا في الحرب الأخيرة "[2].

1) Chamberlain to Lindsay, Foreign Office, 4-12-1925,BDFP, IA. Sir, Vol.I,No. 544, PP.784-785.

2) Ibid, P. 784.

الفصل الرابع

السياسة البريطانية تجاه تركيا في ظل محاولات ترسيم الحدود العراقية- التركية

- الطريق الى المفاوضات (دوافع الطرفين).

- المفاوضات البريطانيـة – التركيـة حول معاهدة ترسيم الحدود.

- المعاهدة العراقيـة – البريطـانيـة – التركيـة (٥ حزيران ١٩٢٦).

الطريق الى المفاوضات (دوافع الطرفين)

على الرغم من تحركات وخطط البريطانيين العسكرية، وتصريحات مسؤوليهم حول الموقف التركي من قرار العصبة، الا ان الحكومة البريطانية كانت تعلم بأن استفزاز تركيا لايخدم المصالح والخطط البريطانية[1]. وانطلاقاً من ذلك وتنفيذاً لتصريحات جمبرلن في جنيف ١٦ كانون الاول، دعا بالدوين[2]،رئيس الوزراء البريطاني، في ٢٢ كانون الاول، السفير التركي الى مجلس العموم البريطاني للاجتماع به ، وكانت ابرز نتائج الاجتماع ـ الذي عقد وانتهى ببرودْ ـ اتفاق الطرفين على ان يقوم السفير البريطاني في تركيا بزيارة من مقره في استانبول الى انقرة[3].

إن انتهاء اللقاء التركي ـ البريطاني، دون نتيجة، لم يكن يعني عدم رغبة الاتراك او البريطانيين في التوصل الى اتفاق وتسوية،بل ان كل طرف كان يريد استئناف العلاقات مع الطرف الاخر باسرع ما يمكن،ولكن كانت لكل منهم حساباته، فتركيا راغبة في المضي قدماً نحو برنامجها الاصلاحي العلماني والتوجه

---

1) peter. J.Beck,Op.Cit.,P.269.

٢) بالدوين *Stanley Baldwin* (١٨٦٧-١٩٤٧) :سياسي بريطاني ،كان في ١٩٢١ وزيرا للتجارة الخارجية البريطانية، ثم رئيسا للوزارة العمالية التي حققت الفوز في الانتخابات على حكومة لويد جورج الائتلافية في ١٩٢٢، لم يبقى في منصبه طويلا ،اذ حقق المحافظين برئاسة بونارلو الفوز في الانتخابات التي جرت بعد فترة قصيرة، لم يبق بونارلو في السلطة كثيراً، لذلك ساندَ بالدوين حزب الاحرار الذي شكل رئيسه (رمزي مكدونالد) الحكومة الجديدة، التي هي الاخرى لم تبقى في السلطةٍ الا (٩) اشهر، عرف عن بالدوين اهتمامه بالنواحي العسكرية والاقتصادية و لم يهتم الا قليلاً بالنواحي التي تخص السياسة الخارجية، ترأس بالدوين في ١٩٣١ مجلس اللوردات، وفرض نفسه عليه. ينظر:

- Encyclopedia Britanica, Vol.2, PP.966-967.

3) A.J.Toynbee, Op.Cit.,P.520.

نحو الغرب، وبريطانيا تزداد مخاوفها من احتمال ارتماء الاتراك في احضان الروس السوفيت [١].

وفي الواقع كانت خيارات مصطفى كمال محدودةً جداً، لكي تؤثر على قرار عصبة الامم او موقف الحكومة البريطانية [٢].ولم يتوقع مصطفى كمال الكثير من الموقف الدولي، فقد كانت روسيا المؤيدة الوحيدة لتركيا، ولكنه كان يعلم خطورة توريط تركيا في علاقة مع الروس. من جهة، ومن جهة ثانية فإن تركيا كانت في عزلة شبه دولية فلا فرنسا ولا المانيا ولا ايطاليا ـ القوى الكبيرة آنذاك ـ على توافق معها. وفوق كل ذلك فإن اوضاع تركيا الداخلية ايضاً لم تكن مساعدة ومشجعة بالشكل الذي يمكن مصطفى كمال من الاستمرار في التخلي عن الحوار مع البريطانيين، فقد شكل العام ١٩٢٥ بداية مرحلة جديدة من تاريخ الجمهورية التركية ،اذ طرأ تغيير على اسلوب الحكومة التركية في التعامل مع الحركات والقوى المعارضة لها، حيث كانت في الفترة السابقة لعام ١٩٢٥ تسعى الى مهادنة تلك القوى والحركات من باب" كسب الوقت وتثبيت الاقدام"،وما ان تم لها حتى شرعت بسلسلة من عمليات التصفية المنظمة لها في طول تركيا وعرضها، وبدون استثناء[٣]، سواء تجاه احزاب معارضة اوشخصيات معروفة[٤]، او على صعيد الحركة

---

1) Ibid,P. 525.

٢) ينظر :

-Memoranda Respecting the Iraq Frontier Dispute, Foreign Office, 23-10-1925, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No.534. P.765; M.K.Oke,A Chrnology..., PP.65-69.

3) Kamal H.Karpat ,Op.Cit.,P.47;

-قاسم خلف عاصي الجميلي ،تطورات واتجاهات...،ص ص١٢١- ١٢٢ .

٤) بموجب قانون حفظ النظام (تقرير سكون) الصادر في اذار ١٩٢٥، تم الغاء حزب الترقي الجمهوري المعارض في ٥ حزيران ١٩٢٥ ،ووجهت الى قادته تهم مختلفة .كما عطل القانون الجديد الحزب الشيوعي التركي ،وطال القانون العديد من الصحفيين و الصحف المعارضة لخط الحكومة ايضا ،فقد حُكم العديد من الصحفيين فعلى سبيل المثال حُكمَ بالسجن لمدة ثلاث سنوات على كل من زكريا سوتّل بك صاحب جريدة (ركلي غزتة) وجواد شَاكر بك احد محرريها ،كما نُفيَ حسين جاهيد بك صاحب جريدة (طنين) الى احدى قرى الاناضول الصغيرة واغلقت صحيفته في حزيران ١٩٢٥ كذلك شملت تلك الاجراءات الصحف المؤيدة للحزب الشيوعي مثل صحيفة (الضياء)و(المنجل والمطرقة) وغيرها.للتفاصيل ينظر: سعاد حسن جواد ،التطورات الاقتصادية والسياسية في تركيا في=

الكوردية التي دخلت طوْراً جديداً بعد انتفاضة ١٩٢٥ الكوردية[١].فضلا عن ذلك كله فان تركيا كانت بحاجة الى قروض وامـوال من اجل اعادة البناء والتحديث[٢].ومن ناحية اخرى فقد عَدَ البريطانيون ان ما يعيق سرعة التوصل الى تفاهم مع الحكومة التركية، هو حاجة مصطفى كمال الى نجاح اونصر سريع، بعد ان تداعت هيبته الشخصية في داخل تركيا وخارجها وتعرضت سمعته لاضرار جراء خسارة تركيا لولاية الموصل [٣]، وهو ما جعل بعض المسؤولين البريطانيين يقدمون اقتراحات الى الحكومة في لندن من شانها ان تعطي مصطفى كمال فرصة" لحفظ ماء الوجه وتمنحه جسرا يعود من خلاله ليبرر فشله امام برلمان انقرة والرأي العام التركي ".وكانت رسالة السفير التركي في لندن الى رئيس الوزراء البريطاني في ٥ كانون الثاني ١٩٢٦، انعكاساً لرغبة الاتراك في استئناف الحوار مع بريطانيا،فقد اقترحت الدعوة التركية عقد مناقشات ثنائية في انقرة لبحث مسألة الحدود العراقية[٤]. باعتبارها المسالة الوحيدة التي تمنع عودة العلاقات بينهما الى حالتها الطبيعية.

وفي الحقيقة لم تشجع دعوات الاتراك ورغبتهم البريطانيين على استئناف الحوار في ذلك الوقت بالذات، لان بريطانيا لم تكن في موقف يسمح لها بتقديم تنازلات للاتراك او أي اسقاط لمطاليبهم [٥]. خصوصاً وان الاتراك ارادوا اعادة

=سنوات الازمة الاقتصادية،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاداب، جامعة بغداد،١٩٨٩،ص ص ١٧- ٢١؛قاسم خلف عاصي الجميلي ،تطورات واتجاهات...،ص ص ١٦٣-١٨٢؛

- Kamal H.Karpat ,Op.Cit.,PP 47-53.

١) عدّ اكثر من باحث الحركة الكوردية من العوامل المهمة التي عجلت الاتراك الى الاتفاق مع البريطانيين ،ينظر مثلا: جةبار قادر،ضةند بابةتَيَكَى مِيَذووى كورد،سليَمانى،١٩٩٩،ل ٥٩؛

- N.Entessar,Kurdish Ethnonationalism, U.S.A,1992,PP.84-85;İsrafil KurtÇephe, Op.Cit.,P.4.

2) Memoroanda Respecting the Iraq Frontier Dispute ,Foreign Office, 23-10-1925 ,BDFP,IA.Sir,Vol.I,No.534.P. 767.

3) Memoroanda Respecting the Iraq Frontier Dispute ,Foreign Office, 23-10-1925 ,BDFP,IA.Sir,Vol.I,No.534,P.766.

4) M.K.Oke, A Chrnology...,P.73.

5) Memorandum Respecting the Iraq Frontier, Dispute, Foreign Office, 23-10-1925,BDFP,IA.Sir, Vol.I,No.534,P. 770.

التفاوض حول تنازلات متبادلة بشأن ولاية الموصل[1]، وباختصار فإن الوقت لم يكن قد حان بعد بالنسبة لبريطانيا-على الاقل- لبحث اتفاق مع الاتراك.

وتوضح برقية بريطانية، بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٢٥ موجهة من لندن الى لندسي - السفير البريطاني في استانبول – التناقض في الموقف البريطاني ورؤيته للموضوع ،فبعد عرضها لجوانب من لقاء ٤ كانون الاول الذي جرى بين جمبرلن والسفير التركي وانتهائه دون نتائج، فأنها تلح من جهة ثانية على ضرورة استمرار تبادل وجهات النظر بين الطرفين لما لها من فؤائد[2].

شهد يوم ٢٩ كانون الاول ١٩٢٥ لقاءً متوقعاً بين لندسي وتوفيق رشدي بك،وزير الخارجية التركي، بعد ان جاء الاخير من جولة شملت فضلاً عن جنيف، باريس وبلغراد،حاول خلالها دون جدوى التخفيف من عزلة تركيا الدولية،وبعد ان تكلم رشدي بمرارة عن أسلوب العصبة في معالجة المشكلة، كرر مجددا رفضه لقرارها الخاص بعائدية ولاية الموصل، كما انتقد الدول التي اشتركت في التصويت على القرار، وذكر بأن تلك الدول نظرت الى المشكلة من زاوية مصالحها فقط واشتكى قائلاً:" لو كان لتركيا صديق في العصبة لما حصل الاجماع ولما اصدر القرار الاخير ..." كما رفض استئناف حكم المحكمة ،لان ذلك" سيضعف من حجة تركيا ويشكك في موقفها" حسب تصوره. ولكن مع ذلك لمح بإمكانية التوفيق عندما طرح افكارا قائلا " بأنه كان ليقبل التقسيم على جعل اساس خط الزاب الاسفل كحدود بين العراق وتركيا مع امكانية عقد اتفاقية امنية- اقتصادية تشمل جعل المنطقة منزوعة السلاح مع مراعاة حفظ الوحدة الاقتصادية للولاية، واقترح فكرة تبادل السكان بشكل اختياري بعد تقسيم الولاية، بحيث يهاجر المسيحيون من تركيا الى الجانب العراقي والاتراك الى الجانب التركي، واضاف بأنه لن يقبل باقل من ذلك لتعترف تركيا بقرار العصبة.[3] اما لندسي، وبعد تحفظه على مقترحات الوزير

---

1) M.K.Oke, A Chrnology...,P.73.

2)Tyrrell to Lindsay,(Constantinople),Foreign Office,22-9-1925, BDFP, Sir.IA,Vol.I,No.551,P.792.

3)Lindsay to Chamberlain,Constantinople,29-9-1925,BDFP,IA.Sir, Vol.I, No. 552,PP. 792-793.

التركي،فأنه قد بدأ كلامه معاتبا" بأنه لم يكن من مصلحتها ـ أي الحكومة التركية ـ اقحام الرأي العام التركي في مشكلة الموصل ... " مضيفا بانه " سبق وان حذرهم في الربيع الفائت من عواقب ذلك" وقال" بان الصحافة التركية،وبإشارة من الحكومة التركية ،عبأت الرأي العام التركي ضد العصبة- فضلاً عن بريطانيا- وكل ذلك اجج الشعور القومي ضدهما، وهذه ليست الطريقة الصحيحة لمعالجة المشكلة"[1].

وفي سؤال للندسي عن إمكانية إجراء محادثات مشتركة على غرار محادثات فريد بك مع بالدوين عقب صدور قرار العصبة، أجاب رشدي بك قائلاً " بأنه لاتوجد محادثات ممكنة على اساس فقرات قرار عصبة الامم، وليس هناك حل ممكن ومقبول، مالم يُعطَ لتركيا تنازلاً لمنطقة كبيرة من ولاية الموصل"[2].

وعلى الرغم من جو الاتهامات الذي ساد الاجتماع، الا انه اعطى دلالات عديدة، اهمها نجاح الطرفين في تبادل وجهات نظر حكومتيهما، بصورة مباشرة، واتفاقهما على استئناف المناقشات المباشرة مجدداً، وهو ما دفع بلندسي الى وصف اجواء الاجتماع بقوله:" بأنها أتت في نبرة من الودّ والصداقة ... "[3]. ومن جانب آخر فقد اعطى الاجتماع انطباعاً لدى المسؤولين البريطانيين بان الاتراك مايزالون متصلبين ومتمسكين بموقفهم، ولكن يجب جرهم الى تسوية تقر تركيا من خلالها بقرار العصبة، بعد عقد معاهدة معها.

وكانت وراء الرغبة البريطانية في إيجاد معاهدة مع تركيا في هذه الفترة بالذات مجموعة من الدوافع ،فمن المعلوم ان حسم مشكلة الحدود لصالح بريطانيا حقق مصالحها في الحاق ولاية الموصل بالعراق ،سواء كانت نفطية أم اقتصادية أم استراتيجية ،الا انها لم تؤمن تلك المصالح ،وكان ذلك يشمل العراق كله ،فان تأمين حدود جديدة للعراق مع جارة متخاصمة وهي تركيا لن يتحقق دون إرضاء تلك

---

1) Lindsay to Chamberlain ,Constantinople ,29-9-1925, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No. 551,P. 794.

2) Quoted in: Lindsay to Chamberlain, Constantinople, 29-9-1925, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No. 551,P. 794.

3) Ibid,P.794.

الجـــارة ، والعـــراق حلقـــة الوصـــل في سلســـلة المواصـــلات الامبراطوريـــة استراتيجيا[1]،ويعتقد احد الباحثين بان" لندسي ورؤساءهُ في لندن لم يهتموا باقامة خط حدود فقط وانما اقامة وضع بريطانيا في جنوبي غربي اسيا على اساس ثابت بغية ضمان نفوذ حاسم للدبلوماسية البريطانية من البحر الايجي الى حدود الهند .واكد ان بريطانيا تأمل من هذه التحركات ضمان حصة الاسد من تِرْكة الدول الاسيوية المستقلة الاخرى في حالة إنهيارها"[2]. ولم تستطع بريطانيا تجاهل موقع تركيا ، في قلب الشرق الاوسط ،على طريق مواصلاتها الى الهند، والمسيطر على البحر الاسود والمضايق والبحر المتوسط، وكانت تلك المناطق نقاط ستراتيجية مهمة لتامين المصالح البريطانية. ومن هنا برزت الحاجة الى تعاون تركي – بريطاني ،خصوصا وان المنطقة ما تزال تعيش حالة عدم الاستقرار والاضطراب، فعلى الجانب الشمالي من الحدود الجديدة ،عاشت كوردستان الشمالية حالة من الحرب بين الكورد والاتراك،استمرت الى نهاية الثلاثينات،مثلما شهدت كوردستان الجنوبية،التي انتهى مصيرها بضمها للعراق،حالة من الترقب والحذر الشديدين،وسكانها من الكورد ما يزالون محتفظين بذكريات قريبة عن حكومة الشيخ محمود وثوراته التي لاتزال مستمرة، وكانت الفئات الوطنية الكوردية هناك تنظر بقلق الى مصير الوعود البريطانية لهم قبل حسم مشكلة الموصل.

كانت المخاوف البريطانية من تزايد المد الشيوعي من بين الدوافع المهمة التي جعلت بريطانيا تسرع بعقد معاهدة مع تركيا ،خصوصا وان المسؤولين البريطانيين افترضوا بان مصطفى كمال ما يزال مترددا في سياسته الخارجية في الاختيار بين روسيا والغرب[3].ويضع احد الكتاب طريقة تناول بريطانيا مشكلة الموصل ومسالة بقاء القوات البريطانية في العراق ضمن "حدود علاقاتها بروسيا السوفيتية"،ويعتقد انه "ببقاء البريطانيين في العراق فانهم يستطيعون منع تجاوز

---

١) كاظم نعمة ،الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال ،بيروت ،١٩٨٨،ص ١٦٢.

٢) فاضل حسين ،مشكلة ...،ص ٢٦٩.

3) Memorandum by Lindsay to Chamberlain,Constantinople,8-2-1926, BDFP,IA.Sir,Vol.I, No.570, P.818;

-عثمان علي ،العامل...،ص٢.

الدعاية السوفيتية نحو الهند"[1].ومن جهة ثانية فقد اعتقد البريطانيون بان الانتفاضة الكوردية لعام ١٩٢٥ وما نجم عنها من تاثيرات ونتائج قد تفضي الى حرب اهلية داخلية قد تهدد مستقبل حكومة انقرة وتضعفها، في ظل عدم وجود توافق بريطاني – تركي، وقد يغري الاتحاد السوفيتي الذي ستكون تلك التطورات من صالحه بصورة اكيدة[2].

وهكذا فان التقارب البريطاني-التركي لم يكن خيارا يلجا اليه أيّ من الطرفين وقتما يشاء ، بقدر ما كان حاجة ماسة لكليهما.

وانطلاقاً من تلك الدوافع، فقد نشطت الدوائر البريطانية المعنية مجدداً في التحرك والتخطيط لجر تركيا الى اتفاقية او معاهدة بأقل ما يمكن من التنازلات. ولكن ما جعل البريطانيين ينشطون ويسرعون اكثر في ذلك، هي برقيات لندسي المستمرة والتي كان يحث فيها حكومته على إيجاد تسوية مرضية تجعل تركيا تعترف بقرار العصبة بشان مشكلة الموصل في اتفاقية تعقدها مع كل من بريطانيا والعراق، لان" اهمالها ادى الى زيادة وتأجيج الحس القومي في تركيا"[3] وبالتالي ازدياد العداء لبريطانيا.

وعليه،انصبت جهود المسؤوليين البريطانيين باتجاه إشعار تركيا بأنها معزولة دولياً، وكانت فرنسا اول من وقفت الى جانب حليفتها التقليدية بريطانيا في هذا الموضوع ومنذ وقت مبكر، وفي اللقاء الذي جمع كرو *Crewe* ،السفير البريطاني في فرنسا، بيرتلو، وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٧ كانون الاول ١٩٢٥، ذكر الاخير بخصوص الخلاف التركي البريطاني بأن" فرنسا لن تتردد مطلقاً في الوقوف بجانب الطرف الاخير - أي بريطانيا - ... لان تركيا غير مؤهلة الا لشئ واحد وهو المذابح"[4]. واضاف بأن " أي تشجيع للاتراك بخصوص الموصل، سوف يجعلهم

---

١) فاضل حسين ،مشكلة ...،ص ٢٧٠.

2) M.K.Oke, A Chrnology..., P.77.

3) Ibid, P.73.

٤) عن تأثير الموقف الفرنسي والاوروبي بمذابح المسيحيين ينظر: روبرت ئۆلسن ، سەرجاوەی بێشووی، ل ٢١٦.

متعنتين في مواضع(قضايا) اخرى "[1]. وعلق الباحث التركي على الموقف الفرنسي قائلاً :" بأنه لم يكن هناك شيء تقدمه باريس لتركيا غير هذا الموقف "[2] وقد رد رشدي بك في اثناء تواجده في صربيا،معبراً عن ازدرائه وسخطهِ من الموقف الفرنسي قائلا "بأنها بموقفها هذا قد الحقت نفسها بركاب اعداء تركيا "[3].وفي الواقع انما دلت تصريحات رشدي بك بخصوص الموقف الفرنسي على فقده لرباطة جأشهِ بصورة كاملة[4].

اما بالنسبة لموقف ايطاليا، فإن زيارة جمبرلن اليها في نهاية كانون الاول ١٩٢٥ ولقائهِ بموسوليني وتبادل وجهات النظر معه في رابالو [5]، كانت واضحة الاهداف ، خصوصاً وان التحرك البريطاني رافقتهُ اشاعة رددتها الصحافة البريطانية مفادها انه "في حالة توقع الخرق بين تركيا وبريطانيا، فإن ايطاليا واليونان وبعض الدول البلقانية وحتى بلغاريا لن تبقى دون تدخل،بل ستجد فيها فرصة مفيدة ومشروعة لتحقيق اطماعها في اسيا الصغرى[6]، وأشارت الى أن دخول تركيا الى العراق- ولاية الموصل- سيكون بمثابة إشارة لايطاليا بالنزول الى شواطئ الاناضول "[7]. بل "انها بالفعل- أي ايطاليا- بصدد تدخل عسكري في كليكيا التركية"[8]. وقد تطرق موسوليني في سلسلة من خطبه الى ضرورة توسع ايطاليا فيما وراء البحار، وخلال زيارته الى طرابلس ـ ليبيا ـ في نيسان ١٩٢٦،تردد بأنه " وعد بالاستيلاء

---

1) Quoted in: Crewe to Chamberlain Paris, 7-10-1925, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No. 545,PP. 787-788.

2) A Chronology …,P.72.

3) Lindsay to Chamberlain Constantinople, 30-12-1925, BDFP, IA.Sir , Vol.I, No.553,PP. 795-796.

4) Crewe to Chamberlain, Paris, 7-12-1925, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No.545, P.788.

٥) فاضل حسين، مشكلة ...، ص ١٨٢.

٦) سعاد حسن جواد ،تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ ،اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الاداب ،جامعة بغداد،١٩٩٧، ص٣٧.

7) A.J.Toynbee,Op.Cit., P. 526.

8) İsrafil KURTÇEPHE,Op.Cit., P.4.

على الاناضول"[1]. وفي الواقع فان العامل الايطالي اجبر الاتراك الى حد كبير على اللجوء الى المساومة بخصوص الموصل. لان المسؤولين الاتراك كانوا يأخذون التهديدات الايطالية على محمل الجد وكانوا يرون في نظامها تهديدا لسلامة اراضي تركيا ووحدتها[2].

وكانت اليونان هي الاخرى متربصة بتركيا، واشيع" بانها تنوي احتلال تراقيا وازمير عند تقسيم تركيا مجدداً"[3] .ويذكر تقرير بريطاني موجه من اثينا الى لندن بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٢٣، بان كلا من يوغسلافيا واليونان قد اتفقتا على التعاون لتحقيق مصالحهما في المنطقة، اليونان تحصل على تراقيا بمساعدة يوغسلافيا، ويوغسلافيا تقوم بضم البانيا بمساعدة اليونان[4]. وفيما يخص الولايات المتحدة، فانها كانت ابعد دولة تقوم بمساعدة تركيا ضد بريطانيا[5]. خصوصاً وانها كانت لاتزال تطبق مبدأ عدم التدخل في شؤون غير الامريكيين.

اما المانيا، فإن موقفها قد فاجأ الاتراك تماماً. ففي لقاء جمع السفير الالماني بنظيره التركي توفيق رشدى بك في ٦ كانون الاول ١٩٢٥،حاول السفير الالماني افهام نظيره التركي، بأنه" ليس من مصلحة تركيا الانجرار نحو روسيا، لان ذلك يعني الوقوف ضد العصبة"، وكان رد فعل رشدي بك قوياً عندما رفض اية فكرة تذهب الى ربط تركيا بروسيا ولكنه قال " بأن تركيا متكأة على نفسها وفي نفس الوقت

---

١) وحقيقة فان الموقف الإيطالي أثار مخاوف جمة لدى الأتراك الذين اخذوا تلك التهديدات على محمل الجد، لان اهتمامات ايطاليا بالأناضول لم تكن وليدة اللحظة والظرف الحالي، كما في مواقف بقية الدول الأوربية، بل تعود جذورها الى ما قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى، فبموجب اتفاقية سان جان دى مورين السرية والمعقودة= =بين ايطاليا من جهة وفرنسا وبريطانيا من جهة ثانية، في ١٨ آب ١٩١٧ ـــ حصلت ايطاليا على جنوب غرب الأناضول بما فيها سميرنا، وتوسعت حصة ايطاليا في الاتفاق الإنكليزي ـــ الفرنسي ـــ الإيطالي في آب ١٩٢٠، الذي بموجبه ضمت منطقة اخرى في شمال غربي تركيا الى حصة ايطاليا .ينظر:

-A.J.Toynbee,Op.Cit.,P.526.

2) İsrafil KURTÇEPHE, Op.Cit.,P.4.

٣) منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص ٢٦٦.

4) İsrafil KURTÇEPHE , Op.Cit.,P.4;

-هنري فوستر ، المصدر السابق، ص ٢٨٣.

٥) اصغر جعفري ولداني، مصدر بيشين،ل ٦٩.

فإنها لن تنظم الى اية مجموعة او تكتل معادٍ لروسيا "[1]. لقد حاول السفير الالماني اقناع الاتراك بدخول العصبة، للتخفيف من موقفها المتشدد تجاه الموصل وبريطانيا، من اجل خلق استقرار اكبر في المنطقة.

اما بالنسبة للدولة الوحيدة التي عَدتها تركيا سندها في مناوراتها مع الغرب فكانت الاتحاد السوفيتي والتي ارتبطت معها بمعاهدة صداقة وعدم اعتداء في ١٧ كانون اول ١٩٢٥ .فقد حاولت بريطانيا تهميش أهمية علاقة موسكو بانقرة ونشرت الصحافة البريطانية تفاصيل لقاء جمع السفير الروسي في باريس مع نظيرهِ البريطاني كرو *Crewe*، اوضح خلالها الاول بأن "حكومتهِ غير مرتبطة بمعاهدة ثنائية مع الحكومة التركية تلزمها بمساعدة تركيا عسكرياً اذا ما تعرضت للحرب، او حدث تجاوز على حدودها ... لان الاتحاد السوفيتي منشغل كثيراً بمشاكل داخلية صعبة بحيث تغنيه عن اشغال نفسها بنزاعات خارجية "[2]. وفيما يخص المعاهدة التركية ـ السوفيتية المذكورة، فقد عدتها الاوساط الانكليزية " رد فعل سايكلوجي طبيعي، بالغت الصحافة في اهميتها ..." . وذكرت بأن المعاهدة هي في ذاتها "تافهة بعض الشيء ". وفي تقييمها لاداء الصحافة التركية في تناولها المعاهدة ، فان الاوساط ذاتها علقت قائلة " بانها تذكرنا اليوم بالذي يمشي ليلاً في غابة مظلمة ويغني بأعلى صوتهِ ليبقى على شجاعتهِ "[3].

واكمالاً لمخططات بريطانيا لتسوية نهائية لمشكلة الحدود،باشرت الادارة البريطانية بتنفيذ احد شروط عصبة الامم والخاصة بالحاق ولاية الموصل بالعراق، والقاضي بوجوب دخول بريطانيا والعراق في مفاوضات لعقد معاهدة تجعل مدة الانتداب البريطاني على العراق(٢٥) سنة، صادق البرلمان العراقي في

---

1)BDFP, IA.Sir,Vol.I, P.796.

2) Tyrrell to Lindsay ,Constantinople, foreign Office, 19-12-1925, BDFP, IA.Sir,Vol.I, No.549,P. 791.

3) Lindsay to Chamberlain, Constantinople, 30-12-1925, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No. 553,P. 795.

يوم ١٨ شباط على المعاهدة الجديدة مع بريطانيا[١]. وبحلول ٢ آذار ١٩٢٦ قدمت بريطانيا تقريراً الى سكرتير عصبة الامم تضمن تفاصيل المعاهدة العراقية - البريطانية الجديدة،وقد الحق بهذا التقرير مذكرة خاصة عن الكورد ،ذكرت بان التعليمات قد صدرت من جميع الوزراء العراقيين للاسراع في تنفيذ سياسة تمييز المناطق الكوردية عن المناطق العربية بصورة تامة، ويشمل ذلك تعيين الموظفيين الكورد في الوزارت العراقية، ومعلومات عن التعليم وتطور اللغة الكوردية، كما استشهد التقرير الملحق بخطابات شخصيات ادارية بريطانية، وحكومية عراقية تؤكد فيها على ضرورة احترام تشجيع الهوية الكوردية[٢].

وجواباً على المذكرة البريطانية اعلن مجلس العصبة بأن قرارهُ المؤرخ في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ اصبح نهائياً[٣].

وبموازاة ذلك بدات لندن بتحركات من نوع اخر باتجاه انقرة حينما اخذت تلوح لها باغراءات اقتصادية ومالية، فقد اقترح مسؤولون بريطانيون تقديم مساعدات مالية لتركيا على شكل قروض مصرفية ورأوا بان يتم استدعاء خبراء

---

١) للمزيد حول المعاهدة العراقية –البريطانية لسنة ١٩٢٦، ينظر :

-S.H. S.H. Longrigg, Op.Cit., P. 156;

-عبدا لرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات،ط ٤ ،بغداد،١٩٨٠،ص ص١١١-١٣٣.

وفي الحقيقة فان بريطانيا استغلت الجو السياسي المتأثر بالنجاح الإنكليزي في كسب الموصل للعراق، حكومة وشعباً، لعقد معاهدة معها تضمن فيها مصالحها بما يوازي مكسبها في كسب الولاية، وقد دفع ذلك النجاح بالملك فيصل الى القول " لست أرى هناك أي سبب يمنع العراق من عقد تحالف ودي مع إنكلترا ، ليس لمدة خمس وعشرين سنة وحسب ، بل ولأية مدة طويلة تكون ضرورية على شرط ان يتم الحفاظ على حرمة الأمة دوماً...". ومع ذلك وعندما برزت أصوات معارضة لشروط المعاهدة مطالبة بتعديلها، وتقاعس العرقيون في التصديق عليها، لجأت بريطانيا الى أسلوب التهديد، وخَيَر المندوب السامي البريطاني في العراق الملك فيصل بين أمرين: اما قبول العراق للمعاهدة كما كتبتها الحكومة البريطانية، واما تسليم ولاية الموصل إلى تركيا)) فكان بالطبع رضوخ الملك فيصل لمطلب البريطانيين، وهذا دليل آخر على ان ضم الموصل للعراق كان ابعد من مجرد دفاع بريطانيا عن حقوق العراق المزعومة بالولاية. للمزيد عن مفاوضات عقد المعاهدة والتصديق عليها، ينظر: هنري فوستر،المصدر السابق، ص ٢٨٣ ؛عبدالامير هادي العكام، المصدر السابق،ص ص ٢٣-٢٠٦.

2) S.H. S.H. Longrigg,Op.Cit.,P.156;

-ماجد عبدالرضا،المصدر السابق، ص ص ٥٧-٥٨؛ فاضل حسين، مشكلة ...، ص ص ١٧٨-١٨٠.

٣) فاضل حسين، مشكلة ...، ص ١٨٠؛ هنري فوستر ،المصدر السابق، ص ٢٨٤.

ماليين اتراك الى لندن لبحث ذلك [1]. ورأى المسؤولون البريطانيون في المقترح فرصة لجس نبض الاتراك ومدى تاثرهم بالاحداث الجارية ، ومعرفة مدى استعدادهم للحوار والنزول عن موقفهم المتعنت.خصوصا بعد ان ايقن الاتراك تماما بعدم قدرتهم على تغيير قرار عصبة الامم .

اما الورقة المهمة الاخرى والتي تنبهت بريطانيا اليها ومنذ وقت مبكر،وارادت اثارتها في هذه الفترة مجددا،والمتعلقة بالاوضاع الداخلية والاقليمية لتركيا ،فهي القضية الكوردية،فقد اقترح احد المسؤولين البريطانيين عقد تحالف مع الكورد على مدى عشر سنوات، قابلة للتجديد، اذا قبل الطرفان، لان من شأن هذا التحالف "ان يلين بذلك غرور الاتراك وكذلك سيقلل من اعتمادهم الكبير على روسيا السوفيتية "[2].

يبدو ان تقديرات البريطانيين للموقف التركي كانت في محلها فقد تلقى البريطانيون في ٥ كانون الثاني ١٩٢٦ من السفير التركي مذكرة اعربت حكومتهِ فيها عن رغبتها في استئناف الحوار مجدداً ،وبصورة ثنائية مع البريطانيين، بخصوص النزاع حول ولاية الموصل .ان اهم ما يميز هذه المذكرة التركية عن سابقاتها، وعن تصريحات المسؤولين الاتراك،هي تحدثها عن أمن وسلامة تركيا في المقام الاول، فقد ذكرت بأن" الحكومة التركية مقتنعة بأن النزاع بخصوص ولاية الموصل ليس مسألة سيادة على اراضٍ وحسب، بل انها مسألة سلام وأمن.وان تثبيت حدود مستقرة تأتي لديها في الدرجة الاولى من حيث الاهمية"[3].

ان المذكرة التركية، ان دلت على شئ، فانها تدل على دخول موقف الاتراك تجاه مسالة الموصل مرحلة جديدة، وانتقاله من مرحلة الرفض والتعنت، الى البحث عن موقف استرضائي توفيقي مع البريطانيين.

---

1) Tyrrell to Lindsay, Constantinople, 30-12-1925,BDFP, IA.Sir, Vol.I, No.554,P. 797.

2)Ibid, PP. 797-798.

3) Tyrrell to Lindsay , Constantinople , 5-1-1926 , BDFP ,IA.Sir, Vol.I, No.555, P.799.

وترجع تقارير بريطانية الموقف التركي الجديد، الاكثر مرونة نسبياً من مواقفها السابقة، الى عدد من المستجدات والى اسباب داخلية ودولية،اهمها هو اصطدام الاتراك بثبات موقف البريطانيين والتزامهم بسياستهم المرسومة تجاه مشكلة الموصل [1].ولمتانة الجبهة الانكلو- فرنسية وعدم تمكن الاتراك من استغلال الخلافات والتناقضات الموجودة بينهما في ١٩٢١ ، واقتناعهم ان التقارب والتحالف الثلاثي الانكليزي - الفرنسي - الايطالي - الجديد هو حقيقة واضحة، وعدم حصولهم على أي تشجيع من روسيا في حال قيامهم بالحرب ،هذا من جهة. ومن جهة ثانية ضعف مصطفى كمال داخلياً، ارغمه بالبحث عن خط سياسي بديل اكثر مرونة في التعامل مع بريطانيا[2]،وانشغال حكومته كلياً بالمسالة الكوردية، ويوضح تقرير بريطاني بان بريطانيا حاولت افهام تركيا بانها " لا تقصد ان تطور أي شكل من اشكال الحكم الذاتي للكورد قرب الحدود ... وكل ما عملته حكومتها هي السماح للكورد الساكنين ضمن العراق استعمال لغتهم وتوظيف الكورد كمسؤولين محليين في مناطقهم..."[3]، ويذهب الباحث التركي *Israfil* الى القول بأن: مسألة الكورد كانت من العوامل التي اجبرت تركيا على خوض مساومات مع بريطانيا حول الموصل[4].

تمهيدا لبدء المفاوضات المباشرة المرتقبة بين لندن وانقرة، قدم لندسي في ١٢ كانون الثاني مجموعة افكار ومقترحات على شكل مذكرة الى حكومتهِ بخصوص المفاوضات مع الجانب التركي، ويبدو من المذكرة ان لندسي اقتنع ،بعد لقاءات عديدة بالجانب التركي بان ما يقلق الاتراك فعلا هو الامن، اكثر مما تهمهم ولاية

---

1) Memorandum by Tyrrell to Lindsay,Constantinople,Foreign Office, 30-1-1926,BDFP,IA.Sir,Vol.I, No.566,P. 811.

2) Memorandum by Tyrrell to Lindsay, Constantinople, Foreign Office, 30-1-1926, BDFP, IA.Sir,Vol.I, No.566,P. 811;

-اصغر جعفري ولداني، مصدر بيشين،ل ٦٩.

3) Tyrrell to Lindsay (Constantinople) ,Foreign Office, 30-12-1925, BDFP, IA.Sir,Vol.I, No.554,PP. 797-798.

٤) ينظر مؤلفه:

-Mousul Conflict...,PP.3-4.

الموصل، وما يؤكد ما ذهب اليهِ لندسي هو ما نقله عن عصمت باشا في لقاء سابق معه اذ ذكر الاخير له قائلا:" ان ضمنتم حدودنا فنسنضمن حدودكم". واستنتج لندسي من كلام عصمت باشا بأن " الاتراك يتطلعون الى السلام...بل انهم في الحقيقة يريدون الصداقة معنا... "[1].

ان اللافت للنظر في المذكرة البريطانية هو بحثها واقتراحها لميثاق ضمان يجمع، فضلا عن تركيا وبريطانيا، كلاً من فرنسا وايطاليا، وتبرر المذكرة ذلك بأن انقرة" تتوقع تصاعد مشاكلها الكوردية لان كوردها سيتمسكون بالامل في ان تأتيهم المساعدة من الجنوب " ولكن" بطمأنتها بأن ذلك لن يحصل، وانه مع معاهدة الضمان سوف يقنع الاتراك ويرضيهم"[2].

يبدو ان فكرة" معاهدة الضمان" بعد مناقشتها لم تكن عملية، نظراً للظروف الدولية آنذاك، وقد تعرضت الفكرة الى كثير من التعديل، ولكن المقترحات الخاصة بالكورد الواردة فيها، قد تم تبنيها من الادارة البريطانية في المدى البعيد، على الاقل. وفي الواقع اصطدمت فكرة الميثاق بموقف ايطاليا، حليفة بريطانيا، وكذلك الروس السوفييت" الذين سيسخرون كل قوتهم لكي يقهروا مقترح ايجاد اية معاهدة ضمان". مهما يكن فإن المذكرة البريطانية خلصت الى أن " وجود تركيا قوية سيسهل على بريطانيا اجراء أي ترتيب سياسي تراه مناسباً لمصالحها ... وبعكس ذلك فأن انشغال تركيا بمشاكلها ونزاعاتها الداخلية سيجعلها اكثر ضعفاً مما هي عليه الآن، وبالتالي فانها ستكون لقمة سائغة تغري جيرانها القريبين والبعيدين"[3].

---

1) Lindsay to Tyrrell, Constantinople , 12-1-1926,BDFP,IA.Sir , Vol.I, No.557,PP. 801-802.

2) Ibid,P.802.

3) Lindsay to Tyrrell, Constantinople , 12-1-1926, BDFP, IA.Sir , Vol.I , No.557,P.803.

المفاوضات البريطانيـــة - التركيـــة
حول معاهدة ترسيم الحدود

شهد يوم ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٦ لقاءً متوقعا ومرتقباً بين الممثل البريطاني في استانبول لندسي من جهة وكل من رئيس الوزراء التركي ووزير خارجيتها من جهة ثانية[١]، فقد كان متوقعاً تزايد رغبة الطرفين في وضع حدّ لخلافاتهما، خاصة وان مشكلة الموصل كانت الوحيدة التي تعيق عودة علاقات الطرفين الى سابق عهدها من الازدهار[٢]. اما اهمية تغير الموقف التركي فيأتي من كونه قد شهد عملياً تحولاً في الموقف التركي من قرار مجلس العصبة الخاص بحل النزاع حول ولاية الموصل.

كان لقاء لندسي مع رئيس الوزراء التركي صعباً، لان الاخير اثار مجدداً مسألة عائدية ولاية الموصل، كما اشار الى ان" المسألة الكوردية مرتبطة بمشكلة الموصل"، واثار مجدداً اقتراح وزير خارجيته حول تقسيم الولاية وذكر بأن رفض المقترح من بريطانيا جعل " كل شخص في شرق تركيا وغرب ايران، يعتقد الآن بأن انكلترا تريد دفع الحدود الى منطقة وان *Van* " واضاف بأن " القلق الناتج عن ذلك لا يمكن ان يحتمل " ثم قال بأنه " يرغب بصراحة في ان يترك المباحثات حول الموصل منفردة لدى وزير الخارجية ولا يرغب في نقاشها معي-أي لندسي"[٣].

على العكس من مباحثتهِ مع رئيس الوزراء، فإن لقاء لندسي بوزير الخارجية كان وديّاً ، وبعد ان اخبره لندسي بأن " رؤية حكومتهِ لقرارات جنيف تختلف

---

1)Lindsay to Chamberlain, Constantinople, 29-1-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No.561,P.806.

٢) هنري فوستر، المصدر السابق، ص ٢٨٣.

3) Lindsay to Chamberlain ,Constantinople,29-1-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No. 561,P.806.

جذرياً عن الرؤية التركية " . من جانبه اعرب الوزير التركي عن" استعداد حكومتهِ في ان تستمر المناقشات والتي سيعززها كل طرف برأيهِ الخاص"[1]، ثم اثار مسالة الكورد[2] واضاف بأن " تركيا ليس لديها عداء مع العراق و لاترغب في ان تعيد غزو اراضيها المفقودة..."، كما طالب بدفع الحدود باتجاه الجنوب لتهدئة مخاوف تركيا الامنية[3].

كانت النقطة المهمة الاخرى في اللقاء هي اقتراح رشدي بك معاهدة ضمان ـ للحدود المشتركة فيما بين الاطراف المتعاقدة. واقترح ان تضم المعاهدة (تركيا ـ بريطانيا ـ ايران ـ العراق)، وذكر بأنه سيطلب بعد ذلك اتفاقاً مماثلا مع روسيا، وفي حال تحقق ذلك، فإن مطمح تركيا النهائي سيتحقق وهو تحييدها[4].

شكلت طروحات وآراء الوزير التركي، أوْلى بوادر اعتراف تركيا بالواقع الجديد،وجاهر الوزير التركي بأمر كان المسؤولون الاتراك يراوغون كثيرا قبل الحديث عنه بصورة صريحة، وهو ان اولوية تركيا تكمن في الامن والسلام وليس الارض او النفط، فقد كانوا مرتعبين من بقاء الكورد خارج سيطرتهم، ولكنهم في النهاية أدركوا بان " صداقة بريطانيا اثمن من ٤٠٠,٠٠٠ كوردي "[5]، خصوصاً وان بأمكانهم اقناع بريطانيا بعدم المبالغة في منح الكورد المزيد من الحقوق، وبضمان امن الحدود الشمالية للعراق. وفهم البريطانيون من آراء الوزير التركي، بأن تركيا تريد الحفاظ على حدودها وتامينها في الجنوب مع الانتداب البريطاني مثلما فعلت من قبل مع روسيا السوفيتية في الشمال [6].

علق لندسي ، غداة انتهاء اللقاء، قائلاً" بان انطباعي العام عن اللقاء هو ان المسؤولين في الحكومة التركية قد قرروا الآن ان يتركوا المطالبة بالموصل ولكنهم في

---

1) Lindsay to Chamberlain ,Constantinople,29-1-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No. 561,P.806.

٢) ينظر :الفصل الخامس.

3) Lindsay to Chamberlain,Constantinople,29-1-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I,No. 561,P. 806.

4) Ibid,P. 807.

٥) مقتبس من: فاضل حسين ، مشكلة ...، ص ٢٧٣.

6) M.K.Oke, A Chrnology...,P.74.

الوقت نفسه مصممون على ان يحصلوا على مناطق أبعد باتجاه الشرق- ويقصد اراضي كوردستان الجنوبية-، وان يحصلوا على اكبر ما يمكن الحصول عليه من تنازلات ... " واضاف بأن " الحالة هادئة في انقرة، ولم يعد هناك أي كلام حول الحرب ... "[1].

فيما يبدو فان الكثير مما ذهب اليه لندسي، كان في محله، فظروف مصطفى كمال الداخلية الصعبة، وتلقي اصلاحاتهِ وقوانينه الجديدة معارضة قوية في الداخل،فرضت عليه النقاش في صالح ايجاد تسوية مع البريطانيين، بالشكل الذي يمكن ان يعطي لتركيا شيئاً ما يمكن ان تفتخر به، ويعيد بعض الهيبة لمصطفى كمال[2].

ومع ذلك لم تكن خيارات مصطفى كمال كثيرة بالشكل الذي تمكنه من احداث ضغط كبير على البريطانيين للحصول منهم على التنازلات المرجوة، الا انه لم يدخر وسعاً في استعمالها كلها، وفي الوقت الذي كان المسؤولون البريطانيون منشغلين بمناقشة الخطوات الواجب اتخاذها في حال التوصل الى معاهدة مع الاتراك[3]، فاجأ

---

1) Lindsay to Chamberlain, Constantinople , 29-1-1926,BDFP, IA.Sir, Vol.I,No. 561,P.807.

2) Lindsay to Chamberlain ,Constantinople, 29-1-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I,No. 562,P.808.

٣) في مذكرة من وزارة الخارجية البريطانية الى لندسي في استانبول، تم التطرق الى شكل المعاهدة المرتقبة مع الأتراك، وقد فضل جمبرلن، في المذكرة ، عقد معاهدة على غرار المعاهدة الروسية التركية (١٧اذار١٩٢٥)، أي معاهدة ضمان متبادل ضد الاعتداءات وتمهيدا لذلك اقترح إجراء تعديلات طفيفة على الحدود الجبلية لصالح تركيا، مثل التنازل عن مدينة آميَدي، واقامة سفارة بريطانية في أنقرة كبادرة حسنة،كما شددت المذكرة على ضرورة إجراء مشاورات مع كل من ايطاليا وفرنسا حول المعاهدة. ينظر:

-Oliphant to Lindsay (Constantinople), Foreign Office,1-2-1926, BDFP, IA.Sir,Vol.I,No. 566,PP. 810-811;

-روبرت اولسن ،المصدر السابق،ص ١٨. وفي ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٥قدم لندسي اقتراحا يقضي بالحاق المنطقة الواقعة بين آميَدى وروانذوز الكوردية بايران،لان ذلك سينهي مشكلة الموصل باعتبار ان سياسة رضا خان تتوافق مع سياسة مصطفى كمال، كما ان البلدين متوافقان بشان المسالة الكوردية ،الا ان دوبز رفض المقترح واصر على الحاق الولاية كلها بالعراق (الذي تسكنه اغلبية شيعية ويحكم من ملك وحكومة اقلية سنية) ،كما ان دوائر سياسية بريطانية اخرى رفضت المقترح لانه كان "سيقوي ايران على حساب العراق وتركيا ".ينظر:

-R.Olson, Op.Cit.,PP.141-142.

مصطفى كمال الشركات الاجنبية بصورة عامة والبريطانية بشكل خاص، باتخاذه تشريعات وصفت بانها "انتفاضة ضد الشركات الاجنبية بشكل عام والبريطانية بشكل خاص"، وقد ذكر الباحث التركي:بأنه " في النهاية اثرت تطورات مشكلة الموصل على العلاقات الاقتصادية لتركيا، وادت الى اقفال الشركات البريطانية فيها"[١].

وقد اخبر رئيس اكبر شركة بريطاينة في تركيا لندسي" بانه اذا ما صودق على القوانين الجديدة، فأنه سيجبر على اغلاق كل اعماله هنا - ويقصد تركيا- ..."[٢].

والحق يقال بأن التشريعات التركية كانت مفاجئة وانتقامية من وجهة النظر البريطانية، واية نظرة في تلك التشريعات تظهر مدى غرابتها وقساوتها على الشركات الاجنبية، فمثلاً اشترطت وزارة التجارة التركية تعيين مفوضين ماليين اتراك(*Commissar*) في مجالس جميع الشركات الاجنبية، وتدفع رواتبهم الشركات الاجنبية على ان تحدد هذه الرواتب وزارة التجارة التركية، وهذا التعيين يعني عملياً القضاء على السرية التي يتطلبها عمل الشركة ويشل عملياتهما ويسهل استيلاء الحكومة التركية عليها. كما اشترطت ان تكون نسبة ٥١٪ من رأسمال الشركات الجديدة مملوكة للاتراك، وكان القصد من هذا الاجراء الاخير،هو اجبار الشركات الاجنبية والبريطانية في تركيا على تسجيل نفسها بأنها شركات تركية[٣].والزمت الحكومة التركية البنوك الاجنبية بأن تكون ٧٥٪ من نسبة طاقمها من الموظفين مسلمين، وان تكون مكاتباتها وسجلاتها باللغة التركية. ولم تقتصر الاجراءات على الشركات والبنوك الاجنبية، بل طالت حتى الدكاكين الصغيرة لغير المسلمين[٤].

---

1) A Chronology …,P.73.

2) Lindsay to Chamberlain, Constantinople, 8-2-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No. 569,P.815.

3) Ibid,P. 815.

4) Ibid,P.816.

فسر لندسي الاجراءات التركية الاخيرة، بأنها " جزء من حملة اقيمت لجعل حياة الاجانب هنا- في تركيا- عبئاً لا يمكن تحمله ..." واردف قائلا بأن"الجمهورية لجأت الى احاطة نفسها بسور شبيه (بسور الصين) عن طريق الحقوق التي خصت نفسها بها، ولاعادة بناء دولة ليس فيها أي مكان للعمل او موطئ لعمل النفوذ الاجنبي حتى وان كان ذلك افراد او تجاراً "[1].وعلى الرغم من ان تعليق لندسي يشير الى ان الاجراءات التركية هي جزء من السياسة الاقتصادية لانقرة، الا ان ذلك لم يمنع ان تتاثر تلك الاجراءات بتطورات المفاوضات الريطانية التركية حول ترسيم الحدود.

وحقيقةً، فان الاجراءات الاخيرة من جانب مصطفى كمال عكست عنادهُ وقراءته الجيدة للموقف،ويعد ذلك ذكاءً من مصطفى كمال، حقق من ورائه غرضين، الاول داخلي بصرف انظار مواطنيه عن هزيمة تركيا امام بريطانيا في عصبة الامم،فقد لقيت تلك الاجراءات استجابة من لدن سكان تركيا، والثاني خارجي للضغط على بريطانيا والحصول منها على اكبر قدر ممكن من التنازلات بعد ان يأس من امكانية تخلي بريطانيا لتركيا عن الولاية.

حاولت السلطات البريطانية عدم ربط اجراءات مصطفى كمال ضد الشركات بمشكلة الموصل والمفاوضات الجارية بين الطرفين، وزودت لندن لندسي بتعليمات بذلك الخصوص، وضمن هذا الاطار اقترح لندسي تقديم احتجاج شديد اللهجة الى نصرت بك،وزير العدل التركي، بخصوص القوانين الاخيرة، الا ان اقتراحهُ رفض من جمبرلن الذي اقترح عليه بدلاً من ذلك اثارة مسالة الاقليات مجدداً واعتبار الاجراء التركي الاخير مناقضاً لحقوقهم،على اعتبار ان معظم الاجراءات مست بشكل مباشر الارمن واليهود في تركيا، الا ان لندسي نصح جمبرلن " بأن ذلك من شأنه ان يحطم كل المبادرات والجهود الهادفة الى ايجاد حل ودي لمسألة الحدود"[2]، في تلميح منه بان سياسة بريطانيا تمر بمرحلة اختبار بنظر الاتراك ،اذ ان

---

1) Lindsay to Chamberlain, Constantinople, 8-2-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No.569, PP. 816-817.

2) BDFP, IA.Sir, Vol.I,P.827.

بريطانيا سعت الى تهدئة مخاوفها وطمانتها في مسالة الاقليات داخل الحدود التركية الحالية،اثناء المفاوضات الجارية.

وفي الواقع فان البريطانيين كانوا على يقين بان إثارة أزمة جديدة مع الاتراك، بسبب قضية الشركات، لاتخدم خططها السياسية الرامية الى ايجاد حل سريع وتفاهم حول مشكلة الحدود، لذلك فضلوا عدم الدخول في نقاشات جديدة مع الاتراك بذلك الخصوص، بل ان السفير البريطاني في استانبول دافع في مذكرة مطولة قدمها الى حكومتهِ في ٨ شباط عن افكار وسياسة كل من مصطفى كمال وعصمت باشا ووصفهما "بأنهما يمتلكان افكارا واضحة الاهداف" وبخصوص سياسة الاتراك الخارجية ذكر بأنه " مهما يقال عن تكتيكاتهم الدبلوماسية في مجال السياسة الخارجية فهم يأملون ان يجعلوا تركيا متوازنة امنيا قدر الامكان بين روسيا في الشمال وبريطانيا في الجنوب "[1] ،واوضح التقرير" بان تركيا لم ترتمِ في احضان الروس بعد... بدليل رفضها لمعاهدة تجارية معهم ... وعدم ترددها في اضطهاد الشيوعيين "[2] وفي المذكرة ذاتها، دافع لندسي عن" قيام مصطفى كمال بتسخير الشعور القومي التركي، لتحقيق اهدافهِ في اضعاف العامل الديني حتى وان كان ذلك يؤدي الى الطغيان او غمط حقوق القاطنين من غير الاتراك في اراضي تركيا " في اشارة الى الكورد الذين وصفهم بأنهم " يشكلون خطراً هائلاً على افكار و خطط الحكومة التركية ... "[3]. لقد خلص لندسي في مذكرتهِ الى ان " هناك اموراً كثيرة مشتركة بين اهداف تركيا الجديدة ومصالح بريطانيا العظمى " لان" لغتهم اصبحت خالية من كلمات الغرور والتهور ومن غير المحتمل ان يتقدموا

---

1) Memorandum by Lindsay to Chamberlain , Constantinople,8-2-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I,No. 570,P.818.

٢) اصبح الحزب الشيوعي التركي غير معترف به قانونا بعد قانون"تقرير سكون" ١٩٢٥،وقد جابهت الحكومة نشاطاته باجراءات قاسية جعلته عاجزا عن القيام باي نشاط،وكانت الصحافة التركية تنشر بصورة مستمرة تصريحات لمسؤولين اتراك يؤكدون فيها على ان المعاهدة التي تربطها مع موسكو هي سياسية بحتة ،وان حكومة انقرة لا تريد بوجه من الوجوه قبول التعاليم الشيوعية التي تنشرها حكومة موسكو،"لانه ليس للشيوعية في تركيا مكان على الاطلاق...".ينظر: قاسم خلف عاصي الجميلي ،تطورات واتجاهات...،ص ص،١٧٧-١٧٨.

3) Memorandum by Lindsay to Chamberlain, Constantinople, 8-2-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I,No. 570,P.819.

بمطالب باهضة ومفرطة، ولربما انهم قد تهيؤوا لتقبل فقدان الموصل"[1] . لقد استنتج لندسي بان تركيا تميل نحو " التهدئة على حدودها " وانها ستركز جهودها في المستقبل على معالجة الوضع الداخلي والبناء الاقتصادي" ولكن محاولاتها تلك تصطدم بالحماسة الدينية والحس القومي، وولدت محاولاتها من اجل العلمانية والتحديث مخاوف لدى القبائل في جنوب شرق الاناضول" وانطلاقا من ذلك طلب لندسي من حكومتهِ ابداء مزيد من المرونة في تعاملها مع تركيا، لان ذلك يخدم المصالح البريطانية في الشرق الاوسط[2]. وفضل لندسي ان يكون ذلك من خلال :

١- اقناع القبائل في الجنوب الشرقي من الاناضول (ويقصد الكورد) بأن مسألة الحدود قد ختمت وثبتت الى الابد.

٢- تقديم تطمينات للاتراك حول النظام الذي سيطبق في كوردستان الجنوبية.

٣- ومن اجل احلال العلاقات الجيدة بين العراق وتركيا، فانه لابد من ضم رواندوز الى تركيا ـ على ان تترك مدينة الموصل داخل العراق [3]، وان ذلك من شأنه ان يحث الحكومة التركية على التوقيع على معاهدة حدود نهائية، وسيكون لذلك اهمية كبيرة[4].

٤- بحث معاهدة ضمان لحدود تركيا من أي اعتداء، بحيث تشمل ايطاليا وفرنسا، على ان تذهب الى ابعد من ذلك بحيث تشمل المشكلة الكوردية. لان من

---

1) Memorandum by Lindsay to Chamberlain,Constantinople, 8-2-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I,No. 570,P. 820.

2) M.K.Oke, A Chrnology...,P.71.

٣) في غضون ذلك وبموازاة مقترح لندسي، الذي كان متلهفاً لاعطاء تركيا الاراضي التي تطالب بها معتقداً ان ذلك يؤدي الى ابرام المعاهدة ويرى بأن منح قطعة ارض كبيرة للاتراك قد يفضي الى اختتام المفاوضات بالتوصل الى قرار نهائي بشأن مسألة الموصل، ارادت وزارتا الخارجية والطيران جعل خط الحدود بين تركيا والعراق يمر بشمال رواندوز مباشرة بغية حث تركيا على الاسراع بابرام المعاهدة. ولكن ظل هنري دوبس، الذي خلف كوكس في ادارة العراق، متمسكاً بالراي القائل بان " الكرد اهم عنصر لادامة سيطرة اهل السنة على الحكومة العراقية" وبعدم التنازل عن اية بقعة من كوردستان الجنوبية الى اية جهة و لم ينجح المسؤولون البريطانيون في اقناعه بذلك.ينظر: روبرت اولسن ،المصدر السابق، ص ١٨-١٩.

4) Memorandum by Lindsay to Chamberlain ,Constantinople,8-2-1926, BDFP,IA.Sir, Vol.I,No. 570,P.820.

مصلحة حكومة صاحب الجلالة " حماية تركيا من كل الانتهاكات و المحافظة على سيادتها"[١].

تكثفت تحركات لندسي خلال شهر اذار من اجل التعجيل بعقد اتفاق مع الاتراك، خصوصاً وانه قد تلقى في ٥ اذار مذكرة من جمبرلن" تؤيد تحركاتهِ في ذلك المجال وتبارك خطواته"[٢] كما ان الاجواء على الصعيد الدولي غدت اكثر ملائمة من ذي قبل، فقد اقر مجلس العصبة المعاهدة العراقية البريطانية في اذار ١٩٢٦[٣]، من جهة، ومن جهة ثانية اصبحت تركيا تأخذ التهديدات الايطالية واليونانية على محمل الجدّ بشكل اكبر من ذي قبل ،بعد ان اشيع بأن موسوليني، في اثناء زيارة له الى طرابلس في نيسان ١٩٢٦، " وعد بغزو الاناضول، في حالة ما اذا اثارت تركيا بعض الاضطراب حول قضية الموصل "[٤].

شهد شهر نيسان البداية العملية لمفاوضات معاهدة الحدود مع الاتراك، ورتبت في ذلك الشهر الافكار وتشكلت الخطوط الاولية الرئيسة لمشروع المعاهدة، فقد رجع لندسي من لندن حاملاً معه ما يمكن ان يطلق عليه (مسودة الاتفاقية)، والتي كانت حصيلة تقارير لندسي الى المسؤولين البريطانيين في لندن، ومناقشة الاخيرين لها.

تم تحديد عدة محاور يبحثها لندسي مع المسؤولين الاتراك، و شكل موضوع التوصل الى اتفاق ودي مع الحكومة التركية في ضوء حدود معلومة بين تركيا والعراق، هدفاً للقاءات لندسي بالمسؤولين الاتراك. ومن اجل تحقيق ذلك الهدف

---

1) Memorandum by Lindsay to Chamberlain, Constantinople, 8-2-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I,No. 570,PP. 821-822.

2) Chamberlain to Lindsay to Chamberlain, Constantinople, foreigh Office, 5-3-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I,No.575,PP.827-828.

٣) كانت صفقة الحاق كوردستان الجنوبية (ولاية الموصل) بالدولة العراقية الجديدة ،قد اقترنت بتوقيع الحكومة العراقية مع بريطانيا على معاهدة ثانية جديدة في ١١ كانون الثاني ١٩٢٦.وفي حينه برر عبدالمحسن السعدون (رئيس الوزراء العراق)ذلك بان عدم اقرار هذه المعاهدة "معناه خسارة الموصل".وكانت المعاهدة اقرت استمرار الانتداب البريطاني لمدة ٢٥ عاما .ينظر:غانم الحفو وعبدالفتاح علي يحيى ،الاكراد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨،بحث غير منشور بحوزة الباحثين،ص١٥.

٤) مقتبس من: هنري فوستر ،المصدر السابق، ص ٢٨٣.

خول لندسي باعطاء تنازلات في بعض المناطق الى تركيا على ان " لايشمل ذلك تحولا ملحوظا في نقل السكان، لان ذلك سيزيد من المصاعب المالية والادارية والعسكرية لحكومة صاحب الجلالة في العراق، كما سيكون ذلك مناقضاً لشروط عصبة الامم"[1]، وكان تحديد الشكل العام للمعاهدة ومدى صلاحيات الحكومة العراقية، وهل ستشارك بمفردها ام مع بريطانيا في المحادثات اشارة الى تخطيط الحدود وامكانية اجراء مسح جغرافي كامل ودقيق لخط بروكسل باكمله[2]،وجانبا اخر مما طلب من لندسي بحثه مع المسؤولين الاتراك.

الا ان ما يلفت الانتباه هنا، هو طلب جمبرلن من لندسي أثارة مسألة " الامن والنزاعات على الحدود مع المسؤولين الاتراك" اذ اقترح تضمين المعاهدة التي ستعقد مع تركيا، فقرات تتعلق بتأسيس " لجنة مشرفة " مهمتها مناقشة قضايا هجرة القبائل واللصوص وقطاع الطرق ،فضلا عن" امكانية التوصل الى معاهدة" تبادل المجرمين"، كما طلب جمبرلن من لندسي ان يقول للاتراك بان المعاهدة ستتضمن توضيحاً لقرار " مجلس الديون العثماني[3] " والذي سيقرر ما هو المبلغ الذي سوف يتحمله العراق عن ولاية الموصل او تركيا بعد ترسيم الحدود[4].

في الواقع فان المسؤولين في الخارجية البريطانية ارادوا من خلال الملاحظات الثلاث الاخيرة خلق نوع من الموازنة بين تحقيق مطامحهم الهادفة الى الحفاظ على الولاية ومن ثم على امن طرق مواصلاتها وسلامة العراق ،الواردة في الجزء الاول

---

1) Lindsay to Chamberlain Constantinople, 5-3-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No.576 , PP.828-829.

2) Ibid,PP. 829-830.

٣) تاسست ادارة الدين العثماني بموجب مرسوم اصدره السلطان عبدالحميد الثاني في ٨ كانون الاول ١٨٨١لغرض ضمان ايفاءالدولة العثمانية بالتزاماتها ازاء حملة سندات القروض العثمانية،وضم مجلس الادارة في المجلس سبعة اعضاء يمثلون حملة سندات القروض العثمانية وهم بريطانيا ،فرنسا،هولندا،المانيا،النمسا-المجر،ايطاليا،اضافة الى الدائنين العثمانيين.وقدرت حصة تركيا من الديون العثمانية ،بمبلغ مقداره(٨٤،٥٩٧،٤٩٥) ليرة تركية ذهب ،وبقسط سنوي مقداره (٥،٨٠٩،٣١٢)ليرة ذهب تركية.ينظر:خليل علي مراد،تغلغل الراسمال الاجنبي في الدولة العثمانية ١٨٥٤-١٩١٤،مجلة دراسات تركية،مركز الدراسات التركية – جامعة الموصل،العدد(٢) السنة الاولى،كانون الاول ١٩٩١،ص ١٤٤؛سعاد حسن جواد،تركيا...،ص ٣٨.

4) Lindsay to Chamberlain, Constantinople, 5-3-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No.576 , PP.380-381.

من مذكرة جمبرلن الى لندسي ، ومحاولة تشجيع تركيا وحرها لعقد معاهدة معها، فقد كان البريطانيون على يقين بان مايهم الاتراك هو مسألة الامن على الحدود والخوف من خسارة اجزاءٍ اضافية من اراضي كوردستان، اذ ان نقطتين من النقاط الثلاث الاخيرة تشير بصورة مبطنة -غير مباشرة- الى المسألة الكوردية ومسألة تنقلات القبائل الكوردية عبر الحدود، او قادة وناشطين في الحركة الكوردية، و ارادت من وراء ذلك تقديم ضمانات لتركيا تثبت في المعاهدة لتطمينها بأن بريطانيا جدية في الحفاظ على وحدة تركيا وكذلك امنها، شأنها شأن العراق، اما النقطة الاخيرة والمتعلقة بالديون فكانت بمثابة بادرة حسن نية من بريطانيا ورسالة ودٍ الى الاتراك.

ومن اجل جعل خطط بريطانيا في التوصل الى معاهدة مع الاتراك تدخل حيز التنفيذ[1]، سافر لندسي الى انقرة والتقى فيها بوزير الخارجية التركي ورئيس الوزراء في ٧ نيسان،وقد ذكر لندسي عن لقائه برئيس الوزراء، بان الاخير اولى اهتماماً بالغاً بمسالة الامن وتحدث عنها كثيراً، كما" ارجع كل متاعب ومشاكل تركيا في شرق البلاد الى نشاطات العملاء البريطانيين في العراق"، وقد استنتج لندسي من محادثاته تلك بأن"سلوك رئيس الوزراء التركي هو سلوك رجل قلق وحزين اكثر من ان يكون ساخطاً "[2].

وشهد اليوم التالي من لقاء لندسي بوزير الخارجية التركي، وضوحاً اكثر في الموقف التركي، وصراحة اكبر في طرح وجهات النظر، فقد قال الوزير التركي في بداية اللقاء " بأن ما تطمح اليه تركيا، لم يكن قط قطعة ارض بذاتها، بل هو الامن والذي يمكن ان يتحقق بحصولها على قطعة ارض كبيرة ، او بأية بدائل اخرى ... " وكانت بدائله ثلاثة مقترحات قدمها الوزير التركي وهي:

١- معاهدة حياد متبادل على غرار المعاهدة التركية- الروسية ،والتركية -الفرنسية.

---

1) Lidnsay to Chamberlain, Angora, 18-4-1926,BDFP, IA.Sir,Vol.I, No.577, P.831.

2) Lindsay to Chamberlain, Angora , 21-4-1926 , BDFP , IA.Sir, Vol.I, No.578,PP.832-834.

٢- ان تركيا ستتنازل رسمياً عن كل المنطقة جنوب خط بروكسل للعراق، ولكن بعد فك الاخيرة ارتباطها مع بريطانيا (أي العلاقة الخاصة للعراق ببريطانيا) وتحصل على سيادتها كاملة بحيث تصبح دولة تحكم نفسها كلياً.

٣- والمقترح الثالث والاخير تضمن اشراك تركيا في نفط العراق، وذلك عن طريق الحصول على اسهم، وبرر ذلك بأن هذا المقترح سيجعل من تركيا بحكم حصولها على اموال من النفط، حريصة على امن العراق والمنطقة[١].

لقد رفض المفاوض الانكليزي المقترح الاول، مبرراً ذلك بأن اتفاقات الحياد المتبادل هي لاغراض دعائية فقط، كما زعم بان المجلس الوطني الكبير- التركي- سيرفضه، اضافة الى ان الفكرة لم يجرِ التحضير لها في انكلترا، التي تفكر باتفاق " يتعامل مع الحدود ". وكان مصير المقترح الثاني شبيهاً بالاول، ولكن لندسي لم يرفض المقترح الثالث بل تحفظ عليه وتعهد للاتراك برفعهِ الى وزارة الخارجية البريطانية لمناقشتهِ[٢].

اصبح مقترح الاتراك حول مسألة النفط محور اللقاءات والمباحثات اللاحقة التي جمعت الطرفين، ففي الاجتماع الذي عقده لندسي مع وزير الخارجية التركي في ٢١ نيسان، وبعد ان اثار الجانب التركي المقترح مجدداً، نصح لندسي حكومتهِ " بالاستجابة للاماني التركية حول النفط ". وبرر ذلك قائلاً بأنه سيؤدي الى التوصل الى تسوية " بشروط مقبولة مع الحكومة التركية " وسوف ينقذ العراق من " جميع المشاكل المتعلقة بتعكير الامن "[٣].

ورأى لندسي في الضعف المالي الحالي ومخاوف الاتراك المتزايدة من هجوم ايطالي محتمل فرصة مناسبة للمساومة ولانتزاع ما يمكن انتزاعه من الاتراك من مكاسب سياسية[٤].

---

1) Lindsay to Chamberlain, Angora, 21-4-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No. 578, PP.832-834.

2) Ibid,PP. 833-834.

3) Lidnsay to Chamberlain, Angora, 22-4-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No. 579,PP.834-835.

4) BDFP, IA. Sir,Vol.I.P. 834.

لقد لمس لندسي من خلال مباحثاتهِ مع المسؤولين الاتراك " بانها تؤشر استسلاماً كاملاً من جانب الاتراك " واستشف من تلك المباحثات بأن الاتراك " تواقون جداً للتوصل الى اتفاق "[1].

وفي غضون ذلك وبينما كانت المباحثات مستمرة مع الاتراك التقى لندسي بالسفير الروسي سورتيز في تركيا في ٢٣ نيسان وكان محور مباحثاتهم تدور حول المفاوضات الجارية بشأن الحدود العراقية ـ مع الاتراك، وبعد ان قال لندسي للسفير الروسي " بأن موقف الاتراك يبدو لي للمرة الاولى بأنهم يريدون حقيقة ان يصلو الى اتفاق "، تكلم السفير الروسي بأنه " شخصياً قد تحدث الى الوزراء الاتراك وحثه بقوة على ضرورة التوصل الى تسوية ... "[2].

وبعيداً عن انقرة، ومن اجل اعطاء دفعة اكبر للمفاوضات، التقى جمبرلن في لندن السفير التركي في ٢٣ نيسان، وبعد تحدثهما عن سير المفاوضات، وفي محاولة منه لاثارة مخاوف الاتراك الامنية مجدداً، تحدث جمبرلن عن " النوايا الايطالية، وافترض وجود حلف يوناني ايطالي " وذكر بأنه " يعتقد شخصياً ان موسوليني ينوي ان يكسر السلم بالشروع في سياسة مغامرة " واضاف بانه"ليس لدي شك بأنه -أي موسوليني-اذا ما اخترق السلام فانه سوف يسعى الى تحقيق طموحات ايطالية ابعد ليجد مخرجاً الى زيادة سكان ايطاليا والتي هي تحتاجها فعلاً ". ثم ذكر بان " افضل أمن ضد أي اعتداء ومن اية قوة يكون بايجاد علاقات جيدة مع جيرانها الحاليين في العراق وسوريا وهو ما يمنع اية حجة تستدعي تشجيع التدخل الاجنبي من اية دولة اجنبية "[3].

وبطبيعة الحال وجواباً على مذكرات لندسي السابقة، فقد كانت دوائر السياسية الخارجية البريطانية منشغلة ببحث مقترحات الاتراك بشأن الاتفاق او المعاهدة، وبخصوص مسألة النفط، والتي قال عنها جمبرلن " باننا مشغولون

---

1) Lidnsay to Chamberlain, Angora, 22-4-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No.580, PP.835-836.

2) Lidnsay to Chamberlain,Angora,23-4-1926,BDFP,IA.Sir,Vol.I, No.581, PP.836-837.

3) Chamberlain to Lindsay, Foreign Office, 24-4-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No.582,P.838.

بصورة متشابهة لنشكل اطار خطة عملية بحيث تحقق الاماني التركية " ولكنه ذكر ايضاً بأن أي مقترح باتجاه اعادة تقسيم الاسهم سيشمل مصالح امريكا وفرنسا، مما يصعب ويطيل المباحثات وقد تعترض الدولتان الاخيرتان على ذلك"[1].

بتوالي اللقاءات غدت المباحثات التركية البريطانية اكثر ودية، ففي اللقاء الذي اجراه لندسي في ٢٦ نيسان، وبعد ان تحدثوا عن اللقاء الذي اجراه السفير التركي مع جمبرلن، اعرب وزير الخارجية التركي عن رغبة وزارة التجارة التركية في استئناف العلاقات مع بريطانيا. وخرج لندسي بانطباع من الاجتماع بأنه ولاول مرة " لم يكن هناك أي ذكر حول أية تنازلات او اعادة مناطق "[2].

1) Chamberlain to Lindsay, Foreign Office, 24-4-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No.582,P. 838.

2) Lindsay to Chamberlain, Angora, 27-4-1926, BDFP, Sir.IA, Vol.I, No.583, PP.839-840.

المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية
(٥ حزيران ١٩٢٦)

دخلت المفاوضات البريطانية ـ التركية مع مطلع شهر ايار ١٩٢٦، مرحلة حاسمة، فقد اعطت الخارجية البريطانية الضوء الاخضر للندسي بالتفاوض مع الاتراك على اساس الموافقة على مطالبهم بحصة من النفط، وابرق جمبرلن الى لندسي قائلاً بان " كل الجهود ستتركز للحصول على تنازل لتركيا بنسبة محددة من حصة الحكومة العراقية من الارباح في شركة النفط التركية"واخبره ايضاً بأنك" مخول ان تفاوض على ما تتراوح نسبته بين ١٠٪ ورفعها الى ١٥٪ اذا تطلب الامر ذلك ، ولمدة ٢٥ سنة[١]. وبعد يومين من ذلك، تباحث لندسي مع رشدي بك بشأن مسألة حصص النفط، وتمكن لندسي من اقناع رشدي بك بالتخلي عن طلبهم بالحصول على الحصص من الاسهم في شركة النفط التركية، مبرراً ذلك بأن تكاليف ومدة استخراج النفط ستأخذ وقتاً، وأنه من الافضل لتركيا المشاركة في العوائد فحسب[٢].

لقد استشف لندسي من مباحثاتهِ مع المسؤول التركي وبحكم اطلاعهِ على اوضاع تركيا الداخلية الصعبة من قرب، خاصة والموقف المالي الحرج لها والخوف

---

1) Chamberlain to Lindsay, Foreign Office, 4-5-1926, BDFP, Sir.IA, Vol.I, No.584,PP.839-840.

قدمت السلطات العراقية خطة بديلة الى السلطات البريطانية بخصوص التنازل لتركيا، وهي إنشاء خط سكك حديد بين نصيبين التركية والموصل، على ان تخصص نسبة ثابتة من عوائد النفط المالية من حصة الحكومة العراقية التي سوف تضع جانباً لهذا الغرض. فلم يلق المقترح العراقي تشجيعاً من البريطانيين، الذين رأو بأن الاتراك سيعدون ذلك "محاولة بريطانية للتدخل في المناطق التركية" .ينظر:

-Ibid,P.840.

2) Lidnsay to Chamberlain, Angora, 7-5-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No.586, PP.841-842.

من ايطاليا، بان الاتراك سوف يبدون رغبة ملحة للاتفاق مع حكومة بريطانيا، وان الحل سيشترى مقابل ٣٠٠,٠٠٠ الى ٥٠٠,٠٠٠ الف باوند[١].

في الواقع فقد توقع جمبرلن ان يكون " حدس لندسي في محله "، لذلك رأى بان "الصفقة معقولة "، واخبر لندسي بأنه مخول للتباحث مع وزير الخارجية التركية بهذا الخصوص، لان " المقترح الحالي هو البديل ولايمكن ان يكون مضافاً الى التنازل عن ارض "[٢].

لم يظهر الاتراك حماساً كبيراً لمقترح لندسي الاخير[٣]، لان الموقف المالي لتركيا لم يكن " محرجاً جداً " كما وصفه وتوقعه لندسي، فقد بدت الحكومة التركية وكأنها " غير مستعجلة لان تستلم المال الذي ستجلبه المعاهدة لهم "[٤]. وابلغ رشدي بك لندسي بأن مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ باون ليس كافياً[٥].

ان عدم تحمس الحكومة التركية لمقترح لندسي لم يكن مسألة اموال او حصص من النفط، بقدر ما هو مسألة امن. فالنفط لم يكن الاعتبار الوحيد للاتراك،اذ كشف جمبرلن امام البرلمان البريطاني في ١٨ شباط ١٩٢٦، بان الحكومة التركية، اخبرته بصورة شخصية، بانه في حال " تنازل بريطانيا عن مواقفها بخصوص ضم ولاية الموصل لتركيا،فبأمكان بريطانيا وشركاتها اخذ حق التنقيب عن النفط، كما ستمنح شركاتها امتياز مد انابيب الى نصف دزينة من الموانئ التركية ،ومايقارب ٣٠٠٠ كيلو متر من سكك الحديد "، ولكن جمبرلن ذكر بأنه رفض العرض التركي " لان حكومة صاحب الجلالة قد ائتمنت على العراق ،وليست مالكة له،بل منتدبة عليه، وان بريطانيا كمؤتمنة ومنتدبة لا تستطيع المساومة بحقوق ومصالح وشعب العراق مقابل امتيازات لاصحاب رؤوس الاموال البريطانيين"[٦].

---

1) BDFP,IA.Sir,Vol.I,P.842.

2) Chamberlain to Lindsay,Foreign Office 17-5-1926,BDFP,IA.Sir, Vol.I, No. 587,PP.842-843.

3) Lidnsay to Chamberlain ,Angora, 21-5-1926,BDFP,IA.Sir, Vol.I, No.588,P.843.

4) BDFP, IA.Sir, Vol.I, P.843.

5) Ibid,P. 844.

6)A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 529.

وحقيقةً فان توقيت اعلان جمبرلن ذلك المقترح ،وجوابه بتلك الصيغة على الطلب التركي، انما يعبر عن دلالات كثيرة ،فمن جهة اراد فضح الجانب التركي واضعاف موقفه امام اعضاء مجلس العصبة، باظهاره في موقع الباحث عن حلول بعيدة عن شرعية مجلس العصبة، وبانه لا يحسب أي حساب لمصالح وطموحات سكان الولاية، وبالمقابل فان جوابه كان دبلوماسيا الى حدٍ بعيد، فمن جانب اظهر التزام بريطانيا –الدولة القوية- بمقررات مجلس العصبة، ومن جانب اخر فانه اظهر بلاده بالنسبة الى العراقيين في صورة المدافع عن مصالحهم وامنهم واراضيهم.

وعلى الرغم من ذلك، وفيما يبدو فان الحكومة التركية اقتنعت بان تمسكها بموقفها، واطالة المفاوضات، لن يمكناها من انتزاع المزيد من التنازلات بخصوص مسألة الموصل، لذلك سلمت في ٢٨ ايار مسودة اتفاقية، موازية للمسودة البريطانية الى لندسي،الا ان ما يثير الانتباه في المسودة التركية هو ان المادة الاولى منها نصت على ان " الخط الحدودي بين تركيا والعراق هو ذلك الذي اقره مجلس عصبة الامم في ٢٧ ايلول ١٩٢٥ "[١] واعقب ذلك وفي ٣٠-٥-١٩٢٦ ابلاغ وزير الخارجية التركي شفوياً، لندسي بأن " حكومة تركيا تقبل بنسبة ١٠٪ ، ولمدة ٢٥ سنة من حصة العراق من عائدات النفط"[٢].

شهدت ليلة ٣-٤- حزيران آخر لقاء من سلسلة اللقاءات الطويلة والكثيرة التي جمعت لندسي برشدي بك، والذي تم فيها الاتفاق على اغلب النقاط الاساسية،

---

١) المقصود هنا خط بروكسل الذي أقر- من مجلس عصبة الأمم- كخط نهائي للحدود بين العراق وتركيا في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥،ينظر:

-Lindsay to Chamberlain, Angora, 28-4-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No. 589, P.844.

2) Lindsay to Chamberlain , Angora , 30-5-1926, BDFP , IA . Sir, Vol.I, No.590, PP.844-845; M.K.Oke, A Chrnology...,P.75.

لـذلك ابـرق لندسـي الى حكومتـهِ في لنـدن بأنـه " سـيوقع غـداً المعاهـدة مـع الاتـراك"[١].

وبناءً على ذلك، وبعد اجراء تغييرات طفيفة على الحدود[٢]، اعلن الاتـراك مـن جهة والبريطانيون والعراقيون مـن جهة ثانيـة، في ٥ حزيـران ١٩٢٦، التوقيـع علـى معاهـدة ثلاثيـة في انقـرة[٣]، وبـاعلان الاطـراف الثلاثـة في مقدمـة المعاهـدة، بانهـا عقدت " وفقاً للمعاهدة التي امضيت في لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣، فيما يخص الحـدود بين تـركيا والعراق ... "[٤]، تكون مشكلة الموصل قد انتهت وحلت عملياً.

ومن ضمن ١٨ مادة ـ نصت عليها المعاهدة، كانت ١٦ منها خاصة بمسألة الحـدود وتوثيق اواصر الصداقة " والجيرة "،وكانت تشير بصورة مبطنة الى الكورد[٥]، وقد تناولت المواد الاخـرى تحديـد خـط الحـدود وتحديـد جنسـية سـكان الاراضـي الـتي ضمت للعراق، وعلى دفع مبلغ(٥٠٠,٠٠٠) الف باوند عن نسبة ١٠٪ من عوائد النفط من حصة الحكومة العراقية الى تركيا ولمدة ٢٥ سنة"[٦].

وبالنظر الى بنود المعاهدة، يتبين بوضـوح ان الاتـراك لم يسـتطيعوا احـداث أي تغـيير كـبير في خـط بروكسـل، لانهـم ركـزوا جهـودهم في اتجـاه تحقيـق الامـن والاسـتقرار لتركيـا بالدرجـة الاولى ولـيس الارض، ففـي البدايـة كـان اصـرارهم

---

1) Lindsay to Chamberlain, Angora, 4-6-1926, BDFP, Sir.IA, Vol.I, P.845.

٢) وشملت ترك طريق اشوت ــ الآمون داخل الأراضي التركية، ومساحتها لا تتعدى بضـعة أميـال مربعة، ولم تكن بذات أهمية، ولكن الأتراك عدوه تنازلاً مضافاً إلى حصة النفط حصلوا عليـه مـن البريطانيين.ينظر:

-M.K.Oke, A Chrnology...,P.74.

٣) حضر عن العراق نوري سعيد ، وكيل وزير الدفاع الوطني في العراق، وعن بريطانيا سفير بريطانيا العظمى فوق العادة ومفوضها لدى تركيا لندسي، وعن الحكومة التركية توفيق رشيد بـك، وزيـر الخارجية في الجمهورية. ينظر:المعاهدة العراقية ــ الإنكليزية ــ التركية المنعقدة في انقرة ٥ حزيـران سنة ١٩٢٦، مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٤١، ص ٢.ينظر الملحق رقم (١٣) .

٤) المعاهدة العراقية – الإنكليزية – التركية ... ، ص ٤١؛ روبرت اولسن ،المصدر السابق، ص ١٠٨.

٥) ينظر : الفصل الخامس .

٦) ينظر: المعاهدة العراقية –الانكليزية –التركية ... ، ص ص ٢–٨؛

- M.K.Oke, A Chrnology...,P,71.

وتمسكهم بالارض (ولاية الموصل) ليضمنوا الامن والاستقرار بأنفسهم او على طريقتهم، ولكن بعد ان امنت بريطانيا، وعبر المعاهدة الجديدة، الامن والاستقرار لها، تخلت مرغمة عن مطالبتها بالولاية.فإن البريطانيين، لم يدخروا وسعاً في تقديم الضمانات للاتراك، بخصوص امنها، وحدودها، كما انهم كانوا مستعدين"لشراء تركيا حتى بالنفط"[1]، وقد كانت هاتان المسألتان ، طوال فترة المفاوضات، مثار نقاش وجدل بين لندسي وجمبرلن، اذ يؤيد اولسن *R.Olson* الرأي القائل، بأن عدم تمكن تركيا من منع ثورات الكورد فيها،كان عاملا وفر لبريطانيا وسيلة جيدة في استخدام عصبة الامم كاداة لفرض سياستها على تركيا ،و ثم في ترسيخ سياستها الاستعمارية في المنطقة كلها [2].

لقد كانت مناقشة حزب الشعب للمعاهدة لمدة خمس ساعات قبل امضائها مؤشرا على عدم شعبية المعاهدة اذ قاطع اعضاء الحزب مرات عديدة كلام رشدي بك، بل صرح احدهم لصحيفة (جمهوريت) غداة التوقيع على المعاهدة قائلا:"ستبقى الموصل زمنا طويلا جرحا داميا في قلوب الاتراك"،وقال آخر بان"الجدل كان يدور حول ايهما افضل اعلان الحرب ام عدم اعلانها"[3]، وفي ٦ حزيران نوقشت المعاهدة مجدداً امام حزب الشعب التركي،وقد صادق المجلس الوطني الكبير على المعاهدة في ٧ حزيران، باغلبية ١٤٣ صوتاً ضد صوتين وامتناع صوت واحد [4]،وهو ما يدل على ان تلك المعارضة كانت شكلية لان توفيق رشدي بك وقعها بتوجيه وموافقة اتاتورك . واظهرت الصحافة التركية بان المعاهدة لم تكن في الغالب مقبولة في البلاد ،ووصفت اكثر المقالات الاتفاقية بانها كانت "مجرد حل فرضته قوة الظروف "،وذهبت احدى الصحف الى انه "يستحيل على الاتراك ان يرحبوا بالمعاهدة بل على العكس خاب املهم جميعا وحزنوا...وما دام

---

1) R.Olson, Op.Cit.,P.149.

2) The Emergence …, PP.150-151

٣) فاضل حسين ،مشكلة ...،ص ٢٨١.

4) A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 528

ان الاتراك يعتقدون بان الموصل تركية فسيواصلون اعتقادهم بانها ارض فصلت مؤقتا عن الوطن"[1].

وعلى الرغم من ردود الفعل الغاضبة من الرأي العام التركي الا ان رشدي بك صرح غداة التوقيع على الاتفاقية امام الحاضرين " بأن تركيا ضحت من اجل الاخوة مع بريطانيا، ومن اجل احلال السلام في العراق "[2].

لقد حصلت تركيا على ضمانات كافية لتحقيق الامن والسلام ،وفوق ذلك حصلت على مكاسب مالية مهمة.

وفي يوم ٧ حزيران نفسه قدم جمبرلن وزير الخارجية البريطانية الى مجلس العصبة المعاهدة رسمياً. وبحلول ١٨ حزيران ١٩٢٦، دخلت المعاهدة حيز التنفيذ، بعد ان صادق عليها البرلمان العراقي في ١٤ من الشهر نفسه، لقد اشرت المعاهدة الجديدة، نهاية الجدال الذي حدث منذ الهدنة في ٣٠ اكتوبر ١٩١٨، ذلك الجدل الذي شكل تهديداً " للسلم الهش" لاكثر من سبع سنوات[3].

وحقيقة فان حسم المشكلة على النحو الذي سبق ذكره، كان نصراً كبيراً للدبلوماسية البريطانية، حتى ان قطاعات واسعة من الراي العام البريطاني لم تخفِ دهشتها عندما اعلن عن نص المعاهدة، ليس لانها انهت مشكلة الحدود بين العراق وتركيا بصورة نهائية، ولكن لانها سجلت في مقدمتها " ان المعاهدة قد عقدت طبقاً للمعاهدة الموقعة في لوزان ٢٤ تموز ١٩٢٣ ... فيما يخص الحدود بين العراق وتركيا " بل انها تعهدت في المادة(٥) بأن لا تقوم باية محاولة لتغير تلك الحدود [4].وقد ناقشت الصحف البريطانية،ووفقا لاتجاهاتها السياسية المعاهدة، ففي الوقت الذي اعتبرت فيه صحيفة الديلي اكسبرس "ان العراقيين استفادو على حساب البريطانيين "عزت صحيفة (الفورتنايتلي رفيو) سبب قبول انقرة

---

١) فاضل حسين، مشكلة ...،ص٢٨٢،

2) M.K.Oke.Op. Cit, P.75.

3) A.J.Toynbee, Op.Cit.,P. 528.

4) Ibid,P. 527.

للمعاهدة الى"افلاسها المالي وخوفها من تهديد ايطاليا بالقيام بغزوها فعلا "،وقالت صحيفة (الايكونوميست) بانه "كان هناك قلق عظيم في بريطانيا العظمى خشية ان تحول رفضها الدبلوماسي لقرار مجلس العصبة الى حرب مكشوفة في تلك المنطقة"[١].

كما ان المعاهدة أمنت مصالحها النفطية في الولاية وطرق مواصلات الامبراطورية مع ضمان "حاجز بوجه المد الشيوعي" وقطعت الطريق على المحاولات الهادفة للتقارب والتعاون بين تركيا والاتحاد السوفيتي[٢]،من جهة ومن جهة ثانية فانها خلقت اثرا طيباً في نفوس العراقيين العرب ،بل قللت من معارضة المناوئين لوجودها في العراق.

وقد عكس تصريح الملك فيصل ردة الفعل العراقي تجاه المعاهدة عندما صرح قائلا كما مر:" لست ارى هناك أي سبب يمنع العراق من عقد تحالف ودي مع انكلترا ليس لمدة خمس وعشرين سنة وحسب،بل ولاية مدة طويلة من الزمن ...شرط ان يتم الحفاظ على حرمة الامة دوما..."[٣]،كما وصف عبد المحسن السعدون (رئيس الوزراء العراقي) المعاهدة بانها" صفقة رابحة للعراق"،وكتب الى مجلس الوزراء في ١٧ حزيران ١٩٢٦ "بأنه يرى من المناسب ان يصدر عفو عام بحق بعض المسجونين في العراق ليكون بذلك احسن ذكرى لهذه المعاهدة التاريخية".كما قرر مجلس الوزراء العراقي دفع مبلغ (٥,٧٧٢,١٤٢) ليرة تركية على شكل اقساط سنوية الى مجلس الدين العثماني [٤].

ولا شك في ان العراق حقق بهذه المعاهدة" صفقة رابحة"،وضمَ اراضي" لم توصف ولم تظهر يوما بانها جُزءٌ من العراق"[٥] ولكن بفضل بريطانيا وعلى

---

١) للتفاصيل عن ردود الصحافة البريطانية ينظر: فاضل حسين ،مشكلة...،ص ص ٢٦٤-٢٧٠.

2) R.Olson,Op.Cit.,P.152

٣) هنري فوستر،المصدر السابق،ص ٢٨٣.

٤) لطفي جعفر فرج، عبدالمحسن السعدون، بغداد،١٩٧٨، ص ص ٢١٤-٢١٦.

5) League of Nations, Questions …, PP.28-29;

-فاضل حسين ،مشكلة ...،ص ٧٨.

حساب تطلعات الكورد،وهو ما دفع بجورج انطونيوس الى القول"...كان من حظ العراق ان تتفق مصالح بريطانيا الخاصة مع مصالحه وتتماشيا جنبا الى جنب في اكثر الاحيان ...فرغبة البريطانيين في السيطرة على منابع النفط في ولاية الموصل نتج عنها ضم ولاية الموصل برمتها الى الدولة العربية الجديدة،وصيرورتها اقليما من اقاليمها والفضل في هذا يرجع الى الدبلوماسية البريطانية .هذا فضلا من كونه ادى الى تعاون وثيق انكلو-عراقي بخصوص التصدي للمشكلة الكوردية ..."[1].

---

١) ينظر: -George Antonius, The Arab Awakening, New York, 1965, PP.364-365.

الفصل الخامس

أثر سياسة بريطانيـا تجاه تركيـا في كوردستان الشمالية
(١٩٢٣-١٩٢٦)

- القضية الكوردية في المعادلة البريطانيـة التركيـة
(تموز ١٩٢٣- كانون الثاني ١٩٢٥) .

- الانتفاضة الكوردية لعام ١٩٢٥.

- المتغير الكوردي في العلاقات التركيـة – البريطانية
(١٩٢٥-١٩٢٦).

القضية الكوردية في المعادلة البريطانية- التركيــة
(تموز ١٩٢٣- كانون الثاني ١٩٢٥)

كان لامتداد مفاوضات مشكلة الموصل، مدة طويلة، أثر سيئ في مصير الكورد، فقد أدت الادعاءات المتضاربة، لكل طرف، حول الولاية ذات الأكثرية الكوردية إلى عدم وجود سياسة ثابتة وواضحة تجاههم سواء من بريطانيا، أومن الحكومة التركية، وإلى إضفاء المزيد من الغموض والتناقضات على مصير الكورد السياسي، وباختصار تأثرت سياسة كل من الطرفين، في الفترة اللاحقة لإبرام معاهدة لوزان بتقدم وتطور المفاوضات حول مشكلة الموصل.

عكست السياسات البريطانية-التركية، مجموعة التدابير والإجراءات التي اتخذها كل طرف لضمان إبقاء الكورد في صفه، عن طريق بذل الوعود والتصريحات لهم بإدارة ذاتية، وتشجيع الثقافة واللغة الكوردية، وإذا لم تحقق تلك السياسة أهداف الطرفين فإنهم كانوا يلجأون إلى الحل العسكري. فمع اقتراب وصول لجنة التحقيق الدولية، كانت التكهنات تزداد بأن مستقبل الولاية المتنازع عليها سيكون إلى حد كبير بيد الكورد[١] ذوي الغالبية.

بالنسبة إلى بريطانيا، التي أملت عليها مصالحها الاستعمارية إلحاق كوردستان الجنوبية بالعراق لإدامة الدولة العراقية التي أنشأوها حديثاً، تمكنت ـ بعد سلسلة من العمليات العسكرية، والتي شملت قمع حركات اوزدمير والتدخلات التركية اللاحقة[٢]، فضلا عن مواجهة طموحات الشيخ محمود ـ من النفاذ إلى كل زاوية من

---

1) League of Nations, Questions…, P. 45.

٢) ينظر الملحق رقم (٩) .

زوايا كوردستان الجنوبية، وقد قام خبراؤها العسكريون مسح الولاية عسكرياً وأنجاز أدق خارطة لها حتى الوقت الحاضر[١].

إلى جانب ذلك، شهدت سياسة بريطانيا تجاه كورد كوردستان الجنوبية ـ ولاية الموصل ـ تنشيط وتجديد سياستها القديمة المتمثلة بدبلوماسية الوعود والتصريحات ولكن دون تنفيذها في النهاية، واستغلال تطلعات الكورد بإبداء اللين والتفهم إزاءها، فقد قرّر مجلس الوزراء العراقي في ١١ تموز ١٩٢٣ ـ وهو اليوم نفسه الذي عاد فيه الشيخ محمود إلى السليمانية-: بأن الحكومة العراقية لا تنوي تعيين اناس من العرب في الأقضية الكوردية، ولا تنوي إجبار الكورد على استعمال العربية بصورة رسمية[٢].

وفي أثناء مؤتمر القسطنطينية، وبينما كانت النقاشات مستمرة ومحتدمة حول مستقبل ولاية الموصل، كانت الإدارة البريطانية تتابع في الولاية المتنازع عليها تشجيعها ورعايتها القومية الكوردية بهدف تقويتها بوجه فكرة الوحدة الإسلامية، التي كانت الحكومة التركية تروجها بين الكورد في الولاية ومنذ بداية العشرينات[٣].

لقد تم تشجيع الثقافة الكوردية عن طريق تشجيع اللغة والأدب والصحافة الكوردية، وتوج ذلك الاهتمام بإصدار صحيفة(ژيانەوە) والتي صدر العدد الأول منها في آب ١٩٢٤ واستمرت في الصدور إلى سنة ١٩٢٦[٤]. وقد نشرت تلك الصحيفة إلى جانب نتاجات الكورد الأدبية، مقالات كثيرة انصبّت في الحملة الدعائية التي شنتها

---

١) جرجيس فتح الله، النفط قرر...، ص٣٨.

٢) للتفاصيل ينظر:

- Colonial Office, Special Report …1920-1931, P. 258.

٣) عثمان علي، العامل ...، ص٩.

٤) صحيفة **ژيانەوە** :وهي صحيفة أصدرتها السلطات الحكومية في السليمانية باللغة الكوردية ،في آب ١٩٢٤،واهتمت بنشر مواضيع سياسية واجتماعية وأدبية تخص الكورد ،وصدر العدد الأخير منها في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٦. ينظر:**عەبدوللا زەنگەنە،ژیانەوە وشوێنی ...،ل ٢٨؛ جبار جباري ،تاريخ** الصحافة الكوردية **في العراق ،بغداد، ١٩٧٥،ص ٣٥.**

باقي صحف الانتداب البريطاني في العراق تركز على تذكير الكورد بجرائم وإجراءات الأتراك ضدهم وضد تطلعاتهم[1].

وتمكن الساسة الإنكليز من إقناع الكورد بالمشاركة في الانتخابات النيابية، لأول مرة في العراق، كما بدأوا يسجلون أنفسهم في الجيش العراقي، وأصبح هناك ضباط من أصول كوردية في الجيش العراقي، وتم تقليدهم العديد من المناصب والوظائف المدنية [2]، وبدأت خطوات اندماج مناطقهم ـ ولاية الموصل ـ تسير بخطى أسرع من قبل[3].

لقد أتت سياسة الإنكليز، المرحلية- الحذرة، ثمارها، تلك السياسة التي أخذت بالحسبان مصالحها الستراتيجية في المنطقة المتنازع عليها، بالدرجة الاساس، وبشكل دائم.

وإلى الشمال قليلاً من ولاية الموصل، أدرك الأتراك مدى أهمية العامل الكوردي في النزاع مع البريطانيين، فبعد انتصار الكماليين في حرب التحرير، المتوج بمعاهدة لوزان، انتفت الحاجة إلى دعوات "الجهاد ضد المحتلين الكفار" التي أطلقها الكماليون بكثرة آنذاك، تلك الدعوات التي استجاب لها الكورد بقدر الأتراك إن لم يكن أكثر[1].

---

١) ركزت صحف الاحتلال البريطاني، وخاصة الصادرة في الموصل، على نشر موضوعات ومقالات عن مظالم الترك ضد الكورد ومساوئ الحكم التركي على كوردستان بصورة عامة، وكوردستان الشمالية بصورة خاصة، انظر مثلاً: جريدة الموصل، العدد ٩٠١ و ٩٠٢، تشرين الثاني ١٩٢٤، نقلا عن: عبد الفتاح علي يحيى، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية ملاحظات تاريخية ودراسات أولية،أربيل،٢٠٠١،ص ص٥٩٩-٦٠٠.

٢) تقلدت نخبة من الشخصيات والضباط الكورد وظائف عسكرية ومدنية عالية ومرموقة تراوحت بين تقلدهم الوزارة مثل جعفر العسكري من كركوك الذي تسنم منصب اول وزير دفاع عراقي في ١٩٢١ ومحمد امين زكي الذي تقلد مناصب وزير المواصلات والتربية...الى جانب تقلدهم لمناصب اقل لكنها ايضا مهمة مثل قائمقام في مدن كوردية وعراقية أمثال علي كمال او نواب في البرلمان امثال معروف جياووك... .ينظر:مير بصري، اعلام الكرد، لندن – قبرص، ١٩٩١، ص ٢٠٠و ص١٧٤- ١٨٠؛علي كمال، مذكرات علي كمال عبد الرحمن،تقديم وتحقيق جمال بابان،بغداد،٢٠٠١.

3) Colonial Office, Iraq Report on Iraq Administration, His Majesty's Government, April 1923- December 1924, London, 1925, P. 33; Colonial Office, Special Report …1920-1931, P. 258.

أكثر[1]. وتطلبت المرحلة الجديدة أساليب جديدة لم يتوان مصطفى كمال في إيجادها والتفنن بها، لاستخدام الكورد ضد الطرف الخصم أو على الأقل جذبهم إلى جانبه او حتى تحييدهم لحين كسب قضية الموصل[2].

كانت هناك مجموعة دوافع تدفع الأتراك الى التمسك بالموصل أكثر من البريطانيين يوماً بعد يوم، فبعد انتهاء مؤتمر لوزان، الذي شهد جدلا كبيراً حول ولاية الموصل، بين الأتراك من جهة والبريطانيين من جهة ثانية، وقف الأتراك موقفاً أكثر تعنتاً بوجه بريطانيا، خصوصا بعد تسويقهم للطروحات القومية في الادعاء بالموصل، أي وجود أكثرية كوردية - تركية في الولاية أثناء لوزان، وأظهروا المسألة، بعد ذلك، وكأنها مسألة قومية أمنية، تتعلق بالأمن القومي التركي، وكان الدافع الأهم من وراء قلقهم هو خشيتهم من مخاطر القومية الكوردية، والتي عبرت عنها صحيفة المانشستر الغارديان البريطانية التي تابعت تطورات الأزمة وعلقت قائلة "إن لدى الأتراك دافعاً واحداً قوياً لضم الموصل. إنهم يخشون أن تكون في ظل إدارتنا وإشرافنا المتسامح ملجأ للحركة القومية الكوردية، والكورد ثاني أكبر القوميات في داخل حدودهم"[3].وذكر احد اعضاء مجلس العموم :"ان الذي يقلق في كل هذه القضية لا يكمن في رسم الحدود ،ولا يرتبط بمسائل الأقليات القومية ،بل انه يكمن في المشكلة الكوردية الكبرى (*Great Kurdish Problem*)"[4]،وكان المسؤولون الأتراك أكثر وضوحاً في التعبير عن ذلك، وإذا كان عصمت باشا، وأثناء مفاوضات لوزان قد رفض عرض كرزن بإعطاء تركيا حصة سخية من بترول الموصل، و أجابته له، بأن قضية الموصل بالنسبة لتركيا

---

١) لقد عبر عن ذلك الدور سليمان نظيف باشا ـــ أحد كبار قادة حرب التحرير التركية ـــ في خطابه يوم تأبين الجندي المجهول التركي بقوله "أغلب الظن أن هذا الجندي هو جندي كوردي".ينظر: معروف جياووك، القضية الكوردية، بغداد، ١٩٢٥، ص٧٩؛ فريق من شباب الكورد، العرب والأكراد، بغداد، ١٩٣٧،ص١١.

٢) منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص٣٣١.

3) Manchester Guardian, 11June1924.

-نقلاً عن: عثمان علي، العامل...، ص٩.

٤) مقتبس من : كمال مظهر احمد،كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير دراسة وثائقية عن القضية الكوردية في العراق،كوردستان،٢٠٠٤،ج١،ص ١٨٩.

قضية قومية[1]. فإن مسؤولين أتراك آخرين كانوا أكثر وضوحاً وإصراراً على ضرورة الاحتفاظ بالموصل، ومن بينهم نائب رئيس الوزراء التركي الذي خاطب المجلس الوطني الكبير قائلاً: "إن العامل الكوردي ووجود الكورد في ولاية الموصل يشكلان نقطة مهمة في مسألة الموصل"[2]. وربط أحد النواب في المجلس الوطني الكبير مصير تركيا بمصير الولاية المتنازع عليها عندما ذكر "أن مسألة الموصل هي مسألة الولاية الشرقية-ويقصد الولايات الكوردية في جنوب وجنوب شرق تركيا-، ومسألة الولاية الشرقية هي مسألة تركيا، فإذا تعرضت الولاية الشرقية إلى الخطر، تتعرض تركيا أيضاً إلى الخطر"[3]. وأكد هذا التوجه ايضا نائب برلماني من أرضروم بقوله "في معاهدة سيفر وعدوا ـ أي البريطانيون ـ الكورد بأشياء كثيرة فيما يتعلق بالدولة الكوردية غير أنهم فشلوا.... إنهم يحاولون مرة أخرى خلق كيان كوردي في ولاية الموصل لتدمير وحدتنا الوطنية.... أستطيع أن أترك لهم الموصل ولكن ليس الكورد...."[4]. وكانت تصريحات السيد *Sirri* - نائب ولاية أزمير- أكثر وضوحاً وتعبيراً عن مخاوف تركيا عندما ذكر: " أن البريطانيين غير مهتمين بهذه الأرض - ولاية الموصل - للأسباب الاقتصادية وحدها، انهم يريدون خلق بذور الشقاق والخلاف في قلب الأرض الإسلامية. فبعد خلق حكومة كوردية في ولاية الموصل سيعملون على تشجيع الكورد الإيرانيين للانضمام إليهم لكن قبل ذلك سوف يقومون بدعوة الكورد الأتراك للانضمام إلى كيان كذلك، وحينئذ فإن تضحياتنا الكبيرة التي بذلناها منذ أيام سيفر وإلى هذا اليوم سوف تضيع"[5].

لقد كانت أهداف الحكومة التركية للاحتفاظ بالموصل أكبر بكثير من الاحتفاظ بها لأسباب اقتصادية وتوفر البترول فيها أو لتوسيع رقعة تركيا الجغرافية،بل ان المسالة الاهم هي" مسألة أمن قومي وتهديد لوحدة تركيا ووجودها"، وهذا يفسر تطويعهم لجميع الأوراق المؤثرة في سبيل ضم الولاية، بما في ذلك ورقة البترول

---

١) عثمان علي، العامل...، ص١٠.

٢) المصدر نفسه، ص١٠.

3) Ismael Güldas, A.G.E, S. 130.

٤) عثمان علي، العامل...، ص١٠.

٥) المصدر نفسه، ص١٠.

والامتيازات النفطية لترغيب وترهيب البريطانيين أو على الأقل خلق شقاق بينها وبين حلفائها، لإجبارها على التنازل عن الموصل[١].

وإذا كانت المرحلة من ١٩١٩-١٩٢٢ تطلبت مناداة الأتراك بوحدة الكورد والترك، والجهاد في سبيل الخليفة، والتي توجت بمادة في الميثاق الوطني تحدثت بوضوح إلى الأكثرية العثمانية المسلمة والتي تشمل الأتراك والكورد[٢]. وفرضت مرحلة مفاوضات لوزان بذل الوعود للكورد في منحهم حكماً ذاتياً ومزيد من الحقوق، فإن المرحلة الجديدة تطلبت تعزيز تلك السياسة لدقة الموقف الدولي ولحراجة المرحلة التي وصلتها مشكلة الموصل، ولكن دون أن يعرقل ذلك أو يؤثر في خطط مصطفى كمال في إقامة دولة أحادية القومية علمانية في توجهها السياسي.لذلك لا عجب أن يقر مصطفى كمال نفسه موضوع الحكم الذاتي لكوردستان الشمالية في المؤتمر الصحفي الذي عقده في مدينة أزميت في ليلة ١٦/١٧كانون الثاني ١٩٢٣[٣].

فقد أجاب مصطفى كمال على سؤال تقدم به أحمد أمين رئيس تحرير جريدة (وقت ـ *Vakt*) عندما استفسر عن رأيه حول القضية الكوردية[٤] "إن العنصر الكوردي الذي يسكن ضمن حدودنا الوطنية قد توطن فيها بكثافة في بعض المناطق، بينما تداخل وجودهم مع الأتراك في مناطق أخرى نتيجة امتزاجهم معهم.... لذلك إذا أردنا رسم خط أو حدود فاصلة بين الأكراد والأتراك فإننا بذلك نمحو تركيا والأتراك من الوجود.... ولهذا لا يمكن تصور وجود الكورد بمعزل عن

---

١) ظهر ذلك بوضوح أثناء مفاوضات لوزان، عندما قام عصمت باشا بإيفاد موظفين أتراك إلى شركات تجارية بريطانية دون علم كرزن، وكذلك امتياز جستر، الذي أثاره المجلس الوطني الكبير ومنحه لشركة جستر الأمريكية. ينظر: الفصل الثاني.

٢) دانكورت أ.روستو، المصدر السابق، ص٤١٣.

٣) في العام ١٩٨٧ أثار اكتشاف أحد المثقفين الكورد ــ وهو موسى عنتر ــ للوثيقة التاريخية التي تؤكد إقرار مصطفى كمال بنفسه للحكم الذاتي لكوردستان الشمالية،ردود أفعال متباينة وكبيرة لدى الأوساط الحكومية والثقافية على حد سواء في تركيا. للتفاصيل عن ردود الأفعال تلك. ينظر: إبراهيم الداقوقي، المصدر السابق، ص ص٣٠٨-٣١١.

٤) وكان ذلك بحضور رؤساء تحرير الصحف الصادرة آنذاك وهم الأدباء والكتاب المعروفون، أمثال: عدنان أدوار وخالدة أديب وصبحي نوري وفالح رفقي ويعقوب قدري وغيرهم.ينظر: المصدر نفسه، ص٣٠٩.

الأتراك، فبدلاً من تطبيق فكرة القومية الكوردية يجب تأسيس حكومة محلية، وإدارة ذاتية في المناطق التي يشكل الكورد الأكثرية فيها...."[1].

من المعروف، وبعد أن أمنت معاهدة لوزان حدود وسيادة تركيا، بدأ مصطفى كمال بتطبيق سياسة التغريب كأساس لبناء تركيا الجديدة، وكما سبق ذكره، فإن مصطفى كمال تشرَبَ آراء ضياء كوك ألب، الفكرية والاجتماعية كأداة لتنفيذ مشروعه الإصلاحي، ومن ذلك المنظار كان يرى بأن البنية الاجتماعية والاقتصادية لكوردستان، وكذلك كون اللغة الكوردية متميزة عن التركية، تعرقلان بناء تركيا الحديثة والمتماسكة كشعب[2].

لذلك، وابتداءً من صيف ١٩٢٣ بدأت الحكومة التركية، تدريجياً، بالتنصل عن كل وعودها الظاهرية السابقة، بقبول الكورد شركاء للأتراك في الوطن، وبدأت سياسة الدمج الكلي بدرجة كبيرة من القوة. وصدر في عام ١٩٢٣ قانون رقم ١٥٠٥ القاضي بمصادرة أراضي رؤساء العشائر الكوردية والشيوخ من علماء الدين، وكان القرار غطاءً لتتريك المنطقة، لأن الحكومة منحت الأراضي المصادرة إلى المهاجرين الأتراك الذين طردوا من اليونان وأجزاء من أوربا العثمانية[3].

وفي آذار ١٩٢٤ صدر مرسوم يقضي بالاقتصار على اللغة التركية في التعامل الرسمي، واستخدامها وحدها في المدارس[4]. وفي أثناء انتخابات المجلس الوطني الكبير التي جرت صيف ١٩٢٣، لم تعط الفرصة للكورد لانتخاب ممثليهم، وكان مصطفى

---

١) مقتبس من :ديفيد ماكدوال، **سەرچاوەی پێشووی**، ص٤٠٠-٤٠١. كان ذلك التصريح حصيلة ضغوطات سابقة لنواب كورد في المجلس الوطني الكبير، الذي سبق وأن خصص ثلاث جلسات أيام (٩) و(١٠) و(١١) شباط ١٩٢٢ لدراسة قانون الإدارة المحلية للكورد، وبحضور مصطفى كمال، وكان المشروع قد أقر بأغلبية ٣٧٣ صوتاً ومعارضة ٦٤ وهم نواب الكورد الذين رأوا مشروع القانون غير كاف.ينظر: محمد نور الدين،المصدر السابق، ص١٠١.

٢) **ديفيد ماكدوال، سەرچاوەی پێشووی**، ص٤٦٧ ؛ وللمزيد عن طروحات كوك ألب حول الكورد ونظرياته، ينظر:

- R. R.Olson, OP.Cit.,PP. 43-44.

3)M.M. Van Brunssen, Agha, Shaikh and State, Utrecht,1978,PP. 378-380 ; R.Olson, OP.Cit.,P. 45.

٤) جرجيس فتح الله، يقظة ...،ص٢٩٢؛ ؛ **ئیحسان نوري باشا،شورەشی نە تە وە ی كورد لە توركیا،وەر گیران: م.جمیل روژ بیانی،بە غدا،١٩٩٣،ل ل١٢-١٤ ؛ديفید ماكدوال،سەرچاوەی پێشووی، ل٤٠٢.**

كمال قد قام باختيارهم بنفسه وحسب ولائهم له، ولم تكن للانتخابات أية مصداقية في المنطقة الكوردية[1]. ووضعت بذلك اللبنات الأولى لتزيك الإدارة في كوردستان، حيث شمل تدريجياً تعيين الموظفين الترك أو الكورد المتعاونين مع الحكومة في سياستها الرامية إلى صهر الكورد في بودقة القومية التركية. ويذكر ماكدوال" بأن الأعمال والوظائف في كوردستان كانت تمتلئ من الأتراك، وأن الأكراد الذين بقوا معينين في وظيفة قائمقام، كان يحق لهم الوصول إلى تلك الوظيفة إذا لم يكن لهم ميل للقومية الكوردية"[2]. وتدريجياً تم محو وإزالة اسم كوردستان من جميع الكتابات الرسمية ومن الأطالس الجغرافية، وتم إطلاق الأسماء التركية على المواقع بدلاً من أسمائها الكوردية الأصلية[3]، وطالت الإجراءات التركية حتى الكورد الذين كانوا يخدمون في الجيش التركي، حيث كانت تهان كرامتهم[4].

مجمل الإجراءات التركية الأخيرة أقنعت القوميين الكورد وقادتهم، بأنهم إذا لم يتحركوا، فإن مصطفى كمال سيستمر في سياسة الصهر والقمع في كوردستان، وتحت ضغوط هؤلاء القوميين الكورد، تم عقد المؤتمر (التركي- الكوردي) في الأول من آب ١٩٢٤ في مدينة ديار بكر، وقد حظي المؤتمر باهتمام خاص ولكن بقيت نشاطاته سرية ولم يشر أي مطبوع أو صحيفة رسمية تركية إلى المؤتمر[5].

إن الحكومة التركية باستجابتها للضغوط الكوردية، لم تكن تعني أبداً جديتها في مناقشة المطالب الكوردية، بل جاءت الاستجابة لمواجهة التحركات والإجراءات البريطانية إلى الجنوب من المنطقة الكوردية التابعة لتركيا بكيلومترات ليست كثيرة، وكذلك لضمان العامل الكوردي في المفاوضات الصعبة الجارية مع البريطانيين حول مستقبل ولاية الموصل، الساكنة بأكثرية كوردية والمتنازع عليها.

---

١) ئيحسان نورى باشا، **سەرچاوەى پێشووى**، ل ل ٢١-٢٢.

٢) ديفيد ماكدوال، **سەرچاوەى پێشووى**،ل ل٤٠٢-٤٠٣.

3) Erik. J. Zuches, OP.Cit.,P. 178; R.Olson, OP.Cit.,P. 44.

٤) ديفيد ماكدوال، **سەرچاوەى پێشووى، ل٤٠٣**.

5) Henderson to Macdonald , Constantinople , 16-9-1924 , IBTK , No.685, P. 13.

أفتتح المؤتمر بمشاركة وفود من وجهاء الكورد وقياداتهم التقليدية وممثلين عن الجانب التركي[١].

كان أول وأهم مطلب تقدم به المندوبون الكورد وأصروا عليه هو إدارة خاصة وحكم ذاتي لكوردستان كضمانة أساسية لحقوق الشعب الكوردي[٢]. فضلا عن مطاليب أخرى شملت إعطاء القروض للمزارعين الكورد والافراج الفوري للمعتقلين السياسيين، وإيقاف التجنيد الإجباري والمطالبة بإعادة المحاكم الشرعية إلى كوردستان، والتي سبق وأن ألغتها الحكومة التركية[٣].وتعهد الكورد مقابل تلبية مطاليبهم بإخماد أية حركة أو ثورة مناهضة للأتراك في ولاية الموصل، أو أية منطقة أخرى، وبأنهم سيقومون بحملة بين أهالي المنطقة المتنازع عليها لحشد الدعم لتركيا[٤].

على الرغم من أن صفقة الكورد بدت مغرية للأتراك، إلا أنهم لم يستجيبوا لها حقيقةً، ولكنهم لم يرفضوها أيضاً، وماطلوا في الاستجابة، لأن مشكلة الموصل كانت ماثلةً وتنتظر حلاً، لذلك اكتفتوا بترديد شعاراتهم السابقة التي تؤكد على أن الكورد والأتراك أخوة ولا يمكن التفريق بينهما. وقاموا ببعض الإجراءات الشكلية لغرض الدعاية وتهدئة الكورد، شملت إعلان العفو العام عن الكورد، وتأجيل العمل ببعض القرارات الخاصة بالمحاكم الشرعية[٥].

أبقت تلك الإجراءات الشكلية بعض الكورد موالين أو على الأقل مهادنين للحكومة التركية[٦]. ولكن ليس جميعهم، فقد جاء ردّ كورد قوجگيرى[١] سريعاً،

---

1) R.Olson, OP.Cit., P. 45.

2) Henderson to MacDonald, Constantinople, 16-9-1924, IBTK. No. 685, P. 13.

3) Ibid,P. 13; A.L. Macfe, Atatürk, London, New York, 1994, P. 164.

4) Henderson to MacDonald, Constantinople, 16-9-1924, IBTK, No. 685, P. 12.

5) Henderson to MacDonald, Constantinople, 16-9-1924, IBTK, No. 685, PP. 13-14.

6) Al. Macfe, OP.Cit., P. 164.

عندما أعلنوا انتفاضة جديدة ضد السلطات التركية في سيواس، أجبرتها على إرسال قواتها التي ألقت القبض على ضابط الجيش العام الكوردي الذي كان يقود النتفاضة في سيواس، وكانت تلك الانتفاضة الكوردية مبعث ارتياح لدى السلطات البريطانية التي كانت تراقب تصرفات الأتراك بحذر[٢].

ان انتفاضة قوجگيرى في سيواس كانت مؤشرا مهما على فشل مؤتمر ديار بكر الكوردي- التركي، وبداية لمرحلة جديدة من العلاقات بين الكورد والأتراك،وإن فشل مؤتمر ديار بكر وما تبعه من أحداث لاحقاً، أقنع القادة الكورد بعدم جدوى خيار النضال السلمي ضد الأتراك وضرورة تبني الخيار العسكري. لذلك بدأ تنظيم آزادي الكوردي[٣] بأخذ الاستعدادات لانتفاضة مسلحة، وعقد عدة اجتماعات سرية لهذا الغرض. وفي الإطار نفسه كان يوسف ضياء بك البدليسي، أحد مؤسسي آزادي، قد قام في صيف ١٩٢٤ بجولة في استانبول وأنقرة، التقى خلالها، بعض قادة الكورد السياسيين وزعماء من حزب الترقي الجمهوري[٤]، من أبرزهم فتحي اوكيار ورؤوف

---

١) **قوجگيرى**:احد اقضية سنجق سيواس ،يقع الى الشمال الشرقي منه،ومركزه زازا،بلغ تعداده في تلك الفترة حوالي ٥٧٩٥٣ غالبيتهم الساحقة من الكورد المسلمين ،كما يسكنه نسبة من الارمن والمسيحين والاتراك .ينظر:**فەيسەل دەباغ،كوردستان لە چابكراوە عوسمانلييەكاندا،كوردستان،٢٠٠٤، ل ل ١١-١١٨.**

2) Henderson to MacDonald , Constantinople , 16-9-1924 , IBTK, No.685, PP. 13-14.

٣) تنظيم آزادي:او (جمعية استقلال الكورد- كورد استقلال جمعيتى) تنظيم سياسي كوردي سري، تأسس في ارضروم اواخر سنة ١٩٢٢ برئاسة العقيد خالد بك جبرانلي ويوسف ضياء بك (نائب بتليس)وافتتحت الجمعية فروعا لها في بتليس وخربوط وديار بكر واورفا وسيرت...، كما استقطبت الجمعية مختلف شرائح وفئات المجتمع الكوردي، وجذبت معظم الشخصيات الكوردية المعروفة مثل الجنرال إحسان نوري باشا وملا سعيد الكوردي (سعيد النورسي)و الشيخ عبد القادر افندي والشيخ شريف شريف بالو... ، وما يجدر ذكره هنا هو ان انتفاضة الكورد لعام ١٩٢٥ التي قادها الشيخ سعيد بيران كانت من تنسيق وتخطيط هذا التنظيم.ينظر:

-M.Emin ASLAN,Siyaseta Netewi u Helsengandina Tevgera Netewi ya Kurd,Wasanen War,Istanbul,2002,L.168;

-خليل علي مراد ،القضية...،ص ٢٢.

٤) حزب الترقي الجمهوري:تاسس هذا الحزب في ١٧ تشرين الاول ١٩٢٤،الا ان جذوره تعود الى سنة ١٩٢١،عندما اتخذ بعض رفاق مصطفى كمال خطاً معارضاً لسياسة مصطفى كمال الذي اظهر منذ ذلك الوقت دكتاتورية في اتخاذ القرارات ،ومن ابرز قياداته :رؤوف بيك ،كاظم قره بكر باشا ورافت باشا... .للتفاصيل، ينظر: قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات...،ص ص ١٦٣-١٧٤.

اورباي وغيرهما، حصل منهم على وعود بمساعدة ودعم أية ثورة كوردية[١]. وبعد إكمال تلك المهمة كانت الاستعدادات الأخرى جارية.

أرسل يوسف ضياء بيك رسالة إلى رضا بيك[٢] الذي كان ضابطاً في بيت الشباب[٣]. مبيناً له الحالة السياسية ونتائج نشاطاته[٤].

ويبدو أن رضا بيك قد أخطأ فهم تلك الرسالة عندما حث الضباط الكورد في الكتيبة المتمركزة في بيت الشباب على القام بحركة[٥]. لذلك قام إحسان نوري باشا[٦] ورفاقه الضباط في الكتيبة المذكورة بإعلان الحركة بينما كانوا في مهمة ضمن الفرقة الثانية في الكتيبة " ١٨ مشاة"، المرسلة لولاية هكاري في آب ١٩٢٤،

---

1) H.Hişyar, Ditin u birhatinen min 1907-1985, Libnan,2000,L.255.

٢) وهما من ابرز قادة الحركة الكوردية في كوردستان الشمالية،كانا عضوين مؤسسين لجمعية استقلال كوردستان .للتفاصيل عن نشاطهما ينظر:زنار سلوبي ،المصدر السابق،ص ٩٦ وما بعدها.

٣) بيت الشباب هي بلدة كوردية تقع في جنوب شرق تركيا وتسمى أيضاً بـــ(أَلْكِي).ينظر الملحق رقم (٩).

4) M.M. Van Brunssen,OP.Cit., P. 382.

٥) للتفاصيل عن بدأ ذلك العصيان، ينظر: ئيحسان نورى باشا، **سەرچاوەى پێشووى**، ل٢٣ ومـــا بعده؛ زنار سلوبي، المصدر السابق، ص٩٦ ؛

- A.J.Toynbee, OP.Cit.,P. 507.

٦) إحسان نوري باشا(١٨٩٢- ١٩٧٦)، احد اهم قادة الحركة الكوردية في كوردستان الشمالية،برز اسمه في عام ١٩١٩ عندما كان ضمن مندوبي حامية استانبول لمساعدة مصطفى كمال ،التي قـــادت التمرد ضد حكومة فريد باشا ودفعتها الى الاستقالة ،ولمع اسمه قائداً عسكرياً من خلال مشاركته في حرب الاستقلال= التركية،كما =كان احد المندوبين في مؤتمر سيواس عام ١٩١٩،ثم التحق بالجيش التركي التاسع في طرابزون،وعين آمرا للفوج الاول من اللواء الثاني عشر ،ان خدمات ونضال احسان نوري باشا ومثله كثير من الكورد ،لم تشفع له ولابناء جلدته من الكورد و لم يسلمهم من سياســـة الصهر والتتريك التي قرر الكماليون تطبيقها على جميع القوميات غير التركية ،لـــذلك انتمـــى الى صفوف الجمعيات السياسية الكوردية التي نشطت وطالبت بحقوق الكورد ومـــن اشـــهرها جمعيـــة استقلال كوردستان (آزادى) السرية التي قامت بتنظيم حركة بيت الشباب التي اجهضت سريعاً ،وفر على اثرها مع رفاقه الى العراق ،كما كان احد قادة انتفاضة الكورد لعام ١٩٢٥،ثم قائدا لانتفاضـــة ارارات (١٩٢٧-١٩٣١) ،التي قضى عليها الاتراك بقسوة واعدموا معظم قادتهـــا،الا ان إحســـان نوري باشا تمكن من الفرار الى طهران ،حيث اصبح هناك لاجئا سياسيا ،وانتهت فيها حياته السياسية .ينظر:إحسان نـــوري باشـــا ،مـــذكرات –انتفاضـــة **ا ـــرى** ١٩٢٦-١٩٣٠،ترجمـــة صـــلاح بروارى،بيروت،١٩٩٠،ص ٩ وما بعدها ؛كوى ره ش ،جمعية خويبون ١٩٢٧ووقائع ثورة ارارات ١٩٣٠،تقديم ومراجعة عبدالفتاح البوتاني،اربيل ،٢٠٠٠،ص ص ٥٢- ٥٤ ؛عزيز الحاج ،االمصدر السابق ،ص ٢٢.

لقمع تحركات الآثوريين فيها[١]. ولتعزيز تواجد تركيا في المنطقة دعماً لموقفها السياسي في نزاعها مع بريطانيا على ولاية الموصل[٢].

كانت ليلة ٤/٣ أيلول لحظة إعلان الضباط الكورد الحركة المذكورة، وقاموا بمحاولات عديدة للتنسيق بين الضباط الكورد في الجيش التركي، وإقناع رؤساء العشائر الكوردية للمشاركة في الانتفاضة[٣]. ولكن ضعف الاستجابة من هؤلاء الرؤساء أدى إلى فشل المخطط، وإلى تعرض قوات الثوار إلى هزائم كبيرة[٤]، بسبب استقدام الأتراك لتعزيزات كبيرة من المناطق المجاورة[٥].

وبعد فشل الحركة، هرب أكثر القادة الكورد، وعلى رأسهم إحسان نوري باشا إلى سوريا، ثم دخلوا ولاية الموصل الخاضعة للانتداب البريطاني عن طريق سنجار[٦]. كما هرب ٥٠٠ فرد من الكتيبة ١٨ التي كان يقودها إحسان نوري باشا[٧].

كان لحركة بيت الشباب، رغم فشله ومحدوديته، أبعاد كثيرة، فمن جهة أثبت عدم قدرة التنظيمات الكوردية - التي يترأسها المثقفون والضباط الكورد- على تعبئة الجماهير بشكل واسع، وأن الشعب الكوردي ما تزال تفصله عن النخبة الكوردية فجوة كبيرة، كما لفتت نظر الحكومة التركية إلى جدية الكورد وتنظيماتهم في العمل ضدها، وهذا ما حفزها على تشديد إجراءاتها ضد الكورد وتضييق الخناق على رؤساء وقيادات الكورد وتقييد تحركاتهم.

---

١) كتاب دائرة ضباط الخدمات الخاصة، بغداد إلى مقر القيادة الجوية، بغداد، سري، دى/٦، في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٤، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة ١٩٢٤-١٩٢٦، ص٦.

2) H.Hişyar, Jedere Bere,L. 225.

٣) مذكرة من مقر القيادة الجوية للقوات البريطانية في العراق، بغداد، إلى مستشار وزارة الدفاع ، بغداد، في ٥تشرين الثاني ١٩٢٤، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة ١٩٢٤-١٩٢٦، ص٣.

4) N. Intisar, OP.Cit.,P. 84.

5) H.Hişyar, Jedere Bere, L. 225.

٦) عبد الفتاح علي يحيى، وثائق...، ص٦٦٤.

٧) كتاب دائرة الخدمات الخاصة، بغداد، إلى مقر القيادة الجوية، بغداد، في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٤، سري، دى/٦، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة، ١٩٢٤-١٩٢٦، ص٧.

لقد كان البعد الأهم لنتائج ذلك العصيان هو البعد الإقليمي المتمثل بدخول بريطانيا، كطرف غير مباشر، في الأحداث، محاولة استغلال قادة الحركة "المجهضة"، كورقة إضافية للضغط على الأتراك في مفاوضات الموصل.

تلقي الوثائق البريطانية مزيداً من الضوء على أهم قادة الحركة اللاجئين إلى العراق، أمثال إحسان نوري باشا ويوزباشي-نقيب- على زكي بن ولي ويوزباشي إسماعيل حقي أفندي بن محمد علي، وغيرهم، وتقدم معلومات مهمة ومستفيضة عن كل شخص بشكل وافٍ[1]، وهذا يدل على تفكير بريطانيا بجدية في استغلال هؤلاء بعد دراسة مؤهلات كل منهم.

وبالفعل فقد رحبت سلطات الانتداب البريطاني في العراق، بقدوم هؤلاء، إذ تم قبول اليوزباشي علي زكي بن ولي في المدرسة العسكرية للجيش العراقي، وعين صديقه اليوزباشي إسماعيل حقي أفندي في منصب مدير مدرسة في الناصرية[2].

أما قادة الحركة الآخرون من الضباط في الكتيبة ١٨، فيبدو أن البريطانيين قد تأثروا بقدراتهم، ففكروا لذلك جدياً بالمساعدة في إعادة تنشيط جمعية استقلال الكورد، التي كانت وراء الحركة[3].

إن ما يرجح الطرح الأخير، هي المذكرة المرفوعة من مقر القيادة الجوية ببغداد إلى مستشار وزارة الدفاع العراقية، والتي "توصي بشدة أن يؤخذ في الاعتبار منح هؤلاء الضباط رتبة ضابط في الجيش العراقي، انطلاقاً من قناعته بأن الحكومة العراقية يجب أن تتعامل بلطف مع الكورد، من أجل أن تصون نفسها ضد الأتراك". لان" هؤلاء قدموا خدمة عملية ممتازة إلى كلتا الحكومتين البريطانية

---

١) للتفاصيل عن أسماء تلك الشخصيات ونشاطاتهم، ينظر: مذكرة القيادة الجوية للقوات البريطانية في العراق، بغداد، إلى مستشار وزارة الدفاع في بغداد، في ٥ تشرين الثاني ١٩٢٤، سري للغاية، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة ١٩٢٤-١٩٢٦، ص ص٢-٥ .

٢) للتفاصيل ، ينظر: مذكرة القيادة الجوية للقوات البريطانية في العراق، بغداد، إلى مستشار وزارة الدفاع في بغداد، في ٥ تشرين الثاني ١٩٢٤، سري للغاية، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة ١٩٢٤-١٩٢٦، ص ٢ .

3) N. Entisar, Op.Cit.,P. 83.

والعراقية" واقترحت المذكرة " استخدام هؤلاء في كوردستان في الوحدات الجديدة التي يجري تشكيلها في كركوك"[١].

وتشير وثيقة بريطانية أخرى إلى مدى الارتباك والغضب الذين أحدثهما عصيان الضباط الكورد باتجاه الحكومة التركية، وتعزى ذات الوثيقة سبب العصيان إلى عدم استجابة أنقرة للمطالب الكوردية في مؤتمر ديار بكر الأخير[٢].

ويبدو أن ما دفع البريطانيين إلى التفكير جدياً في استغلال أعضاء التنظيم الكوردي المسؤول عن الحركة، والتفكير بالتعاون معهم، هي قدراتها المؤثرة[٣]. فقد تمكنت في فترة قصيرة نسبياً من تعبئة أكثر من نصف أفراد الكتيبة ١٨ التركية - أي ما يقارب ٥٠٠ فرد - للحركة ضد السلطات التركية[٤].وهذا الأمر لايمكن لبريطانيا ان تتفاداه في حساباتها لحسم مشكلة الموصل.

ومن جهة ثانية، كان هناك أمران دفعا الضباط الكورد إلى التفكير في استئناف نشاطهما عند لجوئهم إلى سلطات الانتداب البريطاني في العراق، الأول هو من أسلوب وطريقة استقبال المسؤولين البريطانيين لهم، بإعطائهم حق اللجوء السياسي ومنحهم مخصصات مالية، وعرض وظائف مدنية وعسكرية عليهم. والسبب الثاني والأهم هو محاولتهم للاستفادة من الظرف الإقليمي الحرج، والتناقض القائم بين بريطانيا وتركيا بسبب صراعهما على ولاية الموصل. واعتقد الضباط الكورد بإمكانية اتفاق مصالحهم مع اتجاه المصالح البريطانية.

انطلاقاً من تلك الدوافع، اقترحت جمعية استقلال كوردستان، القيام بثورة كوردية ضد الأتراك في انحاء ديرسيم وشرناخ بالذات، وطلبت مساعدة السلطات

---

١) كتاب القيادة الجوية البريطانية إلى مستشار وزارة الداخلية العراقية، في ٥ تشرين الثاني ١٩٢٤، المركز الوطني لحفظ الوثائق ، البلاط الملكي، الديوان ، ملف تشكيل دولة كردية مستقلة ١٩٢٤-١٩٢٦، ص ٥ .

٢) كتاب القيادة الجوية البريطانية إلى مستشار وزارة الداخلية العراقية ـــ بغداد، في ٥ تشرين الثاني ١٩٢٤، الوثيقة (٢) تابع، المرفق ٣ آ، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كردية مستقلة ١٩٢٤-١٩٢٦، ص ١٦ .

3) N. Entisar, Op.Cit.,P. 83.

٤) تقرير استخبارات هيئة أركان الجو ـــ مقر القيادة الجوية البريطانية في العراق، سري للغاية، في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٤، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كردية مستقلة ١٩٢٤-١٩٢٦،ص١٦ .

البريطانية للثوار، لقرب المنطقتين من المنطقة المتنازع عليها، ولاية الموصل حيث تواجد القوات البريطانية، كما أن عشائر تلك المنطقة الكوردية، نجحت طوال سنوات، في مقاومة السلطات التركية، وتنتظر دعماً بريطانياً، لسهولة وسرعة وصوله إليهم[١].

ومن أجل إقناع بريطانيا بدعم تطلعات الشعب الكوردي المشروعة، حاولت الجمعية الكوردية تقديم حجج مختلفة، في المذكرات التي رفعتها لسلطاتها في العراق، مبينة فيها بأن "الأكراد مستمرون في اعتقادهم الراسخ بأن بريطانيا.... في النهاية ستتبنى قضيتهم وتحقق خلاصهم" وهم"يعلقون آمالاً كبيرة عليها"[٢].

وإلى جانب محاولات التماس العطف من بريطانيا، فإن الجمعية حاولت إقناع بريطانيا بوجود تهديد مستمر من الأتراك على ولاية الموصل والعراق، وإن ذلك التهديد لن ينتهي إلا بإقامة "حاجز بشري متمثل بعنصر مستقل في المنطقة يعمل على قطع تواصل الشريط الطوراني، فضلاً عن كونه يكون جبهة ضد الأتراك والفرس والروس"[٣].

وأوضحت الجمعية الكوردية للمسؤولين البريطانيين، أن ما دفع الجيش التركي مؤخراً إلى مهاجمة الآثوريين واحتلال مناطقهم، هو فشلهم في الوصول إلى الموصل عبر زاخو وفيشخابور، وأنهم بإجرائهم الأخير، حققوا مجموعة أهداف أهمها تعزيز مواقعهم قبل مجيء الشتاء، وإنشاء طرق ومستودعات، فضلا عن محاولتهم إرسال مفارز تركية متنكرة بزي كردي، عبر تلك المناطق، لإقامة علاقة مع الشيخ محمود البرزنجي الثائر من جديد في السليمانية[٤]. وبعد ذلك يمهدون لاحتلال

---

١) مذكرة من دائرة ضابط الخدمات الخاصة، بغداد، إلى مقر القيادة الجوية البريطانية، بغداد، سري،دي/٦، في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٤، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كردية مستقلة ١٩٢٤-١٩٢٦، ص١٠.

٢) مقتبس من: هارفي موريس وجان بلوج، لا أصدقاء سوى الجبال، ترجمة راج آل محمد، تقديم هادي العلوي، بيروت، ١٩٩٦، ص٨٧.

٣) مذكرة من المقر الجوي البريطاني في العراق، بغداد، إلى أمين سر وزارة الطيران البريطانية، كنغواي، لندن، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٤، دبليو. سى. ٢، سري جداً، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة ١٩٢٤-١٩٢٦، ص٢٠.

٤) في الواقع تجددت علاقة الشيخ محمود بالكماليين فور إعادته من منفاه بالهند قبل نهاية ايلول ١٩٢٢،دون علم من البريطانيين وحلقة الوصل والمسؤول عن تلك النشاطات كان احمد تقي ،احد رجال الشيخ محمود،الذي عاد من أنقرة إلى السليمانية عبر أورمية يوم ١٧-١١-١٩٢٣،وتحدث=

كركوك والسليمانية وتهديد الموصل منها، ومن ثم استدعاء القبائل الكوردية الشمالية لتحرض القبائل الكوردية الجنوبية على التمرد، وبتحقيقهم ذلك، تكون أنقرة قد خلقت أمراً واقعاً، يجبر عصبة الأمم باستصدار قرار لصالحهم[1].

وأكد القوميون الكورد للبريطانيين، بأن إخوانهم من الكورد القاطنين على مقربة من الحدود الرومية (التركية) متعاطفون بدرجة كبيرة مع كورد الجنوب، وأن مشاعرهم القومية بنفس الدرجة من القوة[2]، وقدر هؤلاء نسبة الكورد بين صفوف الجيش التركي بما لا يقل عن ٥٠٪، فضلاً عن نسبة كبيرة من الضباط الأتراك المتعاطفين مع الكورد والذين بدورهم أجروا اتصالات وقدموا وعوداً بالانضمام إلى الكورد في حال قيامهم بأية حركة ضد الحكومة الكمالية[3].

ناقش تقرير بريطاني إمكانية دعم جمعية استقلال كوردستان التي نظمت حركة بيت الشباب، وقد اوصت باهمية وضرورة وجود دعم بريطانيا لها،وقد ذكر التقرير، بأن حركة الضباط الكورد في بيت الشباب وإن كان فاشلاً إلا أنه تسبب في هروب ٥٠٠ من أفراد الكتيبة، فضلاً عن إضعافه لمعنويات القطعات التركية، والأهم من ذلك فإن الحركة جعل الأتراك يدركون بأنهم إذا فكروا القيام بعمليات ضد الموصل، فإنهم "سيلقون مقاومة وليست دعماً من الأكراد في تلك المناطق". واقترح

=من هناك عن "عودة أكيدة لولاية الموصل إلى تركيا ..." وزعم بأنه"يحمل أمر منح الحكم الذاتي للشيخ محمود" ،وتتحدث وثيقة بريطانية عن شخص من أهالي آميدي-العمادية- نشط كوسيط بين الكماليين والشيخ محمود ،ويبدو من الوثائق البريطانية استياء المسؤولين الإنكليز الشديد من تلك العلاقة ،خصوصا وقد استمرت تلك النشاطات والاتصالات خلال فترة تواجد لجنة التحقيق وما بعدها وبالفعل تمكنت السلطات البريطانية من وضع حد لتلك الاتصالات لان استمرارها"... سيؤثر بأسوا شكل على عصبة الأمم بالنسبة للعراق".للتفاصيل ينظر: **كەمال مەزهەر،چەند لابەرەك لە میژووی ـەلی كورد،هەولیر،٢٠٠١،بەر ـی ٢،ل ل١٠٩-١١٤**؛كمال مظهر احمد ،وثيقة مهمة حول موقف الإنكليز من الشيخ محمود وحركاته،ترجمة عبدالله بابان ، **ـولان** العربي ،العدد ٦٤،أربيل ٣٠ أيلول ٢٠٠١،ص ص٤٨-٥٣.

١) من دائرة ضابط الخدمات الخاصة ـــ بغداد، إلى مقر القيادة الجوية البريطانية ـــ بغداد، في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٤، دى/٦، سري، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، ملف تشكيل دولة كردية مستقلة ١٩٢٤-١٩٢٦، ص ص١١-١٢.

٢) مذكرة من المركز الجوي للقوات البريطانية في العراق ـــ بغداد، إلى أمين سر وزارة الطيران، كنغواى، لندن، دبليو. سى٢٠، في ٢٦ تشري الثاني ١٩٢٤، سري جداً، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة ١٩٢٤-١٩٢٦، ص٢٠.

٣) مذكرة من دائرة ضابط الخدمات الخاصة ـــ بغداد، إلى مقر القيادة الجوية البريطانية ـــ بغداد، في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٤، سري، دي/٦، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة ١٩٢٤-١٩٢٦، ص١٢.

التقرير البريطاني دعم أية حركة كوردية، لأن ذلك الدعم يستهدف عدة أشياء: الأول منع الأكراد من الاحتكاك العدائي مع البريطانيين. وثانياً: الحيلولة دون تحشيد قطعات في جبال الآثوريين - هكاري - وأخيراً إضعاف معنويات الجيش التركي[1].

وفي غضون ذلك اقترحت جمعية استقلال كوردستان خططاً متعددة وأشكالاً مختلفة للتعاون مع البريطانيين، وكان أهمها طلبها مرافقة ضابط بريطاني لعدد من الضباط الكورد من بغداد إلى قواطع الحدود التي يمكن أن تثار فيها الفعاليات ضد الأتراك، بحيث يضمنون الاتصال بين الكورد القاطنين هناك وبين زعماء عشائرهم. وطالبوا أيضاً بالسماح لهم بإصدار جريدة في الموصل لإبطال تأثير الدعاية التركية[2] وتشجيع الفكرة الثورية في كوردستان، وأن يسمح لهم بإنشاء مركز في زاخو لضمان الاتصال مع زعماء عشائر الگويان وسوباس وشرناخ بحيث يتسنى لهم أن ينقلوا الجرائد من خلالهم إلى قلب بلدهم[3].

وأبلغت الجمعية الكوردية المذكورة بأن الأتراك يقومون بتحشيد قوة كبيرة لاستخدامها في احتلال الموصل في الظاهر ولكنها ستسخدم في الواقع لقمع الحركة الكوردية[4].

يبدو أن بريطانيا تردّدت كثيراً في الاستجابة إلى الطلبات الكوردية الملحة للتعاون ضد الكماليين، وكان عدم دعم الكورد هو خيارها الأخير، لأن مصالحها الاستراتيجية فرضت عليها الامتناع عن القيام بهكذا إجراء، أو ابداء اي تعاون مع الكورد في سبيل تحقيق آمالهم ونيل حقوقهم، لأن ذلك أصلاً يتقاطع مع مصالحها

---

١)مذكرة من دائرة ضابط الخدمات الخاصة ــ بغداد، إلى مقر القيادة الجوية البريطانية ــ بغداد، في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٤، سري، دي/٦، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة ١٩٢٤-١٩٢٦، ص١٢ ؛ هارفي موريس وجون بلوخ، المصدر السابق، ص٨٧.

٢) وردت في الوثيقة سهوا الدعاية الكوردية، وهو خطأ مطبعي.

٣) مذكرة من دائرة ضابط الخدمات الخاصة ــ بغداد، إلى مقر القيادة الجوية البريطانية ــ بغداد، في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٤، سري، دي/٦، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة ١٩٢٤-١٩٢٦، ص١٤.

٤) مذكرة من دائرة ضابط الخدمات الخاصة ــ بغداد، إلى مقر القيادة الجوية البريطانية ــ بغداد، في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٤، سري، دي/٦، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة ١٩٢٤-١٩٢٦، ص١٤.

في أكثر من اتجاه، فأولاً: يمنع إقامة دولة قوية في العراق بسبب ولاية الموصل الكوردية الرافضة للانضمام إلى الدولة العربية العراقية، وثانياً: كانت بريطانيا تفهم أن دعم الكورد يعني مزيداً من عداء تركيا لمصالح بريطانيا، وبدلا من دعم الكورد، فكرت بريطانيا في عودة سريعة لعلاقاتها مع تركيا بعد حل مشكلة الموصل لأن مصالحها تتطلب مزيداً من الاستقرار في المنطقة ولا استقرار دون استقرار تركيا.كما لا يمكن لبريطانيا ان تسقط من حساباتها الاستراتيجية في الشرق الأوسط ،ما تتمتع به تركيا من موقع متميز ازدادت أهميته مع ازدياد الثقل السياسي للاتحاد السوفيتي .فحينما وضعت بريطانيا كلاً من الكورد والأتراك في حساباتها المستقبلية نجدها قد أدارت ظهرها للكورد والتفتت بوجهها نحو الأتراك.

لذلك فأنها لم تكن قط جادةً في دعم الكورد هذه المرة،كما في المرات السابقة، وما يثبت ذلك الإجراءات الرادعة، الدبلوماسية والعسكرية، التي نفذتها سلطاتها في بغداد، ضد دعاة(كوردستان مستقلة) في كوردستان الجنوبية وعلى رأسهم الشيخ محمود. وما كانت سياسة بريطانيا تجاه الكورد إلا سياسة تهدف إلى تضليل دعاة القومية الكوردية، المعتدلين منهم والمتشددين على حد سواء.

ولكن بالمحصلة فان مجمل هذه الوقائع قد أدى الى إستفاقة الكورد ووقوفهم على حجم خسارتهم الفادحة في لوزان. تلك الوثيقة التي أقرت ودونت رسميا بأن الدولة الكوردية المقترحة أصبحت ضحية لمصالح القوى العظمى. دفعت تلك الصحوة الكوردية المتأخرة الكورد الى المطالبة بحقوقهم وبالأساليب السلمية في البداية، عن طريق اثارة موضوع الحقوق الكوردية في المجلس الوطني الكبير، أو عقد المؤتمرات. وبعد فشل هذا الأسلوب السلمي لجأوا إلى الخيار المسلح من أجل إجبار الأتراك على الالتزام بوعودهم قبل معاهدة لوزان وبعدها. وكانت حركة بيت الشباب مؤشرا قوياً على بدء مرحلة دامية للعلاقات التركية الكوردية من جانب، ووثيقة حية على فشل النخبة الكوردية في تحريك الجماهير الكوردية وتنظيمها من جانب أخر، وبينت مجدداً حاجة الكورد إلى التخلص من الإرث العثماني المثقل بالجهل والتخلف من جانب آخر، كما أثبت خطأ الاتكال على القوى العظمى أو حتى الحصول منها على دعم، وخصوصاً بريطانيا، لأن تلك القوى استغلت دوماً تطلعاتهم المشروعة في سبيل تحقيق مصالح وغايات استعمارية. وتبين أن أمام الكورد طريقاً شاقاً وطويلاً لنيل حقوقهم.

الانتفاضة الكوردية لعام ١٩٢٥

أدى تـأخر حسـم مشـكلة الموصـل إلى عـزوف المسـؤولين البريطـانيين وكـذلك الأتراك،عن أتباع سياسة واضحة ومحددة تجاه القضـية الكورديـة، وكـان لاسـتمرار الخلافات التركية البريطانية حـول كوردسـتان الجنوبيـة أثـر سـلبي في تطـور مسارّ القضية الكوردية في كوردستان الشمالية. فقد فوتت سياسة الوعود والوعود المضادة ـ الـتي تقاسمها الطرفـان ـ علـى قـادة الحركـة الكورديـة اسـتغلال الفرصـة لتـدويل قضيتهم، أثناء تفـاقم الخلافـات البريطانيـة- التركيـة علـى كوردسـتان الجنوبيـة[١]، وتدخل عصبة الأمم لحسم الخلاف، وإيفاد بعثة تقصي الحقـائق لمعرفـة آراء سـكان الولاية. ولم يفشل القـادة الكـورد في تـدويل القضـية الكورديـة وحسـب، بـل فشـلوا حتى في خلق رأي عام كوردي، أو حتى مواقـف متقاربـة أمـام أعضـاء لجنـة تقصـي الحقائق. ولكن ذلك لم يمنع مجدداً القضية الكردية إلى الظهور من جديـد، بعـد أن خفت صوتها اثر التوقيع على معاهدة لوزان.

فقـد ظهـرت القضـية الكورديـة هـذه المـرة بشـكل قـوي ومـؤثر في السياسـة التركية،على الصعيدين الداخلي والخارجي، متمثلة بالانتفاضة الكوردية لعـام ١٩٢٥ والتي تسميها العديد من المصادر بثورة الشيخ سعيد بيران[٢] .

---

١) لقد اعترف ادموندز نفسه بهذه الحقيقة عندما علق على الوعود والتصريحات التي أطلقتها حكومتـــه طوال فترة مشكلة الموصل عندما ذكر:"ولكن مع الأسف ان أكثرية هذه البيانات والوعود أعلنـــت وصرفت للتغلب على ظروف حرجة ومواقف صعبة سرعان ما طواها النسيان بمجرد انتفاء الحاجة الى المصالحة...".مقتبس من:عزيز حسن البارزاني، الحركة القومية الكوردية التحرريـــة في كوردســـتان العراق ١٩٣٩-١٩٤٥، دهوك، ٢٠٠٢، ص٢١.

٢) ينظر:باسيل نيكيتين ،المصدر السابق ،ص ٢٣٥؛

-Dr.Şivan,Kürt Millet Harekatleri ve irak'ta Kürdistan Ihtilali, Stokholm,1997,S.76.

ففي منتصف شباط عام ١٩٢٥، تناقلت الصحف التركية ووكالة أنباء الأناضول، أنباءً عن وقوع صدامات بين الجندرمة الأتراك وأفراد من سكان الولايات الكوردية الجنوبية الشرقية. وأظهرت الصحافة التركية تلك الحوادث على أنها عبارة عن" تمردات قامت بها مجموعة من اللصوص وقطاع الطرق"[١].

لم تكن تلك الحوادث سوى بداية لانتفاضة كوردية مسلحة، اتسعت بسرعة لتشمل ولايات موش، أرغني، ديرسم، ماردين، سيورك، سيرت، بدليس، وان، هكاري وأورفا[٢]. وانضوى تحت لوائها الكورد، وقد قدرت جريدة "تايمس" اللندنية عددهم بعشرين الف مسلح[٣]. وحقق هولاء انتصارات متتالية على القوات التركية، كان اهمها محاصرة الثوار لمدينة دياربكر[٤].

نسقت جمعية استقلال كوردستان-(آزادي)- توقيت الانتفاضة وعملياتها [٥]، واختارت الشيخ سعيد[٦] ليقود الثوار.

---

1) News Summary of the Local Press Respecting the Geng Revolt, IBTK, Enclosure 2 in No. 9, P.33;

-جرجيس فتح الله، يقظة ...، ص ٣٠٠.

2) News Summary of the Local Press Respecting the Geng Revolt, IBTK, Enclosure 2 in No. 9, P.33.

3) The Times, April, 28, 1925.

-نقلاً عن :كمال مظهر احمد، انتفاضة ١٩٢٥ في كردستان تركيا،بيروت،٢٠٠١. ص ٥٢.

٤) سعاد حسن جواد، التطورات...، ص ١٧. وللتفاصيل عن المعارك وسير الانتفاضة ينظر: كمال مظهر احمد، انتفاضة ١٩٢٥ ...، ص ص ٥٢-٥٤؛صبرية احمد لافي ،المصدر السابق،ص ص٨٨-٩٣.

5) Nadir Intissar, Op.Cit., P.83;

-زنار سلوبي، المصدر السابق، ص ص ٥٣-٥٤.

٦) ينتمي الشيخ سعيد بيران إلى احدى العوائل الدينية الكوردية العريقة التي خدمت الطرق الصوفية، وهو حفيد لاحد شيوخ الطريقة النقشبندية الكبار،كان له دور كبير في تحديث النقشبندية،شارك في الحروب الروسية العثمانية، وغداة انتهاء الحرب العالمية وقيام الجمهورية التركية، أبدى نشاطاً سياسياً ملحوظاً تمثل باقناعه ضباطاً من الالوية الحميدية ودعاة الجامعة الاسلامية بمساندة تنظيم آزادي. رغم كونه غير منتمٍ إلى ذلك التنظيم. كل ذلك دفع اعضاء آزادي الى ان يختاروه ليقود انتفاضة الكورد لعام ١٩٢٥، وذلك حسماً للخلافات بين اعضاء ذلك التنظيم الكوردي، وما يجدر ذكره هنا ان الشيخ سعيد كان من كبار ملاكي كوردستان أيضا.ينظر: ديارى كردستان،مجلة،بغداد،العدد١٣-١٤،٥ شباط ١٩٢٦،ص ص ٣-٨. في: **ديارى كوردستان(١٩٢٥-١٩٢٦)، ئاماده‌كردنى ره‌فيق سالح،ليكولينه‌وه‌ى نه‌وشيروان مسته‌فا ئه‌مين و سه‌ديق سالح،سليمانى،٢٠٠١؛**

- M.M. Van Brunssen.Op.Cit.,PP.278-279.

قامت السلطات التركية باتخاذ احتياطات كبيرة، وهيأت المستلزمات الكفيلة بأخماد الحركة بأسرع وقت ممكن. فأرسلت قوات أضافية إلى جبهات القتال، وشرعت قوانين طوارئ كان اشهرها قانون " تقرير سكون-*Takriri Sukun*"[1]، وأنشاء محاكم الاستقلال - السيئة الصيت - والتي منحت السلطات التركية العسكرية صلاحية إصدار أحكام فورية بالإعدام[2]. وكانت نتيجة تلك الاجراءات، تقهقر المنتفضين، ثم أسر الشيخ سعيد في ٢٧ نيسان، وكان ذلك أشارة بنهاية الانتفاضة الكوردية [3].

أن متابعة تفاصيل وأحداث هذه الانتفاضة ، لا يقع ضمن أطار البحث، كما ان العديد من البحوث والمؤلفات قد تناولت جوانب متعددة منها وبشكل مفصل[4].وما يهمنا في هذا الموضوع هنا هو مناقشة ادعاءات المسؤولين الاتراك وبعض المؤلفين

---

١) تقرير سكون ــ *Takriri Sukun*:او قانون حفظ النظام،أصدرته السلطات التركية في ٤ اذار ١٩٢٥ ،ويقضي بمنع نشاط الاحزاب والجمعيات والصحف المعارضة، وشرع القانون اساساً لمجابهة الانتفاضة الكوردية لعام ١٩٢٥،ولمجابهة الأحزاب المعارضة لسياسة مصطفى كمال ،فقد تم حل حزب الترقي الجمهوري،اقوى الاحزاب السياسية المعارضة، استنادا الى هذا القانون كما نوهنا سابقاً، وتعاملت السلطات التركية مع= =المشاركين في انتفاضة ١٩٢٥ تعاملا بعيداً عن المعايير الإنسانية استناداً الى نفس القانون.ينظر:سعاد حسن جواد،التطورات ...،ص ص ١٨-١٩.

٢) للتفاصيل عن تلك القوانين والإجراءات الحكومية. ينظر:

-Kamal H.Karpat.Op.Cit.,PP.46-49;

-خليل علي مراد، القضية...، ص ص ٢٥-٢٦.

3) Erik J.Zurches,Op.Cit.,P.179 .

-وللتفاصيل عن الإجراءات الانتقامية للسلطات التركية ضد الكورد بعد القضاء على الثورة، ينظر:

-Hoybon, The Case of Kurdistan Against Turkey,New York, 1957,P. 50.

٤) للتفاصيل ينظر:

- A.J.Toynbee,OP.Cit.,P.508. 511;M.Nuri Dersimi,Kürdistan Tarihinde Dersim,Halep,1952,SS,176-177;M.Ciwan,1925 Kurd Ayklanmaşi (Şeyh Sait Hareketi), Jina Nŭ ForlagT, 1985. SS, 46-49;

-تەلار على ئەمين ،سياسەتى كەمالى و بزاڤى رزگارى خوازى نەتەوەيى كورد لە باكورى كوردستان ١٩١٨-١٩٣٨،لێكۆلێنەوەيەكى سياسى-كومەلايەتى-ئابورى يە،نامەيەى ماستەرە پێشكەشى كوليجى ئادابى زانكويى سەلاحدين،٢٠٠٠، ل ل ٩٣-١٠٤.

بوجود دور بريطاني مزعوم ومفترض في الانتفاضة الكوردية، وكذلك تحديد موقف بريطانيا منها.

نشبت الانتفاضة الكوردية في وقت كانت الانظار كلها مصوبة نحو ولاية الموصل، فبينما كانت لجنة تقصي الحقائق تقوم بتحقيقاتها موضعياً في نواحي الولاية، بلغت الانتفاضة الكوردية ذروتها في كوردستان الشمالية، على بعد أميال من مكان تواجد اللجنة، وهي ما زودت البريطانيين بحجة واضحة قوّت إلى حد كبير موقفهم، مقابل ايقاعها الأتراك في موقف حرج، وضعيف في الوقت نفسه.والامر الذي ولّدَ شكاً عند المسؤولين الاتراك بان الانكليز هم الذين أججوا نارها[١].

نشرت جريدة توحيد افكار- *Tevhid Afkar* و طنين- *Tenin* التركيتين تقارير تفيد بأن الطائرات البريطانية تسقط بيانات ومنشورات تبث الدعاية للشيخ سعيد في المناطق الكوردية، وأن تلك البيانات توضح بأن " الحكومة التركية تحرض النساء على الدعارة وتشجع الإلحاد، وأنها طردت الخليفة، وأن الشيخ سعيد يعمل بالنيابة عن الدين والتعاليم الأخلاقية، وسيتم تشكيل كوردستان مستقلة، وإرجاع الخليفة"[٢]. وذكرت جريدة توحيد أفكار ما نصه:" من المؤسف أن إخواننا الأكراد يخلقون لنا المشاكل في هذا الوقت الحرج، حيث يُهَددنا اليونانيون في الغرب والإنكليز في جنوب شرقي البلاد "[٣]. ووصل الامر ببعض الصحف إلى اختلاق

---

١) إضافة إلى اتهام قوى خارجية بتدبير الانتفاضة، فإن السلطات الحاكمة التركية سلكت في حربها الاعلامية ضد الثوار،خطة تركتز على إعطاء صبغة قومية للحركة في الاعلام الداخلي. والتركيز على الهوية الاسلامية " الارتجاعية" للانتفاضة في تصريحات المسؤولين و البلاغات الحكومية الموجهة للخارج. وكانت تلك الخطة تهدف إلى عزل الثورة عن بيئتها الإسلامية التركية، وحصرها بالمنطقة الكوردية في الداخل، كما كانت تهدف إلى حرمانها من أي دعم خارجي، وذلك بوصفها بالحركة الرجعية المتعصبة التي تريد أعادة الخلافة، الامر الذي كان يرهب القوى الأوربية.ينظر: كمال مظهر احمد، انتفاضة ١٩٢٥...، ص ٧٦؛ عثمان علي، حركة الشيخ سعيد بيران ١٩٢٥، دور الشريعة والفكر القومي، ص ص ٦-٨. *WWW.AlayIslam.com*.

2) F.O.371\10867, PRESS Summary, February 24, 1925, Enclosure 1 in No: 1, P.2; News Summary of the local Press Respecting the Genj Revolt, 25-2-1925, IBTK, Enclosure 2 in No: 9,PP.33-34.

3) Press Summary, February 25-1925, IBTK, Enclosure 2 in No.5 , P.25.

قصص عن تواجد عملاء إنكليز يعملون مع الثوار في منطقة الثورة، وقد نشرت جريدة " وقت *Vakt* " تقارير عن وجود وكيل بريطاني باسم " *تمبله ن*"[١] زاعمة قيامه بأعمال تجسسية لصالح بريطانيا، وإقامة اتصالات مع شخصيات وطنية أمثال سيد عبدالقادر الشمزيني[٢].

وزيادة على الصحافة و البلاغات الرسمية الحكومية التركية، شهدت تصريحات المسؤولين الأتراك، ومناقشات المجلس الوطني التركي أثناء الأزمة تأكيداً واصراراً على كون الانتفاضة الكوردية مؤامرة أجنبية[٣]بل ان مصطفى كمال اعلن في خطاب له امام اعضاء المجلس الوطني الكبير، في اثناء استمرار الانتفاضة قائلاً:"ومما زاد في الامر سوءاً ان الانكليز كانوا وراء كل ذلك. انكلترا كانت تستخدم دائماً الأكراد للاضرار بتركيا. في الحرب العامة ارسلت وكلاءها (لورنس) و (نوئيل) لتحريضهم على الثورة، لطعن تركيا من الخلف. في معاهدة سيفر وعدتهم باقامة حكومة انفصالية. وكلاؤها الآن وجدوا هناك مرة اخرى يسلحون القبائل ويحرضونهم... انكلترا تريد الموصل ونفطها. والكورد هم مفتاح الموصل والسبيل إلى نفط العراق. انها تستخدم هذه " اللطمة" لإرغام تركيا على التخلي عن ولاية الموصل"[٤].كما أن بعض المؤلفين رأى بان الإنكليز من ورائها[٥]،وزعم احدهم بان"

---

١) وقت، غزته، استانبول ١٣ ذي القعدة ١٣٤٣، ٧ حزيران ١٩٢٥. ينظر الملحق رقم (١٤) .

٢) وقت، غزته، استانبول ١٣ ذي القعدة ١٣٤٣، ٧ حزيران ١٩٢٥؛

-Lindsay to Chamberlain, 2-JUN. 1925, No.435, IBTK,P.60; Lindsay to Chamberlain, Constantinople, 9 Jun 1925, IBTK, No.468 ,P.64.

كان هدف الحكومة التركية واضحاً من الترويج لتلك الإشاعات، وهو النيل من قادة الحركة الكردية حتى من غير المشتركين في الثورة أمثال سيد عبد القادر الذي اعدم دون إن يشترك قط في الانتفاضة، وليس ذلك فقط= =بل طالت الإعدامات حتى المتعاونين من الكورد مع السلطات الحكومية لقمع الثورة. للتفاصيل عن تلك الحالات ينظر: إسماعيل بيشكجي، كردستان ...، ص ص ٣٠٣-٣٠٥.

3) Press Summary, 25 February 1925, IBTK, Enclosure 2 in No.5, P.26.

4)H.C.Armstrong: Grey Wolf, London, 1932,P .225.

-جرجيس فتح الله، يقظة...، ص ص ٣١٣-٣١٤؛ يوسف إبراهيم الجهماني،اتاتوركية القرن العشرين،سلسلة ملفات تركية،دمشق،٢٠٠٠،ص ٢٦.

٥) محمد صبيح عبدالقادر،كمال أتاتورك، مصر، ١٩٣٧ ،ص ١٣٨.

للذهب الإنكليزي الذي ينشر في كوردستان" يداً في قيام الثورة[١] ،بل أن آخر عدها مدفوعة من الشيوعيين السوفييت،دون أن يقدم دلائل تدعم وجهة نظره[٢].

بل وحتى الباحثون الأتراك قد عجزوا، وبعد بحث دقيق في الوثائق البريطانية،عن أيجاد أي ارتباط او تنسيق بين الانتفاضة الكوردية والسلطات الإنكليزية[٣]. وقد اعترف بهذه الحقيقة الباحث التركي المختص بشؤون الموصل *M.K.Oke* عندما ذكر " بان الباحثين الأتراك لم يتمكنوا من الحصول حتى على وثيقة واحدة تؤكد علاقة الإنكليز بالانتفاضة الكوردية". ولكن ذلك لايعني عدم استغلالهم لتلك الورقة إلى أبعد الحدود لنسف الأطروحة التركية القائمة على الاخوة التركية - الكوردية امام مجلس عصبة الأمم[٤]. كما لم يوفق بلال شمشير *B.Şimşir*، المختص بالوثائق البريطانية عن تركيا في تلك الفترة - من الحصول على وثيقة تدعم الادعاءات والمزاعم التركية كون الانتفاضة تدبيراً بريطانياً[٥].كما انه لم ترد اية اشارة حول دور بريطاني مفترض في "نطق – *Nutuk* " مصطفى كمال[٦] .

ويرفض أغلب الباحثين والمختصين الأطروحة القائلة بأن بريطانيا كانت وراء الانتفاضة، ويتفق كل من باسيل نيكيتن[٧] وقاسملو[٨] مع توينبي على أن

---

١) محمد محمد توفيق، كمال اتاتورك ،دار الهلال ،مصر ،١٩٣٦ ،ص١٤٣.

2)Stanford J. Shaw And Ezel Kural, Op.Cit.,P.381.

والغريب في الامر ان المصادر السوفيتة، التي تعود الى فترة قيام الانتفاضة،من جهتها وصفت الانتفاضة الكوردية"بانها اقطاعية مرتبطة ببريطانيا...".للتفاصيل عن موقف السوفيت من الانتفاضات والثورات الكوردية في كوردستان الشمالية، ينظر: **ئەفراسیاو هەورامی،شورشی شێخ سەعیدی پیران وسۆفێت،پێداچونەوەی حەسەن عەبدولکەریم،سلێمانی،٢٠٠٣**؛ صديق عثمان،تطور القضية الكوردية من معاهدة لوزان الى الحماية الدولية،الثقافة الكوردستانية–روشنبيرى كوردستان،مجلة، اربيل ،العدد ١٠٥،تشرين الثاني ٢٠٠٢ ،ص ص ١٦٦-١٧٢.

3) M.K.Oke,A Chronology...,P.72.

4) Ibid,PP.61 –62.

٥) ينظر مؤلفه:

-Ingiliz …, S. 3 ff.

٦) محمد عزة دروزة ،المصدر السابق،ص ٧٥.

٧) ينظر مؤلفه: الكرد...، ، ص ٣٠٩.

٨) ينظر مؤلفه: كُردستان ...، ص ٨١.

الانتفاضة الكوردية عززت من موقف بريطانيا أمام عصبة الأمم على حساب الموقف التركي[1]، دون أن يكون لبريطانيا أي دور في إحداث تلك الانتفاضة، أو حتى دعمها فيما بعد.

فيما ذهب مينورسكي إلى القول"لا شك بأن الظروف الدولية والاقليمية والصراع التركي البريطاني على ولاية الموصل،كان لها تأثيرها على الانتفاضة الكوردية،لان تلك الانتفاضة أنهت الجدّل حول عائدية الموصل لصالح بريطانيا والعراق "[2]. ويظهر من قول مينورسكي إخفاقه في اثبات دور بريطاني مزعوم في قيام الانتفاضة الكوردية، لذلك اكتفى بالقول بأنها تأثرت بالظروف الاقليمية والدولية.ويرى الدكتور خليل علي مراد بان" حدوث الانتفاضة في وقت احتدم فيه الجدال والنزاع التركي – البريطاني حول ولاية الموصل كان من وراء اتهامها بانها من تدبير الانكليز،الا ان مثل هذا الاتهام يفتقر الى الأدلة "[3].

أن الوثائق البريطانية المتوفرة، تبين بأن المسؤولين البريطانيين كانوا يراقبون الأحداث عن كثب، وتبدي الكثير من المذكرات المتبادلة بين المسؤولين الإنكليز في كل من استانبول وبغداد ولندن عجز المسؤولين المذكورين عن تقييم الدوافع الحقيقية للثورة. كما تبين استغراب المسؤولين الإنكليز من الادعاءات التركية حول وجود علاقة بين الشيخ سعيد وبريطانيا[4]. فمثلاً حول اختلاق الصحافة التركية الرسمية قصة السيد ته مبلن "*Tamplin*" وعلاقته بالسفارة البريطانية في استانبول والقادة الكورد. وبالاستناد إلى المذكرات السرية الموجهة من لندسي ـ السفير البريطاني في استانبول ـ إلى جمبرلن ـ وزير الخارجية،يثبت انه ليس هناك أية معرفة او صلة بينه وبين أية اوساط سياسية او رسمية بريطانية، بل تتهمه

---

١) ينظر مؤلفه:

-Survey …, P. 510.

٢) ينظر مؤلفه:

– Musul …, 44-45.

٣) ينظر مؤلفه: القضية ...،ص ٢٨.

4) Lindsay to Chamberlain,Constantinople, 2 Jun 1925, IBTK, No.17, P.60.

تلك المذكرات بالعمالة للبلاشفة. وفي الوقت نفسه تبدي تلك المذكرات استغرابها من قيام المسؤلين الاتراك باختلاق تلك القصص والاكاذيب[1] وتعلق احدى تلك المذكرات " بأن كل ما فعلته الصحافة التركية،إيراد بعض الحوادث عن علاقة الكورد بالانكليز في الاعوام ١٩١٩-١٩٢١، ففي تلك الفترة كانت بريطانيا فعلاً تدرس تأسيس دولة كوردية، اما اليوم ـ ١٩٢٥ ـ فإن حكومة جلالة الملك تفكر بطريقة اخرى ولا تدعم قيام دولة كوردية مستقلة" [2]. وفي لقاء جمع لندسي برئيس الاركان التركي، عبر السفير البريطاني عن امتعاضه الشديد لما تردد في الصحافة التركية حول الاتهامات الموجهة لبلاده بدعمها للشيخ سعيد، وكان ردّ المسؤول التركي بأن القيادة التركية لا تأخذ هذه الإشاعات على محمل الجد[3].

لقد تبين لـ اولسن *Olson* في دراسته الشاملة عن انتفاضة الشيخ سعيد أنه"ليس هناك اية دليل أو أشارة في الأفق على العلاقة بين الشيخ سعيد والإنكليز وأن المزاعم التركية كانت إعلامية فقط"[4].

وتشير المعطيات بان الانتفاضة الكوردية عقدت آمالا بالحصول على مساعدة بريطانية، ولكن بريطانيا من جانبها خيبت تلك الآمال، اذ لم يكن من مصلحتها مساندة أية انتفاضة كوردية، بل على العكس من ذلك، فإن نجاح تلك الانتفاضة كان يعني إعادة إحياء معاهدة سيفر، ثم إعادة رسم مستقبل ولاية الموصل التي سعت بريطانيا وما تزال جاهدة في دمجها بالعراق، لذلك وفي أشد أيام النزاع حول ولاية الموصل احتداماً، كان هناك تيار سياسي قوي داخل بريطانيا، يدعو بحماس إلى اقامة احسن العلاقات مع تركيا، والتضحية بكل ما يتطلبه ذلك. وكان انصار ذلك التيار يشكلون مجموعة من كبار المتنفذين في بريطانيا. وهكذا كان قرار الحكومة البريطانية في تلك الفترة بالذات ـ بداية آذار ١٩٢٥ على أن يكون ممثلها

---

1) Lindsay to Chamberlain, Constantinople,9 Jun 1925, IBTK, No.18, PP.63-64.

٢) روبەرت ئولسن ، سەرجاوەی پێشووی، ل ٢١٠؛ وليد حمدي، المصدر السابق، ص ص ٣٦٢-٣٦٣.

3) Lindsay to Chamberlain, Constantinople, 22 April 1925, IBTK, No.14 ,PP.53-54.

4) The Emergence ...,P. 128.

لدى تركيا بدرجة سفير، وتسميتها لاول سفير بريطاني بعد الحرب في تركيا كان موافقاً تماماً لطبيعة العلاقات القائمة بين الطرفين، ولحساباتهما بشأن المستقبل[1].

وما يعزز هذا الطرح ايضاً هي المذكرة المرفوعة من لندسي إلى جمبرلن، والمؤرخة بتاريخ ١٩٢٥/١٠/١٦، والتي ذكر فيها بأن " عصيان الكورد في الربيع وجه ضربة مخيفة إلى سياسة التقارب البريطاني مع تركيا، ...هناك شعور قومي في كوردستان ولكنه شعور قومي كوردي وليس تركياً، ان القومية التركية التي لم يحسب لها حساب لم تستطع ان تقنع الكورد الرجعيين ببرنامج العلمانية الملحة ..." ومن أجل وقف تدهور العلاقات التركية البريطانية، ورغبة من الاخيرة في اقامة علاقات طيبة مع حكومة أنقرة، يقترح لندسي في نفس المذكرة " تجميد القومية الكوردية بأي ثمن "[2].

وقد قدم الباحث التركي *M.K.Oke* اسباباً اخرى تجعل بريطانيا قلقة من تبعات انتفاضة ١٩٢٥: منها ان السياسة البريطانية في فترة ما بعد لوزان – تموز ١٩٢٣ – كانت تهدف إلى احتواء المدّ الشيوعي المتمثل بروسيا السوفياتية والاحزاب الشيوعية في الشرق الأوسط. وتطلب ذلك قيام بريطانيا بدعم الحكومات المركزية القومية في كل من تركيا وإيران والعراق[3]، لتكون بمثابة سدّ يصدّ الزحف الشيوعي المهدد للمصالح الإمبراطورية البريطانية في المضايق التركية ومنطقة الخليج. وقد عكس تعامل السلطات البريطانية في العراق مع حركات الشيخ محمود تلك السياسة، عندما استخدمت القوة الجوية البريطانية في مهاجمة القرى والمدن الكردية المؤيدة لطموحات الشيخ محمود الاستقلالية، ولكن في الوقت نفسه فأنها اكدت على ضرورة ضمان حقوق الكورد الثقافية في العراق.

ويذهب *Olson* إلى أبعد ما ذهب اليه الباحث التركي، عندما يذكر بأنه وعلى الرغم من أن إقامة كوردستان مستقلة مرتبطة ببريطانيا سيكون عامل استقرار

---

١) كمال مظهر احمد، انتفاضة ١٩٢٥...، ص ص ٩٤-٩٥.

2) Lindsay to Chamberlain,Constantinople,16 -10- 1925,IBTK, No.25, P.80.

3) A Chronology …, 1918-1926,Op.Cit.,PP. 60-61.

وأمن في منطقة الشرق الأوسط، ولكن ذلك سيدفع الأتراك إلى أحضان السوفييت، كما ستعرض مكاسب بريطانيا التي حصلت عليها في لوزان إلى الخطر[١].

ويقدم الدكتور كمال مظهر احمد، أسباباً اخرى تؤيد المنحى الذي تقدم، بقوله بأن الإنكليز المسيطرين كلياً على الحدود الجنوبية لمنطقة الانتفاضة كانوا يستطيعون بكل سهولة إغراق كوردستان تركيا بالأسلحة والذخيرة اللازمة التي ستؤدي حتماً إلى استمرار مقاومة الثوار الكورد لفترة أطول، خاصةً وأن أحد الأسباب الرئيسية لفشل الانتفاضة كان غياب الدعم الخارجي لها. ومما يؤكد الموقف البريطاني أيضاً، تعامل الإدارة البريطانية في العراق، غير الودّى تجاه اللاجئين الكورد الفارين من بطش السلطات التركية[٢]. ويبدو ان خوف الإدارة البريطانية في العراق، تمثل في ان دعمها للثوار قد يؤدي إلى إنجاح الانتفاضة، ثم إلى إفلات زمام المبادرة من يدها، لان هؤلاء المنتفضين سيطلبون بصورة أكيدة الالتحام بإخوانهم في ولاية الموصل، كل ذلك جعل من بريطانيا تترقب أحداث الانتفاضة عن كثب[٣]، ولكن دون ان تتدخل لدعمها. خصوصا وانهم قد عانوا الأمَرَيْن في التعامل مع القادة الكورد في كوردستان الجنوبية امثال الشيخ محمود الذي ثار عليهم أكثر من مرة في عام ١٩٢٥ واقتنع الإنكليز بأنه ليست هناك جدوى من دعم القادة الكورد "الانفصاليين"[٤].ولكن حقيقةً أن تثبيت تقسيم كوردستان يتفق أكثر،ومن عدة وجوه، مع سياسة بريطانيا ومصالحها في المنطقة[٥].

---

١) ينظر:

-The Emergence …, Op.Cit.,P. 130;

-راپەرینی ...، ل ٢١٤.

٢) ينظر مؤلفه :انتفاضة ١٩٢٥ ...، ص ص ٩٩-١٠١.

3) M.K.Oke,A Chronology...,PP. 60-61.

٤) عثمان علي ،حركة ...،ص ١٦.

٥) لقد حددت الشخصية السياسية الإنكليزية المطلعة على شؤون العراق، و القضية الكوردية المس بيل، الاطار العام لهذه السياسة في وقت مبكرٍ من صيف عام ١٩٢١، إذ أكدت بكل صراحة على " ضرورة وجود كوردستان مقسمة دائماً ".ينظر: كمال مظهر احمد، انتفاضة ١٩٢٥ ... ، ص ٩٧.

إن في الوثائق البريطانية صدى وتأكيداً لما ذهب إليه الباحثين المار ذكرهم[1]، ففي آذار ١٩٢٥ كتب لندسي إلى جمبرلن، واصفاً حركة الشيخ سعيد قائلاً:" إن الكورد شعب متخلف ومتعصب للخلافة، وأن مصطفى كمال، رغم مابيننا وبينه - حالياً - رجل عصري يقلد الغرب ومُصرٌ على عملية الحداثة، وأن تركيا عامل استقرار وحاجز قوي بوجه البلشفية لذلك ليس أمامنا الادعمهُ. وأن حركة الشيخ سعيد هي حركة القوى الرجعية والظلامية ونجاحها لا تحمد عقباه، خاصة وانها تريد إعادة الخلافة العثمانية ... "[2].

ويوردّ اولسن فضلا عن رأيه المتقدم، وثيقة تظهر موقف الحكومة البريطانية من انتفاضة الكورد لعام ١٩٢٥، فاستناداً إلى هذه الوثيقة المؤرخة في ٨ نيسان ١٩٢٦ أي بعد القضاء على الانتفاضة بعام، كتب ليندسي إلى جمبرلن أنه واثناء لقاء جمعه بعصمت باشا - رئيس الوزراء التركي آنذاك - ، خاطبهُ قائلاً :" لو كنا نريد إثارة المشاكل لتركيا كان بامكاننا نقل شرارة الثورة - أي انتفاضة ١٩٢٥ - إلى كل بقعة من الاراضي التركية. ولكن لم نفعل ذلك ويجب ان تعرف ذلك... "[3].

اضافة إلى كل ما ذكر، فان عدم اعتراض انكلترا على الدعم الذي قدمته الادارة الفرنسية في سوريا للقوات التركية بالسماح لها باستخدام سكة حديد حلب من داخل الاراضي السورية لغرض محاصرة الثوار من الخلف[4] يقدم دليلاً اضافياً على رضا بريطانيا من الاجراءات التركية المضادة للثورة[5]، خصوصاً وأن فرنسا حليفتها، لم تكن لتعادي أو تخالف بريطانيا[6].

---

1) Memorandum by Lindsay, Constantinople, 8-2-1926, BDFP, IA.Sir , Vol.I, No. 570,P. 819.

٢) مقتبس من: عثمان علي، حركة ...،ص١٧.

3) The Emergence …, P. 130.

4) News Summary of the local press respecting the Genj Revolt,1-3-1925, IBTK. Enclosure 2 in No.9, P. 35 ;

- ژیانەوە،روژنامە،سلێمانی، ژمارە ١٧، ٤٠-٩-١٩٢٥.في: ژیانەوە وشوێنی ... .

٥) كمال مظهر احمد، انتفاضة ١٩٢٥...، ص ص ٩٩-١٠٠.

٦) برر توينبي موقف بريطانيا من ذلك التعاون، زاعماً حصوله لوجود اتفاقية بين الطرفين الفرنسي والتركي في ٢٠ أكتوبر ١٩٢١، تعطي المادة (١٠) منها الحق لتركيا الطلب من فرنسا قيامها بتلك الخطوة.ينظر مؤلفه:

-Survey …,P. 510.

بل واكثر من ذلك فان بعض المسؤلين الانكليز كانوا قلقين جداً من انتفاضة الكورد لعام ١٩٢٥، حتى ظنوا انها مسرحية دّبرها مصطفى كمال بالتعاون مع الكورد لاعطاء الحكومة التركية غطاءً لغزو ولاية الموصل[١]. أو كحجة لزيادة قواتها العسكرية على الحدود لجعلها ورقة ضغط للتأثير في الموقف البريطاني وموقف اهالي الولاية من مسألة مصير ولاية الموصل[٢].

وفي الواقع لم يكن لبريطانيا ولا لتركيا أي دور في التخطيط او الإعداد للانتفاضة الكوردية، بل لعبت مجموعة عوامل ذاتية داخلية وإقليمية [٣]، في توقيت الانتفاضة الكوردية وقيامها، ولعب الشعور القومي الكوردي دوراً مهماً في قيامها[٤]. دون أن يعني ذلك عدم محاولة الثوار الكورد استغلال العامل الإقليمي والوضع الدولي الدقيق الذي كانت المنطقة وكوردستان الجنوبية تشهده، وما قيل عن أسباب وأهداف انتفاضة الكورد لعام ١٩٢٥ ومهما ألصقت بها من تهم فإنها كانت انتفاضة كوردية قومية نادت بكوردستان مستقلة[٥]. ولم يكن دافعها تعصبياً رجعياً، تندرج في أطار" كفاح عام بين التقدم والارتجاع "، كما صورتها الحكومة

---

1) F.O.371\10867\5807, E-1360, P.123; Lindsay to Chamberlain, Constantinople, 31 -3- 1925, IBTK.No.12, P. 50.

- ينظر الملحق رقم (١٥) .

2) Heare to Chamberlain, Therapia,30-5-1925,IBTK,No.19,P.65.

٣) للتفاصيل عن عوامل قيام الانتفاضة ينظر: سعاد حسن جواد ،التطورات ...،ص ص ١٥-١٧ ؛ **تەلار علي ئەمين ،سەرجاوە ى پێشووى،ل ل٩٣- ٩٨ .**

4)F.O. 371\40219\127357, RRX/9/I, P.5.

٥) فضلاً عن أقوال المشاركين وقياديي الانتفاضة التي تؤكد على هدف الثورة، فإن توجه رئيس المحكمة إلى المتهمين الذين صدرت بحقهم احكام الاعدام قائلاً " استغل بعضكم سوء الادارة من جانب الحكومة كذريعة للانتفاضة، وآخرون منكم نصبوا انفسهم مدافعين عن الخلافة، الا انكم جميعاً متفقون في مسألة واحدة وهي انكم اردتم كوردستان مستقلة ... " يدل على هدفها.ينظر:

-Heare to Chamberlain, Therapia, 1-7- 1925, IBTK, No.20,p70;

-محمد شيرزاد ،نضال الاكراد،القاهرة،١٩٤٦، ص ٧.

التركية وصحافتها[١]. بل مثلت صراعاً بين القوميتين التركية والكوردية[٢] ولم تكن هذه أول مناسبة يستخدم فيها الدين لأغراض قومية ووطنية. ولطالما استخدمه الأتراك أنفسهم في أحيان كثيرة وسيلة للاتحاد أو للتفرقة بحسب الشكل الذي يخدم الغرض[٣].

إن اختلاف الباحثين في دوافع وطبيعة الانتفاضة الكوردية لم يمنعهم من اتفاقهم على كونها قد اضعفت من موقف تركيا كأحد طرفي النزاع على ولاية الموصل لصالح الطرف الثاني بريطانيا[٤] بنسفها اهم حجج انقرة واوراقها في المفاوضات، المستندة إلى رغبة الكورد في الانضمام إلى اخوانهم الاتراك المسلمين، ولطالما طالبت انقرة بأجراء إستفاء في الولاية ذات الاغلبية الكوردية.

وقد أضاف أسلوب تعامل الاتراك مع الثوار الكورد خطأً ستراتيجياً اخر إلى سلسلة الاخطاء التي أدت في النهاية إلى ضياع ولاية الموصل من ايديهم، تلك

---

١) كمال مظهر، انتفاضة ١٩٢٥...، ص ١٣٧.

-A.J.Toynbee, Op.Cit.,P. 508.

وقد عدّ *M.K.Oke* سياسة الإنكليز أثناء اندلاع الثورة بمثابة ضربة دبلوماسية موفقة سجلها التاريخ للإنكليز ضد أنقرة أثناء مشكلة الموصل.ينظر مؤلفه:

-A chronology …, P.62.

٢) يرفض توينبي ارجاع قيام الانتفاضة الكوردية إلى الدافع التعصبي الارتجاعي او حتى الديني، ويقدم مبررات تدعم فكرته وهي: ١- ان معظم الحوادث والبيانات الخاصة بالانتفاضة استقيت من مصادر حكومية تركية تعمدَت تشوية الانتفاضة.

٢- اذا كانت الانتفاضة دينية لماذا لم تنتشر في مناطق تركية في ارضروم وترابيزون وسامسون، والتي كان سكانها ـــ تقريباً ـــ بنفس درجة الكورد من حيث التخلف و"الرجعية" للكورد، بل انهم قاموا بأنفسهم بثورة ضد علمانية أنقرة بعد إخماد الانتفاضة الكوردية بأشهر قليلة.

٣- سلوك سكان الولايات المنتفضة اعطى اثباتاً حقيقياً بأن صفة التمرد لم تكن دينية بل قومية.ينظر مؤلفه:

-Survey …, PP. 508-510.

٣) جرجيس فتح الله، يقظة ...، ص ٣١٣.

4) M.K.Oke,A Chronology..., PP.61-62 ; A.J.Toynbee, Op.Cit., P.510 ; Vladimer F.Minorsky, A.G.E, SS.44-45.

الاخطاء التي بدأت جلية وواضحة جداً منذ إلغائها الخلافة، الرابطة الوحيدة والقوية التي تشدّ الكورد والأتراك[1].

كانت نتائج الانتفاضة الكوردية كبيرة سلباً على سياسة حكومة انقرة الداخلية والخارجية، فبالنسبة لنتائجها الداخلية، فضلاً على ملاحقة مصطفى كمال للمعارضة وقادتها[2]، فأن اكبر نتائجها الداخلية كان مزيداً من التدهور في العلاقات التركية-الكردية[3]، والتي عانت تركيا من بعدها طويلاً والتي تحولت تدريجياً من خلاف بين الحكومة التركية والشعب الكوردي،إلى ريبة وفقدان للثقة بين الشعبين.ومن جانبه فان الشعب الكوردي في كوردستان الشمالية دفع ثمن موقفهم هذا غالياً،فقد عدَّ مصطفى كمال انتفاضة الكورد الاخيرة"طعنة نجلاء وجهت اليه من الخلف في واحدة من احرج لحظات تاريخ نظامه،مما دفعه الى ان يصب جام غضبه عليهم ..."[4].

أما نتائج الانتفاضة على صعيد السياسة الخارجية، وهو ما يخص البحث، فقد كان اهمها،انها حسمت الى حدٍ بعيد الصراع على ولاية الموصل لصالح البريطانيين

---

١) نقل لندسي عن الشيخ سعيدقوله، قبيل اعدامه، :" إن الرباط الوحيد الذي يجمع الكورد والأتراك هو الدين الإسلامي، وبعد ان قطع الأتراك هذا الرباط ـــ فإن الكورد ملزمون بأن يبحثوا و يسعوا من أجل ضمان مستقبل لانفسهم".ينظر:

- Lindsay to Chamberlain, Constantinople, 2-2-1925، IBTK, No.5, P.21.

٢) للتفاصيل عن نتائج الانتفاضة الكوردية على سياسة مصطفى كمال الداخلية، ينظر: سعاد حسن جواد، التطورات...، ص ص ١٨-٢٠.

٣) روبرت اولسن، المصدر السابق، ص ٢٦ ؛

-N. Intissar, Op.Cit., P. 84.

ينتقد توينبي بشدة سياسة انقرة واسلوب معالجتها للثورة، ووصفها بأنها كانت سياسة " خرقاء وغير حكيمة" ويقارن بين اسلوب تعامل بريطانيا مع العراقيين اثناء وبعد ثورة العشرين وسلوك الحكومة التركية تجاه الكورد المنتفضين، متناسياً اسلوب ومعاملة بريطانيا لثورات الشيخ محمود، التي استخدمت فيها بريطانيا احدث الاسلحة ومنها الطائرات عندما استخدمتها لاول مرة لأغراض عسكرية، كانت ضد الكورد في كوردستان الجنوبية،= =وقبل الأتراك، وكان قصف تلك الطائرات عنيفاً على القرى والبلدان الكوردية، وقد تحولت بعضها إلى خراب، فضلاً عن الخسائر البشرية.ينظر مؤلفه:

-Survey …, P.510.

٤) كمال مظهراحمد، كركوك...،ص ٢١٠.

"لان هذه الانتفاضة كانت تعني ،بكل بساطة،ان تركيا الكمالية مرفوضة في أعين الكورد بدوافع قومية ودينية ،وترك تأثيرا واضحاً على الرأي العام العالمي،...فكان امراً طبيعيا ان ينعكس ذلك بقوة على آراء لجنة التحقيق وداخل أروقة عصبة الأمم...خصوصا ان اللجنة باشرت تواً باعداد تقريرها لمجلس العصبة"[1] أنها دفعت الأتراك والبريطانيين إلى التعجيل بايجاد تسوية سريعة لخلافاتهما، وجعلت الطرفين يبديان مزيدا من المرونة في مفاوضاتهما المستقبلية، مما سهل عليهما مباحثاتهما وتقريب وجهات نظرهما[2].

كما دفعت الانتفاضة الكوردية الأتراك والبريطانيين إلى التعاون في إيجاد صيغ وخطط مشتركة للتعاون على المستوى الإقليمي لمواجهة تطلعات وطموحات الكورد مستقبلا، والمهددة لكيان تركيا والعراق وحتى إيران. وشكل ذلك التعاون الأسس التي قامت عليها اتفاقية حزيران ١٩٢٦[3] بين تركيا من جهة وبريطانيا والعراق من جهة ثانية.

وضمن الإطار نفسه ،أسهمت الانتفاضة الكوردية في إبراز تعاون إقليمي تركي-فرنسي، عزز علاقات تركيا بفرنسا، عندما سمحت فرنسا بعبور القوات التركية الأراضي الخاضعة لانتدابها من سوريا للالتفاف حول الثوار الكورد[4].وتبلور ذلك التعاون بصورة اكبر بعد محاولات التطبيع البريطانية –العراقية - التركية كما سيتضح لاحقاً.

---

١) المصدر نفسه ...،ص ص٢٠٨-٢٠٩.

2) N. Intissar, Op.Cit., PP. 84-84;

–روبەرت ئولسن ،سەرچاوە ی پێشووی،ل ٢١٥.

٣) ينظر:الملحق رقم (١٣) .

4) A.J.Toynbee, Op.Cit., P. 510.

المتغير الكوردي في العلاقات التركية- البريطانية

(١٩٢٥-١٩٢٦)

باتفاق العديد من الباحثين، لعبت المسألة الكوردية، الدور الأهم والأكبر في التقريب بين بريطانيا وتركيا[١]، ومن العوامل التي عجلت بالطرفين الى التوصل لاتفاق. إذ تحول الكورد جراء تعقيدات مشكلة الموصل، والتقسيم بين دول مختلفة، إلى عنصر يحظى بنوع من الأهمية[٢].

إن المذكرات المتبادلة بين لندسي - السفير البريطاني لدى تركيا- ووزارة الخارجية البريطانية تظهر بأن جانباً مهما مما فاوض به البريطانيون الأتراك يخص المسألة الكوردية. كما تبين تلك المذكرات، أن اغلب اللقاءات التي جمعت المسؤولين الأتراك بنظرائهم البريطانيين لم تخلُ من ذكر المسألة الكوردية ويذكراولسن بهذا الصدد بأن " رغبة تركيا في الاستقرار وعدم قدرتها في السيطرة على ثورات الكورد، ومسألة النفط،اعطت بريطانيا عوامل مساعدة في التفاوض مع الأتراك"[٣]،وقد أكدت صحيفة (تايمس) اللندنية هذا الامر عندما ذكر مراسلها في تقريره الذي بعث به اليها من استانبول بتاريخ التاسع عشر من كانون الاول ١٩٢٥ ما ياتي:"كلما تعمق المرء أكثر في النقاش مع الاصدقاء الترك تاكد لديه اكثر ان المشكلة الكوردية هي التي تؤلف اساس النزاع كله .إن هذا الجانب من القضية قلما

---

١) انظر مثلاً:

-N. Intissar, Op.Cit.,PP. 84-85; İsrafil kurtÇephe, OP.Cit..P.4;

-روبەرت ئولسن ، سەرجاوەی پێشووی، ل ٢٣٩؛جەبار قادر، سەرجاوەی پێشووی،ل ٥٩.

٢) برهان الدين ابابكر، المصدر السابق، ص ٤٣.

٣) روبەرت ئولسن ، سەرجاوەی پێشووی، ل ٢٣٥.

يعالج في الصحافة التركية...مع العلم انه يؤلف في الحقيقة النقطة الجوهرية في المسألة برمتها"[١] .

وقبل التحدث عن موقع الكورد في المفاوضات الجارية بين البريطانيين والأتراك بغية التوصل إلى اتفاق، يمكن القول بأن الحكومة التركية شنت منذ عام ١٩٢٥ حرباً مستمرة على الكورد[٢]. وقد عرفت كوردستان تركيا في الفترة التي بدأت بتشرين الثاني ١٩٢٥ " احلك ايام تاريخها " وقد " هدٌمت كوردستان بالحديد والنار، وعُذِبَ الرجالُ وقُتِلوا، وأحرقت القرى وأتلفت المحاصيل، وخطفت النساء والأطفال واغتيلوا... "[٣].

إن ازدياد النقاشات في عصبة الأمم مجدداً والاقتراب من تقرير المصير النهائي للولاية، لم تمنع الأتراك من إيقاف أو تأجيل مشاريعهم بخصوص تهجير الكورد و المسيحيين إلى جنوب خط بروكسل، وقد كان ليدونر المبعوث الخاص لمجلس عصبة الامم شاهداً على أعمال التهجير والتنكيل التي نفذها الأتراك بحق الكورد والمسيحيين، أثناء تواجده في زاخو للتحقيق من شكاوى سابقة قدمت بهذا الصدد[٤].

مهما يكن وعقب صدور قرار العصبة في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ بضم الموصل إلى العراق، فقد تعالت أصوات في الصحافة التركية كما جرت مناقشات عديدة بين المسؤولين الأتراك بإمكانية استعادة الموصل بالقوة[٥]. ويبدو أن ما جعل الأتراك يتريثون في القيام بهجوم محتمل هو عدم ائتمانهم جانب الكورد، الذين يقطنون

---

1)"The Times", No.44, 150, December 21, 1925.

- نقلا عن :كمال مظهر احمد،كركوك ...،ص ص ١٨٩-١٩٠.

٢) روبرت اولسن، المصدر السابق، ص ٢٦.

٣) مقتبس من: نورالدين زازا، المصدر السابق، ص ٢٢.

٤) للاطلاع على تلك الاعمال ينظر: (نص رسمي تتمة لأعمال لجنة ليدونر في الجانب العراقي)، صورة كتاب قائمقام قضاء زاخو، المرقم ٣٥٦٨ والمؤرخ ١٤ تشرين الثاني، ملخص أعمال اللجنة في زاخو،مقتبس من: مريم عزيز فتاح،المصدر السابق،ص ص ١٢٥-١٢٧.

٥) ينظر :الفصل الرابع.

شمال الولاية، داخل الحدود التركية وكذلك الولاية نفسها،إذ اعتقد الاتراك بإن هناك شكاً في بقائهم هادئين وعدم قيامهم بعمل مسلح خلف القوات التركية المهاجمة ،اذ ستترك القوة التركية المهاجمة ظهرها لمنطقة كوردستان التركية، التي هي بعيدة كل البعد عن الهدوء بعد انتفاضة ١٩٢٥ ، حيث يرابط قسم كبير من الجيش التركي هناك..."[١].

ومن جهة ثانية، ومن اجل الحفاظ على مكاسبها، ولتجنب حدوث أي ردّ فعل من جانب الكُورد في ولاية الموصل، سعت بريطانيا، عن طريق السلطات العراقية، الى تطمين الكورد بأن حقوقهم ستظل محفوظة، عندما القى رئيس الوزراء العراقي عبد المحسن السعدون كلمة امام مجلس النواب العراقي في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦، ذكر فيها انه من واجب الحكومة العراقية " اعطاء الاقوام الشمالية وعلى الأخص الأكراد، حقوقهم القومية، وعزمت على أن يكون لهؤلاء إدارة تحوز على رضاهم وتنسجم مع مصالحهم "[٢].

ونتيجة للخبرة الطويلة التي اكتسبها البريطانيون من مفاوضاتهم مع الاتراك بخصوص مشكلة الموصل (بدءاً من احتلال الموصل تشرين الثاني ١٩١٨ وحتى ١٦ كانون الأول ١٩٢٥)، استنتجوا بأن من بين اهم أسباب تعنت تركيا في تسوية مشكلة الموصل هو " الخوف من أن سيادة القانون والأمن بين الأكراد ستؤدي الى حركة انفصالية من تركيا "[٣]. وقد كتب احد البريطانيين بحثاً في مجلة "*Journal of central Asia studies*" يبرز فيه مخاوف الأتراك جاء فيه " انه يعتقد بأن الأتراك اضطربوا لميول رعاياهم الأكراد الانفصالية وشعروا أن

---

1) Memorandum Respecting the Iraq Frontier Dispute, Foreign Office, 23-10-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No.524,P.767.

٢) مقتطف من كلمة ألقاها رئيس الوزراء في مجلس النواب، ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦، ملحق للمرفق ٢٧، جو ٤١١/٢٣ الجزء ١، اكس رام ٤٥٨٣، ص ٨٤.المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة ١٩٢٤-١٩٢٦، ص ٨٤؛

-Peter Sluglett, Op.Cit., PP.182-183.

٣) مقتبس من: فاضل حسين، مشكلة...، ص ٢٧٠.

الطريقة الوحيدة لكبح نشاطهم هو الاستيلاء على أكثر ما يمكن من المناطق الكوردية العراقية "[١].

وفي ١٦ تشرين الأول ١٩٢٦ توصل لندسي الى أن " هناك قلقاً فعلياً من مسألة القومية الكوردية من حيث وجودها العملي في كوردستان تركيا، وان تركيا مستعدة لدفع أي ثمن للقضاء على تلك المسألة "[٢]. وفي الوقت نفسه فإن مسألة الموصل هي العقبة الأخيرة والوحيدة التي تقف حائلاً دون توثيق أواصر الصداقة بين بريطانيا وتركيا.

وانطلاقاً من ذلك، فهم الساسة البريطانيون أن ما يجاهر الأتراك المطالبة به شيء، وما يَبغونه بالفعل شيء آخر، وحسبما يذكر تويني " فإن مسألة النفط، بالنسبة للأتراك، لا تزن في الميزان بقدر المسألة الكوردية "[٣]، وكان رشدي بك أكثر وضوحاً عند اجتماعه بـ لندسي في ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٦ عندما قال "إن النقطة الأولى هي مسألة الأمن، لأنها تتأثر بموقف الكورد...لا توجد مشكلة متوقعه من قبل كورد إيران[٤]، ولكنه بوجود عدد لا بأس به من الكورد تحت قوة ثالثة، قد تكون هناك مشكلة " وأكد أكثر على المسألة عندما أضاف " بأن الكورد الجنوبيين يودون دوماً الارتباط بأبناء جلدتهم في تركيا..."[٥]. عندها أوضح

---

١) مقتبس من: المصدر نفسه، ص ٢٥٥.

٢) **روبەرت ئولسن ، سەرجاوەی بێشووی**، ل ل ٢٣٩-٢٣٠.

٣) ويدافع تويني عن موقف حكومة لندن، في أن المسألة لم تكن مسألة نفط، ويستدل بخطاب جمبرلن امام البرلمان البريطاني في تدعيم موقفه، اذ كشف الاخير في خطابه له في ١٨ شباط ١٩٢٦ امام البرلمان البريطاني بانه في اذار ١٩٢٥، عرضت الحكومة التركية عليه، وبصورة شخصية، إعطاء بريطانيا قدر ما تريدهً من امتيازات، وحق التنقيب عن النفط واستخدام الموانئ التركية لما يقرب من ٣٠٠٠ كلم من سكك الحديد، ولكنه رفض العرض التركي لكون حكومة صاحب الجلالة قد ائتمنت على العراق وانها ليست مالكه له ولن تساوم بحقوق ومصالح العراق وشعبه مقابل امتيازات لأصحاب رؤوس الأموال البريطانيين.ينظر مؤلفه:

- Survey …, P.529.

٤) كان موقف رضا شاه العدائي تجاه جميع القوميات غير الفارسية معروفاً، وقد قام هو الاخر بتطبيق سياسة التهجير ومنع استعمال اللغة الكوردية في إيران منذ عام ١٩٢٦.للتفاصيل ينظر:كمال مظهر احمد،دراسات...،ص ص ٢٥٥-٢٥٦؛

- R.Olson,Op.Cit.,PP.162-163.

5) Lindsay to Chamberlain, Constantinople, 29-1-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No.561, P.806.

لندسي لمسؤولي وزارة الخارجية البريطانية، بأن مسألة الأمن بالنسبة لتركيا تأتي قبل مسألة الأراضي والموصل[1].

ويتفق كل من فريد هاليداي وهنري باركلي-اللذان كتبا بإسهاب عن القضية الكوردية في تركيا- بان " النفط ليس محور السياسة التركية إزاء كوردستان العراق. وان سياسة أنقرة مدفوعة بهدف واحد:تصفية أي نفوذ او تأثير يشجع كورد تركيا على طلب الاستقلال الذاتي أو الاستقلال التام..."[2].

وفي الواقع أرادت بريطانيا نفسها، توثيق وتأمين طرق مواصلاتها مع الهند وتركيا، ولم يكن ليتحقق بوجود خط خلفي كوردي، وبذلك يتوجب عليها عدم التفكير بإثارة الكورد[3]. فمسألة كوردستان تعد " اخطر مشكلة جدية للنظام الحالي (الكمالي)"[4].

وهكذا فقد أضفت تطورات مشكلة الموصل والمفاوضات البريطانية ـ التركية، المزيد من التعقيد على القضية الكوردية بشكل عام وعلى كوردستان الشمالية بشكل خاص، وخلقت تناقضا بين مصالح بريطانيا وتركيا من جهة وبين حقوق ومصير كوردستان من جهة ثانية، فبريطانيا بالتأكيد سعت إلى تأمين مصالحها، والتي ستضمن بموافقة الأتراك على ضم الموصل للعراق العربي، وهذا يعني ليس عدم المضي في إعطاء الكورد حقوقهم الإدارية والثقافية في كوردستان الجنوبية فحسب، بل تأييد الأتراك في مشروعهم لتذويب الكورد في كوردستان الشمالية بالقومية التركية، ومقاومة أي اتجاه يهدد المشاريع التركية، " فوجود تركيا قوية

---

1) Lindsay to Chamberlain, Constantinople, 29-1-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No.561,PP. 806-807.

٢) مقتبس من :روبرت اولسن ،المصدر السابق،ص ٥٠.

٣) **روبەرت ئولسن ، سەرجاوەی بێشووی**، ص ٢٣١.

٤) اعتقد روبرت اولسن بأنه حتى قبل انتهاء سلطة عبدالحميد الثاني، فأن الأتراك الشبان كانوا في خلافات مع القومية الكوردية، وقد أدى تصفية الأرمن ــ بواسطة المذابح طبعاً ــ الى إزالة الحاجز بين القوميتين التركية والكوردية، واستمرار الصراع كان مؤشرا على أن القومية الكوردية والجمهورية التركية-العلمانية-لا ترغبان العيش بسلام،وفي الحقيقةً فأن الأحداث اللاحقة تؤيد إلى حد بعيد ما ذهب إليه اولسن.ينظر:**هەمان سەرچاوە، ل ٢٣٠**.

ترتيب ضروري للسياسة البريطانية... لان النزاعات الداخلية ستضعف تركيا اكثر ... وستجعلها لقمة سائغة تغري شهية جيرانها البعيدين والقريبين..."[1] .

لقد عكست مذكرة مرفوعة من لندسي إلى دوائر الخارجية في لندن، وجهة النظر البريطانية تجاه الكورد، وقد ذكر فيها بأن " الكورد يشكلون خطراً هائلاً على أفكار الحكومة التركية...، وأنها لا تستطيع أن تترك المنطقة الواسعة والتي يشكل فيها الكورد القسم الأكبر من السكان، وفي الوقت نفسه. فان الكورد هم متخلفون اجتماعيا أكثر من الأتراك... ، فإنهم متجهون بصورة عميقة إلى ديانتهم وعندهم بدايات للإحساس القومي... " وبرر سياسة الأتراك تجاههم قائلاً:"إن الجمهورية ليست مستقرة بما فيه الكفاية لتكون قادرة على تطبيق سياسة واحدة في الشرق والمناطق الأخرى في الغرب من إمبراطوريتها، ولهذا تجد نفسها ملزمة بتطبيق العصرنة والمدنية على أكرادها كما على أتراكها بل وأكثر من ذلك الضغط من خلال إذا كان ضرورياً، بالقوة على أية مؤشرات للقومية الكوردية..."[2].

لقد توصلت بريطانيا إلى قناعة مفادها أن إعطاء تركيا نوعاً من الضمان ضد خطر ضياع المنطقة الكردية في تركيا، عن طريق تأمين الحدود العراقية التركية[3]، قد يدفعها إلى النزول عن موقفها ويجرها إلى اتفاقية معهم. ولن يحدث ذلك إلا على حساب الكورد، وقد اعترف البريطانيون أنفسهم بذلك عندما ذكروا بأن قرار عصبة الأمم قد فوض بريطانيا " زرع الحكم الذاتي بين كورد العراق، والنتيجة الحتمية لذلك هي أن الكورد على الحدود في تركيا. سيعززون مقاومتهم لعمليات الإذابة، وعاجلاً أم آجلاً سيطلبون الالتحام بإخوانهم شبه المستقلين في العراق، وهذا يعني خسارة تركيا شعباً وأرضا. وهو الخطر الذي يجب ان يتجنبَ

---

١) مقتبس من:

-Lindsay to Chamberlain, Constantinople, 18-1-1920, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No.557,P.803.

٢) مقتبس من:

-Memorandum by sir Lindsay to Chamberlain, Constantinople, 8-2-1926, BDFP, IA .Sir,Vol.I, No.570,P.819.

3) Memoranda respecting the Iraq Frontier Dispute, Foreign Office, 23-10-1925, BDFP. IA. Sir, Vol.I, No.534, P.768.

بأي ثمن كان... " و توقعت المذكرة بأن حماية الحدود العراقية التركية من جانب بريطانيا، ستكون بمثابة ضمانة لتركيا من هذا الخطر، وقد تقنع مصطفى كمال.ثم تتساءل المذكرة " كيف نستطيع أن نفعل هذا بدون خيانة الحقوق التي لا تقبل الجدل، للكورد في مسألة التقدم ـ والتطور القومي والاستقلال الكلي... "[1].

لقد كانت بريطانيا في مفاوضاتها مع الأتراك بين خيارين، الأول تنفيذ التزاماتها تجاه الكورد في ولاية الموصل، بناء على وعودها ووعود الحكومة العراقية السابقة لهم، وحسبما ألزمها بذلك قرار عصبة الأمم - المادة الثانية والثالثة-، بضمان حقوق الكورد القومية والإدارية والثقافية، او الخيار الثاني بتأمين مصالحها والذي لا يتحقق إلا بإعادة العلاقات المقطوعة مع تركيا إلى سابق عهدها من الازدهار لضمان مصالحها الإمبراطورية ومنع تركيا من الارتماء في أحضان السوفيت، ولن يكون ذلك إلا بإرضاء الأتراك عن طريق بدء مفاوضات ثنائية معهم، يتم فيها إقناعهم بأن ضم ولاية الموصل ذات الأكثرية الكوردية إلى العراق، لن يشكل تهديداً على وحدة وأمن وسلامة أراضي تركيا.

كان من الطبيعي ان تسعى بريطانيا جاهدة الى تحقيق الخيار الثاني، وتعمل من اجل تحقيقه الى ابعد ما يمكن، لذلك ركزوا في مفاوضاتهم مع الأتراك على المسألة الكوردية، وأصبح الكورد ومسألة حقوقهم محور مباحثات الطرفين، وقد قال تيريل *Tyrell* ـ احد موظفي وزارة الخارجية البريطانية ـ في محاولة لتطمين الأتراك " بأننا لا نقصد أن نطور في أراضينا، قرب الحدود، أي شكل من أشكال الحكم الذاتي للكورد، وكل ما عملناه، ونقصد أن نعمله لا يتعدى السماح لهم في منطقتنا، بأن يستعملوا لغتهم وتعيين الموظفين الكورد محلياً..."[2]. وتوضح برقية مؤرخة في ١ شباط ١٩٢٦ مرفوعة من سكرتارية المندوب السامي البريطاني للعراق إلى مقر القوة الجوية البريطانية في بغداد، السياسة البريطانية الجديدة بشكل أوفى وواضح، اذ تذكر بأن المادة الثانية من قرار مجلس العصبة الخاص

---

1) Memoranda rRespecting the Iraq Frontier Dispute, Foreign Office, 23-10-1925, BDFP. IA. Sir, Vol.I, No.534, P.766.

2) Tyrell to Lindsay, Foreign office, 30-12-1925, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No.554, P.797.

بإلحاق الموصل بالعراق " تعطي الانطباع بأن سياسة حكومة صاحب الجلالة تشجع المشاعر القومية الكردية في جنوب كوردستان بهدف إيجاد دولة كردية مستقلة. إن حقيقة الأمر هي أن حكومة صاحب الجلالة قد فعلت الكثير لتشجيع القومية الكوردية خلال الحرب، عندما لاح لها أن التصديق على معاهدة(سيفر) سيقرر أمرا ممكناً،وهو الأمر الذي أسفر عن نتائج محرجة، بيد أن السياسة الراهنة لحكومة صاحب الجلالة، كما هي معروفة لدى قائد سلاح الجو من دون شك، هي عدم تشجيع أية محاولة لانتهاج سياسة انفصالية من جانب أكراد العراق... ". وتمضي المذكرة في نهايتها إلى " أن حكومة صاحب الجلالة مقتنعة بضرورة اندماج هؤلاء اندماجاً وثيقاً ضمن الدولة العراقية"[1].

لقد كانت المادة الثانية واضحة في الحفاظ على خصوصية الشعب الكوردي وقد رحبت بريطانيا حينها بتلك المادة، وحتى قبل صدور القرار كان مفاوضوها يحرجون الأتراك بأنهم سيساعدون الكورد في إقامة حكم ذاتي، ولكن المذكرة البريطانية وسياساتها اللاحقة تظهر بأنهم تحايلوا على تلك المادة وعلى حقوق الشعب الكوردي بأجمعه، فما ان صدر قرار عصبة الأمم بضم الموصل الى العراق، حتى تراجعت بريطانيا عن الكثير مما وعدت به الشعب الكوردي .

وفي الواقع فقد لقيت الطروحات البريطانية استجابة من الأتراك، فخلال المفاوضات بين المسؤولين الأتراك والبريطانيين، عبر المفاوض التركي عن تلك الاستجابة، وبعد التطمينات البريطانية بشأن مستقبل الكورد خارج تركيا، وبالأخص في ولاية الموصل، " لم يعد رشدي بك - كما لاحظ لندسي- يتحدث بأي شكل عن ضم ولاية الموصل إلى تركيا ". ولكنه ظل يذكر المفاوض البريطاني بأن " المسألة الكوردية ، تتجاذب مع المشكلة الأساسية ،أي مشكلة الموصل "[2].

ولعل ما يعزز الطرح القائل بأن الأتراك أرادوا الكورد في الدرجة الأساس، هو تصريح رشدي بك في ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٦، أثناء لقائه بالمفاوض البريطاني لندسي

---

١) من سكرتارية فخامة المندب السامي للعراق الى مقر القيادة الجوي، بغداد سري، رقم. جـي١٠و ١١٨، في ١ شباط ١٩٢٦، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة ١٩٢٤-١٩٢٦، ص ٤٣.ينظر الملحق رقم (١٦) .

2) Lindsay to Chamberlain, Constantinople, 29-1-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No.561,PP.806-07.

والقائل " بأن المسألة الأولى، بالنسبة لتركيا هي الأمن، وهي تتأثر بموقف الكورد... "[١]. ومن هنا ابتكر رشدي بك فكرة جديدة، لم يكن قد بحثها أو يتوقعها البريطانيون، وهي عقد " معاهدة ضمان متبادل للحدود المشتركة " تضم فضلاً عن تركيا والعراق المنتدب من بريطانيا، إيران[٢] باعتبارها أيضا من الدول المقتسمة لكوردستان. ويبدو أن الفكرة لم ترَ النور ، في تلك المرحلة على الأقل ، الا انها لقيت صدى واستجابة من بريطانيا[٣]، ويبدو ان مثل ذلك المشروع كان سابقاً لأوانه، لان أوضاع تركيا الداخلية لم تكن مستقرة بشكل كامل، وكذلك العراق، وإيران[٤].

وقد انعكس قلق الأتراك، ومناورات البريطانيين، بشأن المسألة الكوردية، على بنود المعاهدة المنعقدة بين الأطراف المعنية في ٥ حزيران ١٩٢٦، فمن بين ١٨ مادة تضمنتها المعاهدة، كانت ١٦ منها متعلقة بمسألة الحدود والكورد. فالمادة (٦) الى (١٣) والمادتان (١٥) و(١٦) تحدثت عن عقد معاهدة لتسليم المجرمين وعن توثيق أواصر الصداقة والجيرة[٥]، وهي تعني عملياً السيطرة الكلية على الكورد[٦]. إلا أن اخطر مادة تخص الكورد في المعاهدة هي المادة (١٠) التي أعطت الحق لكل طرف بتعقيب " الهجمات القبلية" على طرفي الحدود لمسافة ٧٥ كلم[٧].وعرفت المناطق التي تنفذ

---

1) Lindsay to Chamberlain, Constantinople, 29-1-1926, BDFP, IA.Sir, Vol.I, No.561, P.806.

2) Ibid,P.807.

3) Oliphant to Lindsay Foreign office, 1-2-1926, BDFP, IA.Sir, Vol, I, No. 566,P.810.

٤) رأت تلك الفكرة النور بمجرد توافر الظروف واستقرار الأنظمة الجديدة في حينها.فقد كان اهتمام الموقعين(إيران–العراق–تركيا–أفغانستان) على ميثاق سعد آباد المنعقد في قصر الشاه الصيفي في طهران في (٨ تموز ١٩٣٧)، باستثناء أفغانستان، منصبا على التحدي الكوردي، وكذلك الحال في حلف بغداد ١٩٥٥ (السنتو فيما بعد)واتفاقيات لاحقة.ينظر:روبرت اولسن، المصدر السابق، ص ٣٩؛ صبحي ناظم توفيق،حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد، في وثائق الممثليات العراقية في استانبول وأنقرة ١٩٣٠–١٩٥٣، بغداد، ٢٠٠٢،ص ٢٤٠ وما بعدها.

٥) روبرت اولسن ،المصدر السابق، ص ٧.ينظر الملحق رقم (١٣) .

٦) **روبەرت ئولسن ، سەرجاوەی بێشووی،** ل ٢٣٤.

٧) المعاهدة العراقية ــ البريطانية ــ التركية ...، ص ٥.

-A.J.Toynbee, Op.Cit.,P.527;

فيها هذه المادة من المعاهدة بانها الحدود الفاصلة ما بين تركيا والعراق وكذلك منطقة جانبي الحدود الى مسافة ٧٥ كم داخلا[١].

لقد كانت بريطانيا السباقة في تطبيق بنود المعاهدة، وبالأخص البنود المتعلقة بالكورد منها، لضمان نجاح المعاهدة. ولم تحرك ساكناً عندما استمرت السلطات التركية بتهجير الآلاف من الكورد والمسيحيين على مدى سنة ١٩٢٦ وما بعدها[٢]، وعلى الرغم من الهدوء النسبي والوقتي الذي عاشه كورد كوردستان الجنوبية - ولاية الموصل -، قياساً بكورد كوردستان الشمالية التي " حلت بها الانتفاضات والإرهاب "[٣]،إلا أن التواصل بين قسمي كوردستان، الشمالي والجنوبي ظل جارياً،

---

١) مديرية الأمن العامة –مركز التطوير الأمني،الجمهورية التركية الجارة الشمالية ،(محدود التوزيع)،د.م،د.ت،ص١٤٥. وفي الواقع فأن الكورد لا يزالون يعانون من تلك المادة،فقد اكد الطرفان على هذا الامر في ميثاق سعد اباد ،وفي المعاهدة العراقية –التركية عام ١٩٤٦ في المادة الثانية والمادة الخامسة ،وفي حلف بغداد ،الا ان استيلاء حزب البعث على السلطة في العراق في ١٩٦٨،كان مؤشرا على تطور كبير بشان التعاون ضد الكورد في كلا البلدين ،فقد زار صدام حسين ،نائب الرئيس العراقي تركيا في ١٩٧١ ،اعقبتها زيارة قام بها الرئيس العراقي احمد حسن البكر في ١٩٧٣ ،وبعدها بسنة ،وخلال الزيارة الثانية لصدام حسين ،بصفته نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ،اجتمع مع بولند أجاويد،رئيس الوزراء التركي، واعتبرت نتائج تلك اللقاءات قمة التعاون الامني بشان المنطقة الحدودية ،اذ تم الاتفاق على تعاون بين الولاة الأتراك في ولايات ديار بكر ووان وماردين واورفا وهكاري مع المحافظين في دهوك ونينوى واربيل ...،وفي عام ١٩٨٤ عقد البلدان اتفاقا امنيا جديدا يسمح لكلا الطرفين بمطاردة"المتمردين الاكراد" "مطاردة ساخنة" داخل أراضي الدولة الأخرى على عمق يتراوح بين خمسة وعشرة كيلومترات.وأبرمت تركيا اتفاقا مشابها مع سوريا لـ"ضمان امن الحدود بين البلدين" .للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ص ١٤٥-١٥٩؛فيليب روبنس، المصدر السابق، ص ٧٧؛طلعت مسلم، مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والأتراك منه وموقعهم فيه، في :العلاقات العربية –التركية حوار مستقبلي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،١٩٩٥،ص ص ٤١٠-٤١١.

2) S.H. S.H. Longrigg, Op.Cit.,P.157.

٣) مقتبس من:

- Ibid,P. 157.

بدأت تركيا غداة إخماد انتفاضة الكورد لعام ١٩٢٥،بحملة واسعة لترحيلهم من الولايات الشرقية الى المناطق الغربية الداخلية من تركيا ،وكان الترحيل يتم بوسائل نقل بدائية جدا او مشيا على الأقدام وخلال فصل الشتاء الشديد البرودة في تلك المناطق...للمزيد عن عمليات الترحيل ينظر:

-Hoyboon, Op.Cit.,PP.52-53.

وتتحدث وثيقة بريطانية مؤرخة في ٢٢حزيران ١٩٢٧ عن صدور قانون تركي يمكن الحكومة التركية ترحيل "عدد غير محدود"من الكورد او العناصر الاخرى التي تعدها أنقرة متمردة من الولايات الشرقية، وشمل القانون نقل حوالي الفي عائلة كوردية "متمردة" من ولاية بايزيد الكوردية. وتذكر الوثيقة بان السلطات التركية قد قامت بالأجراء فعليا في نيسان ١٩٢٦ .ينظر: من جورج=

على الرغم من رسم الحدود نهائياً وعقد المعاهدة بين الأطراف المتنازعة، وهو ما ينفي الأهمية السياسية والبشرية والجغرافية، لدى الكورد، للحدود التي رسمت حديثاً وقسمت كوردستان، ، كما أن ذلك التواصل إن دل على شئ فإنما يدل على وحدة نضال وشعور الكورد في جميع أقسام كوردستان.

ولم تنتظر تركيا طويلاً لحصد ثمار المعاهدة إذ لم تتأخر بريطانيا في الإيفاء لتركيا بوعودها خلال فترة المفاوضات وتعهداتها عند التوقيع على المعاهدة، وتجلى ذلك في تعامل السلطات البريطانية في العراق مع الشيخ علي رضا ـ ابن الشيخ سعيد بيران، أثناء لجوئه مع أفراد آخرين من ناشطي الحركة الكردية ولاجئين كورد من كوردستان الشمالية، فقد كانت تحركاتهم ونشاطاتهم، موضوع مراقبة واهتمام من البريطانيين[1]. وقد اعترضت السلطات البريطانية في ١٩ حزيران ١٩٢٦ مظروفاً يتضمن معلومات ومقترحات عن امكانية القيام بعمل تشترك فيه شخصيات من كوردستان الشمالية والجنوبية والشرقية ومن كوردستان سوريا ضد الأتراك، كما احتوت تلك المراسلات معلومات عن القبائل الكوردية التي ستشترك في أي عمل ضد الاتراك مع تقدير لعدد مقاتليها [2]، كما تم في ١٧ تموز ١٩٢٦ اعتراض رسالتين موجهتين من الشيخ مهدي، شقيق الشيخ سعيد بيران، موجهة إلى شخصيات كوردية في رواندوز ومدينة الموصل[3].

إن استمرار الاتصالات والمراسلات بين شخصيات كردية من كوردستان الشمالية مقيمين في العراق ومن بينهم الشيخ مهدي، شقيق الشيخ سعيد، قد أدى إلى ازدياد

=ر.كليرك الى اوستن جمبرلن،ثيرابيا،٢٢-٦-١٩٢٧،وزارة الطيران ٢٣\٤١٢،القسم (٢) اكس \ام ٤٥٨٣،رقم ١٩٢٧\٣٢١-١٠٨-١٨٣،ص ٧٥.

١) مذكرة من البعثة البريطانية في طهران، الى ضابط الركن الاول، استخبارات قيادة القوة الجوية ـــ بغداد، سري، رقم ١٤٣، ٢٣-٤-١٩٢٦، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة ١٩٢٤-١٩٢٦، ص ٦٩.

٢) مذكرة من النجف إلى الموصل إلى امين والآخرى بواسطة امين بك من رواندوز، ١٩-٦-١٩٢٦، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة ١٩٢٤-١٩٢٦،ص ص ٧٧-٨٠.

٣) مذكرة من ضابط الخدمات الخاصة، الموصل، الى استخبارات الاركان الجوية، قيادة القوة الجوية، بغداد، سري، رقم ٩/ي/٣٣٣، ١٧-٧-١٩٢٦، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة ١٩٢٤-١٩٢٦،ص ص٧٣-٧٤.

المخاوف البريطانية، خصوصاً وان تلك المراسلات أدت إلى " ازدياد الدعاية الكوردية المناوئه للأتراك وخصوصاً بين الضباط الأكراد العاملين في الجيش العراقي المتمركزين هناك "[1].

وقد تزامنت تلك التحركات الكوردية مع قيام كل من الدكتور مراديان ، وهو ارمني من سامسون، والدكتور احمد صبري، وهو من كوردستان الشمالية، بتقديم خطة، بأسم "اللجنة الكوردية" الى المسؤولين البريطانيين في العراق، وقد تضمنت الخطة القيام بانتفاضة في درسيم وملاطية، وهي مدن ومناطق تابعة لكوردستان الشمالية، بدعم غير مباشر من الحكومة البريطانية ، بالمال والعتاد، "لتمكين الكورد من تحرير أنفسهم من النير التركي، وتحصل بريطانيا مقابل ذلك على سلطة الانتداب على كوردستان "[2].

في الواقع فان السلطات البريطانية نظرت إلى تلك المسألة بجدية وقلق بالغين، ورأت في تلك الطروحات والنشاطات مخاطر تهدد العلاقة والمصالح البريطانية في تركيا والعراق، لذلك نبهت الحكومة العراقية الى" خطورة السماح باستمرار مثل هذه النشاطات ..."وبضرورة " اتخاذ خطوات عنيفة لكبح تلك النشاطات "[3]. وبالفعل فقد أقدمت السلطات العراقية ، وبضغط بريطاني، على اتخاذ خطوات حازمة ورادعة لأي اتجاه يتسبب في احداث توتر جديد في علاقات تركيا مع بريطانيا، وبناءً على ذلك تم اعتقال الشيخ مهدي، شقيق الشيخ سعيد، في زاخو، ونقل منها إلى بغداد، وبناءً على طلبه فقد سمحت السلطات البريطانية بتسفيره

---

١) مذكرة من سكرتارية فخامة المندوب السامي العراق بغداد، الى قياد القوة الجوية، مستشار وزارة الداخلية،بغداد،رقم.جي١٠و ٧٩١، ٢٢-٧-١٩٢٦، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة ١٩٢٤-١٩٢٦،ص ص٨٩-٩١.ينظر الملحق رقم (١٧).

٢) مذكرة من المفتش الاداري في لواء الموصل، الى مستشار وزارة الداخلية، بغداد، سري، اس ،٣٤٢٤، ٢٨-٧-١٩٢٦، ص ص ، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة ١٩٢٤-٩٨،١٩٢٦-١٠٠. ينظر الملحق رقم (١٨).

٣) مذكرة من سكرتارية فخامة المندوب السامي في العراق بغداد،الى قيادة القوة الجوية بغداد،مستشار وزارة الداخلي، بغداد،رقم. جي١٠و ٧٩١، ٢٢-٧-١٩٢٦، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة ١٩٢٤-١٩٢٦،ص ٩١.

الى إيـران ، شـريطة ان يـتم ذلـك عـبر خـانقين ولـيس باسـتخدام" أي مـن الطـرق الأخرى -التي تمر خلال المناطق الكوردية- في شمال العراق "[١].

ان الطـرف الخاسـر في "الصـفقة" هـو الشـعب الكـوردي ،لان المعاهـدة ابرمـت لغـرض"إتمـام صـفقة فصـل كوردسـتان الجنوبيـة عـن كوردسـتان الشـمالية"[٢]، وبموجب صدور قرار دولي،بفاصل "لا يمثل خطا طبيعيا للانفصال الجغـرافي بـين دولتين ،ولا يفصل بين اقوام مختلفة بل يفصل الكورد وحدهم ،بضم جـزءٍ مـنهم الى تركيا وجزءا اخر الى العراق"[٣].

وهكذا فان المعاهـدة الـتي عقـدت " بصـراحة وودّ " بـين حكومـات بريطانيـا - تركيا - العراق، قد افرزت متغيراً جديداً على الساحة الدوليـة، وشـاركتهم في ذلـك على المدى الطويـل الحكومـة الايرانيـة[٤]، وهـو التعـاون، والتنسـيق لمواجهـة الكـورد الذين قسموا بين الكيانات الجديدة (ايران والعراق وتركيا وسوريا)[٥]. ففـي الوقـت الـذي انجـزت فيـه هـذه "الصـفقة الرابحـة" كانـت القـوات الحكوميـة العراقيـة والبريطانية وبالتعاون مع الحكومـة الايرانيـة تشـدد مـن قبضـتها للقضـاء علـى أي مطلب للكورد في تأكيد حقوقهم القوميـة بالاسـتقلال وحـق تقريـر المصـير للشـعب الكوردي ،وذلك باخمادها لحركة الشيخ محمود بضراوة وقسوة[٦].وانظمت الحكومة

---

١) مذكرة من دار الاعتماد، بغداد، سري، رقم، بي، او ٢٥٤٧، ٢١-١٠-١٩٢٦، المركـز الـوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كورديـة مسـتقلة ١٩٢٤-١٩٢٦،ص ١٠٧.

٢) غانم الحفو وعبدالفتاح علي يحيى ،المصدر السابق،ص١٦.

٣) مريم عزيز فتاح ،المصدر السابق ، ص ٥٠ .

٤) وقَعَت كل من انقرة وطهران في(٢٢ تشـرين الاول ١٩٢٦) اتفاقيـة (التعـاون والصـداقة) في طهران،وكان من بين اهم بنود الاتفاقية ،عدم السماح لاية جمعية اومنظمة بالدعاية المضادة انطلاقـا من اراضي كلا الدولتين ضد الاخرى،وكان ذلك موجها بوجه خاص الى الكورد .ينظر:محمد كامل عبدالرحمن سياسة ايران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١-١٩٤١، مراجعة الدكتور كمال مظهر احمد،بغداد،١٩٨٨،ص ٩٣.

5)A.J.Toynbee, Op.Cit.,P. 528;

-روبرت اولسن، المصدر السابق،ص ص ٦١- ٧٠.

٦) للمزيد عن حركة الشيخ محمود الجديدة وانتـهائها في حزيـران ١٩٢٧ ينظـر: **محەمـەد رسول هاوار،شێخ مەحمودی قارەمان و دەولەتەکەی خواروو کوردستان، بەرگی دووەم، لەندەن،١٩٩١.**

العراقية الى السلطات البريطانية في تضليل الراى العام الكوردي عن طريق إطلاق مزيد من البيانات والتصريحات حول تطمين الاماني والحقوق الكوردية القومية[١]

وهكذا اقتضى تحقيق المصالح العليا لبريطانيا تقوية الكيانات السياسية الجديدة على حساب مستقبل الشعب الكوردي الذي غمطت حقوقه المشروعة والعادلة،فقد عمل البريطانيون والاتراك على اظهار الكورد وكأنهم" عبارة عن جماعات وقبائل متفرقة لا يستطيعون إدارة أنفسهم ،ولا يستحقون الاستقلال"،ولم تكن بريطانيا مستعدة"بان تعرض سياسة الشريف - حسين بن علي - (التي مثلها كوكس والمس بيل ودوبس في العراق) ومجمل سياستها في الشرق الأوسط للخطر بسبب الكورد..."[٢] ومنذ ذلك الوقت غدت القضية الكوردية من القضايا المزمنة في الشرق الأوسط، والتي تطرح بين الحين والآخر للنقاش والجدال والتدويل في بعض الأحيان ولكن دون وجود دوافع حقيقية ونوايا مخلصة في إيجاد حلول عادلة لها. وهكذا فان فكرة الاستقلال الكوردي بدت غائبة كلياً عن المداولات الجارية بخصوصها، لان تلك الفكرة غدّت غير واقعية آنذاك، ولم ترغب أيّ من الدول التي اقتسمت كوردستان (تركيا - العراق - ايران - سوريا - الاتحاد السوفيتي)، أرضا وشعبا، رؤية كيان كوردي قيد الوجود[٣].

---

١) غانم الحفو وعبدالفتاح علي يحيى ،المصدر السابق،ص ص١٦-١٧.

2) Quoted in: R.Olson, Op.Cit., P.150.

٣) برهان الدين ابو بكر ياسين، المصدر السابق، ص ٤٣.ويرى روبرت اولسن ان الصعود الجديد للحركة الوطنية الكوردية في كوردستان العراق في مطلع التسعينات من القرن العشرين ،والمتمثل في قيام كيان كوردي فيدرالي – ذو حكم ذاتي؛ والتطورات السياسية الكبيرة التي شهدها ذلك الجزء من كوردستان قد دفع تركيا وايران الى "توقيع سلسلة من البروتوكولات الأمنية " لقطع الطريق امام اية محاولة لقيام دولة كوردية في ذلك الجزء من كوردستان،ويضيف بانه "ومنذ العام ١٩٩٣ فصاعدا وجدنا الاتراك والإيرانيين(فضلا عن سوريا والعراق)،لا يريدون رؤية ولادة دولة كوردية ...ولا يرغبون ان يروا المنطقة مستقرة وخالية من تدخلاتهم...وعلى الرغم من التصريحات المهمة بين أنقرة ودمشق حول المسالة الكوردية ومسالة المياه نجدهما ينضمان الى طهران في العمل لمنع ظهور دولة كوردية في كوردستان العراق... " ويضيف قائلا:"بحلول شهر ايلول ١٩٩٤ كانت عشرة اجتماعات قد تمت بين كبار المسؤولين في تركيا وإيران...تركزت على بحث السبل والجهود في كلا البلدين للسيطرة على الجماعات التي يجد النظامان فيها تهديداً. وكانت مسائل الامن القومي لكلا البلدين في ما يتعلق بالمسالة الكوردية من ابرز الامور التي بحثها الرئيس ديمريل مع الرئيس رفسنجاني لدى زيارته طهران في ١٥-١٧تموز ١٩٩٤ .وكانت هذه اول زيارة لايران يقوم بها رئيس تركي على مدى عشرات السنين وتناولت بالدرجة الاولى التحدي الكوردي... " .ينظر مؤلفه:المسالة ...،ص ص ٦٣-٦٥.

وعليه فقد اختزلت كلمات: "الكورد، القضية الكوردية، حق تقرير المصير لشعب كوردستان، الحكومة الكوردية،...بل وحتى المطالبة بابسط الحقوق الادارية والثقافية والتعليمية ..."في كلمة "الانفصاليين" ويتهم كل من يتحدث عن تلك الكلمات بـ"الانفصالي" وبالخطر الذي يهدد "وحدة البلاد غير القابلة للانفصام". وعندما يحب الكوردي لغته الام-الكوردية- ويحب كوردستان وهويته الكوردية يعامل معاملة "قطاع الطرق" و "اللصوص" و "الخونة" و "الحقراء"...[1]، ففي تركيا لا تذكر البيانات الرسمية وما تكتبه الصحافة وما يحرره الكتاب وما تنشره الاحزاب السياسية ...قط كلمة (الكورد) و (كوردستان)، انما يتحدثون بالاحرى عن الانفصاليين، ولا تختلف نظرة وموقف ايران والعراق وسوريا كثيرا عن موقف تركيا، بل ان بعض تلك الدول تفننت وابتدعت في اساليبها لقمع الكورد.

وحقيقة فان عالم الاجتماع التركي اسماعيل بيشيكجي هو خير من قيم هذه السياسات عندما ذكر:"ان كوردستان هي التي قسمت والشعب الكوردي هو الذي وزع وشتت. وعلى ذلك، فإن الانفصاليين هم الامبرياليون الانگليز والفرنسيون والكماليون وشاه ايران. وهم اولئك العرب الذين يتعاونون ويتحالفون على نحو وثيق مع الامبرياليين الانگليز والفرنسيين..."[2].

---

١) مقتبس من: اسماعيل بيشيكجي، كردستان...، ص ٦٧.

٢) ينظر مؤلفه :كردستان مستعمرة دولية، ص ٤٧.

الخاتمــة

شكلت معاهدة سيفر مرحلة فاصلة في السياسة البريطانية تجاه تركيا،إذ انها عكست المخططات والمشاريع البريطانية في الشرق الأوسط.إلا أن نجاح مصطفى كمال في استغلال السخط الكبير من جانب الأتراك، وتوظيفه للتناقضات التي برزت بين بريطانيا وحلفائها من جهة وروسيا والدول الغربية من جهة ثانية إلى أقصى الحدود؛ لم يبطل معاهدة سيفر فحسب، بل ووضع البريطانيين في موقف حرج، فسجلت بنود هدنة مودانيا ومن ثم الاتفاق على عقد مؤتمر جديد على أساس موازين القوى الجديد، بداية مرحلة جديدة في السياسة البريطانية تجاه الشرق الأوسط عموما وتركيا على وجه الخصوص.

حققت تركيا في مؤتمر لوزان مكاسب كبرى غدت نصراً دبلوماسيا وسياسيا مهما لها، فعلى الرغم من أن إمكانيات بريطانيا الدبلوماسية والعسكرية والسياسية والاقتصادية كبيرة جدا قياسا بتركيا، إلا أن المفاوض التركي فاوض نظيره البريطاني ندا للند بالتالي حققت معاهدة لوزان الجزء الأهم من طموحات الأتراك التي اقروها في ما أسموه بـ"الميثاق الوطني"، فأمنت تركيا حدودها باعتراف دولي موثق.

برزت مشكلة ولاية الموصل في مؤتمر لوزان نتيجة مزاعم الأتراك كونها جزءاً من تركيا و أن سكان هذه الولاية من الأكثرية الكوردية تطالب بذلك،ولذا اندرجت مناوراتهم السياسية وتدخلاتهم العسكرية المستمرة تحت شعار" استعادة الأراضي التركية المغتصبة "،ولكن الحكومة البريطانية ووضع الإمبراطورية في الشرق عامة ،رأت ان ضمها للعراق ضرورة وأمر لا تراجع فيه،فقامت هي الأخرى بتسخير

دبلوماسيتها وإمكانياتها العسكرية بما في ذلك سلاح الطيران،في تثبيت الواقع الموجود بعد هدنة مودروس.إلا أن تمسك تركيا الشديد بالولاية لم يكن في حقيقته نابعا من اعتبارات جغرافية وسياسية واقتصادية واثنية... فقط، كما زعمتها خلال مؤتمر لوزان، بل كان مرتبطا بالمسالة الكوردية فاحتفاظها بـ"كوردستان الشمالية" بموجب معاهدة لوزان خلق لديها هواجس كبيرة من خسارتها لها، الأمر الذي فرض عليها محاولة السيطرة على اكبر ما يمكن من الأراضي المسكونة من الكورد ،وقد عبر المسؤولون الأتراك صراحة ، في الكثير من المناسبات، عن تلك الهواجس والمخاوف وما يزالون.أما بالنسبة لبريطانيا فان مزاعمها بأحقية العراق في الولاية جاءت لاعتبارات عديدة، وإذا كان النفط في مقدمتها كما اشيع ، فأن مخططي السياسة البريطانية ومهندسيها في العراق وجدوا كذلك في الكورد من "السنة" عنصرا فعالا في إدامة التوازن الاثني للدولة العراقية ذات الأكثرية الشيعية، والتي انشأتها بريطانيا حديثا، وعينوا عليها ملكا عربيا سنيا.كما وجدوا في جبال كوردستان حدوداً طبيعية إستراتيجية تعيق تعرض العراق لاي اعتداء خارجي.

ولكن كل ذلك تم على حساب القضية الكوردية وحقوق الشعب الكوردي الذي عقد آمالا كبرى علي مؤتمر باريس ١٩١٩ في إمكان إقامة كيانٍ قومي كوردي مستقل لهم.ولا يخفى بان البريطانيين ساندوا الكورد في تحقيق طموحاتهم حينما تضمنت بعض بنود معاهدة سيفر ولأول مرة "حق الكورد في إقامة دولة كوردية" ولكن مستجدات القضية التركية اثرت سلبا في مصير القضية الكوردية، وعندما وجدت بريطانيا بان المشروع الكوردي يتعارض مع مصالحها في الشرق الأوسط أدارت ظهرها للكورد وشطبت البنود الكوردية من معاهدة لوزان، ولم ترغب اصلا في مناقشته في مفاوضاتها مع الوفد التركي.وهكذا فان القضية الكوردية خرجت من معاهدة لوزان من طور التدويل الى التجهيل، وعكست ذلك جليا نصوص المعاهدة التى لم تؤمن لهم حتى حقوق الأقليات.ومن جهة ثانية فان المعاهدة

ساعدت بريطانيا في استغلال الكورد كوسيلة ضغط رابحة في مشكلة الموصل، وعبرت المداولات واللقاءات الكثيرة عن هذه الحقيقة.

فبدلا من ايجاد حل جذري للمسألة الكوردية او تحقيق جزءً من الطموحات القومية للكورد، او على الاقل الالتزام بالحد الادنى من التصريحات والوعود الكثيرة الممنوحة لهم من قبل سلطات الانتداب والحكومة العربية في الدولة الحديثة العهد، العراق، رأت بريطانيا في الاستمرار بسياستها القديمة والقائمة على منح الوعود المفرغة من محتواها، افضل طريقة لادامة مصالحها في العراق، وحققت من وراء هذه السياسة مجموعة من الاهداف: فالى جانب سعيها لارضاء الحكومة العربية التي اقاموها في بغداد والحصول منها على ضمانات مختلفة لمصالحها على حساب الكورد وحقوقهم المشروعة، فانها كانت توجه اشارات غير مباشرة الى المسؤولين الاتراك بعدم جدية بريطانيا في اقامة نظام حكم في العراق يحقق ويحفظ الشخصية القومية للكورد في كوردستان الجنوبية بغية تلين مواقفهم المتشددة من ولاية الموصل. فضلا عن ذلك فان هذه السياسة لم تكلف ماديا البريطانيين كثيرا؛ وبدورهم فان الكورد، وعن حسن نية استسلموا لتلك السياسة ولم يجيدوا التعامل مع المستعمرين البريطانيين وحلفائهم العراقيون. لذلك حظيت جميع الاطراف بمكاسب و"غنائم"على حساب الكورد. وكان ادموندز صريحاً عندما كتب، بعد مغادرته للعراق في ١٩٤٥ باحدى وعشرين عاما: "بالاضافة الى الوثائق الدولية[1]والبيانات المختلفة التي اصدرتها سلطات الانتداب مع الحكومة العراقية بخصوص الحقوق القومية الكوردية، فان حكومة صاحبة الجلالة البريطانية، بصفتها الدولة المنتدبة والحكومة الملكية العراقية اصدرتا في فترات مختلفة بيانات رسمية متضمنة اعترافات بحقوق الكورد مقرونة بوعود قاطعة لتنفيذها ولكن مع الاسف ان اكثرية هذه البيانات والوعود اعلنت وصرفت للتغلب على ظروف حرجة

[1]) ويقصد بها البند(١٢) من بنود ولسن الاربع عشر، والمادة (٢٢) من ميثاق العصبة والخاصة بحق تقرير المصير، والمواد (٦٢و٦٣و٦٤) من معاهدة سيفر، والتصريحات المشتركة لبريطانيا وحلفائها... .

ومواقف صعبة سرعان ما طواها النسيان بمجرد انتفاء الحاجة الى المصالحة .. ولا اود ان اذكر هنا سوى بيان واحد من هذه البيانات اذيع عشية مفاوضات لوزان في كانون الاول ١٩٢٢: (ان حكومة صاحبة الجلالة البريطانية والحكومة العراقية تعترفان وتقران بان للكورد حقوق المعايشة داخل الحدود العراقية ولهم الحق في تاسيس حكومة كوردية داخل هذه الحدود وتأمل الحكومتان ان تتوصل الاطراف المعنية الى اتفاق فيما بينها على شكل هذه الحكومة والحدود التي يرغبون ان تمد اليها..."[1].

اندرجت حركة الضباط الكورد في بيت الشباب ١٩٢٤والانتفاضة الكوردية لعام ١٩٢٥ ضمن محاولات الكورد في استغلال الظرف الإقليمي والدولي آنذاك، للرد على سياسة الكماليين القومية تجاههم، محاولين الاستفادة من التناقض الموجود بين بريطانيا وتركيا، وانتظروا دعم بريطانيا،إلا أن قراءة القادة الكورد للموقف لم تكن دقيقة ،فبريطانيا نفسها اشتكت من الحركات الكوردية التي يقودها الشيخ محمود البرزنجي ضدها ،بل قاومت كل اتجاه يرمي إلى إحياء معاهدة سيفر،باعتبار ذلك يهدد كيان دولة "العراق"الحديثة.

إن تسوية مشكلة الموصل نهائيا بالتوقيع على معاهدة حزيران ١٩٢٦، حقق مكسبا كبيرا للعراق وبريطانيا، كما أنها حققت للأتراك مكاسب مالية مهمة، وأعطت دفعة قوية لمشروع مصطفى كمال التحديثي لتركيا في الداخل ، ولكن أهميتها تأتي بالنسبة للدولتين(العراقية والتركية) كونها أرست الحدود بينهما، ووفرت لهما ضمانات كافية للمحافظة على الأمن في عموم تلك المناطق الحدودية، وبالتالي فأنها فتحت الأبواب على مصراعيها أمام الإطراف الموقعة على فتح صفحة جديدة من العلاقات الدولية والإقليمية. فقد شهدت العلاقات التركية-البريطانية بعد المعاهدة تطورا مطردا.

---

[1]) ينظر: سي جي ادموندز، المشكلة الكوردية: محاضرة المستر ادموندز عن المشكلة الكوردية القيت في لندن في الجمعية الملكية لاسيا الوسطى في ١٩٦٦/١٠/٢٥، د.م، د.ت .

أصبحت المعاهدة الجديدة وَبالاً على الكورد وعلى المستقبل السياسي لقضيتهم، فأنها أرست أسس ظاهرة التعاون الإقليمي المنظم بين الدول المقتسمة لكوردستان بعد انضمام كل من إيران و سوريا الى تركيا والعراق، على الرغم من ان علاقات تلك الدول محكومة بتناقضات حادة كل واحدة مع الأخرى، فان القضية الكوردية غدت القاسم المشترك الذي يجمع هؤلاء الفرقاء.

ان مجمل السياسات البريطانية تجاه تركيا، ضمن مدة الدراسة، نتج عنها افتقار خارطة الشرق الأوسط لأي كيان سياسي يحقق طموحات وتطلعات الكورد القومية، و يضمن حقوقهم ومواطنتهم، بل جعل الشعب الكوردي ضحية لسياسات عنصرية وعمليات إذابة وتطهير عرقي،ظهرت بأشكال متعددة في المرحلة اللاحقة لتوقيع المعاهدة الثلاثية، استمرت إلى الوقت الحاضر، من جانب السلطات المقتسمة لكوردستان، ولم تتبن أية دولة أو قوة دولية القضية الكوردية أو معاناة الكورد، جراء تلك الممارسات، لأجل الكورد أو حتى لدوافع إنسانية، إنما بقت تلك الدول محتفظة بالورقة الكوردية ومستعدة لطرحها بين الحين والآخر للنقاش والجدال والتدويل في بعض الأحيان ولكن دون وجود دوافع حقيقية ونوايا مخلصة في إيجاد حلول عادلة لها. وتظل تركيا تحتل مركز الصدارة في مقاومة أية مشاريع تهدف إلى حل المشكلة الكوردية المزمنة في الشرق الأوسط، فأنها ما تزال ترى في تكلم الكورد بلغتهم الأم وتمسكهم بهويتهم ... خطرا جسيما يهدد وحدة ووجود تركيا.

ان الدول المقتسمة لكوردستان وجدت في تبني نظرية"المؤامرة"و"ووقوف جهات اجنبية وراء مطاليبهم"أسلوبا غير مكلفاً وفعالاً في الوقت نفسه للتصدى، بمختلف الأساليب والطرق، للتنظيمات والحركات والانتفاضات الكوردية، فمثلاً عندما قمع الكماليون انتفاضة الكورد لعام ١٩٢٥، بقسوة لا متناهية، برروا ذلك بوقوف"الانگليز"ورائها، وكذلك الحال بالنسبة للانتفاضات اللاحقة، وغدت هذه السياسة حالة ملازمة لتصرفات باقي الدول المقتسمة لكوردستان، فعندما تآمرت ايران مع البريطانيين والامريكيين واتفقت مع الروس لإسقاط "جمهورية كوردستان ١٩٤٦"، بررت إيران ذلك بوقوف الشيوعيين وراء قيامها، وعندما شنت

الحكومات العربية المتعاقبة في العراق حروباً مستمرة على كوردستان، واتبعت في بعض مراحلها سياسة الأرض المحروقة وتحديداً في الستينات من القرن الماضي، بررت ذلك بوجود عملاء إسرائيليين في كوردستان...، بل ان الحكومة العراقية عندما شنت هجمات بالأسلحة الكيماوية على المدنيين الكورد على نطاق واسع في حلبجة وبهدينان.. وشنت حملات الأنفال بحقهم...، بررت ذلك بوجود الإيرانيين والإسرائيليين في تلك المناطق...، وحقيقة فان تركيا وسوريا وايران ما تزال تتهم الكورد في إقليم كوردستان-العراق- بالتعاون مع إسرائيل - علما ان الكورد ليست لديهم أي حدود مباشرة او غير مباشرة مع اسرائيل مثلما لا يملكون أي منافذ بحرية - وترى في هذا الأسلوب سلاحاً مهماً لمحاربة تطلعات الكورد وإفشال الكيان الفدرالي الكوردي في كوردستان الجنوبية.

قائمة المصادر والمراجع

اولا- الوثائق غير المنشـورة:

أ- وثائق دار الكتب والوثائق-بغداد:

- ملف الأخبار الخارجية عن الحدود، ش ـ بغداد ٩ كانون الأول ١٩٢٣ ـ ٣٠ كانون الأول ١٩٢٤:

- ❖ برقية من متصرف الموصل إلى وزارة الداخلية، العدد ٦٧٥، في ١٨ أيلول ١٩٢٤.
- ❖ برقية من متصرف الموصل إلى وزارة الداخلية، العدد ٣٥٩، في ١٩حزيران ١٩٢٤.
- ❖ برقية من متصرف الموصل إلى وزارة الداخلية، العدد ٣٦٠ (ملحق)، في ١٩ حزيران ١٩٢٤.
- ❖ برقية من متصرف الموصل إلى وزارة الداخلية، بدون عدد، في ١٩ أيلول ١٩٢٤.
- ❖ برقية من متصرف لواء الموصل إلى وزارة الداخلية، عدد ٦٩٤، في ٢٠ أيلول ١٩٢٤.
- ❖ مذكرة من متصرف لواء الموصل إلى وزير الداخلية، نموذج عام (١٢)، سري، في ١٩٢٤/١٢/٣٠.

- ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة ١٩٢٤- ١٩٢٦(وثائق بريطانية)(*) :

- ❖ **تقرير استخبارات هيئة أركان الجو ـ مقر القيادة الجوية البريطانية في العراق، سري للغاية، في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٤.**
- ❖ **كتاب القيادة الجوية البريطانية إلى مستشار وزارة الداخلية العراقية، في ٥ تشرين الثاني ١٩٢٤.**
- ❖ **كتاب القيادة الجوية البريطانية إلى مستشار وزارة الداخلية العراقية ـ بغداد، الوثيقة (٢) تابع، المرفق ٣ آ،في ٥ تشرين الثاني ١٩٢٤.**
- ❖ **كتاب دائرة الخدمات الخاصة، بغداد، إلى مقر القيادة الجوية، بغداد، سري، دى/٦، في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٤.**
- ❖ **مذكرة القيادة الجوية للقوات البريطانية في العراق، بغداد، إلى مستشار وزارة الدفاع في بغداد، سري للغاية، في ٥ تشرين الثاني ١٩٢٤.**
- ❖ **مذكرة من المركز الجوي للقوات البريطانية في العراق ـ بغداد، إلى أمين سر وزارة الطيران، كنغواى، لندن، دبليو. سى٢٠ ، سري جداً، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٤.**
- ❖ **مذكرة من دائرة ضابط الخدمات الخاصة ـ بغداد، إلى مقر القيادة الجوية البريطانية ـ بغداد، سري، دي/٦، في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٤.**
- ❖ **مقتطف من كلمة ألقاها رئيس الوزراء في مجلس النواب، ملحق للمرفق ٢٧، جو ٤١١/٢٣ الجزء ١، اكس رام ٤٥٨٣، في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦.**
- ❖ **مذكرة من البعثة البريطانية في طهران، الى ضابط الركن الأول، استخبارات قيادة القوة الجوية ـ بغداد، سري، رقم ١٤٣،في ٢٣-٤-١٩٢٦.**
- ❖ **مذكرة من المفتش الإداري في لواء الموصل، الى مستشار وزارة الداخلية، بغداد، سري، اس ،٣٤٢٤، ص ص ، المركز ،في ٢٨-٧-١٩٢٦.**
- ❖ **مذكرة من النجف إلى الموصل إلى امين والاخر بواسطة امين بك من رواندوز،في ١٩-٦-١٩٢٦.**

---

*) الملف بحوزة الدكتور عبد الفتاح علي البوتاني.

❖ مـذكرة مـن جـورج ر.كلـيرك الى اوسـتن جمـبرلن ،شيرابيـا،وزارة الطـيران ٣٣\٤١٢،القسم (٢) اكس \ام ٤٥٨٣،رقم ٣٢١\١٩٢٧-١٠٨-١٨٣،في٢٢-٦-١٩٢٧.
❖ دار الاعتماد، بغداد، سري، رقم بي، او ٢٥٤٧،في ٢١-١٠-١٩٢٦.

ب- وثائق وزارة الخارجية البريطانية:

-Foreign Office:

❖ F.O. 371\40219\127357, RRX/9/I, P.5.
❖ F.O.371\10867, PRESS Summary, February 24, 1925, Enclosure 1 in No: 1, P.2.
❖ F.O.371\10867\5807, E-1360, P.123.

ثانيا- الوثائق المنشورة:

أ- البريطانية:

- الوثائق البريطانية عن أتاتورك:

❖ British Documents on Atatürk (1919-1938), Edited by Bilal Şimşir.
❖ BDA, 1919, Vol.I, Türk Tarih Kürümu Basmevi, Ankara, 1973.
❖ BDA, 1920, Vol.2, Türk Tarih Kürumu Basmevi, Ankara, 1975.
❖ BDA,1921-1922, Vol.4, Türk Tarih Kürumu Basmevi, Ankara, 1984.

- الوثائق البريطانية عن المسالة الكوردية في تركيا(١٩٢٤-١٩٣٨):

❖ Ingliz Belğelerile Türkey'de Kürt Sorünü(1924-1938), Hazirlayan B.N.Şimşir, Ankara,1991.

- وثائق السياسة الخارجية البريطانية:

❖ Documents on British Foreign Policy (1919-1939), Edited by W.N.Medlcott, Douglas Dakin, and M.E.Lambert.

❖ BDFP, 1919-1920, First series, Vol.4, Oxford University Press, London,1959.

❖ BDFP, 1920, First series, Vol.13, Oxford University Press, London, 1962.

❖ BDFP,1921-1922,First series, Vol.17, Oxford University Press, London,1970.

❖ BDFP,1922-1923,First series, Vol.18, Oxford University Press, London,1972.

❖ -BDFP,1925-1926,First series, Vol.I, Oxford University Press, London,1966.

- وثائق وزارة المستعمرات البريطانية:

❖ Colonial Office, Iraq Report on Iraq Administration, October 1920- March 1922, His Majesty’s Stationary Office, London, 1922.

❖ Colonial Office, Special Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain

and Northern Ireland to the council of the League of Nations on the progress of Iraq During the period 1920-1931,London,1931.

- Colonial Office, Iraq Report on Iraq Administration, His Majesty's Government, April 1923- December 1924, London, 1925.
- Colonial Office, Report by His Majesty's Government on the Administration of Iraq for the period April 1922 - March 1923, issued, London, 1924.
- Colonial Office, Lausanne Conference on Near Eastern Affairs 1922-1923,His Majesty's Stationary Office, London, 1923.

ب- التركيـــــة :

١- المطبوعة بالحروف اللاتينية :

- الوثـائق العثمانية عن الموصل وكركوك(١٥٢٥-١٩١٩) :

- Müsül – Kerkük ile iliğili Arşiv Belğeleri 1525-1919, T.C.Başbakanlik Devlet Arşivleri ğenel mudur Luğu Osmanli Arşivi daire Başbanliği, Ankara, 1993.

- **الوثائق العثمانية عن الأرمن (١٩١٥-١٩٢٠):**

❖ Osmanlli Belğererinda Ermeniler 1915-120, T.C. Başbakanlik Dĕvlet Arşivleri ğenel mudur Luğu Osmanli Arşivi daire Başbanligi, Ankara, 1994.

- **وثائق مؤتمر لوزان:**

❖ Lozan Baris Konferansi,Tutanaklar Belgeler,Takim.I, Çilt.I, Kitab .2,Caviren Seha L.Meray,Ankara,1969.

٢- المطبوعة بالحروف العربية:

- **مجموعة وثائق ونصوص معاهدة لوزان:**

❖ **لوزان صلح معاهدة نامه سى، مقاولات وسندات سائرة، ٢٤ تموز ١٣٣٩-١٩٢٣، مطبعه احمد احسان وشركاسى، استانبول، ١٣٤٠.**

- **نطق مصطفى كمال مع نصوص الوثائق المتعلقة:**

❖ **نطق غازي مصطفى كمال طرفندن ،انقرة،١٩٢٧.**

❖ **نطق، محتوياتنه عائد وثائق، غازي مصطفى كمال طرفندن، انقرة، ١٩٢٧.**

ج- العراقيـــة:

❖ **الحكومة العراقية، مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة١٩٢٤م-١٣٤٣هـ، الجزء الأول، بغداد ١٩٢٤.**

❖ **المعاهدة العراقية ـ الإنكليزية ـ التركية المنعقدة في أنقرة ٥ حزيران سنة ١٩٢٦، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤١.**

❖ **الوقائع العراقية (جريدة)، بغداد، ١٠-١٢-١٩٢٢.**

هـ- وثائق عصبة الأمـم:

- League of Nations, Question of the Frontier Between Turkey and Iraq, Report Submitted to the Council by the Commission instituted by the Resolution of September 30th, 1924.

ثالثاً- الكتب:

أ- الكتب الإنكليزية:

- A.J.Toynbee, The Islamic World, Survey of International Affairs 1925, Vol.I, London, 1927.
- A.L.Macfie, Atatürk, London and New York, 1994.
- A.T.Wilson, Clash of Loyalties, Mesopotamia, 1917-1920, Oxford University, London, 1931.
- Akaby Nassibian, Britain and the Armenian Question 1915-1923, New York, 1985.
- B.C.Busch , Mudros to Lausanne, New York.1976.
- B.Ponomaryov, A.Gromyko and V.Khvostov, History of Soviet Foreign Policy (1917-1945), Translated from Russian by David Skvirsky, Moscow, 1969.

- Bernard Lewis, Emergence of Modern Turkey, Second Edition, Great Britain, 1968.
- David McDuwall, A. Modern History of Kurds, London: 1-B. Touris Publishers, 1996.
- Desmond Steward, The Middle East Temple of Janus, Great Britain 1972.
- Erik J.Zurches, Turkey, A Modern History, London. New York, 1994
- Frank D. Chambers, This Age of Conflict, 1914-1943, New York, 1943.
- G.Atiyyah, Iraq, The Emergence of a State, 1908-1921,A social Political Study, Beirut, 1973.
- Geofrey Lewis, Turkey, London, 1965.
- George Antonius, The Arab Awaking, New York, 1965.
- H.B.Sharabi ,Government and Politics of the Middle East in Twentienth Century,Princeton,1962.
- H.C.Armstrong, Grey Wolf, London, 1932.
- H.W.V Temperley, A History of the Peace Conference of Paris, Vol.I, Oxford, 1969.
- Harold Niclason, Curyon:The last Phase 1922-1925, New York, 1939.
- Harry N.Howard, The Partition of Turkey 1913-1923, New York, 1966.
- _____ ,The King-Crane Commission An American Inquiry in the Middle East, Beirut,1963.

- Hoybon, the Case of Kurdistan Against Turkey, New York, 1929.
- J.A.S.Grenville. The Major International Treaties 1914-1973, , 1974
- J.C.Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East 1914-1956, Vol.II, New York, 1972.
- John A.DeNovo, American Interest and Policies in the Middle East, ,U.S.A ,1963 .
- John Joseph, The Nestorians and Their Neighbors, Princeton, New Jersey, 1961,
- Kandal, (The Kurds Under the Ottoman Empire) in: people Without Country, The Kurds and Kurdistan, Edited by Gerard Chaliand, Trans by M.pallis, London,1980.
- Kemal H.Karpat, Turkey's Politics, New Jersey, 1959.
- L.Evans, United State Policy and the Partition of Turkey 1914 - 1924 , Baltimore,1965.
- Lord Kinross, Atatürk The Rebirth of Nation, London, reprinted in 1990.
- Martin.M. Van Brunssen, Agha, Shaikh and State, Utrecht, 1978.
- Mahrdad R.Izadi,The Kurds:A Concise Hndbook,U.S.A, 1992.
- Mim K.Oke, The Armenian Question 1914-1923, Graet Britain,1988.
- _____,A Chronology of Mosul Question 1918-1926,Istanbul,1991.

- N.Entessar, Kurdish Ethno Nationalism, U.S.A, 1992.
- Paul C.Helmreich, From Paris to Sevres, U.S.A ,1974.
- Peter Sluglett, Britain in Iraq 1914-1932,London ,1976.
- R.Olson, The Emergence of Kurdish Nationalism and Sheikh Said Rebellion, Austen, 1989.
- R.Stafford, The Tragedy of the Assyrians ,London, 1935.
- Richard Tapper, The Conflict of Tribe and State in Iran and Afghanistan, New York,1983.
- S.H. Longrigg, Iraq from 1900 to 1950, 3rd Edition, Beirut, 1968.
- S.R.Sonyel, Turkish Diplomacy 1918-1923 , London, 1982.
- Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. Π, Six Edition, Great Britain, 1988.
- Sydney Nettleton Fisher, The Middle East A History, London, 1960.
- W.R.Hay, Two Years in Kurdistan, Experiences of A Political of Fiacre 1918-1920, London, 1921.
- Mahrdad R.Izadi, The Kurds:A Concise Hndbook, U.S.A, 1992.

ب-الكتب التركية:

- المطبوعة بالحروف اللاتينية:

- Dr.Sivan,Kŭrt Millet Harekatleri ve irak'ta Kürdistan Ihtilali Stokholm, 1997.
- E.W.C.Noel, Kürdistan 1919, Inğiliz Çeviren Bülent Birer, Istanbul, 1999.
- Evin Aydar,ÇiÇek, KoÇgiri Ulüsal kürtüluş Hareketi, Stokholm, 1999.
- Gündüz Okçun, Ahmet R. Okçun, Türk Antalaşmalar Rehberi, Ankara, 1974.
- Ismael Güldaş, Lozan Biz Türkler ve Kürtler, Istanbul, 1998.
- Kemal Atatürk, Nutuk 1919-1927, Bugunku Dlle Yama Hazirlayan Zeynep Korkmaz, Turkey, 1995.
- M.Çiwan, 1925 Kürd AYKLANMAŞI (Şeyh Sait Hareketi), Jina Nŭ ForlagT, 1985.
- M.Nüri Dersimi,Kürdistan Tarihinde Dersim, Halep, 1952.
- Mehmet Gonlűből,Olaylarla Türk Diş Politikasi ,Ankara, 1982, Basinci baski,Cilt:L,
- Osman Olçay, Severs Andlaşmaşina Doğrŭ, (Çesitli KonFerans ve Toplanti1ltarin Tütanaklari ve Bünlara Iliskin Belğeler) , Ankara. University , Turkey, 199 .
- Selahattin Tansel,Mondros'tan Müdanya'ya Kadar, I.Cilt, Ankara,1973.
- Vladimer F.Minorsky, Musul Sorünü,Istanbul,1998.

❖ Zaki Arikan,Mütarekç ve Işğal Dönami izmir,Basinil (Ekim 1918-8 Eylul 1922), Turkey , 1989.

- المطبوعة بالحروف العربية :

- روي لئونه رد، مختصر حرب عموي تاريخي، مترجمي، كليسلى ، حجاز فخرى، استانبول، ١٩٢٥م.

ج- الكتب العربية والمعربة :

❖ إبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا، دمشق، ٢٠٠٣.
❖ إبراهيم شريف، الشرق الأوسط، بغداد، ١٩٦٥.
❖ احسان نوري باشا،مذكرات – انتفاضة اگرى ١٩٢٦-١٩٣٠، ترجمة صلاح برواري، بيروت، ١٩٩٠.
❖ احمد تاج الدين، الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن، القاهرة، ٢٠٠١.
❖ احمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، بيروت، ١٩٨٢.
❖ احمد عثمان أبو بكر، كردستان في عهد السلام، أربيل، ٢٠٠٢.
❖ احمد قدامة، رجال السياسة في الشرق والغرب، دمشق، ١٩٣٩.
❖ احمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩-١٩٣٨، بغداد، ١٩٩٠.
❖ ادوارد كار، العلاقات الدولية في عشرين سنة ١٩١٩-١٩٣٩، تعريب سمير شيخاني، الجزء الأول، بيروت، د.ت.
❖ إسماعيل بيشكجي، النظام في الأناضول الشرقية، ترجمة شكور مصطفى، ج٢، أربيل، ٢٠٠١.
❖ ــــــــ.....ـــ، كوردستان مستعمرة دولية، ترجمة زهير عبد الملك، ستوكهولم، ١٩٩٨.
❖ ألبرت م. منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم صالح التكريتي، بغداد، ١٩٧٨.

❖ الكسي فاسليف، روسيا في الشرقين الادني والأوسط من الرسولية الى البراجماتية، ترجمة المركز العربي للصحافة والنشر، مراجعة حمدي الحافظ، موسكو، د:ت.
❖ أمين محمود سعيد وكريم خليل ثابت، سيرة مصطفى كمال وتاريخ الحركة الوطنية في الأناضول، القاهرة، ١٩٣٣.
❖ اندره نوسشي،الصراعات البترولية في الشرق الأوسط ،بيروت ،١٩٧١.
❖ باسيل نيكيتن، الكُرد دراسة سوسيولوجية وتاريخية ، تقديم لويس ماسينيون،ترجمة وتعليق نوري الطالباني،ط٣،اربيل ،٢٠٠٤.
❖ برهان الدين ابابكر ياسين، كوردستان في سياسة القوى العظمى ١٩٤١-١٩٤٧، ترجمة هوراس سوار، كوردستان، ٢٠٠٠.
❖ بلةج شيّرگو، القضية الكردية ماضي الكرد وحاضرهم، بيروت، ١٩٨٦.
❖ بى ره ش، العراق دولة بالعنف، جنيف، ١٩٨٥.
❖ ج.ب.ديروزيل، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين، ترجمة خضر خضر، الجزء الأول (١٩١٩-١٩٤٥)، لبنان، ١٩٨٥.
❖ جبار جباري، تاريخ الصحافة الكوردية في العراق، بغداد، ١٩٧٥.
❖ جرجيس فتح الله، يقظة الكورد تاريخ سياسي ١٩٠٠-١٩٢٥ ومما يتناول النزاع على جنوب كردستان أمام عصبة الأمم مع الوثائق والمذكرات المتعلقة به، أربيل، ٢٠٠.
❖ ـــــــــــ، نظرات في القومية العربية مداً وجزراً حتى العام ١٩٧٠: تاريخا وتحليلاً: اضواء على القضية الآشورية((مذابح ١٩٣٣))، ج ١، كوردستان العراق، ٢٠٠٤.
❖ جليلي جليل وآخرون، الحركة الكوردية في العصر الحديث، ترجمة عبدي حاجي، بيروت، ١٩٩٢.
❖ جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس ،ط ٦ ،بيروت- نيويورك ،١٩٨٠.
❖ جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر الخياط، ج ١، بغداد، ١٩٥٩.

- حامد محمود عيسى، القضية الكوردية في تركيا، القاهرة، ٢٠٠٢.
- حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠، لندن، ١٩٨٧.
- حسين لبيب، تاريخ المسألة الشرقية، مصر، ١٩٢١.
- خليل علي مراد، القضية الكردية في تركيا١٩١٩-١٩٢٥، في:خليل علي مراد وآخرون، القضية الكوردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، التداول محدود، ١٩٩٤.
- داجوبرت فون مبكوش، مصطفى كمال المثل الأعلى، تعريب (كامل ، ص . مسيحة)، بيروت، ١٩٣٣.
- دانكورت أ.روستو ،السياسة الخارجية للجمهورية التركية في: مناهج السياسة الخارجية في دول العالم،إشراف روي مكريدس،ترجمة حسن صعب،مراجعة يوسف ايبش ،بيروت-نيويورك،١٩٦١.
- ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، مصر، ١٩٧٧.
- رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، القاهرة، ١٩٩٩.
- روبرت اولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية الإيرانية، ترجمة محمد إحسان، أربيل، ٢٠٠٢.
- روهات الاكوم ،شريف باشا سنوات عاصفة لديبلوماسي كوردي، ترجمة شكور مصطفى، كوردستان العراق،٢٠٠٤.
- رياض رشيد ناجي الحيدري، الآشوريون في العراق ١٩١٨-١٩٣٦، بغداد، ١٩٧٥-١٩٧٦.
- زنار سلوبي، مسالة كردستان ٦٠ عاما من النضال المسلح للشعب الكردي ضد العبودية، تنقيح وتقديم عز الدين مصطفى رسول،بيروت،١٩٩٧.
- زهير عبد الملك ،الاكرد وبلادهم كردستان بين سؤال وجواب،السويد،١٩٩٩.
- ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق، ترجمة جعفر الخياط، ط٦، بغداد، ١٩٨٥.
- ـــــ.....ـ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، الجزء الأول، بغداد، ١٩٨٨.

❖ سر ارنلد تي ويلسون، بلاد مابين النهرين بين ولاءين، ترجمة فؤاد جميل، الجزء الثالث، بغداد، ١٩٩٢.
❖ السر ارنولد ولسن، الثورة العراقية، ترجمة وتعليق جعفر الخياط، ط١، بيروت، ١٩٧١.
❖ سر ريد بولارد، بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى ١٩٥٢، ترجمة حسن احمد السلمان ،بغداد ،١٩٥٦-١٩٥٧.
❖ سروه اسعد صابر، كوردستان من بداية الحرب العالمية إلى نهاية مشكلة الموصل ١٩١٤-١٩٢٦، اربيل، ٢٠٠١.
❖ سي.جي. ادموندز، كرد وترك وعرب: سياسة ورحلات وبحوث عن الشمال الشرقي من العراق ١٩١٩-١٩٢٥، ترجمة جرجيس فتح الله، ط٢، أربيل، ١٩٩٩.
❖ صبحي ناظم توفيق، حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد، في وثائق المثليات العراقية في استانبول وأنقرة ١٩٣٠-١٩٥٣، بغداد، ٢٠٠٢.
❖ ـــــ....، تركيا والتحالفات السياسية، ميثاق سعد آباد.معاهدة الصداقة السوفيتية في وثائق المثليات العراقية في استانبول وأنقرة ١٩٣٠-١٩٥٣، بغداد، ٢٠٠٢.
❖ صبرية احمد لافي، الأكراد في تركيا، (التداول محدود)، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥.
❖ طلعت مسلم، مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والأتراك منه وموقعهم فيه، في:العلاقات العربية –التركية حوار مستقبلي –بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.
❖ عادل محمد خضير، الممرات التركية وتأثيرها في العلاقات التركية السوفيتية ، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، جامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٣
❖ عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، بغداد، ١٩٧٥.
❖ عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراقي، مراجعة وتقديم قاسم أحمد العباس، الجزء الثاني، بغداد، ١٩٧٥.

❖ عبد الرحمن قاسملو، كردستان والأكراد دراسة سياسية واقتصادية،ترجمة ثابت منصور،بيروت،١٩٧١.
❖ عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ط ٤، بغداد، ١٩٨٠.
❖ ـــــــــــ..، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الاول، بيروت، ١٩٨٣.
❖ ـــــــــــ..، تاريخ الوزارات العراقية، ط ٧، الجزء الثاني، بغداد، ١٩٨٨.
❖ ـــــــــــ،تاريخ الأحزاب السياسية العراقية ١٩١٨-١٩٥٨، بيروت، ١٩٨٠.
❖ عبد العزيز القصاب، من ذكرياتي، بيروت، ١٩٦٢.
❖ عبد الفتاح علي يحيى، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية ملاحظات تاريخية ودراسات أولية،أربيل،٢٠٠١
❖ عزيز الحاج، القضية الكوردية في العشرينات، ط ٢، بيروت، ١٩٨٥.
❖ عزيز حسن البارزاني، الحركة القومية الكوردية التحررية في كوردستان العراق ١٩٣٩-١٩٤٥، دهوك، ٢٠٠٢.
❖ عزيز شمزيني، الحركة القومية التحررية للشعب الكوردي،كردستان،١٩٨٦.
❖ علي كمال، مذكرات علي كمال عبدالرحمن، تقديم وتحقيق جمال بابان، بغداد، ٢٠٠١.
❖ عمر الديراوي، الحرب العالمية الأولى، ط٥، بيروت، ١٩٧٧.
❖ فؤاد حمه خورشيد مصطفى، القضية الكوردية في المؤتمرات الدولية، أربيل، ٢٠٠١.
❖ فؤاد ساكو، الأسس القانونية لحق الشعب الكوردي في تقرير المصير،ديترويت،١٩٨٧.
❖ فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق في عهد الانتداب، ١٩٢١-١٩٣٢، في:المفصل في تاريخ العراق، بغداد، ٢٠٠٢.
❖ فاضل حسين، مؤتمر لوزان وأثاره في البلاد العربية، بغداد، ١٩٦٧.
❖ فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية-الانكليزية-التركية وفي الرأي العام، ط٣، بغداد، ١٩٧٧.
❖ فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة فاروق الحريري، بغداد، ١٩٧٩.

❖ فريق من شباب الكُرد، الأكراد والعرب، بغداد، ١٩٣٧.
❖ فيلب ويلارد آيرلاند، العراق: دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر خياط، بيروت، ١٩٤٩.
❖ فيليب روبنس، تركيا و الشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري،قبرص،١٩٩٣ .
❖ ق.ب. ماتيفيف بارمتي، الآشوريون والمسالة الآشورية في العصر الحديث، دمشق، ١٩٨٩.
❖ كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله الى العربية نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط٥، بيروت، ١٩٦٨.
❖ كاظم نعمة، الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال، بيروت، ١٩٨٨.
❖ كمال مظهر احمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، بغداد، ١٩٧٨.
❖ ـــــــــــــــ، انتفاضة ١٩٢٥ في كُردستان تركيا، بيروت، ٢٠٠١.
❖ ـــــــــــــــ، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٨٥.
❖ ـــــــــــــــ، كُردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد الملا عبدالكريم، ط٢، بغداد، ١٩٨٤.
❖ ـــــــــــــــ، كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير دراسة وثائقية عن القضية الكوردية في العراق، ج١، كوردستان، ٢٠٠٤.
❖ كندال، الأكراد وكُردستان، (حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح) التعبئة والتنظيم الدراسات)، د.م، ١٩٨٢.
❖ كونى ره ش، جمعية خويبون ١٩٢٧ووقائع ثورة ارارات ١٩٣٠، تقديم ومراجعة عبد الفتاح البوتاني، أربيل، ٢٠٠٠.
❖ لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون، بغداد، ١٩٧٨.
❖ م. ب. سعد، قضية الموصل في مؤتمر لوزان، بغداد، ١٣٤٣.
❖ م.أ.حسرتيان، القضايا القومية في تركيا، ترجمة سيامند سيرتي، مراجعة وتقديم عزيز داود محمد، سوريا، ١٩٩١.
❖ م.س.لازاريف ،المسالة الكوردية ١٩١٧-١٩٢٣،ترجمة عبدي حاجي ،بيروت ،١٩٩٨.
❖ ـــــــــــــــ، المسألة الكردية ١٨٩١-١٩١٧، ترجمة اكبر احمد،السليمانية،٢٠٠١.

❖ ماجد عبدالرضا، المسالة الكوردية في العراق الى سنة ١٩٦١، بغداد، ١٩٨٠.
❖ مارك سايكس، القبائل الكوردية في الإمبراطورية العثمانية، ترجمة هه وراز سوار علي، تقديم ومراجعة وتعليق عبد الفتاح علي بوتاني، دهوك، ٢٠٠٢.
❖ مجيد جعفر، كردستان تركيا دراسة اقتصادية اجتماعية سياسية تحت التخلف الاستعماري، مطبعة اميرال، بيروت، د.ت.
❖ محسن محمد المتولي، كرد العراق ١٩١٤-١٩٥٨، بيروت، ٢٠٠١.
❖ محمد شيرزاد، نضال الأكراد، القاهرة، ١٩٤٦.
❖ محمد صالح وآخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين ١٩١٤-١٩٤٥، بغداد، ١٩.
❖ محمد صبيح عبدالقادر، كمال اتاتورك، مصر، ١٩٣٧.
❖ محمد طه الجاسر، تركية ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دمشق، ٢٠٠٢.
❖ محمد عبد الحسن المياح، مشكلة الموصل وترسيم الحدود العراقية – التركية، في: مجموعة من المؤلفين العراقيين، المفصل في تاريخ العراق، بغداد، ٢٠٠٢.
❖ محمد عزة دروزه، تركيا الحديثة، بيروت، ١٩٤٦.
❖ محمد كامل عبد الرحمن سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١-١٩٤١، مراجعة كمال مظهر احمد، بغداد، ١٩٨٨.
❖ محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، القاهرة، ١٩٧٦.
❖ محمد محمد توفيق، كمال أتاتورك، مصر، ١٩٣٦.
❖ محمد نور الدين، حجاب وحراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا، بيروت، ٢٠٠١.
❖ محمد يوسف ابراهيم القرشي، المس بيل وأثرها في السياسة العراقية، بغداد، ٢٠٠٣.
❖ مدام جوليس، الوطنية العثمانية، ترجمة احمد رفعت، القاهرة، د.ت.
❖ مديرية الأمن العامة – مركز التطوير الأمني، الجمهورية التركية الجارة الشمالية، (محدود التوزيع) ،د.م، د.ت.

❖ المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، ط٢، بيروت، ١٩٧١.
❖ مصطفى الزين، ذئب الأناضول، لندن قبرص، ١٩٩١.
❖ مصطفى حلمي، الأسرار الخفية وراء الغاء الخلافة الإسلامية(دراسة حول كتاب:النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والنعمة لشيخ الاسلام مصطفى صبري)، مصر، ١٩٨٥.
❖ معروف جياووك، القضية الكوردية، بغداد، ١٩٢٥.
❖ مير بصري، أعلام الكرد، لندن – قبرص، ١٩٩١.
❖ نوري عبد الحميد خليل،التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، بغداد ،١٩٨٠.
❖ هارفي موريس وجان بلوج، لا أصدقاء سوى الجبال، ترجمة راج آل محمد، تقديم هادي العلوي، بيروت، ١٩٩٦.
❖ هاملتون، طريق في كوردستان، ترجمة جرجيس فتح الله، ط٢، أربيل، ١٩٩٩.
❖ هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة وتغليق سليم طه التكريتي، ج١، بغداد، ١٩٨٩.
❖ والتر لاكور ، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط ، نقله إلى العربية ، نخبة من الأساتذة الجامعيين ، بيروت ، ١٩٥٩.
❖ وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، دراسة تاريخية وثائقية، لندن، ١٩٩١.
❖ ياسين طه ظاهر العسكري، مؤتمر القاهرة والمسألة الكوردية في العراق، في: مجموعة من الباحثين العراقيين، المفصل في تاريخ العراق، بغداد، ٢٠٠٢.
❖ يوسف إبراهيم الجهماني ،اتاتوركية القرن العشرين،سلسلة ملفات تركية،دمشق،٢٠٠٠.

ح-الكتب الكوردية والمترجمة:

- المطبوعة بالحروف العربية:

- ❖ ئەحمەد باوەر، ئوزدەمیر و کورد، سلیمانی ، ۲۰۰۰.
- ❖ ئەحمد تەقی، خەباتی گەلی کورد لە یاداشتەکانی ئەحمەد تەقی دا، رێکخستن و ئامادەکرن بۆ چاپ جەلال تەقی، بەغدا،۱۹۷۰.
- ❖ ئەفراسیاو هەورامی، شورشی شێخ سەعیدی پیران وسۆفێت، پێداچونەوەی حەسەن عەبدولکەریم، سلێمانی،۲۰۰۳.
- ❖ ئیحسان نوری باشا، شورەشی نە تە وە ی کورد لە تورکیا، وە رگیران : م. جمیل روژبیانی، بە غدا، ۱۹۹۳.
- ❖ جەبار قادر، چەند بابەتێکی مێژووی کورد،سلێمانی، ۱۹۹۹.
- ❖ دیفید ماکدوال، میژووی هاوچەرخی کورد، وەرگیرانی، ئەبوبکر خوشناو، بەرگی(۱)،سلێمانی، ۲۰۰۲.
- ❖ روبەرت ئۆلسن، راپەرینی شێخ سەعیدی پیران، وەرگێرانی ئەبوبەکر خۆشناو،چاپی دووەم، سلێمانی، ۱۹۹۹ .
- ❖ شێخ (لەتیف)ی حەفید (یا داشتەکانی) ، کەمال نوری ساغی کردوتەوە، هەولێر، ۱۹۹۵ .
- ❖ فەیسەل دەباغ، کوردستان لە چاپکراوە عوسمانلییەکاندا، کوردستان، ۲۰۰٤ .
- ❖ فرهاد بیربال، روژنامەگەری کوردی بەزمانی فەرەنسی، هەولێر، ۱۹۹۸.
- ❖ کەمال مەزهەر، چەند لابەرەك لە میژووی گەلی کورد، ئامادەکردنی عەبدللا زەنگەنە،بەرگی (۲)، هەولیر، ۲۰۰۱.
- ❖ کریس کوچێرا ، مێژووی کورد لە سەدەی (۱۹-۲۰)دا، وەرگێرانی محمد رەیانی، تاران، ۱۳٦۹ .
- ❖ کومەلێك لە پسپوران و ئەفسەرانی سیاسی ئینگلیز، کوردو کوردستان،وەرگێرانی حسێن عوسمان نێرگسەجاری ئو حسێن ئەحمەد جاف،کوردستان،۲۰۰۳ .

❖ مه یجهر نوئیل ، یاداشتهکانی مه یجهر نوئیل له کوردستان، وهرگیرانی حسین احمد جاف ئو عثمان نیرکسهرجاری، بهغدا، ١٩٨٤.
❖ مهیجهر نوئێل، سهرنجدانێکێ بارۆدوخی کورد، ئامادهکردنی عبدالرقیب یوسف، له عهرهبییهوه وهرگێرانی سدیق سالح ،سلێمانی، ٢٠٠١ .
❖ محهمهد رسول هاوار،شێخ مهحمودی قارهمان و دهولهتهکهی خواروی کوردستان، بهرگی دووهم، لهندهن،١٩٩١.
❖ هانس لوکاس کیسر، رابهرینی کورده عهلهوییهکانی دێرسم (١٩١٩-١٩٢١قوجگیری)، وهرگیران له فهرهنسیهوه نهجاتی عهبدوللا ، بهرلین، ٢٠٠٢.

- المطبوعة بالحروف اللاتينية:

❖ Hesan Hişyar, Ditin ŭ birhatiněn min 1907-1985, Libnan, 2000, L.255.
❖ M.Emin Aslan, Siyaseta Netewi ŭ Helsenğandina Tevğera Netewi ya Kurd,Waşanen War, Istanbul, 2002.

رابعاً- الرسائل والاطاريح الجامعية غير المنشورة:

أ- الدكتوراه:

❖ سحر عباس خضير، سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا ١٩١٧-١٩٢٣، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
❖ سعاد حسن جواد، تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧.

❖ قاسم خلف عاصي الجميلي، العراق والحركة الكمالية ١٩١٩-١٩٢٣، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٠.
❖ هشام سوادي هاشم السوداني، العلاقات الأمريكية العثمانية ١٩٠٨-١٩٢٠ دراسة تاريخية،أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التربية،جامعة الموصل،٢٠٠٢.

ب- الماجستير:

- باللغة العربية:

❖ إبراهيم خليل احمد، ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية ١٩٠٨-١٩٢٢، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥.
❖ آلاء حمزة الفتلاوي، السياسة البريطانية تجاه تركيا ١٩١٩-١٩٢٣، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.
❖ جاسم محمد شطب، العلاقات السوفيتية-التركية ١٩١٧-١٩٢٣، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥.
❖ حنا عزو بهنان ،التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩-١٩٢٣، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩.
❖ سعاد حسن جواد، التطورات الاقتصادية والسياسية في تركيا في سنوات الأزمة الاقتصادية ١٩٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩.
❖ عصمت برهان الدين عبد القادر ، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني(١٩٠٨-١٩١٤)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاداب-جامعة الموصل، ١٩٨٩.
❖ قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات السياسية الداخلية التركية ١٩٢٣-١٩٢٨، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥.
❖ مريم عزيز فتاح، تحليل العوامل التي رسمت الحدود العراقية التركية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٠.

❖ هوگر طاهر توفيق، دور الصحافة الكوردية في تطوير الوعي القومي الكوردي ١٨٩٨-١٩١٨ دراسة تاريخية تحليلية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاداب، جامعة صلاح الدين، ٢٠٠٤.

- باللغة الكوردية:

❖ تەلار علی ئەمین، سیاسەتی کەمالی و بزاڤی رزگاری خوازی نەتەوەیی کورد لە باکوری کوردستان ١٩١٨-١٩٣٨، لێکۆڵینەوەیەکی سیاسی-کومەلایەتی-ئابوری یە، نامەیەی ماستەرە پێشکەشی کولیجی ئادابی زانکویی سەلاحدین، ٢٠٠٠.

خامسا- الدوريات والبحوث:

أ-الإنكليزيــة:

❖ A.L.Macfie, British Views Of Turkish National Movement in Anatolia, 1919-1922, Meddle Eastern Studies, London, Vol.38, NO.3, July 2002.

❖ İsrafil KURTÇEPHE (University of Akdeniz), Mousul Conflict in Turkish Foreign Policy in Times of ATATÜRK, *www.STRADIGMA.com*.

❖ Othman Ali, The Kurds and Lausanne Peace Negotiations, 1922-1923, Meddle Eastern Studies, London, Vol.33, No. 3, July, 1997.

❖ Peter J.Beck ,A Tedious and Perilous Controversy: Britain an The Settlement of Mosul Dispute, 1918-1922, Meddle Eastern Studies, London, April 1987.

❖ Saad Eskander, Southern Kurdistan under Britain's Mesopotamian Mandate: From Separation to Incorporation,1920-1923, Meddle Eastern Studies, London, Vol.37, NO.2, April 2001.

ب- التركيـــة :

- بالحروف الاتينية :

❖ Serbesti,aylik Siyasi Dergisi,Sayi:1,Istenbol, Kasim, 1998.

- بالحروف العربية :

❖ وقت، غزته، استانبول ١٣ ذي القعدة ١٣٤٣، ٧ حزيران ١٩٢٥.

ج- باللغة العربية :

❖ احمـد عثمـان أبـو بكر،كُردسـتان في وثـائق كنـك – كـراين ، مجلـة شمـس كوردستان،أربيل،العدد (٧)،آذار ١٩٧٢.

❖ ـــــــــــــ ، نظـرة في الوضـعية الكورديـة بعـد الحـرب العالميـة الأولى مجلـة كاروان، اربيل، العدد (٣٢)، آذار ١٩٨٥.

❖ جاسم محمـد عبـد الله، مصـطفى كمـال أتـاتورك، مجلـة كليـة التربيـة، جامعـة المستنصرية، بغداد، العدد(٨)، ٢٠٠١.

❖ جـرجيس فـتح الله المحـامي، الـنفط قـرر مصـير كوردسـتان السياسـي، مجلـة الثقافة الكوردية، لندن، العدد(٢)، ١٩٩٠.

❖ خسرو طـوران، سـتة وسـبعون عامـاً علـى تقريـر مصـير ولايـة الموصـل، مجلـة گولان العربي، أربيل، العدد (٦٨)، ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٢.

❖ خليل علي مراد، تغلغل الرأسمال الاجنبي في الدولة العثمانية ١٨٥٤-١٩١٤، مجلة دراسات تركية، مركز الدراسات التركية – جامعة الموصل، العدد(٢) السنة الأولى، كانون الأول ١٩٩١.

❖ ديفيد كورن، رجلان أقحما الأكراد بالعراق، مناورات كوكس-ولسن، ترجمة حميد عبد الملك، جريدة الاتحاد، السليمانية، العدد(٣٢٦)، ٩-٧-١٩٩٩.

❖ سيامند ز. عثمان، ملاحظات تاريخية حول نشأة الحركة القومية الكوردية، مجلة دراسات كوردية، باريس، العدد(١-٢)، كانون الثاني ١٩٨٤.

❖ صديق عثمان، تطور القضية الكوردية من معاهدة لوزان الى الحماية الدولية، مجلة الثقافة الكوردستانية-روشنبيرى كوردستان، اربيل، العدد (١٠٥)، تشرين الثاني ٢٠٠٢.

❖ عبد الفتاح علي البوتاني، مذكرة الملك فيصل إلى لجنة التحقيق الدولية حول مشكلة الموصل رأي وتعقيب، مجلة گولان العربي، أربيل ،العدد ٣٠،٤٩ حزيران، ٢٠٠٠.

❖ عثمان علي، العامل الكردي في مشكلة الموصل:
www.alayislam.com

❖ ــــــــــــ، حركة الشيخ سعيد بيران ١٩٢٥، دور الشريعة و الفكر القومي:
www.alayislam.com

❖ ــــــــــــ، الإنكليز والبحث عن سياسة في كوردستان١٩١٨-١٩٢٠:
www.alayislam.com

❖ عقيل سعيد محفوض، النهوض والانكسار:تأملات حول المسالة الكوردية، مجلة النهج، دمشق، العدد(٦٠)، خريف ٢٠٠٠.

❖ غانم الحفو وعبد الفتاح علي يحيى، الأكراد والأحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، بحث غير منشور بحوزة الباحثين.

❖ كمال المنوفي، تطور العلاقات السوفيتية التركية، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، السنة السابعة، العدد(٢٤)، ابريل١٩٧١.

❖ كمال مظهر احمد، وثيقة مهمة حول موقف الإنكليز من الشيخ محمود وحركاته، ترجمة عبدالله بابان،گولان العربي ،العدد (٦٤)،أربيل ٣٠ أيلول ٢٠٠١.

هـ- باللغة الفارسية:

❖ اصغر جعفري ولداني، جشمداشت های ترکیه به شمال عراق، اطلاعات سیاسی اقتصادی (مجله)، ژماره ۹۵-۹۶، تهران.

خ- باللغة الكوردية:

❖ ته حسين دوسكى، كورتىيەك ژين و تێكوشينا سەيد عەڤدولقادرێنەهرى، گوڤارا ڤەژين، دهوك، هژمارە (١٦)، هاڤين،١٩٩٩.
❖ ديارى كوردستان(١٩٢٥-١٩٢٦)، ئامادەكردنى رەفيق سالح، لێكولينەوەى نەوشيروان مستەفا ئەمين و سەديق سالح، سلێمانى،٢٠٠١.
❖ ژيانەوە وشوێنى لە روژنامەنووسيى كورديدا ١٩٢٤-١٩٢٦، عبدوللا زەنگەنە، پێشەكىو پێداچوونەوەى كەمال مەزهەر ئەحمەد، هەولێر،٢٠٠٠.

سادساً- الموسوعات والمعاجم:

❖ Encyclopedia Britanica, Vol.6,2,London,Chicaco, Tornto, 1957.
❖ Encyclopedia Amricana,3rd Edition,Oxford,1961.
❖ Microsoft® Encarta® Encyclopedia, U.S.A, 2004.
❖ المعجم الحديث للتحليل السياسي، تأليف: *Geoffre Roberts and Alistair Edwards* ، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، لبنان، ١٩٩٩.
❖ عبد الرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية، ج ٢، بيروت، ١٩٨٦.

کورتیا ڤەکولینێ

هژمارەك هۆکار هەبوون تاکو بابەتێ (سیاسەتا بەریتانیا ل هەمبەر تورکی یا و کاریگەریا وێ ل سەر باکۆرێ کوردستانێ(١٩٢٣-١٩٢٦) بهێتەهلبژارتن ژبۆ ناڤ و نیشانێن ڤێ ڤەکولینێ ، ژ وانا زانینا بنە مایێن سیاسەتا بریتانیا و تورکی یا لسەر هاتییە ئافاکرن د سەدێ بیستێ دا و ئەو رەوشا رۆژ هەلاتێ ناڤین یا دنالی ژبو هەبوونەکا کوردایەتی ، دهەمان دەم دا ئەو رولێ تورکی یا دیتی و دبینیت دژی هەبوون و چێبۆنا هەر چارەسەرییەکا سیاسی یا بنگەهی ژبو دۆزا کوردی ، وە کریە هلشکێڤەرێن کورد ل هەمبەر ڤان بابەتان راوەستن تاکۆ پتر د سیاسەتا تورکی یا و هێزێن دی یێن نێڤ دەولەتی بگەهن بەرامبەر کوردان... .

ناما ل بەر دەست ، ژ پێشەکی و پێنج پشك و ئەنجامان پێك هاتی یە. پشکا ئێکێ رۆناهی بەردانە سەر وان پێشداچونێن دا بێشا تورکی و کوردی ب خوڤە دیتین دناڤبەرا سالێن {١٩١٩-١٩٢٢}ێ دا، دگەل گورانکاریێن بسەر هەلوێستێ بریتانیا دا هاتین بەرامبەر کوردو تورکان . ئەڤە بۆونە هاندەرەك دیرۆکی ژبۆ ڤەکۆلینێ ، دیسا ئەڤە ئەگەرەکا سەر و ژنۆی یا نەخشەکێشا نا دەڤەرێ و ژناڤ برنا پرۆژێ .. کوردستان و ئەرمینیا سەربەخۆ بوو ، نەخاسمە پشتی دیار بۆنا بزاڤە کەمالیستان، هەمان سیاسەت بو بنگەهێ درست بۆونا پەیوەندییێن تورکی یا دگەل بریتانیا.

پشکا دووێ هاتیەتەرخانکرن بو قوناغێن کونگرا (لۆزان) تێدا هاتیە بەستن، و هۆکارێن بریتانیا و هەڤبەپەمانێن وێ و تورکیا پاڵداین تاکۆ سەر و ژنوی رێککەفتنا (سیڤەر) دارێژنەڤە و کونگرا (لوزان) ببەستن ، لسەر بنگەهێ هەڤسەنگی یا هێزێن تازە پەیدا بووین پشتی کەمالیستان دانەزانا دانانا دەولەتەك تازە و یەکگرتی یا تورکی راگەهاندی ، ژ ئەنجامێ وان پێشدا چوون و

سەرکەفتنێن مەزن بسەر هێپەیمانان دا ، و چوون بـەرەڤ دەر ئێخستنا (یونـانی) یان ب یەکجاری ژ ئاخـا تورکیـا ، د ل هـەڤهاتنا (مودانیـا) دا.دیسا ئـەم ب گرانـی لسـەر گـرنگ تـرین قۆنـاغێن کـونگرێ و وان دەسـت کـەفتیێن گـرنگ و مـەزنێن سیاسـی راوەسـتاینە یـێن تورکـان بدەسـت ڤـە ئینـاین لسـەر کیسـتێ بـاکۆرێ کوردسـتانێ. ل ڤێـرە دڤیـا لسـەر شـینوارێن پـەیمانا (سـیڤەر) نەخاسمـە بەنـدێن لسەر کوردان راوەستین ، چونکۆ پرۆژێ (کوردستانەك سەر بەخو) هێدی هێـدی د داخۆیانی یێن بەرپرسێن بەریتانی دا نەما.

پشکا سیێ یـا ڤـەکۆلینێ پەیوەنـدییێن بریتانیـا و تورکیـا چارە دکـەت ل ژێـر رۆشنایا ئاریشا مۆسلێ . ژبەرکۆ سیاسەتا بریتانیا بەرامبـەر تـورکی یـا زۆر هاتـە گهورین پشتی پێشداچون و وەرارافێ ئاریشـێ ، نەخاسمـە پـاش داخـازێن تورکـان یێن بەردەوام ب ڤێ ویلایەتێ و بدەست ڤە بەرنەدانا بریتانیان. دڤێ هەلۆیستێ دا دان و سـتاندنێن دۆلایـەن بریتـانی-تـورکی دڤالـەتێ-یـەکێ دا دزڤـرین ، ئـەڤێ بریتانیا پالدا ب زانا بـوون و شارەزایی یـا خـۆ یـا سیاسـی (کۆمـا گـەلان) دڤـێ دا بێشێ دا پشکدار بکەت ، هەر چەندە تورکیا یا نەرازی بیت ، د ئـەنجام دا کێشـە دبەرژەوەندیا بریتانی داچارە بوو . هەر دڤێ پشکێ دا باس ل پێکولێن لەشکەرێ تورکی هاتییە کرن لسەر سنۆرێ ویلایەتا مۆسلێ و راوەسـتانا بریتانیـا دژی وان، هەلبـەت تورکـان دڤیـا گڤاشـتنەکێ لسـەر بریـارا (کومـا گـەلان) درسـت بکـەت، هەروەها بابەت دەست نیشانا چارەسەریا ئاریشا مۆسلێ دکەت ل سالا (١٩٢٥)ێ .

د پشکا چارێ دا ڤە کولین لسەر وان هۆکارو پالدەران راوەستایە یـێن هـەردوو لایەنێن تورکی و بریتانی پالداین چارەسـەریەکێ ژبـۆ دابێشا مۆسـلێ ب بیـنن ، ژبەرکۆ تەنیا ئەڤ ئاستەنگە مابوو درێیـا ئاسـایی کرنـا تێکـەلیێن وان دا... .دیسا دڤی بابەتیدا دان و سـتاندنێن بریتـانی-تـورکی خۆیـا دبـن یـێن ل دەمـێ دان و بەرهەڤکرنا بریارا {کۆمـا گـەلان} ل (١٦)ی کانۆنـا ئێکـێ (١٩٢٥)ێ تـاکۆ جزیرانـا (١٩٢٦)ێ هاتینە کرن پاش مورکرنا پەیمانا بریتانی-عێراقی-تورکی.

پشکا پێنجێ لسەر سیاسەتا بریتانیایە ل هەمبەر تورکی یا و کارکنی یـا وێ لسەر باکۆرێ کوردستانێ برەنکەکێ تایبەتی ، و دۆزا کوردی ب شێوەیەکێ گشـتی ، هەر ژ دەست پێکا پەیمانا (لوزان) تاکۆ گرێدانا پەیمانا سـێ قـولی.ل ڤێـرە فـەرە

بزانین بریتانیا بدرستی هزرا چێکرن و درست بۆنا هەبۆنەك سیاسی کوردی ل باکۆرێ کوردستانێ ژ مێشکێ خوە هاڤێت ، پشتی مورکرنا پەیمانا لۆزان ، هەرجەندە خوە وەسان ددا ناسین یا پێگێرە ب دابین کرنا مافێ ئۆتۆنۆمی بو وان ویلایەتێن پرانیا وان کورد و هەڤرکی لسەر هەی. لێ ئەف پێگیریا چەندین جاران بەپرسێن بریتانی د دا خۆیانی یێن خوە دا دۆپات دکرە ڤە ، نە ژ بۆ بجھ ئینانا ئارمانج و داخوازیێن گەلێ کورد بوو ، بەلکو ژبو هندەك مەرەمێن سیاسی و بەرژەوەندیێن ئیستراتیجی بوو.... بتایبەتی پشتەڤانیا خەلکێ کوردێ ڤان ویلایەتان ژبو تەنگاڤکرنا تورکان و گەڤـ لێ کرنا وان .هەمان پشك ئاماژە ب گوت گوتکێن تورکان دکەت ، لسەر رۆلێ بریتانیا د سەرهلدانا (١٩٢٥)ێ دا ، ل هەمان بابەت رۆل و بزاڤێن هاتینە دیارکرن ژبو دیارکرنا جهێ وان د دانوستاندنێن سێ قولی دا بەری ئیمزا کرنا پەیمانا بریتانی-عێراقی-تورکی، دگەل دیارکرنا کاریگەرییا دژوارا ڤێ پەیمانێ لسەر رەوشا کوردان و پاشە رۆژا وان یا سیاسی.

deals with the subject solving the problem by the League of Nations in December 1925.

Chapter four tackles the study of the motives of both sides, the Turkish and the British, in finding a final solution to the issue of Mosul since it became the only obstacle in re-normalizing their relations. The chapter also reviews the British- Turkish negotiations, started after the resolution of the League of Nations in December 16th – 1925 and continued till June 1926 to sign the Iraqi- British – Turkish treaty.

Chapter five discusses the effect of the British policy towards Turkey on Northern Kurdistan in particular and on the Kurdish issue in genered, after the concluding Lozan Turkey till the tripartite tready. Britain, practically gave up the idea of establishing a Kurdish entity in Northern Kurdistan after signing the treaty. In spite of being bound to secure antinomy to the Kurds in the disputed state this commitment that Britain expressed many times in many statements did not aim only at gaining certain goals that serve her own interests as winning the Kurds to hur side (since they are the majority in Mosul) to embarrass the Turks and threaten them with this card. The chapter also discusses the Turkish claims of a role for Britain in the uprising of the Kurds in 1925. Moreover, the chapter reviews the role of the Kurds and their place in the negotiations before signing the British-Iraqi- Turkish treaty. It explains its effects heavy impact on the reality of the Kurds and their political future.

and her allies, on one hand, and the Turks, on the other hand, reform sever convention and hold a new conference in Lozan, the conference was held on the basis of balance of the forces after the announcement of Turkey as a new united country by Kamaliyeen especially after the great victories over the allies represented by dismissing the Greeks from Turkey by Modania Truce. More over, the chapter concentrates on the most important stage of the conference and the great political a chivments of Turkey over Northern Kurdistan. Thus, it is important to have a close idea about the influence of that treaty on the Kurds since it copied the Kurdish articles especially after Sever when the project of an "Independent Kurdistan" started to vanish gradually from the statements of the British.

Chapter three deals with the British- Turkish relations in the Light of the problem of Mosul which had its effects on the policy of Britain with Turkey especially with the progress of the problem when the Turks claimed and insisted on getting Mosul and the British insistence on getting Mosul and the British insistence in turn, on maintaining it for them. As a result, the British- Turkish negotiations were useless which obliged Britain as being experienced in politics, to involve the League of Nations as a at herd side in this dispute for this state. The League of Nations did not disappoint Britain by ending the conflict for the sake of the British themselves, moreover, this chapter explains how the boundaries of the state (Mosul) and how the British moved against that to influence the decision of the League. Finally, this chapter

Abstract

A set of factors has combined together to from the idea of choosing "The policy of Britain towards Turkey and its effect in Northern Kurdistan 1923-1926"as a subject for this study .One of these factors is to know the bases of the policy of both Britain and turkey during the twentieth century and the circumstances of the idea of an independent Kurdish entity in the map of the middle East .Moreover the role that Turkey has been playing in resisting any final solution for the problem of the Kurds has obliged the Kurdish researcher to deal with such an idea so as to get a clear picture of the Turkish policy and the other influencial national forces towards the Kurds .

The study comprises five chapters and a conclusion of the most important points or findings arrived at the available facts and information. Chapter One sheds light on the progress in the Turkish and Kurdish issues during the period from 1919-1922 and the changes of the British attitude towards them .This has become a historical background for the subject of this study .Furthermore, During this period the map of the region had been drawn again by deleting Kurdistan and Armenia (that were independent) after the movement of "Kamalist" .In addition to that ,it represents that grounds on which the relations of Turkey and Britain were based .

As for the second chapter, it covers the stages of Lozan conference. It deals with the reasons that made Britain

الملاحـــق

الملحق رقم (١)

خريطة شريف باشا المقدمة الى مجلس عصبة الامم١٩١٩في باريس حيث عقد مؤتمر السلام

B.C.Busch , Mudros to Lausanne, New York.1976,P.182.

الملحق رقم (٢)

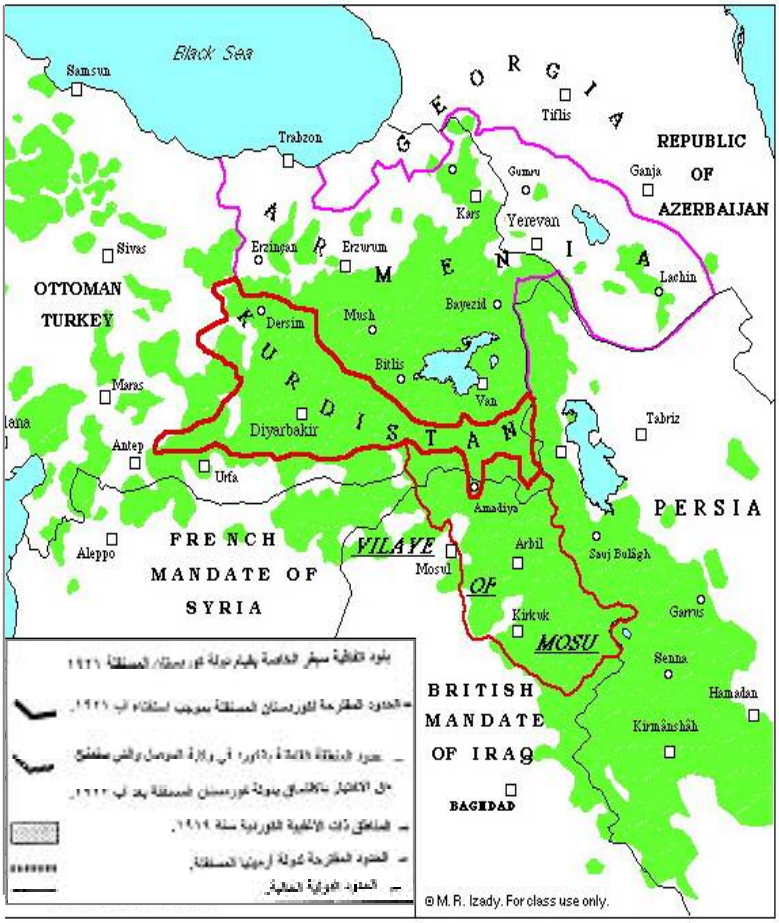

كوردستان سيڤر

-Mahrdad R.Izadi,The Kurds:A Concise Hnd book,U.S.A,1992.

الملحق رقم (٣) - أ -

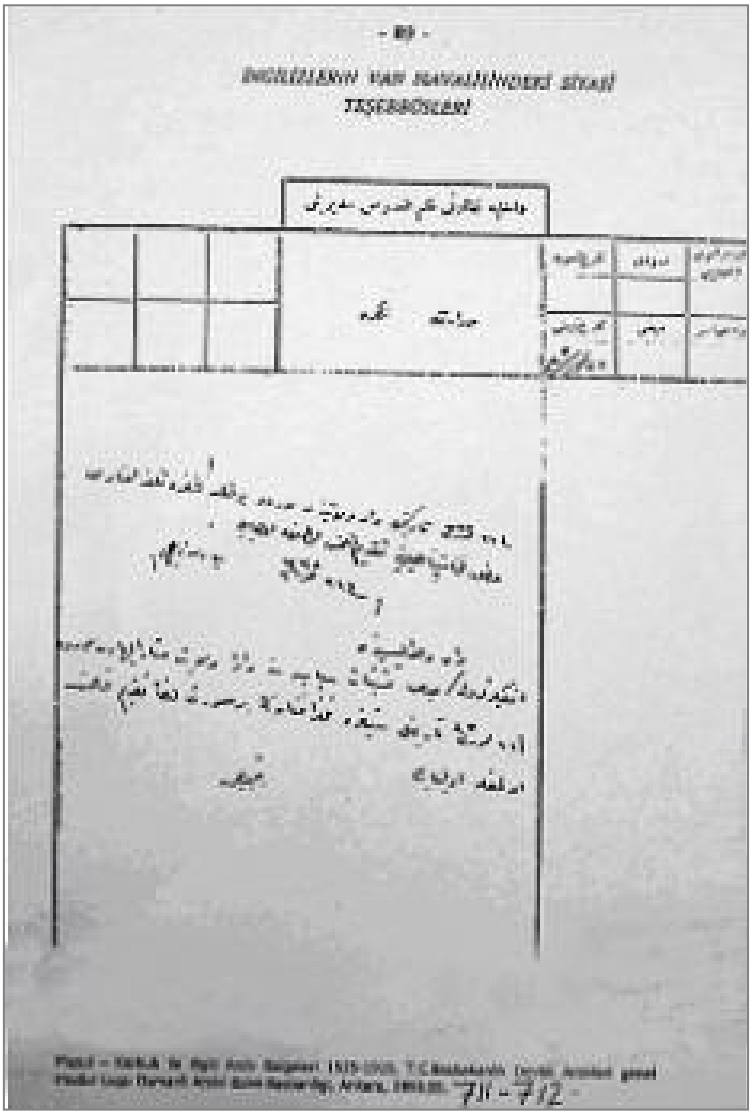

برقية من والي وان الى الباب العالي حول وجود اتصالات بريطانية مع كل من سمكو الشكاك وسيد طه الشمدينناني

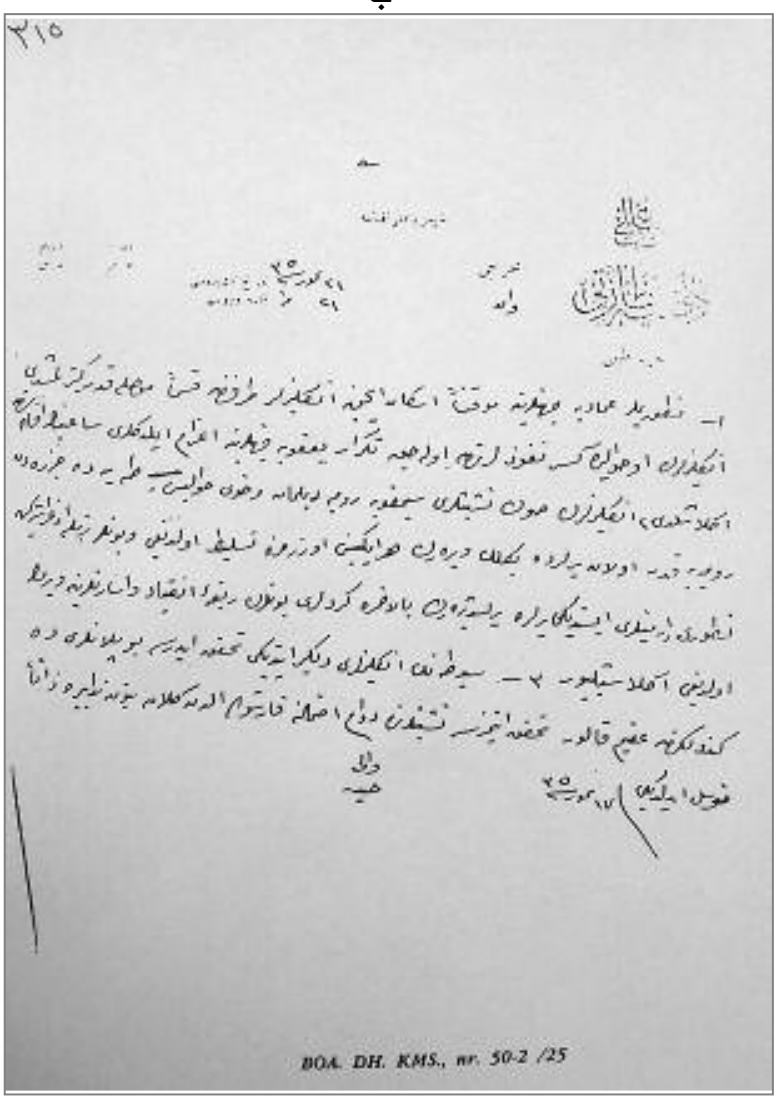

BOA. DH. KMS., nr. 50-2 /25

الملحق رقم (٤) - أ -

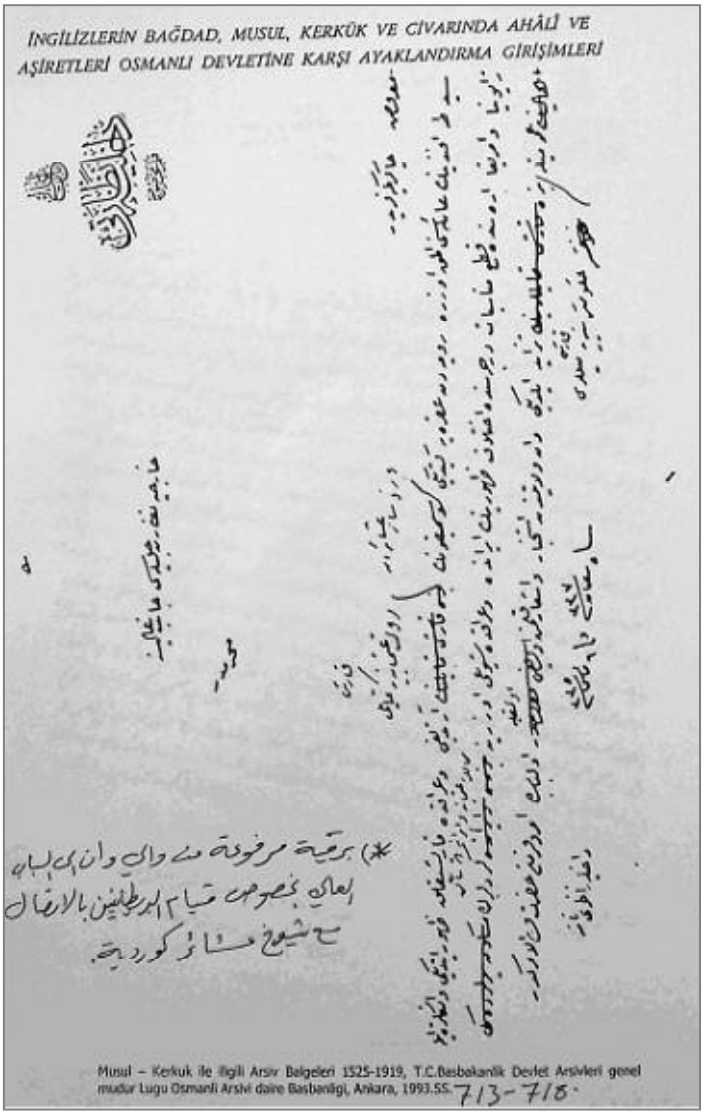

برقية مرفوعة من والي وان الى الباب العالي بخصوص قيام البريطانيين بالاتصال مع شيخ عشائر كوردية

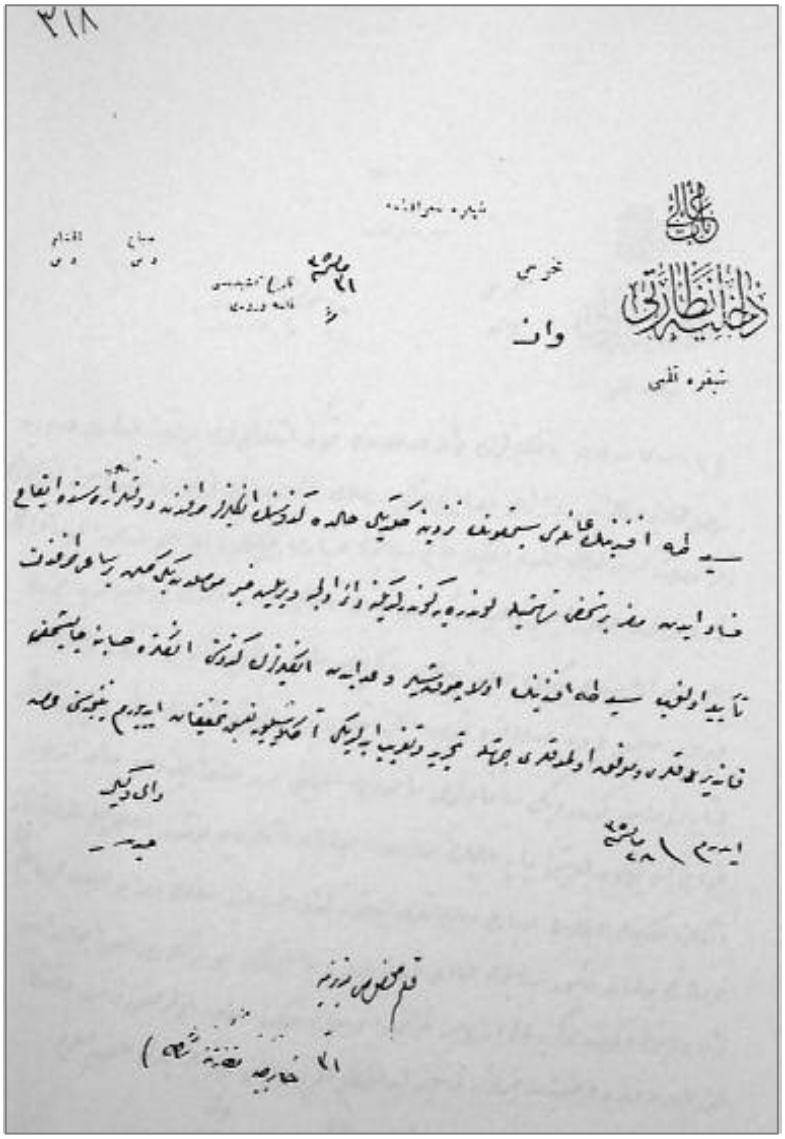

٣٦٧

٢١٩

والیه

شیفره قلمی

٢٥ - ٧ - ١٤٦ انکیزلان والیه عدودنده قوه اشغالیه یوقدر حصاری عدودنه
متعلق عمارده دوانمز دیاهو قصارنج حاکم سیاسیسی واردر بزم طرفدن فعلیاتجه دنوعیوقدر
دائر حضورکزه بلدیکی حالده انکیز حاکم سیاسیسی عشایری علیهنده ایاقلاندیرمه اجونجه کورلیو
تدابیره تشبث قصور ایتمیورلر عشایر روسانه تحویل فائز کونده دکلدر بی سبب طوپ جبزه
ایله رویه سنده بکلمك وعد ایدیور دکلدر ماوزر طوپ مکابلی تفنك وجبخانات
ویریور سجق یده عدودنده قدصه ایچه فشکدر مع چالیشیورلر عمارده مأمور سیاسی عمارده
عشایر روسانه کوندرمکلی بیانماری مأمور فخر الدین امره مستأنفاً یازدیغی بیانه ایدیور
طوغری ایسه بوکونه تهدیدلر یاپه جلدن بوقعده بولنانه انکیزده یوقدر سفلیدر دیاله ایدیور
انکیزده حکومتجه معلوماتلی یوقدر کندو حسابلرینه سفك دماء بیتی جریمه
تحویل بولنانه مأمور سیاسیسی عمارده جبهه چاره یاقیشانه بو مرکزدن منفی ایجاب ایدر
والیه دولتلو حکومت مرکزیه بدل اندروسه قوافق اینه جکی هرکس صادر اولیه جغنی نامیه وخفظ
مرتبه وقدره وحشمته مبنی دیر ایسه لطفکم الزم اولدیغی بوصیه ایدلم عجله ایدلم

والی
حمدی

١٥ تموز ٢٥

۳۶۹

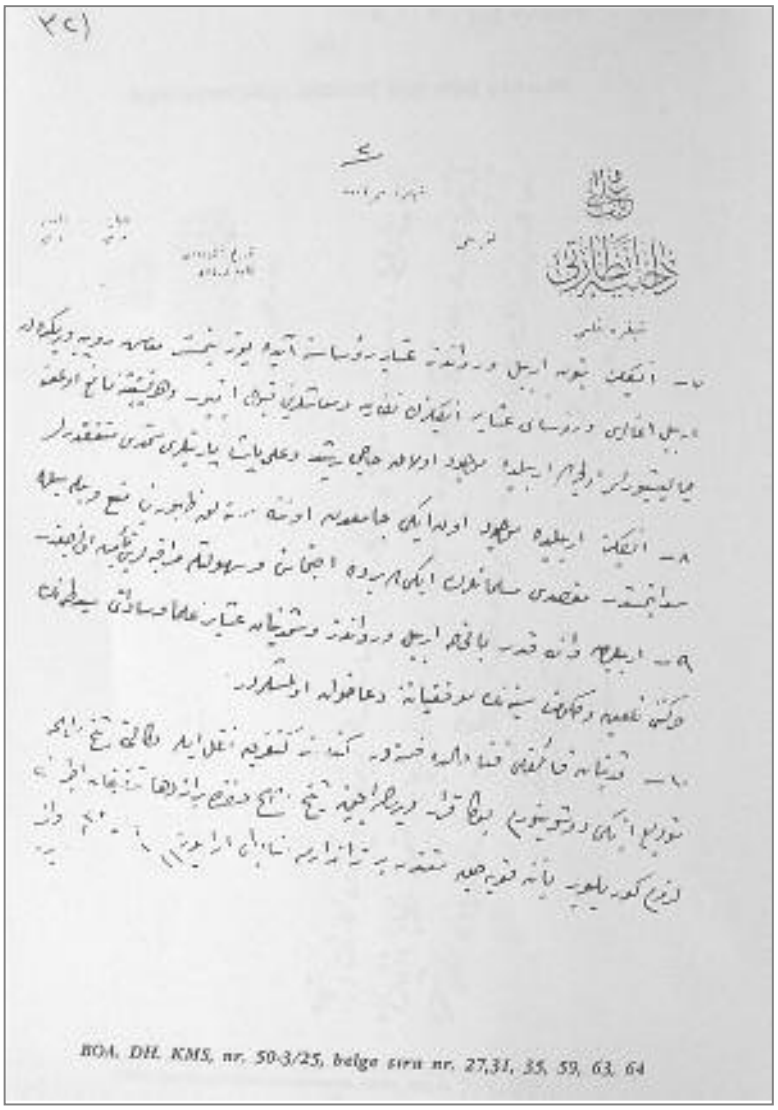

BOA, DH. KMS, nr. 50-3/25, belge sıra nr. 27,31, 35, 59, 63, 64

الملحق رقم (٥) - أ -

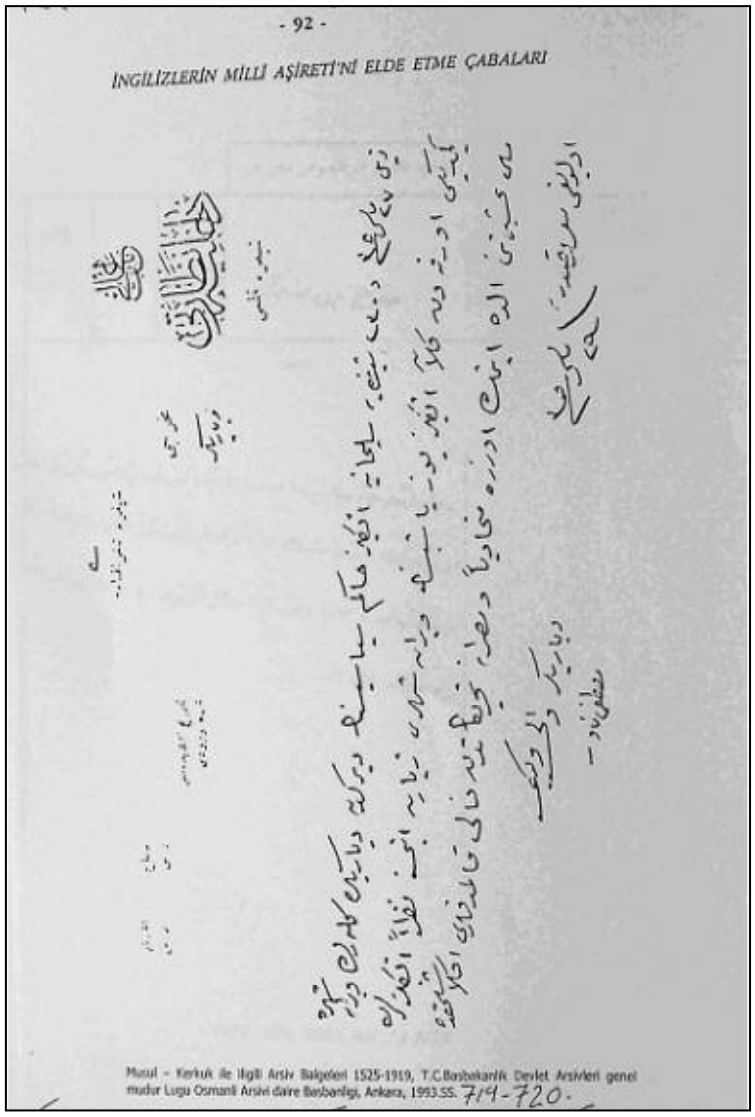

- 92 -

İNGİLİZLERİN MİLLİ AŞİRETİ'Nİ ELDE ETME ÇABALARI

Musul – Kerkuk ile ilgili Arsiv Belgeleri 1525-1919, T.C.Basbakanlik Devlet Arsivleri genel mudur Lugu Osmanli Arsivi daire Basbanligi, Ankara, 1993.SS. 719-720.

برقية والي دياربكر الى الباب العالي حول قيام حاكم سياسي بريطاني بجولة سرية في دياربكر

- ب -

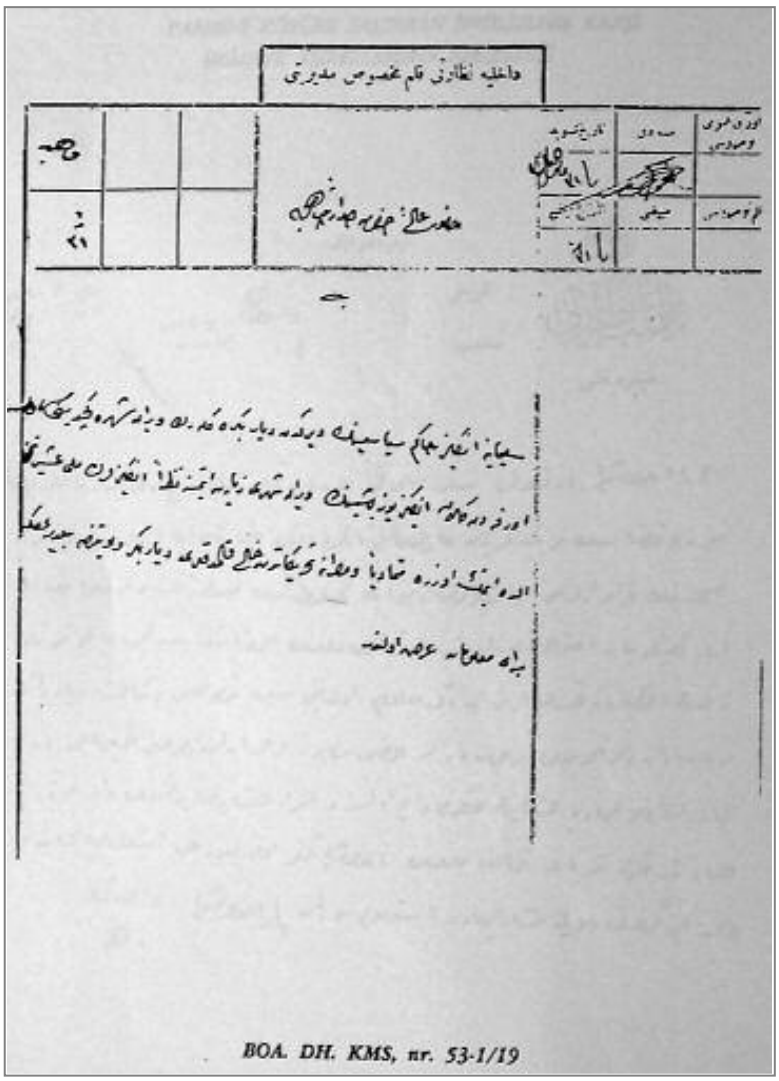
داخلیه نظارتی قلم مخصوص مدیریتی

BOA. DH. KMS, nr. 53-1/19

الملحق رقم (٦) - أ -

- 94 -

PAMRİNİ KÖYÜNE SALDIRAN İNGİLİZLERE KARŞI
İMÂDİYE AŞİRETLERİNİN BİRLEŞTİĞİ

Musul - Kerkük ile ilgili Arşiv Belgeleri 1525-1919, T.C.Başbakanlık Devlet Arşivleri genel müdür Lugu Osmanlı Arşivi daire Başkanlığı, Ankara, 1993.SS. 725-727.

برقية مرفوعة من وكيل والي بدليس الى الباب العالي حول وجود خطط بريطانية لتشكيل قوة من الانكليز والارمن لمهاجمة الاتراك

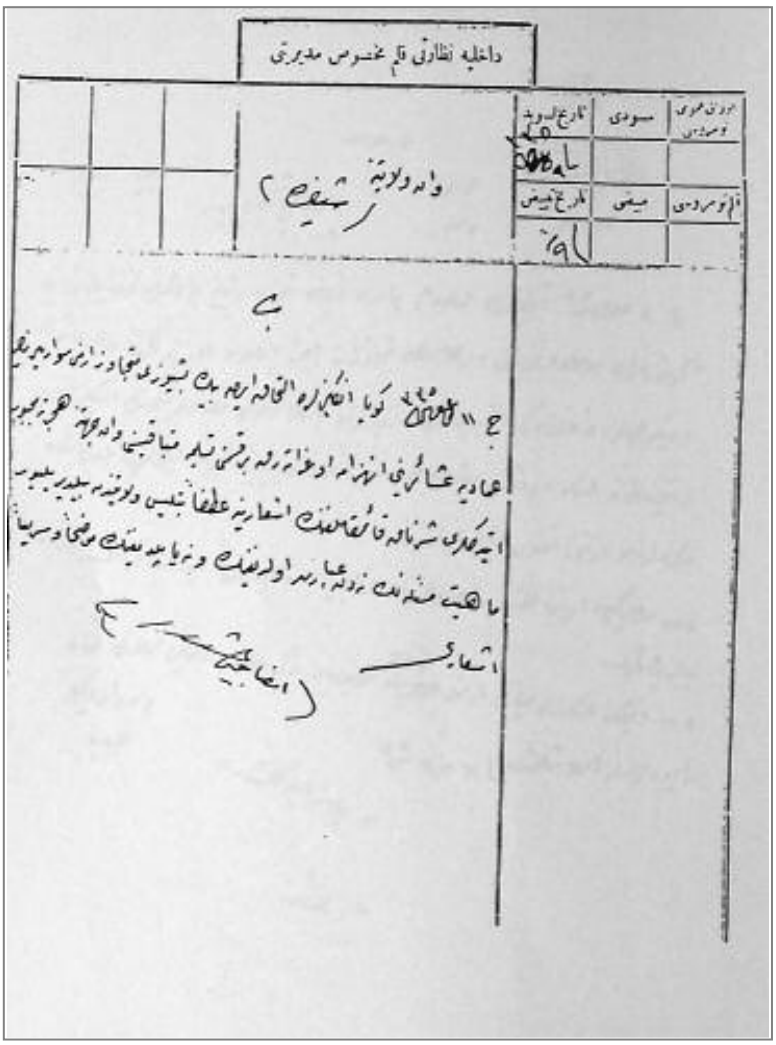
داخلیه نظارتی قلم مخصوص مدیریتی

تاریخ الورود	مسودی	نمرهٔ مسودی و صفحه‌سی
تاریخ تبییض	تبییض	نمرهٔ تبییض

واده ولایتی (شفیق)

ب

ج « [illegible] کویا انتظارده اقامه ایدیلن تشویقاتی تقاضا ونازی سوایدیکی
عادیه عشائری اینهاده اوخاتمه برقسمی تابعیت مناقضی واده عجزه تحویز بیوره
اتیه کلری شرنامه قائمقامات اشعاریه عطفاً تبلیغ ولوحه سیدیریلیور
مالکیت مسئله سنه نزولله عشایرده اولدیغندن ونه یاپیلیه جغی توضیحاً وسریعاً
اشعاری

- جـ -

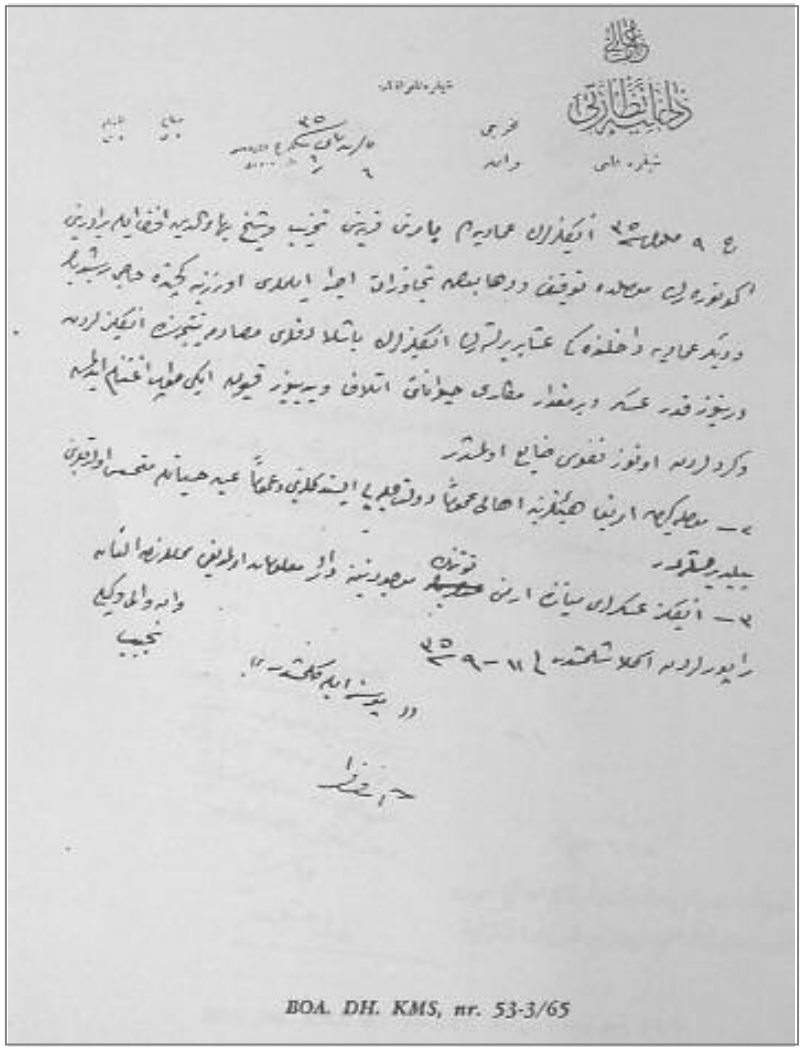

BOA. DH. KMS, nr. 53-3/65

الملحق رقم (٧)

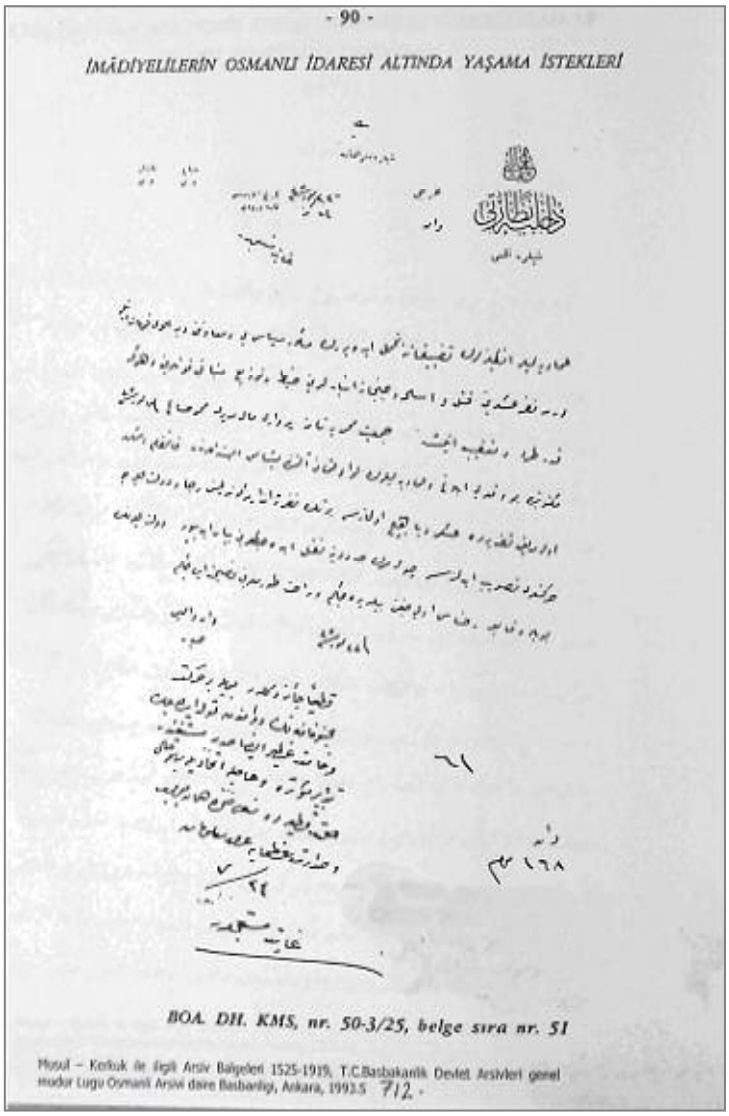

- 90 -

İMÂDİYELİLERİN OSMANLI İDARESİ ALTINDA YAŞAMA İSTEKLERİ

BOA. DH. KMS, nr. 50-3/25, belge sıra nr. 51

Mısır – Konuk ile İlgili Arşiv Belgeleri 1525-1919, T.C.Başbakanlık Devlet Arşivleri genel müdür Lugu Osmanlı Arşivi daire Başkanlığı, Ankara, 1993.S. 712.

برقية من والي وان الى الباب العالي حول طلب مدير المال
في بروواري لمساعدات تركية

الملحق رقم (٨) - أ -

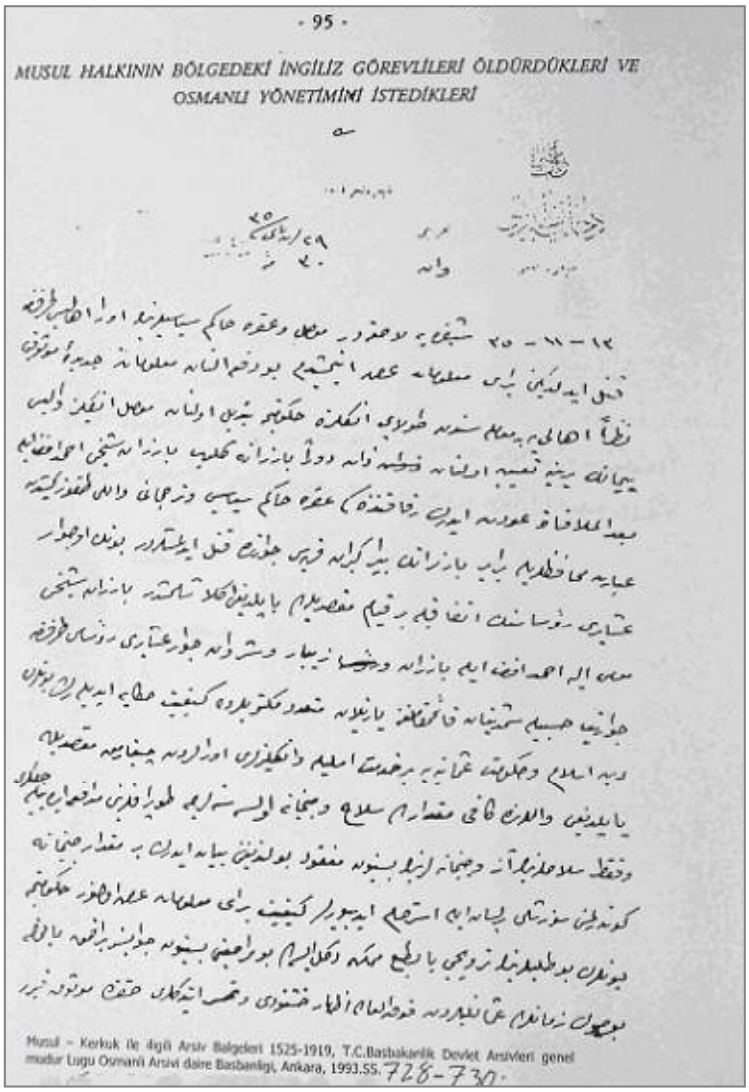

- 95 -

MUSUL HALKININ BÖLGEDEKİ İNGİLİZ GÖREVLİLERİ ÖLDÜRDÜKLERİ VE OSMANLI YÖNETİMİNİ İSTEDİKLERİ

Musul - Kerkuk ile ilgili Arsiv Belgeleri 1525-1919, T.C.Basbakanlik Devlet Arsivleri genel mudur Lugu Osmanli Arsivi daire Basbanligi, Ankara, 1993.SS. 728-730.

برقية من نائب والي وان الى الباب العالي بخصوص طلب اهالي الموصل لمساعدة تركية عسكرية

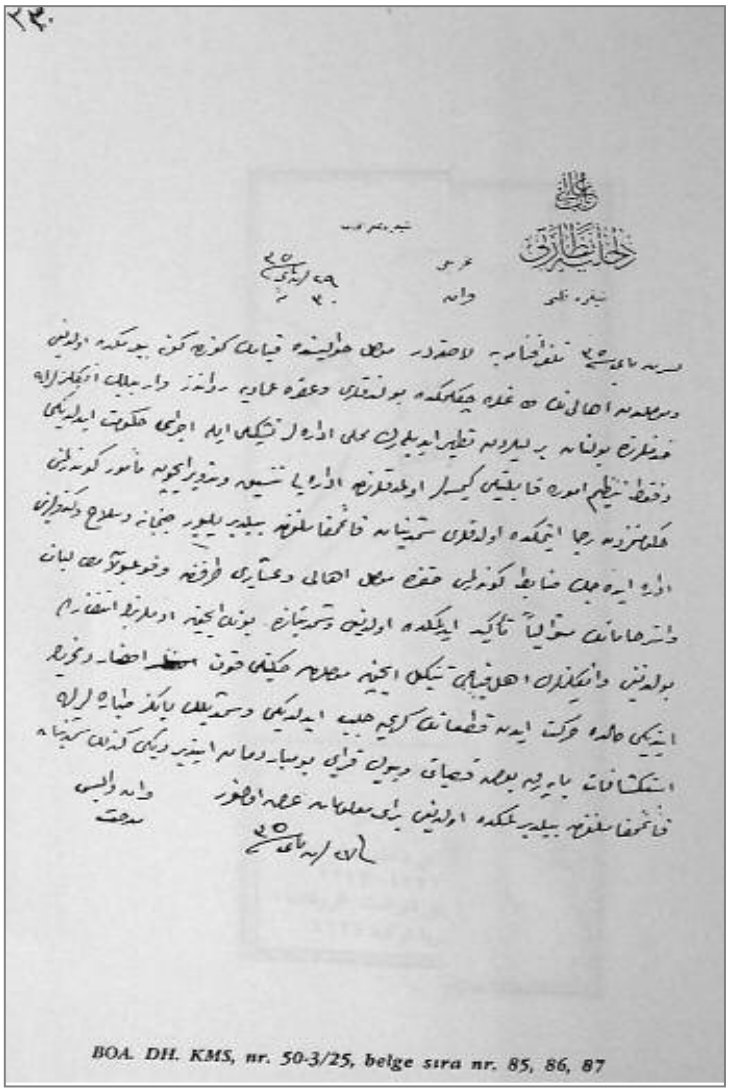

BOA. DH. KMS, nr. 50-3/25, belge sıra nr. 85, 86, 87

الملحق رقم (٩)

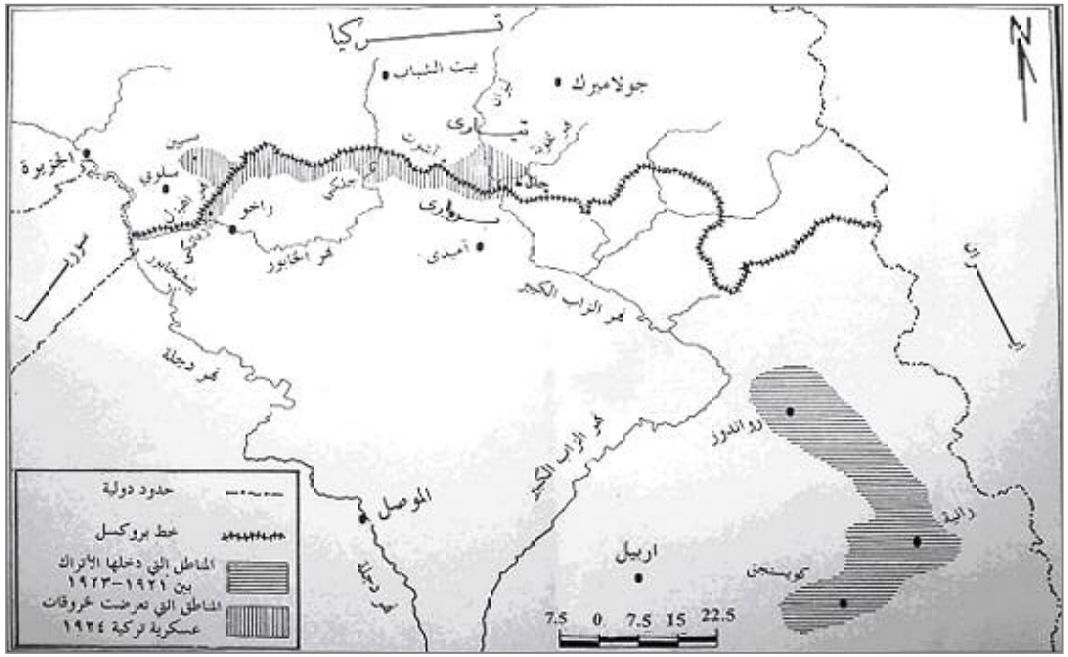

المناطق التي تعرضت لخرقات عسكرية تركية من كوردستان الشمالية بين عامي

(١٩٢١- ١٩٢٤)

الملحق رقم (١٠)

خط الحدود العراقية – التركية (بروكسل) والخط الذي طالب به تركيا

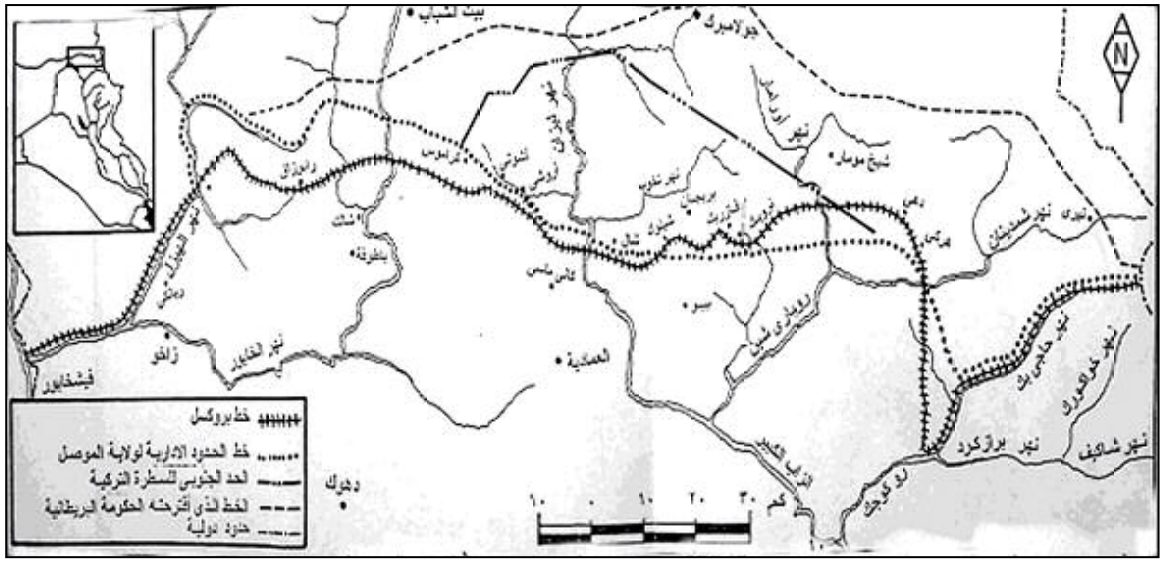

-Vladimer F.Minorsky, Musul Sorunu,Istanbul,1998.S.86.

- سي.جي. ادموندز، كرد وترك عرب سياسة ورحلات وبحوث عن الشمال الشرقي من العراق ١٩١٩- ١٩٢٥، ترجمة جرجيس فتح الله، ط٢، أربيل، ١٩٩٩. ص ٣٤٩.

الملحق رقم (١١)

التوزيع الجغرافي الاثني لسكان ولاية الموصل

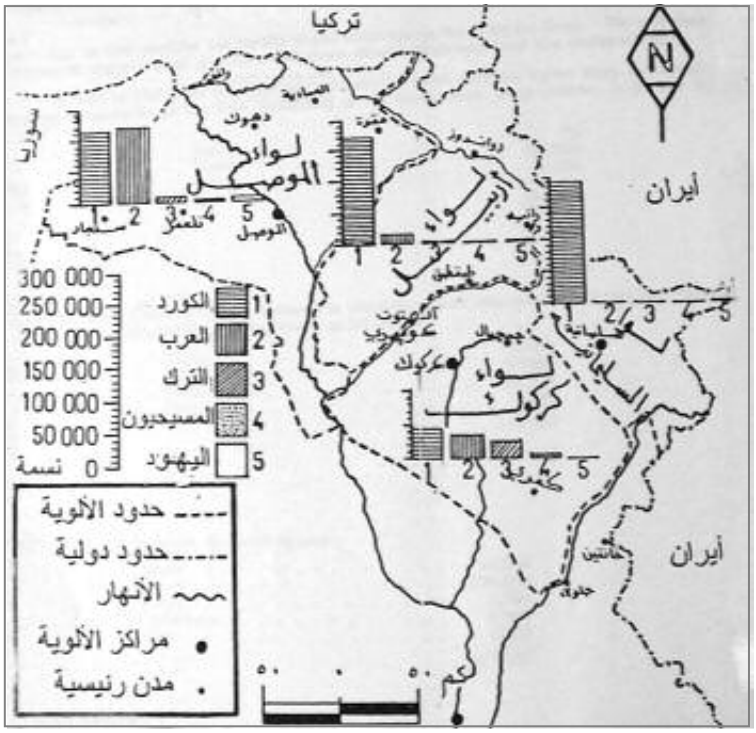

-Colonial Office, Lausanne Conference on Near Eastern Affairs 1922-1923, His Majesty's Stationary Office, London, 1923.P,P.340-341,366, 373.

-League of Nations, Question of the frontier Between Turkey and Iraq, Report submitted to the Council by the Commission instituted by the Resolution of September 30th, 1924., PP.76-77.

– م. ب. سعد، قضية الموصل في مؤتمر لوزان، بغداد، ١٣٤٣،ص ٤.

الملحق رقم (١٢)

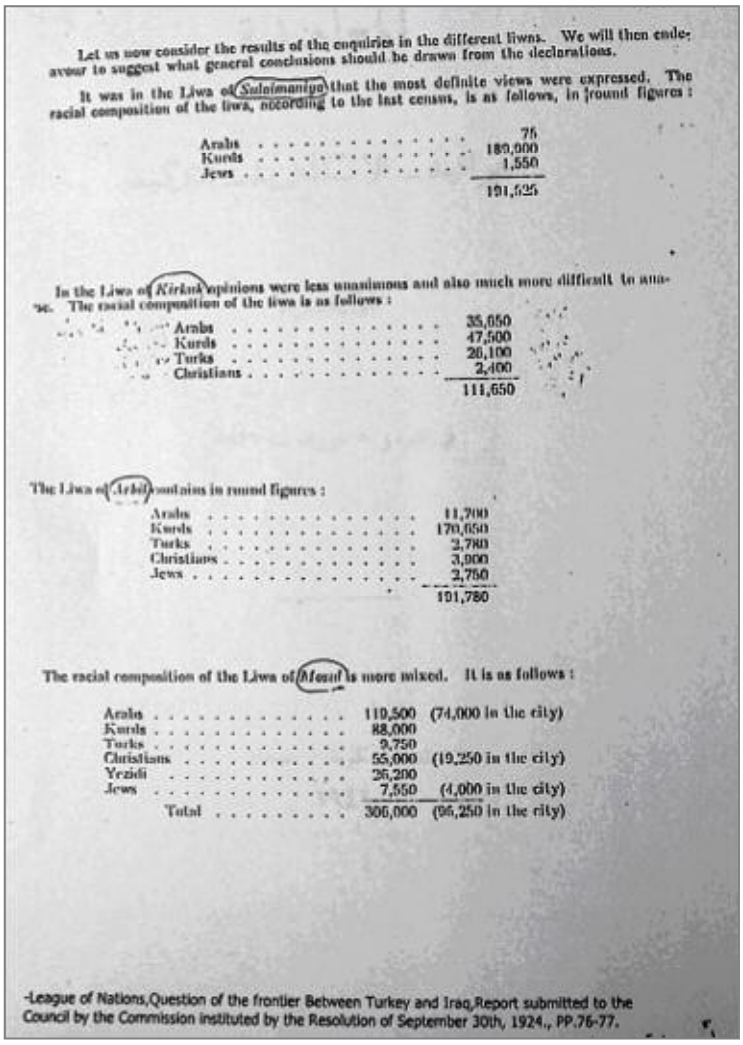

Let us now consider the results of the enquiries in the different liwas. We will then endeavour to suggest what general conclusions should be drawn from the declarations.

It was in the Liwa of *Sulaimaniya* that the most definite views were expressed. The racial composition of the liwa, according to the last census, is as follows, in round figures :

Arabs	75	
Kurds	189,000	
Jews	1,550	
	191,525	

In the Liwa of *Kirkuk* opinions were less unanimous and also much more difficult to analyse. The racial composition of the liwa is as follows :

Arabs	35,050
Kurds	47,500
Turks	26,100
Christians	2,400
	111,650

The Liwa of *Arbil* contains in round figures :

Arabs	11,700
Kurds	170,650
Turks	2,780
Christians	3,900
Jews	2,750
	191,780

The racial composition of the Liwa of *Mosul* is more mixed. It is as follows :

Arabs	110,500	(74,000 in the city)
Kurds	88,000	
Turks	9,750	
Christians	55,000	(19,250 in the city)
Yezidi	26,200	
Jews	7,550	(4,000 in the city)
Total	306,000	(96,250 in the city)

-League of Nations,Question of the frontier Between Turkey and Iraq,Report submitted to the Council by the Commission instituted by the Resolution of September 30th, 1924., PP.76-77.

احصائيات لجنة تقصي الحقائق عن سكان ولاية الموصل عام ١٩٢٥

الملحق رقم (١٣)

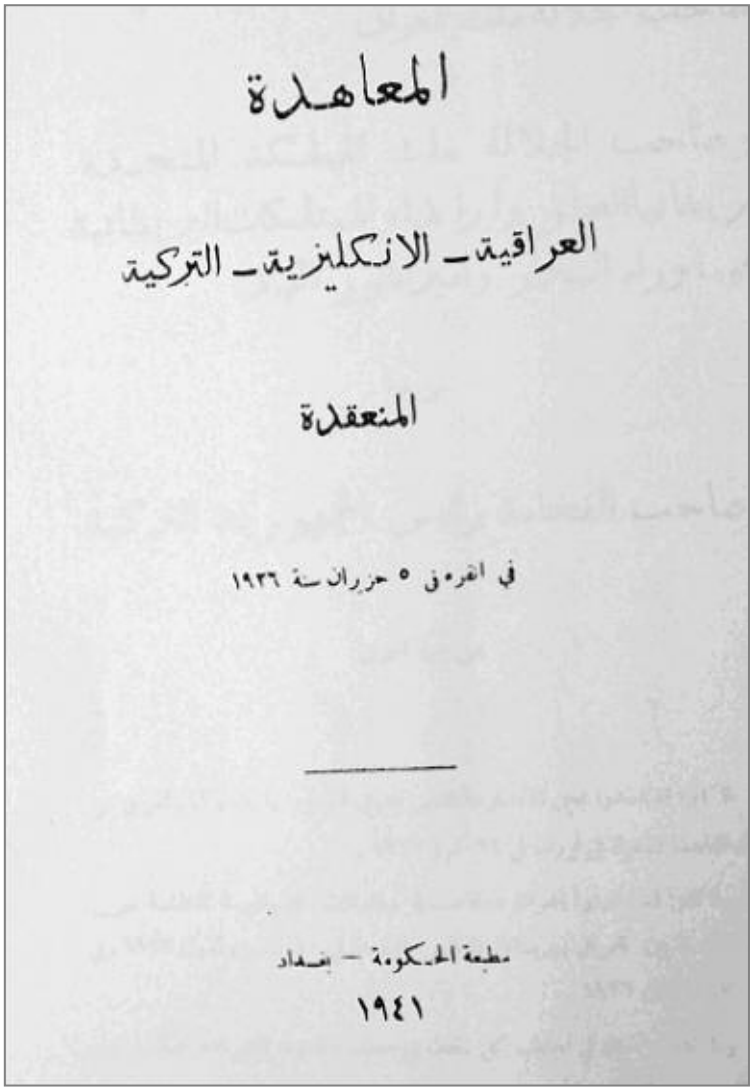

المعاهدة

العراقية ـ الانكليزية ـ التركية

المنعقدة

في القصر في ٥ حزيران سنة ١٩٣٦

مطبعة الحكومة – بغداد

١٩٤١

٣٣٦

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند

من جهة

وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية

من جهة اخرى

لما كانوا قد اخذوا بعين الاعتبار ما يختص بتعيين الحدود ما بين تركيا والعراق من مواد المعاهدة الممضاة في لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ .

ولما كانوا قد اعترفوا بالعراق دولة مستقلة وبالصلات الخصوصية الناشئة من المعاهدات ما بين العراق وبريطانيا العظمى المعقودة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ .

ولما كانوا راغبين في اجتناب كل حادث في منطقة الحدود يخشى منه تكدير صفو الوفاق وحسن التفاهم ما بينهم .

قرروا عقد معاهدة لأجل هذا الغرض وعينوا مفوضين عنهم .

صاحب الجلالة ملك العراق

الزعيم نوري السعيد سي . ام . جي ؛ دي . اس . او . وكيل وزير الدفاع الوطني في العراق .

صاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وايرلاندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند .

الربت هونورابل السير رونالد تشارلس لندسي كه . سي . ام . جي ؛ — سي . بي ؛ — سي . في . او . — سفير صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى فوق العادة ومفوضه لدى الجمهورية التركية .

وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية :

صاحب العطوفة الدكتور توفيق رشدي بك وزير الامور الخارجية في الجمهورية التركية ونائب ازمير .

وهؤلاء بعد ان اطلع كل منهم على اوراق اعتماد الاخرين ووجدها طبق الاصول الصحيحة المرعية اتفقوا على المواد الآتية : —

الفصل الاول

الحدود ما بين تركيا والعراق

المادة الاولى : ان خط الحدود ما بين تركيا والعراق قد تعين نهائيا حسب التخطيط الذي اقره مجلس جمعية الامم في جلسته في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٤ والمبين فيما يلي : —

(وصف خط بروكسل ملحق بهذا)

ومع ذلك فالخط المشار اليه فيما تقدم قد عدل جنوبي علامون واشوشا بحيث يجعل ذلك القسم من الطريق يخترق الاراضي العراقية بين هذين المكانين داخلا ضمن الاراضي التركية .

المادة الثانية : ان خط الحدود المبين في المادة المذكورة مع مراعاة الفقرة الاخيرة من المادة الاولى هو الحد ما بين تركيا والعراق . حسبما هو مرسوم على الخريطة الملحقة بهذه المعاهدة بمقياس $\frac{1}{100000}$ م واذا وقع اختلاف بين النص والخريطة يعول على النص .

المادة الثالثة : ان الحدود المبينة في المادة الاولى يعهد برسمها على الارض الى لجنة تخطيط وهذه اللجنة تؤلف من ممثلين اثنين تعينهما الحكومة التركية ومن ممثلين آخرين تعينهما الحكومتان البريطانية والعراقية بالاشتراك معا ومن رئيس يعينه رئيس الاتحاد السويسري اذا تفضل بقبول ذلك من الرعايا السويسريين .

تجتمع هذه اللجنة في اقرب ما يمكن من الزمن على ان يكون ذلك مهما كانت الاحوال في خلال الاشهر الستة التي تلي وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ .

تتخذ قرارات هذه اللجنة باكثرية الآراء ويتحتم امتثالها على جميع المتعاقدين السامين وتبذل لجنة التخطيط جهدها في كل الاحوال في اتباع التعاريف الواردة في هذه المعاهدة بكل دقة .

تقسم نفقات اللجنة بالسوية ما بين تركيا والعراق .

تتعهد الدول ذوات المصلحة بتقديم المساعدة للجنة التخطيط اما مباشرة او بواسطة السلطات المحلية في كل ما يختص باقامتهم وما يحتاجون اليه من الأيدي العاملة والمواد (من اعلام وانصاب) اللازمة للقيام بمهمتها . ويتعهدون علاوة على ذلك بالمحافظة على علامات المساحة والاعلام او انصاب الحدود التي تقيمها اللجنة .

تنصب الاعلام على ابعاد تمكن رؤية الواحد من الآخر وترقم وتثبت مواقعها وارقامها في خريطة رسمية

٢٣٩

٤

يحرر محضر التخطيط النهائي والخرائط والوثائق الملحقة عن ثلاث نسخ اصلية ترسل اثنتان منها الى الدول المتعاقدة والثالثة الى حكومة الجمهورية الافرنسية لاجل تسليم نسخ صحيحة منها الى الدول الموقعة في معاهدة لوزان .

المادة الرابعة : ان جنسية سكان الاراضي المتروكة للعراق بموجب احكام المادة الاولى تعين بالمواد ٣٠ — ٣٦ من معاهدة لوزان ويوافق المتعاقدون السامون على استمرار حق الخيار الوارد في المواد ٣١ و٣٢ و٣٤ من المعاهدة المذكورة مدة اثني عشر شهرا ابتداء من دخول هذه المعاهدة في حيز التنفيذ ومع ذلك تحفظ تركيا بحرية العمل في الاعتراف بخيار من يختار الجنسية التركية من الاهالي المشار اليهم اعلاه .

المادة الخامسة : يقبل كل من المتعاقدين السامين بخط الحدود المعين في المادة الاولى خطاً نهائيا للحدود مصونا من كل تعرض ويتعهد باجتناب كل مخابرة لتبديله.

الفصل الثاني

حسن الجوار

المادة السادسة : يتعهد المتعاقدون السامون تعهداً متبادلاً بان يقاوموا بكل ما في استطاعتهم من الوسائل استعدادات شخص مسلح او اشخاص مسلحين يقصد بها ارتكاب اعمال النهب والشقاوة (قطع الطرق) في المنطقة المجاورة للحدود وبان يمنعوهم من اجتياز الحدود .

المادة السابعة : عندما يبلغ السلطات ذوات الاختصاص المعينة في المادة الحادية عشرة ان هنالك استعدادات يقوم بها شخص مسلح او اشخاص مسلحون بقصد ارتكاب اعمال النهب والشقاوة في المنطقة المجاورة للحدود يجب ان تنذر تلك السلطات بعضها بعضاً بدون تأخير .

المادة الثامنة : تتبادل السلطات ذوات الاختصاص المذكورة في المادة ١١ اخبار جميع ما يحدث من اعمال النهب والشقاوة في اراضيها باسرع ما يمكن وعلى السلطات المبلغة ان تسعى بكل ما لديها من الوسائل في منع مرتكبي تلك الاعمال من اجتياز الحدود .

المادة التاسعة : اذا تمكن شخص مسلح او اشخاص مسلحون وقد ارتكبوا جناية او جنحة في منطقة الحدود المجاورة من الالتجاء الى منطقة الحدود الاخرى فعلى سلطات هذه المنطقة الاخيرة توقيف هؤلاء الاشخاص لوضعهم وفقا للقانون هم وغنائمهم واسلحتهم تحت تصرف سلطات الفريق الآخر الذين هم من رعاياه .

المادة العاشرة : ان منطقة الحدود التي ينفذ فيها هذا الفصل من المعاهدة هي كل الحدود الفاصلة ما بين تركيا والعراق . كذلك منطقة تمتد من جانبي الحدود الى مسافة ٧٥ كيلو مترا داخلا .

المادة الحادية عشرة : ان السلطات ذوات الاختصاص المكلفة بتطبيق هذا الفصل من المعاهدة هي :—

لتنظيم التعاون العام ومسؤولية القيام بالتدابير الواجب اتخاذها .

من الجانب التركي — آمر الحدود العسكري

ومن الجانب العراقي — متصرفا الموصل واربيل

ولتبادل المعلومات المحلية والتبليغات المستعجلة :

من الجانب التركي — السلطات المعينة بموافقة الولاة

ومن الجانب العراقي — قائمقاما زاخو والعمادية والزيبار وراوندوز وللحكومتين التركية والعراقية لاسباب ادارية تعديل قائمة سلطاتهما ذوات الاختصاص على ان يعين ذلك اما بواسطة لجنة الحدود الدائمة المنصوص عليها في المادة ١٣ او بالطريقة الدبلوماسية .

المادة الثانية عشرة : على السلطات التركية والسلطات العراقية ان تمتنع من كل مغايرة ذات صبغة رسمية او سياسية مع رؤساء العشائر او شيوخها او غيرهم من افرادها من رعايا الدولة الاخرى الموجودين فعلا في اراضيها وعليها ان لاتجيز في منطقة الحدود تشكيلات للدعاية ولا اجتماعات موجهة ضد اي الدولتين .

المادة الثالثة عشرة : تسهيلا لتنفيذ احكام هذا الفصل من هذه المعاهدة وبوجه عام حفظاً لصلات حسن الجوار على الحدود تؤلف لجنة حدود دائمة من عدد متساو من موظفين يعينون من وقت الى آخر لهذه الغاية من قبل الحكومتين التركية والعراقية وتجتمع هذه اللجنة على الاقل في كل ستة اشهر مرة واحدة او اكثر اذا اقتضت الحاجة . ومن واجب هذه اللجنة التي ستجتمع متناوبة في تركيا والعراق ان تبذل جهدها في تسوية كل المسائل المتعلقة بتنفيذ احكام هذا الفصل من المعاهدة تسوية ودية وكل مسائل الحدود الاخرى التي لا يمكن التوصل الى الاتفاق على حلها بين موظفي مناطق الحدود المختصين بها .

تجتمع اللجنة للمرة الاولى في زاخو خلال شهرين بعد دخول هذه المعاهدة في حيز التنفيذ .

الفصل الثالث

احكام عامة

المادة الرابعة عشرة : يقصد توسيع نطاق المصالح المشتركة بين البلادين تدفع الحكومة العراقية الى الحكومة التركية مدة ٢٥ سنة ابتداء من دخول هذه المعاهدة في حيز التنفيذ عشرة من المائة من كل عائداتها من :

٧

(أ) شركة النفط التركية عملا بالمادة العاشرة من امتيازها المؤرخ في ١٤ آذار ١٩٢٥ .

(ب) الشركات او الاشخاص الذين قد يستغلون النفط عملا باحكام المادة السادسة من الامتياز المتقدم ذكره .

(ج) الشركات الفرعية التي تؤلف عملا باحكام المادة ٣٣ من الامتياز المتقدم ذكره .

المادة الخامسة عشرة : توافق حكومة تركيا وحكومة العراق على الدخول في المفاوضات باسرع ما يمكن لعقد معاهدة لتسليم المجرمين وفقا للعادات المألوفة بين الدول المتحابة .

المادة السادسة عشرة : تتعهد حكومة العراق بعدم ازعاج او ايذاء الاشخاص التابعين في اراضيها بسبب آرائهم ومسالكهم السياسية في صلحة تركيا حتى الوقيم في هذه المعاهدة ويمنحهم عفواً تاماً شاملاً .

تلغى جميع الاحكام الصادرة من هذا القبيل وتوقف جميع التنفيذات الجارية .

المادة السابعة عشرة : تدخل هذه المعاهدة في حيز التنفيذ عند تبادل وثائق الابرام .

يبقى الفصل الثاني من هذه المعاهدة معمولا به لمدة عشر سنوات ابتداء من وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ .

لكل من المتعاقدين الحق بعد مرور سنتين على وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ في فسخ هذا الفصل في كل ما يختص به منه ولا يصبح الفسخ نافذا الا بعد مرور سنة على الاعلام بذلك .

٨

المادة الثامنة عشرة: يجب ابرام هذه المعاهدة من قبل كل من المتعاقدين السامين وتبادل وثائق الابرام في انقره باسرع ما يمكن .

ترسل نسخ من هذه المعاهدة الى كل من الدول الموقعة في معاهدة لوزان . وشهادة على ذلك وقع المفوضون المذكورون اعلاه في هذه المعاهدة واثبتوا اختامهم فيها .

وكتب في انقره في ٥ حزيران ١٩٢٦ من ثلاث نسخ

توقيع	توقيع	توقيع
(ت . رشدي)	(آر . سي . لندمن)	(نوري السعيد)

المواد ٣٠ و ٣١ و٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦

من معاهدة لوزان

التابعية

المادة ٣٠ : ان تبعة الترك الساكنين في البلاد التي انفصلت عن تركية سيكونون بمقتضى احكام هذه المعاهدة من تبعة الدولة التي انتقلت اليها تلك البلاد وفق الشروط الموضوعة لذلك في القوانين المحلية .

المادة ٣١ : كل من تجاوز الثامنة عشر من العمر من الذين فقدوا التابعية التركية واكتسبوا تابعية جديدة بمقتضى المادة الثلاثين فانه يكون له الخيار في اختيار التابعية التركية لمدة سنتين اعتباراً من وضع هذه المعاهدة في موضع العمل .

المادة ٣٢ : ان الاشخاص المتجاوزين الثانية عشر في العمر من الذين هم ساكنون في قسم من البلاد المنفصلة عن تركية وفقا لهذه المعاهدة والذين هم بغايرون في الجنسية اكثرية الاهالي الكائنين في البلاد المذكورة لهم ان يختاروا تابعية دولة من الدول التي تكون اكثرية اهاليها من جنسيتهم بشرط موافقة الدولة المذكورة على ذلك ويكون هذا الخيار لهم مدة سنتين اعتبارا من وضع هذه المعاهدة موضع العمل .

المادة ٣٣ : ان الاشخاص الذين استعملوا مالهم من حق الخيار المنصوص عليه في المادتين الواحدة والثلاثين والثانية والثلاثين يتحتم عليهم بعد ذلك في مدة اثني عشر شهرا ان ينقلوا محل اقامتهم الى بلاد الدولة التي اختاروا تابعيتها

غير ان هؤلاء يكونون احرارا في محافظة ما يملكون من اموالهم غير المنقولة الكائنة في بلاد الدولة التي كانوا مقيمين فيها قبل استعمالهم حق الخيار المذكور .

ان لهؤلاء الاشخاص ان ينقلوا معهم جميع مالهم من الاموال المنقولة ولا يؤخذ منهم عند نقلها شيء من الرسوم لا عند اخراجها ولا عند ادخالها .

المادة ٣٤ : ان من كان قد تجاوز الثامنة عشر من عمره من تبعة الترك وهو في الاصل من اهل بلد من البلاد التي انفصلت عن تركية وكان عند وضع هذه المعاهدة موضع الاجراءات في احدى البلاد الاجنبية يكون مخيراً في اكتساب تابعية الرعية في البلاد التي هو في الاصل من اهلها لكنه في هذا الخيار يكون مقيداً بالبند الاحترازي الذي يتكون مما يقع من الاتفاقات التي تعقد بين حكومات البلاد المنفصلة عن تركية وبين حكومات البلاد التي تقيم فيها ولا يشترط في خياره هذا الا ان تكون جنسيته موافقة لجنسية الاكثرية من اهالي البلاد التي يختارها ولا ان توافق على ذلك حكومة تلك البلاد ايضاً . ان حق هذا الخيار يجب استعماله في خلال سنتين ابتداءً من تاريخ وضع هذه المعاهدة موضع العمل .

المادة ٣٥ : ان الدول المتعاقدة تتعهد بانها لا تمنع بوجه من الوجوه استعمال حق الخيار الذي يمنح اصحابه احراز اية تابعية اخرى يمكن لهم والذي جاء بيانه في هذه المعاهدة او في معاهدات الصلح المعقودة مع المانيا والنمسا والبلغار او المجر او في المعاهدات المعقودة بين الدول المتعاقدة المذكورة من غير تركية او بين احداها وبين روسية .

المادة ٣٦ : ان النساء ذوات الازواج تابعات لازواجهن والاولاد الذين هم دون الثامنة عشر تابعون لآبائهم في جميع الامور المتعلقة بتطبيق الاحكام المذكورة في هذا الفصل .

وصف خط بروكسل

من ملتقى دجلة والخابور متبعا وسط مجرى الخابور الى ملتقاه مع الهيزل ثم يسير مع وسط مجرى الهيزل الى نقطة و قمة على بعد ثلاثة كيلو مترات فوق ملتقى ذلك النهر بالجدول الجانبي الذي يمر من (سيرز) . ومن هناك يسير على خط مستقيم نحو الشرق الى القمة الشمالية لحوض الجدول الجانبي الذي يمر من (سيرز) ثم تتبع قمة هذا الحوض الشمالية الى جبل (بلاكيش) ومن هناك يسير على خط مستقيم الى منبع رافد (يحو) في (اوزاق) . ومن هناك يتبع هذا الرافد الى ملتقاه في جنوب (راوزاق) مع نهر آت من نقطة ٦٨٣٤ في شرق جنوب شرقي (راوزاق) . ثم يتبع خطا مستقيما الى التل الواقع الى شمال شمال شرقي نقطة ٦٨٣٤ ثم من وسط مجرى نهر صغير آت من الجهة الشرقية لهذا التل الى ملتقاه بالخابور . ومن هناك يسير مع الخابور نازلا مسافة نحو كيلو متر ونصف الى ملتقاه بنهر قادم من منطقة (آروش) و (جراموس) . وعلى طول هذا النهر (تاركا الى الشمال النهر العام من قاشورا) الى ملتقى الرافدين الكبيرين الآتيين الاول من (جراموس) والثاني من (آروش) ومن هذا الملتقى يسير على طول قعر الوادي الفاصل من جهة الشرق لنقطة ٦٥٧١ على خط تقسيم المياه الواقع بين الرافدين المذكورين . ثم يتبع خط تقسيم المياه الاخير الذكر الى نقطة ٩٠٦٣ شرقي نقطة ٦٥٧١ ومن هناك يسير على قمة حوض الرافد الذي يمر من (جراموس) الى نقطة ملتقاه بالقمة التي على الجانب الجنوبي من نهر (ليزان) . ومن هذه القمة الاخيرة يسير على القمة الواقعة الى شمال حوض رافد نهر الزاب الآتي من (اورا) ثم الى نقطة في غربي شمال غربي (دوسكية) وعلى بعد كيلو مترين ونصف من ذلك المكان . ثم على خط مستقيم من تلك النقطة الى منبع رافد الزاب في شمال شرقي (دوسكية) وبالقرب منها ومن هناك يتبع مجرى هذا الرافد الى نهر الزاب . ثم يسير مع الزاب الى اسفل الى نقطة على بعد كيلو متر واحد في جنوب (بيشوكة) . وعلى خط مستقيم نحو الشرق الى شمال قمة واقعة جنوب حوض النهر الذي يمر من جنوب (بيي) وشمال (شال) . ومن هناك على طول القمة الجنوبية لوادي رافد الزاب الذي يمر من (به ريمان) الى اقرب نقطة من منبع (افهارمك) في غرب جنوب غربي (شيلوك) . ثم يتجه الى هذا المنبع

٣٤٧

على خط مستقيم . ومنه على طول الفرع الغربي لـ (افه مارمك) ابتداء من هذا النبع الى ملتقاه بنهر صغير آت من التل الواقع بين (قازه ريك) و (زرويك) . ثم على طول هذا النهر الصغير الى منبعه . ويتبع خطا مستقيما من هذا النبع الى رافد الفرع الشرقي لـ (فه مارمك) الذي يصب في شمال (زرويك) . ثم على طول هذا الرافد الى مصبه . ومن هنا على خط مستقيم الى خط تقسيم مياه (افه مارمك) و (ردبريشين) . ويسير على خط تقسيم المياه المذكور الى اقرب نقطة من منبع رافد (ردبريشين) الذي يصب في ذلك النهر في شمال (شيخ ومار) تماما ثم على خط مستقيم الى منبع ذلك النهر (ثم الرافد المتقدم ذكره هو ردبريشين الذي يسير نازلا الى مصب النهر في جنوب ده قليلا) . ثم على طول هذا النهر الى منبعه . وعلى خط مستقيم من منبع ذلك النهر الى خط تقسيم مياه (ردبريشين) ورافد (شمسدينان صو) الذي يمر من شرق (حركي) تماما ومن هناك الى خط مستقيم الى اقرب جدول جانبي من هذا الرافد . وعلى طول الجدول الجانبي ثم على طول الرافد المذكورين الى (شمسدينان صو) . ومن ملتقى هذين الجدولين يسير على خط مستقيم الى القمة الجنوبية لحوض (شمسدينان صو) ويسير على طول هذه القمة الى نقطة ملتقاها بخط تقسيم المياه الواقع بين حوضي نهر (حاجي بك) ورافده الذي يمر من شرقي (اوبا) تماما وبعد ان يتبع خط تقسيم المياه المذكور يسير رأسا الى نهر (حاجي بك) ثم يسير مع نهر (حاجي بك) مارا كما الجريان الى الحدود الايرانية .

باحضرة المفوض

اتشرف باعلامكم تسلمي كتابكم المؤرخ اليوم واحاطتي بما فيه وباشارتكم الى المادة الرابعة عشرة من المعاهدة الموقع فيها اليوم فيما بيننا وبما تفضلتم به من اعلانكم انه اذا رغبت الحكومة التركية في خلال الاثنى عشر شهراً التي تلي وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ في تحويل حصتها من العائدات التي نصت عليها المادة المذكورة آنفا الى مبلغ معين تعلن الحكومة العراقية برغبتها والحكومة العراقية تدفع الى الحكومة التركية في خلال ثلاثين يوما من تلقيها ذلك الاعلان مبلغ خمسمائة الف ليرة استرلينية بمثابة ترضية تامة نهائية لمقتضى هذه المادة .

ومن الجهة الاخرى فقد تم الاتفاق على ان الحكومة التركية تتعهد بان لا تتخلى عن منافعها من العائدات المذكورة من دون اعطائها الحكومة العراقية مقدما فرصة لاحرازها هذه المنافع لنفسها بقيمة لا تزيد على ما يكون فريق ثالث مستعدا لأدائها ثمنا لتلك المنافع .

وقد تم الاتفاق على ان تعتبر كتبنا هذه التي تبادلناها جزءاً متمما للمعاهدة الموقع عليها اليوم .

وتفضلوا باحضرة المفوض بقبول احترامي الجزيل

توقيع

(ت . رشدي)

الى حضرة المفوض الزعيم نوري سعيد
مفوض صاحب الجلالة ملك العراق

الملحق رقم (١٤)

وقت

يومى غزته

عبد القادر غزالى

توقعات حقنه ـ ـ ـ معلومات

وقت، يومى غزته، استانبول ١٣ ذي القعدة ١٣٤٣، (٧ حزيران ١٩٢٥).

الملحق رقم (١٥) - أ -

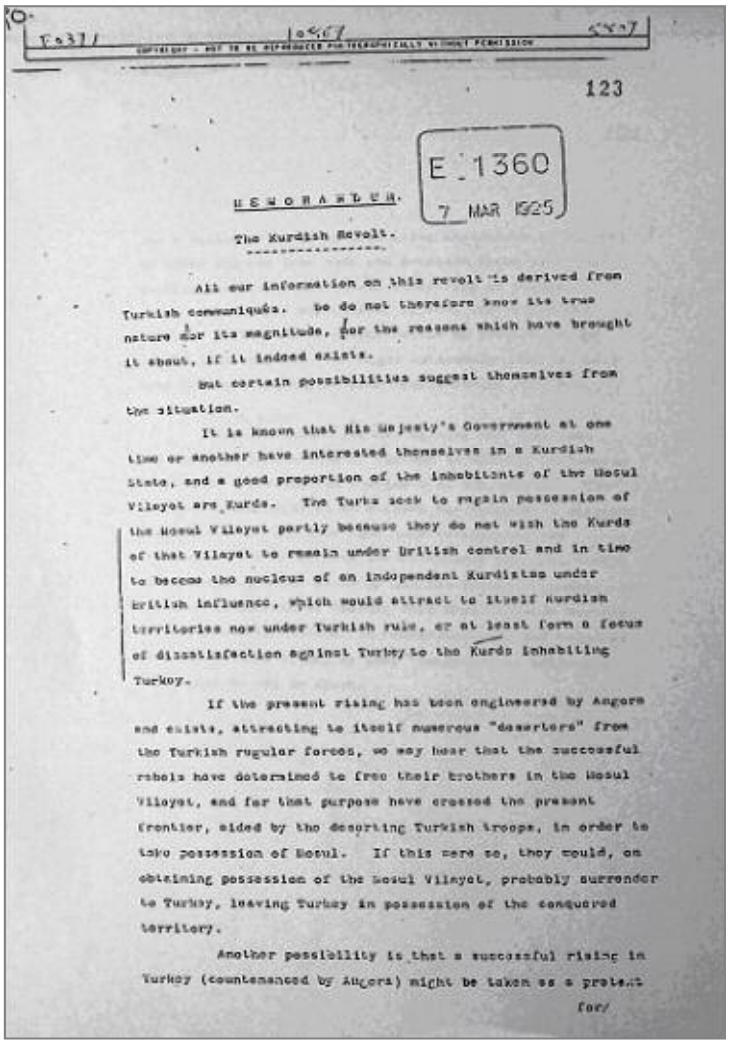

E 1360
7 MAR 1925

123

MEMORANDUM.

The Kurdish Revolt.

All our information on this revolt is derived from Turkish communiqués. We do not therefore know its true nature nor its magnitude, nor the reasons which have brought it about, if it indeed exists.

But certain possibilities suggest themselves from the situation.

It is known that His Majesty's Government at one time or another have interested themselves in a Kurdish State, and a good proportion of the inhabitants of the Mosul Vilayet are Kurds. The Turks seek to retain possession of the Mosul Vilayet partly because they do not wish the Kurds of that Vilayet to remain under British control and in time to become the nucleus of an independent Kurdistan under British influence, which would attract to itself Kurdish territories now under Turkish rule, or at least form a focus of dissatisfaction against Turkey to the Kurds inhabiting Turkey.

If the present rising has been engineered by Angora and exists, attracting to itself numerous "deserters" from the Turkish regular forces, we may hear that the successful rebels have determined to free their brothers in the Mosul Vilayet, and for that purpose have crossed the present frontier, aided by the deserting Turkish troops, in order to take possession of Mosul. If this were so, they could, on obtaining possession of the Mosul Vilayet, probably surrender to Turkey, leaving Turkey in possession of the conquered territory.

Another possibility is that a successful rising in Turkey (countenanced by Angora) might be taken as a pretext for/

وثيقة بريطانية عن الثورة الكوردية لعام ١٩٢٥

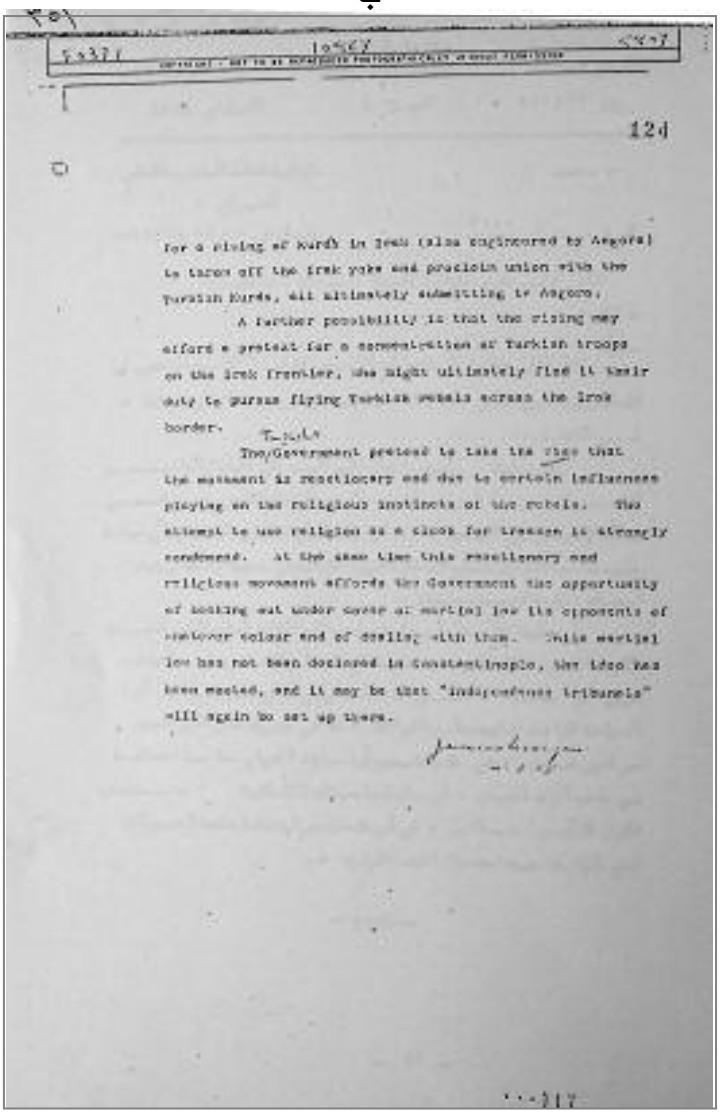

12d

for a rising of Kurds in Iraq (also engineered by Angora) to throw off the Irak yoke and proclaim union with the Turkish Kurds, all ultimately submitting to Angora.

A further possibility is that the rising may afford a pretext for a concentration of Turkish troops on the Irak frontier, who might ultimately find it their duty to pursue flying Turkish rebels across the Irak border.

The Government pretend to take the view that the movement is reactionary and due to certain influences playing on the religious instincts of the rebels. The attempt to use religion as a cloak for treason is strongly condemned. At the same time this reactionary and religious movement affords the Government the opportunity of locking out under cover of martial law its opponents of whatever colour and of dealing with them. While martial law has not been declared in Constantinople, the idea has been mooted, and it may be that "Independence Tribunals" will again be set up there.

الملحق رقم (١٦) - أ -

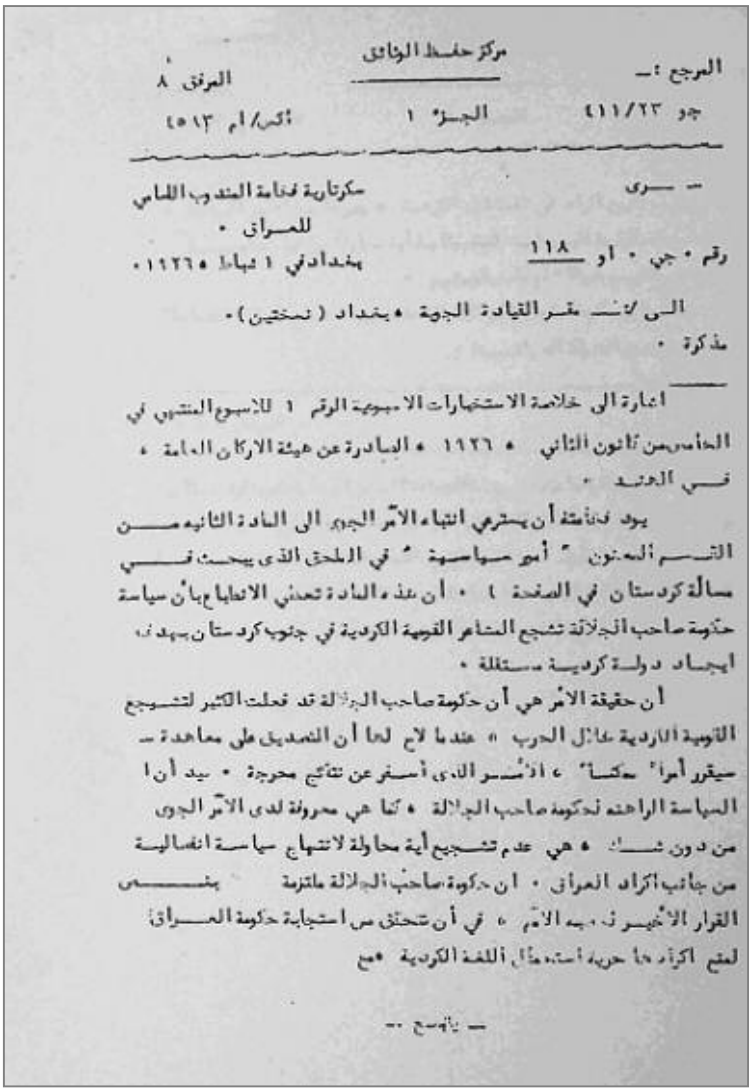

مركز حفظ الوثائق

المرجع :- جو ٢٣/٤١١ الجزء ١ العرفق ٨

ك/ام ٥١٣

من :- سري

سكرتارية قيادة المندوب السامي للعراق .
بغداد في ١ شباط ١٩٢٦ .

رقم . جي . او ١١٨

الى :- مقر القيادة الجوية ، بغداد (تحتين) .

مذكرة .

اشارة الى خلاصة الاستخبارات الاسبوعية الرقم ١ للاسبوع المنتهي في الخامس من تاشرين الثاني ، ١٩٢٦ ، الصادرة عن هيئة الاركان العامة ، في الهند .

يود قيادتكم أن يسترعي انتباه الآمر الجوي الى المادة الثانية من القسم المعنون " أمور سياسية " في الملحق الذي يبحث في مسألة كردستان في الصفحة ١ . أن هذه المادة تعني الانطباع بأن سياسة حكومة صاحب الجلالة تشجع المشاعر القومية الكردية في جنوب كردستان بهدف ايجاد دولة كردية مستقلة .

ان حقيقة الأمر هي أن حكومة صاحب الجلالة قد فعلت الكثير لتشجيع القومية الكردية خلال الحرب ، عندما لاح لها أن التصديق على معاهدة سيفر أمراً محتماً ، الأمر الذي أسفر عن نتائج محرجة . بيد أن السياسة الراهنة لحكومة صاحب الجلالة ، كما هي محمولة لدى الآمر الجوي من دون شك ، هي عدم تشجيع أية محاولة لانتهاج سياسة انفصالية من جانب اكراد العراق . ان حكومة صاحب الجلالة ملتزمة بنص القرار الأخير الذي اتخذه الآمر ، في أن تتحقق من استجابة حكومة العراق لمنح اكراد ما حرية استعمال اللغة الكردية ، مع

-- يتبع --

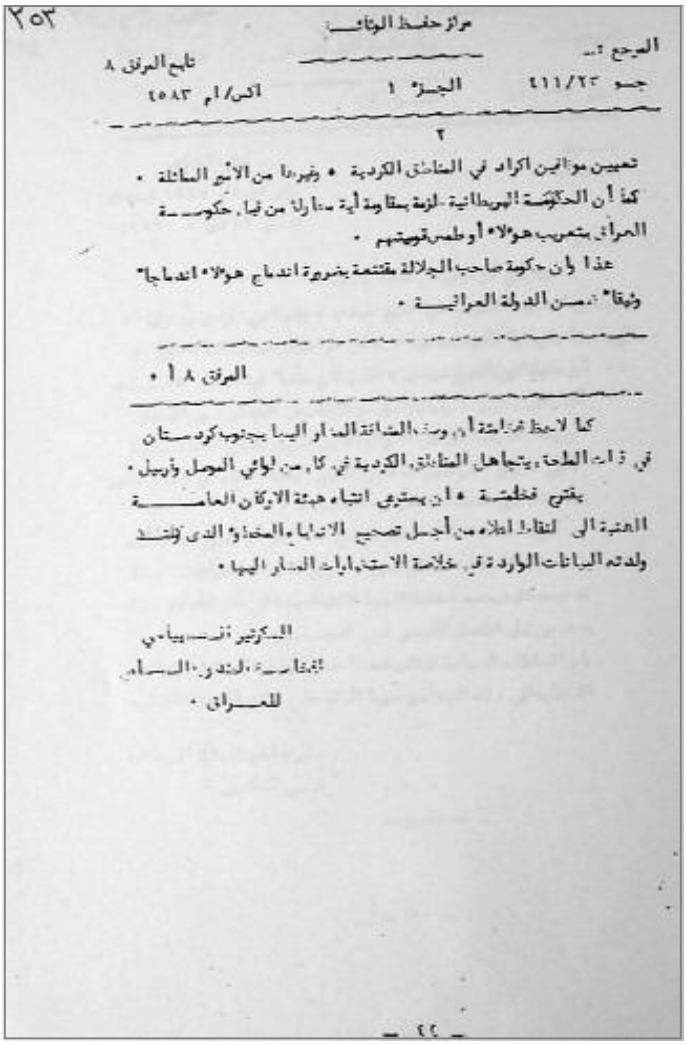

٢٥٣

مراجعة حفظ الوثائق

المرجع :-
جـ ٢٣/٤١١ الجزء ١

تابع المرفق ٨
اكس/١م ٤٥٨٣

٢

تعيين موظفين اكراد في المناطق الكردية ، وطردنا من الأعمال العائلة .
كما أن الحكومة البريطانية ملزمة بمقاومة أية مقاومة من قبل حكومة العراق بتعريب هؤلاء أو طمس قوميتهم .
هذا وان حكومة صاحب الجلالة مقتنعة بضرورة اندماج هؤلاء اندماجاً وثيقاً ضمن الدولة العراقية .

المرفق ٨ / ١ .

كما لاحظ سفارة أن وسائل الدعاية البريطانية في جنوب كردستان في ذات الوقت ، تتجاهل المناطق الكردية في كل من لواء الموصل وأربيل .
يقترح فخامتكم ، أن يستدعى انتباه هيئة الأركان العامة العثور على لفافة الفلم من أجل تصحيح الاخطاء المحذوفة التي تتعلق ولدتها البيانات الواردة في خلاصة الاستخبارات المشار اليها .

الكرنيل ف. سيباي
ملحقة الدفاع
للعراق .

الملحق رقم (١٧) - أ -

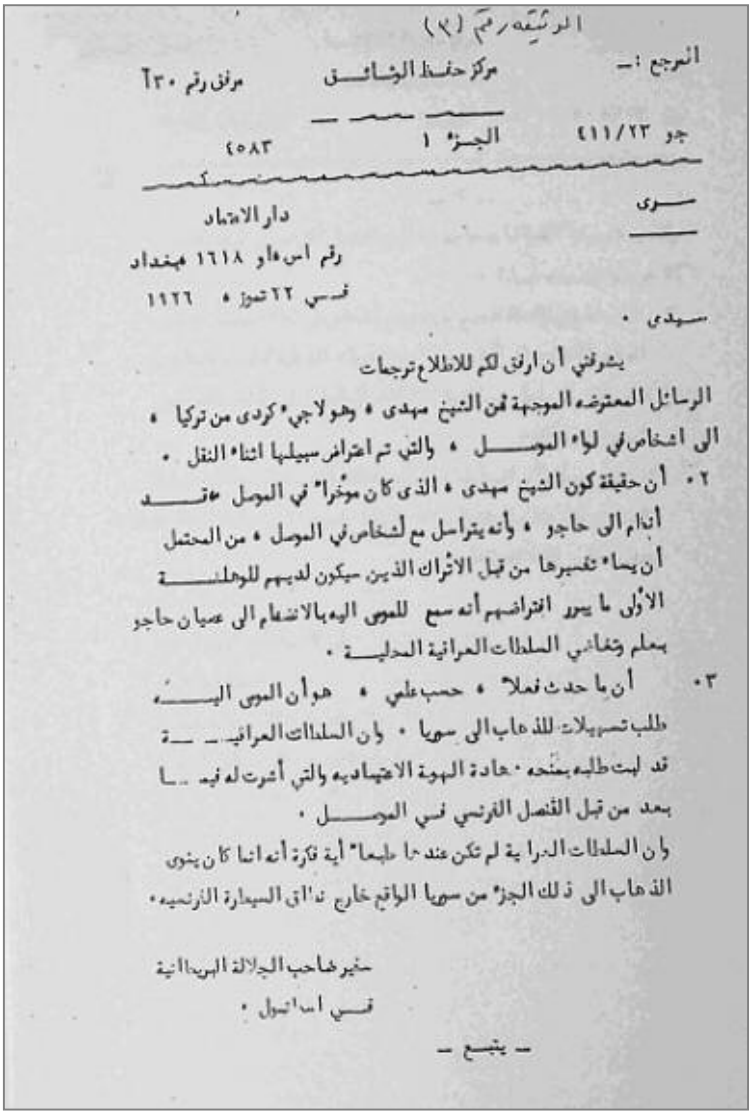

الوثيقة رقم (٧)

المرجع :- مركز حفظ الوثائق مرفق رقم ٣٠آ

جو ٢٣/٤١١ الجزء ١ ٤٥٨٣

سري

دار الاعتماد

رقم اس ١٦١٨ بغداد

في ٢٢ تموز ١٩٢٦

سيدي .

يشرفني أن ارفق لكم للاطلاع ترجمات

الرسائل المعترضة الموجهة من الشيخ مهدي ، وهو لاجيء كردي من تركيا ، الى اشخاص في لواء الموصل ، والتي تم اعتراض سبيلها اثناء النقل .

٢. أن حقيقة كون الشيخ مهدي ، الذي كان مؤخراً في الموصل ، قد أقام الى حاجو ، وأنه يتراسل مع أشخاص في الموصل ، من المحتمل أن يعاد تفسيرها من قبل الاتراك الذين سيكون لديهم للوهلة الأولى ما يبرر افتراضهم أنه سمح للموصل اليه بالانضمام الى عصيان حاجو بعلم وتخاذل السلطات العراقية المحلية .

٣. أن ما حدث فعلاً ، حسب علمي ، هو أن الموصلي اليه طلب تسهيلات للذهاب الى سوريا ، وأن السلطات العراقية قد لبت طلبه بمنحه عادة الهوية الاعتيادية والتي أشرت له فيما بعد من قبل القنصل الفرنسي في الموصل .

وأن السلطات العراقية لم تكن عندما طبعاً أية فكرة أنه انما كان ينوي الذهاب الى ذلك الجزء من سوريا الواقع خارج نطاق السيطرة الفرنسية .

سفير صاحب الجلالة البريطانية

في اسطنبول .

- يتبع -

- ب -

المرجع :- مركز حفظ الوثائق تابع للموفق ٣٠ب ٣٥٥

جو ٤١١/٢٣ الجزء ١ اكن/ام ٤٨٨٣

- ٢ -

والذي هو مركزاً لفعاليات حاجو ، وان القنصل الفرنسي لم يدرك هو الآخر سوء قصده هذا .

٣٠ اما بخصوص مراسلة الشيخ مهدي مع أشخاص في لواء الموصل ، فان المفتش الاداري قد أفاد مؤخراً من ازدياد الدعاية الكردية المناوئة للاكراد لا سيما بين اوساط الافراد العاملين في الجيش العراقي المتمركز هناك .

لقد سبق أن لفت انتباه الحكومة العراقية الى ضرورة استماع باستمرار مثل هذه التعاملات ، هذا ويجري الآن دراسة اتخاذ خطوات عنيفة لكبح تلك التعاملات .

لي الشرف أن أكون ،

مهدي ،

خادمكم الأكثر اخلاصاً ،

المندوب السامي للعراق .

- ٦١ -

الملحق رقم (١٨) - أ -

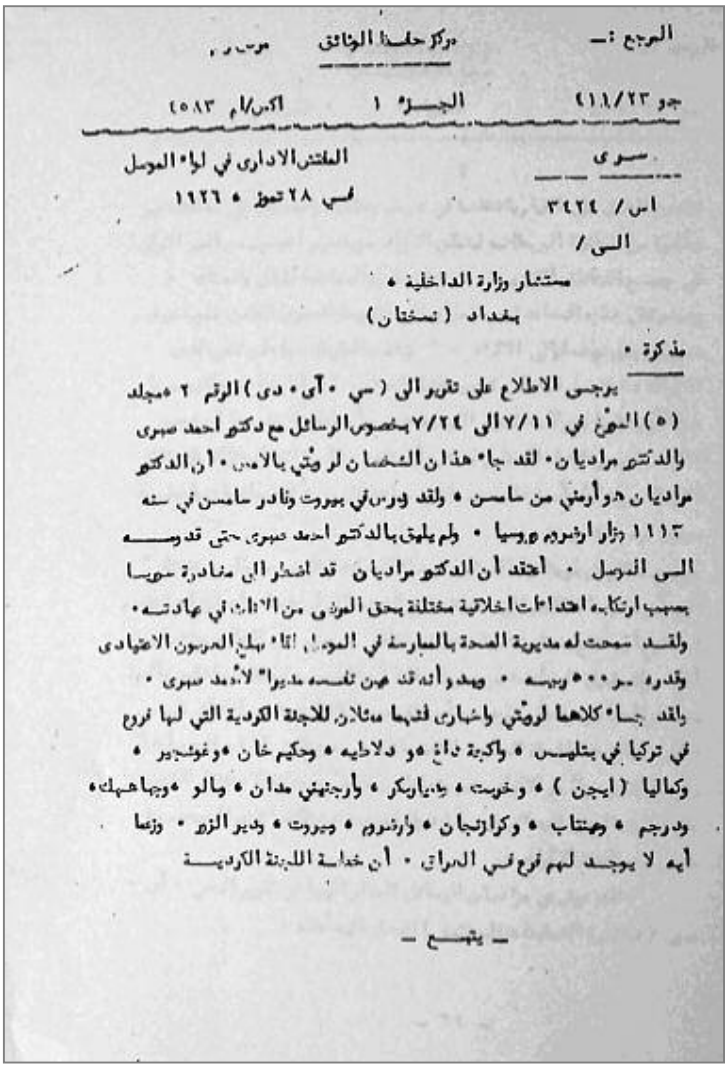

المرجع :- مركز حفظ الوثائق موصل

جو ٢٣/١١/٤١ الجزء ١ اكس/م ٥٨٣

سري

اس/ ٣٤٢٤

الى/

مستشار وزارة الداخلية ،

بغداد (تسختان)

سري

الملحق الاداري في لواء الموصل

في ٢٨ تموز ، ١٩٢٦

مذكرة ،

يرجى الاطلاع على تقرير الى (سي ، آي ، دي) الرقم ٢ مجلد (٥) المؤرخ في ٧/١١ الى ٧/٢٤ بخصوص الرسائل مع دكتور احمد صبري والدكتور مراديان ، لقد جاء هذان الشخصان لرؤيتي بالامس ، أن الدكتور مراديان هو أرمني من سامسن ، ولقد درس في بيروت وتادر سامسن في سنة ١٩١٣ وزار ارضروم وروسيا ، ولم يلحق بالدكتور احمد صبري حتى قدومه الى الموصل ، أعتقد أن الدكتور مراديان قد اضطر الى مغادرة سوريا بسبب ارتكابه احداثات اخلاقية مختلفة بحق العرق من الاتراك في عيادته ، ولقد سمحت له مديرية الصحة بالممارسة في الموصل لقاء مبلغ العشرون الاعتيادي وقدره ٢٠٠ روبيه ، ويبدو أنه قد عين نفسه مديراً لأحمد صبري ، ولقد جاء كلاهما لرؤيتي واخباري فيما يتعلق بالجنة الكردية التي لها فروع في تركيا في بتليس ، واكبة داغ ، و دلاطيه ، وحكيم خان ، وغوشجير ، وكماليا (ايجن) ، وخربت ، وديار بكر ، وأرجنيني مدان ، وبالو ، وجماهيك ، ودرجم ، وهنتاب ، وكرازنجان ، وأرضروم ، وبيروت ، ودير الزور ، وزعما أنه لا يوجد لهم فرع في العراق ، أن خلاصة اللجنة الكردية

- يتبع -

المواقع :- مركز حفظ الوثائق مزق رقم ٣٩ ب ٢٥٧
جو ٢٣/٤١١ الجزء ١ أكر/أ/ ٤٥٨٣

٢

تتضمن العمل على القيام بانتفاضة في دوسم وملاطيه والحصول على مساعدة غير مباشرة من الحكومة البريطانية ليتمكن الأكراد من تحرير انفسهم من النير التركي في جميع المناطق الكردية . ويقصد ان بالمساعدة المال والعتاد . وسيتم نقل هذه المساعدة عبر العراق الى الشريط السوري الكائن جنوب نهر نصيبين ومن ثم تسليمها الى الاكراد . " وبهذه الطريقة سوف لن تكون لدى الاتراك شكوك ضد العراق او بريطانيا العظمى " . اما جزء بريطانيا جراء ارتباطها بحركات التمرد الكردية . فهو أن اللجنة سيسوها أن توحي الاكراد بان بريطانيا العظمى ينبغي أن تكون سلطة انتداب كالك على تلك الاجزاء من تركيا وآسيا الصغرى والتي سماها كل من دكتور مرادبان وأحمد صبري كردستان .

وفي حالة رفض بريطانيا العظمى اعداء المساعدة فانهم سيضطرون عندئذ " الى أن يمدوا يد العون الى دولة عظمى اخرى، قال لي عضو مرادبان أن لجنتهم تستطيع أن تنتفع منها بتحليلات عملية مختلفة . وصرح لي الدكتور مرادبان أنه سيرفض قبول المساعدة من سوريا طالما أن السوريين ليسوا متعاطفين بالقوة مع الحركات الكردية على الرغم من أن الفرنسيين كانوا يحرضون الاكراد على الثورة شمال خط السكة الحديد الذي مازال في سوريا . كما ان الروس أيضا " رغم تواطئهم سرا " مع الاكراد غير متعاطفين تماما " مع حركة الاستقلال الكردية . ولم يتطرق المبعوث اليه الى ذكر أية دولة اخرى تبدي فائض القوى الحربية على مساعدة الأكراد .

لقد عرض مرادبان الوسائل المشار اليها في تقرير الـ سي . آي . دي (دائرة التحقيقات الجنائية) المشار اليه أعلاه .

٢٥٨

المرجع :- مركز حفظ الوثائق تابع العراق ٤٣ ب

ج و ٢٣/٤١١ المجلد ١ اكس/م ٤٥٨٣

٣

لقد أعهد وضع أعضاء السيد رضا مجددا" بعد أن كان الختم المعمول في الموصل قد دمغ على الاعضاء الأصلي .

يرغب الدكتور مراديان والدكتور صبري بالذهاب الى بغداد لرؤية نقابة المندوب السامي . وانا أوصي بالسماح لهما بذلك ، غير انني احث وأرجو اعتقالهما في بغداد . فكلاهما ليس عراقيا" وان حكومة العراق ليست ملزمة بالسماح لهما بالعيش حيث يشاءان . ان رأي حاسم بشأنهما : فهما" يعتبران سياسيان من أسوء الأنواع وانهما يمكن أن يلحقا وسهولة ضررا" بالغا بعلاقاتنا مع الأتراك . جدير بالذكر أن كلاهما لا يتكلم الكردية ، وواضح انهما مهتمان بالحركة الكردية لأسباب اثنية فقط لا غير . وفي حالة السماح لهما بالبقاء في الموصل فانهما سيقومان بأعمال مشتركة بين اكراد العراق .

أعضاء آر . ان جاردنيان
المفتش الاداري
لواء الموصل

نسخا الى :-
مكتب نقابة المندوب السامي للعراق ، بغداد (نسختان) .
مفتش شرطة الموصل

الملحق رقم (١٩)

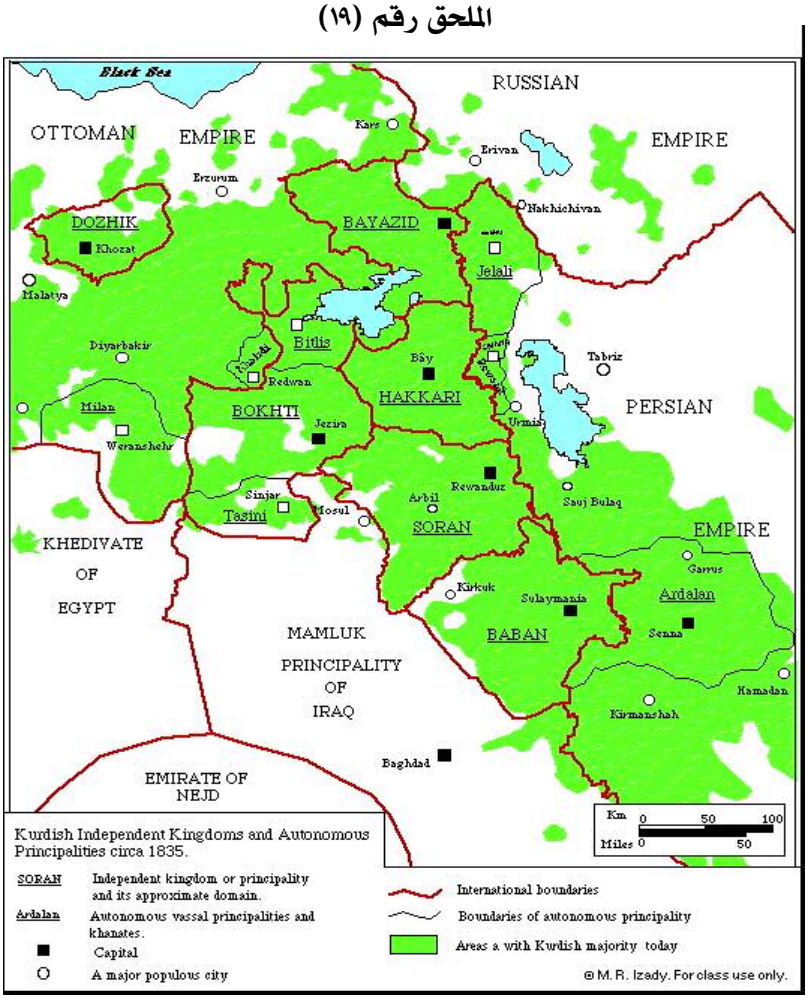

الامارات الكوردية المستقلة والشبه المستقلة في الدولة العثمانية ١٨٣٥

-Mahrdad R.Izadi,The Kurds:A Concise Hnd book,U.S.A,1992.

ملحـــق صـــور

الرئيس الامريكي وودرو ويلسون-صاحب البنود الاربع عشر

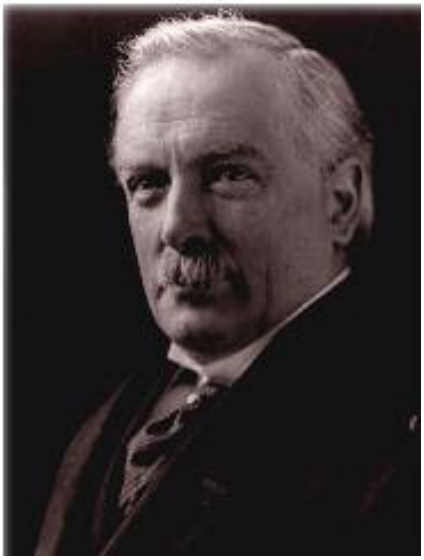

ديفيد لويد جورج

بونارلو

سيد طه الشمديناني

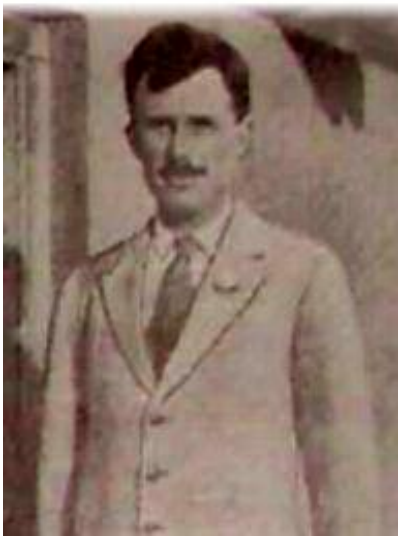

الميجر نوئيل

الشيخ محمود البرزنجي ١٩١٩ - ملك كوردستان -

شريف باشا
رئيس الوفد الكوردي الى مؤتمر السلام في باريس ١٩١٩

سمكو الشكاك يتوسط حراسه
اسلوب مختلف في استحصال الحقوق القومية الكوردية

ارنولد ويلسون-وكيل الحاكم المدني البريطاني في العراق

السير بيرسي كوكس-الحاكم المدني البريطاني العام-من ابرز المتحمسين لفكرة الحاق كوردستان الجنوبية بالعراق

من اليمين الى اليسار:ي.اووي، ليدي دوبس، بيرسي لورين، مس بيل، ليدي لورين، هنري دوبس، ف.هولت.

المجتمعون في مؤتمر سان ريمو
من اليمين الى اليسار:اللورد ملنر-فرنسا، اللورد كرزن، لويد جورج- بريطانيا ...

لحظة توقيع فريد باشا، رئيس الحكومة العثمانية، على معاهدة سيفر
حيث اقرت حق الكورد في تقرير مصرهم ضمن حدود قومية

مؤتمر القاهرة ١٩٢٠ حيث بحث مستقبل كوردستان بشكل مستفيض
يتوسط تشرشل – وزير المستعمرات البريطاني- ابرز مخططي السياسة البريطانية
في الشرق الوسط

مصطفى كمال باشا مؤسس تركيا الحديثة

مصطفى كمال باشا مع دياب آغا احد كبار رجال عشائر ديرسم الكوردية

رؤساء الوفود المشاركة في مؤتمر لوزان

من اليمين الي اليسار:اليابان، ايطاليا، رومانيا، بريطانيا، سويسرا،تركيا،

عصمت باشا- اينونو
قاد الوفد التركي في المفاوضات في لوزان ببراعة كبيرة

فريق المفاوضات التركي في مؤتمر لوزان

لحظة التوقيع على معاهدة لوزان - ٢٤ تموز ١١٩٢٣

اللورد كرزن

لجنة تقصي الحقائق- الموفدة من عصبة الامم الى ولاية الموصل- بكامل اعضاءها

سي جي ادموندز – على يمين الصورة مع الكونت تيليكي
حيث كانت اللجنة باعضاءها محط رعاية العراقيين والبريطانيين على حد سواء...!!

ليلى زانا - النائبة الكوردية